تراجم الرجال الذين تكلم عليهم المعلمي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية للقسم الأول

الحمد لله مُبْدِأُ النِّعم ومُتِمُّها، والمتفضل بالمعونة أولًا وآخرًا، أحمده سبحانه إِذْ أَلْهم الفِكْرة، وهيّأ الأسباب، ويسّر السبيل، وأسأله تعالى كما وفّق لختام هذا العمل: أن يختم لي بخاتمة خيرٍ، آمين.

أما بعْدُ فتأتي هذه الطبعة الثانية للقسم الأول من كتاب «النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد» ضمن الطبعة الأولى لبقية أقسام الكتاب –حيث تخرج هذه الموسوعة كاملة لأول مرة– ويشتمل هذا القسم على: «تراجم الرجال» الذين تكلم عليهم الشيخ **المعلمي** جرحًا وتعديلًا، مع ما فتح الله به من المتمِّمات والمكمِّلات والتعقُّبات في تعليقاتي على تلك التراجم، مشتملًا ذلك أحيانًا على بعض الأبحاث الخاصّة بالجرح والتعديل، أو نحو ذلك من مُهِمّات هذا الفنّ.

وقد كنتُ ذكرتُ في أُوّلِ الطبعة الأولى من هذا القسم أنني قد قسّمْتُ الكتاب إلى أربعة أقسام: هذا أحدها.

والثاني: في بيان الشيخ **المعلمي** لمناهج بعض أئمة النقد وغيرهم من المصنفين.

الثالث: في بيان منهج الشيخ **المعلمي** في نقد الأخبار من خلال انتقاء أحاديث وآثار قد تكلم عليها تصحيحًا وتضعيفًا، لاسيما التي تُظهر براعته وتميُّزه عن كثير من المتأخرين والمعاصرين.

والرابع: في القواعد الاستقرائية التي بنى عليها **المعلمي** منهجه في النقد.

ثم عنّ لي الاكتفاء من القسم الثالث بسياق عدد من الأخبار انتقيتُها من تعليقات الشيخ **المعلمي** على «الفوائد المجموعة» معتمدًا في ذلك على عرْضٍ مميِّزٍ يُبرزُ رأيه وطريقته في باب النقد، يُعْرف ذلك بمقارنة تناوله للطرق بتناول غيره، وبالأضداد تُعرف الأشياء.

وقد جعلتُ ذلك مُلحقًا في آخر القسم الأخير -وهو القسم الثالث حاليًا- فانتظم الكتاب أخيرًا في ثلاثة أقسام:

الأول: الذي بين أيدينا.

والثاني: مناهج بعض أئمة النقد.

والثالث: القواعد الاستقرائية المشار إليها آنفًا، ويلتحق به في آخره: المنتقى من الأخبار المذكورة.

وقد طُبع القسمان الأخيران مع هذا القسم ليتمّ الكتابُ، والحمد لله رب العالمين.

وقد زدتُّ في هذه الطبعة من القسم الأول أمورا:

الأول: بعض التراجم التي فاتتني في الطبعة السابقة، وعددها عشرون ترجمة، أعطيتها رقمًا مسلسلًا خاصًا بها مسبوقًا بالحرف [ز]؛ وذلك حفاظًا على الأرقام الأصلية لتراجم الطبعة السابقة.

الثاني: استخرجت أهم الفوائد التي وقعت في حاشيتي على كلام **المعلمي**، فجعلتها بعد انتهاء التراجم، معزوةً إلى أماكنها من الكتاب، وقد يحتاج المقام إلى بعض التصرف والاختصار، فيُرجع للأصل إذا احتيج إلى ذلك.

وكذا صوبتُ ما وقع من أخطاء في الطبعة الأولى.

فالحمد لله على توفيقه وإعانته، وأسأله تعالى أن يتقبل مني هذا العمل، وأن ينفع به، ويكتب له القبول، إنه سبحانه عفو كريم.

وكتبه

أبو أنس إبراهيم بن سعيد الصُّبَيْحي

الدوحة- قطر

في السابع عشر من شهر رجب الخير لعام ١٤٣٠هـ

الموافق للعاشر من شهر يوليو لعام ٢٠٠٩م

جوال: ٩٧٤٥٧٨٨١٣٧+

بريد إلكتروني: Ebsaeed_sobihe@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

ربِّ أعِنْ على ما تُحبُّ وترضى

الحمْدُ للهِ الفتّاحِ المنّانِ، ذِي الطّوْلِ والفضْلِ والإحسانِ، الذي منّ علينا بالإيمان، وفضّل ديننا على سائر الأديان، ومحا بحبيبه وخليلهِ ورسوله محمدٍ ﷺ عِبادة الأوثان، وخصّهُ بالمعجزةِ والسُّننِ المُسْتمرة على تعاقُب الأزمانِ.

وبعْدُ، فهذه دُررٌ منثرة، وغُررٌ منتشرة، وزواهرُ مختلفة، وجواهرُ مؤتلفة، مشتملةٌ على فوائد وافية، ومسائل شافية، ومطالب شريفة، ومباحث نفيسة، حسْبما وقع انتخابي حين المطالعة لمؤلفات وآثار الشيخ العلامة المحقق ذهبي العصر: عبد الرحمن ابن يحيى **المعلمي** اليماني.

وقد انتظم سلكُ ما انتخبتُه من كلام شيخنا الأقسام الأربعة التالية:

القسم الأول: في تراجم الرجال الذين تكلم عليهم الشيخ **المعلمي** جرحًا وتعديلا.

القسم الثاني: في بيان الشيخ **المعلمي** لمناهج بعض أئمة النقد وغيرهم من المصنفين في كتبهم ومصنفاتهم.

القسم الثالث: في بيان منهج الشيخ **المعلمي** في نقد الأخبار من خلال انتقاء أحاديث وآثار قد تكلم عليها تصحيحًا وتضعيفًا، لا سيما تلك التي تظهر براعته وتميزه عن كثير من المتأخرين والمعاصرين.

القسم الرابع: في القواعد الاستقرائية التي بنى عليها الشيخ **المعلمي** منهجه في النقد.

والذي بين يديك أيها القارئ الكريم هو القسم الأول منها.

وقد سميتُ هذا الكتاب بـ «النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد».

ويشتمل هذا القسم بعد المقدمة على ما يلي:

- منهجي العملي في «النكت الجياد» إجمالًا، و«قسم التراجم» تفصيلًا.
- ترجمة العلامة **المعلمي**.
- آثار **المعلمي** ومؤلفاته.
- تمهيد في «تعظيم قدر أئمة النقد» للفقير إلى الله تعالى.
- نص تراجم الرجال.

واللهّ تعالى أسألُ أن يُتِمّ لي هذا العمل على الوجهِ الذي يرضيه، وأن يكتب له القبول لدى أهلِ العلم، إنه سبحانه خيرُ مأمولٍ، وأكرمُ مسئولٍ، وهو حسبي ونعم الوكيل.

***

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي هدى بِطاعتِهِ وألْهم، وعلّم الإنسان ما لم يكنْ يعْلمُ، أسْألُهُ شُكْر ما منّ به وأنْعم، وعُقْبى خيرٍ يُكْمِلُ بها نُعْماهُ ويخْتِمُ، وصلّى الله على محمد نبيِّه وآله وسلّم.

وبعدُ، فإن الله سبحانه قد اقتضتْ حكمتُه أن يُنْشِأ لكل زمانٍ رجالًا، ينْصِبُون للناس حُججهُ وأعلامه، يُضِيءُ بِهِمْ سُبُلِ السالكين، ويُقِرُّ بهم أعْيُن الحائرين، ويشْحذُ بهم هِمم الطّالبين، ويدْفعُ بهم شُبه البطّالين.

فإذا سرى في الطّلبةِ العجْزُ والكسل، وتقاعس أربابُ الصّدارة عن البحْث والنّظرِ، فماتتِ الفكرةُ، وغابتِ الرحلةُ، حينئذٍ يُخرج اللهُ تعالى من أصحابِ العقول الواعية، والأفهامِ النيِّرة، والملكاتِ الفذّةِ، منْ يهبُهُمُ اللهُ تعالى وافِر التحقيق، وبديع التدقيق، فتُبْعثُ به القضايا المهملة، وتُفتحُ بها الأبوابُ المغلقة، ويُنْفضُ به الترابُ عن مسائل واراها القعودُ والتقليدُ، وأماتها إيثارُ البلادةِ والجمودُ.

وهذا العلم - وهو علم الحديث - لا يحبُّه إلا ذكورُ الرجال، ولا يبغضُه إلا مُخنثوهم - كما قاله الثوري وغيره - فهو من أنْفسِ أنواعِ العلوم وأغْلاها، وأعزِّها منالًا وأعْلاها، لا يتأتّى إلا بطولِ النّفسِ في الطّلبِ، ومداومةِ النّظرِ والفِكْر فيه، والبحث في مسائله، واستقراءِ مناهجِ أهْله الذين هُمْ أعْلمُ به.

ولهذا وغيره لم يبرعْ فيه إلا نفرٌ أفذاذ، هيّأهُمُ الله تعالى له، يبذُلون أنفسهم لخدمته، ويُسخِّرُون جُهْدهُم لِحفْظِه وتنْقِيتِه.

ونحنُ في هذا الكتابِ أمام بقيةٍ من بقايا هذا العلم، وريْحانةٍ من رياحين ذاك المنهج، ونادرةٍ من نوادر النقد والتحقيق.

نحن مع مثالٍ فذٍّ، قد جمع اللهُ تعالى له من أسباب التوفيق، وآلات العلم – مع توفُّر ملكاتِ الإبداع من عقْلٍ مُتّزِنٍ، وفكرٍ ناضجٍ، ونفسٍ زكيةٍ، مع صدقٍ في الطلب، وديمومةٍ في البحث والنظر – وأهّلهُ لأن يحتلّ الصدارة بين أهل عصره.

ذلكم... هو الشيخُ العلّامةُ ذهبِيُّ العصْرِ: عبد الرحمن بن يحيى **المعلمي** اليماني.

لقد همّني غيابُ أثرِ شيخنا – مِنْ زمنٍ بعيدٍ – منذ عرفتُ قدْر هذا العلم ومكانتهُ، وقد طالعت كتابهُ «التنكيل»، فوجدتُّه بحرًا لا تُكدِّرهُ الدِّلاءُ، ومثله كتاب «الأنوار الكاشفة»، فعرفتُ منهما أن الله سبحانه قد ادّخرهُ لِكبْتِ أصْحاب الأهواءِ وأتْباعِهم، سواءٌ كانوا من العلماء المبرزين – كالكوثري – أو كانوا من المتعالمين المغرضين – كأبي رية.

ورأيتُ أن الله سبحانه قد دفع به في نحْر من أراد السُّنّة وأهلها وأئمتها وعقيدتهم بسوء، فأزال به الغُصَّة التي لم تكن لتزال في حُلُوقِ الغيورين عليها، والمتمسكين بهديها، والمعظمين لشأن أئمتها.

وكما يقالُ: «ورُبّ ضارّةٍ نافِعةٌ» فرأيتُ أن الشيخ لم يكتفِ بالتنبيه المُجْملِ على ما في تلك الكُتُب من الانحرافِ عن منْهج الصّواب، إنما كشف عما فيها بِأُطْرُوحاتٍ علميةٍ متزنة، بناها على الاستقراء لما فيها، والتصنيف لما تحويه من الزّلاتِ، وأجاب عن أكثرِ القضايا بنقدٍ تأصِيليٍّ مُتميزٍ، رفيعِ الأدبِ، عفيفِ اللسان، أرْسى فيه القواعد، ثم أقام الصّرْح والبُنْيان.

ثم طالعتُ مِنْ سائر كُتُبه: تعليقهُ على كتاب «الفوائد المجموعة» للإمام الشوكاني، فاستقبلتني مقدمةٌ قليلةُ المبْنى، جلِيلةُ المعنى، شممتُ منها عبُوق مناهج

أئمةِ النَّقْدِ، وإذا فيها إلقاءُ الضَّوْءِ على سبيل القوم في التعامل مع الأخبار وتعليلها، والدَّعْوةُ إلى طول الممارسة لهذا الفن، باستقراء كتب الحديث والرجال والعلل، واستقصاء النظر في ذلك، مع حُسْن الفهم وصلاح النية، وذلك دون الركون إلى ما يُذكر في كتب «مصطلح الحديث» مما فيه خلافٌ؛ من القواعد التي لا يُحقّقُ الحقُّ فيها تحقيقًا واضحًا، وإنما يختلفُ الترجيحُ فيها باختلافِ العوارضِ التي تختلفُ في الجزئياتِ كثيرًا.

وعملُ الشيخ في هذا الكتاب أقلُّ شهرةً من سابقيه، ولا يكاد يعرفه إلا أفراد، إلا أنني باطلاعي على كتب الشيخ - تأليفًا وتعليقًا - أَلْفيتُهُ مِنْ أَنْفسِ آثاره، ومن أَحْكم أعماله، فقد علّق فيه على الأحاديث تعليق عارفٍ حصيفٍ، بكلام مُتقنٍ رصين.

ولقد كشف اللهُ تعالى به في هذا الكتاب ما تفشّى من داءِ التساهلِ الذي أصاب أنظار كثير من المتأخرين في الحكم على الرواة والأخبار، وإن الناظر في كتب المتأخرين ليجِدُ هُوّةً - ولا تزال تزداد - بين أنظارهم وأنظار أئمة النقد في ذلك، فلكثرة ما تعرضوا له من التصنيف، ولاحتياجهم إلى تقويم الرواة وأحاديثهم، فنراهم قد توسّعُوا في الاعتماد على ظواهر الأسانيد، دون التفتيش عن عللها ومظنات الخلل فيها، بل ونلحظ قصورًا في الرجوع إلى كتب المتقدمين المعنيّة ببيان ما أصاب الأخبار من تفردات الرواة وأوهامهم، فكم من حديث صححه المتأخرون أو حسّنُوه، وهو معلّلٌ، ترى إعلاله في كتب العلل، أو التواريخ، أو السؤالات، ونحوها؛ وكم من حديث قد أعلّه غير واحدٍ من النقاد، ثم إنك تجده فيما صُنِّف من «الأحاديث الصحيحة» أو هو مصحح في كتب التخريجات ونحوها.

وإن فطِن بعضهم لتعليل أحدٍ من أئمة النقد، فربما ردّه بأنه «لا يدري وجه هذا التعليل»، أو أنه «ليس هكذا يكون التعليل» ونحو ذلك من المضحكات المبكيات، فإنه إن كان لا يدري وجه تعليل الإمام، فهل عدم فهمه لذلك ينفي عن الحديث

العلّة، أم يوجب عليه التوقف حتى «يفهم؟»، وإن تصوّر أن نظره أدق من نظرهم، وأنهم يعلُّون بما لا يوجبُ، فليضعْ قلمه، ولْيُرِحِ الناس من سوء فهمه؛ فإنه لن يزداد على طول الأيام إلا بُعْدًا عن الصواب، والرجوعُ إلى الحق بعد ذلك ليس بالسهل المستطاب.

ولقد ادّخر الله سبحانه الشيخ **المعلمي** – من خلال هذا الكتاب – لتنقية السنة من كثير مما التصق بها من جرّاء ذلك التساهل المذكور، وإن مما سجّلهُ الشيخ في «مقدمة الفوائد» (ص٤) قوله: «إنني عندما أقرن نظري بنظر المتأخرين، أجدني أرى كثيرًا منهم متساهلين، وقد يدل ذلك على أن عندي تشددًا، قد لا أُوافقُ عليه، غير أني مع هذا كله رأيتُ أن أبدى ما ظهر لي، ناصحًا لمن وقف عليه من أهل العلم، أن يحقق النظر».

لكن لم يزل ما أبداه الشيخ في هذا الكتاب وغيره غائبًا عن أكثر أوساط البحث في هذا العلم الشريف، ولا يزال كثيرٌ مما يُستحدث من الأطروحات العلمية يغيب عنها المنهج الذي أصّلهُ شيخنا الفاضل تأسيًّا بمناهج الأئمة.

ثم طالعت الكتب التي حققها الشيخ، وكانت له اليد الطولى في ضبط نصها والتعليق على المواضع المشكلة فيها، وأهمُّها: كتابُ «التاريخ الكبير» للبخاري، و«الجرح والتعديل»، و«بيان خطأ البخاري في التاريخ» لابن أبي حاتم، و«موضح أوهام الجمع والتفريق» للخطيب، و«الإكمال» لابن ماكولا، و«الأنساب» للسمعاني، فألفيتُه ذا نفسٍ طويل وصبرٍ على التحقيق، وطُولِ باعٍ في البحث والتفتيش، وعلمتُ أن الله سبحانه قد يسّر له باستقرائه تلك الكتب، وباطّلاعه على كلام الأئمة على الأخبار وجرح الرواة وتعديلهم، ما هيّأ لهُ من أسباب البراعة في فهم طرائقهم، وتطبيق مناهجهم، ما سبق به الأقران، فظهر ذلك جليًّا في تأليفاته وأبحاثه رحمه الله.

ولا أستوعب هنا الحديث عن مؤلفاته وتحقيقاته، فستأتي الإشارة إلى ذلك في ترجمته، ويُعلم مما هناك تكامل ملكات الشيخ.

فقد كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قارئًا مجودًا» و«حديثيًا نقّادًا» و«فقيهًا حاذقًا» و«أديبًا لغويًا شاعرًا» و«مجيدًا لطرف من اللغات الحيّة»، وغير ذلك من أنواع المعارف والعلوم.

وأحبُّ أن أُسطِّر هنا أن النظر في ثبْتِ مؤلفات الشيخ، كما ستأتي، والكتب التي قام بالعناية بها، وتصحيحها، وإمعان النظر فيها، على تباين فنونها وتنوع علومها، ليُفسِّرُ لنا أبْعاد تلك الملكاتِ «المتكاملة» التي كان الشيخ يتمتع بها، فأحسن استعمال «ملكاتِهِ» المتنوعة في خدمة العلم في شتى فروعه، فازدادت تلك الملكاتُ عُمْقًا وإثراءً.

ولم يكن الشيخُ مصححًا تقليديًا، بل كان من البارعين المتقنين، صاحب منهج مُميّزٍ في ضبط المخطوطات وتصحيحها، معتمدًا في ذلك على مناهج أهل النقد والاحتياط والتحقيق، قد حصّل خلال تلك الفترة الطويلة من التصحيح - وهي ما يقرب من خمسة وأربعين عامًا - على خبرةٍ عالية، وحاسّةٍ تلقائية، ولقد احتفظ له العاملون في دائرة المعارف بإمعان النظر فيما يرومون طبعه، بعد النسخ والمقابلة وإثبات فروق النسخ، فتكون له الكلمة الأخيرة في ذلك ويرمز لقوله بالحرف «ح».

وتقديرًا لمكانته وخبرته، ظلت الدائرة متمسكة به بعد انتقاله إلى مكة، فترسل إليه الكتب ويقوم بتصحيحها والتعليق عليها. كما سيأتي بشأن كتاب: «الموضح» و«بيان خطأ البخاري» و«الإكمال» و«الأنساب».

ولقد ترجم الشيخ تلك الخبرة الطويلة والبحث الدؤوب، إلى رسالتين بيّن فيهما ما يجب فعله على القائمين على طبع الكتب القديمة سواء كانوا من الناشرين، أو من الناسخين، أو المقابلين، أو المصححين، شارحًا الأعمال التي قبل التصحيح العلمي،

من اختيار الكتاب، ثم اختيار النسخ العلمية، وانتخاب الناسخ، وما ينبغي أن يكون عليه، والأمور التي ينبغي أن يلتزم بها حال النسخ، ثم ما يتعلق بالمقابلة وشروطها، وصفات المقابلين ثم ما يتعلق بالتصحيح.

ولقد أطال الشيخ في تلك الرسالتين؛ نصيحةً للعلم وأهله، فلا نرى أحدًا يعمل في هذا المجال إلا وهومفتقر إلى النظر فيهما بعين الاعتبار.

ومما يُقرّبُ لنا المنهج الذي كان يقوم عليه تصحيحُ الشيخ للكتب، ما رسمه هو للصورة التي ينبغي أن يكون عليها المصححُ، فقد قال الشيخ في تلكما الرسالتين ضمن «المجموع» الذي اعتنى به ماجد الزيادي (ص٨٠):

١- ينبغي أن يكون المصححُ متمكنًا من العربية والأدب وعلم رسْم الخط، متمكنًا من فنِّ الكتاب، مشاركًا في سائر الفُنُون، واسع الاطِّلاع على كُتُب الفنِّ، عارفًا بمظانِّ ما يتعلق به من الكتب الأخرى، كأن يعرف أن من مظان ضبط الأسماء والأنساب «الغريبة»: «لسان العرب»، و«القاموس»، وشرحه. وأن من مظانِّ تراجم التابعين: «الإصابة»، فإنها تقسم كل باب إلى أربعة أقسام، الأول: الصحابة الثابتة صحبتهم، والثلاثة الأخرى غالبها في التابعين.

٢- تكون اختلافات النسخ ماثلة أمام المصحح، ثم لا يُغنيه ذلك عن حضور الأصول أمامه ليراجعها عند الحاجة.

٣- ينبغي أن يحضر عنده ما أمكن إحضاره من كتب الفنِّ، وما يقْرُبُ منها، فإذا كان الكتاب في فنِّ الرجال احتيج إلى حضور كتب الحديث، والتفسير المسند كـ «تفسيرابن جرير» و«السير»، و«التواريخ»، ولا سيما المرتبة على التراجم، و«الأغاني»، و«لسان العرب»، و«شرح القاموس»، ومعاجم الشعراء، والأدباء، والنحاة، والقضاة، والأمراء، والأشراف، والبخلاء وغيرهم، ومن كتب الأدب ككتب الجاحظ، وكامل المبرد، ومعارف ابن قتيبة، وعيون الأخبار، وأمالي القالي.

وبالجملة ينبغي أن تكون بحضرته مكتبة واسعة في جميع الفنون، ويكون عارفًا بمواضع الكتب منها، ويرتبها في القرب منه على حسب ما يعرف من مقدار الحاجة إليها، فيكون أقربها إليه ما تكثر الحاجة إليه، ثم ما يلي ذلك على درجاته. اهـ.

أما كيفيةُ التعامل مع المخطوط فللشيخ فيه منهج قد أشار هو إلى شيء منه في تلكما الرسالتين، وتصحيحاتُه للكتب تُنْبِئُ عن ذاك المنهج، وسأفرد هذا بالذكر إن شاء الله تعالى في قسم «القواعد» عند ذكر «قواعد التعامل مع المخطوطات» والله تعالى ولي التوفيق.

وعلى الرغم من تلك المنزلة الرفيعة، والمكانة البارزة التي كان يتمتع بها الشيخ بين أقرانه ومعاصريه، ومع اعتراف الجميع بفضله وعلمه - كما سيأتي - إلا أن منهجه لا يزال خافيًا على كثير من المشتغلين بهذا العلم، ولقد همّني هذا الأمر من زمنٍ بعيدٍ - كما سبق - ورأيتُ - كغيري من المعتنين بهذا الميدان - ضرورة إحياءِ جهودِ هذا الشيخ، ولفتِ أنظارِ الأمة إلى شيخها وعالمها الرباني؛ فإن من أعظم المصائب التي تبتلى بها الأمم: عدم اعتنائها بأئمتها والبارزين من علمائها، حتى إذا غفل الناس عن هؤلاء، اتخذوا رؤوسًا جهالًا، فضلُّوا وأضلُّوا.

وليس ضرورة الاعتناء بالشيخ من أجل التعريف به كشخص - فحسب- ولكن من أجل أن في التعريف بمنهجه إبرازًا لمنهج الأئمة المتقدمين من جهابذة هذا العلم ونُقّادِهِ، وهم الذين إليهم المرجع في هذا الشأن، فقد توفرت لديهم دواعي البراعة فيه؛ لوجود مادته، ألا وهي «الرواية» بكل ما تعنيه هذه الكلمة من أحوال الراوي والمرويّ.

فإليهم المرجع في الحكم على الرواة: إجمالًا وتفصيلًا؛ عدالةً وضبطًا، وسماعًا وانقطاعًا، وتحملًا وأداءً وغير ذلك من أحوالهم.

وكذا في الحكم على الأخبار: قبولًا وردًّا، وتصحيحًا وتضعيفًا، وتعليلًا، وإليهم التسليم في ذلك وغيره مما اختصهم الله تعالى به؛ فإن لِكُلِّ علمٍ «أهل ذِكْرٍ» تقرُّ بهم العيون، ويهتدي بهم الحائرون.

والشيخ **المعلمي** – مع براعته وأستاذيته – شديدُ التقدير لمكانة الأئمة النقاد، بالغُ التوقير لحقهم علينا في الاتباع، والاعتناء بالنظر في مسالكهم في النقد، والاستقراء لمناهجهم في الحكم على الرواة والأخبار، وسيظهر ذلك جليًّا في هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

ولقد وصف الشيخ غيرُ واحدٍ من أفاضل العصر بأنه: «ذهبي العصر» تشبيهًا لمكانته بين أقرانه وفي زمانه بالإمام الذهبي في عصره، والذهبي من أهل الاستقراء التام للرجال، كما قاله الحافظ ابن حجر.

وكذا وُصف الشيخُ بأنه – إلى الآن – آخر من تدور عليهم التحقيقات والتقييدات، وذلك بعد الإمام السخاوي رَحِمَهُ اللهُ.

ولا شك أن تلك – وغيرها – شهاداتٌ غاليةٌ، تُنبئُ عما يتمتع به الشيخ لدى عارفيه من القدر الرفيع، والثناء الحسن.

وحُقّ لمن هذا شأنُه أن تتوجه إليه أنظارُ الراغبين في سلوك «قصد السبيل» فإن منها جائر، والله وليُّ التوفيق، ومنه يُستمد العون، وهو حسبي ونعم الوكيل.

وما كُنْتُ أهْلًا لِلّذِي قدْ كتبْتُهُ   وإِنّي لفِي خوْفٍ مِن الله نادمُ
ولكِنّي أرْجُو مِن الله عفْوهُ   وإِنّي لِأهْلِ الْعِلمِ لا شكّ خادمُ

***

منهج العمل في الكتاب

منهج العمل في «النكت الجياد» إجمالًا، وفي «قسم التراجم» تفصيلًا:

لقد بدأت العمل في هذه «الموسوعة» العلمية عن الشيخ **المعلمي** منذ أكثر من عشر سنوات، حيث قمت أولًا باستقراء كتاب «التنكيل» أكثر من مرة، واستخرجت ما فيه مما قسمته على تلك الأقسام الأربعة السابقة.

ثم طالعت سائر كتب الشيخ -تأليفًا وتحقيقًا- وصنعت معها مثلما صنعت في «التنكيل» من الاستخراج والانتخاب والتصنيف والتقسيم، مع ضم كُلِّ نظير إلى نظيره.

أما فيما يتعلق بقسم التراجم -وهو هذا القسم- فتلك هى الخطوط العريضة لطريقة العمل فيه:

أولًا: رتبت التراجم على حروف المعجم بالطريقة المعتادة.

ثانيًا: لم أكتف بورود الاسم في كلام الشيخ **المعلمي** مختصرًا، ولكنني أتممته من مظانه وبنيت الترتيب على الاسم التام.

ثالثًا: صدَّرْتُ الترجمة بالمصدر المنقولة منه بين علامتين هكذا « » ثم رقم الصفحة، ورقم الجزء إن وُجد. وربما أقدم بين يديِّ النقل بكلام ينبني عليه ذاك النقل، لكي تتضح مناسبة النقل بما قبله فقط، لأنني قد التزمت ألا أخلط كلام الشيخ **المعلمي** بكلامي، وإنما عملي كله في التعليقات، إلا مواضع نادرة يدل السياق عليها، وقد أصرح فأقول: قال **أبو أنس**.

وإن كان ما بعد المصدر مباشرة كلام الشيخ **المعلمي** -وهو الغالب- بدأت النقل وختمته بهاتين العلامتين أيضًا « ».

وإن كان ما بعد المصدر تقديمٌ مني لمناسبة النقل لم أضع علامةً حينئذٍ، ثم أردفت ذلك بالنقل عن **المعلمي**.

رابعًا: لم أُثْبِت تراجم «التنكيل» التي ليس فيها ما يتعلق بجرح المترجمين وتعديلهم عند المعتبرين من أهل العلم، وإنما جرّ الشيخ **المعلمي** إلى الترجمة لهم: دفعُ ما رماهم به الكوثري زورًا وبهتانًا، وأما في حقيقة الأمر فلا يتعلق بهم شيء من ذلك، ولكن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بطول نفسٍ وصبرٍ على البحث قد أطال في تأصيل الردِّ على تلك الافتراءات، فامتلأت تراجم هؤلاء في «التنكيل» بأصناف من القواعد والفوائد. وقد اكتفيت بالإشارة إلى اسم المترجم في موضعه، ثم أشرت إلى مواضع الفوائد المتعلقة بترجمته في قسم القواعد.

وأمثال هؤلاء: الإمام أحمد بن حنبل، والشافعي، ومالك بن أنس، وعلي بن المديني، والبخاري، وعبد الله بن أحمد، وابن أبي داود، والخطيب، وغيرهم من الأئمة.

خامسًا: لم أقصد استيعاب التعليق على التراجم، وإنما ذلك بحسب ما يقتضيه المقام في كل ترجمة، فمنها ما لا تعليق فيها البتة، ومنها ما أعلق عليها بكلام مختصر، ومنها ما جرّني التعليق على بعضها إلى أبحاث تطول وتقصر بحسب المقام والنشاط[١].

سادسًا: سعيتُ إلى استكمال ما دعى إليه الشيخُ من النظر فيما لم يكن في متناول يديه من الكتب، فاستقصيت النظر في: تواريخ ابن معين، وسؤالات أحمد، والعلل

---

(١) انظر على سبيل المثال التراجم ذات الأرقام التالية: (١، ١٨، ٣٠، ١٣٥، ٢٢٢، ٢٢٨، ٢٤٦ ٢٥٣، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٩٥، ٤١٤، ٤٤٢، ٤٥٩، ٥٢٨، ٥٣٣، ٥٣٤، ٦٢١، ٦٩٥، ٧٠٣، ٧٢٢، ٧٧٧، ٧٩٠).

ومعرفة الرجال لابنه عبد الله وتاريخ الفسوي، وتاريخ أبي زرعة الدمشقي، وسؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، وتاريخ دمشق، وكتب الضعفاء: ككتاب العقيلي، وابن حبان، وابن عدي، وتاريخ الإسلام للذهبي، وسير النبلاء له، وبعض الكتب المخطوطة الأخرى مثل إكمال مغلطاي، ولسان الميزان وغيرها؛ مما لم يكن في متناول يد الشيخ، وكان لغيابه عنه أثر ظاهر في بعض التراجم، مما تراه في التعليق عليها.

من أمثلة ذلك، قال الشيخ في: «محمد بن زرعة الرعيني» - وهو من شيوخ أبي زرعة الدمشقي -: «لم أجد له ترجمة، والمجهول لا تقوم به حجة». كذا قال رَحِمَهُ اللهُ، والرعيني هذا مترجم في «ثقات العجلي» و«تاريخ ابن عساكر» وهو ثقة حافظ، كما قاله أبو زرعة.

وبنى الشيخ فهمه لبعض ما جاء في مثل «تهذيب التهذيب» على سبيل الاختصار، والنص الوارد بتمامه في أصله «تهذيب الكمال» وغيره خلاف ما يوهمه سياق «تهذيب» ابن حجر، انظر ترجمة: هشام بن عمار والتعليق عليها.

وأكثر ما يمكن التعقب به على الشيخ إنما هو بسبب غياب بعض المصادر والأصول، واعتماده على أمثال: «لسان الميزان» و«تهذيب التهذيب» و«تعجيل المنفعة» و«ثقات ابن حبان» وفيها من الأخطاء المطبعية، والاختصارفي أكثرها عن الأصل -لا سيما «التهذيب»- ما سبّب إعوازًا في بعض المواضع.

ولا شك أن في الاعتماد على الوسائط آفات يعرفها الممارس، لكن لا ذنب للشيخ فيها؛ لغياب الأصول عنه.

وقلّما رأيتُ اجتهاد الشيخ قد تغيّر في الحكم على الرواة، إلا في مواضع اختلف فيها قولُه، لا سيما بين كتابي: «التنكيل» و«الفوائد المجموعة».

وفي تلك المواضع كلها يكون اجتهاده في «الفوائد» أقرب إلى الصواب -في نظري- وإنما جرى في «التنكيل» أحيانًا مجرى التسمُّح والاعتذار عن الرجل، ورُبّما ساعد على ذلك كلامُه هناك بنفسيةٍ «دفاعيةٍ» بخلاف تعامله في «الفوائد» مع ما للرجل من أحاديث واهية أو باطلة.

انظر على سبيل المثال تراجم: حفص بن سليمان الأسدي، وعبد الله بن زياد ابن سمعان، وأحمد بن محمد بن يوسف بن دوست العلاف، وخالد بن يزيد بن عبد الرحمن بنَ أبي مالك، ونعيم بن حماد، ومحمد بن جابر اليمامي، وغيرهم، مع تعليقي عليها.

وبعْدُ، فإني وإنْ كنتُ قد تجشّمْتُ ما لستُ له بأهلٍ، فإني أرجو الله سبحانه أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه، وأن ينفعني به، وينفع به كل مريدٍ لسُلوك سبيلِ الحقِّ، وأن أكون قد قمتُ ببعض الواجبِ في حقِّ هذا العالم الرّبّانِي، عملًا بوصيته بالنظر فيما أبداه في الحكم على الرواة والأخبار، فرأيت أن أجمع في ذلك مجموعًا حاولت فيه استيفاء ما خلّفهُ الشيخ وراءه من هذا الميراث العظيم، ليكون مجموعًا للناظرين، ولمن أراد أن يُحقِّق النظر من أهل العلم، وقد نظرتُ بما فتح الله به، ولعل من يطلع على ما جمعناه، ممن يؤيده الله بفكرٍ صحيح وعلمٍ مبينٍ، يغوص من مسائله على أكثر مما كتب الشيخ، ومما علّقْتُ به، فليس على مستنبطِ الفنِّ إحصاءُ مسائله، وإنما عليه تعيينُ موْضعِ العلمِ وتنويعُ فُصُولِهِ، وما يُتكّلمُ فيه، والمتأخِّرُ يُلحْقُ المسائل من بعده شيئًا فشيئًا إلى أن يكمل، والله تعالى الموفق.

وختامًا، فمنْ عثر في هذا الكتاب على وهمٍ أو تحريفٍ أو خطأٍ أو تصحيفٍ، فليصلحْ ما عثر عليه من ذلك، وليسلكْ سبيل العلماء في قبُولِ العُذْرِ هُنالك. وليتفضل بإبلاغي به، وله المنة بذلك.

وعلى الله توكلي وهو حسبي ونعم الوكيل.

ترجمة العلامة المعلمي رَحِمَهُ اللَّهُ

اعتمد المعتنون بالنظر في سيرة شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ على ترجمة مختصرة بقلم تلميذه: عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم **المعلمي**، والتي نشرت في مجلة «الحج» الصادرة بمكة، بالجزء العاشر، في (١٦) ربيع الثاني سنة (١٣٨٦هـ)، صحيفتين: (٦١٧و٦١٨)، والعدد (١١) جمادى الأولى من السنة ذاتها. هكذا جاء في التعليق على صدْر تلك الترجمة في «التنكيل» وقد توفي الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في صفر سنة (١٣٨٦هـ)، فقد نشرت تلك الترجمة إذًا بعد وفاته بنحو شهرين.

لكن هذه الترجمة موجزة جدًّا، لا تروي الظمأ، ولا تغيث الملهوف، ولا تتناسب مع مكانة شيخنا رحمه الله تعالى.

ولا يزال أهل العلم يتطلعون إلى التعرف على المزيد من سيرة شيخنا وحياته وآثاره.

ولقد وفق الله تعالى بعض المعتنين بالشيخ إلى التفتيش عما خلّفهُ من الأبحاث والتحقيقات والتقييدات، مما كان حبيس الأدراج أو مختفيًا يعلوه التراب.

فبعد أن نفدت طبعات بعض الكتب التي ألفها أو ضبطها وعلّق عليها منذ زمن بعيد، ونُسيت أو كادت، بدأت تظهر بعض الرسائل للشيخ، باعتناء بعض طلبة العلم.

وأخص بالذكر هنا المعتني بكتاب «عمارة القبور» للشيخ، فإنه قد وُفق للعثور على أوراق بخط **المعلمي** يترجم فيها لنفسه، فجاءت ماءً باردًا على شدةِ ظمأٍ في يومٍ بالغِ الحرِّ.

وقد أشار صاحب العناية بالكتاب المذكور -وهو ماجد بن عبد العزيز الزيادي- إلى تأليف رسالة سماها: «القول الجلي في حياة العلامة عبد الرحمن **المعلمي**» قد أودع فيها تفصيل ما عثر عليه من مخطوطات للشيخ، وقد ذكر طرفًا منها في مقدمة الكتاب المذكور.

وقد اعتمدتُّ في ترجمتي للشيخ هنا على ما يأتي:

١- ترجمة تلميذه: عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم **المعلمي**، المثبتة في مقدمة «التنكيل».

٢- ترجمة ماجد الزيادي له في مقدمة «عمارة القبور».

٣- ترجمة منصور بن عبد العزيز السماري له في رسالته الجامعية «الشيخ عبد الرحمن **المعلمي** وجهوده في السنة ورجالها» طبع دار ابن عفان.

٤- استقرائي لكتبه واستنباط بعض جوانب من شخصيته رحمه الله تعالى.

وقد استفاد الزيادي وغيره من بعض الكتب التي تناولت تاريخ اليمن، مشتملة على عصر **المعلمي**، مِمّا له فيها ذِكْرٌ، وكذا بعض المقالات المتعلقة به في مجلات عربية، وبعض معاجم المدن والقبائل اليمنية، وغيرها من كتابات لم أقف عليها، فاعتمدت على ما نقلوا من ذلك، مع عزوها إلى ناقليها منهم.

وهذا أوان الشروع في ترجمة الشيخ، وبالله تعالى التوفيق، ومنه أستمد العون.

١- اسمه ونسبه:

هو أبو عبد الله عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن حسن **المعلمي** العُتمي اليماني.

أما نسبة «**المعلمي**» فبفتح العين، وتشديد اللّام المكسورة، وكسر الميم، آخره ياء النسب.

وهى نسبة إلى أحد أجداده، ففي كتاب «الأنساب» للسمعاني في نسبة «البجلي» علق الشيخ **المعلمي** بقوله (٢/ ٨٧): «بجيلة عك، بطن من بني عبس بن سمارة بن غالب بن عبد الله بن عك، منهم كما في «طرفة الأصحاب» (ص٦٥): محمد بن حسين البجلي الصالح، وهو مشهور جدًّا في اليمن، يقال للمنتسبين إليه: بنو البجلي. وله أخٌ اسمه: علي.

وكان أبوهما: حسين يعرف بالمُعلِّم؛ لكثرة تعليمه الناس، وإلى عليٍّ بن حسين هذا ينتسب جدُّنا محمد بن الحسن **المعلمي**، الذي ينتسب إليه عشيرتنا «بنو **المعلمي**». اهـ.

وأما «العُتمي» ففى معجم البلدان (٤/ ٨٢): «عُتُمة» مضموم، حصن في جبال وصاب من أعمال زبيد - يعني باليمن.

٢- مولده:

ولد رحمه الله في أواخر سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة وألف، بقرية المحاقِرة «بفتح الميم وكسر القاف» من عُزلة الطُّفن «بضم الطاء وفتح الفاء، وبالنون، على وزن: عُمر» من مخلاف[1] رازح، من ناحية عتمة، من قضاء أنس، التابع لولاية صنعا في اليمن.

(١) المخلاف بلغة اليمن يعني: القرية.

٣- نشأته:

قال الشيخ عن نفسه:

«رُبِّيتُ في كفالة والديّ، وكانا من خيار تلك البيئة، وهى بيئة يغلب عليها التدين والصلاح»[(١)].

٤- حفظه للقرآن:

قال: «ثم قرأت القرآن على رجلٍ من عشيرتنا، وعلى والدِي، وكانت طريقة القراءة في تحفيظ القرآن في اللوح حفظًا مؤقتًا، أىْ: أن يحفظ الدرس في اليوم الأول، ثم يعيد حفظه في اليوم الثاني، ثم لا يسأل عنه بعد ذلك، إلا [أنه يُلزم] بتلاوة القرآن في المصحف كل يوم صباحًا ومساءً لكل أحدٍ، حتى بعد الكبر.

وعلى كل حالٍ فإن قراءتي كانت متقنةً من جهة القراءة والكتابة.

وقبل أن أختم القرآن ذهبتُ مع أبي إلى بيت «الريمي» حيث كان أبي يمكث هناك يُعلِّم أولادهم، ويصلي بهم».

٥- تعلُّمُهُ التجويد والحساب واللغة التركية:

قال: «ثم سافرت إلى «الحجرية» حيث كان أخي الأكبر: محمد بن يحيى رَحِمَهُ اللَّهُ كان كاتبًا في المحكمة الشرعية، وهناك شركت في مكتب للحكومة، كان يُعلّم فيه القرآن والتجويد والحساب واللغة التركية، فمكثت هناك مدّة، ومرضت في أثنائها مرضًا شديدًا.. [ثم] رزقني الله العافية».

---

(١) قد وَصَفَ الشيخُ والدَه بـ: الفقيه العلَّامة، كما جاء في وصيته التي كتبها بيده. وسيأتي ما يدل على اعتناء والده بالعلم، وقد قرأ الشيخ على والده القرآن.

٦- تعلُّمُهُ النحو والعربية:

قال: «ثم جاء والدي رَحِمَهُ اللَّهُ لزيارتنا، ومكث هناك مدّة، سألني عمّا أقرأ في المكتب، فأخبرته، ثم قال لي: فالنحو؟ فأخبرته أنه لا يُدرس في المكتب، فقال: أُدرسه على أخيك، ثم كلّم أخي أن يُقرِّر لي درسًا في النحو، فكان يُقْرِئني في «الأجرومية» مع «شرح الكفراوي».

استمر ذلك نحو أسبوعين، ثم سافرت مع والدي ولا أدري ما الذي استفدته تلك الأيام من النحو، غير أن رغبتي اتجهت إليه، فاشتريت في الطريق بعض كتب النحو.

ولمّا وردتُّ بيت «الريمي» وجدتُ أحمد بن مصلح الريمي رَحِمَهُ اللَّهُ... وقد كان تعاطى طلب النحو، وكانت معه كراسة فيها قواعد وشواهد وإعرابات، فاصطحبنا، وكنا عامّة أوقاتنا نتذاكر، ونحاول إعراب آيات، أو أبيات، وكنا نستعين بتفسيريِّ «الخازن» و«النسفي» وأخذتْ معرفتي تتقوّى، حتى طالعت «مغني ابن هشام» نحو سنة، وحاولت تلخيص قواعده المهمة في دفتر، وحصلتْ لي بحمد الله تعالى ملكةٌ لا بأس بها، في حالِ أن زميلي لم يحصل على كبير شيءٍ، وكان مني بمنزلة الآلة»[(١)].

٧- تعلُّمُهُ الفِقْه:

قال: «ثم ذهبتُ إلى بلدنا «الطُّفن» ورأى والدي أن أبقى هناك مُدّةً لأقرأ على الفقيه العلّامة الجليل: أحمد بن محمد بن سليمان **المعلمي**، وكان متبحرًا في العلم، مكث بزبيد مدّة طويلة، ثم عاد بعلمه إلى جهتنا، ولم يستفيدوا من علمه إلّا قليلًا».

---

(١) وللشيخ رحمه الله تعالى بعض المؤلفات في «النحو» منها:
أ - اللطيفة البكرية والنتيجة الفكرية في المهمات النحوية.
ب- تلخيص الثمرات الجنية في الأسئلة النحوية.
جـ- تعليقات على متن «الآجرومية».
وسيأتي شيء من الكلام عليها وعلى غيرها عند ذكر مصنفات الشيخ رحمه الله تعالى.

قصة عجيبة مع شيخه تدل على نبوغه المبكر وإجادته للنحو أيضًا:

قال: «فأخذت من كتب والدي كتاب «منهاج النووي» مخطوطًا، وذهبت إلى الشيخ، وكان يختلف إليه جماعة من أبناء عشيرتنا يقرؤون عليه، فبعد أن سلمت عليه، وأخبرته خبري، قال: في أيِّ كتاب تريد أن تقرأ؟ فقلت: في «منهاج النووي» فوجم، ثم لما جاء دوري، أمرني أن أقرأ، فشرعت أقرأ خطبة «المنهاج» وهو يستمع لي، فبعد أن قرأتُ أسطرًا تناول مِنِّي الكتاب ونظر فيه، ثم قال لي: هل صححت هذا الدرس على أحدٍ؟.

قلت: لا.

قال: فهل قرأت في النحو؟

قلت: قليلًا.

قال: لا، ليس بقليل.

ثم قال: أخبرتني أولًا أنك تريد القراءة في «المنهاج» فلم يعجبني ذلك؛ لأني أرى أنَّ على طالب العلم الذي يريد أن يقرأ في «المنهاج» أن يبدأ قبل ذلك بدراسة النحو، حتى يتمكن من الفهم، لكن كرهت أن أكسر خاطرك، فرأيت أن آذن لك في القراءة، وطبعًا تخطىء في الإعراب، فأردّ عليك، فتكثر ذلك، فتتنبه نفسك إلى احتياجك إلى دراسة النحو أولًا.

ولكن لما قرأت لم تخطىء، فظننتُ أن الكتاب مضبوطٌ بالحركات. فلما رأيته غير مضبوط، قلتُ: لعلّك قد صححت ذاك الدرس على بعض العلماء، فلما نفيت ذلك، علمتُ أنك قد درست النحو.

فأخبرته بالواقع، وإني في الحقيقة لم أدرسه دراسة مرتبة، فقال: على كل حالٍ معرفتك بالنحو جيدة، فاقرأ في «المنهاج» وتحضر عندما يتيسّر لك مع هؤلاء في درسهم في النحو»[(١)].

٨- تعلُّمُهُ الفرائض:

قال: «ثم درست عليه شيئًا في الفرائض، فتيسّرت إليّ جدًّا؛ لمعرفتي السابقة بمباديء الحساب.

ولم تطل قراءتي على شيخنا المذكور، بل رجعت إلى بيت «الريمي» وانكببت على كتاب «الفوائد الشنشورية» في الفرائض، أحلُّ مسائله، وأفرض مسائل أخرى وأحاول حلّها، ثم امتحانها وتطبيقها».

٩- تعلُّمُهُ الأدب والشعر:

قال: «وكانت في كتب والدي كتاب «مقامات الحريري» وبعض كتب الأدب، فأُولعت بها، ثم حاولت قَرْض الشِّعْر[(٢)]، ثم جاء أخي من مقرِّه بالحجرية، وأُعجب بما شدوته: النحو والفرائض، ثم رجع إلى الحجرية وتركني».

---

(١) قد اعتنى الشيخ ببعض متون ومؤلفات في الفقه، منها:
أ- كتاب «عمدة الفقه» للإمام موفق الدين ابن قدامة الحنبلي.
ب- كتاب «كشف المخدَّرات والرياض المزهرات شرح أخصر المختصرات» لزين الدين البعلي.
وكذا له أبحاث مفردة في مسائل فقهية متفرقة، ذكرها منصور بن عبد العزيز السماري (ص٥٧) من كتابه، وسيأتي الكلام عن ذلك وغيره عند الكلام على مصنفات الشيخ إن شاء الله تعالى.

(٢) وللمعلمي رحمه الله تعالى ديوان شعر، قال الزيادي في مقدمة «عمارة القبور» «ص٥٨»: «والديوان يقع في مجلد كبير ضخم، موجود في مكتبة عبد الله الحكمي الخاصة، قيل: إنه أوصى بحرقه، ولا أظنه يصح» اهـ.
وللشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ عناية بكتب الشِّعْر، ولقد قام على تحقيق كتاب من أمهات كتب الشعر المعنيَّة بشرح أبيات المعاني وهو كتاب «المعاني الكبير» لابن قتيبة الدينوري، وسيأتي الحديث عنه في «آثار الشيخ ومؤلفاته» إن شاء الله تعالى.

وفي مقال بعنوان «**المعلمي** والسنوسي في مجلس الإدريسي» تحقيق عبد الله أبو داهش، المنشور في مجلة عالم الكتب (٢/١٢) شوال عام (١٤١١هـ) (ص٢٠٢) أنشد الشيخ **المعلمي** مخاطبًا لمن كان يناظره:

ما كان ماكان عنْ حُبٍّ لمحمدةٍ ... ولم نُردْ سمعةً بالبحْثِ والجدلِ
لكنّما الحقُّ أوْلى أنْ نُعظِّمهُ ... مِن الخِداع بقولٍ غيرِ مُعْتدِلِ
ولا أحبُّ لكم إلّا الصواب كما ... أُحِبُّهُ وهو من خير المقاصد لي
فظُنّ خيرًا كظنّي فيك مُحْتمِلًا ... ما كان أثْناء نصْرِ الحقِّ مِنْ خطلِ
فإنّما غضبي للحقِّ حيثُ أرى ... إعراضكُم عنْهُ تعْليلًا بِلا عِللِ
وقدْ علِمْتُم صوابي في مُحاورتي ... والحمدُ للهِ ربِّ السّهْلِ والجبلِ[1]

١٠- رجوعه إلى عُتمة:

قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: «ثم كتب -يعني أخاه- يستقدمني، فقدمت عليه، وبقيتُ هناك مُدّة لا أستفيد فيها إلا حضوري معه بعض مجالس نتذاكر فيها الفقه، ثم رجعت إلى «عتمة»، وكان القضاء وقتها قد صار إلى الزيدية، وعُيِّن الشيخ: علي بن مصلح الريمي كاتبًا للقاضي، فلزمتُ القاضي، وكان هو السيد: علي بن يحيى المتوكل رجلًا عالمًا فاضلًا معمرًا [في مقدمة عمارة القبور: فاضلٌ معمرٌ، وهو خلاف الجادة]، آسف لتقصيري إذْ لم أقرأ عليه شيئًا، ولا طلبت منه إجازة.

ثم عُزل، وولي القضاء بعده السيد: محمد بن عليّ الرازي، وكتبت عنده مُدّةً، وكان رجلًا شهمًا كريمًا على قلة علمه».

---

(١) عن رسالة «تحريف النصوص» للشيخ الفاضل: بكر أبي زيد (ص١٠٧).

١١- انتقاله إلى «عسير» فرارًا من بطش الرافضة:

لما استحكمت قبضة الرافضة على اليمن، خرج الشيخ منها، وذلك سنة (١٣٣٦هـ) متوجهًا إلى «عسير» وهي مدينة بين الحجاز واليمن، وقد عبّر الشيخ عما كان يلقاه أهل السنة على يديِّ هؤلاء الروافض، فقال في قصيدته:

هُم أخذوا الأحرار منّا رهائنًا ... وهُم أخذوا الأموال قهرًا بلا عقد
هُم ظلمونا واستباحوا محارمًا ... وأصبح منا الليث يخضع للقردِ
فهم عاملونا بالقساوة غلظة ... وهم كفّرُونا إن وقفنا على الرشدِ

١٢- رئاسة المعلمي لقضاء «عسير» وتلقيبه بـ«شيخ الإسلام»:

مكث الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في «عسير» دارسًا ومدرسًا ومحاسبًا في الجمارك، ثم قاضيًا فرئيسًا للقضاء.

وقد كان أمير «عسير» حينئذٍ: محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن إدريس المعروف بـ: الإدريسي(١)، المولود: (١٢٩٣هـ)، والمتوفى: (١٣٤١هـ).

لقّب الإدريسيُّ شيخنا بـ: شيخ الإسلام؛ لما رآه من ورعه وزهده وعلمه وثقته وأمانته، وصار يعتمد عليه في تدريس الطلبة، والجواب عن بعض المهمات، وحلِّ بعض المسائل القضائية المشكلة، وكتمان بعض الكتابات السرية، وجعله: «نائب

---

(١) وصفه **المعلمي** في وصيته التي كتبها لمَّا انتقل من بلده إلى عسير بقوله: «أمير المؤمنين السيد الإمام، محي علوم الشريعة ومجددها، ومميت رسوم البدع الشنيعة ومبددها».

وقد كان **المعلمي** درس على الإدريسي بعض الفنون، ولا سيما النحو، وقد جمع ما ألقاه الإدريسي من دروس في النحو في كتاب سماه **المعلمي**: «الأمالي النحوية» أفاد ذلك الزيادي في مقدمة «عمارة القبور» (ص٢٦-٢٧، ٣٤).

وللإدريسي ترجمة في «الأعلام» للزركلي (٦/ ٢٠٣)، وانظر مصادر ترجمته الأخرى في المقدمة المشار إليه أنفًا (ص١٦).

الشرع الشريف» فصار **المعلمي** ينوب عنه -حال مرض الإدريسي- في تولِّي أكثر المخاطبة مع من يأتيه من المندوبين، وفي قراءة الكتب التى ترِدُ، وعرض مضمونها عليه، وهكذا صار لديه: العالم الثقة الأمين.

وقد كان الشيخ في أثناء تلك المدّة يكثر الطلب من الإدريسي أن يُعْفِيهُ من مهام القضاء وغيره؛ كي يتفرغ لخدمة العلم فقط، فكان الإدريسي يعِدُهُ بإحضار مساعدين له في تلك المهام حتى يتسنى له ما يريد، لكن قضى الله وفاة الإدريسي قبل أن يفي بوعده.

ثم رأى **المعلمي** بعد وفاة الإدريسي أن تفرغه للعلم واجب؛ لأمور ذكرها، منها قوله: «من المعلوم أن الدعوة مبنيّةٌ على علم وعملٍ، فكيف نقوم بإحياء العمل وترك العلم، والقيام بخدمة العلم هو أعظم خدمة للدعوة، بل هو الشطر المهم فيها».

١٣- وفاة الإدريسي وانتقال المعلمي إلى عدن:

توفي الإدريسي سنة (١٣٤١هـ)، وتولّى بعده ابنُه: علي، وكان دونه كفاءة، فكثرت الاضطرابات الداخلية، فتوجّه الشيخُ إلى عدن -وهي مدينة مشهورة على ساحل بحر الهند- فمكث فيها سنةً، مشتغلًا بالتدريس والوعظ، ثم ارتحل إلى «زنجبار» - وهي على ساحل بحر الهند شرق عدن.

١٤- انتقاله إلى الهند والتحاقه بدائرة المعارف العثمانية:

ثم قرر الشيخ الارتحال إلى الهند، وعُيِّن في دائرة المعارف العثمانية -بحيدر آباد الدكن- مصححًا لكتب الحديث وعلومه وغير ذلك من كتب الأدب والتاريخ، فبقي فيها مُدّة طويلة نحو ثلاثين سنة.

وقد صحح في تلك المُدّة جملةً من الكتب الأمهات في الحديث والرجال وغيرها سيأتي بيانها عند ذكر آثار الشيخ إن شاء الله تعالى.

١٥- انتقاله إلى مكة وتعيينه أمينًا لمكتبة الحرم المكي:

بعد استيلاء الهندوس على الهند، ساءت الأوضاع هناك، فقرّر الشيخ الارتحال إلى مكة، وكان ذلك في شهر ذي القعدة سنة (١٣٧١هـ)، ثم عُيِّن أمينًا لمكتبة الحرم المكي في شهر ربيع الأول سنة (١٣٧٢هـ) -وكان له من العمر ستون عامًا- فبقي فيها أربعة عشر عامًا يعمل في خدمة رُوّاد المكتبة من طلاب العلم، بالإضافة إلى استمراره في تصحيح الكتب وتحقيقها لتطبع في دائرة المعارف العثمانية، حتى وافاه الأجل سنة (١٣٨٦هـ) عن أربع وسبعين عامًا رحمه الله تعالى وأسكنه فسيح جناته.

١٦- عقيدته:

شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ سلفي العقيدة، بل هو من الراسخين فيها، العالمين بمبادئها وقواعدها، الداعين إلى اتباعها، الذّابِّين عن حياضها، الكاشفين لِشُبهِ من خالفها، بنظرٍ ثاقبٍ، وعِلْمٍ راسخٍ، وأدبٍ جمّ.

وقد هجر الشيخ بلده اليمن لما بطش الرافضة به وبإخوانه من أهل السنة، وانتقل إلى عسير، فرارًا بدينه من الفتن، وحفاظًا على عقيدته من الزلل.

وصنع مثل ذلك لما استولى الهندوس الملحدون على الهند، فتركها وارتحل إلى مكة المكرمة لنفس الغرض.

وقد كان للشيخ يدٌ طولى في تبسيط وتقرير أصول تلك العقيدة الغرّاء، سالكًا سبيل الوضوح والتسهيل، مبتعدًا ومحذرًا من التكلف والتهويل.

وله في ذلك رسالة «دين العجائز أو يُسْر العقيدة الإسلامية» وله «حقيقة التأويل» وغيرها.

كما أن له مؤلفات في كشف بعض ضلالات الصوفية، والردّ على من يقول منهم بالحلول والاتحاد.

ولقد أفرد الشيخ في كتابه البديع: «التنكيل» قسمًا للردِّ على الكوثري في عيبه للعقيدة السّلفية، سماه «القائد إلى تصحيح العقائد» قال في أوّلِه:

«الحمد لله الذي لا أعلم به من نفسه، ولا أصدق نبًا عنه من وحيه، ولا آمن على دينه من رسله، ولا أوْلى بالحق ممن اعتصم بشريعته ورضي بحكمه..

أما بعد، فإن صاحب كتاب «تأنيب الخطيب» -يعني الكوثري- تعرّض كتابُه للطعن في عقيدة أهل الحديث ونبزهم بالمجسمة، والمشبهة، والحشوية، ورماهم بالجهل والبدعة، والزيغ والضلالة، وخاض في بعض المسائل الاعتقادية، كمسألة الكلام والإرجاء، فتجشمتُ أن أتعقبه في هذا كما تعقبته في غيره، راجيًا من الله تبارك وتعالى أن يثبت قلبي على دينه، ويهدينى لما اختلف فيه من الحق بإذنه، ويتغمدني بعفوه ورحمته، إنه لا حول ولا قوة إلا بالله». اهـ.

وقد أُفرد هذا القسمُ بالطبع أيضًا، وذلك لعظيم خطره، فقد أبدع الشيخ فيه وأجاد، في بيان أصول هذه العقيدة، ومآخذها، وما يضادها من مآخذ أهل البدع والأهواء، فجاء كتابًا جامعًا نافعًا في بابه، فلله درُّ الشيخ، ما أبدعه من كتاب.

وفيما عثر عليه ماجد الزيادي بخط الشيخ: وصية كتبها الشيخ حين كان مقيمًا في «عسير» زمن إمرة الإدريسي، أبان فيها عن عقيدته، فقال:

«هذا ما يوصي به العبد المذنب العاصي الخاطىء والمسرف على نفسه: عبد الرحمن ابن يحيى بن علي بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن حسن **المعلمي** العتمي، الذي كان يأمر بالمعروف ويجتنبه، وينهى عن المنكر ويرتكبه، مخلًا بالفرائض، مقلًا من المندوبات، معاودًا لكثير من الكبائر الموبقات، مُصِرًا على كثير من الصغائر المكروهات، ليس له عمل يرجو نفعه، إلا عفو ربه سبحانه وتعالى.

يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، إلهًا واحدًا، وربًا شاهدًا، وملِكا متعاليًا، منزهًا عن كل نقص، جامعًا لكل كمال.

أشهد أنه فوق ألسنة الواصفين، ومدارك المنكرين، لا يعْلمُ شيئًا من شؤونه على الحقيقة إلا هو.

وأشهد أنه أرسل رسلًا إلى خلقه لإبلاغ الحجة، وإيضاح المحجة، فبلّغوا رسالته كما أمر، وكان خاتمهم خيرهم سيدنا وشفيعنا إلى ربنا: رسول الله وحبيبه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم ﷺ وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحابته الهداة المهديين.

وبعْدُ، فعقيدتي التى ألقى الله تعالى بها، وأقف بها بين يديه، مصممًا على أنها الحق الحقيق، هي:

أن الله سبحانه وتعالى مستحقٌ لكل كمال، منزهٌ عن كل نقص، في التفصيل والإجمال، أؤمن بكل ما سمّى به نفسه، أو سماه به نبيه، وأقر كل ذلك على ما ورد، معتقد أنه كذلك بحسب ما أراده.

ولا أتصرف في شيء من أسمائه المتشابهة لجهلي عن الأسرار، فربما يكون لذلك المقام خواص لا يصح إطلاق ذلك إلا معها.

وأن كلمته العليا، وأن حجته البالغة، وأن عباده محجوجون له، مستحقون الجزاء على ذنوبهم، وأنه سبحانه لا يظلم أحدًا.

وأعتقد أن كل مسلم، اعتقد في الله سبحانه وتعالى، وعقيدته أدّاه إليها اجتهاده، وظن أنها الحق، وقصد بها الحق، ولم تكن كفرًا، فهو من رحمة الله قريبٌ وإن أخطأ، واقفٌ عما إذا استلزمت كفرًا، وأنا إلى السلامة أقرب.

وأعتقد أن الملائكة والأنبياء معصومون، ولا أُفضِّلُ، وأن أهل البيت والصحابة مكرمون، ولا أُقدِّمُ ولا أُؤخِّرُ.

أُصوِّبُ عليًّا، وأعتقد أن أهل الجمل أرادوا الخير فأخطئوا، ولم تكن الحرب عن رضا مِنْ عليٍّ ولا أم المؤمنين ومن معها، وإنما أثارها سفهًا: الخائنون.

وأُخطِّيءُ أهل صفين، وأعتقد أنهم بغوا أو طغوا واعتدوا، ولا أدري أخفِي عليهم الحق، أم تعمّدوا منابذتهم، فالله حسيبهم.

هذا ما يوصي به العبد المسرف على نفسه، المضيع لخمسه، المنيب إلى ربه، المستغفر لذنبه: عبد الرحمن بن يحيى بن علي **المعلمي**.

أشهد ألّا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمدًا عبده ونبيه بالهدى ودين الحق أرسله، صلى الله وعليه وسلم وعلى آله الأطهار، وأصحابه الأخيار، والتابعين لهم بإحسان، وبعد:

فأؤمن بالله، كما جاء عن الله وعن رسوله، وكما يحبّ ربنا ويرضى، وأؤمن بالقضاء والقدر، خيره وشره، من الله تعالى، كما جاء عن الله وعن رسل الله، وكما يحب ربنا ويرضى، وحسبي الله وكيلًا، وكفى به شهيدًا، إنه كان لطيفًا خبيرًا.

اللهم إنك تعلم عقيدتي، وتعلم سرِّي وعلانيتي، فما وافق رضاك ففضلًا منك تقبّلْهُ مِنِّي، وما أخطأت فيه أو اشتبه عليّ ففضلًا منك تجاوزه عنِّي، برحمتك يا أرحم الراحمين.

فعلتُ سوءًا وظلمتُ نفسي، فاغفر لي، إنه لا يغفر الذنوب إلا الله، سبحانك وتعاليت عما يقول الظالمون علوًّا كبيرًا. اهـ.

ثم شرع الشيخ في بيان ما أوصى به إلى أهله مِنْ بعْدِه.

١٧- منهجه الفقهي:

كان الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ على منهج فقهاء المحدثين، الذين يدورون مع الدليل حيثما دار، فيُعْنون أولًا بصحة الدليل، ثم النظر فيما يحتمله من المعاني والأحكام، مع اعتبار كلام الصحابة ومنْ تبعهم، واستعمالهم لذلك الدليل.

وقد كان الشيخ سلفيًا في الفروع كما كان سلفيًا في أصول الدين والعقيدة، فكان يحث على اتباع كتاب الله تعالى، وما صحّ من سنة النبي ﷺ بفهم الصحابة وأئمة التابعين، دون التقيّد باتباع مذهب دون آخر.

فمما وُجِد بخط المعلمي:

«أُوصِي كُلّ مسلم أن يتدبر كتاب الله تعالى، ويتفحّص الأحاديث، ثم يتدبرها، ويحتاط لدينه، ويتبع [ما تبيّن] له أنه الحق، سواء أكان مذهب إمامه، أم مذهب غيره، وأن يعضّ بالنواجذ على ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه، وأئمة التابعين، ويجتنب البدع كلها، ولا يتدين إلا بما ثبت عنده بكتاب الله تعالى،.وسنة رسوله أنه من الدين».

وقال الشيخ في «التنكيل» (٢/٤٠٦):

«الفقهيات والاختلاف فيها إذا كان سببه غير الهوى، أمره قريب؛ لأنه لا يؤدي إلى أن يصير المسلمون فرقًا متنازعةً، وشيعًا متنابذةً، ولا إلى إيثار الهوى على الهدى، وتقديم أقوال الأشياخ على حجج الله سبحانه، والالتجاء إلى تحريف معاني النصوص.

وإذا كان المسلمون قد وقعوا في ذلك، فإنما أوقعهم الهوى، فلا مخلص لهم منه إلا أن يستيقظ أهل العلم لأنفسهم، فيناقشوها الحساب، ويكبحوها عن الغيِّ، ويتناسوا ما استقرّ في أذهانهم من اختلاف المذاهب، وليحسبوها مذهبًا واحدًا، اختلف علماؤه، وأن على العالم في زماننا النظر في تلك الأقوال وحججها وبيناتها، واختيار الأرجح منها.

وقد نصّ جماعة من علماء المذاهب أن العالم المقلِّد إذا ظهر له رجحان الدليل المخالِف لإمامه، لم يجُزْ له تقليد إمامه في تلك القضية، بل يأخذ بالحق؛ لأنه إنما رُخِّص له في التقليد عند ظن الرجحان؛ إذ الفرض على كل أحدٍ طاعة الله وطاعة رسوله، ولا حاجة في هذا إلى اجتماع شروط الاجتهاد، فإنه لا يتحقق رجحان خلاف قول إمامك إلا في حكم مختلفٍ فيه، فيترجح عندك قول مجتهد آخر، وحينئذ تأخذ بقول هذا الآخر، متبعًا للدليل الراجح من جهة، ومقلدًا في تلك القضية لذاك المجتهد الآخر من جهة.

والفقهاء يُجيزون تقليد المقلِّد غير إمامه في بعض الفروع لمجرد احتياجه، فكيف لا يجوز، بل يجب، أن يقلده فيما ظهر أن قوله أوْلى بأن يكون هو الحق في دين الله؟

وقضية التلفيق إنما شددوا فيها إذا كانت لمجرد التشهي وتتبع الرخص، فأما إذا اتفقت لمن يتحرى الحق، وإن خالف هواه، فأمرها هيِّن، فقد كان العامّة في عهد السلف تعْرِضُ لأحدهم المسألة في الوضوء، فيسأل عنها عالمًا، فيفتيه، فيأخذ بفتواه، ثم تعْرِضُ له مسألة أخرى في الوضوء أيضًا أو الصلاة، فيسأل عالمًا آخر فيفتيه، فيأخذ بفتواه، وهكذا.

ومن تدبر علم أن هذا تعرض للتلفيق، ومع ذلك لم ينكره أحدٌ من السلف، فذاك إجماع منهم على أن مثل ذلك لا محذور فيه؛ إذ كان غير مقصود، ولم ينشأ عن التشهي وتتبع الرخص.

فالعالم الذي يستطيع أن يروض نفسه على هذا هو الذي يستحق أن يهديه الله سبحانه، ويسوغ له أن يثق بما تبين له، ويسوغ للعامة أن يثقوا بفتواه.

نعمْ، قد غلب اتباع الهوى وضعف الإيمان في هذا الزمان، فإذا احتيط لذلك بأن يرتب جماعة من أعيان العلماء للنظر في القضايا والفتاوى فينظروا فيها مجتمعين! ثم يفتوا بما يتفقون عليه أو أكثرهم، لكان في هذا خير كثير وصلاح كبير إن شاء الله تعالى». اهـ.

وقال الشيخ في ترجمة «أحمد بن كامل القاضي» رقم (٢٩) من «التنكيل»:

«... وأما قول الدارقطني: «أهلكه العجب» ففسرها الدارقطني بقوله: «فإنه كان يختار ولا يضع لأحدٍ من الأئمة أصلًا» فقيل له: كان جريري المذهب؟ فقال: «بل خالفه واختار لنفسه، وأملى كتابًا في السنن وتكلم على الأخبار».

فحاصل هذا أنه لم يكن يلتزم مذهب إمام معين بل كان ينظر في الحجج، ثم يختار قول من رجح قوله عنده.

أقول: وهذا أيضًا ليس بجرح، بل هو بالمدح أولى، وقد قال الخطيب: «كان من العلماء بأيام الناس والأحكام وعلوم القرآن والنحو والشعر وتواريخ أصحاب الحديث، قال ابن رزقويه: لم تر عيناي مثله».

أقول: فيحق لهذا أن ينشد:

إِنْ أَكُـنْ مُعْجَبًـا فعجـبٌ عجيـبٌ لم يجِـدْ فـوْق نفْـسِهِ مِـنْ مزِيـد اهـ.

١٨- أولاده:

للشيخ ولد واحد اسمه: عبد الله؛ ولد- كما ذكر الشيخ- ضُحى يوم الثلاثاء سادس شهر ربيع الثاني من عام واحد وخمسين وثلاثمائة وألف من الهجرة النبوية، وكان للشيخ يوم ولد ابنه عبد الله: تسعة وثلاثون عامًا.

شفقة الشيخ على ولده وحرصه على صلاحه وتعليمه ووصيته بذلك:

مما وجده الزيادي بخط الشيخ- متحدثًا عن ولده عبد الله، قال: «اللهم اجعله من عبادك المخلصين، العلماء العاملين، الهداة المهديين، وإني أعيذه بك وذريته من الشيطان الرجيم، وأسألك أن تجعله من العلماء الراسخين، العارفين بكتابك المبين، وسنة نبيك الأمين صلى الله وسلم وبارك عليه وعلى آله، وأن تجعله قرة عين لأبويه، إنك أنت الكريم الوهاب، الرازق لمن تشاء بغير حساب».

وقال أيضًا: «أوصي إلى الشيخ إبراهيم رشيد أن يحتاط لولدي عبد الله، أصلحه الله، إذا توفاني الله تعالى قبل بلوغه، ويجتهد في تربيته تربية صالحة، ويمنعه من الاختلاط بالأطفال السفهاء، وينفق عليه وعلى أمه، مالم تتزوج، مما يجده من متروكي هنا، ومما لعله يسره الله تعالى من الدائرة.

ثم إذا وصل حدّ القراءة ألزمه حفظ القرآن الكريم، ولقنه التوحيد الحق، ثم يربيه تربية دينية علمية». اهـ.

١٩- شيوخه:

قد سبق ذكر منْ تتلمذ الشيخ على أيديهم في: القرآن، والتجويد، والنحو، واللغة، والفقه، والفرائض، وغيرها.

وأما في الحديث فقد تتلمذ على الشيخ عبد القدير محمد الصديقي القادري، شيخ كلية الحديث في الجامعة العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند.

وسيأتى نص إجازته له عند الكلام على: الثناء على الشيخ **المعلمي**.

وللمعلمي شيخ آخر هو العلامة سالم بن عبد الرحمن باصهي، ذكر **المعلمي** في رسالة ألّفها سنة (١٣٤١هـ) في الردِّ على رجل حلولي -يُدْعى: السيد حسن الضالعي- أن شيخه الإمام سالم هذا له رسالة في الردِّ على هذا الرجل الحلولي سماها «كشف الغطا». ذكره السماري (ص٢٤).

٢٠- تلاميذه:

مكث الشيخ في اليمن حتى بلغ الثلاثين من عمره، وقضى تلك الفترة في حفظ القرآن، ودراسة النحو واللغة والأدب، وسماع الحديث ودراسة علومه، وتلقي الفقه من مشايخه، ثم تولّى القضاء في عهد الإدريسي، ثم اشتغل حينًا بالتدريس والوعظ.

ثم ارتحل إلى الهند، والْتحق بدائرة المعارف العثمانية، ومكث فيها نحوًا من ثلاثين عامًا، منشغلًا بتصحيح الكتب وتحقيقها.

ثم ارتحل إلى مكة حيث مكث فيها إلى أن وافاه الأجل، وذلك نحو خمس عشرة سنة، عمل فيها أمينًا لمكتبة الحرم المكي، يخدم رُوّاد المكتبة من الطلبة والباحثين، ويرشدهم إلى مواضع ما يحتاجون إليه من الكتب والمراجع، اشتغل في هذه الفترة بتصحيح بعض الكتب التى طبعت في دائرة المعارف أيضًا، وبتأليف وتصنيف أمثال «التنكيل» و«الفوائد» و«الأنوار» وغيرها من الأبحاث والرسائل.

لعل ما سبق بيانه يفسِّر لنا أننا لم نعلم للشيخ تلامذةً بالمعنى المعهود، وذلك نظرًا لانشغاله الدائم بالبحث والتصحيح والتحقيق، ولم يتفرغ الشيخ لعمل مجالس سماع أو تحديث أو تدريس بصورة تسمح للتخرُّج به.

ولعلّ ما انشغل به الشيخُ، وما خلّفهُ للأُمّةِ من تصحيح أمهات كتب الرجال، والتي ما كان يصلح لها منْ هو أقلُّ كفاءةً منه، وما انْبرى له من الدفاع عن السنة وأهلها وأئمتها، مما رفع به الحرج عن سائر الأُمّة، وما أتْحف به المكتبة الإسلامية ببديع التحقيق لكثير من المسائل الاصطلاحية المشكلة، ما هو أعظم أثرًا، وأبعد نفعًا من مجرد انشغاله بتلك المجالس.

لكن مما يلاحظ أن غياب هؤلاء التلاميذ مما زاد في انغمار الشيخ، بحيث لم يَحْمِلْ هذا العلم عنه منْ يقوم بنشره وبثِّه، وإنما عِلْمُ الشيخ فيما سطره بقلمه، ومن آثار غياب هؤلاء أنه لا تزال كثير من أبحاث الشيخ ورسائله وتحقيقاته حبيسة الأدراج، وقد أثّر طولُ الوقت في بعضها، ولعلّ الله تعالى أن يقيض منْ يعتني بعلم الشيخ فيقوم على إخراج تلك المخطوطات إخراجًا علميًا لائقًا.

وقد ذكر الزيادي عشرةً ممن تأكد أنهم تلاميذ للشيخ، قرأ أكثرهم عليه بعض الكتب في الحديث والفقه والنحو وغيرها، ولازمه بعضهم مدّة، لكن ليس لأحدٍ منهم -فيما أعلم- أثر في نشر علم الشيخ ومنهجه.

٢١- مكانته العلمية وثناء أهل العلم والفضل عليه:

١- أجازه شيخ كلية الحديث في الجامعة العثمانية -بحيدر آباد الدكن بالهند- الشيخ: عبد القدير محمد الصديقي القادري، وقال في إجازته، بعد حمد الله والصلاة على نبيِّه:

«إن الأخ الفاضل والعالم العامل الشيخ عبد الرحمن بن يحيى **المعلمي** العُتْمي اليماني، قرأ عليّ من ابتداء «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم» واستجازني ما رويته عن أساتذتي، فوجدته: طاهر الأخلاق، طيِّب الأعْراق، حسن الرواية، جيِّد الملكة في العلوم الدينية، ثقة عدل، أهل للرواية بالشروط المعتبرة عند أهل الحديث، فأجزته برواية «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم»، و«جامع الترمذي»، و«سنن أبي داود»، و«ابن ماجه»، و«النسائي»، و«الموطأ» لمالك.. حرِّر بتاريخ (١٣) من ذي القعدة سنة (١٣٤٦هـ)»[(١)].

قال الزيادي: هذه الإجازة موجودة في مكتبة الحرم المكي.

٢- ولقد دأب مدير دائرة المعارف: السيد هاشم الندوي، بوصف الشيخ **المعلمي** في خاتمة بعض الأجزاء التي صححها بقوله:«وقد اعتنى بتصحيح هذا الكتاب وتعليق الحواشي المفيدة: الأستاذ الفاضل مولانا الشيخ عبد الرحمن بن يحيى اليماني

(١) منصور السماري (ص١٠) ووقع اسم شيخ **المعلمي** عند الزيادي في مقدمته (ص٦٨): عبد القادر، وما أثبته من كتاب السماري، ومن مقدمة «التنكيل».

ولله درّه، قد اجتهد في تصحيح الأسماء والأنساب والمشتبهات، واستوعب النظر في الاختلافات من حيث علم الرجال ونقد الروايات من جهة الجرح والتعديل.. وساعده: .... وأنا الحقير الكاتب في المقابلة والتصحيح»[١].

وجاء في خاتمة طبع كتاب «الكنى» للبخاري (ص٩٤) من آخر الجزء الثامن: «البحث عن كتاب الكنى للإمام البخاري بقلم الأستاذ الفاضل الناقد في الرجال الشيخ عبد الرحمن بن يحيى اليماني دام فضله».

٣- وقال الشيخ الفاضل حماد الأنصاري: «إن الشيخ عبد الرحمن **المعلمي** عنده باع طويل في علم الرجال جرحًا وتعديلًا وضبطًا، وعنده مشاركة جيدة في المتون تضعيفًا وتصحيحًا، كما أنه ملم إلمامًا جيدًا بالعقيدة السلفية»[٢].

٤- وقال الشيخ الفاضل: محمد ناصر الدين الألباني في مقدمة تحقيقه لكتاب «التنكيل»:

«.. تأليف العلّامة المحقق الشيخ عبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني - رحمه الله تعالى - بيّن فيه بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة تجني الأستاذ الكوثري على أئمة الحديث ورواته.. إلى غير ذلك من الأمور..، مبرهنًا عليها من كلام الكوثري نفسه في هذا الكتاب العظيم، بأسلوب علمي متين لا وهن فيه، ولا خروج عن أدب المناظرة، وطريق المجادلة بالتي هي أحسن، بروحٍ علمية عالية، وصبر على البحث والتحقيق، كاد أن يبلغ الغاية، إن لم أقل قد بلغها، كل ذلك انتصارًا للحق، وقمعًا للباطل، لا تعصبًا للمشايخ والمذهب، فرحم الله المؤلف، وجزاه عن المسلمين خيرًا».

---

(١) انظر على سبيل المثال: خاتمة طبع الجزء السابع من «التاريخ الكبير» (ص٤٤٣) وكذا (ص٤٠١) من الجزء الثاني.

(٢) «**المعلمي** وجهوده في السنة» لهدى بالي (ص٣٤) عن مقدمة «عمارة القبور» (ص٦٥).

وقال الألباني أيضًا في تعليقه على ذكر **المعلمي** درجات توثيق ابن حبان: «هذا تفصيل دقيق، يدل على معرفة المؤلف -رحمه الله تعالى- وتمكنه من علم الجرح والتعديل، وهو مما لم أره لغيره، جزاه الله خيرًا»[(١)].

ووصف الألباني أيضًا الكلمة التعريفية لكتاب «الأدب المفرد» والتى كتبها **المعلمي** بقوله:

«هذا كلام جيد متين، من رجلٍ خبيرٍ بهذا العلم الشريف، يعرف قدر كتب السنة وفضلها، وتأثيرها في توحيد الأمة..»[(٢)].

٥- وقد وصفه الشيخ أحمد شاكر بـ: العلّامة، في حاشيته على تفسير الطبري: (١/ ٣٣).

ومما يذكر للمناسبة ما ذكر الزيادي في «مقدمة عمارة القبور» (ص٥٢-٥٥) أنه عثر على رسالة خطية للمعلمي، بعث بها إلى فضيلة الشيخ أحمد شاكر مبينًا فيها سبب تأليف «طليعة التنكيل» ومنبها على الأخطاء المطبعية، وتصرف بعض المعلقين عليها خارجًا عن مقصود الشيخ، وسائلًا له عن بعض المهمّات التي لم يهتد إليها، ثم قال: «وأنا منذ زمانٍ أحبُّ التعرُّف عليكم، والاستمداد منكم، فيعوقني إكباري لكم، وعلمي بأن أوقاتكم مشغولة بكبار الأعمال كخدمة «المسند» وأخيرًا قوي عزمي على الكتابة إليكم، راجيًا العفو والمسامحة..».

٦- وقال حضرة الشاب العالم الفاضل أبو تراب الظاهري[(٣)]:

«هو علم من العلماء الأعلام البارزين، كان عبدًا أوّاهًا ورعًا زاهدًا تقيًّا، لم يكن يدنس ثوبه برذيلة، ولا اخترام مروءته»[(٤)].

---

(١) «التنكيل» (١/ ٤٥١).

(٢) «صحيح الأدب المفرد» (ص٩).

(٣) هكذا وصفه الشيخ **المعلمي** في مقدمة «الإكمال» لابن ماكولا (ص٥٠).

(٤) هكذا، ولعل الصواب: مروءة.

وقال أيضًا: «وكان نحويًا بارعًا وعروضيًا، وذا معرفة باللغة وغريبها، حفظ الألفية، وبعض المتون في الأصول والفقه، ولقى الأكابر»(١).

٧- ونقل الزيادي عن كتاب «علماء العربية ومساهماتهم في الأدب العربي في عهد الأصفجاهية» للسلطان محي الدين (ص٤٧٢):

«هو نادرة الزمان، علّامة الأوان، والأستاذ الناقد، والباحث المحقق: الشيخ عبد الرحمن بن يحيى **المعلمي** اليماني.. كان من أجلِّ العلماء الربانيين، وفضلاء اليمن الكبار.. كان بارعًا في جميع العلوم والفنون، وتمهّر في علم الأنساب والرجال، ونبغ في تصحيح الكتب، والتعليق عليها، وله براعة في البحث والتحقيق، والتمييز بين الخطأ والصواب، وكان واسع الاطلاع على تاريخ الرجال ووقائعهم.. صحح كثيرًا من المخطوطات القيّمة، وعلّق عليها التعليقات البسيطة، والتقديمات النافعة، كثيرة الفوائد العلمية والتاريخية..»

٨- وعن رسالة بعث بها محمد عبد الله **المعلمي** إلى الشيخ **المعلمي** -مخطوط:

«.. كوكب الأدباء، وتاج النجباء، من تسنّم متن المعالي، وناطح بِهِمّتِهِ كُلّ عالٍ، سليل الأكارم، وجيه الهدى، الآخذ بمجامع القلوب.. الشيخ العلّامة القاضي عبد الرحمن بن يحيى **المعلمي**، أدام الله معاليه، وخلّد لتاليه، وحفظ ذاته من كل سوء، وصرف عنه الشرور..».

٩- وأثنى عليه الشيخ محب الدين الخطيب في مقدمته لكتاب «كشف المخدرات والرياض المزهرات شرح "أخصر المختصرات"» (ص١٠) بقوله: «.. حضرة العالم المحقق الشيخ: عبد الرحمن بن يحيى **المعلمي** الذي عرف الناس فضله بما صدر عنه من تصحيح كثير من الكتب الإسلامية..».

---

(١) مقال في جريدة «المدينة» شهر صفر سنة (١٣٨٦هـ) [عن مقدمة الزيادي ص٦٥].

١٠- وذكر الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد في كتابه «التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل»[(١)] منْ تدور عليهم التحقيقات والتقييدات من المتقدمين والمتأخرين، حتى بلغ الحافظ السخاوي، ثم ذكر آخرهم وهو: ذهبي العصر العلّامة المحقق الشيخ عبد الرحمن بن يحيى اليماني. ثم علق على ذلك في الحاشية بقوله:

«تحقيقات هذا الحبر نقش في حجر، ينافس الكبار كالحافظ ابن حجر، فرحم الله الجميع، ويكفيه فخرًا كتابه «التنكيل»». اهـ.

١١- وقال الدكتور/ عبد الوهاب عبد اللطيف، الأستاذ بكلية الشريعة بالأزهر في مقدمته «للفوائد المجموعة» (ص١٤-١٥).

«محقق الكتاب: الأستاذ الشيخ عبد الرحمن اليماني، لا يجهل علمه باحثٌ في علوم الحديث، وله مِنّةٌ على الباحثين، بما يحققه من الكتب الحديثية التى نشرت في الهند، وهو ذو باع طويل في علم رجال الأثر، وقد اجتهد في تحقيق هذا الكتاب ونقد رواياته ورواته، معتمدًا على أوثق المصادر، حتى إنه صحح كثيرًا من أغاليط المؤلفات في هذا الفن، وهو بذلك جدير.

وكان في علمه أمينًا رزينًا، إذا لم يعلم يقول في الراوي المجهول «لم أجده - لا أعرفه» وفيمن لم يستبن له أمره «لم يتبين لى حاله» بعبارة ضابطة محققة. وذكر المحقق في مقدمة الكتاب: منهجه، وأنه إذا قورن بالعلماء المتأخرين، ظن أنه مشدّد -وقد يكون ذلك- وأنه سلك مسلكًا لا يعتمد فيه كل الاعتماد على قواعد هذا الفن المدونة في كتب المصطلح؛ لأنها غير كافية في الحكم، كما يظهر لمن مارس صنيع علماء الجرح والتعديل، وتتبع أقوالهم، وتطبيقها على جزئياتها». اهـ.

---

(١) (ص٢٧).

١٢- وسجّل له الدكتور/ حمزة عبد الله المليباري أستاذ الحديث بالجامعة الإسلامية، الجزائر: شهادةً غاليةً؛ إذ يقول في كتاب «الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها» (ص٣١-٣٢): «ما أروع الشيخ عبد الرحمن **المعلمي** رحمه الله تعالى، وهو من القلائل الذين فهموا دقة منهج المحدثين في تعليلهم وتصحيحهم للأحاديث، إذ يقول: إذا استنكر الأئمة المحققون المتن، وكان ظاهر السند الصحة، فإنهم يتطلبون له علة، فإذا لم يجدوا علة قادحة مطلقًا حيث وقعت، أعلوه بعلة ليست بقادحة مطلقًا، ولكنهم يرونها كافية للقدح في ذاك المنكر..»

وقد نقل المليباري كلام الشيخ كاملًا من مقدمة «الفوائد المجموعة» ثم قال: «وهذا كلام جد نفيس، ينم عن فهمه الصحيح لمنهج النقاد من خلال الممارسة، وقليلًا ما نلمس مثل هذا التحقيق في بحوث المعاصرين، وجزاه الله عنا خير الجزاء». اهـ.

هذا وقد أثنى على الشيخ غير واحدٍ من الأفاضل، يطول المقام بذكرهم، منهم: الشيخ العلّامة محمد بن إبراهيم آل الشيخ، والشيخ محمد نصيف، والشيخ محمد عبد الرزاق حمزة، وغيرهم.

٢٢- جوانب من شخصية الشيخ المعلمي:

أ- التواضع ورقة الحال:

قال الدكتور محمود محمد الطناحي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب «مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي مع محاضرة عن التصحيف والتحريف» في حديث عن دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند (ص٢٠٣): «والقائمون على تصحيح الكتب في هذه الدائرة يعملون في إخلاصٍ واحتسابٍ وصمتٍ، ومن أشهرهم وأعلاهم قدرًا: «الشيخ عبد الرحمن بن يحيى **المعلمي** اليماني»».

ثم تكلم الدكتور الطناحي عن نسب **المعلمي** ونشأته ورحلاته إلى جيزان والهند، وذكر أهم ما شارك في تصحيحه من الكتب الموسوعية، وما ألّفه من الرسائل المطبوعة والمخطوطة، وما يتعلق بوفاته، ثم قال:

«وكان الشيخ فيما وُصف لنا متواضعًا، رقيق الحال، حدثني الأستاذ فؤاد السيد -أمين المخطوطات بدار الكتب المصرية- رَحِمَهُ اللهُ قال: كنت في أثناء الحج أتردد على مكتبة الحرم المكي لرؤية المخطوطات، وزيارة مدير المكتبة: الشيخ سليمان الصنيع، وكان بين الحين والآخر، يأتي إلينا رجل رقيق الحال يسقينا ماء زمزم، وبعد يومين طلبتُ من الشيخ الصنيع رؤية الشيخ عبد الرحمن **المعلمي**، فقال: ألم تره بعدُ؟ أليس يسقيك كل يوم من ماء زمزم؟

يقول الأستاذ فؤاد: فتعجبتُ من تواضعه ورقة حاله، مع ما أعرفه من علمه الواسع الغزير». اهـ.

وقد حكى الزيادي قصة مشابهة لكن للشيخ أحمد شاكر بدلًا من فؤاد السيد - إلا أن الزيادي لم يذكر منْ حكاها له ولا مِنْ أين نقلها- وفي آخرها: «وما هى إلّا دقائق حتى أخذ الشيخ أحمد شاكر في البكاء».

ب- الزهد والورع:

وصفه بذلك الشيخ محمد نصيف، والعالم الفاضل أبو تراب الظاهري، وغيرهما، وشواهد الحال، والنظر في سيرة الشيخ، ووصاياه، تدل على ذلك.

ت- الخمول والفناء في خدمة العلم:

سبق وصف حاله في مكتبة الحرم المكي، وما كان عليه من التواضع ورقة الحال، وهو حينئذٍ قد جاز الستين عامًا، وبلغ من العلم مبلغ الكبار، وقد انتشرت تحقيقاته ومؤلفاته، وعرفه المشتغلون بهذا العلم الشريف، ومع ذلك، لم يداخله زغل العلم، ولا بريق الشهرة، ولم يرتدِ ثياب العظمة، بل هو عاكف في محراب العلم، بين أروقة

البحث والتحقيق والنظر، لا يشغله عن ذلك شاغل، بل ارتضى أن يكون «أمينًا» لمكتبة الحرم المكي، من أجل المكث بين الكتب والمخطوطات، ينهل منها إلى آخر نفسٍ في عمره.

ث- المحافظة على الوقت:

قال العلّامة محمد بهجة البيطار[(١)]: «..ولم يتفق لي أن دخلت المكتبة بمكة المكرمة مرّةً إلا ورأيته محافظًا على الوقت، مُكبًّا على العلم - رحمه الله تعالى-:

هكـــــذا هكـــــذا وإِلّا فـــــلا طـرق الجـد غـير طـرق المحـال»

وقد كان الشيخ يتحلى بصفاتٍ نبيلةٍ، تتجلى بوضوح عند مطالعة كتبه، منها: الحلم وسعة الصدر وعدم مقابلة الذم والشتم بمثله[(٢)].

ومنها: امتلاك النفس عند الغضب للحق، وعدم مجاراة الجاهل في جهله[(٣)].

ومنها: سلوك سبيل المجاملة والمسامحة وعدم بسط اللسان في ثلب المفتري؛ اكتفاءً بإظهار الحق[(٤)].

ومنها: عفة لسانه وصون قلمه عن تتبع الهفوات وذكر الفظائع والمنكرات؛ صونًا لحرمات المسلمين[(٥)].

ومنها: الميل إلى الإنصاف وتحري الصواب، حتى ولو كان في ذاك الصواب تقوية لمنطق المخالف[(٦)].

(١) «مجلة المجمع العلمي العربي» (٤٢: ٥٧٤) [عن مقدمة الزيادي ص٦٦].

(٢) انظر مثلًا: «التنكيل» (١/ ١٧).

(٣) انظر: «التنكيل» (١/ ٣٦٥، ٢٥٨).

(٤) انظر: «التنكيل» (١/ ٤٣٨).

(٥) انظر: «التنكيل» (١/ ١١٤، ١٤٢).

(٦) انظر: «التنكيل» (١/ ٣٤٨، ٣٨٣)، و«الأنوار» ص١٥٧، ١٥٩).

ومنها: الاعتراف بخطأ نفسه، والتنبيه على الصواب[(١)].

وغير ذلك مما يعلم بمطالعة كلامه رحمه الله تعالى.

٢٣- وفاته:

قال ماجد الزيادي[(٢)]: «توفي **المعلمي** رحمه الله سنة (١٣٨٦هـ) صباح يوم الخميس من شهر صفر على سريره والكتاب على صدره.

أخبرني الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن **المعلمي** -حفظه الله- أمين مكتبة الحرم سابقًا: «في ليلة الأربعاء وبعد صلاة العشاء، جاء بعض الطلاب عند الشيخ ومعه كتابٌ في الأُصول، وطلب منه أن يشرح له بعض العبارات، وكان يظهر على هذا الطالب علاماتُ التّسرُّعِ، وبِيدِ الشيخ رحمه الله سلسلةٌ، فقال للطالب: أُنظر لهذه السلسلةِ التى بيدي، صانِعُها مكث في صنعها مُدّةً، أخذ يُركِّبُ حلقةً حلقةً، وهكذا العلمُ مسألة مسألة».

وأخبرني أيضًا: «في هذه الليلة وبعد انتهاء الدوام رفعت عنه جميع الكتب التى كانت أمامه، وكان أمامه «الإكمال» و«الأنساب» وفي صباح يوم الخميس وجدته وقد وضعها أمامه».

قلت: وقد صُلِّي عليه في المسجد الحرام وحضر جنازته خلقٌ كثير من الفضلاء والوجهاء». اهـ.



---

(١) هذا مستفيض فيما حققه من أمهات الكتب، فيرجع عما مال إلى صحته في الكتاب المقدم، فيصلحه في المؤخر مع التنبيه على ذلك.

(٢) (ص٨٩) من مقدمة «عمارة القبور».

آثار المعلمي ومؤلفاته

يمكن تقسيم آثار الشيخ إلى:

١- ما قام بتأليفه.

٢- ما قام بتحقيقه وتصحيحه.

٣- ما شارك في تحقيقه وتصحيحه.

وكذا يمكن تقسيمها إلى:

١- المطبوع.

٢- المخطوط.

وقد تناول آثار الشيخ من جهة التقسيم الأول: منصور السماري.

وتناولها من جهة التقسيم الثاني: ماجد الزيادي.

وقد استوعب الفاضلان -أو كادا- الحديث عن مؤلفات الشيخ، مع ذِكْرِ نُبْذَةٍ عن منهجه في بعضها، وفقراتٍ من كلامه فيها، ومقدمات بعض الرسائل والأبحاث المخطوطة، وللزيادي رسالة، أودع فيها تفصيل ما عثر عليه من مخطوطات الشيخ، سماها «القول الجلي في حياة العلّامة عبد الرحمن **المعلمي**».

وقد رأيتُ أن الفاضِليْن قد قاما بالمهمة، ولكنى رأيت أن خلوّ هذا الموضع من الإشارة إلى ذلك ليس بالمستحسن، وفيه تفويت الفائدة على الناظر في هذا الكتاب، لا سيما ممن لم يتحصل على الكتابين المذكورين، فرأيت أن أذكر ذلك قاصدًا الإفادة والزيادة في بعض المواضع، والله تعالى الموفق.

فأقول: قسمتُ مؤلفاتِ الشيخ وآثارهُ إلى عشرة أقسام.

القسم الأول: في العقيدة.

القسم الثاني: في البدع.

القسم الثالث: في الفقه.

القسم الرابع: في أصول الفقه.

القسم الخامس: في السنة وعلومها ورجالها.

القسم السادس: في التفسير.

القسم السابع: في النحو.

القسم الثامن: في الأدب والشعر.

القسم التاسع: في اللغة.

القسم العاشر: متفرقات.

ثم قمتُ بتقسيم كل قسم إلى ما يوجد فيه من: المطبوع والمخطوط، ثم إلى التأليف والتحقيق والمشاركة فيه.

وينفرد القسم الخامس منها بتقسيمه إلى ستة أبواب:

الباب الأول: في مصطلح الحديث وعلوم الرواية وأحكام الجرح والتعديل.

الباب الثاني: في تحقيق المقال في تراجم الرجال.

الباب الثالث: في كتب التواريخ والرجال.

الباب الرابع: في كتب المؤتلف والمختلف والأنساب.

الباب الخامس: في الكتب المسندة ونحوها من كتب الآثار.

الباب السادس: في كتب الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

وقد جعلت لكل كتاب أو رسالة رقمين الأول لرقم القسم، والثاني رقمًا مسلسلًا عامًا. فمثلًا. (٦/ ٧٤) أعني: القسم السادس وهو في التفسير، رقم المؤلّف: (٧٤) وهكذا. والله تعالى ولي التوفيق.

القسم الأول: في العقيدة

الفصل الأول: في المطبوع منه:

النوع الأول: في التأليف:

١/ ١ القائد إلى تصحيح العقائد:

وهو القسم الرابع من كتاب «التنكيل» وقد أفرده «المكتب الإسلامي» بالطبع. وهو كتاب فذّ.

يقول فضيلة الشيخ: محمد عبد الرزاق حمزة في تذييله عليه: «هو كتاب من أجود ما كتب في بابه في مناقشة المتكلمين والمتفلسفة الذين انحرفوا بتطرفهم وتعمقهم في النظر والأقيسة والمباحث، حتى خرجوا عن صراط الله المستقيم الذي سار عليه الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين من إثبات صفات الكمال لله تعالى من عُلُوِّه سبحانه وتعالى على خلقه علوا حقيقيًا يشار إليه في السماء عند الدعاء إشارة حقيقية، وأن القرآن كلامه حقًا، حروفه ومعانيه كيفما قرئ، أو كتب، وأن الإيمان يزيد وينقص حقيقة، يزيد بالطاعات، وينقص بالمعاصي، وأن الأعمال جزء من الإيمان، لا يتحقق الإيمان إلا بالتصديق والقول والعمل.

حقق العلامة المؤلف هذه المطالب بالأدلة الفطرية والنقلية من الكتاب والسنة على طريقة السلف الصالح من الصحابة وأكابر التابعين، وناقش من خالف ذلك من الفلاسفة كابن سينا ورؤساء علم الكلام كالرازي والغزالي والعضد والسعد، فأثبت بذلك ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية في كتبه المحققة الشافية الكافية بأوضح حجة وأقوى برهان -أن طريقة السلف في الإيمان بصفات الله تعالى أعلم وأحكم وأسلم، وأن طريقة الخلف من فلاسفة ومتكلمين أجهل وأظلم وأودى وأهلك.

قرأت الكتاب فأعجبت به أيما إعجاب، لصبر العلّامة على معاناة مطالعة نظريات المتكلمين خصوصًا من جاء منهم بعد من ناقشهم شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه الإمام ابن القيم كالعضد والسعد. ثم رده عليهم بالأسلوب الفطري والنقول الشرعية التى يؤمن بها كل من لم تفسد عقليته بخيالات الفلاسفة والمتكلمين، فسدّ بذلك فراغًا كان على كُلِّ سُنِّي سلفي سدُّه بعد شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم رحمهما الله تعالى، وأدّى عنا دينًا كنا مطالبين بقضائه، فجزاه الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء، وحشرنا وإياه في زمرة الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقًا، آمين..». اهـ.

١/ ٢- عقيدة العرب في وثنيتهم:

طُبع ضمن «مجموع» يحتوي على خمس رسائل للمعلمي، إعداد وتعليق: ماجد الزيادي.

ومخطوطتها عبارة عن (٦) أوراق، وعدد أسطر الورقة (٢٨) سطر، ومقاسها (٢٤×٢٥).

وقد تحدث فيها الشيخ عن توحيد المشركين، وجمعهم بين الإيمان والشرك، وكيف دخلت الوثنية بلاد العرب، والمنشأ في نصب الأصنام، والتعريف باللات والعزى،وما الذي كان يرجوه المشركون من الملائكة.

قال الشيخ في أولها: «ليس من الغريب أن تجهل حقيقة تاريخية مضت عليها آلاف السنين، أو كان العلم بها خاصًا بأفراد قليلين، أو لم تكن مما يهم حفظه ونقله، وإنما الغريب أن تجهل حقيقة أكبر من ذلك كعقيدة العرب في وثنيتها. فإنها خفيت منذ أزمان..».

النوع الثاني: التحقيق:

١/ ٣- الردّ على الأخنائي واستحباب زيارة خير البرية الزيارة الشرعية:

تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية.

الطبعة الأولى منه طبعته المطبعة السلفية بتحقيق محب الدين الخطيب، أما الطبعة الثانية فبتحقيق الشيخ **المعلمي**، طبعته الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.

صحح الشيخ أصله وحققه وخرج أحاديثه فجعل لكل حديث رقمًا فإن تكرر الحديث كرر الرقم معه، ثم أثبت تخريجه في آخر الكتاب على حسب الأرقام، وقال في أول التخريج: «وقد أثبتنا في التخريج إلى جانب رقم الحديث رقم الصفحة التي ورد فيها لأول مرة، وجعلنا لصفحات الطبعة الأولى جدولا وإلى جانبه جدول آخر لصفحات هذه الطبعة الثانية».

والشيخ يكتفي في التخريج بالصحيحين إذا كان الحديث فيهما أو في أحدهما، فإن لم يجده خرجه من السنن الأربعة، فإن لم يجده خرجه من الموطأ ومسند أحمد، ولا ينقد ما كان مخرجًا في هذه الأصول، وما نقد سوى حديث واحد وهو «من حج ولم يزرني فقد جفاني ومن زارني بعد موتي فكأنما زارني في حياتي» (ح١٩) قال في تخريجه: «نسبه في «المقاصد الحسنة» إلى «كامل ابن عدي» و«ضعفاء ابن حبان» و«العلل» للدارقطني و«غرائب مالك» له. والحديث لم يصح.

بلغ عدد الأحاديث بدون المكرر (١٢٧) حديثًا.

النوع الثالث: المشاركة في التحقيق:

١/ ٤ الجواب الباهر في زوار المقابر:

تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية.

طبعته «المطبعة السلفية» بالقاهرة أربع مرات وعندي الطبعة الرابعة منه لسنة (١٤٠١) وكتب على غلاف الكتاب: صحح أصله وحققه: الشيخ سليمان بن عبد الرحمن الصنيع، وشارك في تحقيقه وخرّج أحاديثه: الشيخ عبد الرحمن بن يحيى اليماني».

وفي (ص١٠٢) من الكتاب يقول الصنيع: «وقد جرى مقابلته على أصله المنقول منه في أربعة مجالس، وكان بيد ناسخه هذا، وبيد الشيخ عبد الرحمن بن يحيى **المعلمي** اليماني: الأصل المنقول منه، وتم تصحيحًا ومقابلة على الأصل المذكور يوم الأربعاء السادس من شهر رجب سنة (١٣٧٦هـ)».

أما تخريج الأحاديث فيكتفي الشيخ بالصحيحين إذا كان الحديث فيهما أو أحدهما، فإن لم يكن فمن السنن الأربعة وغيرها كمسند أحمد والموطأ والمستدرك والسنن الكبرى للبيهقي. وكثيرًا ما يعزو في التخريج إلى تحقيقه لكتاب «الرد على الأخنائي».

ويظهر من تعليقه وتخريجه للأحاديث اعتناؤه بلفظ الحديث الوارد في كلام شيخ الإسلام بن تيمية ومقارنته بما يعزوه إليه، مع التنبيه على الخلاف فيه، انظر (ص١٤).

١/ ٥- لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية شرح الدرة المضية في عقيدة الفرقة المرضية:

للسفاريني.

ذكره عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم **المعلمي** في ترجمته للشيخ في مقدمة «التنكيل» باسم «شرح عقيدة السفارينى» وذكره كما أثبتُّه: منصور السماري (ص٨٦) وقال في التعليق: «لم أعثر على الطبعة التى شارك فيها».

الفصل الثاني: في المخطوط:

وليس فيه إلا: التأليف.

١/ ٦- رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله، وتحقيق معنى التوحيد والشرك بالله:

ذكره الشيخ في سبعة مواضع من كتابه: «القائد إلى تصحيح العقائد» ويسميه اختصارًا كتاب «العبادة».

وقد قال في حاشية الموضع الثالث منه (ص٢٩٥) معرفًا بهذا الكتاب: «استقرأت فيه الآيات القرآنية، ودلائل السنة والسيرة والتاريخ وغيرها لتحقيق ما هى العبادة، ثم تحقيق ما هو عبادة لله تعالى مما هو عبادة لغيره، يسّر الله نشره».

قال منصور السماري (ص٤٤-٤٥).

«وهذا المخطوط يقع في أربع مجلدات: الأول منها حجم متوسط يشتمل على مئة ورقة عدد سطوره (١٦) سطرًا، وعدد الكلمات في السطر (١١) كلمة، وخطه جيد يقرأ ومبيض، يبدأ من (ص١-٩١) ثم سقط قدره (٣٠٥) صفحة، ثم يلي ذلك المجلد الثاني كالصفات السابقة، يبدأ من (٣٩٧-٥١٢) ثم المجلد الثالث كذلك يبدأ من (ص٥١٣-٦٣٠) ثم المجلد الرابع يبدأ من (ص٦٣١-٧٤١) هذا ما وقفت عليه من المبيض ولم ينته الكتاب بعد، وصل فيه إلى قول: «قوله ما شاء الله وشئت» وهو يشبه أن يكون عنوانًا لفصل جديد.

ووقفت على مخطوط آخر يظهر أنه هو المسوّدة لهذا الكتاب بدليل أن مقدمتها هي المقدمة التي سبق ذكرها، ويقع في مجلد كبير الحجم، عدد صفحات الكتاب (٤٤٠) صفحة تقريبًا وعليه حواش كثيرة، عدد الأسطر (٢٣) سطرًا، وعدد الكلمات في السطر (١٦) كلمة، الخط لا بأس به في أول المخطوط، ثم تأتي الصعوبة في الباقي من كونه غير منظم، وقد ضرب فيه على مواضع كثيرة». اهـ.

ويظهر أن للزيادي عناية بهذا الكتاب، فقد ذكر في مقدمة «عمارة القبور» (ص٣٦) بحثه عن الجزء الساقط منه وكذا في تعريفه برسالة «أصول التصحيح من «المجموع» (ص٧)، فلعلّه يقوم على نشره، وفّقهُ اللهُ.

وقال الزيادي (ص٧٠): «وكتاب العبادة ما يزال مخطوطًا في مكتبة الحرم، وتوجد له نسختان:

النسخة الأولى: كتبت المائة الأولى بخط نسخي رائع، وعلى بعض الصفحات تهميشات مقروءة.

ثم يعقب هذه المائة خط غير واضح، وتقع في مجلد ضخم، وهذه هي النسخة التى رآها الزركلي رَحِمَهُ اللهُ وقال عنها (٣/ ٣٤٢): «وكتاب العبادة في مجلد كبير..» (ق٤٤٤، س٢٢)، مقاس (٢٨×٢٦) سم.

النسخة الثانية: كتبت المائة الأولى بخط نسخي مقروء، وبقيته كتبت بخط نسخي ممتاز شبيه بالفارسي أحيانًا. اهـ.

قال السماري: بدأه بمقدمة قال فيها بعد حمد الله والصلاة على نبيه:

«أما بعد فإني تدبرت الخلاف المستطير بين الأمة في القرون المتأخرة في شأن الاستغاثة بالصالحين الموتى وتعظيم قبورهم ومشاهدهم وتعظيم بعض المشايخ الأحياء وزعم بعض الأمة في كثير من ذلك أنه شرك وبعضها أنه بدعة وبعضها أنه من الدين الحق، ورأيت كثيرًا من الناس قد وقعوا في تعظيم الكواكب والروحانيين والجن مما يطول شرحه وهو موجود في كتب التنجيم والتعزيم، كـ «شمس المعارف» وغيرها وعلمت أن مسلمًا من المسلمين لا يقدم على ما يعلم أنه شرك ولا على تكفير من يعلم أنه غير كافر ولكنه وقع الاختلاف في حقيقة الشرك فنظرت في حقيقة الشرك فإذا هو بالاتفاق اتخاذ غير الله سبحانه إلهًا من دونه أو عبادة غير الله سبحانه فانتقل النظر إلى معنى الإله والعبادة فإذا فيه اشتباه شديد فإن أصح الأقوال

في تفسير «إله» قولهم: معبود أو معبود بحق، ومعنى العبادة مشتبه كذلك كما ستراه إن شاء الله فعلمت أن ذلك الاشتباه هو سبب الخلاف وإذا الخطر أشد مما يظن لأن الجهل بمعنى الإله يلزمه الجهل بمعنى كلمة التوحيد «لا إله إلا الله» وهي أساس الإسلام وأساس جميع الشرائع الحقة..».

وذكر في (ص٤٣٨) عنوان: «المصريون في عهد موسى عليه السلام»، ثم استوعب ذكر الآيات التي جاء فيها ذكر قصة فرعون مع موسى عليه السلام، وما جاء في تفسيرها، [إلى أن قال في ص٤٤٧]: «فزعم أن كمال خلقه والبسط له في الدنيا حتى صار ملكًا، دليل على أنه مرضي عند الله سبحانه وعند الملائكة.».

وذكر في (ص٤١١) عنوان: «الكواكب» ثم قال: «أما قوم إبراهيم عليه السلام..» وذكر عقيدة الصابئة وما قيل فيهم وفي عقائدهم ووصفهم للكواكب بأنها أرباب آلهة وأن الله تعالى هو رب الأرباب وإله الآلهة، [إلى أن قال في (ص٤١٦) نقلًا عن الشهرستاني]» ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّى﴾ [الأنعام: ٧٦] على ميزان إلزامه على أصحاب الأصنام ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣] وإلا فما كان الخليل عليه السلام كاذبًا في هذا القول ولا مشركًا في تلك الإشارة..» إلى آخر ما نقله عن الشهرستاني في الملل والنحل. اهـ.

١/ ٧- دين العجائز أو يُسْر العقيدة الإسلامية:

قال الزيادي (ص٣٧-٣٨): قال **المعلمي** في أولها:

«.. أما بعد فإن الناس قد تشعبوا في العقائد شعوبا، وتفرقوا فيها فرقًا، وأمعنت كل فرقة في الانتصار لقولها، ودفع ما عداه، وصارت كتب العقائد على ثلاث طبقات:

الأولى: مختصرات يسرد مؤلفوها عقائد سلفهم، ويلزمون أبناء تلك الفرقة بحفظها واعتقادها والاستيقان بها، ولا يذكرون حجة ولا دليلًا.

الثانية: متوسطات، يسوق مصنفوها عقائد فرقتهم، ونقض ما احتج به قدماؤها عليها وعلى دفع ما خالفها على وجه لا يكاد يثمر عليه الظن فكيف اليقين.

الثالثة: مطولات يبسط فيها الخلاف، مع ذكر كثير من الحجج مع تدقيق الكلام بحيث يصعب المرام، ويعتاض على الأفهام فيعجز الناظر عن استيفاء النظر فيها، ويخرج منها كما دخل فيها، بل أشد حيرة وارتيابًا.. وبالجملة فلا يكاد الناظر في تلك الكتب يخلص منها إلّا بإحدى ثلاث:

(١) التقليد المحض (٢) الحيرة (٣) أو الشك...».

(ق٣٥، س١٥)، مقاس (٢٤×١٠).

١/ ٨- مناقشة لبعض أدلة الصوفية في الرياضة:

قال الزيادي (ص٤٠): قال **المعلمي** في أولها:

«بسم الله الرحمن الرحيم. وأما وقوع بعض المسلمين في هذه الرياضة فمن طريقين:

الأول: الغلو.

الثاني: النقل عن الأمم الأخرى.

وتفصيل ذلك أن الإسلام جاء بشرع الصيام والقيام واجتناب الحرام والشبهات وترك صحبة أهل الشر والفساد. وحدد الصيام بعد الفرض بثلاثة أيام من كل شهر إلى أن جعل منتهاه صيام يوم وإفطار يوم، ونهى عن صيام الدهر وعن الوصال، وحض على أكلة السحر لمن يريد الصيام، ونهى عن قيام الليل كله، وعن العزلة، وعن الترهب، وبلغه عن ثلاثة من أصحابه العزم على الزيادة على ذلك فخطئهم، وقال في خطبته: «لكني أصوم وأفطر وأقوم وأنام وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني».

وكان من سنته أن يأكل الطعام الطيب إذا تيسر له، فإن لم يتيسر اجتزأ بما حصل، فإن لم يجد شيئًا صبر على الجوع، وكان من دعائه: «وأعوذ بك من الجوع فإنه بئس الضجيع» وكذلك سنته في اللباس، وعلى نحو ذلك جرت سنة أصحابه بعده إلّا أن بعضهم تأول خيرًا في الصيام فسرد الصوم، وكان بعض أصاغرهم يواصل.

ثم نشأ أفراد من التابعين رغبوا في كثرة العبادة وحب العزلة، وظهر من بعضهم التخاشع في الهيئة والمشي والجلوس، والصعق عند الذكر، وظهور أثر السجود على الجبهة، فأنكر عليهم ذلك من أدركهم من الصحابة وكبار التابعين، فأنكرت عائشة وغيرها على الذين يتخاشعون، وقال المنكرون: إنه من الشيطان».

١/ ٩- الرد على المتصوفة القائلين بوحدة الوجود:

أو الرد على حسن الضالعي الداعي إلى مذهب أهل الحلول والاتحاد في منطقة صبيا.

رسالة ردّ فيها على رجلٍ يُدعى «السيد حسن الضالعى» كان في «صبيا» يتظاهر بالحلول والاتحاد، بحيث يرى الشيء كالرجل والبقرة والشاة والدابة.

جعلها **المعلمي** رَحِمَهُ اللَّهُ ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في وحدة الوجود التي يلهج بها المتصوفة، وبيان عقائد أئمتهم الصوفية في معنى الوحدة عند المتطرفين وما يشبه ذلك من مقالات الفرق.

الفصل الثاني: الأدلة المناقضة لذلك من العقل والنقل.

الفصل الثالث: في حكم من دعى إلى ذلك أو اعتقد أو شك أو سكت.

الخاتمة: ختم الله لنا بخير الدنيا والآخرة، في أحاديث واردة في التحذير من الدجاجلة أعاذنا الله والمسلمين من شرهم.

قال السماري: تقع في (٢٨) صفحة حجم كبير عدد الأسطر (٢٥) سطرًا، في السطر (١٥) كلمة.

كتبها في عام (١٣٤١هـ) جاء ذلك في مقدمتها، ورقها متآكل بعضه.

وقال ماجد الزيادي: وقد كتبت على خط ورقه كبير جدًّا، والذي فهرسها أساء إليها إساءة واضحة، والله المستعان.

١/ ١٠- حقيقة التأويل:

قال السماري:

رسالة قال في أولها بعد الحمد والصلاة: «أما بعد فهذه رسالة في حقيقة التأويل وتمييز حقه من باطله وتحقيق أن الحق منه لا يلزم من القول به نسبة الشريعة إلى ما نزهها الله سبحانه عنه من الإيهام والتورية والإلغاز والتعمية ومن الله سبحانه استمد المعونة والتوفيق..» ذكر فيها ثلاثة أبواب:

الباب الأول: في معنى التأويل.

الباب الثاني: في الصدق والكذب.

الباب الثالث: في حكم التأويل.

تقع في (٤٧) صفحة من الحجم المتوسط، وفي الصفحة (١٦) سطرًا، وفي السطر (١٠) كلمات، ويوجد فيها ضروب، خطها لا بأس به، ولم تكمل.

١/ ١١- الحنيفية والعرب:

قال السماري:

رسالة تقع في (١٠) صفحات من الحجم المتوسط عدد الأسطر (١٦) سطرًا في السطر (١١) كلمة، مكتوبة بخط جيد ومبيض.

ولها مسودة تقع في (٦) صفحات من الحجم الكبير عدد الأسطر (٢٨) سطرًا في السطر (١٥) كلمة.

* * *

القسم الثاني: في البدع

٢/ ١٢ - صدْعُ الدُّجْنة[١] في فصْل البدعة عن السنة:

قال الزيادي (ص٣٦-٣٧) «قال **المعلمي** في أولها:

«الحمد لله الهادي إلى سواء الصراط، جاعل دينه عدلًا وسطًا بعيدًا عن التفريط والإفراط.. وأكمل لهم الدين، وأتم النعمة على المؤمنين، ورضى الإسلام دينًا، إلى أن يرث الأرض ومن عليها، وهو خير الوارثين، فلا دين إلّا ما ثبت عنه، ولا نور إلّا ما اقتبس منه ﷺ وبارك عليه وعلى آله الطاهرين، وأصحابه الهداة المهتدين الذين أكمل لهم اليقين، وأقام بهم الدين، وحفظ بهم الكتاب والسنة، فلم يزل والناس على ذلك حتى اشتهر الحق على التحقيق، وأمن الصراط المستقيم إن اشتبه على طالبه ببيِّنات الطريق، ثم حدثت أحداث، وخلف خلوف، وغلا غالون، وقصر آخرون، ووقف وقوف، وكثرت الخدع، وانتشرت البدع، وعبد الهوى وبئس المعبود، واشتبه المحمود بالمذموم والمذموم بالمحمود، وكانت البلية العظمى والرزية الكبرى، قلة العلماء وتقاعدهم عن نصرة الحق، ما بين خوّار يخاف الناس أشد من خوف الله، وجبّار يرغب في الشهرة والسمعة والجاه، ومفتون يحب الحطام، وخوف الطغاة، وآخر وآخر، لا نطيل بذكرهم، ولا نبالغ الآن في هتك سترهم، لا جرم اتخذ الناس رؤساء في الدين جهالًا، فلم يألوا أنفسهم وغيرهم خبالًا، فلا يكاد يرى لهم رادع، ولا لأنوفهم جاذع بل ولا قارع.

إذا غاب ملّاح السفينة وارتمت ... بها الريح يومًا دبرتها الضفادع

وخلا الجو للملحدين، وأعداء الدين، فبالغوا في العيب والعبث، ودفنوا المحضا ونشروا الخبث، وكان ما كان والله المستعان».

(١) الصَّدْعُ هو الشَّقُّ، والدُّجْنَةُ هى الظلمة؛ فالمعنى: شق الظلمة.

قال الزيادي:

وفي هذه الرسالة عرّف السنة والبدعة، وناقش تعريف البدعة وبيّن منزلة كتاب الشاطبي «الاعتصام». الرسالة ما تزال مسودة. وآخر ورقة ملصقة بها، ليست منها. وهذه الورقة هي من كتاب «العبادة».

(ق٧، س١٩)، مقاس (٢٧×١٥).

٢/ ١٣ - تحقيق البدعة:

قال السماري (ص٤٧): «رسالة قال **المعلمي** في أولها بعد الحمد والصلاة:

«فإني ألّفت رسالة في «رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله وتحقيق معنى التوحيد والشرك بالله»، ونبهت في مقدمتها عن الأمور التي يحتاج لها الناس ويستندون إليها وهي غير صالحة لذلك، فجاء في ضمن ذلك الحديث الضعيف فرأيت الكلام فيه يطول فأفردته في رسالة ثم وجدت إيضاح الحق فيه يتوقف على تحقيق البدعة، التي قال فيها النبي ﷺ «كل بدعة ضلالة» ورأيت الكتب والرسائل التي ألفت في التحذير من البدع منها ما لا يكاد يستفيد منه إلا العلماء ككتاب «الاعتصام» للشاطبي، ومنها ما هو غير محرر كـ«الباعث» لأبي شامة، ورأيت الكلام فيها يحتاج إلى بسط فآثرت إفرادها برسالة أقتصر فيها على ما لا بد منه..»».

تقع في كراس من الحجم المتوسط، عدد صفحاتها (٣٨) صفحة، عدد السطور (١٦) سطرًا، وعدد الكلمات في السطر (١٠) كلمات، تكثر فيها الضروب ولم تكمل. اهـ.

* * *

القسم الثالث: الفقه

الفصل الأول: في المطبوع منه:

النوع الأول: التأليف:

٣/ ١٤ - البحث مع الحنفية في سبع عشرة قضية:

وهو القسم الثالث من كتاب «التنكيل».

قال في أوله: .. أما بعد، فهذه بضع عشرة مسألة وردت فيها أحاديث ذكر الخطيب في ترجمة أبي حنيفة من «تاريخ بغداد» إنكار بعض المتقدمين على أبي حنيفة ردها، فتعرض لها الأستاذ محمد زاهد الكوثري في كتابه «تأنيب الخطيب» فتعقبته في ذلك كما تعقبته في غيره، وسأذكر في كل مسألة كلامه، وماله، وما عليه، وأسأل الله تعالى التوفيق».

وهذه المسائل على النحو التالي:

المسألة الأولى: إذا بلغ الماء قلتين.

المسألة الثانية: رفع اليدين في الصلاة.

المسألة الثالثة: أفطر الحاجم والمحجوم.

المسألة الرابعة: إشعار الهدى.

المسألة الخامسة: المحرم لا يجد إزارًا أونعلين يلبس السراويل والخف ولا فدية عليه.

المسألة السادسة: درهم وجوزة بدرهمين.

المسألة السابعة: خيار المجلس.

المسألة الثامنة: رجل خلا خلوة مريبة بامرأة أجنبية فعثر عليهما فقالا: نحن زوجان!.

المسألة التاسعة: الطلاق قبل النكاح.

المسألة العاشرة: العقيقة مشروعة.

المسألة الحادية عشرة: للراجل سهم من الغنيمة وللفارس ثلاثة.

المسألة الثانية عشرة: أما على القاتل بالمثقل قصاص؟

المسألة الثالثة عشرة: لا تعقل العاقلة عبدًا.

المسألة الرابعة عشرة: تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدًا.

المسألة الخامسة عشرة: القضاء بشاهد ويمين في الأموال.

المسألة السادسة عشرة: نكاح الشاهد امرأة شهد زورًا بطلاقها.

المسألة السابعة عشرة: القرعة المشروعة.

٣/ ١٥- مقام إبراهيم عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام: هل يجوز تأخيره عن موضعه عند الحاجة لتوسيع المطاف؟

طبع في حياة المؤلف، وقد رجح في هذه الرسالة: الجواز، وعارض هذه الفتوى: سليمان بن عبد الرحمن بن حمدان، فألف في الردِّ كتابًا أسماه «نقض المباني من فتوى اليماني»، و«تحقيق المرام فيما يتعلق بالمقام» وقد أساء فيه للشيخ **المعلمي** رحمه الله، فردّ عليه مفتي الديار السعودية في زمانه: الشيخ العلامة محمد بن إبراهيم آل الشيخ بكتاب أسماه: «نصيحة الإخوان ببيان بعض ما في نقض المباني لابن حمدان من الخبط والخلط والجهل والبهتان» وأعقبها أيضًا برسالة: «الجواب المستقيم في جواز نقل مقام إبراهيم».

وكذا ردّ عليه الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود رئيس المحاكم الشرعية والشئون الدينية بدولة قطر في رسالةٍ أسماها «تحقيق المقال في جواز تحويل المقام لضرورة توسعة المطاف بالبيت الحرام، وفيه الرد على نقض البنيان لمؤلفه سليمان بن حمدان» طبعها المكتب الإسلامي.

قال الشيخ عبد الله في الفصل الأول منها: «رُبّ صاحبِ عزيمةٍ قويةٍ، وطريقةٍ قويمةٍ، ينهض بجده وجهده إلى خدمة أمته، ومنفعة أهل ملته بتقديم تأليفٍ لطيفٍ كرسالة «المقام» المحققة بالآثار الصحيحة والحِكمِ الصريحةِ التي يقبلها الذوقُ السليمُ، وتوافق أصول الدين القويم، فما يخطو بعض خطوات حتى يتصدّى له السعاةُ المماحلون فينصبون في طريقه العواثير، ويخدُّون له الأخاديد، ويأتون إليه من كُلِّ فجٍّ عميقٍ ليقطعوا عليه الطريق، ويُلجئوه إلى الحرج والضيق، فتضعف عزيمتُه، وتنحل شكيمتهُ، ويكسل عن المضي في سبيل عمله والنصح لأمته، ويؤثر الميول إلى الراحة والخمول..».

٣/ ١٦ - عمارة القبور أو: البناء على القبور:

قال في أوله: «فإني اطلعتُ على بعض الرسائل التى ألفت في هذه الأيام في شأن البناء على القبور، وسمعت بما جرى في هذه المسألة من النزاع، فأردت أن أنظر فيها نظر طالبٍ للحقِّ، متحرٍّ للصواب..».

وللكتاب طبعتان، الأولى باسم: «البناء على القبور» تحقيق/ حاكم بن عبيسان المطيري، والثانية باسم: «عمارة القبور» إعداد/ ماجد بن عبد العزيز الزيادي، واعتمد فيها على النسخة المؤخّرة للشيخ **المعلمي**، بينما اعتمد المطيري على نسخة مقدّمة كأنها كانت مسوّدة للكتاب.

٣/ ١٧ – هل يدرك المأموم الركعة بإدراكه الركوع مع الإمام:

قال السماري في هامش (ص٥٨) أنها طبعت عام (١٤١٤هـ) -مكتبة الإرشاد- صنعاء.

٣/ ١٨ – بحث في سير النبي ﷺ في حجه بين المشاعر، ومتى كان إسراعه، والكلام حول وادي «محسر» وسبب الإسراع فيه. أو «سير النبي ﷺ من عرفات إلى مزدلفة»:

ذكره السماري بالاسم الأول، وقال: يقع في (٤) صفحات من الحجم الكبير، في الصفحة (٢٦) سطرًا، وفي السطر (٢٣) كلمة، ومكتوبة بخط دقيق جدًّا يُقرأ.

وسماه الزيادي بالاسم الثاني، وقال: عدد الأوراق (٦)، س(٢١) مقاس (٢٥×١٥) وهي الرسالة الرابعة في «المجموع» الذي أعده الزيادي من مؤلفات **المعلمي**. ومصورتها خطها دقيق كما قال السماري، فالظاهر أنهما نسختان لنفس الرسالة والله تعالى أعلم.

النوع الثاني: التحقيق والتصحيح:

٣/ ١٩ – كشف المخدّرات والرياض المزهرات شرح أخصر المختصرات في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني رحمه الله:

للشيخ زين الدين عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد البعلي ثم الدمشقي. المولود سنة (١١١٠هـ) والمتوفى سنة (١١٩٢).

وقد ألّفه سنة (١١٣٨) – هكذا كتب على غلاف الكتاب.

وصاحب «أخصر المختصرات» هو الشيخ: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن بدر الدين بن عبد القادر بن محمد بن إبراهيم بن بلبان الخزرجي البعلي ثم الدمشقي. المولود سنة (١٠٠٦هـ) والمتوفى سنة (١٠٨٣هـ) وقد قال زين الدين في

مقدمة الشرح عن «أخصر المختصرات» أنه: «يحتاج إلى شرح يكشف عن وجوه مخدراته النقاب، ويُبرز ما خفي من مكنوناته وراء الحجاب».

فمعنى «المخدّرات»: الخافيات المستورات.

والكتاب طبعه محب الدين الخطيب في مطبعته، في مجلد واحدٍ، هكذا قال السماري (ص٧٤) ولم أره وإنما وقفت على طبعة أخرى في مجلدين سيأتى ذكرها؛ وليس فيها ما يلي: قال السماري:

بدأه الشيخ **المعلمي** بتقدمة عنون لها بقوله: «بيان من ناسخ الكتاب ومصحح أصله» ذكر فيها كيفية وصول النسخة الخطية إليه، وشروعه في النسخ، والصعوبات التي واجهته بسبب أعجمية كاتب النسخة، فعمل على إصلاح الخلل والتصحيف والتحريف وبين منهجه في ذلك فقال: [أما عملي في الإصلاح فكما يأتي:

١- الشرح ممزوج بالمتن، وهما في الأصل مكتوبان بنمط واحدٍ إلّا أنه اعتمد بتعيين كلمات المتن بوضع خط أحمر على العبارة أو الكلمة، ولكنه وقع الخلل في هذه الخطوط فكثيرًا ما تهمل وكثيرًا ما تجعل على عبارات أو كلمات من الشرح، وأنا وضعت كلمات المتن وعباراته بين قوسين هكذا () والتزمت مقابلة المتن المطبوع حرفيًا[1]، ونبهت على المواضع التي يكون فيها ما في الأصل محتملًا.

٢- لكثرة ما في الأصل من اشتباه وتصحيف وتحريف التزمت مع مقابلة المتن المطبوع مراجعة الكتب الموجودة في المكتبة في الفقه الحنبلي، ولا سيما المنتهى بشرحه والإقناع بشرحه، فإن شارحنا لا يكاد يخرج عنهما ويساير هذا تارة وهذا أخرى، فحيث يقع الخلاف ويكون ما في الأصل محتملًا أبقيه وأنبه في الحاشية على ما خالفه، وحيث يتضح أن ما في الأصل غلط أنبه عليه في الحاشية وأثبت في الصلب

(١) وهو متن «أخصر المختصرات» المطبوع بالمطبعة الماجدية بمكة سنة (١٣٣٢هـ).

ما هو الصواب وأبين مرجعه فأكتب عليه بالمرسمة الحمراء «مط» أعني المتن المطبوع، أو «منتهى» أو «شرح المنتهى» أو «إقناع» أو «كشاف» أريد بهذا كشاف القناع شرح الإقناع إلى غير ذلك، إلا المواضع التي يكون خطأ ما في الأصل فيها بغاية الوضوح ومعرفة الصواب بعينه واضحة فإني أثبت الصواب ولا ألتزم استيعابها بالتنبيه على ما وقع في الأصل لكثرة ذلك وضئآلة فائدة التنبيه وقد نبهت على كثير منه[1].

٣- وقع في مواضع من الأصل سقط يختل به الكلام واستدركته من المتن المطبوع، أو غيره وجعلته بين حاجزين هكذا [] وأبين مصدره.

ولا أقول إني حققت الكتاب ولا صححته وإنما قمت بما تيسر من الإصلاح في الجملة، إذْ لم تطب نفسي بإهماله. والله الموفق][2].

وقال في كلمة ختامية في آخر الكتاب بعد حمد الله والصلاة على نبيه:

[وبعد فقد فرغت من نسخ هذا الشرح عن النسخة المحفوظة بمكتبة الحرم المكي.. هذا وقد روحت عن نفسي من سآمة النقل بتعليق كلمات من عندي في الهوامش]، وهي لا تجاوز أسطرًا معدودة، وربما أطال كما في الصفحات التالية: (ص١٨٣، ١٩٣، ٢٣٠، ٣١٧، ٣٢٣، ٤٠٨، ٤٣٣، ٤٤١، ٤٥٢، ٤٦٩، ٤٨٣، ٥٠٧، ٥١٢، ٥١٩، ٥٢٢) وقال: [وفي الكتاب بعض كلمات هي موضع للاعتراض كقوله «وعني بهم» بعد ﷺ والأمر فيها ليس بشديد. وفيه أيضًا

---

(١) قال محب الدين الخطيب: «وهذا الذي نبه عليه حضرة العالم الجليل الشيخ عبد الرحمن **المعلمي**، وقد ذكر أن التنبيه عليه ضئيل الفائدة، أعرضنا عنه عند الطبع، لأنه من سقطات قلم ناسخ الأصل وهو أعجمي كما علمت، وأبقينا ما في التنبيه عليه فائدة علمية، والحق أن الأستاذ **المعلمي** خدم هذا الشرح بصبر وبصيرة.. ».

(٢) كشف المخدرات (ص٩-١٠).

الاستدلال بأحاديث فيها نظر كما هي العادة في كتب الفقه حال بيني وبين البحث عنها استعجال إتمام الكتاب وكتب الحديث بحمد الله سبحانه متيسرة. والله الموفق]. اهـ.

والذي وقفت عليه طبعة في مجلدين مكتوب على غلافها: قام بمراجعته وتصحيحه الأستاذ عبد الرحمن حسن محمود من علماء الأزهر الشريف. من منشورات المؤسسة السعيدية بالرياض لصاحبها: فهد بن عبد العزيز السعيد.

وليس فيها أثر لما في طبعة محب الدين الخطيب من مقدمة التصحيح للشيخ **المعلمي**، ولا فيها تعليق أو تصحيح لغير **المعلمي** والخطيب، وليس فيها إشارة إليهما، وإنما أبقيت التعليقات كما هي، وليستنتج القارىء.

النوع الثالث: المشاركة في التحقيق:

٣/ ٢٠ - عمدة الفقه:

للإمام موفق الدين ابن قدامة الحنبلي.

جاء على غلاف الكتاب: «قابل الأصل وحرّره عبد الرحمن بن يحيى **المعلمي** أمين مكتبة الحرم، شرحه وعلّق حواشيه عبد الله بن عبد الرحمن البسام..».

طبعته مطبعة الحلبي، ونشرته مطبعة النهضة الحديثة بمكة.

الفصل الثاني: قيد الطبع:

٣/ ٢١ - التعقيب والمناقشة لبعض الشارحين من المعاصرين من الحنفية لجامع الترمذي:

قال في أوله: «.. فإني وقفت على شرح لبعض أجلّة علماء العصر من الحنفية لجامع الترمذي اعتنى فيه بالمسائل الخلافية وسرد الأدلة، وتنقيحها رواية ودراية. ولم يتقيد بأقوال المتقدمين في طرق التأويل والاستدلال، وإن تقيد بمذهبه في

الأحكام، وقد طالعت منه من أوله إلى أواخر كتاب الصلاة.. بل أكاد أجزم أن من طالع رسالتي هذه اضطره الإنصاف إلى أن يشكرني، وإلى الله تعالى أضرع أن يطهر قلبي من الهوى والعصبية، ويُخلص عملي كله لوجهه الكريم ونصرة شريعته المرضية، وهو حسبي ونعم الوكيل».

قال الزيادي: وهذه الرسالة قيد الطبع.

الفصل الثالث: في المخطوط

وليس فيه إلا التأليف.

قال السهاري: للمعلمي بحوث في مسائل فقهية متفرقة وهي:

٣/ ٢٢- بحث في قيام رمضان:

يقع في (١٣) صفحة من الحجم الكبير، في الصفحة (٢٤) سطرًا، وفي السطر (١٥) كلمة، وخطه لا بأس به.

٣/ ٢٣- بحث في توسعة المسعى بين الصفا والمروة، والصفا والمروة أيضًا:

يقع في (٥) صفحات من الحجم الكبير في الصفحة (٢١) سطرًا، وفي السطر (١٥) كلمة، مكتوبة بخط لا بأس به.

٣/ ٢٤- بحث في توكيل الوليّ في النكاح:

يقع في (٣٥) صفحة من الحجم المتوسط، في الصفحة (١٦) سطرًا، وفي السطر (١١) كلمة، بخط لا بأس به.

٣/ ٢٥- بحث في عدم اشتراط الصوم في الاعتكاف:

يقع في (٥) صفحات من الحجم الكبير في الصفحة (٣٠) سطرًا، في السطر (١٥) كلمة، بخط لا بأس به.

٣/ ٢٦- بحث في القبلة وقضاء الحاجة:

يقع في (٢٣) صفحة من الحجم الكبير في الصفحة (٣٢) سطرًا وفي السطر (١٢) كلمة، فيها ضروب وخطها يقرأ.

٣/ ٢٧- بحث في الربا وأنواعه، والمضاربة والاحتكار:

يقع في (٦٢) صفحة من الحجم الكبير، في الصفحة (٢٧) سطرًا، في السطر (١٢) كلمة، ومتآكل جزء منها.

٣/ ٢٨- بحث في هل للجمعة سنة قبلية؟ وسبب تسمية الجمعة:

يقع في (٢٤) صفحة من الحجم المتوسط، في الصفحة (١٧) سطرًا في السطر (١٣) كلمة، بخط لا بأس به.

٣/ ٢٩- بحث في مسائل في الطلاق:

يقع في (٤٠) صفحة من الحجم المتوسط، في الصفحة (٢٤) سطرًا، في السطر (١٣) كلمة، فيها ضروب وخطها يقرأ.

وقال ماجد الزيادي:

٣/ ٣٠- رسالة حول اشتراط الصوم في الاعتكاف:

قال في أولها: «.. جرت المذاكرة بين الحقير وبين السيد العلامة صالح بن محسن الصميلي من علماء الزيدية.. في اشتراط الصوم في الاعتكاف». (ق٣١، س ٣٤)، م (٣٥×٢٤). ولعلّها التي مرّت برقم (٢٥).

٣/ ٣١- رسالة في توسعة المسعى بين الصفا والمروة:

قال في أولها: «.. فهل يبقى المسعى كما هو وقد ضاق بالساعين وأضر، أم ينبغي توسعته؛ لأن المقصود هو السعي بين الصفا والمروة وهو حاصل في المقدار الذي يوسع به هذا» والظاهر أنها التي سبقت برقم (٢٣).

(ق٦، س١٧)، (٢٥×١٠).

٣/ ٣٢- حول أجور العقار:

قال في أولها: «.. كثُر الضّجِيج هذه الأيام من ارتفاع أجور العقار وكتب في ذلك فضيلة الشيخ/ عبد الله الخياط، وغيره والقضية وما يشبهها مفتقرة إلى تحقيق علمي مشبع لا أزعم بأني أهل له ولكنني سأحاول كتابة ما عسى أن يكون حافزًا لمن هو أهل له على النظر في القضية، وفصل القول فيها..».

هذه هي المبيضة، وهي ناقصة، وأمّا المسودة فهي بعنوان «الإسلام والتسعير ونحوه» وهي كاملة.

(ق٧، س٧)، م (١٠×١٠).

٣/ ٣٣- التعليق على كتاب الاستفتاء في حقيقة الربا:

قال في أوله: «.. قبل سنين نشر بعض الفضلاء في حيدر آباد الدكن -إحدى مدن الهند- رسالة بعنوان «الاستفتاء في حقيقة الربا» أجلب فيها بخيله ورجله لتحليل ربا القرض، وأرسلت من طرق الصدارة العالية «شيخ الإسلام» في حيدر آباد إلى علماء الآفاق ليبدوا رأيهم فيها وأنا مطلع على المقصود من تأليفها ونشرها، ولا حاجة الآن إلى ذكر ذلك».

٣/ ٣٤- بحث في صلاة الوتر ومسماه في الشرع:

قال في أوله: «.. فإنه لما كان في أوائل شهر رمضان عام (١٣٤٢هـ)، سألني بعض الإخوان عن شيء من أحكام الوتر المختلف فيها، طالبًا بيان الراجح من الأقاويل مع بيان الدليل..».

٣/ ٣٥- كشفُ الخفاء عنْ حُكم بيع الوفاء:

قال في أوله: «.. أما بعد فقد سألني بعض الإخوان عن حكم البيع الذي يقال له بيع العهدة إلى غير ذلك من الأسماء، وهو شائع في بلاد حضر موت، وكثير من البلدان».

٣/ ٣٦- الرق في الإسلام:

قال في أولها: «أما بعد.. فإن بعض الإخوان سألني عن قضية الرق في الدين الإسلامي وذكر لي بعضهم اعتراضات الملحدين وشيئا من أجوبة المرعوبين، فذكرت له ما حضرني فأعجب به، وسألني تقييده بما يكمله في رسالة، فأجبته إلى ذلك راغبًا إلى الله سبحانه في التوفيق»

وهي عبارة عن أوراق مبعثرة ولم أجد منها إلّا ورقتين من هذه الرسالة، يسر الله جمعها وتحقيقها وطبعها.

٣/ ٣٧- فلسفة الأعياد وحكمة الإسلام:

قال في أولها: «.. إن بروز الأمة بمظاهر السرور والزينة يُعبر عن سرور عظيم عام حدث لها، والسرور العام إنما ينشأ عن نعمة عظيمة عامة حدثت للأمة، إذن فالعيد يوم مخصوص من السنة تحدث فيه كل سنة نعمة عظيمة عامة للأمة تبعث في قلوب أبنائها سرورًا عظيمًا يسوقهم بطبيعة الحال إلى الاجتماع على إظهار الزينة بأنواعها..».

(ق٤، س١٣)، م (٢٥×٢٣).

وأسماه السماري: فلسفة الأعياد وحُكمه في الإسلام.

وقال: من العناوين التي وردت في الرسالة: «منشأ الأعياد» و«الأعياد الدينية» و«نظرية الإسلام في الأعياد».

وردّ فيها على مَن يقدح فيمن يرى بدعة الاحتفال بالمولد.

تقع في (٧) صفحات من الحجم الكبير، عدد الأسطر (٢٨) سطرًا، في السطر (١٥) كلمة، وعليها حواش، وورقها قديم.

٣/ ٣٨- إرشاد العامة إلى معرفة الكذب وأحكامه:

أو «أحكام الكذب»:

قال الزيادي: قال في أولها: «.. فإني لما نظرت فيما وقع من الاختلاف في العقائد والأحكام، ورأيت كثرة التأويل للنصوص الشرعية، تبين لي في كثير من ذلك أنه تكذيب لله سبحانه ورسله، ثم رأيت في كلام بعض الغلاة ما هو صريح في نسبة الكذب إلى الله تعالى ورسله، وفي [كلام][١] من دونهم ما يقرب من ذلك. فجرّني البحث إلى تحقيق معنى الكذب، فرأيت أن أفرد ذلك في رسالتي هذه، وأسأل الله تعالى التوفيق». (ق٢٤، س١٩)، م(٢٤×٢٠).

ولم يقف السماري على هذه الرسالة.

وقد أشار **المعلمي** إلى كتابه هذا في غير موضع من «التنكيل».

***

(١) في مقدمة «عمارة القبور» (ص٤٣): «كلامهم» والظاهر أنه خطأ.

القسم الرابع: أصول الفقه

٤/ ٣٩- رسالة في أصول الفقه:

قال ماجد الزيادي:

قال في أولها: «أما بعد، فإني ممن عُدّ لقلة العلماء عالمًا.. فسألني بعض طلبة العلم، فلا يسعني إلّا أن أسعفهم بمرادهم لا على أنني عالم معلم، بل إني طالب علم من جملتهم أذاكرهم على حسب وسعي، ومن جملةِ ما الْتُمِس مني القراءةُ فيه: علمُ أصول الفقه، فوجدت الكتب التي بأيدي الناس في هذا العلم على ضربين:

الضرب الأول: كتب الغزالي ومن بعده.

الضرب الثاني: بعض مختصرات لمن قبله «كاللمع» للشيخ أبي إسحاق «والورقات» للجويني.

فالضرب الأول: فإنه قد مزج بمباحث كثيرة من علم الكلام والأصول المنطقية، وأنا- وإن كان لا يتعسر عليّ فهم كثير من هذين الاثنين- راغبٌ بنفسي عنهما، متحرجٌ من الخوض فيهما.

وأما الضرب الثاني: فإنه بغاية الاختصار، ولا يخلو ذلك عن تعقيد».

والرسالة ما تزال مسودة، وعليها حواشي وتعليقات ضرب على بعضها.

(ق٤، س٣٠)، م (١٥×١٣).

* * *

القسم الخامس: في السنة وعلومها ورجالها

وهو ستة أبواب:

الباب الأول: في مصطلح الحديث وعلوم الرواية وأحكام الجرح والتعديل:

الفصل الأول: في المطبوع منه:

النوع الأول: التأليف.

٥/ ٤٠- القسم الأول من «التنكيل» وهو في القواعد:

وهي:

١- رمي الراوي بالكذب في غير الحديث النبوي.

٢- التهمة بالكذب.

٣- رواية المبتدع.

٤- قدح الساخط ومدح المحب ونحو ذلك.

٥- هل يشترط تفسير الجرح؟

٦- كيف البحث عن أحوال الرواة؟

٧- إذا اجتمع جرح وتعديل فبأيهما يعمل؟

٨- قولهم: من ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح إلا..

٩- مباحث في الاتصال والانقطاع.

٥/ ٤١- كتاب «الاستبصار في نقد الأخبار»:

قال في أوله: «أما بعد فهذه -إن شاء الله تعالى- رسالة في معرفة الحديث، أتوخّى فيها تحرير المطالب، وتقرير الأدلة، وأتتبع مذاهب أئمة الجرح والتعديل فيها

ليتحرر بذلك ما تعطيه كلمتهم في الرواة.. وأرجو - إذا يسّر الله تبارك وتعالى إتمام هذه الرسالة كما أحبُّ -أن يتضح لقارئها سبيلُ القوم في نقد الحديث، ويتبين أن سلوكها ليس من الصعوبة بالدرجة التي يُقطع بامتناعها، وعسى أن يكون ذلك داعيًا لأولي الهمم إلى الاستعداد لسلوكها، فيكون منهم أئمة مجتهدون في ذلك إن شاء الله تعالى.

هذا ونقد الخبر على أربع مراتب:

الأولى: النظر في أحوال رجال سنده واحدًا واحدًا.

الثانية: النظر في اتصاله.

الثالثة: البحث والنظر في الأمور التي تدل على خطأ إن كان.

الرابعة: النظر في الأدلة الأخرى مما يوافقه أو يخالفه. فلنعقد لكل واحدة من هذه الأربع مقالة، ونسأل الله تبارك وتعالى التوفيق. اهـ.

وقد طبعت المقالة الأولى منها، بتحقيق: سيدي محمد الشنقيطي، وقال في مقدمة التحقيق: ولا نعلم هل أتم الشيخ الكتاب أم فقد؟ وقال السماري (ص٥٤-٥٥): «تقع في كراس من الحجم المتوسط، صفحات الكتابة (٦٢) صفحة في الصفحة (١٦) سطرًا، في السطر (١١) كلمة، والرسالة لم تكمل، ولم يجاوز فيها المقالة الأولى من المقالات الأربع التي أشار إليها».

٥/ ٤٢- مقدمة الفوائد المجموعة.

٥/ ٤٣- الأحاديث التي استشهد بها مسلم رحمه الله تعالى في بحث الخلاف في اشتراط العلم باللقاء:

قال الزيادي: لهذه الرسالة نسختان:

الأولى: بخط المؤلف -**المعلمي** - كتبت بخط جيد- وبعض أوراقها متآكلة الأطراف.

وعدد أوراقها (٤)، في كل سطر (٣) كلمة، ومقاسها (١٧×٣٠).

الثانية: كتبت بخط العلامة المحدث حماد الأنصاري حفظه الله.

وعدد أسطرها (٢٦)، ومقاسها (١٨×٣٢).

وفرغ من نسخها يوم الأربعاء، الموافق (٢٠/ ٤/ ١٣٨٢هـ) في مكة المكرمة، أي: قبل وفاة **المعلمي** رَحِمَهُ اللَّهُ بأربع سنوات.

وقد قال الزيادي قبل ذلك بقليل: «جمعتُ ما يتعلق بالتدليس وجهود **المعلمي** رَحِمَهُ اللَّهُ في بيانه، والتعريف به، وآراؤه في بعض مباحثه، وذلك لِما حباه الله -تعالى- من استقراء قوي وتتبع مضنٍ في كتب الرجال والعلل، وقد صيرف جمهرة منها، وقد سميت ما جمعته بـ «رفع التغليس عن معنى التدليس» وهو جزء كبير، يسّر الله نشره». اهـ.

٥/ ٤٤- الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنة» من الزلل والتضليل والمجازفة:

وهو رد على كتاب جمعه محمود أبو رية وسماه «أضواء على السنة المحمدية» قال عنه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة كتابه: «.. طالعته وتدبرته، فوجدته جمعًا وترتيبًا وتكميلًا للمطاعن في السنة النبوية مع أشياء أخرى تتعلق بالمصطلح وغيره، وقد ألف أخي العلامة الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة -وهو على فراش المرض عافاه الله- ردًا مبسوطًا على كتاب أبي رية لم يكمل حتى الآن. ورأيت من الحق عليّ أن أضع رسالة أسوق فيها القضايا التي ذكرها أبو رية، وأعقب كل قضية ببيان الحق فيها متحريًا إن شاء الله تعالى الحق..

ثم بدأه بنقد إطراء أبي رية لكتابه وتمنى أن يترك ذلك للقارىء، وبيّن قضية «العقل» ودوره في الحديث عند «رجال الحديث» وأنهم راعوه في أربعة مواضع: عند السماع، وعند التحديث، وعند الحكم على الرواة، وعند الحكم على الأحاديث، ثم دافع عن بلاغة رسول الله ﷺ، وتوسع في الكلام على حديث «من كذب عليّ

متعمدًا» وبعد ذلك بيّن معنى السنة لغة وشرعًا، ومكانتها من الدين، والضابط في كلام رسول الله ﷺ في الأمور الدنيوية، وانتقل إلى بيان كتابة الحديث في عهد النبي ﷺ، وهل نهى عن كتابة الحديث؟ والتحقيق في كتابة الحديث متى بدأت؟ وهل رغب الصحابة عن رواية الحديث؟ مع بيان جملة من الأسباب في قلة حديث بعض مشاهير الصحابة، ومدى تشددهم في قبول الأخبار.

ثم انتقل إلى الرواية بالمعنى والتحقيق في كتابة المصاحف، والقراءات والأحرف السبعة، وتعرض أيضًا للحديث ورواته ونقد الأئمة للرواة، وطرقهم في ذلك، مع بيان الوضع في الحديث ومقداره، ثم دافع عن الصحابي الجليل معاوية بن أبي سفيان وبرأه مما قيل فيه، وعقد فصلًا في الإسرائيليات وبعده في المسيحيات، ثم استطرد طويلًا في الدفاع عن أبي هريرة رضي الله عنه ونفي الكذب والتشيع والتدليس عنه وعن الصحابة، وبين بعدها أن ما انتقده أبو رية على أبي هريرة رضي الله عنه نيف وثلاثون حديثًا قد أجاب عنها رحمه الله بما يشفي ويكفي، ثم بين فضل أبي هريرة رضي الله عنه ومنزلته عند الصحابة.

وأجاب بعد ذلك عن أحاديث استشكلها أبو رية من حديث بعض الصحابة غير أبي هريرة.

وتعرض لتدوين الحديث عند أتباع التابعين، وللخبر وأقسامه.

ثم فصّل القول في سحر اليهودي للنبي ﷺ، ودافع عن الإمام مالك وموطئه، وعن الإمام البخاري وجامعه الصحيح.

ثم انتقل إلى عدالة الصحابة وثبوتها، وتكلم عن مدار القبول والرد للروايات ومنزلة القواعد النظرية القديمة والحديثة من ذلك.

ثم نقد خاتمة أبي رية كما نقد مقدمته.

وأفرد بحثًا مع صاحب المنار[1] في نهاية الكتاب.

ولقد انتهى من جمع كتابه «الأنوار» في أواخر شهر جمادي الآخرة سنة (١٣٧٨هـ).

النوع الثاني: المشاركة في التصحيح والتحقيق:

٥/ ٤٥- كتاب «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي:

طبعته المطبعة السلفية، بإشراف محب الدين الخطيب.

شارك الشيخ **المعلمي** في تصحيح الكتاب، وكتب ترجمة للخطيب البغدادي في آخر الكتاب، ويدل على أن الترجمة بقلمه إحالته عليه في حاشية «الموضح» للخطيب (١/ ٣). لكن نشرت الكتاب مرة أخرى: المكتبةُ العلمية بالمدينة المنورة لصاحبها: محمد سلطان النمنكاني، فحذف تلك الترجمة منها.

وقال الشيخ **المعلمي** في خاتمة الطبع: «أما بعد فقد تم طبع كتاب «الكفاية في علم الرواية». للخطيب البغدادي.. وعنى بتصحيحه من رجال الدائرة.. وخادمهم الحقير عبد الرحمن بن يحيى اليماني.. وكان تمام الطبع في يوم الأربعاء عاشر شهر شعبان سنة (١٣٥٧هـ)».

الفصل الثاني: في المخطوط:

٥/ ٤٦- رسالة في أحكام الجرح والتعديل وحجية خبر الواحد:

قال الزيادي (ص٤٣):

قال في أولها: «.. وجدت كلام المتقدمين في أحكام الجرح والتعديل قليلًا ومنتشرًا، وكلام من بعدهم مختلفًا غير وافٍ بالتحقيق، ورأيت لبعض المتأخرين

---

(١) هو الشيخ محمد رشيد رضا صاحب تفسير «المنار».

كلامًا حاد فيه عن الصواب، ويُسِّر لي في تحقيق بعض المسائل ما لم أعثر عليه في كتب القوم، فأردت أن أقيد ذلك، ثم رأيت أن أضم إلى ذلك شيئًا من الكلام على أحكام خبر الواحد وشرائطه، فجمعت هذه الرسالة، وقد بنيتها على ثلاثة أبواب ومن الله تعالى أسأل الإعانة والتوفيق..».

وذكر السماري (ص٤٩): الاحتجاج بخبر الواحد.

وأشار إلى ذكر **المعلمي** له في كتاب «الاستبصار» ثم قال: ولم أعثر عليها.

٥/ ٤٧ - أحكام الحديث الضعيف:

قال السماري:

وقفت على رسالة للشيخ قال في أولها بعد الحمد والصلاة: «أما بعد: فهذه رسالة في أحكام الحديث الضعيف جمعتها لما رأيت ما وقع للمتأخرين من الاضطراب فيه..» تقع في ثلاثة دفاتر:

الأول: من الحجم المتوسط، صفحات الكتابة (٤٣) صفحة، في الصفحة (١٦) سطرًا، والسطر (١٠) كلمات، ثم يليه الثاني: كالصفات السابقة، صفحات الكتابة (٣٠) صفحة، ثم يليه الثالث: كسابقيه، صفحات الكتابة (٣٤) صفحة. اهـ.

وقد أشار إليها الشيخ **المعلمي** في مقدمة «الفوائد المجموعة»، وفي كتاب «الأنوار الكاشفة» (ص٨٧-٨٨) إذ قال:

«معنى التساهل في عبارات الأئمة هو التساهل بالرواية، كان من الأئمة من إذا سمع الحديث لم يروه حتى يتبين له أنه صحيح أو قريب من الصحيح أو يوشك أن يصح إذا وجد ما يعضده، فإذا كان دون ذلك لم يروه البتة. ومنهم من إذا وجد الحديث غير شديد الضعف وليس فيه حكم ولا سنة، إنما هو في فضيلة عمل متفق

عليه كالمحافظة على الصلوات في جماعة ونحو ذلك لم يمتنع من روايته، فهذا هو المراد بالتساهل في عباراتهم، غير أن بعض من جاء بعدهم فهِم منها التساهل فيما يرِدُ في فضيلةٍ لأمر خاص قد ثبت شرعه في الجملة؛ كقيام ليلة معينة فإنها داخلة في جملة ما ثبت من شرع قيام الليل. فبنى على هذا جواز أو استحباب العمل بالحديث الضعيف، وقد بين الشاطبي في «الاعتصام» خطأ هذا الفهم، ولي في ذلك رسالة لا تزال مسودة»[1].

ونقل السماري عن كتاب «العبادة» للمعلمي (ص٤٠٨) جوابًا على سؤال أحدهم عن وضع أظفار الإبهامين على الشفتين والعينين عندما يقول المؤذن: أشهد أن محمدًا رسول الله، فقال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«بدعة، وقد علمنا رسول الله ﷺ ما نقول عند سماع الأذان وبعده.. فقال السائل: فهل ورد حديث في هذا الفعل. قلت: قد روي في ذلك حديث نص الأئمة على أنه كذب موضوع ليس من قول النبي ﷺ. على أنه لو لم يكن موضوعًا وكان ضعيفًا لما جاز العمل به إجماعًا، أما على القول بأن العمل بالضعيف لا يجوز مطلقًا فواضح، -وهذا هو الحق كما حققناه في موضع آخر- ونقْلُ الإجماع على خلافه سهو، وأما على قول من زعم أن الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال فلجواز العمل عندهم شرائط، منها اندراج ذلك الفعل تحت عموم ثابت، وهذا الفعل ليس كذلك». اهـ.

---

(١) وقد استفدت من هذا النقل في رسالتي: «حكم العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال» (ص٤٩)، وقد طبعت الرسالة قديما عام ١٩٩٢م، نشر مكتبة السنة بالقاهرة، ثم مكتبة الجيل بلبنان، وكتب عليها: تأليف أشرف بن سعيد، وهو ما اشتهرتُ به حينئذ، وأنوي إعادة إعداد هذه الرسالة للطبع في صورة جديدة إن شاء الله تعالى.

الباب الثاني: تحقيق المقال في تراجم الرجال:

٥/ ٤٨ - محاضرة بعنوان: علم الرجال وأهميته:

طبعته دار البصائر بدمشق، ودار الحرمين بالقاهرة بتعليق الأخ: أبي معاذ طارق ابن عوض الله.

وهي عبارة عن محاضرة ألقاها **المعلمي** في المؤتمر السنوي الذي أقامته دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند عام (١٣٥٧هـ).

بدأها بمقدمة في شرف العلم وخاصة علم الرجال لأهميته في معرفة السنة الصحيحة والتاريخ السليم.

ثم بيّن تاريخ علم الرجال وأن أول من تكلم في أحوال الرجال هو: القرآن، ثم النبي ﷺ، ثم الصحابة، ثم التابعون وعامة من ضعف من التابعين إنما ضعفوا للمذهب كالخوارج أو لسوء الحفظ أو للجهالة.

ثم جاء عصر أتباع التابعين فما بعده فكثر الضعفاء والمغفلون والكذابون والزنادقة، فنهض الأئمة لتبيين أحوال الرواة وتزييف ما لا يثبت، واستمر ذلك إلى القرن العاشر.

وبيّن جملة من طرق الأئمة في اختبار الرواة، وبيان حفظ علماء السلف لتراجم الرجال وأن الرجل لا يسمى عندهم عالمًا حتى يكون عارفًا بأحوال الرجال.

وذكر طائفة من مشاهير المكثرين من الجرح والتعديل، فعدّ اثنين وخمسين إمامًا من أئمة الجرح والتعديل، بدأ بشعبة بن الحجاج (ت١٦٠هـ) وختم بالسخاوي (ت٩٠١هـ).

وذكر تدوين العلم متى بدأ وحظ علم الرجال منه، وطريقة العلماء في وضع كتب الرجال، ثم ذكر إحياء كتب الرجال ونوه ببعض من حصلت منه عناية في ذلك، فذكر الكتب الخاصة بأسماء الصحابة، ثم الخاصة بالحفاظ وأسماء الرجال.

وختم المحاضرة بأبيات له في الثناء على دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن.

٥/ ٤٩- «طليعة التنكيل» وطبعت في حياة **المعلمي**.

٥/ ٥٠- «التنكيل» قسم التراجم منه:

طبع الكتاب بتحقيق العلّامة محمد ناصر الدين الألباني -رَحِمَهُ اللهُ- وصدرت الطبعة الأولى عن المكتب الإسلامي (١٠/ ٩/ ١٣٨٦هـ) وكان **المعلمي** قد توفي في (٦/ ٢/ ١٣٨٦هـ) أي طبع الكتاب بعد وفاته بنحو سبعة أشهر.

أما عن تأليفه له فقبْل ذلك بعشر سنين أو أكثر، فقد ذكر عبد الله **المعلمي** في ترجمته للشيخ المنشورة سنة (١٣٧٦هـ) أن من مؤلفات الشيخ المخطوطة: كتاب «التنكيل» في مجلدين تحت الطبع، لكن الكتاب لم يطبع في حياة المؤلف كما سبق.

وعن قصة تأليف هذا الكتاب، يقول ماجد الزيادي بعد وقوفه على المسودات الخاصّة به:

١- عثرت على النسخة المسودة لكتاب «التنكيل لما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» قال في أولها: «.. أما بعد: فإن بعض إخواني من أهل العلم رغب إليّ في تصفح رد الأستاذ العلامة محمد زاهد الكوثري على الخطيب البغدادي، الذي سمّاه «تأنيب الخطيب» فأجبت إلى ذلك راجيًا أن يكون الأستاذ وُفِّق في هذه المعركة لامتثال طريقة العلماء الحكماء الذين يشفون من الداء، فأحسن الدفاع عن الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ متوقيًا الإساءة إلى الأئمة الذين نُقلت عنهم تلك الكلمات، أو نقلوها، متلطفًا في الاعتذار عن الفريقين، حاقنًا دم الأخوين.

وأقول في نفسي: لو غيْر الأستاذ طرق هذا الباب لكان ينبغي أن يُرحم، فأما الأستاذ فإن رحمته أو الاشفاق عليه لا تكون إلا مِنْ منْ لا يعرف طول باعه وسعة اطلاعه، فجدير أن لا يلبث أن تستبجل الرحمة حسدًا، أو الإشفاق إعجابًا، بيْد بعد التصفح بان لي أن الأستاذ استدبر تلك الطريقة المثلى، وجارى الغلاة فأبّر عليهم وأربى، لجأ إلى المغالطة والتجاهل في كثير من المواضع، بنى كثيرًا من مقاصده على

قواعد غير محررة، ونصب العداء لسائر أئمة الفقه والحديث، وأبان عن استعداد تام للطعن في كل من يعرض له منهم..»

(ق٢٤٠، س١٧)، م (١٧×١٠)

٢- بعد أن طبع **المعلمي** رحمه الله رسالته «طليعة التنكيل» والتي هي عبارة عن نموذج من مغالطات الكوثري، كتب الكوثري رسالة بعنوان «الترحيب بنقد التأنيب» مبينًا فيها أخطاء وقعت في رسالة **المعلمي** «الطليعة».

فكتب **المعلمي** رحمه الله رسالة بعنوان «تعزيز الطليعة» بين فيها الداعي لهذه الأخطاء قال في أولها:

«أما بعد. فهذه رسالة أردفت بها رسالتي «طليعة التنكيل» لمّا وقفت على رسالة الأستاذ العلامة محمد زاهد الكوثري التي سماها «الترحيب بنقد التأنيب» يرد بها على الطليعة(١)، واسأل الله تبارك وتعالى أن يوفقنا جميعًا لما يحبه ويرضاه».

وبعد هذه الرسالة كتب **المعلمي** رحمه الله رسالة بعنوان «شكر الترحيب» وقد قسّم هذه الرسالة إلى قسمين:

---

(١) قال **المعلمي**: «طبعت الطليعة بعيدًا عني، وبعد مدة وصلت إليّ منها بضع نسخ مطبوعة، وكنت عند إرسال المسودة إلى الناشر أذنت بالتعليق، ويمكن أني أذنت بالإصلاح، كنت أعتقد أن ذلك لن يتعدى زيادة فائدة، أو التنبيه على خطأ، فلما وقفت على المطبوع وجدت خلاف ذلك، رأيت تعليقات وتصرفات في المتن إنما تدور على التشنيع الذي يسوء الموافق من متثبتي أهل العلم ويعجب المخالف، هذا مع كثرة الأغلاط في الطبع، فكتبت إلى الناشر في ذلك على أمل التنبيه على الأغلاط، وعلى ما يدفع عني تبعة ذلك التشنيع، وإلى الآن لم يصلني منه جواب.

هذا مع علمي أنه ساءه ذلك التصرف كما ساءني، والكلمة التي طبعت كمقدمة «للطليعة» إنما هي كلمة كنت كتبتها قبل تلخيص «الطليعة» بمدة لما طلب بعض فضلاء الهند أن أشرح له موضوع كتابي، ولا أدري كيف وقعت إلى المعلق، أو الطابع، فأدرجها كمقدمة «للطليعة» ومع هذا لم تنج تلك الكلمة من التصرف أيضًا. المؤلف». نقله الزيادي من مسودات الكتاب.

القسم الأول: «في أشياء أخذها عليّ الأستاذ وهو محق في الجملة..»

القسم الثاني: «في أمور تجناها الأستاذ..».

ق (٥٠)، س (١٣)، م (٢٥×١٠).

٣- بعد كتابة المؤلف رحمه الله «التنكيل» كتب رسالة بعنوان: «تنزيه الإمام الشافعي عن مطاعن الكوثري». قال في أولها:

«أما بعد. فإني وقفت على كتاب «تأنيب الخطيب» للأستاذ العلامة محمد زاهد الكوثري، ورأيته تعدى ما يوافق عليه هو من توقير الإمام أبي حنيفة وحسن الذب عنه إلى الطعن في غيره من أئمة الفقه والحديث، جمعت كتابًا في رد الباطل من مطاعن الكوثري سميته «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل».

.. والآن بدا لي أن أفرد ما يتعلق برد مزاعم الكوثري التي حاول الغض من الإمام الشافعي، وهو هذا..».

٤- عثرت على رسالة خطية للمؤلف رحمه الله بعث بها إلى فضيلة الشيخ العلامة أحمد محمد شاكر رحمه الله مبينًا فيها سبب تأليفه «طليعة التنكيل» ومنبهًا على الأخطاء الواقعة فيها ومسائلًا له، قال في أو لها:

«لله الحمد.. العلّامة المِفضال أبي الأشبال ناصر السنة الشيخ أحمد محمد شاكر أدام الله تعالى توفيقه.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

قبل ثلاث سنوات تقريبًا جاء صديق لي من أهل الفضل بكتاب وناولني إياه، فقرأت عنوانه، فإذا هو كتاب «تأنيب الخطيب..» للأستاذ محمد زاهد الكوثري، وكنت قد وقفت على تعاليق للكوثري على ذيول «الحفاظ»، وكتب أخرى، فعرفت طريقته، فلم تطب نفسي بمطالعة تأنيبه، فرددت الكتاب على صاحبي فألح أن أنظر

فيه، فرأيت أن أطيب نفسه بقراءة ورقة أو ورقتين، فلما شرعت في ذلك، رأيت الأمر أشد جدًّا مما كنت أتوقع، فبدا لي أن أكمل مطالعته، وأقيد.. ملاحظات على مطاعنه في أئمة السنة وثقات رواتها فاجتمع عندي كثير من طبع نموذج بمصر في رسالة بعنوان «طليعة التنكيل» لا أراكم إلا قد تفضلتم بالاطلاع عليها، وآلمني أن الفاضل الذي علق عليها تصرف في مواضع من المتن بباعث النكاية في صاحب «التأنيب»، وذلك عندي خارج عن المقصود، بل ربما يكون منافيًا له، وفي النكاية العلمية كفاية لو كانت النكاية مقصودة لذاتها، ثم وقعت في الطبع أغلاط كثيرة، ولا سيما في إهمال العلامات، وعلى ذلك فليس ذلك بناقص من شكري للناشر والمعلق.

وأنا الآن مشتغل بتبييض الكتاب، لكن بقيت مُهِمّات لم أهتد إلى مواضعها، وأنا منذ زمان أحب التعرّف عليكم والاستمداد منكم، فيعوقني إكباري لكم، وعلمي بأن أوقاتكم مشغولة بكبار الأعمال كخدمة «المسند».

وأخيرًا قوي عزمي على الكتابة إليكم،راجيًا العفو والمسامحة.

أهم الفوائد التي أسأل عنها أمور:

الأول: أن الكوثري ذكر أن أبا الشيخ عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني، روى عن أبي العباس الجمار عن ابن أبي سريج عن الشافعي مقالة مالك في أبي حنيفة: .. نعم رأيت رجلًا لو نظر لهذه السارية وهي من الحجارة فقال: إنها من ذهب لقامت حجته.

فأحب أن أعرف من أين أخذ الكوثري هذه الرواية، وما هو سندها إلى أبي الشيخ.

الثاني: أن الكوثري يقول في أبي الشيخ هذا: «ضعفه بلديه الحافظ أبو أحمد العسال بحق» فأحب أن أعرف مستند الكوثري في ذلك.

وفي ذهني قصة فيها: أن رجلًا من المحدثين هجر صاحبًا له في حكاية عن الإمام أحمد تتعلق ببعض أحاديث الصفات، وقال الهاجر ما معناه: لا أزال هاجرًا له حتى يخرج تلك الحكاية من كتابه. هذه حكاية وقفت عليها قديمًا. ولم أهتد الآن لموضعها، ويمكن أن تكون الواقعة لأبي الشيخ والعسال وأن تكون هي مستند الكوثري.

الثالث: في «تاريخ بغداد» (٣/ ١٧٧) من طريق يونس يعني ابن عبد الأعلى قال: سمعت الشافعي يقول: ناظرت محمد بن الحسن.. إلخ.

فالكوثري يزعم أن الخطيب تصرف في هذه الحكاية، والحكاية من وجه آخر عن يونس في «الانتقاء» لابن عبد البر (ص٣٤).

وأكاد أجزم أن ابن عبد البر اختصرها، فعسى أن تكونوا وقفتم عليها تامة في غير «تاريخ بغداد»، فأرجو إن تيسر لكم أن تفيدوني عن هذه الأمور الثلاثة، في عزمي أن أفرد من كتابي ترجمة الإمام الشافعي وترجمة الخطيب، لأن الكلام طال فيها فصار كل منها يصلح أن تكون رسالة مستقلة.

فهل هناك في القاهرة من الشافعية من ينشط لطبع تلك الرسالتين على نفقته. فإن كان، فأرجو من فضلكم أن تعرفوني حتى أرسلهما إليكم وتنوبوا عني فيما يلزم..».

٥- عثرت على ورقة خطية بقلم المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أجاب فيها عن تساؤل وهو أنه يورد كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «القائد إلى تصحيح العقائد» ولا يعزو ذلك إلى كتبه. قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

«بسم الله الرحمن الرحيم. آنستُ من كلام بعض الإخوان أنه ينكر عليّ أني في كتاب «القائد إلى إصلاح العقائد» ربما ذكرت شيئًا من حِجاجِ شيخ الإسلام بدون عزو، فأرى أن أشرح حقيقة الحال:

لم أجمع ذاك الكتاب ليقرأه الإخوان وغيرهم ممن قد تفضّل الله تعالى عليهم بحسن العقيدة، وإنما جمعته دعوة لغيرهم، فههنا أمور:

١- كان الشيخ الخضر الشنقيطي[1] وصل إلى حيدر آباد حين كنت بها، وجرت له أمور، وجرى مرة ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ فقال الشنقيطي: «أنا لا أحب كتب ابن تيمية، ولا تطاوعني نفسي قراءة شيء منها، ولقد جاء يوسف ياسين مرة بجزء من فتاوى ابن تيمية، فتركه في بيتي، فلما علمت بذلك غضبت، واضطرب خاطري، وكرهت أن يبيت الجزء في بيتي، فلم أستقر حتى أرسلت به إلى صاحبه».

هذا معنى كلامه، هذه حاله وحال أشباهه، ينفرون من كتب شيخ الإسلام، ومن اسمه أيضًا، على نحو ما ورد في عمر بن الخطاب أن الشيطان يفر منه، فظننت أن هؤلاء لو رأوا في كتابي ترداد ذكر شيخ الإسلام، يوشك أن يعرضوا عن قراءته البتة، وأنا أرى المصلحة أن أجترهم إلى مطالعته لعل الله تعالى أن ينفعهم به.

٢- كنت استعجلت في تأليف ذاك الكتاب، ولم يكن تحت يدي إذ ذاك من كتب شيخ الإسلام إلّا شرح «العقيدة الأصفهانية»، وكنت قبل ذلك قد طالعت عدة من كتبه، وعلق بذهني كثير من فوائدها لا من حيث أنه ذكرها، بل من حيث أنها حجج واضحة، وما كان من هذا القبيل، فلم يزل أهل العلم يحتج آخرهم بما احتج به من قبله، ولا يتكلف العزو إليه، كما استدل عمر بن عبد العزيز بقول الله سبحانه: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ﴾ على أن الإجماع حجة...». اهـ.

---

(١) قال الزيادي: ولقد عثرتُ على ورقة خطية بقلم المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ ضمن مجموع بيّن فيها لقائه مع الخضر الشنقيطي. قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «لما وصل الشيخ الخضر الشنقيطي حيدر آباد كنت فيمن زاره، فجرى ذكر العلم والعلماء، فتكلم الشيخ الخضر بكلام في معنى فَقْدِ العلماء الحقيقيين وتلا: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ احتجاجًا على أن من لا يخشى الله تعالى فليس بعالم، فقال بعض الفضلاء ما معناه: ليس في الآية دليل على هذا لأنها قصرت الخشية على العلماء ولا يلزم من ذلك قصر العلماء على أهل الخشية، فسكت الشيخ عن الجواب.

الباب الثالث: كتب التواريخ والرجال:

٥/ ٥١- كتاب: التاريخ الكبير للبخاري:

وهو مطبوع في (٨) مجلدات، حققه الشيخ سوى المجلدين الخامس والسادس منه، فقد قام بهما غيره من رجال دائرة المعارف.

والسبب في ذلك هو أن الجزء الثالث من الكتاب -من أربعة أجزاء- كان مفقودًا حينئذ.

وقد ابتدأت الدائرة في طبع الكتاب من القسم الرابع منه، وهو عبارة عن المجلدين (٧)، (٨) من المطبوع، ففي خاتمة الطبع للمجلد السابع (ص٤٤١): «ابتدأنا طبع هذا الكتاب من الجزء الرابع، لأنا عثرنا على هذا الجزء في الخزانة الآصفية قبل تحصيل بقية الأجزاء..»

وقد تم طبع المجلد السابع «وهو القسم الأول من الجزء الرابع من الكتاب» في يوم السبت الخامس من شهر رمضان المبارك سنة (١٣٦٠هـ)، هكذا في (ص٤٤٢) منه.

ثم طبع المجلد الثامن «وهو القسم الثاني» يوم الأحد السادس والعشرين من شهر جمادى الأولى سنة (١٣٦٠هـ) أيضًا.

وفي خاتمة طبع المجلد السابع (ص٤٤٣) يقول السيد هاشم الندوي مدير دائرة المعارف: «وقد اعتنى بتصحيح هذا الكتاب وتعليق الحواشي المفيدة الأستاذ الفاضل العلامة الشيخ عبد الرحمن بن يحيى اليماني، ولله دره قد اجتهد في تصحيح الأسماء والأنساب والمشتبهات، واستوعب النظر في الاختلافات من حيث علم الرجال ونقد الروايات من جهة الجرح والتعديل».

ثم طبع القسم الأول والثاني من الجزء الأول من الكتاب وهو عبارة عن المجلدين (١)، (٢) المطبوعين منه.

وكان تمام طبع القسم الثاني يوم الخميس تاسع عشر ذى القعدة سنة (١٣٦٢هـ) كما جاء في خاتمة الطبع منه (ص٤٠٠).

وقال السيد هاشم الندوي عن الشيخ **المعلمي** مثلما قال آنفًا.

ثم طبع الجزء الثاني بقسميه بتعليق الشيخ **المعلمي** أيضًا، لكن ليس في خاتمة الطبع ما يشير إلى تاريخ الطبع.

ثم طُبع الجزء الثالث بقسميه لما تم العثور عليه، ففى أول المجلد الخامس من المطبوع ويبدأ من حرف العين: «من هذا الباب يبتدىء الجزء الثالث وينتهي إلى باب عباس، وكان مفقودًا سابقًا، وعثرنا عليه حديثًا..» وفي خاتمة الطبع (ص٤٥٦): تم طبعه لست ليالٍ خلون من شهر رمضان سنة (١٣٧٧هـ) (٢٧) مارس سنة (١٩٥٨) م في مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد «الهند».

وقد تم ذلك بعد انتقال الشيخ **المعلمي** إلى مكة سنة (١٣٧١هـ) فلم يعمل في تصحيحه.

وتعليقات الشيخ مميزة بالحرف (ح).

٥/ ٥٢- بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في «تاريخه» لابن أبي حاتم الرازي:

تم طبع هذا الكتاب بدائرة المعارف العثمانية أيضًا، يوم الخميس خامس وعشرين من جمادى الأخرى سنة (١٣٨٠هـ).

وقد قام الشيخ **المعلمي** بتصحيح هذا الكتاب والتعليق عليه بعد انتقاله إلى مكة المكرمة، ففي خاتمة الطبع (ص١٦٥): «واعتنى بنقله وتصحيحه والتعليق عليه مولانا العلّامة الشيخ عبد الرحمن بن يحيى **المعلمي** اليماني أمين مكتبة الحرم المكي بمكة المكرمة -زادها الله تشريفًا وتعظيمًا».

٥/ ٥٣- موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي:

طبع الجزء الأول منه لثلاث عشرة خلون من شهر رجب سنة (١٣٧٨هـ) والثاني لثمان عشرة خلون من شهر جمادى الأولى سنة (١٣٧٩هـ). وهو من مطبوعات دائرة المعارف أيضًا.

وهو كسابقه، قد صححه **المعلمي** وعلق عليه بعد انتقاله إلى مكة. فقد كتب في آخر مقدمته للكتاب (ص١٤): مكتبة الحرم المكي بمكة المكرمة- (١٥) ربيع الآخر سنة (١٣٧٨هـ).

وهو كتاب نفيس يدل على تمكن الشيخ في هذا العلم الشريف، فرحمة الله عليه.

٥/ ٥٤- الجرح والتعديل. لابن أبي حاتم الرازي:

وهو عبارة عن (٩) مجلدات، منها «التقدمة» في أوله. وقد قام الشيخ على تصحيحه والتعليق عليه.

وصرح هو في تقديمه «للتقدمة» أنه حقق: «التقدمة» والمجلد الأول والثاني والقسم الأول من المجلد الرابع. وهذا يقابل في المطبوع: المجلد الأول والثاني والثالث الرابع والخامس والثامن. فيبقى مما لم يذكره: المجلد السادس والسابع والتاسع، وبالنظر فيهما لا نجد العلامة المميزة لتعليقاته وهي «ح» إلا أن اسم الشيخ قد أُدرج في أفاضل الدائرة الذين اعتنوا بتصحيح المجلد السادس؛ بل ويظهر أن خاتمة الطبع بقلمه، لقوله: .. وخادمهم: عبد الرحمن بن يحيى اليماني فلعلّه شارك في التصحيح دون التعليقات المعتادة له.

وقد طبعت الدائرة أولًا: المجلد الثالث -بقسميه- من تجزئة الأصل وهو عبارة عن المجلدين (٦)، (٧) من المطبوع، وذلك سنة (١٣٦١هـ).

ثم طبعت المجلد الثاني أيضًا وهو عبارة عن المجلدين (٤)، (٥) من المطبوع، وذلك سنة (١٣٧٢هـ).

وقد كتب الشيخ مقدمة «للتقدمة» سنة (١٣٧١هـ) وقال فيها: إن المجلدين الثاني والرابع تحت الطبع، ويقابلان المجلدات (٤)، (٥)، (٨)، (٩) من المطبوع.

ويفهم من صدْر التعليق على المجلد الثاني من المطبوع تأخر طبع التقدمة عنه، فالظاهر أن «التقدمة» آخر ما طبع من الكتاب وأضيف إليها مقدمة الشيخ **المعلمي** في أوّلها، وإن كان وقت كتابته للمقدمة -سنة (١٣٧١هـ)- لا تزال مجلدات تحت الطبع، ثم طبعت سنة (١٣٧٢هـ)، وقد سافر الشيخ إلى مكة سنة (١٣٧١هـ). بعد انتهائه من العمل في الكتاب، وبعد كتابته للمقدمة، والله تعالى أعلم.

٥/ ٥٥- «تاريخ جرجان» للسهمي:

طُبع الطبعة الأولى في ذي الحجة سنة (١٣٦٩هـ). والثانية في شعبان سنة (١٣٨٧هـ).

٥/ ٥٦- كتاب «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم» لابن الجوزي:

جاء في خاتمة الطبع: «وعني بتصحيحه من أفاضل دائرة المعارف وعلمائها.. هاشم الندوي.. و.. الشيخ عبد الرحمن اليماني،..» ولم يتهيأ لدائرة المعارف العثمانية العثور على الأجزاء الأربعة الأولى والقسم الأول من الجزء الخامس، وتم لهم تحقيق القسم الثاني من الجزء الخامس والجزء السادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر وهو آخر الكتاب.

٥/ ٥٧- كتاب «صفة الصفوة» لابن الجوزي:

جاء في خاتمة طبع المجلد الأول: «وعنى بتصحيحه من أفاضل دائرة المعارف وعلمائها.. والشيخ عبد الرحمن اليماني». وكذا جاء في خاتمة طبع المجلد الثاني والثالث، وفي خاتمة المجلد الرابع: «وعني بتصحيحه محمد طه الندوي.. وكاتبه.. عبد الرحمن اليماني غفر الله ذنوبهم وستر عيوبهم..».

التعليقات قليلة، وأكثرها إثبات فروق النسخ، يرمز الشيخ لتعليقه بحرف (ح).

٥/ ٥٨- «تذكرة الحفاظ» للذهبي:

قال الشيخ في «مقدمة التصحيح»: «كتاب «تذكرة الحفاظ» للذهبي كتاب جليل، طبع مرتين في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، ولم يذكر في المطبوع عن أيِّ أصْلٍ طبع، وبمكتبة الحرم المكي نسخة من التذكرة مخطوطة، حسبتها بادي الرأي هى الأصل المطبوع عنه؛ لما يظهر بينهما من الموافقة، ولأن الدائرة كانت سابقًا على صلة بمكتبة الحرم، ثم تبيّن لي خلاف ما ظننت.. وبعد فلما وقفت على هذه النسخة، وكنت أعلم أن النسخ المطبوعة قد نفدت من دائرة المعارف، وأنها تنوي إعادة طبع الكتاب، كتبت إلى ناظمها الجليل الدكتور محمد نظام الدين فبعث إليّ بنسخة مطبوعة، ورغب إليّ في مقابلتها على هذه المخطوطة، وإكمال التصحيح، فشرعت في ذلك وها أنا أكمل الجزء الأول.. ثم كتب: مكتبة الحرم المكي بمكة المعظمة (١٥) شوال سنة (١٣٧٤هـ).

وانتهى الشيخ من تصحيح الكتاب بأجزائه الأربعة في (١٦) جمادى الأولى سنة (١٣٧٧هـ). وطبع الكتاب في نفس السنة.

٥/ ٥٩- كتاب «الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة» لابن حجر:

جاء في خاتمة الطبع: «.. وقد اعتنى بالطبع والتصحيح رفقاء دائرة المعارف.. هاشم الندوي.. والفاضل النحرير الشيخ عبد الرحمن اليماني.»

التعليقات شاملة للكتاب غالبًا ولكنها كلمة أو كلمتين وربما بلغت السطر والسطرين ويتميز تعليق الشيخ بأنه يختمه بحرف (ح).

٥/ ٦٠- «نشر النور والزهر في أعيان القرن الحادي عشر» لمرداد:

قال الزيادي في حاشية «المجموع» (ص٤٥): قام **المعلمي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ بنسخه، وبعد قراءته القراءة الفاحصة، كتب على طرة الكتاب العبارة التالية: «من أراد نشر هذا الكتاب فلا ينشره برمته، فإن فيه ما يخالف العقيدة» ثم اختصره **المعلمي** في مجلدين مُبْعدًا تلك الأخطاء العقائدية من المختصر». اهـ.

الباب الرابع: كتب المؤتلف والمختلف والأنساب:

٥/ ٦١- كتاب «الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب» للأمير بن ماكولا:

طبعته مطبعة دائرة المعارف العثمانية، وطبع منه (٧) مجلدات، حقق الشيخ **المعلمي** الستة الأولى منها، وشرع في الجزء السابع إلى مادة «عوال» (ص ٤٩) منه حيث وافاه الأجل، ولم يكمل الكتاب.

وقد طبع الجزء الأول منه سنة (١٣٨١هـ)، والثاني (١٣٨٢هـ)، والثالث (١٣٨٣هـ)، والرابع (١٣٨٤هـ)، والخامس (١٣٨٥هـ)، والسادس في ثاني جمادى الأولى سنة (١٣٨٦هـ) أي بعد وفاة الشيخ بثلاثة أشهر تقريبًا- وقد توفي في (٦) صفر (١٣٨٦هـ).

وقد قدم الشيخ للكتاب مقدمةً بلغت (٦١) صفحة.

أوضح فيها أسباب التصحيف في المخطوطات والمطبوعات وكيفية السلامة منها، ثم ذكر عناية المحدثين بهذا الأمر ووضعهم لفن «المؤتلف والمختلف»، وشرحه ثم ساق أسماء مشاهير المؤلفين في هذا الفن وكتبهم، ووصف ما هو مطبوع منها وما وقف عليه مما لم يطبع، ورتبهم بحسب وفياتهم، بلغ عددها ستة وعشرين كتابًا، ثم ذكر كتبًا أخرى ليست منه وإن قاربته كالكتب التي تعنى بضبط ما يشكل من أسماء رجال الصحيحين وككتب الرجال والطبقات وتواريخ الرواة وكتب الأنساب وكتب الألقاب، وكتب الكنى، ثم بين سبب اختيار «الإكمال».

وبعد ذلك ترجم للمؤلف ترجمة وافية، ثم وصف كتابه الإكمال وذكر النسخ التي وقف عليها وهي (٦) نسخ، وبين منهج الكتاب، من ذيل عليه أو لخصه، ثم قال: «أما أنا فأبدأ بتحقيق متن الإكمال شيئًا فشيئًا بالمقابلة بين النسخ ومراجعة

المظان من الإكمال نفسه ومن أخيه المستمر -أعني تهذيب مستمر الأوهام- وعند أدنى اشتباه أراجع ما عندي من أصوله ككتاب ابن حبيب وكتاب الآمدي وكتابي عبد الغني وطبقات خليفة وطبقات ابن سعد ومعجم المرزباني وكل مرجع تصل إليه يدي وأطمع أن أجد فيه ضالتي، فإن وجدت ما يوافق الأصل فحسب فذاك وإن وجدت ما يبينه أو يخالفه أو يزيد عليه زيادة متصلة وهي التي تتعلق بالشخص المسمى في الإكمال بدون زيادة شخص آخر في المادة علقت ذلك على موضعه.

فأما الزيادات المنفصلة فهي على أضرب:

الأول: زيادة شخص أو أكثر في المادة المذكورة في الأصل فهذه أعلق لزيادتها بعد انتهاء نظائرها في الأصل ففي باب «أجمد وأحمد وأحمر» ذكر الأمير في المادة الأخيرة من اسمه أحمر فعلقت على منتهاه ذكر من زيد عليه ممن اسمه أحمر، ثم قال الأمير «الكنى والآباء» فذكر من يقال له أبو أحمر أو يكون في أثناء نسبه من اسمه أحمر فعلقت على منتهاه من زيد عليه من هذا القبيل، نعم إذا كان المزيد قريبًا للمذكور في الإكمال كأن يكون ابنه أو أخاه أو نحو ذلك فقد أعامله معاملة الزيادة المتصلة.

الضرب الثاني: زيادة مادة كاملة فهذه أنبه عليها في الموضع المناسب لها من عنوان الباب ثم أعلقها عند مجيء دورها، مثلًا في الإكمال «باب أثان وأبان» فهاتان مادتان، وقد زادوا عليه مادة ثالثة وهي «أيان» فهذه زيادة حتمية، وزاد ابن نقطة في الباب «أثال» وزاد منصور[1] في الباب أيضا «إياز» فعلقت على قوله «باب أثان وأبان» قولي «وأيان وأثال وإياز» ثم علقت على آخر الباب بيان من يقال له أيان فمن يقال له أثال فمن يقال له إياز ناقلًا نص أول من زاد ذلك..

---

(١) الحافظ منصور بن سليم وجيه الدين محتسب الإسكندرية عرف بـ (ابن العمادية) له ذيل على ذيل ابن نقطة، ولد سنة (٦٠٧هـ) توفي سنة (٦٧٣هـ): «العبر» للذهبي (٣/ ٣٢٧)، و«شذارت الذهب» (٥/ ٣٤١).

إذا كان هناك مادتان مشتبهتان حق الاشتباه فإني أعقد لكل منهما بابًا وأعاملهما معاملة الضرب الثالث وهو: ما كانت الزيادة لمادتين فأكثر لا تشتبهان بمادة في الإكمال فإني أعقد لذلك بابًا مستقلًا مثل «أبرجة وأترجة» وبريال وثرثال» وكنت أريد أن أعلق هذه الأبواب في المواضع المناسبة لها ثم أحجمت عن ذلك لأمور:

الأول: أن هذه زيادة مستقلة.

الثاني: كراهية طول التعليقات جدًّا.

الثالث: رجائي أن أظفر بمزيد من ذلك فآثرت أن أؤخرها لأجمعها في جزء مستقل يمكن أن يطبع بعد انتهاء طبع الإكمال تتمة له.

هذا وإني أنقل الزيادة عن أول من زادها ولا أذكرها عمن بعده فقد يزيد ابن نقطة زيادة فتذكر في المشتبه والتوضيح والتبصير أو بعضها فأنقلها عن ابن نقطة فقط، وإن تعدد الزائدون والزيادات ذكرت زيادة ابن نقطة ثم منصور ثم الصابوني ثم الذهبي ثم ابن ناصر الدين ثم ابن حجر، أو من زاد منهم، وإذا وجدت الزيادة في غير هذه الكتب من المراجع ذكرتها ناسبًا لها إلى مرجعها، ويكثر هذا في مشتبه النسبة إذ أجد في الأنساب ومعجم البلدان عدة زيادات».

وذكر بعد ذلك الاصطلاحات والرموز وقضايا استشكلها.

وقد صار هذا الكتابُ بتعليقات الشيخ **المعلمي** وزياداته موسوعةً لا يستغني عنها باحث في هذا الفنّ.

٥/ ٦٢- كتاب «الأنساب» للسمعاني:

طبع الجزء الأول منه في غرة جمادى الآخرة سنة (١٣٨٢هـ) ثم توالى طبع باقي الأجزاء، يطبع كل عام جزء تقريبًا، حتى طبع الجزء السادس في جمادى الآخرة سنة (١٣٨٦هـ) وهو آخر ما قام الشيخ بالعمل فيه.

بدأه بمقدمة بلغت (٣٦) صفحة، أوضح فيها فن الأنساب والحاجة إليه والتأليف فيه متى بدأ؟ وذكر من ألف فيه قبل الإمام السمعاني وبعده، ثم ترجم للسمعاني، وذكر كتابه الأنساب ومنهج الكتاب وسبب تأليفه وثناء العلماء عليه وذكر النسخ التي طبع عنها وقوبل عليها، وهي أربع نسخ من الكتاب، وأوضح طريقته في التحقيق والتعليق فقال: «المسودة منقولة من الأصل الذي هو النسخة الأولى «ك» أقرؤها وانظر ما قيد من اختلاف النسخ وأراجع عند الاشتباه ما عندي من المراجع المطبوعة والمخطوطة وكتبي المصورة وقد ذكرتها في مقدمة الإكمال ويؤسفني أن لا أجد «التحبير»[(١)] للمؤلف وأكثر مصادر الكتاب وهي تواريخ نيسابور وبخارا ومرو وغيرها، وأحرص على أن أثبت في المتن ما يتبين لي أو يغلب على ظني أنه هو الذي كان في نسخة المؤلف وإن كان خطأ، وأنبه مع ذلك في التعليق على الصواب وعلى ما للتنبيه عليه فائدة ما، من اختلاف النسخ وبعض مخالفات المراجع كاللباب وتاريخ بغداد والإكمال. وفي التعليق مع ذلك زيادات أهمها زيادة نسب مستقلة أذكر النسبة ومصدرها وضبطها وبعض من ذكر بها صريحًا أو قريبًا منهم أو احتمالًا قريبًا وهذا قليل جرأني عليه أن المؤلف نفسه سلك هذه الطريق كما مرّت الإشارة إليه، ووضعنا لنسب الأصل رقمًا مسلسلًا، ولنسب التعليق رقمًا آخر.

إنني أحرص فيما أنقله في التعليق عن الكتب الأخرى على الصحة والتنبيه على ما في تلك الكتب من الخطأ غير أن الوقت لا يسمح لي باستيفاء ذلك».

والأرقام المسلسلة لنسب الأصل إلى آخر الكتاب، وصل الشيخ إلى الرقم (١٩٩١) نسبة «الزيكوني»، وبلغ عدد النسب التي في التعليق (١٠٥١) نسبة وصل فيه إلى نسبة «الزيلوشي» وتنتهي هذه النسبة بنهاية الجزء السادس من الكتاب، وهو آخر ما كان يقوم بتحقيقه رَحِمَهُ اللهُ.

---

(١) طبع في العراق في مجلدين، ونظر في الجزم بأنه هو الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر في كتابه «توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين» من (ص٩٢ إلى ص١٠٢).

الباب الخامس: المشاركة في التصحيح والضبط والتعليق على بعض الكتب المسندة ونحوها من كتب الآثار، وكلها مطبوعة:

٥/ ٦٣- «مسند أبي عوانة»:

للإمام أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني.

شارك الشيخ في تحقيقه وتصحيح الجزء الأول والثاني من الكتاب.

قال الشيخ هاشم الندوي في خاتمة الطبع للجزء الأول: «.. بعد المقابلة على الأصل والتعليقات المفيدة من الكتب الصحيحة قدمت هذا الجزء إلى رفيقنا.. الشيخ عبد الرحمن اليماني مصحح دائرة المعارف لينظر فيه نظرًا ثانيًا فاستوعب العمل واعتنى بالتصحيح والتعليق من كتب الرجال والحديث.» ومثله جاء في خاتمة طبع الجزء الثاني.

أما التعليقات فقليلة ويتميز تعليق الشيخ بأنه يختم تعليقه بحرف (ح).

٥/ ٦٤- «عمل اليوم والليلة» لابن السني:

وهو أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق الدينوري المعروف بابن السني.

جاء في خاتمة الطبع: «وعني بتصحيحه من أفاضل دائرة المعارف وعلمائها.. هاشم الندوي.. والشيخ عبد الرحمن اليماني».

لا توجد تعليقات سوى إثبات فروق النسخ، وقد رمزوا للنسخة الأخرى بـ (ن).

٥/ ٦٥- «السنن الكبرى» للبيهقي:

شارك **المعلمي** في التحقيق من بداية الجزء الرابع إلى نهاية الجزء العاشر وهو آخر الكتاب، قال الشيخ هاشم الندوي في آخر الجزء الرابع تحت عنوان «ذكر تصحيح هذا الجزء»: «قد اعتنى بتصحيح هذا الجزء وطبعه من رفقاء دائرة المعارف.. الشيخ عبد الرحمن اليماني والعالم الفاضل الحاج محمد طه الندوي و.».

وفي خاتمة طبع الجزء الخامس قال الشيخ **المعلمي**: «.. وجرى تصحيح هذا المجلد على يد.. هاشم الندوي و.. وكاتبه.. عبد الرحمن بن يحيى اليماني.» ومثله جاء في خاتمة الجزء السادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر.

وأما التعليقات والحواشي فقليلة ويتميز تعليق الشيخ بأنه يختمه بحرف (ح).

ومما يجدر ذكره هنا ما حققه الشيخ في لفظة «أبنا» و«أنبأ»،وهو ما أثبته الشيخ هاشم الندوي في آخر الجزء الرابع تحت عنوان «ذكر اختلاف النسخ في هذا الجزء» فقال: «إنا نجد في الأجزاء السابقة للسنن وفي هذا الجزء كثيرًا الاختلاف بين لفظة «أنبأ وابنا وانا» فالتفت إلى تحقيق هذه اللفظة العالم الفاضل الشيخ عبد الرحمن اليماني أحد مصححي هذا الكتاب -فأجاد في تحقيقه- فهذه مقالته طبعناها ليتفكر فيه من هو أولى بالإمعان والنظر فيه.

تحقيق الفاضل الجليل الشيخ عبد الرحمن اليماني أحد رفقاء دائرة المعارف على لفظة «أبنا وأنبأ».

[وقع كثيرًا في أسانيد «سنن البيهقي» في أكثر النسخ التي وقفنا عليها صيغة «انبا» وطبعت تبعًا لبعض النسخ الحديثة الكتابة هكذا «أنبأ» وأرى أن الصواب «ابنا» وهي اختصار «أخبرنا» بحذف الخاء والراء كذلك اختصرها البيهقي وجماعة، ذكره ابن الصلاح في مقدمته ثم النووي في تقريبه والعراقي في ألفيته وغيرهم.

قد تصفحت النسخ الموجودة عندنا في الدائرة فلم أر هذه الصيغة مضبوطة هكذا «أنبأ» صريحًا في شيء من النسخ القديمة بل ضبطت في مواضع هكذا «ابنا» وفي الباقى مهملة أو مشتبهة. لم تقع هذه الصيغة في بعض النسخ القديمة وإنما وقع بدلها «أنا» و«أنا» اختصار «أخبرنا».

البيهقي يعبر في أول الأسانيد بقوله «أخبرنا» غالبًا وكتبت صريحة في أكثر النسخ أما في المصرية فكتبت هكذا «ابنا» النسخ التي وقع فيها «ابنا» لم يكد يقع فيها «أخبرنا»

ولا «أنا» إلا في أوائل الأسانيد في غير المصرية مع أن صيغة «أخبرنا» كثيرة في الاستعمال كما يعلم من مراجعة كتب الحديث ونص عليه الخطيب وغيره، قال الخطيب في «الكفاية»: «حتى إن جماعة من أهل العلم لم يكونوا يخبرون عما سمعوه إلا بهذه العبارة «أخبرنا» منهم حماد بن سلمة وعبد الله بن المبارك وهشيم بن بشير وعبيد الله بن موسى وعبد الرزاق بن همام ويزيد بن هارون..»[(١)] بل إن البيهقي نفسه لا يكاد يعبر في روايته عن شيوخه إلا بـ «أخبرنا».

أن أكثر ما في «سنن البيهقي» مروي عن كتب مصنفة وقد قابلت بعض ما فيها بمآخذه من الكتب كالأم و«سنن أبي داود» و«سنن الدارقطني» فوجدت محل هذه الصيغة «أخبرنا» أو «أنا» وتتبعت في «سنن البيهقي» مواضع من رواية الأئمة الذين نص الخطيب على أنهم لم يكونوا يعبرون عما سمعوه إلا بلفظ «أخبرنا» فوجدت عبارتهم تقع في السنن بهذه الصيغة «ابنا».

أن صيغة «أنبأنا» عزيزة كما يعلم بتصفح كتب الحديث ونص عليه الخطيب وغيره ونص السخاوي والبقاعي وغيرهما من علماء الفن أنه لم يجر للمحدثين اصطلاح في اختصار «أنبأنا» وحذف الضمير في الصيغ مع الاتصال عزيز جدًّا لا تكاد تجد في كتب «حدث فلان» أو «أخبر فلان» على معنى «حدثنا» أو «أخبرنا» لأن مثل ذلك محمول على الانقطاع عند الخطيب واختاره الحافظ ابن حجر ومن خالف فيه فإنه موافق على أنه محمول على الانقطاع في عبارات المدلسين وكثيرًا ما تقع عبارات المدلسين في «سنن البيهقي» بهذه الصيغة «ابنا» وهي في الكتب المأخوذ منها «أخبرنا».

أن صيغة «أخبرنا» للسماع اتفاقًا وصيغة «أنبأنا» في اصطلاح شيوخ البيهقي ومشايخهم وأهل عصرهم للإجازة، نص عليه الحاكم، فكيف يختار البيهقي لنفسه «أخبرنا» ثم يبدلها باطراد في كلام غيره مما ثبت في الكتب المصنفة حتى من

(١) انظر «الكفاية» (ص٣٧٩).

لم يكن يعبر إلا بها «بأنبأنا» مع كثرة «أخبرنا» وعزة «أنبأنا» وتغاير معنييهما اصطلاحًا، ثم لا يكتفي بذلك حتى يشفعه بحذف الضمير الذي هو دليل السماع فيصير الظاهر الانقطاع.

وبالجملة فالصواب ضبط هذه الصيغة هكذا «ابنا» قطعًا وهي اختصار «أخبرنا» ولهذا تقع في محلها فيما رواه عن الكتب المصنفة ويقع محلها في النسخ «أخبرنا» أو «أنا» لأن الأمر في ذلك موكول إلى الكاتب فإن شاء كتبها صريحة «أخبرنا» وإن شاء اختصرها على أحد الاختصارات المنصوص عليها لأن القارىء يتلفظ بها دائمًا «أخبرنا» فلا حرج في الكتابة فأما إبدال صيغة بأخرى دونها أو مغايرة لها في المعنى الاصطلاحي أو فيما ثبت في الكتب المصنفة فغير جائز فضلًا عن أن يحذف الضمير الدال على السماع.

قد وقعت هذه الصيغة «انا» في كتب أخرى غير «سنن البيهقي» وطبعت في بعضها هكذا «أنبأ» والصواب في عامة ذلك «ابنا».

الأدلة على ما ذكرت أكثر مما تقدم وأرى أن فيما لخصته ههنا غنى عن البسط والتطويل وحسبي الله ونعم الوكيل وصلى الله على خاتم أنبيائه محمد وآله وصحبه وسلم..].

٥/ ٦٦- دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني[(١)]:

بتصفح الكتاب المصور، يلاحظ كثرة التعاليق التي تختم بحرف (ح) وهذا عهد من صنيع الشيخ عبد الرحمن اليماني رحمه الله.

٥/ ٦٧- موارد الظمآن إلى زوائد بن حبان[(٢)]:

للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي.

---

(١) طبعته مطبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند -وصورته دار المعرفة- بيروت.

(٢) طبعته المطبعة السلفية بإشراف محب الدين الخطيب، يقع في مجلد كبير.

شارك في تصحيح الأخطاء فوضع جدول صواب أخطاء موارد الظمآن ويقع في إحدى عشرة صفحة، الصفحة تحتوي على (٤٨) خطأ وتصويبه. كتب في آخر جدول الخطأ والصواب ما نصه: «انتهى جدول تصحيح الخطأ وتصويب الصواب في كتاب «موارد الظمآن بزوائد ابن حبان»، وهو جهد مشكور للأخ المفضال الشيخ عبد الرحمن بن يحيى **المعلمي**، اجتهد فيه بمراجعة أسماء رجال الأسانيد من كتب الرجال ومسند الإمام أحمد وبعض السنن كالترمذي وأبي داود، فجزاه الله على هذا المجهود خير الجزاء..» ولم يشارك في التعليق على الكتاب.

٥/ ٦٨- «المعتصر من المختصر من مشكل الآثار»[١]:

للقاضي أبي المحاسن يوسف بن موسى الحنفي، أما صاحب المختصر فقد جاء في طرة الكتاب المطبوع أنه أبو الوليد الباجي وهو خطأ، والصواب أنه أبو الوليد ابن رشد الجدّ، انظر مقدمة كتاب «التعديل والتجريح» للباجي (ص١٤٤) للأستاذ أحمد لبراز.

وجاء في خاتمة طبع الجزء الأول منه: «واعتنى بتصحيح هذا الكتاب من علماء الدائرة الشيخ محمد طه الندوي و.. وأمعن النظر فيه الشيخ عبد الرحمن بن يحيى اليماني مصحح دائرة المعارف..» ومثله في خاتمة الجزء الثاني.

٥/ ٦٩- «الأمالي الشجرية»:

لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسني المعروف بابن الشجري.

جاء في خاتمة الطبع: «واشتغل بتصحيحه: حبيب عبد الله بن أحمد العلوي والشيخ عبد الرحمن اليماني».

(١) طبعته مطبعة دائرة المعارف بالهند -وصورته عالم الكتب- بيروت.

التعليقات نادرة وهي لا تتجاوز الكلمة والكلمتين، ويتميز تعليق الشيخ بأنه يختمه بحرف (ح).

٥/ ٧٠- «الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار»[(١)]:

لأبي بكر محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الهمذاني.

جاء في خاتمة الطبع: «.. وعني بتصحيحه من أفاضل دائرة المعارف وعلمائها.. هاشم الندوي.. و.. الشيخ عبد الرحمن اليماني..».

التعليقات قليلة وأكثرها إثبات فروق النسخ، ويرمز الشيخ لتعليقه بحرف (ح)، حقق عن نسختين خطيتين.

الباب السادس: التحقيق والتعليق على بعض كتب الأحاديث الضعيفة والموضوعة:

٥/ ٧١- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة:

تأليف الإمام محمد بن علي الشوكاني.

حققه وعلق على أحاديثه وتتبع طرق الأسانيد التي ذكر الشوكاني أن صاحب «اللآلئ المصنوعة» -وهو السيوطي- تعقب فيه ابن الجوزي، مع بيان حال تلك الطرق. فقال في مقدمته على الكتاب: «وقد تتبعت كثيرًا من تلك الطرق، وفتشت عن تلك الأسانيد، فوجدت كثيرًا منها أو أكثرها، يكون ما ذكره السيوطي من الطرق ساقطًا، لا يفيد الخبر شيئًا من القوة. ومنها: ما غايته أن يقتضي التوقف عن الجزم بالوضع، فأما ما يفيد الحسن أو الصحة فقليل. ولما فكرت في تقييد ملاحظاتي، وجدت هناك أمورًا تحول دون استيفاء النظر في جميع المواضع، منها: أن في «اللآلئ» خطأ بعضه من النساخ، وبعضه من السيوطي نفسه، وسترى التنبيه على

---

(١) طبعته دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند.

بعضه، واستيفاء النظر يقتضي مراجعة أصوله كلها، وكثير منها ليس في متناول يدي. ومنها: أنه يوجد في الأسانيد رواة لا توجد تراجمهم فيما بين يدي من الكتب، كما يوجد عدة من أسماء الرواة محرفة أو مختصرة أو مدلسة، ومنها: أنني عندما أقرن نظري بنظر المتأخرين، أجدني أرى كثيرًا منهم متساهلين، وقد يدل ذلك على أن عندي تشددًا قد لا أوافق عليه غير أني مع هذا كله رأيت أن أبدي ما ظهر لي، ناصحًا لمن وقف عليه من أهل العلم أن يحقق النظر، ولا سيما من ظفر بما لم أظفر به من الكتب التي مرت الإشارة إليها».

وذكر في المقدمة جملة من الكتب التي ألفت في الأحاديث الموضوعة فعد منها ثمانية وعشرين كتابًا، ثم قدم قواعد هامة في الأحاديث الموضوعة، كما ذكر قواعد أخرى ضمن تعليقاته على الأحاديث.

قال السماري: «وقد بلغ عدد الأحاديث (١٤٣٧) حديثًا، علق الشيخ على (٣٦٠) حديثًا، جل تعليقاته لا تتجاوز سطورًا معدودة يبين فيها علة الحديث، وأحيانًا يكون تعليقه بحثًا متكاملًا كما في حديث «ما من معمر يعمر في الإسلام أربعين سنة إلا صرف الله عنه أنواعًا من البلاء: الجنون، والجذام.. الحديث» فقد بلغ تعليقه خمس صفحات، وحديث «أمر رسول الله ﷺ بسد الأبواب الشارعة في المسجد وترك باب علي» بلغ تعليقه عليه ثلاث صفحات، وحديث «رد الشمس لعلي رضي الله عنه بعد ما غربت» بلغ تعليقه عليه ست صفحات، وحديث «أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد العلم فليأت الباب» بلغ تعليقه عليه ثلاث صفحات، وحديث «يا معشر العلماء إني لم أضع علمي فيكم إلا لمعرفتي بكم قوموا فإني قد غفرت لكم» بلغ تعليقه صفحة ونصف الصفحة، وحديث «إذا حدثتم عني بحديث يوافق الحق، فخذوا به حدثت أو لم أحدث» بلغ تعليقه عليه ثلاث صفحات، وحديث: «حسنوا أكفان موتاكم فإنهم يتزاورون في قبورهم» بلغ تعليقه عليه

صفحتين، وحديث «الأبدال» بلغ تعليقه عليه ثلاث صفحات، وحديث «إذا دخل أحدكم بيته فلا يجلس حتى يركع» بلغ تعليقه عليه صفحتين، وحديث «اطلبوا الخير عند حسان الوجوه» بلغ تعليقه عليه ثلاث صفحات، وحديث «ما حسن الله خلق رجل وخلقه فأطعم لحمه النار» بلغ تعليقه عليه صفحتين. صحح الكتاب عن نسخة خطية واحدة ونسخة مطبوعة بالهند». اهـ.

٥/ ٧٢- المنار المنيف في الصحيح والضعيف:

للإمام ابن قيم الجوزية.

طبعته مطبعة السنة المحمدية بتحقيق محمد حامد الفقي، وطبعه المكتب الإسلامي.

ثم أعدّه وأخرجه -بتحقيق **المعلمي**- منصور السماري، ونشرته «دار العاصمة» (١٤١٩هـ)- (١٩٩٨هـ).

وقد بدأه الشيخ **المعلمي** بمقدمة أوضح فيها قصة الحصول على نسخة الكتاب، وكيف طبع، وسبب تحقيقه للكتاب بعد ما طبع، وذلك لكثرة الأخطاء في المطبوع، ثم فصّل منهجه في تصحيح الكتاب، وله بعض التعليقات في نقد بعض الأخبار الواردة في الكتاب.

***

القسم السادس: في التفسير

الفصل الأول: المطبوع:

٦/ ٧٣- بحث حول تفسير الرازي:

وهو مطبوع ضمن «المجموع» الذي أعدّهُ الزيادي وعلق عليه وأصله عبارة عن (١٣) ورقة، في كل ورقة (٢٠) سطر، مقاس (٢٦×١٥).

قال الشيخ **المعلمي** في أوله: «أفادني فضيلة العلّامة الجليل الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع -حفظه الله- أن صاحب كشف الظنون ذكر أن تفسير الفخر المسمى بمفاتيح الغيب لم يكمله الفخر، وأنه أكمله نجم الدين أحمد بن محمد القمولي، وأن في ترجمة القمولي من طبقات ابن السبكي ومن الدرر الكامنة أن له تكملة لتفسير الفخر الرازي، وكأن فضيلة الشيخ -حفظه الله- ندبني لتحقيق هذه القضية؛ لأن هذا التفسير مطبوع بكماله منسوبًا إلى الفخر الرازي، وليس فيه تمييز بين أصله وتكملته، وآخره على طريقة أوله..».

وقد قال الدكتور الذهبي في كتابه «التفسير والمفسرون» (١/ ٢٦٢): «والحق أن هذه المشكلة لم نوفق إلى حلِّها حلًّا حاسمًا لتضارب أقوال العلماء في هذا الموضوع..».

وقد بحث الشيخ **المعلمي** هذه المشكلة بحثًا متأنيًا، اعتمد فيه على استقراء تفسير الفخر استقراءً هادئًا، قال في نتيجته: «الأصل من هذا الكتاب وهو القدر الذي هو من تصنيف الفخر الرازي وهو من: أول الكتاب إلى: آخر تفسير سورة القصص، ثم من: أول تفسير الصافات إلى: آخر تفسير سورة الأحقاف، ثم تفسير سورة الحديد والمجادلة والحشر، ثم من أول تفسير سورة الملك إلى آخر الكتاب. وما عدا ذلك فهو من تصنيف أحمد بن خليل الخوئي، وهو من التكملة المنسوبة

إليه، فإن تكملته تشمل زيادة على ما ذكر تعليقًا على الأصل، هذا ما ظهر لي، والله أعلم». اهـ.

٦/ ٧٤- تحقيق كتاب: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه:

جاء في خاتمة الطبع: ملاحظات شعبة التصحيح لدائرة المعارف:

«لاريب أن الدكتور سالم الكرنكوي قد بذل جهده في استنساخ هذا الكتاب ومقابلته على النسختين المذكورتين والضبط والتصحيح على الألفاظ واللغات فرتّبهُ وعلّق عليه الهوامش بأجمل أسلوب وإن حصلت له صعوبة شديدة في القراءة والمقابلة والمراجعة لكنه استوفى العمل. ثم استقصى النظر في هذا الكتاب: حضرة الفاضل الأديب الشيخ عبد الرحمن بن يحيى اليماني أحد رفقاء الجمعية، ونبّه في الحواشي على بعض الخطأ من جهة النسخ بعلامة. ع. ى. فشكر الله سعيهما.

كمل طبع كتاب «إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه بمطبعة دار الكتب المصرية في يوم الثلاثاء (٢٢) محرم سنة (١٣٦٠هـ) (١٨) فبراير سنة (١٩٤١م) كتبه: محمد نديم ملاحظ المطبعة بدار الكتب المصرية.

والكتاب قد صححه سالم الكرنكوى و**المعلمي** على ثلاث نسخ، أكملها النسخة المحفوظة في المتحفة البريطانية، ورمزها (ب) وهي أصل الطبعة، ونسخة في خزانة رامفور، إلا أن ناسخها أسقط الفوائد اللغوية وذكر القراءات الشاذة، حتى لم يبق إلا الربع من النسخة الكاملة ورمزها (ر) ونسخة محفوظة في خزانة آيا صوفيا في الآستانة، لا تشتمل إلا على عشر ورقات، اختصرت اختصارًا مفرطًا.

ثم قابل ذلك كله الأستاذ عبد الرحيم محمود مصحح دار الكتب المصرية على نسخة خطية بدار الكتب، ورمزها (م) فأكمل النقص وصحح ما بقي من الخطأ، وطبع الكتاب على نفقة الجمعية العلمية بدائرة المعارف العثمانية وقام بطباعته مكتبة «المتنبي» بالقاهرة.

٦/ ٧٥- الردُّ والتعقيب على حميد الدين الفراهي:

قال في أولها: «.. أما بعد: فإني قد كنت وقفت على بعض مؤلفات العلّامة المحقق المُعلم عبد الحميد الفراهي تغمده الله برحمته كـ «الإمعان في أقسام القرآن»، و«الرأي الصحيح فيمن هو الذبيح»، و«تفسير سورة الشمس»، وانتفعت بها، وعرفت عبقرية مؤلفها، ثم وقفت أخيرًا على تفسير لسورة الفيل، فألفيته قد جرى على سنته من الإقدام على الخلاف إذا لاح له دليل، وتلك سيرة يحمدها الإسلام ويدعو إليها أولي الأفهام، غير أن الخلاف هنا ليس لقول مشهور، ولا لقول الجمهور ولكنه لقول رجح به الجماهير ولم ينقل خلافه عن كبير ولا صغير، ومثل هذا القول إن جاز خلافه في بعض المواضع فإنه لا يكفي للإقدام على الخلاف فيه لائحة دليل، ولا رائحة تعليل، بل لا يغني فيه إلّا حجة تزداد وضوحًا بتكرار النظر، ولا يلين لتأويل مقبول، حتى يلين لضرس المقانع الحجر».

نقله الزيادي، وقال: وقد تكلمت على هذه الرسالة في مقدمة تحقيقي لها، وهي قيد الطبع.

الفصل الثاني: المخطوط:

٦/ ٧٦- الكلام حول البسملة:

قال في أولها: «.. أما بعد فقد كثر الكلام على هذه الكلمة الشريفة «بسم الله الرحمن الرحيم» وألفت فيها الرسائل، ولا يكاد يخلو شرح من شروح الكتب عن الكلام عليها، ولكنني مع ذلك لم أجد كلامًا عليها يقتصر على إيضاح معناها إيضاحًا تامًا يسهل على الطالب الإحاطة به، ليستحضره عند ذكرها، فسمت بي الهمة إلى محاولة ذلك فإذا يسر الله تبارك وتعالى لي الوفاء بذلك فمن محض فضله العظيم، وإلا فعذري القصور والتقصير، وقلة العلم الذي يتوقف عليه التحقيق، وقلة العلم المقتضي لحسن التوفيق». نقله الزيادي.

٦/ ٧٧- رسالة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾:

ذكرها في كتابه «الأنوار الكاشفة» حيث يقول: «أما قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ [النجم: ٢٨] فلي فيه بحث طويل حاصله: أن تدبر مواقع «يغني» في القرآن وغيره، وتدبر سياق الآية يقضي بأن المعنى: إن الظن لا يدفع شيئًا من الحق. وبعبارة أهل الأصول: الظني لا يعارض القطعي» قال السماري: ولم أعثر عليها.

***

القسم السابع: في النحو. وكله مخطوط

٧/ ٧٨- اللطيفة البكرية والنتيجة الفكرية في المهمات النحوية:

كتب المؤلف على طرة الأصل: إعلان: «كل ما حررته فمستفاد من «الهمع» للسيوطي وشرح «الكافية» للرضي وحاشيتي الصبان والخضري على شرحي الألفية ورسالة للسيد أحمد دحلان في «المبنيات». أفاض الله على الجميع غيوث كرمه وغمرهم بحلل نعمه فمن توهم خللًا فليتثبت ويطالع الكتب المذكورة وغيرها، فإن وجد التصريح بما قلنا أو الإيماء إليه، وإلّا فلينظر منصفًا لا متعسفًا...».

٧/ ٧٩- تلخيص الثمرات الجنية في الأسئلة النحوية:

للشيخ محمد جمال بن محمد الأمير بن حسين مفتي السادة المالكية. قال في أولها: «.. قد لخصت أكثر عباراتها، وحذفت بعض إشاراتها، لا لأني رجحت عن ذلك الفائدة أو لتفضيلي ما فعلته على أصلها، ولكن تعمدًا للاختصار، ولتقريبها إلى ذكري، وتقليل ألفاظها -وأستغفر الله العظيم من جرأتي على ذلك..».

٧/ ٨٠- تعليقات على متن الأجرومية:

قال في أولها: «.. اعلم أيها القارىء أن لكل قوم لغة يخاطب بها بعضهم بعضًا ويكاتب بها بعضهم بعضًا..... جاعلين ذلك تعليقات متن الأجرومية يقرب على المبتدىء غير متعرضين للدقائق غالبًا..».

ذكر ذلك كله وتفضل بنقله ماجد الزيادي.

***

القسم الثامن: في الأدب والشعر

الفصل الأول: المطبوع:

النوع الأول: التحقيق:

٨/ ٨١ كتاب المعاني الكبير في أبيات المعاني. لابن قتيبة الدينوري:

طبعته دائرة المعارف العثمانية، وهو في ثلاثة أجزاء، وختم **المعلمي** مقدمته للكتاب بتاريخ: «٩ ذي الحجة الحرام سنة (١٣٦٨هـ). وقد قال فيها: وقسمنا الكتاب إلى ثلاثة مجلدات، قد تم طبع مجلدين منها..... والمجلد الثالث تحت الطبع».

وطبعته أيضًا دار الكتب العلمية.

وقال الشيخ **المعلمي** في مقدمة الكتاب: «كان العرب قبل الإسلام أمة أمية، كتابهم الطبيعةُ، مدرستهم الحياةُ، أقلامُهم ألسنتهم، ودفاترهم قلوبهم، وكان كل من أراد منهم تقييد فكرة، أو تخليد حكمة، أو تثبيت مأثرة، أو إظهار عبقرية في دقة الإحساس ولطف التصوُّر وإتقان التصوير، أنشأ في ذلك أبياتًا أو قصيدة، فلا تكاد تجاوز شفتيه حتى يتلقفها الرواة فيطيروا بها كل مطار، فكان الشعر وحده هو مؤلفاتهم، وهو تاريخهم، وهو مظهر نبوغ مفكريهم.

ثم جاء الإسلام فنقلهم من الأمية إلى العلم والحضارة، ومن العزلة عن الأمم إلى مخالطتها، فكان من جرّاء تلك المخالطة مع ما أفادوا بها من المصالح أن أخذت السليقة تضعف، وأخذ اللحن والخطأ يتسرّب إلى ألسنتهم، وأخذ الخطر يهدد اللغة وآثار السلف ويتطاول إلى الدين نفسه؛ فإن مداره على الكتاب والسنة وهما باللسان العربي الفصيح.

فنهض العلماء لمقاومة ذاك الخطر، فدونوا اللغة وأسسوا قواعدها، وقيدوا شواردها، وكان من أهم ما اعتنوا بحفظه، أشعار القدماء؛ لعلمهم أنها تراثهم

وتاريخهم، وأنها المنبع المعين لمعرفة اللغة وقواعدها، وأنها هي المحك الذي يتيسّر به نقد الحكايات والقصص عن أحوال الجاهلية، فكان العلماء لا يكادون يصغون لحكاية لا تتضمن شعرًا، فإن تضمنته بدأوا بنقده، فإن وجدوه كما يعهدون من الشعر الجاهلي وكما يعرفون من طراز من نُسب إليه وثقوا به، وكان عندهم من أصدق الشواهد على صحة تلك الحكاية، وإلا نبذوه وقالوا «شعر مصنوع» وجعلوا ذلك دليلًا على اختلاق ذاك الخبر..». اهـ.

والمقصود بـ: أبيات المعاني: الأبيات التي تحتاج إلى أن يُسأل عن معانيها؛ لغرابة أسلوبها، وبُعْد مأخذها، وطرافة استعارتها.

٨/ ٨٢- الأمالي اليزيدية:

لأبي عبد الله محمد بن العباس بن محمد بن أبي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي.

وهى عبارة عن مراثٍ وأشعار وأخبار ولغة وغيرها.

قال السماري: جاء في مقدمة الكتاب للمصحح الحبيب عبد الله بن أحمد العلوي الحسيني الحضرمي: «.. فشرعنا في طبعه بمساعدة العلامة المحقق الشيخ عبد الرحمن بن يحيى اليماني مصحح دائرة المعارف».

التعليقات شاملة للكتاب وتبلغ ربع الصفحة وربما بلغت ثلثي الصفحة، ويتميز تعليق الشيخ بأنه يختمه بحرف (ح) وهو ملاحظ وكثير جدًّا.

الفصل الثاني: المخطوط:

النوع الأول: التأليف:

٨/ ٨٣- ديوان الشعر:

قال الزيادي: «الديوان يقع في مجلد كبير ضخم، موجود في مكتبة عبد الله الحكمي الخاصة، قيل: إنه أوصى بحرقه، ولا أظنه يصح».

وقال السماري: لم أقف عليه.

القسم التاسع: اللغة - مخطوط

٩/ ٨٤- له انتقادات على طبعة لسان العرب في مجلدين. موجودة في بعض المكتبات الخاصّة بمكة المكرمة:

ذكره الزيادي في حاشية «المجموع» ص (٨٢).

٩/ ٨٥- تلخيص علامات الترقيم من كتاب «الاملاء والترقيم» لأحمد زكي والمطالع النصرية:

ذكره الزيادي في حاشية المجموع (ص٥٠).

* * *

القسم العاشر: متفرقات

١٠/ ٨٦- صفة الارتباط بين العلماء في القديم والحديث – مطبوع:

عبارة عن محاضرة ألقاها الشيخ في الحفل السنوي الذي أقامته دائرة المعارف العثمانية.

١٠/ ٨٧- الاستدراك على بعض المواطن في معجم البلدان لياقوت الحموي –مخطوط:

ذكره الزيادي (ص٤٨) وهو استدراك بعض الرجال المنسوبين للبلدان ممن لم يذكرهم ياقوت.

١٠/ ٨٨- تنقيح المناظر لذوي الأبصار والبصائر – في الفلك: مطبوع:

لكمال الدين أبي الحسن الفارسي.

جاء في خاتمة الطبع: «.. باشرنا طبعه، وتولى ذلك.. والمكرم الشيخ عبد الرحمن اليماني..».

التعليقات نادرة، وغالبها إثبات فروق النسخ، يرمز الشيخ لتعليقه بحرف (ح).

عن السماري ص (٨٥).

١٠/ ٨٩- مفتاح دار السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم. مطبوع:

لأحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبرى زاده - طبعة أولى. «عن ترجمة عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم **المعلمي** المثبتة في مقدمة التنكيل».

ولم يقف السماري على تلك الطبعة.

١٠/ ٩٠- نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر:

لعبد الحي بن فخر الدين الحسيني. وهو كسابقه تمامًا.

١٠/ ٩١- رسالة فيها على المتصدين لطبع الكتب القديمة فعله. أو تصحيح الكتب القديمة. كما سمّاها السماري:

رسالة عدد أوراقها الموجودة (٤٠) وعدد أسطرها (١٥) ومقاسها (٢٤×١٠)، ولم تكمل وهى الرسالة الأولى من «مجموع» الزيادي المطبوع.

بيّن فيها الشيخ: التصحيف وأسبابه، ثم الأعمال التي تكون قبل التصحيح وبعده، ومعنى التصحيح، وأغراض الناس في طباعة الكتب، والأمور المعتبرة لطبع الكتب، والشروط التي تجب أن تتوفر في النسخة والناسخ، وما يلزم الناسخ أثناء النسخ، وشروط المقابلين بين النسخ، وبعض النصائح لهم.

١٠/ ٩٢- أصول التصحيح. مطبوع:

لم يعثر الزيادي منها إلا على عشر ورقات، وهي الرسالة الثانية من «مجموعه».

يقول الشيخ في أولها: «أما بعد فإني منذ بضع سنين مُشتغل بتصحيح الكتب العلمية في مطبعة «دائرة المعارف العثمانية» وتبين لي بعد الممارسة قيمةُ التصحيح العلمية والعملية، وما ينبغي للمصحح أن يتحقق به أولًا ثم ما يلزمه أن يعمل به ثانيًا.

ورأيت غالب الناس في غفلة عن ذلك أو بعضه، فمن لم يشتغل بقراءة الكتب العلمية ومقابلتها وتصحيحها، يبخس التصحيح قيمته، ويظنه أمرًا هينًا لا أهمية له ولا صعوبة فيه..».

ثم بيّن الشيخ طرق الناس في التصحيح المطبعي والعلمي وعيوب كل طريقة.

١٠/ ٩٣- إغاثة العلماء من طعن صاحب الوارثة في الإسلام - مخطوط:

ذكره عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم **المعلمي** في ترجمة الشيخ المذكورة في مقدمة «التنكيل» ضمن مؤلفات الشيخ المخطوطة.

قال السماري: ولم أعثر عليها.

وقال الزيادي ص (٥٧): لعله هو كتاب «الأنوار الكاشفة».

أقول: الظاهر أنه غيره، فقد ذكره عبد الله **المعلمي** في مخطوطات «الشيخ» مع ذكره «الأنوار» في مؤلفاته المطبوعة، والله تعالى أعلم.

١٠/ ٩٤- النقد البريء:

ذكرها في رسالة «الاستبصار في نقد الأخبار» (ص٥٩) فقال: «... فأما الجارح فشرطه أن يكون عدلًا عارفًا بما يوجب الجرح، إن جرح ولم يفسر قلنا بقبوله، واشترط بعضهم أيضًا أن لا يكون بينه وبين المجروح عداوة دنيوية شديدة فإنها ربما أوقعت في التحامل ولا سيما إذا كان الجرح غير مفسر، وزاد غيره العداوة الدينية كما يقع بين المختلفين في العقائد، وقد بسطت القول في ذلك في النقد البريء».

قال السماري: ولم أعثر عليها.

أضاف الزيادي ص (٥٨) أن للشيخ تعليقات وإفادات على بعض أمهات الكتب، مثل تعليقه على.. و«تعجيل المنفعة» و«اللباب» و«العلل» قال: وقد جمع طرفًا منها في جزء مستقل، ورأيت مؤخرًا «كنّاش» صغير جمع فيه جملة كثيرة من هذه الفوائد. قال: بالإضافة إلى الكتب التي قام بنسخها وتنميقها بخطه الجميل المتقن، منها: «التحفة الوردية» في النحو، و«القواعد الصغرى» لابن هشام، وقد نظمها **المعلمي** رحمه الله، و«الزنجانية» في التصريف، و«مقدمة في الوضع» و«أسماء جبال تهامة» لعرام.

هذا آخر ما نما إلى علمي من مؤلفات الشيخ وتحقيقاته.

ثم إنه بعد انقضاء ما أردتُّ من البيان لموضوع الكتاب، والهدف منه، وخطة العمل فيه، ثم ترجمة الشيخ **المعلمي** وآثاره، أبعثُ برسالةٍ إلى كل من يطالع هذا الكتاب وغيره من كتب الفنّ المعنيّة بعلم الحديث والأثر، إلى كُلِّ من يرُومُ سلوك سبيل أهل النقد، أو ينظر في كلامهم، لكي يعلم هؤلاءِ وأولئك قدر أئمة هذا العلم وفرسانِه، فيقع كلامهم في قلوب الناظرين فيه الموقع اللائق به، فيقدّمُ كلامُ من يستحق التقديم، ويُؤخّرُ كلامُ من دونهم.

والله الهادي إلى سواء السبيل

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد في تعظِيمِ قدْرِ أئمّةِ النّقْد

إن الحمد لله، نحمدُه ونستعينُه ونستغفره، ونعوذُ بالله من شُرُور أنفسِنا ومِن سيِّئات أعمالنا، من يهْده الله فلا مُضِلّ لهُ، ومن يُضْلِلْ فلا هادِي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحْدهُ لا شريك لهُ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله. ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء: ١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا يُصۡلِحۡ ﴿٧٠﴾ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعْدُ:

فإنّ الله تعالى قد أحْكم كتابهُ، وتكفّل بحفظه، فامتلأت به الصُّدُورُ قبل أن يُدوّن في السُّطُورِ، لا يسْقطُ منه حرفٌ، ولا يُختلفُ فيه على شيءٍ، يُقرأُ غضًّا طرِيًّا، فلا يخْلق على كثْرة الرّدِّ، ولا تنْقضِي عجائِبُهُ. قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر:٩]

وإن الله تعالى قد أوْحى إلى عبده ورسوله محمدٍ ﷺ بِسُنّةٍ ماضيةٍ، وهدْيٍ يُقْتدى به، وأمرنا الله بالتمسُّكِ بِسُنّتِه واتِّباعِ هدْيِهِ، وكُلِّ ما جاء به. قال تعالى: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]. وقال تعالى ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر:٧]. وقال تعالى ﴿لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ..﴾ [الأحزاب:٢١].

وبيّن الله سبحانه أن النبي ﷺ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣،٤].

فكان رسول الله ﷺ هو المُبيِّنُ عن الله سبحانه أمْرهُ، وعن كتابِهِ معانِي ما خُوطِب به النّاسُ، وما أراد الله سبحانه به، وما شرع من معاني دينهِ وأحْكامِه وفرائضِهِ، وموجباتِهِ، وآدابِهِ، ومندوبهِ، وسُننِهِ التي سنّها، وأحْكامِهِ التي حكم بها.

فلبِث ﷺ بمكة والمدينةِ ثلاثًا وعشرين سنةً، يُقِيمُ للناسِ معالِمِ الدِّينِ، يفْرِضُ الفرائض، ويسُنُّ السُّنن، ويُمْضِي الأحكام، ويُحرِّمُ الحرام، ويُحِلُّ الحلال، ويُقِيمُ النّاس على مِنْهاجِ الحقِّ بالقولِ والفِعل، صلواتُ الله عليْهِ وعلى آلِهِ، أفضل صلاةٍ وأزْكاها وأكْملها.

فثبّت عليهِ الصلاةُ والسلامُ حُجّة الله سبحانه على خلْقِهِ، بما أدّى عنهُ وبيّن من مُحْكمِ كتابِهِ ومُتشابِهِه، وخاصِّهِ وعامِّهِ، وناسِخِه ومنْسُوخِه، ونحو ذلك.

ولذا فقد أمر الله تعالى بطاعته فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء:٥٩]. وحذّر من مُخالفتِهِ فقال: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

وطاعةُ الرسولِ ﷺ: في اتّباعِ سُنّتِهِ؛ إذْ هِي النُّورُ البهِيُّ، والأمْرُ الجلِيُّ، والحُجّةُ الواضِحةُ والمحجّةُ اللاّئِحةُ، منْ تمسّك بها اهْتدى، ومنْ عدل عنها ضلّ وغوى.

وإذْ أمرنا الله سُبحانه باتّباعِ سُنّتِهِ وهدْيِه وكُلِّ ما جاء بِهِ، فقد كان مِنْ لازِمِ ذلك أن يحْفظ الله لنا تلك السُّنّة - كما حفِظ الكتاب - فتصِل إلينا من طريقٍ تُقامُ بها علينا الحجةُ، ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥].

ولذا فقد أمِنّا -ولله الحمدُ- أن تكون شريعةٌ أمر بها رسولُ الله ﷺ، أو ندب إليها، أو فعلها ﷺ، فتضيع، ولم تبلغْ إلى أحدٍ من أُمّتِه. وأمِنّا أيضًا أن يكون الله تعالى يُفْرِدُ بِنقْلِها منْ لا تقومُ بنقلِه الحجةُ. وكذا أن تكون شريعةٌ يُخْطِيءُ فيها راويها الثقةُ، ولا يأتي من الدلائل أو القرائن أو الشواهد ما يُبيِّنُ خطأهُ فيه.

ولذلك فإنه يمتنعُ أن يريد الله تعالى تشريع حُكْمٍ، ثم يقطع على الأُمّةِ الطريق الموصِّلة إليه. وهذا القطعُ إما أن يكون بعدم وُصُوله إليهم وكِتْمانِه عنهم أصْلًا، وإما بِإيصالِه إليهم من طريق لا تقومُ عليهم به حجةٌ. فالأوّلُ ممنوعٌ شرعًا وعقلًا، والثاني مردودٌ لعدم فائدته.

«ولمّا كان ثابتُ السُّننِ والآثارِ، وصِحاحُ الأحاديثِ المنقولةِ والأخبارِ، ملْجأ المسلمين في الأحوالِ، ومرْكز المؤمنين في الأعمالِ؛ إذْ لا قِوام للإسلامِ إلا بِاسْتِعْمالِها، ولا ثبات للإيمانِ إلا بِانْتِحالِها، وجب الاجتهادُ في عِلْمِ أُصُولها، ولزِم الْحثُّ على ما عاد بِعِمارةِ سبيلِها»[1].

فإِذْ قدْ أقام الله تعالى الحُجّة بِحِفْظِ دِينِه، وكان الكتابُ لا يُخْتلفُ في سبيلِ وُصُوله، وضمِن الله تعالى لنا حِفْظ سُنّةِ نبيِّه، فقد وجب علينا معرفةُ السبيلِ الذي ارْتضاهُ الله سبحانه ليكون حُجّةً علينا في معْرِفةِ معانِي كتابه، ومعالِمِ دِينه، وأحْكامِ شرِيعتِه.

وهذا السّبيلُ هو: «النقْلُ والرِّوايةُ».

فقد اختار الله سبحانه لِصُحْبةِ نبيِّه قومًا، شرّفهُم، وأعْلى قدْرهم، ورفع منزلتهُمْ، ورضِي عنهم، فحفظُوا على الأُمّةِ أحكام الرسولِ، وأخبروا عن أنْباءِ التنزيلِ، ونقلوا أقوال النبي ﷺ وأفعاله، وضبطُوا على اختلافِ الأمورِ أحوالهُ، في: يقظتِهِ ومنامِهِ، وقُعُودِهِ وقيامِهِ، وملْبسِهِ ومرْكبِه، ومأْكلِه ومشْربِهِ، وهم الذين شهدوا

---

(١) مقتبس من مقدمة كتاب «الكفاية» للخطيب (ص٣).

الوحْي والتنزيل، وعرفوا التفسير والتأويل، ففقهوا في الدين، وعلِمُوا أمر الله ونهيه ومراده، بمعاينةِ رسول الله ﷺ، ومشاهدتِهم منه تفسير الكتاب وتأويله، وتلقفِهم منه واستنباطِهم عنه، فشرفهم الله سبحانه بما منّ عليهم وأكرمهم به من وضْعِهِ إياهم موْضع القُدْوة، فنفى عنهم الشكّ والكذب والرِّيبة، وسماهم عُدُول الأمة، فكانوا أئمة الهُدى، وحُجج الدينِ، ونقلة الكتابِ والسُّنّةِ.

فهذا هو أصل المحجّةِ التي ارْتضاها الله سبحانه لهذه الأُمّةِ في معرفةِ دينهِ، ألا وهو نقْلُ الصحابةِ الكرامِ عن النبي ﷺ بالمُشاهدِة والمُعاينِة للوحْي والتنزيلِ.

ثُمّ إنّ النّبيّ ﷺ قدْ حضّ صحابتهُ على التبليغ عنْهُ في أخبار كثيرة، فقال: «بلِّغُوا عنِّي ولوْ آيةً». وقال في خطبته: «فلْيُبلِّغ الشّاهِدُ منكم الغائب». ودعا لِمنْ بلّغ عنه فقال: «نضّر الله امْرءًا سمِع مقالتي فحفظها ووعاها حتّى يُبلِّغها غيرهُ».

«ثمّ تفرّقتِ الصحابةُ ﷺ في النّواحي والأمْصارِ والثُّغُورِ، وفي فُتُوحِ البُلْدانِ والمغازي والإمارة والقضاء، فبثّ كُلّ واحدٍ منهم في ناحيته وبالبلد الذي هو به: ما وعاهُ وحفِظهُ عن رسول الله ﷺ، وحكمُوا بِحُكْمِ الله سبحانه، وأمْضوُا الأمور على ما سنّ رسولُ الله ﷺ، وأفْتوْا فيما سُئلوا عنه مما حضرهم مِنْ جوابِ رسول الله ﷺ عن نظائرها من المسائل، وجرّدُوا أنفسهم لتعليم الناس الفرائض والأحكام والسنن والحلال والحرام حتى قبضهم الله سبحانه، رضوانُ الله ومغفرته ورحمته عليهم أجمعين.

ثم خلف بعدهم التابعون الذي اختارهم الله سبحانه لإقامة دينه، وخصهم بحفظ فرائضه وحدوده وأمره ونهيه وأحكامه وسُنن رسول الله ﷺ وآثاره، فحفظوا عن صحابته ما نشروه وبثوه من العلم، فأتقنوه وعلموه وفقهوا فيه، فكانوا من الإسلام والدين ومراعاة أمر الله سبحانه ونهيه بحيث وضعهم الله سبحانه، ونصبهم له، إذ يقول الله سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

فصاروا -برضوانِ الله سبحانه لهم وجميلِ ما أثنى عليهم- بالمنزلةِ التي نزههم الله بها عن أن يلحقهُم مغمزٌ أو تُدْرِكهُم وصمةٌ؛ لِتيقُّظِهِم وتحرّزِهم وتثبُّتِهم -رحمةُ الله

ومغفرتُه عليهم أجمعين- إلا ما كان مِمّنْ أَلْحق نفسه بهم، ودلّسها بينهم مِمّنْ ليْس يلحقُهم، ولا هو في مِثْلِ حالهم، لا في فقهٍ ولا علمٍ ولا حفظٍ ولا إتقانٍ، مِمّنْ بيّن أهلُ النّقْدِ حالهُم، وميّزُوهم عنْ غيرهم مِنْ أقْرانِهم لِيُعْرفوا.

ثم خلفهُم تابعو التابعين، وهم خلفُ الأخْيارِ، وأعلامُ الأمصارِ في دين الله سبحانه، ونقْلِ سُننِ رسول الله ﷺ، وحِفْظِه وإتقانِه، والعلماءُ بالحلالِ والحرامِ، والفقهاءُ في أحكامِ الله سبحانه وفُروضِه وأمره ونهيه»[(١)].

وهُمْ على مراتب في الورعِ والضبطِ والإتقانِ، وقد جعل الله سبحانه لكل شيء قدرًا. ومنهم أيضًا - وهم في هذه الطبقة أكثر من التي قبلها - منْ ألْصق نفْسهُ بهم، ودلّسها بينهم، مِمّنْ ليس مِنْ أهْلِ الصِّدقِ والأمانةِ، ومنْ قد ظهر للنُّقّادِ العلماءِ بالرجالِ منهم الكذبُ، فبيّنُوا أمْرهُم.

هكذا حمل المتأخُر عن المتقدمِ، واللاحقُ عن السابقِ، وتناقلتِ الرواةُ الأخبار والسُّنن، وزادتِ الوسائطُ المُبلِّغةُ لدين الله عزوجل، وسُمِّيتْ هذه الوسائطُ بـ: «الإسناد».

ولما كان الله سبحانه قد ارْتضى أن يكون «النّقْلُ» هو السبيل إلى تعرُّفِ هذه الأُمّةِ على دِينه وشرْعِه، وقد ضمن الله لنا حِفْظ الدِّين، فقد دلّ ذلك أن السبيل إلى هذا التعرف - ألا وهو النقل الذي تقوم به الحُجّةُ- محفوظٌ أيضا.

فكيف إذًا حفِظ الله سبحانه هذا «النّقْل»؟

والجواب: أن الله تعالى كما اخْتار لصُحْبةِ نبيِّهِ أعلامًا أكْفاء، إئتمنهم على تبليغ دينه، فقدِ اخْتار أيضًا رِجالًا صنعهُم على عيْنِهِ، وخصّهُمْ بهذه الفضِيلة، ورزقهُم

(١) مقتبس من «مقدمة الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ص٨-١٠) بتصرف.

هذه المعرفة، وهيّأ لهم من الأحوالِ، ما جعلهم علمًا للإسلامِ، وقدوةً في الدين، ونُقّادًا لناقلة الأخبار، فاجتهدوا في حفظ هذا الدين، ونفْي تحريف الغالين، وانتحالِ المبطلين، وبيانِ خطأ المخطئين، ولو كانوا من الثقاتِ المتقنين.

وميّز هؤلاء بيْن عُدول النّقلةِ والرواةِ وثقاتهم وأهلِ الحفظِ والثبت والإتقانِ منهم، وبيْن أهلِ الغفلةِ والوهم وسوءِ الحفظِ والكذبِ واختراعِ الأحاديث الكاذبة.

«وقد جعلهمُ الله تعالى أركان الشّرِيعةِ، وهدم بهم كُلّ بِدْعةٍ شنِيعةٍ، فهمْ أُمناءُ الله من خليقتِهِ، والواسطةُ بيْن النبي ﷺ وأُمّتِهِ، والمجتهدون في حِفْظِ مِلّتِهِ.

أنْوارُهم زاهرةٌ، وفضائلهم سائرةٌ، وآياتهم باهرةٌ، ومذاهبهم ظاهرةٌ، وحُججُهُم قاهرةٌ.

وكُلُّ فِئةٍ تتحيّزُ إلى هوًى ترجعُ إليه، أو تستحسنُ رأيًا تعكُفُ عليه -سِواهم؛ فإن الكتاب عُدّتُهم، والسُّنّة حُجّتُهم، والرسول فِئتُهم، وإليه نسبتُهم، لا يُعرِّجُون على الأهْواء، ولا يلتفتون إلى الآراء.

يُقْبلُ منهم ما رووْا عن الرسولِ، وهم المأمونون عليه والعدولُ، حفظةُ الدين وخزنتُهُ، وأوْعِيةُ العِلْم وحملتُهُ.

إذا اخْتُلِف في حديثٍ، كان إليهم الرجوعُ، فما حكموا به فهو المقبولُ المسموعُ.

وهم الجمهورُ العظيم، وسبيلُهم السبيلُ المستقيم، منْ كادهُمْ قصمهُ اللهُ، ومنْ عاندهمْ خذلهُ اللهُ، لا يضرهم منْ خذلهم، ولا يُفْلِحُ من اعتزلهم.

المُحْتاطُ لدينه إلى إرشادهم فقيرٌ، وبصرُ النّاظِرِ بالسوءِ إليهم حسِيرٌ، وإِنّ الله على نصْرِهِم لقدِيرٌ.

قد جعلهم الله سبحانه حُرّاس الدين، وصرف عنهم كيْد المعاندين، لِتمسُّكِهم بالشرعِ المتينِ، واقتفائِهم آثار الصحابة والتابعين.

فشأنُهم حفظُ الآثارِ، وقطعُ المفاوزِ والقفارِ، وركوبُ البراري والبحارِ، اقتفاءً لحديث النبي المختارِ.

قبِلُوا شريعتهُ قولًا وفعلًا، وحرسُوا سُنّتهُ حفظًا ونقلًا، حتى ثبّتُوا بذلك أصْلها، وكانوا أحقّ بها وأهلها.

وكمْ مِنْ مُلْحِدٍ يرُومُ أن يخلط بالشريعة ماليس منها، واللهُ تعالى يذبُّ بهم عنها، فهم الحفاظُ لأركانها، والقوّامُون بأمرها وشأنها، ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة: ٢٢][(١)].

ولولا هؤلاء الأئمة الجهابذة النُّقّاد الذين اصطفاهم الله سبحانه لحفظِ دينه، لاندرس الإسلامُ، ولغابتْ شمسُ الشريعة عن الأنام، ولأصبح الناس في ظُلْمةٍ دهْماء، وحْيرةٍ عمْياء، لا يميزون بين الحق والباطل، ولا الصحيح من السقيم، ولارتفع صوت الإلحاد، ولضاع حديث رسول الله ﷺ بين كيدِ كائدٍ، وحقدِ حاقدٍ.

فاللهم انفعْنا بمحبتهم، واحْشُرْنا في زُمْرتهم، ولا تفْتِنّا بعدهم، ولا تحْرِمْنا أجرهم، واجعلْنا من أتباعِهم، وحملةِ لوائهم، وبلِّغْنا شرف منزلتهم، وحُسْن سيرتهم، وأمِتْنا على مِلّتِهم، إنك بنا خبيرٌ بصيرٌ.

فهؤلاء النُّقّاد- لما انتشرتْ روايةُ الأحاديثِ الضعيفة بِحُسْنِ نِيّةٍ من الرواة الصالحين الموصوفين بكثرة الغلط وغلبة الوهم، وبِسُوء نِيّةٍ من أصحاب الأهواء وغيرهم -شمّروا عن ساعِدِ الجِدِّ، وتأهّبُوا للقيام بالمُهِمّةِ التي أُنِيطتْ بهم، وعزمُوا على تنْقِيةِ السُّنّةِ الشريفةِ مِنْ كُلِّ ما خالطها مِن الأباطيل والأكاذيب.

وأرْسى هؤلاءِ القواعد لحفظِ الأسانيدِ والمتون من الوضْعِ والتحريف والتصحيف والأوهام؛ كما اشترطوا شُروطًا وضوابط لقبُول الحدِيثِ أو ردِّهِ، غايةً في الإتقانِ.

---

(١) مقتبس من كتاب «شرف أصحاب الحديث» للخطيب (ص٨-١٠) بتصرف.

فقد بلغ هؤلاءِ من البراعةِ في الدِّقّةِ، والتّثبُّتِ، والاحْتياطِ ما يُحيِّرُ العُقُول، حتّى لقدْ حدا ببعضٍ منْ لم يعْرِفْ لهم قدْرهُم، ولم يطّلِعْ على إمكاناتهم، ولم يضْبِطْ قواعد فنِّهم، أنْ رأى أحكامهُم على الأخْبارِ تصْحِيحًا وتضْعِيفًا، بكلامٍ مجملٍ، فظنّ أنّهم يدّعُون الغيْب، أو أنّهم يتكهّنُون!

قال أبو حاتم الرازي[1]: «جاء رجلٌ من جلّة أصحابِ الرأي، مِنْ أهلِ الفهْم مِنْهم، ومعهُ دفْترٌ، فعرضهُ عليّ، فقلتُ في بعْضِها: هذا حديث خطأٌ؛ قد دخل لصاحبه حديثٌ في حديثٍ. وقلتُ في بعْضِه: هذا حديثٌ باطلٌ. وقلتُ في بعْضِه: هذا حديثٌ منكرٌ. وقلتُ في بعْضِه: هذا حديثٌ كذبٌ، وسائر ذلك أحاديثُ صِحاح.

فقال لي: مِنْ أيْن علِمْت أنّ هذا خطأٌ، وأنّ هذا باطلٌ، وأنّ هذا كذِبٌ؟ أخْبرك راوِي هذا الكتابِ بِأنّي غلطتُ وأنّي كذبتُ فِي حديثِ كذا؟.

فقلتُ لا، وما أدري هذا الجزء مِنْ رواية منْ هو؟ غير أني أعلمُ أنّ هذا خطأٌ، وأنّ هذا الحديث باطلٌ، وأنّ هذا الحديث كذبٌ.

فقال: تدّعِي الغيْب؟

قلتُ: ما هذا ادِّعاءُ الغيْبِ.

قال: فما الدليلُ على ما تقولُ؟

قلتُ: سلْ عما قلتُ منْ يُحسِنُ مثل ما أُحْسِنُ، فإنِ اتّفقْنا، علمت أنا لم نُجازفْ، ولم نقُلْهُ إلا بِفهْمٍ.

قال: منْ هُو الذي يُحْسِنُ مثل ما تحسنُ؟

قلتُ: أبو زرعة.

---

(١) رواه عنه ابنه في «مقدمة الجرح والتعديل» (ص٣٤٩-٣٥١).

قال: ويقول أبو زرعة مثل ما قلت؟

قلتُ: نعم.

قال: هذا عجبٌ. فأخذ، فكتب في كاغدٍ ألفاظي في تلك الأحاديث، ثم رجع إليّ، وقد كتب ألفاظ ما تكلم به أبو زرعة في تلك الأحاديث.

فما قلتُ إنه باطلٌ، قال أبو زرعة: هو كذبٌ. قلتُ: الكذبُ والباطلُ واحدٌ. وما قلتُ إنه كذبٌ قال أبو زرعة: هو باطلٌ.وما قلتُ إنه منكر، قال: هو منكرٌ، كما قلتُ. وما قلتُ إنه صحاحٌ، قال أبو زرعة: هو صحاحٌ.

فقال: ما أعْجب هذا! تتفقانِ مِنْ غيرِ مُواطأةٍ فيما بينكما؟ فقلتُ: فقد[1] ذلك أنا لم نُجازفْ، وإنما قُلْناهُ بعلم ومعرفةٍ قد أُوتينا، والدليلُ على صحةِ ما نقولُه بأنّ دينارًا نبهرجًا[2] يُحْملُ إلى الناقد[3]، فيقول: هذا دينار نبهرج، ويقول لدينار: هو جيِّدٌ، فإن قيل له: مِنْ أَيْن قلت أن هذا نبهرج؟ هل كنت حاضرًا حين بُهْرج هذا الدينار؟ قال: لا. فإن قيل له: فأخبرك الرجلُ الذي بهْرجهُ أني بهرجتُ هذا الدينار؟ قال: لا، قيل: فمِنْ أيْن قلت إن هذا نبهرج؟ قال: علمًا رزقتُ.

وكذلك نحنُ، رُزِقْنا عِلْمًا لا يتهيأُ لنا أن نُخْبِرك كيْف علِمْنا بأن هذا الحديث كذبٌ، وهذا حديثٌ منكرٌ إلا بما نعْرِفُهُ». اهـ. قلت: معْنى كلامِ أبي حاتم رحمه الله تعالى أنه قد صارتْ لهُ ولأبي زرعة وغيرهما من النُّقّادِ -وهم قليلٌ كما سيأتي- «ملكةٌ» قويةٌ و«سجِيّةٌ» و«غرِيزةٌ»، يكشفون بها زيف الزائفِ، ووهم الواهِم وغيْر ذلك.

---

(١) هكذا في «تقدمة الجرح والتعديل» (ص٣٥٠)، والظاهر أن هنا سقطًا، لعله: «عَرَّفَكَ» أو نحو ذلك.

(٢) يعني: مُزَيَّفًا.

(٣) يعني به: الصيرفي الذي يُمَيِّزُ بين الجَيِّد والرَّدِيء من الدنانير والدراهم.

أسبابُ تحصيلِ تلك «الملكة»:

وهذه «الملكةُ» لم يُؤْتوْها من فراغٍ، وإنما هِي حصادُ رِحْلةٍ طويلةٍ من الطلبِ، والسماعِ، والكتابة، وإحصاءِ أحاديثِ الشُّيُوخ، وحفظِ أسماء الرجال، وكُناهُم، وألقابِهم، وأنسابِهم، وبُلدانِهم، وتواريخِ ولادةِ الرواةِ ووفياتِهم، وابتدائهم في الطلب والسماعِ، وارتحالِهم من بلدٍ إلى آخر، وسماعِهم من الشيوخ في البلدان، منْ سمع في كل بلدٍ؟ ومتى سمِع؟ وكيْف سمِع؟ ومع من سمع؟ وكيف كتابُه، ثم معرفةِ أحوالِ الشُّيوخ الذين يحدث الراوي عنهم، وبلدانِهم، ووفياتهم، وأوقاتِ تحديثهم، وعادتِهم في التّحْديثِ، ومعرفةِ مروياتِ الناس عن هؤلا الشيوخ، وعرْضِ مرويات هذا الراوي عليها، واعتبارِها بها، إلى غير ذلك مما يطولُ شرْحُه.

هذا مع سعة الاطِّلاع على الأخبارِ المرويّةِ، ومعْرفةِ سائرِ أحوالِ الرُّواةِ التفصِيليّةِ، والخِبْرة بِعوائِدِ الرواة ومقاصِدِهم وأغراضِهم، وبالأسبابِ الدّاعِية إلى التّساهُلِ والكذب، وبِمظِنّاتِ الخطأ والغلطِ، ومداخِلِ الخللِ.

هذا مع اليقظة التامّة، والفهْمِ الثّاقِبِ، ودقيقِ الفِطْنةِ، وامتلاكِ النّفْسِ عند الغضب، وعدمِ الميْلِ مع الهوى، والإنصافِ مع الموافقِ والمخالفِ، وغير ذلك.

وهذه المرتبةُ بعيدةُ المرامِ، عزيزةُ المنالِ، لم يبْلُغْها إلا الأفْذاذُ، وقد كانوا من القِلّةِ بحيث صاروا رُؤُوس أصحابِ الحديثِ فضْلًا عن غيرهم، وأضْحتِ الكلمةُ إليهم دُون منْ سواهم.

نُدْرةُ أهْلِ النّقْدِ ودِقّةُ منْهجِهم:

وليس ذاك الرجلُ الذي حكى أبو حاتم مجِيئهُ إليه، وعرْضهُ دفْترهُ عليه -وقد كان من أهل الفهْم من أصحابِ الرّأْيِ- بأحسن حالًا من كثيرٍ من أهل بلده وعصره فضلًا عمن بعدهم.

قال أبو حاتم[١]: «جرى بيْني وبيْن أبي زُرْعة يومًا تمييزُ الحديثِ ومعرفتُه، فجعل يذْكُرُ أحاديث ويذكرُ عِللها، وكذلك كنتُ أذكرُ أحاديث خطأ وعِللها، وخطأ الشُّيُوخ، فقال لي: يا أبا حاتم، قلّ منْ يفْهمُ هذا، ما أعزّ هذا، إذا رفعت هذا من واحدٍ واثنين فما أقلّ منْ تجد منْ يُحْسِنُ هذا. ورُبّما أشُكُّ في شيءٍ أو يتخالجُني شيءٌ في حديثٍ، فإلى أن ألْتقي معك لا أجد منْ يشْفِيني منه. قال أبو حاتم: وكذاك كان أمْري.

فقال ابنُ أبي حاتم: قلتُ لأبي. محمد بن مسلم [يعني: ابن وارة]؟ قال: يحفظُ أشياء عن مُحدِّثِين يُؤدِّيها، ليس معرفتُه للحديث غرِيزةً». اهـ.

وابنُ وارة حافظٌ ثبتٌ، قال ابن أبي حاتم: ثقةٌ صدوقٌ، وجدتُّ أبا زرعة يُجِلُّه ويُكْرِمُهُ. وقال أبو بكر بن أبي شيبة: أحفظُ من رأيتُ: ابنُ الفراتِ، وابنُ وارة، وأبو زُرْعة. وقال النسائي: ثقةٌ صاحبُ حديثٍ. وقال الطحاوي: ثلاثةٌ بالرّيّ لم يكن في الأرض مثلُهم في وقتهم: أبو حاتم وأبو زرعة وابن وارة.

ومع ذلك يقول عنه أبو حاتم: ليس معرفتهُ للحديث غريزةً.

فأنت ترى عِزّة هؤلاءِ النّفرِ ونُدْرتهُم بيْن أهلِ زمانهم، ووُعُورة طريقتهم على أكثرِ الخلْقِ - وفيهم جملةٌ من المُشْتغِلين بالحديث وروايتِه - مع اطِّلاع الكثيرِ على أحْوالهم، وسعةِ حفظهم، وتوفُّرِ المقتضى الداعِي لفهم منهجهم، مِن القُرْبِ منهم، وإمكانيةِ الرجُوعِ إليهم، مع مشاهدة ميْدانِ الروايةِ، ومجالسِ التحديث، وأحوالِ الرواة تحمّلًا وأداءً، ودرجاتِهم في التّثبُّتِ والاحْتِياط، وغير ذلك من المجالات التي تدُورُ عليها تعْليلاتُ هؤُلاء النُّقّادِ.

فإذا كان الأمْر على نحو ما ذكرتُ، فليس مِنْ عجبٍ أن تزداد تلك الوُعُورةُ على من بعدهم، وتزداد الهُوّةُ بينهم، إلى سائر الأزمان المتأخرة، وهلُمّ جرّا إلى زماننا هذا.

---

(١) «تقدمة الجرح والتعديل» (ص٣٥٦).

رأسُ مالِ النّاقدِ:

فمِمّا ينْبِغي أن يستحضرهُ النّاظرُ في كلام النّاقد: هذا الاطّلاع الواسع الذي سبق التنبيهُ عليه إجمالًا، ولكني ههنا أخصُّ بالذِّكر «رأس مالِ النّاقدِ» في هذا الشأن، ألا وهو:

«الإِحْصاءُ والحِفْظ»

فأقول: كان النّاقدُ يسْتوْعِبُ أولًا ما عند شيوخ بلده من الحديثِ فيسمعُه، ويكتبُه على الوجْه، مُحْصِيًا أحاديث كُلِّ شيخٍ عن شيوخه، حافِظًا لتلك الأسانيدِ برُواتها ومُتُونها، ورُبّما كان بعضُهم يُصنِّفُ أحاديث الشيوخ على: الأبْوابِ، كالإيمان والطهارة والصلاة ونحوها، أوْ على المسانيد، كحديث أبي هريرة، وابن عمر، وابن عباس وهكذا. فيصير الحديثُ الواحدُ عنده مُخرجًا في أكثر من باب. ولا شكّ أن في شيوخِ هذا الناقدِ من أهل بلده منْ رحلُوا، وروْا عن شُيوخهم مِنْ هُنا وهُناك، فأصبح عند النّاقِدِ أحاديثُ بعضِ شُيوخ البلدان والأمصار.

ثم يبدأُ الناقدُ الرحلة في سماع الحديثِ والأثرِ، ويصنعُ بأحاديثِ كُلِّ شيخٍ مِمّنْ سمعهم في الرحلة مثلما صنع في أحاديث شُيوخ بلده، ولا شك أن في سماعه الجديد أشياء يسْمعُها من شيوخ شيوخ بلده، فيقارنها بما سمعه من شيوخ بلده عنهم، فمِن النُّقّادِ من يكتُبها مرّة أُخْرى، ومنهم من ينتخبُ ما يجد فيها خلافًا عما سمِعهُ من شيوخ بلده أو غيرهم، سواءٌ كان هذا الاختلافُ في الإسناد أو في المتن، وكان من أمثلة النوع الأول من هؤلاء النقاد: أبو زرعة، ومن النوع الثاني: أبو حاتم رحمهما الله تعالى.

قال ابنُ أبي حاتم[(١)]: سمعتُ أبي رَحِمَهُ اللَّهُ يقول: «كنا إذا اجتمعنا عند محدثٍ أنا وأبو زرعة، كنتُ أتولّى الانْتِخاب، وكنتُ إذا كتبتُ حديثًا عن ثقةٍ لم أُعِدْهُ، وكنتُ أكتبُ ما ليس عندي. وكان أبو زرعة إذا انتخب يُكثر الكتابة، كان إذا رأى حديثًا جيدًا قد كتبهُ عن غيره أعادهُ». اهـ.

وكان الناقدُ ربما سمع من الشيخ الواحِدِ عِدّة مراتٍ، بينها فتراتٌ؛ اِلْتِماسًا لسماعِ ما لم يسمعْه منه مِنْ قبْلُ، وكان ينتخبُ أيضًا ما فاته سماعُه فقط، فيكتبه، أما المُعادُ، فإنّهُ يعْرِضُهُ على ما كتبه عنه أولًا؛ لِاخْتِبار حالِ الشيخ في الضّبْط.

قال ابن أبي حاتم[(٢)]: سمعت أبي يقول: «كنتُ أتولّى الانْتِخاب على أبي الوليد[(٣)]، وكنتُ لا أنتخبُ ما سمعتُ من أبي الوليد قديمًا.. فلما تيسّر لي الخروج من البصرة، قلتُ لأبي زرعة: تخرجُ؟ فقال: لا، إنك تركت أحاديث من حديثِ أبي الوليد مما كتبت عنه سمعت منه قديمًا، فكرهتُ أن أسأل في شيءٍ يكونُ عليك مُعادًا، فأنا أُقيمُ بعدك حتى أسْمع». اهـ.

وقال أبو الوليد الطيالسي[(٤)]: قال حماد بن زيد: ما أُبالي من خالفني إذا وافقني شعبةُ؛ لأنّ شعبة كان لا يرْضى أن يسمع الحديث مرة، يُعاوِدُ صاحبه مرارًا، ونحن كنا إذا سمعناه مرّةً اجتزينا به». اهـ.

وقال أبو داود الطيالسي[(٥)]: سمعتُ شعبة يقول: سمعتُ من طلحة بن مُصرِّفٍ حديثًا واحدًا، وكنتُ كلما مررتُ به سألتُه عنه، فقيل له: لِمَ يا أبا بِسْطام؟ قال: أردتُ أن أنظر إلى حِفظه، فإنْ غيّر فيه شيئًا تركتُه». اهـ.

---

(١) «تقدمة الجرح والتعديل» (ص٣٦١).

(٢) نفسه (ص٣٣٤).

(٣) هو أبو الوليد الطيالسي هشام بن عبد الملك البصري، ثقة ثبت حافظ.

(٤) «تقدمة الجرح والتعديل» (ص١٦٨، ١٦١)

(٥) «الكفاية» للخطيب (ص١١٣).

أمثلةٌ لما «يُحْصِيه» النّاقِدُ:

فالنّاقِدُ يدْأبُ في التّرْحالِ، والسماع، والكتابة، والتصنيفِ، والانتخابِ، على نحو ما سبق، ويُولِي عنايتهُ أثناء ذلك لأمور: منها:

١- حصْرُ أحاديث من تدورُ عليهم الأسانيدُ في البلدان. وذلك بأن يجمع الناقدُ أحاديث كُلِّ واحدٍ منهم، مُبوِّبًا ذلك على شيوخه وتلاميذه.

قال علي بن المديني (١): «نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة: الزهري، وعمرو ابن دينار، وقتادة، ويحيى بن أبي كثير، وأبي إسحاق -يعني الهمداني- وسليمان الأعمش.

ثم صار علمُ هؤلاء الستةِ إلى أصحاب الأصْنافِ، فمِمّنْ صنّف من أهل الحجاز: مالكُ بن أنس، وابنُ جريج، ومحمدُ بن إسحاق، وسفيان بن عيينة.

ومن أهل البصرة: شعبةُ، وسعيدُ بن أبي عروبة، وحمادُ بن سلمة، ومعْمر، وأبو عوانة.

ومن أهل الكوفة: سفيانُ الثوري.

ومن أهل الشام: الأوزاعيُّ.

ومن أهل واسط: هُشيمٌ.

ثم صار علمُ هؤلاء الاثني عشر إلى ستةٍ: إلى يحيى بن سعيد- يعني القطان- وعبد الرحمن بن مهدي، ووكيع بن الجراح، ويحيى بن أبي زائدة، ويحيى بن آدم، وعبد الله بن المبارك». اهـ.

فكان الناقدُ يحفظ أحاديث كُلٍّ من هؤلاء، من طريق تلامذتهم الملازمين لهم، المعروفين بهم، وكان لبعض هؤلاء نسخٌ وصحائفُ بأحاديثهم التى حدّثُوا بها، بحيثُ يستطيع الناقدُ عن طريق هذا «الإحصاء» الدقيق لحديث كُلٍّ منهم أن يقُول

---

(١) «تقدمة الجرح والتعديل» (ص٢٣٤-٢٣٥)، وهو في كتاب «العلل» لابن المديني (ص٣٦-٤٠) بأطول مما هنا.

فيما يُعْرضُ عليه: هذا ليس من حديث فلان - أو هو غريب من حديث فلان- أو لا يجيء من حديث فلان.

أو هو من حديث فلان لكن بإسناد آخر، أو بهذا الإسناد لكن بمتنٍ آخر، وهكذا.

ويحكمُ الناقدُ بهذا على راوي ذاك الحديث بالوهم في روايته، وقد يكون هذا الراوي ثقة، ولكنّ حفظ الناقد - وهو فوق الثقة بلا شك- أوْلى من حفظ غيره، لأنه يعتمد على «الحصر» و«الإحصاء».

قال أبو حاتم(١): «صليت بجنب يحيى بن معين فرأيت بين يديه جزءًا. فطالعته، فإذا: «ما روى الأعمش عن يحيى بن وثاب أو عن خيثمة -شك أبو حاتم- فظننتُ أنه صنف حديث الأعمش». اهـ.

معنى ذلك أن ابن معين كانت عنده أحاديث الأعمش مصنفةً بحسب مشايخه، وهذا «حصْرٌ» لأحاديث الأعمش بصورة دقيقةٍ مُتْقنةٍ، وقِسْ على ذلك أحاديث غيره، وكذا صنيع غالب النُّقّادِ.

وقال علي بن الحسين بن الجنيد(٢): ما رأيتُ أحدًا أحفظ لحديث مالك بن أنس لمسنده ومنقطعه من أبي زرعة. فقال له ابن أبي حاتم: ما في الموطأ والزيادات التي ليست في الموطأ؟ فقال: نعم». اهـ.

وقال أبو زرعة(٣): «نظرت في نحو من ثمانين ألف حديث من حديث ابن وهب بمصر وفي غير مصر ما أعلم أني رأيت له حديثًا لا أصل له». اهـ.

---

(١) «تقدمة الجرح والتعديل» (ص٣١٥).

(٢) «تقدمة الجرح والتعديل» (ص٣٣١).

(٣) نفسه (ص٣٣٥).

وقال أبو زرعة أيضًا[١]: «خرجتُ من الرّيِّ المرّة الثانية سنة سبع وعشرين ومائتين، ورجعتُ إلى مصر، فأقمت بمصر خمسة عشر شهرًا، وكنت عزمتُ في بدو قدومي مصر أني أُقِلُّ المُقام بها، لما رأيتُ كثرة العلم بها وكثرة الاستفادةِ، عزمتُ على المُقام، ولم أكن عزمتُ على سماع كتب الشافعيِّ، فلما عزمتُ على المُقام وجهتُ إلى أعْرفِ رجلٍ بمصر بِكُتُبِ الشافعي، فقبلتُها منه بثمانين درهمًا أن يكتبها كلها، وأعطيتُه الكاغِد، وكنتُ حملتُ معي ثوبين. لأقطعهما لنفسي، فلما عزمتُ على كتابتها، أمرتُ ببيعهما، فبِيعا بستين درهمًا، واشتريتُ مائة ورقة كاغد بعشرة دراهم، كتبتُ فيها كُتُب الشافعي..».

فانظر إلى نفقته في «إحصاءِ» كُتُبِ الشافعي.

وقال ابن أبي حاتم[٢]: «سمعنا من محمد بن عُزَيْز الأيلي الجزء السادس من مشايخ عُقيْل، فنظر أبي في كتابي، فأخذ القلم فعلّم على أربعةٍ وعشرين حديثًا؛ خمسة عشر حديثًا منها متصلة بعضها ببعض، وتسعة أحاديث في آخر الجزء متصلة، فسمعته يقول: ليست هذه الأحاديث من حديث عُقيْل عن هؤلاء المشْيخةِ، إنما ذلك من حديث محمد بن إسحاق عن هؤلاء المشْيخةِ.

ونظر إلى أحاديث عن عُقيْل عن الزهري، وعُقيْل عن يحيى بن أبي كثير، وعُقيْل عن عمرو بن شعيب ومكحول، وعُقيل عن أسامة بن زيد الليثي فقال: هذه الأحاديث كلها من حديث الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير، والأوزاعي عن نافع، والأوزاعي عن أسامة بن زيد، والأوزاعي عن مكحول، وإن عُقيْلًا لم يسمع من هؤلاء المشْيخةِ هذه الأحاديث». اهـ.

فتدبّرْ قول أبي حاتم: «ليست هذه الأحاديث من حديث عُقيْل عن هؤلاء المشيخة..» مِنْ أين كان يتأتى له أن يجزم بذلك إن لم تكن أحاديثُ عُقيل مجموعةً

---

(١) «تقدمة الجرح والتعديل» (ص٣٤٠).

(٢) «تقدمة» (ص٣٥٢).

عنده، مُصنّفةً على أسماء شيوخه، فلم يجد فيها ما رآه في كتاب ابن أبي حاتم المشار إليه، وكانت تلك الأحاديث فيما أحصاه أبو حاتم من حديث محمد ابن إسحاق عن هؤلاء الشيوخ، فعلِم أن خطئًا طرأ على ذاك الكتاب لعله من التحويل أو غير ذلك من أسباب الخلل، فأُبْدل اسمُ ابن إسحاق بعُقَيْل، وكذلك أُبْدل اسم الأوزاعي به في سائر الأحاديث؛ لأنّ أمثال هؤلاء: عُقيل، وابن إسحاق، والأوزاعي ممن «يحصرُ» النقادُ أحاديثهم فلا يغيبُ عنهم منها شيءٌ.

وقيل لأبي حاتم[(١)]: إن عبد الجبار بن العلاء روى عن مروان الفزاري عن ابن أبي ذئب، فقال: قد نظرتُ في حديث مروان بالشام الكثير، فما رأيتُ عن ابن أبي ذئب أصلًا».

وكذلك استنكر أبو زرعة هذه الرواية، فاتفقا من غير تواطُؤ بينهما؛ لمعرفتهما بهذا الشّأنِ، كما قال ابن أبي حاتم.

فمِنْ أيْن لهما الجزمُ بذلك إن لم تكن أحاديثُ مروان نصب أعينهما، يعُدّانِها عدًّا، ويُحْصِيانها إِحْصاءً؟.

فقِسْ على هذا «حصْر» النقادِ أحاديث منْ تدور عليهم الأسانيد في البلدان.

٢- ومنها: معرفة طبقات الرواة عن أولئك الحفاظ، ودرجاتهم في الثقة، والضبط، والتثبت، والصحبة، والملازمة، والإكثار وغير ذلك، وهذا النوع من المعرفة يتوقف عليه تقديم الناقد رواية بعض الرواة على بعض[(٢)].

٣- ومنها: حصْرُ أحاديثِ الضعفاء ونُسخِهم وصُحُفِهم، حتى لا تختلط بأحاديث الثقات، فإذا أُبْدِل اسمُ الضعيفِ بثقةٍ، لم يرُجْ ذلك عليهم.

---

(١) «التقدمة» (ص٣٥٦).

(٢) انظر على سبيل المثال: «شرح علل الترمذي» لابن رجب الحنبلي (١/ ٣٩٩).

قال الأثرم[(١)]: رأى أحمد بن حنبل يحيى بن معين بصنعاء في زاويةٍ، وهو يكتبُ صحيفة معمر عن أبان[(٢)] عن أنس، فإذا طلع عليه إنسانٌ كتمهُ. فقال له أحمدُ بن حنبل: تكتبُ صحيفة معمر عن أبان عن أنس، وتعلمُ أنها موضوعةٌ، فلو قال لك قائل: إنك تتكلمُ في أبان ثم تكتبُ حديثهُ على الوجْه؟ فقال: رحمك الله يا أبا عبد الله، أكتبُ هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر على الوجه فأحفظها كلها، وأعلمُ أنها موضوعةٌ، حتى لا يجيء بعده إنسانٌ فيجعل بدل: «أبان» «ثابتًا»[(٣)]، ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس بن مالك، فأقول له: كذبت، إنما هي عن معمر عن أبان، لا عن ثابت». اهـ.

وانظر كتاب «الجامع» للخطيب (٢/ ١٩٢)، فقد بوّب على هذا المعنى وذكر لهذه الحكاية نظائر عن بعض الأئمة.

٤- السؤالُ عن أحوالِ من لم يعرفْهم من رجالِ الأسانيد التي يسمعُها، وجمعُ أحاديث المُقِلِّين منهم، ومعرفةُ المجاهيلِ من الرواة، ومن لم يُرْو عنهم إلا القليلُ، والوقوفُ على الأحاديث التي لا ترِدُ إلا من طريقهم، وكشْفُ الشّواذِّ والمناكير من الآثار، بِعرْضِها على أصولِ الكتاب والسنة، وعلى سائر ما صحّ من الأخبار، ويكون ذلك وغيره باستعمال «ملكته» الخاصة، وبالمذاكراة بينه وبين سائر النقاد الأخْبار.

والناقد يحفظ تلك الغرائب للمعرفة، لا لروايتها ولا للاحتجاج بها، وإنما يهجرها الأئمة ولا يُعوِّلون عليها، لثبوت الوهم فيها خطًا أو عمدًا، وللأسف يأتي منْ بعْدهُم فيقِفُون عليها، فيظنُّون بأنفسهم خيرًا، ولا يُدْرِكُون ما فيها من الشُّذُوذِ والغرابة -سندًا أو متنًا-، فلا يقْنعُون بِهجْرِ الأوائلِ لها، ولا بتركهم لروايتها، ولا بتنبيه بعضهم على

(١) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ١٩٢)، وكذا في «المجروحين» من طريق آخر عن أحمد.

(٢) هو ابن أبي عياش، وهو متروك.

(٣) هو ابن أسلم البُناني، وهو ثقة حجة.

نكارتها، فتجدُهم يُقوُّون بها أحاديث ضعيفةً، ويُضمِّدُون بها أخبار جريحةً، ويتبارى القاصرُون في تصحيح تلك المناكير، غيرُ مُلْتفِتِين إلى أنّ الناقد خبيرٌ.

وقد كان للنُّقّادِ عنايةٌ خاصّةٌ بالتعرفِ على غرائب الحديث، وأوهامِ الرواةِ، وكانت جُلُّ مذاكراتهم إنما تدورُ حوْل هذا النوع من الحديث، فيتذاكرون عِلل الأحاديث، وأخطاء الرواة، ويقومون بالفحْصِ عنها والتفتيشِ عن مظانها، حتى إنهم ليتنافسون في معرفتها والوقوف عليها.

وقد سبق إيرادُ قولِ أبي حاتمٍ: «جرى بيني وبين أبي زرعة يومًا تمييزُ الحديث ومعرفتُه، فجعل يذكرُ أحاديث ويذكرُ عللها، وكذلك كنتُ أذكرُ أحاديث خطأ وعللها وخطأ الشُّيوخ..»

وكان لأصحاب الحديث لُغةٌ يُعبِّرُون بها عن تلك الغرائب، قال الإمام أحمد: «إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون: هذا الحديث غريبٌ أو فائدةٌ، فاعلم أنه خطأٌ، أو دخل حديثٌ في حديثٍ، أو خطأٌ من المحدِّثِ، أو حديثٌ ليس له إسنادٌ، وإن كان قد روى شعبةُ وسفيانُ. فإذا سمعتهم يقولون: لا شيء فاعلم أنه حديثٌ صحيحٌ»[(١)].

وقوله «لا شيء» أى ليس هو من جنس ما يعتنون بتحصيله ومعرفته، وإنما هو حديث صحيح مشهور.

وقد كان النقادُ - مع معرفتهم بتلك الغرائب- يمدحُون المشهور من الحديث، ويذمُون الغريب منه؛ خشية أن يتتبعها من لا علم له، فيسقط فيها.

قال عبد الله بن المبارك: «العلم هو الذي يجيئك من ههنا ومن ههنا» يعني المشهور. وقال الإمام مالك: «شرُّ العلم الغريب، وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس». وقال الإمام أحمد: «شرُّ الحديث الغرائبُ التى لا يُعملُ بها ولا يُعْتمدُ عليها». وقال أيضًا: «تركوا الحديث وأقبلوا على الغرائب، ما أقلّ الفقه فيهم!».

---

(١) «الكفاية» (ص١٤٢)، و«شرح علل الترمذي» لابن رجب (١/ ٤٠٨).

وقال شعبة: «لا يجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ»[(١)].

يقول الخطيب البغدادي[(٢)]: «أكثر طالبي الحديث في هذا الزمان يغلبُ على إرادتهم كتْبُ الغريبِ دُون المشهور، وسماعُ المنكرِ دُون المعروفِ، والاشتغال بما وقع فيه السهو والخطأ من روايات المجروحين الضعفاء، حتى لقد صار الصحيحُ عند أكثرهم مُجْتنبًا، والثابتُ مصْدُوفًا عنه مُطّرحا، وذلك كله لعدم معرفتهم بأحوال الرواة ومحلهم، ونقصان علمهم بالتمييز، وزهدهم في تعلمه، وهذا خلاف ما كان عليه الأئمة من المحدثين، والأعلام من سلفنا الماضين».

نقل ذلك ابنُ رجب في «شرح العلل» (١/ ٤٠٩)، ثم قال: «وهذا الذي ذكره الخطيب حقٌّ، ونجدُ كثيرًا ممن ينتسب إلى الحديث لا يعتني بالأصولِ الصِّحاحِ كالكتبِ الستةِ ونحوها، ويعتني بالأجزاء الغريبة، وبمثل مسند البزار، ومعاجم الطبراني، أو أفراد الدارقطني، وهي مجمعُ الغرائب والمناكير». اهـ.

ويلتحق بما ذكره ابن رجب: كتبُ الضعفاء، ككتاب العقيلي، وابن حبان، وابن عدي، وكتاب «الحلية» لأبي نعيم، و«مسند الفردوس» للديلمي، وأغلب ما يُساق في تراجم الرواة من كتب التواريخ مثل: تاريخ الخطيب، والحاكم، وابن عساكر، وغيرها، وكتابيّ أبي الشيخ وأبي نعيم في «الأصبهانيين» وغيرها من كتب تواريخ البلدان، وطبقات الرواة، وكتب «الفوائد»، والأجزاء الحديثية.

وهؤلاء وغيرهم إنما قصدوا جمع غرائب الأحاديث، وأوهام الرواة، وراموا جمع ما لم يكن مخرجًا في كتب الصِّحاحِ والأُصُولِ المعروفة، وإنما كانت تلك الأحاديث متداولةً على ألسنةِ من لم يكْتُبْ حديثهُ المحدثون، فهجروها عمدًا ولم يخرجوها في

(١) انظر هذه الأقوال وغيرها في كتاب «الكفاية» للخطيب (ص١٤٠-١٤٣)، و«شرح علل الترمذي» (١/ ٤٠٦-٤٠٨).

(٢) «الكفاية» (ص١٤١).

كتبهم، وقد كانت تدور تارةً بين الوعاظ المتشدقين، وتارةً بين المتفقهين، وتارةً بين أهل الأهواء والبدع في الدين، وتارةً بين الضعفاء والمجروحين، وربما كان أصلُ تلك الأحاديث: آثارًا لبعض الصحابة والتابعين، أوكلامًا لبعض الحكماء والواعظين، أو قواعد مستنبطاتٍ من الفقه في الدين، أو أخبارًا لبني إسرائيل، أو معانيَ محتملاتٍ أو مفهوماتٍ من بعض أدلة الكتاب والسنة، فرواها قوم لا يعرفون غوامض الرواية، فجعلوها أحاديث مستقلةً برأسها عمدًا أو خطًا، وربما كانت جُملًا شتى في أحاديث مختلفة، جعلوها حديثًا واحدًا بنسقٍ واحدٍ.

وهذه الأحاديث لا تخلو عن أمرين:

إما أن المتقدمين تفحصوا عنها ولم يجدوا لها أصولًا حتى يشتغلوا برواياتها.

وإما أنهم وجدوا لها أصولًا ولكن صادفوا فيها قدحًا أو علة موجبةً لترك روايتها فتركوها[(١)].

وعلى كل حالٍ فليست تلك الأحاديث صالحةً للاعتماد عليها، حتى يُتمسّك بها في عقيدةٍ أو عملٍ.

وقد أضلّ هذا القسمُ قومًا مِمّنْ لم يتدبروا ما سلف من مناهج الأئمة والمصنِّفين، فاغْترُّوا بكثرة الطُّرقِ الواردةِ في تلك المصنفاتِ، وحسِبُوا أنهم وقفوا على ما لم يقفْ عليه المتقدمون، فسمُّوا تلك الطرق «متابعاتٍ» و«شواهد» فجعلوا الغرائب والمناكير عواضِد يشدُّون بها ما اسْتقرّ أهلُ النّقْدِ على طرْحِهِ ووهنِهِ.

ولم يفْطِنْ هؤلاءِ القومُ إلى أن عُصُور الرواية قد انقضتْ وتلك الأحاديثُ في عُيون النقاد غريبةٌ منكرةٌ مهجورةٌ.

---

(١) انظر كتاب «الحطة في ذكر الصحاح الستة» لأبي الطيب السيد صديق حسن خان القنوجي: (ص٢١٨-٢٢١).

فلم ينصفْ هؤلاءِ أسلافهم ولم يقدرُوهم قدرهم، بل دلّ صنيعهم على اعتقاد أنهم قصّرُوا في تحصيلِ تِلْك الطرق، ولم يفطنوا إلى منهج أولئك المصنِّفين في أنهم ما أخرجوا تلك الطرق للاحتجاج ولا للاعتبار.

وهذا المبحث يحتاج إلى بسطٍ، ليس هذا موضعه، ولعلّ فيما ذكرتُ إشارة إلى ما أردنا منه. ولعلّنا في قسم القواعد، ومناهج الأئمة والمصنفين، نتناوله بشيء من التوسع إن شاء الله تعالى.

والأئمةُ لا يِقفُون عند نقْدِهم لغرائبِ الضعفاء والمجاهيل فحسْبُ، بل كان البارعون منهم ينتخبون الأحاديث الغريبة والروايات المنكرة من أصولِ شيوخ ثقات لهم أو لغيرهم، وحِرْصًا منهم على تمييز تلك الأحاديث، كان يرسمُ كُلٌّ منهم أمام الأحاديث علامةً خاصّةً به ليتميز بها عن علامات أصحابه.

وقد عقد أبو بكر الخطيب في كتابه «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» بابًا خاصًا بعنوان: «رسم الحافظ العلامة على ما ينتخبه»[(١)].

ومن الواضح مما هناك أن أكثر النُّقادِ لا ينتخبون من الأصولِ إلا الأحاديث الغريبة والروايات المنكرة، وذلك أنهم يريدون به لفت انتباهِ منْ ينظرُ فيها إلى غرابتها ونكارتها، وهذا الصنيعُ لا يقدر عليه إلا فحولُ النقاد وفرسانُهم.

وقد أورد الخطيب هناك أمثلةً، منها حديث قتيبة بن سعيد عن الليث عن يزيد ابن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل مرفوعًا، وفيه جمع التقديم في غزوة تبوك. هذا الحديث قد أعلّهُ أئمةُ النقدِ قائلين بأن قتيبة تفرّد به عن الليث بهذا الإسناد، وأن هذا الحديث لا يُعرف عن الليث، ولم يروه عنه أهلُ مصر، ولا هو عند أصحابه، ولا في أصوله المعروفة، مِنْ هؤلاء النقاد ممن صرّحُوا بإعلاله: الإمام

(١) (٢/١٥٨).

البخاري، وأبو حاتم، وأبو داود، والترمذي، وابن يونس، والحاكم والبيهقي وغيرهم، كما سيأتي. قال الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص١٢٠): «هذا حديثٌ رواتُه أئمةٌ ثقاتٌ، وهو شاذُّ الإسنادِ والمتن..وقد حدثونا عن أبي العباس الثقفي قال: كان قتيبةُ بن سعيد يقول لنا: على هذا الحديثِ علامةُ أحمد بن حنبل، وعلى بن المديني، ويحيى بن معين، وأبي بكر ابن أبي شيبة، وأبي خيثمة، حتّى عدّ قتيبةُ أسامي سبعةٍ من أئمة الحديثِ، كتبُوا عنه هذا الحديث. وقد أخبرناه أحمد بن جعفر القطيعي قال: ثنا عبد الله ابن أحمد بن حنبل قال حدثني أبي قال: ثنا قتيبة فذكره.

قال الحاكم: فأئمة الحديث إنما سمعوه من قتيبة تعجُّبًا من إسناده ومتنه..»

وقد اتفق أصحاب «الملكةِ» من النقاد على إعلال هذا الحديث، وأنه خطأ ولا أصل له، مع اختلافهم في تحديد المخطئ فيه، وهذا لا يؤثر في الاتفاق المذكور [(١)].

ولم يجْرِ على ظاهر إسنادِ هذا الحديث فصحّحهُ إلا نفرٌ من المتأخرين والمعاصرين، وهذا مظهرٌ من مظاهر تلك الهُوّةِ التى لا تبرحُ في زيادة بين النقاد ومن بعدهم، والتى أشرنا إليها آنفًا.

ولم يسعِ الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى بعد عرْضِ مذاهب النقاد في إعلال هذا الحديث إلا أن يُسجِّل شهادتهُ الخالدة، فيقول [(٢)]: «وبهذا التقرير يتبينُ عِظَمُ موقعِ كلامِ المتقدمين، وشدةُ فحْصِهم، وقوةُ بحْثِهم، وصِحّةُ نظرهم، وتقدمُهم بما يوجبُ المصير إلى تقليدهم في ذلك، والتسليم لهم فيه، وكُلُّ من حكم بصحةِ الحديث مع ذلك إنما مشى على ظاهر الإسناد». اهـ.

---

(١) تفصيل أقوال النقاد في إعلال هذا الحديث والجواب عَمَّن صححه، تراه في البحث الممتع الذي صنعه الدكتور/ حمزة عبد الله المليباري، أستاذ الحديث بالجامعة الإسلامية، قسطنينة -الجزائر، في كتابه «الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها» (ص٤٨-٨٨).

(٢) «النكت على كتاب ابن الصلاح» (٢/ ٧٢٦).

٥- ومنها: معرفة منْ ضعُف حديثه من الثقات في بعض الأوقات دون بعض، وهم منْ اختلطوا أو تغيروا أو ذهب بصرهم، أو كتابهم، في آخر عمرهم[(١)].

٦- ومنها: معرفة منْ ضعُف حديثُه في بعض الأمكنة دون بعض[(٢)].

٧- ومنها: معرفة منْ ضعُف حديثُه عن بعض الشيوخ دون بعض[(٣)].

٨- ومنها: المعرفة الناشئة عن كثرة الممارسة لأحاديث الرواة، بحيث يصير للناقد فهم خاصّ يدرك به أن هذا الحديث يُشْبِهُ حديث فلان، ولا يشبهُ حديث فلان، فيعلل الأحاديث بذلك، وهذا إنما يكون لأهل الحذق من صيارفة النقاد[(٤)].

ملكة «الحفظ»:

ولم يكن الأمر متوقفًا عند مجرد «الحصر»، وإنما كانوا يحفظون ما حصروه عن ظهر قلبٍ، يمثل أمام أعينهم متى احتاجوا إليه.

قال أبو زرعة[(٥)]: «سمعتُ من بعضِ المشايخ أحاديث، فسألني رجلٌ من أصحابِ الحديث فأعطيتُه كتابي، فردّ عليّ الكتاب بعد سِتّةِ أشهرٍ، فأنظرُ إلى الكتاب، فإذا إنه قد غيرّ في سبعة مواضع. فأخذتُ الكتاب وصِرتُ إلى عنده، فقلتُ: ألا تتّقِي اللهّ، تفعلُ مثل هذا؟ فأوقفتُه على موضعٍ موضعٍ، وأخبرتُه، وقلتُ له: أمّا هذا الذي غيرّت فإنه هذا الذي جعلت عن ابن أبي فديك، فإنه عن أبي ضمرة مشهور، وليس هذا من حديث ابن أبي فديك، وأمّا هذا فإنه كذا وكذا، فإنه

(١) «شرح العلل» (٢/ ٥٥٢).

(٢) نفسه (٢/ ٦٠٢).

(٣) (٢/ ٦٢١).

(٤) (٢/ ٧٥٦).

(٥) «التقدمة» (ص٣٣٢-٣٣٣).

لا يجيء عن فلان، وإنما هذا كذا، فلم أزل أخبره حتى أوقفتُه على كُلِّهِ، ثم قلتُ له: فإني حفظتُ جميع ما فيه في الوقت الذي انتخبتُ على الشيخ، ولو لم أحفظه لكان لا يخفى عليّ مثل هذا، فاتق الله سبحانه يارجُل». اهـ.

فانظر إلى هذا الحفظِ العجيب، يحفظُ ما انتخبه على الشيخ ساعة انتخابِهِ له، ثم يفارقُه الكتابُ قبل أن يعاود النظر فيه، إلى ستة أشهر، ثم هُو لا يَخْرِمُ منه حرفًا!

وتدبّرْ قوله: «ليس هذا من حديث ابن أبي فديك.. فإنه لا يجيء عن فلان» وتذكر ما أشرنا إليه من حقيقة «الإحصاء».

وأدق من ذلك «أن رجلًا دفع إلى أبي زرعة حديثًا فقال اقرأ، فلما نظر أبو زرعة في الحديث قال: مِنْ أيْن لك هذا؟ قال: وجدتُه على ظهْرِ كتابٍ ليوسف الوراق. قال أبو زرعة: هذا الحديث من حديثي، غيْر أنّي لم أحدِّثْ به. قيل له: وأنت تحفظُ ما حدثت به مما لم تحدث به؟ قال: بلى، ما في بيتي حديثٌ إلا وأنا أفهمُ موْضِعهُ»[(١)].

فكمْ من حديثٍ سمِعهُ الناقد أو كتبه، ثم أعرض عنه ولم يحدثْ به، لِما علِم من شُذوذه، أو خطأ راويه، ولذا فإنّ عدم تداولِ أهلِ النقد لحديث بالروايةِ ليُشِيرُ إلى حاله واستحقاقه للترك والهجر.

وأكثر بيانًا في «الحفظ» ما ذكره ابن أبي حاتم[(٢)] قال: حضر عند أبي زرعة: محمد ابن مسلم «بن وارة» والفضل بن العباس المعروف بالصائغ، فجرى بينهم مذاكرة، فذكر محمد بن مسلم حديثًا فأنكر فضلٌ الصائغ.. فقال محمد بن مسلم لأبي زرعة: ايش تقول، أيُّنا المُخْطِئُ؟ فسكت أبو زرعة.. وجعل يتغافل- فألحّ عليه محمد بن مسلم- فقال أبو زرعة: هاتوا أبا القاسم ابن أخي فدعى به، فقال: اذهب وادخل بيت الكُتُب، فدعِ القمطر الأول، والقمطر الثاني، والقمطر الثالث، وعدّ ستة عشر

(١) التقدمة (ص٣٣٣).

(٢) «التقدمة» (ص٣٣٧).

جزءًا، وائتني بالجزء السابع عشر، فذهب فجاء بالدفتر فدفعه إليه، فأخذ أبو زرعة فتصفح الأوراق وأخرج الحديث، ودفعه إلى محمد بن مسلم، فقرأه محمد بن مسلم، فقال: نعم غلطنا فكان ماذا؟». اهـ.

واستقصاءُ هذا وشرحُ عجائبه يطول جدًّا، وإنما هذا غيضٌ مِنْ فيضٍ.

ولم يقف الأمر عند مجرد «الإحصاء» و«الحفظ للأحاديث»، بل كانوا يُحْصُون على الرواة -لا سيما المدلسين- صِيغ الأداءِ في الرواية.

قال شعبة(١): «نصصْتُ على قتادة سبعين حديثًا كلها يقول: سمعت من أنس، إلا أربعة». اهـ.

بل كانوا يُحْصُون ما أخذه الراوي عن شيخه سماعًا، وما أخذه عنه من كتاب بغير سماع.

قال ابن المديني(٢): سمعت يحيى بن سعيد قال: كان شعبة يقول: أحاديثُ الحكم عن مقْسم كتابٌ إلا خمسة أحاديث. قلت ليحيى: عدّها شعبةُ؟ قال: نعم: حديث الوتر، وحديث القنوت، وحديث عزمة الطلاق، وحديث جزاء مثل ما قتل ما النعم، والرجل يأتي امرأته وهي حائض». اهـ.

ولذا فلا تعجبْ إذا حكم الأئمةُ الجهابذةُ على روايةٍ فيها تصريحٌ بالسماع أو ما يدل عليه بالخطأ والوهم، ولو كان الإسناد ظاهره الصحة، لأن الأئمة ليسوا كما يظن البعض «حملة أسفار» بل هم «نقدة أخبار».

والناقد يضبطُ حال السماع والكتابة صيغ الأداء، بل ويوقف عليها الشيوخ، فيكشف بعد ذلك عن أوهامِ الرواة وأخطائهم.

---

(١) «التقدمة» (ص١٧٠).

(٢) نفسه (ص١٣٠).

قال أبو داود[١] - وهو الطيالسي -: نا شعبة عن الأعمش عن إبراهيم أن عليًّا كان يجعل للإخوة من الأم - يعني في المشتركة. قلت للأعمش: سمعته من إبراهيم؟ فقال برأسه أي: نعم». اهـ.

فانظر إلى توقيف شعبة للأعمش في سماعه هذا من إبراهيم وهو ابن يزيد النخعي، مع أن إبراهيم من شيوخ الأعمش الذين أكثر عنهم، حتى قال بعض الحفاظ المتأخرين - وهو الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ - أنه لا يقبل من الأعمش - لتدليسه - إلا ما صرح فيه بالسماع، إلا في شيوخ قد أكثر عنهم، كإبراهيم، وأبي وائل - شقيق بن سلمة - وأبي صالح السمان، قال[٢]: «فإن روايته عن هذا الصِّنْفِ محمولةٌ على الاتصال».

فبان بإيقاف شعبة للأعمش أن الأمر ليس بهذا الإطلاق، وإنما هو للغالب، والله تعالى أعلم[٣].

وهذا حجّاجُ بن أرطاة أحد المكثرين من التدليس، قال غير واحدٍ من النقاد أنه لم يسمع من الزهري شيئًا. قال الترمذي[٤]: فقلت له يعني للبخاري -: فإنهم يروون عن الحجاج قال: سألت الزهري.

قال: لا شيء، يُروى عن هشيم قال: قال لي الحجاج: صِفْ لي الزهري». اهـ.

وقال أبو زرعة[٥]: لم يسمع الحسن البصري من أبي هريرة ولم يرهُ، قيل له: فمنْ قال: ثنا أبو هريرة؟ قال: يخطىء». اهـ.

---

(١) «تقدمة الجرح والتعديل» (ص١٦٧-١٦٨).

(٢) ترجمة الأعمش من الميزان. (٢/ ت٣٥١٧).

(٣) انظر ترجمة الأعمش من هذا الكتاب، ففيها زيادةُ بيان وتعقيب.

(٤) «جامع التحصيل» للعلائي (ص١٦٠).

(٥) «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص٣٦)، رقم (١١٠).

وقال ابن أبي حاتم[(١)]: سألت أبي: سمع الحسن من جابر؟ قال: ما أرى، ولكن هشام بن حسان يقول عن الحسن: ثنا جابر بن عبد الله، وأنا أُنكِرُ هذا، إنما الحسن عن جابر كتابٌ، مع أنه أدرك جابرًا». اهـ.

وقال ابن المديني[(٢)]: سمعت يحيى -يعني القطان- وقيل له: كان الحسن يقول: سمعت عمران بن حصين؟ فقال: أمّا عن ثِقةٍ فلا». اهـ.

بل ترك يحيى بن سعيد القطان أسامة بن زيد الليثي، لمّا روى عن الزهري قال: سمعت سعيد بن المسيب، مع اتفاق أصحاب الزهري على روايته عن سعيد بالعنعنة[(٣)].

وأمثلةُ هذا الضّرْبِ من النّقْد أكثرُ من أنْ تُحْصى.

وبالجملة فهذا الباب يحتمل كتابًا مستقلًا، ولعلي أُفرده بالتصنيف إن شاء الله تعالى، في رسالة مستقلة.

والمقصود ههنا التذكيرُ بِعِظَمِ قدر أئمة النّقْدِ، والتقريبِ لما كانوا يتمتعون به من ملكاتٍ فذّةٍ، وغرائز حديثيةٍ متميزةٍ، وحافظةٍ ثاقبةٍ، وأفهامٍ دقيقة، ويقظةٍ عالية، وهِمّةٍ سامِقةٍ، وصبرٍ على شظفِ العيش لا يُوصف، وتحملٍ لمشقات الرِّحلة لا يُبارى.

هذا مع اعتقادِ أن الكمال لله وحده، وأن لا عصمة إلا لِمن عصمهُ الله تعالى، ولكنّ الحقّ لا يغيبُ عن جماعةِ أهْلِ النّقْدِ، فمنِ الناسُ بعدهم؟.

ولعلّ فيما ذكرته ههنا مقنعٌ لمن درجُوا على الاستقلالِ بِنقْدِ الأحاديث تصحيحًا وتضعيفًا، اغترارًا بظواهر الأسانيد، دون الاستبصار بنقد أصحاب «الملكة» وهم أهل «التخصص»، ومنْ حباهم الله سبحانه -مما سبق الإشارةُ إليه- ما أهّلهُم

(١) «المراسيل» (ص٣٧) رقم (١١٥).

(٢) «جامع التحصيل» (ص١٦٤).

(٣) انظر «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر (١/ ٢١٠)، وترجمة أسامة من «الكامل» لابن عديّ.

للقيام على هذا الثَّغْرِ العظيم من ثُغُور الإسلامِ، ألا وهو حفظُ الآثارِ أنْ يُداخلها ماليس منها، وتنْقِيتُها مما التصق بها خطئًا أو عمدًا.

وكم مِمّنْ غلبتْهُ سكْرةُ «التّعالُم» ونشْوتُهُ، فردّ تحقيقاتِ النُّقّادِ من طرفِ القلمِ، بأمورٍ بديهيةٍ لم تكن خافيةً على المبتدئين، وإنما أخذها هؤلاءِ «المتعالمون» مِنْ أوّلِيّاتِ أولئك الجهابذة، فانتهى هؤلاء إلى حيث يبدأ الناقدُ السّبْق، فكيف بالقاعدِ أنْ يزاحِم الفُرْسان، أم كيف بالخالِفِ أن يبْلُغ العنان.

وكأنّ لسان حالِ الناقد يقول للمُتعالم:

أأبِيـتُ سـهْران الـدُّجى وتبِيتُـهُ نوْمًـا وتبْغِـي بعْـد ذاك لِحـاقِي

وأرجو إذا يسّر الله تعالى إتمام هذا الكتاب- بأقسامه- كما أُحِبُّ، أن يتضح لقارئه سبيلُ القوْمِ في نقْدِ الرواة والأخبار، وعسى أن يكون ذلك داعيًا لي ولأُولي الهِمم إلى الاستعداد لِسُلُوكِه، فيكون منهم أئمةٌ مجتهدون في ذلك إن شاء الله تعالى(١).

هذا، والله تعالى الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

***

(١) وهكذا تمنى الشيخ **المعلمي** في مقدمته لكتاب «الاستبصار»، وإني لأرجو أن يحقق اللهُ -بإتمام هذا الكتاب- أمنية الشيخ من هذا الوضوح، وأن يجعلني -بإبراز منهج الشيخ **المعلمي**- سببًا في تمهيد هذا السَّبيل لمن يريد سلوكه، والله تعالى وليُّ التوفيق.

النكت الجياد

قسم تراجم الرواة

حرف الهمزة

[١] أبان بن سفيان:

«التنكيل» ترجمة رقم (١): في إسناد الخطيب (١٣/ ٣٩٩)[١]: «.. علي ابن حرب حدثنا أبان بن سفيان حدثنا حماد بن زيد..».

قال الشيخ **المعلمي**: في «الميزان» و«اللسان» ذِكْرُ رجلين يقال لكل منهما أبان بن سفيان، أحدهما: بصري، نزل الموصل، من بلاد الجزيرة، روى عن أبي هلال محمد ابن سليم البصري، قال فيه الدارقطني: «جزري متروك».

والثاني: مقدسي، روى عن الفضيل بن عياض وعبيدالله بن عمر، روى عنه محمد بن غالب الأنطاكي. قال فيه ابن حبان: «روى أشياء موضوعة» وأورد له حديثين وقال: «هذان موضوعان» وناقشه الذهبي في «الميزان» ثم استظهر الذهبي أن الرجلين واحد وذكر ابن حجر أن النباتي فرق بينهما.

قال **المعلمي**: والفرق هو الظاهر، فأما الذي في سند الخطيب فإن كان غير هذين فلا نعرفه[٢]، وإن كان أحدهما فالظاهر أنه الأول، فإن حماد بن زيد بصري

(١) في المطبوع الآن (ص٤٢٠).

(٢) أقول: الظاهر أن الذي في إسناد الخطيب ليس واحدًا من هذين وإنما هو: أبان بن سفيان التغلبي.

قال الخطيب في كتاب «تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم» (٢/ ٨٣٧): أُبَيْن بن سفيان وأبان بن سفيان.

أما الأول - بالياء بين الباء والنون - فهو: أُبَيْن بن سفيان أحد الشيوخ المقلين حدث عن أبي حازم عن ابن عباس. روى عنه: كثير بن مروان الفلسطيني.

والثاني - بالألف بين الباء والنون - فهو: أبان بن سفيان التغلبي. حدث عن قيس بن الربيع، وحماد بن سلمة، وهشيم وغيرهم. روى عنه محمد بن عبد الوهاب الدعلجي وعلي بن حرب الطائي.

من طبقة محمد بن سليم، وعلي بن حرب موصلي والله أعلم». اهـ.

[٢] أبان بن أبي عياش العبدي أبو إسماعيل البصري:

قال الشيخ **المعلمي** في «الفوائد» (ص٢٣٧): «تالف».

وفي (ص٣٠٠)، (٤٠١) قال: «متروك».

وقال في «التنكيل» (١/ ٤٦١): «هالك».

[٣] أبان بن يزيد العطار أبو يزيد البصري:

في «التنكيل» (٢/ ١٣٧): «من رجال مسلم، وأخرج له البخاري في «الصحيح» بلفظ: «قال لنا مسلم بن إبراهيم ثنا أبان»[1]. اهـ.

[٤] إبراهيم بن إسحاق الجعفي:

في «الفوائد» (ص٣٥٩) حديث «النظر إلى عليّ عبادة» قال الشوكاني: .. ورواه ابن مردويه عن أبي سعيد مرفوعًا[2]، وفي إسناده: محمد بن يوسف «كذا والصواب: يونس» الكديمي: وضاع.

= * وأبان بن سفيان الكناني. حدث عن عمر بن أبي زائدة. روى عنه علي بن حرب وأخشى أن يكون الذي ذكرناه آنفا والله أعلم.

قلت: الظاهر أنه هو بقرينة رواية علي بن حرب عنهما، وأن النسبتان (التغلبي) و(الكناني) تجتمعان في حاق النسب، فتصح نسبته إليهما؛ فهناك: كنانة بن تيم بن أسامة بن مالك بن بكر بن حبيب بن عمرو بن غنم بن تغلب بن وائل.

راجع كتاب «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم (ص٣٠٦).

فينسب للجد الأدنى كنانيًا، وللأعلى تغلبيا والله تعالى أعلم.

(١) وثقه ابن معين والنسائي وغيرهما، وقال أحمد: ثَبْت في كل المشايخ. وقال الذهبي في «الميزان» (١/ ١٦): «ثقة حجة.. وأورده ابن الجوزي في الضعفاء، ولم يذكر فيه أقوال من وثقه، وهذا من عيوب كتابه؛ يسرد الجرح، ويسكت عن التوثيق..». اهـ.

(٢) علق **المعلمي** فقال: «بل من طريق أبي سعيد الخدري، عن عمران بن حصين مرفوعًا وهذا من تنطع الكذابين».

وقد رواه الحاكم في «المستدرك»[(١)] من غير طريقه وقال: صحيح الإسناد. اهـ.

فقال الشيخ **المعلمي**: تعقبه الذهبي فقال: «قلت: ذا موضوع» وهو من طريق شيخ الكديمي «إبراهيم بن إسحاق الجعفي، ثنا عبد الله بن عبد ربه العجلي» وهما مجهولان.

وفي «اللسان»: «إبراهيم بن إسحاق النهاوندي، ثم الأحمري.. ذكره الطوسي في رجال الشيعة، وقال: كان ضعيفًا» ثم ذكر أنه من شيوخ الكديمي، والراوي عن إبراهيم لم يتبين لي من هو[(٢)]. اهـ.

[٥] إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأنصاري أبو إسماعيل المدني:

قال **المعلمي** في «الفوائد» (ص٧٩): «ضعيف»[(٣)].

---

(١) (٣/ ١٤١-١٤٢).

(٢) قلت: في «جامع الرواة» للأردبيلي: رقم (٥٨) «كان ضعيفًا في حديثه متهمًا في دينه، في مذهبه ارتفاع، وأمره مختلط لا أعتمد على شئ مما يرويه. له كتب قريبة من السداد. عنه جماعة منهم الصفار»

وقد روى ابن عساكر حديث «النظر إلى عليّ عبادة»- الذي وقع إبراهيم هذا في إسناده - في تاريخه (١٢/ ق٣٠٣/ أ) من طريق محمد بن عبد الله الصفار عن الكديمي عن إبراهيم به.

والراوي الذي روى عنه إبراهيم عند الحاكم ولم يتبيّن للشيخ **المعلمي** وقع هكذا: علي بن عبد العزيز بن معاوية.

والذي يظهر أن في اسمه تخليطًا، فإما أنه: علي بن عبد العزيز البغوي، وإما أنه: عبد العزيز بن معاوية القرشي، وكلاهما روى عنهما دعلج السجزي كما في الإسناد.

ثم وجدته بحمد الله تعالى في «إتحاف المهرة» للحافظ ابن حجر (١٢/ ٣١) وفيه: عبد العزيز بن معاوية. والظاهر أن الكديمي - وهو متهم بالكذب والوضع - كان يدلس إبراهيم هذا فقال هنا: الجعفي، وفي الإسناد الذي أشار إليه ابن حجر في «اللسان» عن «الغيلانيات»- وهو فيه رقم (١٠٦ - مطبوع): الأحمر.

وفي «جامع الرواة» أيضا رقم (٦٦): «إبراهيم الأعجمي من أهل نهاوند.. كأنه ابن إسحاق الأحمري» - فكأنه لِوَهَنِهِ كان يُدَلِّس. والله تعالى أعلم.

(٣) ضَعَّفَهُ جمهور أهل العلم، ووَثَّقَهُ أحمد -رواية أبي طالب عنه-، وكذا العجلي، وأثنى عليه بعضهم في عبادته، فَوَصَفَهُ بالصلاح - يعني في دينه لا روايته، ولعل الأقرب حمل توثيق أحمد على ذلك، لا على التوثيق الاصطلاحي، والله أعلم.

[٦] إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع الأنصاري المدني[١]:

«التنكيل» (٢/ ٧٦): «ضعيف».

[٧] إبراهيم بن الأشعث، خادم الفضيل بن عياض:

قال في «الفوائد» (ص٤٨٦): «زاهد يتكلف الرواية فيأتي بالأباطيل»[٢].

[٨] إبراهيم بن بشار الرمادي أبو إسحاق البصري:

ترجمته في «التنكيل» رقم (٢)، وقد أوردت فوائدها في «مباحث في الجرح والتعديل» ضمن «أوصاف وألفاظ لا يلزم منها الجرح»، وفي مبحث «الرواية بالمعنى».

[٩] إبراهيم بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب أخو عبد الله بن الحسن الهاشمي:

علّق الشيخ **المعلمي** في «الفوائد» (ص٣٥٣) على خبر أسماء بنت عميس: «كان رسول الله ﷺ يُوحى إليه ورأسه في حجر علي، فلم يصل العصر حتى غربت

---

(١) لم يصرح الشيخ **المعلمي** باسمه، ولكنه ورد عند ذكر الرواة عن مجمع بن يعقوب بن يزيد، فضعفه.

(٢) قال أبو حاتم: «كنا نظن به الخير، فقد جاء بمثل هذا الحديث - وذكر حديثًا ساقطًا». الجرح (٢/ ٨٨)، وراجع «الميزان» (١/ ت٤٤).

وقال ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٦٦): «يروي عن ابن عيينة، وكان صاحبًا للفضيل بن عياض، يروي عنه الرقائق، يغرب، وينفرد، ويخطئ، ويخالف».

ونقل ابن حجر في «اللسان» (١/ ٣٦) عن الحاكم في «تاريخ نيسابور»، قال: «قرأت بخط المستملي: ثنا علي بن الحسن الهلالي، ثنا إبراهيم بن الأشعث خادم الفضيل، وكان ثقة، كتبنا عنه بنيسابور».

وعلي بن الحسن الهلالي ثقة فاضل، له ترجمة في «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٣٧٤) لكنه ليس من رجال الجرح والتعديل، ولعله قصد: ثقة في دينه، فقد كان كذلك، أما في الرواية فلم تكن من شأنه، أو أنه كان متماسكًا حتى ظهرت له هذه الأباطيل كما يشير إليه قول أبي حاتم، والله أعلم.

الشمس فقال رسول الله ﷺ: صليت؟ قال: لا. قال: اللهم إن كان في طاعتك وطاعة رسولك فاردد عليه الشمس فقالت أسماء: فرأيتها غربت، ثم رأيتها طلعت بعد ما غربت».

فوهّنهُ **المعلمي** وحكى استنكار أكثر أهل العلم له، وبيّن وجوه هذا الاستنكار، وذكر من طرقه: ما رواه فضيل بن مرزوق، عن إبراهيم بن الحسن، عن فاطمة بنت الحسين، عن أسماء بنت عميس، وقيل: عن فضيل، عن إبراهيم، عن فاطمة بنت علي، عن أسماء، فقال في التعليق عليه:

إبراهيم لا يكاد يعرف بالرواية، إنما يُذكر عنه هذا الخبر، وخبر آخر رواه عن أبيه، عن جده، عن علي مرفوعًا: «يظهر في آخر الزمان قوم يسمون: الرافضة، يرفضون الإسلام» أُخرج في زوائد مسند أحمد، الحديث (٨٠٨)، وذكره البخاري في «التاريخ»[١] في ترجمة إبراهيم، وفي ذلك إشارة إلى أن الحمل فيه عليه، وذكره الذهبي في «الضعفاء»[٢]، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات»، كأنه بنى على أن هذين الخبرين لا يثبتان عنه فيبقى عنده على أصل العدالة بحسب قاعدته. اهـ.

[١٠] إبراهيم بن الحكم بن أبان أبو إسحاق العدني:

قال **المعلمي** في «الفوائد» (ص٧٢): «تالف».

ونقل (ص٢٦٦) عن السيوطي قوله في «اللآلئ»: «ضعيف» فزاد: «جدًّا».

[١١] إبراهيم بن حيان:

في «الفوائد» (ص١٦١) حديث: «يا عليّ عليك بالملح، فإنه شفاء من سبعين داء».

---

(١) (١/ ت٨٩٧).

(٢) «ديوان الضعفاء» للذهبي (ص٩) ولم أره في «المغني في الضعفاء» له، وهو مترجم أيضًا في «اللسان» (١/ ٤٧)، و«تعجيل المنفعة» (١/ ٢٥٦) وغيرها.

نقل **المعلمي** عن «اللآلئ» أن ابن منده أخرجه مرفوعًا، وفيه إبراهيم بن حيان[١]، قال **المعلمي**: «وهو المذكور في لسان «الميزان» (١/ ٥١) رقم (١٢٢). وأخشى أن يكون هو الذي يقال له: إبراهيم بن البراء وإبراهيم بن حيان فإنه كان يغير نسبه، وهو على كل حال كذاب». اهـ.

[١٢] إبراهيم بن راشد بن مهران الأدمي البصري:

قال الذهبي في «الميزان»: «شيخ لمحمد بن مخلد، وثقه الخطيب، واتهمه ابن عدي». اهـ.

فتعقبه ابن حجر في «اللسان» فقال: «لم أر في كامل ابن عديّ ترجمته».

قال الشيخ **المعلمي** في ترجمته من «التنكيل» رقم (٤):

«قد قال ابن أبي حاتم: «صدوق»[٢] وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «كان من جلساء يحيى بن معين».

وفي ترجمة: علي بن صالح الأنماطي من «الميزان» حديث ساقه الذهبي من طريق أبي نعيم الأصبهاني أنا عمر بن شاهين ثنا أحمد بن محمد بن يزيد الزعفراني ثنا إبراهيم بن راشد الأدمي ثنا علي بن صالح الأنماطي..». استنكره الذهبي وقال: «المتهم بوضعه عليّ فإن الرواة ثقات سواه».

تعقبه ابن حجر في«اللسان» بأن عليًا ذكره ابن حبان في«الثقات» وقال: «مستقيم الحديث» قال ابن حجر: «وينظر فيمن دون صاحب الترجمة».

---

(١) في «اللآلي» (٢) (ص ٢١١): قال أبو عبد الله ابن مندة في كتاب «أخبار أصبهان»: أنبأنا عبد الله بن إبراهيم المقبري، حدثنا عمرو بن مسلم بن الزبير، حدثنا إبراهيم بن حبان (بالموحدة) بن حنظلة بن سويد، عن علقمة بن سعد بن معاذ، حدثني أبي، عن أبيه، عن جده مرفوعًا.. كذا وقع. وفي «الكامل» لابن عديّ، وعنه «الميزان» و«اللسان»: «إبراهيم بن حيان (بالتحتانية المثناة) بن حكيم بن علقمة بن سعد بن معاذ الأنصاري»، والظاهر أن في إسناد «اللآلي» تخليطًا. وانظر «اللسان». فيمن سماهم **المعلمي**.

(٢) في «الجرح» (٢/ ٩٩): كتبنا عنه، وهو صدوق.

قال **المعلمي**: أخاف أن يكون هذا من بلايا الإجازة، فإن أبا نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ربما تكون له إجازة عامة من شيخ، ثم يسمع الشيء ويرويه رجل عن ذاك الشيخ، فيرويه أبو نعيم عن الشيخ نفسه بلفظ «أخبرنا» على اصطلاحه في الإجازة - كما يأتي شرحه في ترجمته - فيكون البلاء في هذا الحديث من الرجل الذي بين أبي نعيم وابن شاهين ويبرأ غيره والله أعلم. اهـ.

[١٣] إبراهيم بن سعيد الجوهري أبو إسحاق بن أبي عثمان البغدادي طبريّ الأصل:

له ترجمة في المثال الأول من النوع الرابع من «الطليعة»، والترجمة رقم (٥) من «التنكيل».

وراجع مبحث «أوصاف لا تستلزم الجرح» في قسم القواعد من الكتاب.

[١٤] إبراهيم بن شماس الغازي أبو إسحاق السمرقندي نزيل بغداد:

ترجمته في «التنكيل» رقم (٦)، وراجع مبحث «أوصاف لا تستلزم الجرح» وكذا «دراسة الواقع العملي للراوي» في قسم القواعد.

[١٥] إبراهيم بن عبد الله بن خالد المصيصي:

قال **المعلمي** في «الفوائد» (ص٣٨٥): «متروك».

[١٦] إبراهيم بن عبد الله بن محمد بن أيوب المخرمي:

قال في «حاشية الأنساب» (٣/ ٢٣٤): «ليس بثقة».

[١٧] إبراهيم بن عبد الله الصاعديّ[(١)]:

قال في «الفوائد» (ص٣٨١): «متروك».

---

(١) وجاء مسمّى: إبراهيم بن حميد الدينوري، راجع «الميزان» و«اللسان» في الموضعين.

[١٨] إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري أبو إسحاق المدني أخو حُمَيْد وأبي سلمة ابني عبد الرحمن:

قال في «الأنوار الكاشفة» (ص٥٥): «في سماعه من عمر خلاف، والظاهر أنه لا يثبت»[١]. اهـ.

---

(١) قد كنت صنعت هاهنا بحثًا في النظر في هذا الخلاف الذي أشار إليه **المعلمي**، وفيما قيل أيضًا أن إبراهيم قد ولد في حياة النبي ﷺ، فذكره بعض من صنف في الصحابة في مصنفاتهم، وهم: أبو نعيم، وأبو إسحاق بن الأمين، لكني وجدت البحث يربو على عشر ورقات، فخشيت إثقال هذا الموضع به، إلا أني لم أُرد إخلاء هذا المقام من الإشارة إلى أطراف هذا البحث لتميم الفائدة، فأقول وبالله التوفيق:

أولًا: ذِكْرُ من أثبت لإبراهيم السماع من عمر أو أشار إليه.

١- قال عبد الله بن أحمد: أَمْلَى عليّ أبي فقال: هذه تسمية من روى عن عمر بن الخطاب:...، وإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، وحميد -يعني: بن عبد الرحمن بن عوف- روى عن عمر، فلا أدري سمع منه أم لا؟ وقال ابن أبي ذئب عن الزهري، عن حميد: رأيت عمر. وإبراهيم بن عبد الرحمن لا شك فيه سمع من عمر. «العلل ومعرفة الرجال» (١/ رقم ٤٦٤).

٢- قال يعقوب بن شيبة: روى إبراهيم عن عمر بن الخطاب سماعًا ورواية، ويقال: إنه لم يكن أحد من ولد عبد الرحمن بن عوف يروي عن عمر سماعًا غيره، وقد روى عن أبيه، وعثمان، وعلي، وسعد بن أبي وقاص، وعمرو بن العاص، وأبي بكرة، وكان ثقة» «تاريخ دمشق» (٢/ ق٤٦١ - الظاهرية).

وقد سبقه إلى هذا القول بلفظه: الواقدي أيضًا، كما في «طبقات ابن سعد» (٥/ ٥٦) والظاهر أن يعقوب قد عَنَاه بقوله: ويقال.. ونسب الحافظ ابن حجر في «التهذيب» مثل هذا إلى الطبري.

٣- قال الحافظ ابن حجر في الاستدلال على إثبات السماع: «روى ابن أبي ذئب عن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن، عن أبيه قال: رأيت بيت رويشد الثقفي حين حرقه عمر، كان حانوتًا للشراب، فرأيته كأنه جمرة» «تهذيب التهذيب» (١/ ١٤٠).

قلت: هذا يُثْبت الإدراك فقط، وقد يَرَى الصبُّي مِثْلَ هذا فيحفظه، ويعلق بذهنه، وليس في هذا ما يدل على صحة السماع- وهو محل الخلاف-، ولهذا نظائر معروفة، منها ما ثبت أن محمود بن الربيع عقل مَجَّةً مَجَّهَا النبي ﷺ في وجهه من دلو من بئر كانت في دارهم، وهو ابن أربع سنين أو خمس سنين. قال البخاري: أدرك النبي ﷺ «تاريخه الكبير» (٧/ الترجمة ١٧٦١) وقال أبو حاتم الرازي: أدرك النبي ﷺ وهو صبي، ليست له صحبة، وله رؤية: «الجرح والتعديل» (٨/ الترجمة ١٣٢٨).

= وهذا سعيد بن المسيب، كان عمره لما توفي عُمَر (٨) سنين، وثبت أنه سمع عُمرًا ينعي النعمان بن مقرن على المنبر، ولم يصح عنه عن عمر سماعًا سوى ذلك، ولهذا حكم غير واحد من الحفاظ -وهو الراجح- بأن سعيدًا عن عمر منقطع، ولما سئل يحيى بن معين قال: ابن ثمان يحفظ؟ استنكارًا لذلك.

ثانيًا: ذِكْرُ مَنْ صرح بَعَدم السماع، أو يفيد صنيعه ذلك.

١- قال البيهقي: لم يثبت له سماع من عمر بن الخطاب ﷺ، وإنما يقال إنه رآه» السنن: (٨/ ٢٧٧).

٢- لم يذكر البخاري في «تاريخه الكبير» (١/ ٢٩٥)، ولا مسلم في «الكنى» (١ رقم ٣)، ولا ابن أبي حاتم في «الجرح» (٢/ ١١١)، ولا ابن حبان في «الثقات» (٤/ ٤) روايته عن عمر أصلًا، وإنما ذكروا روايته عن أبيه عبد الرحمن بن عوف، وعثمان بن عفان، وسعد ابن أبي وقاص، وغيرهم من صغار الصحابة.

ومن المعلوم من طريقة الأئمة أنهم يذكرون في ترجمة الرجل: الأقدم فالأقدم من شيوخه، وقد يقدمون الأفضل وإن لم يكن هو الأَسَنَّ، فما بال عُمر وهو المقدَّم: سنًا وفضلًا، لم يذكره أحدٌ من هؤلاء في شيوخ إبراهيم؟

٣- ذَكَر مسلم في كتاب «الطبقات» مَنْ قيل إنه ولد في حياة النبي ﷺ، ثم ذكر مَنْ بعد هؤلاء قليلًا، ثم قال: الطبقة بعد هؤلاء من أهل المدينة، فذكر: سعيد بن المسيب بن حزن، قال: أدرك من خلافة عمر (ثمان) سنين.

ثم قال (١/ ٢٣٥): وإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف.

وحميد بن عبد الرحمن بن عوف.

وأبو سلمة ومصعب ابنا عبد الرحمن بن عوف. اهـ.

فربما أشعر هذا الترتيب بتأخر إبراهيم عن ابن المسيب، فيكون إبراهيم قد أدرك من خلافة عمر أقل من ثمان سنين، وهذا الإشعار يحتاج إلى تتبع واستقراء لكتاب الطبقات، للنظر في منهج مسلم في ترتيب المذكورين في الطبقة الواحدة.

هذا، ولم يخرج أحدٌ مِنْ أصحاب الكتب الستة لإبراهيم عن عمر إلا النسائي في كتاب «المواعظ» من «السنن الكبرى»، حسبما في «تحفة الأشراف» للمزي (٨/ رقم (١٠٣٨٢)، والبخاري تعليقًا، واختلف هل هو المذكور في هذا الموضع أم لا، راجع «التحفة» (٨/ رقم ١٠٣٨١) مع «النكت الظراف» لابن حجر. وليس فيه تصريح بسماع.

وبعد هذه العجالة، يظهر لي أن القول ما قال البيهقي رحمه الله، ويؤيده ظاهر صنيع من ذكرنا من الأئمة، وأن إبراهيم لا يُدَفع عن إدراك عمر ورؤيته، لكنه كان في سنٍّ لا تحتمل السماع والحفظ، =

= وأما قول الإمام أحمد فإن حُمل على ما قلنا -وفيه بُعْد- فذاك، وإلَّا فقوله لا يخلو عن نظر، والله تعالى أعلم.

أما بالنسبة لما قيل إن إبراهيم قد ولد في حياة النبي ﷺ فإن القائلين بذلك إنما نسبوا هذا القول إلى الواقدي، وقد عَدَّ إبراهيمَ في التابعين غيرُ واحدٍ ممن صنف في التواريخ والطبقات ونحوها، وعلى رأسهم:

- ابن معين «تاريخ دمشق» (٢/ ق ٤٦١).
- يعقوب بن شيبة (نفسه).
- ابن سعد «طبقاته» (٥/ ٥٦).
- البخاري «التاريخ الكبير» (١/ ٢٩٥).
- أبو حاتم الرازي «الجرح» (٢/ ١١١).
- مسلم «طبقاته» (١/ ٢٣٥).
- العجلي «ثقاته» (١/ رقم (٢٦).
- يعقوب بن سفيان «المعرفة والتاريخ» (١/ ٣٦٧).
- النسائي في كتاب «الكنى» له ووثقه «إكمال مغلطاي» (١/ ق٥٧/ أ).
- أبو عبد الله بن أبي بكر المقدمي القاضي «التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم» رقم (٤٢٣).
- ابن حبان «الثقات» (٤/ ٤)، و«مشاهير علماء الأمصار» (ص٦٦).

وغيرهم، وكفى بهؤلاء مقنع لمن أراد الصواب.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا، ما أورده البخاري في «التاريخ الأوسط» (١/ ٣٤٥): روى يونس عن ابن شهاب، أخبرني إبراهيم قال: استسقى النبي ﷺ. قال: وروى بعضهم: استُسْقِي بهم، ولا أُراه يصح؛ لأن أمه أم كلثوم زَوَّجها أخوها الوليد -يعني لعبد الرحمن بن عوف- أيام الفتح. اهـ.

أقول: قصد البخاري رحمه الله دفع شهود إبراهيم لهذا الاستسقاء، وتخطئة من روى ما يدل على ذلك، واستدل بأن أباه إنما تزوج بأمه أيام الفتح -وكان فتح مكة على رأس ثمان سنين ونصف من الهجرة النبوية- وقد توفي النبي ﷺ في السنة الحادية عشرة من الهجرة، فلو قُدر أن يولد لهما إبراهيم بعد تسعة أشهر من زواجهما لكان قد أدرك من حياة النبي ﷺ سنتين إلا قليلًا، فأَنَّى له أن يشهد هذا الاستسقاء ويحكيه؟ فهذا مرسل حتمًا، وذلك على تقدير أن إبراهيم ولد هكذا، لكن لا دليل على هذا.

ومقتضى صنيع البخاري رحمه الله أنه لا يثبت عنده تحديد لميلاد إبراهيم، ولو ثبت عنده ذلك لكان هو الأَوْلى بالذكر، لأنه هو المقصود لذاته في تخطئة تلك الرواية المذكورة، فلما لم يثبت ذلك عنده اكتفى -في دفعها- بما ثبت من تاريخ زواج عبد الرحمن بن عوف بأم كلثوم- بما بيناه سابقًا، والله تعالى أعلم وهو الهادي إلى سواء السبيل.

[١٩] إبراهيم بن عبد الملك البصري أبو إسماعيل القناد:

قال الشيخ في «التنكيل» (٢/ ١٣٢) في المسألة الثانية عشرة: «القناد ليس بعمدة، وذكر الساجي أن ابن معين ضعفه، وقال العقيلي: «يهم في الحديث» وقال ابن حبان في «الثقات»: «يخطئ».

[٢٠] إبراهيم بن علي بن حسن بن علي بن أبي رافع الرافعي المدني:

«حاشية الموضح» (١/ ٣٢١).

وانظر ترجمة: محمد بن عروة بن هشام بن عروة بن الزبير.

[٢١] إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء بن خارجة أبو إسحاق الفزاري:

نقل الشيخ **المعلمي** في ترجمته من «التنكيل» رقم (٨) توثيق الأئمة له، فقال: قال ابن معين: «ثقة ثقة»، وقال أبو حاتم: «الثقة المأمون الإمام»، وقال النسائي: «ثقة مأمون أحد الأئمة» ووثقه جماعة غير هؤلاء، واحتج به الشيخان في «الصحيحين» وبقية الستة والناس.

ثم ذكر ثناء ابن المبارك وعبد الله بن داود الخريبي وغيرهما على فقهه.

ثم ذكر معرفته بالسير، وما عرف به من الفضل والإمامة في السنة.

وقد كان ابن سعد وصفه بكثرة الخطأ في الحديث بعد أن قال: «كان ثقة فاضلًا صاحب سنة وغزو» فتمسك بها بعض من لا شأن لهم بالرواية.

فقال الشيخ **المعلمي**: هذه الكلمة نقلها الأستاذ - يعني الكوثري -عن ابن سعد وابن قتيبة وابن النديم، فأقول: ابن قتيبة وابن النديم لا شأن لهما بمعرفة الرواية والخطأ والصواب فيها وأحوال الرواة ومراتبهم، وإنما فنُّ ابن قتيبة: معرفة اللغة والغريب والأدب، وابن النديم رافضي وراق، فنُّهُ: معرفة أسماء الكتب التي كان يتجر فيها، وإنما أخذا تلك الكلمة من ابن سعد.

وابن سعد هو محمد بن سعد بن منيع كاتب الواقدي..[١].

ومع ذلك فليس ابن سعد في معرفة الحديث ونقده ومعرفة درجات رجاله في حدٍّ أن يقبل منه تليين من ثبّتهُ غيرُه، على أنه في أكثر كلامه إنما يتابع شيخه الواقدي، والواقدي تالف.

وفي «مقدمة الفتح»[٢] في ترجمة عبد الرحمن بن شريح: «شذّ ابن سعد فقال: «منكر الحديث، ولم يلتفت أحد إلى ابن سعد في هذا؛ فإن مادته من الواقدي في الغالب، والواقدي ليس بمعتمد».

وفيها في ترجمة محارب بن دثار: «قال ابن سعد: لا يحتجون بحديثه، قلت: بل احتج به الأئمة كلهم.. ولكن ابن سعد يقلد الواقدي»[٣].

وفيها في ترجمة نافع بن عمر الجمحي: «قد قدمنا أن تضعيف ابن سعد فيه نظر لاعتماده على الواقدي»[٤].

ثم قال **المعلمي**: وإن تعجب فعجب ما في التعليق على صفحة (٣٨٧)[٥] من المجلد (١٣) من «تاريخ بغداد»، ونص ذلك: «أبوإسحاق الفزاري منكر الحديث وهذان الخبران من مناكيره».

أما إني لا أكاد أصدق أن مثل هذا يقع في مصر تحت سمع الأزهر وبصره. اهـ.

---

(١) راجع ترجمة محمد بن سعد من هذا الكتاب، لاستكمال جواب **المعلمي** هنا.

(٢) (ص٤١٧).

(٣) (ص٤٤٣) وتمام كلام الحافظ: والواقدي على طريقة أهل المدينة في الانحراف على أهل العراق، فاعلم ذلك ترشد إن شاء الله. اهـ.

(٤) (ص٤٤٧).

(٥) (ص٣٧٦) من المطبوع الآن.

[٢٢] إبراهيم بن محمد بن يحيى أبو إسحاق المزكي النيسابوري:

راجع ترجمته من «التنكيل» رقم (٩)، وانظر البحث المتعلق بكثرة غرائب الراوي، ومتى يضره ذلك، وهل من شرط الثقة أن يتابع في كل ما حدث به؟ وذلك في قسم القواعد من كتابنا هذا.

[٢٣] إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي المدني:

قال **المعلمي** في «التنكيل» في المسألة الرابعة عشرة (٢/ ١١٢): «إبراهيم ساقط، ولا سيما إذا لم يصرح بالسماع، وأما حسن ظن الشافعي به فكأنه كان متماسكًا لما سمع منه الشافعي ثم ظهر فساده». اهـ.

وقال في المسألة الخامسة عشرة (٢/ ١٧٧): «هالك، وارتضاء الشافعي له إنما هو فيما سمعه «عنه»(١)، إما لأنه سمع منه من أصوله، وإما لأنه كان متماسكًا ثم فسد بعد ذلك»(٢). اهـ.

[٢٤] إبراهيم بن محمد بن يوسف أبو إسحاق الفريابي نزيل بيت المقدس:

قال الشوكاني في «الفوائد» (ص١٢٨): روى الأزدي - من طريق الفريابي - حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا جامع أحدكم، فلا ينظر إلى الفرج؛ فإنه يورث العمى، ولا يكثر الكلام، فإنه يورث الخرس».

قال الأزدي: إبراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي ساقط..

قال في «الميزان»: قال أبو حاتم وغيره: صدوق. وقال الأزدي وحده: ساقط.

---

(١) كذا في «التنكيل» والأقرب أن يكون الصواب: «منه».

(٢) علق الشيخ الألباني على هذا الموضع من «التنكيل» فقال: قلت: وإما لأنه لم يتبين له حاله، ولم يعرفه كما عرفه غيره من الأئمة، كمالك وأحمد وغيرهما. قال ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي ومناقبه» (ص٢٢٣) بعد أن روى عن الشافعي أنه كان يقول فيه: كان قدريًا، قال: «لم يَبِنْ له أنه كان يكذب، وكان يحسب أنه طعن الناس عليه من أجل مذهبه في القدر». اهـ.

فقال الشيخ **المعلمي**: إبراهيم صدوق، ولا يفيد ذلك هنا، لأن شيخه في السند: محمد بن عبد الرحمن القشيري: هالك. قال أبو حاتم: «كان يكذب ويفتعل الحديث». فالبلاء في هذا الخبر من هذا القشيري كما نبه عليه الخليلي. اهـ.

[٢٥] إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي، أبو إسحاق الكوفي:

قال **المعلمي** في رسالة «مقام إبراهيم» (ص١٨٥): «صدوق كثير الخطأ، يحدث بما لا يحفظ فيغلط»(١).

[٢٦] إبراهيم بن أبي الليث - واسمه نصر - أبو إسحاق ترمذي الأصل بغدادي الدار:

قال الشيخ **المعلمي** في ترجمته من «التنكيل» رقم (٧):

الذي يتلخص من مجموع كلامهم أنهم لم ينقموا عليه شيئًا في سيرته، وأنه كانت عنده أصول الأشجعي(٢) التي لا شك فيها، وكان يذْكُر أنه سمعها من الأشجعي إلا مواضع كان يعترف أنه لم يسمعها(٣)، فقصده الأئمة: أحمد، ويحيى، وابن المديني وغيرهم يسمعون منه كتب الأشجعي، فكانوا يسمعون منه، ثم حدّث بأحاديث عن

---

(١) قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ١٣٣): سمعت أبي يقول: إبراهيم بن مهاجر ليس بقوي هو وحصين بن عبد الرحمن وعطاء بن السائب، قريب بعضهم من بعض، محلُّهم عندنا محل الصدق، يكتب حديثهم ولا يحتج بحديثهم.

قلت لأبي: ما معنى لا يحتج بحديثهم؟ قال: كانوا قومًا لا يحفظون، فيحدثون بما لا يحفظون، فيغلطون، ترى في حديثهم اضطرابًا ما شئت. اهـ.

(٢) هو أبو عبد الرحمن عبيدالله بن عُبيدالرحمن -ويقال ابن عبد الرحمن- الأشجعي أبو عبد الرحمن الكوفي، ثقة مأمون من رجال التهذيب.

(٣) قال أبو بكر المروذي عن أحمد: «.. أنا رأيت كتاب الأشجعي في بيته، وقد كان سمع الجامع وكان لا يحدث به، وكان يقرأ علينا كتاب الأشجعي فيقول: هذا سمعته وهذا لم أسمعه، في كتاب الصلاة، فرجل يدعُ حديثًا كثيرًا يقول: لم يسمعه، يَدَّعي حديثين! إيش هذا من الكلام؟» «تاريخ بغداد» (٦/ ١٩٤-١٩٥).

هشيم وشريك وغيرهما من حفظه فاستنكروا من روايته عن أولئك الشيوخ أحاديث تفرد بها عنهم، وكان عندهم أنها مما تفرد بها غير أولئك الشيوخ، منها: حديث رواه عن هشيم عن يعلى بن عطاء وكان عندهم أنه من أفراد حماد بن سلمة عن يعلى.

فتوقف فيه أحمد لهذا الحديث حتى بان له أن غير حماد قد حدّث به، وعذره أحمد في بقية الأحاديث.

وأما ابن معين فشدد عليه وتبعه جماعة.

واختلف عن ابن المديني، فقيل: لم يزل يحدث عنه حتى مات، وقيل: بل كف بآخره.

وقال أبو حاتم: «كان أحمد يُجْمِلُ القول فيه، وكان يحيى بن معين يحمل عليه، وعبيدالله القواريري «وهو ثقة عندهم من رجال الصحيحين» أحبّ إليّ منه».

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال أبو داود عن ابن معين: «أفسد نفسه في خمسة أحاديث»[(١)] فذكرها. قال ابن حجر في «التعجيل»[(٢)]: «وهذا عندي أعدل الأقوال فيه».

قال **المعلمي**: قد ظهرت عدالة الرجل أولًا، ثم عرضت تلك الأحاديث، فاختلفوا فيها، فمنهم من عذره، ومنهم من رماه بسرقتها.

---

(١) هو من رواية الآجري عن أبي داود، وتمام الكلام: «لو كانت بالجبل لكان ينبغي أن يرحل فيها. قال أبو داود: صدق. قال أبو داود: حدث عن هشيم حديثًا عن يعلى بن عطاء فزعموا أن أبامالك حدث به، وحدث عن شريك عن سالم عن سعيد في «مقام كريم»، وحديث تفترق هذه الأمة على بضع وسبعين ملّة، قوم يقيسون الأمور برأيهم، وحديث إبراهيم بن سعد في الرؤية: سدرة المنتهى، وحديث هشيم عن منصور عن الحسن عن أبي بكرة عن النبي ﷺ «الحياء من الإيمان» وحديث سعدوية».
«سؤالات الآجري» (١٨٤٠)، و«تاريخ بغداد» (٦/ ١٩٢-١٩٣).

(٢) (١/ ٢٧٥).

فالذي ينبغي: التوقف عن سائر ما رواه عن غير الأشجعي، وقبول ما رواه عن الأشجعي؛ فإن ذلك من أصول الأشجعي باعترافهم جميعًا، ولم ينكروا منها شيئًا، وأحسب أن رواية الإمام أحمد وابنه عبد الله عن إبراهيم إنما هي مما رواه من كتب الأشجعي». اهـ.

وكان الشيخ **المعلمي** قد صدّر ترجمة إبراهيم بنقد أسانيد بعض روايات الجرح والتعديل فيه.

ففي كلمة ابن معين: «لو اختلف إليه ثمانون كلهم مثل منصور بن المعتمر ما كان إلا كذابًا». قال **المعلمي**: «رواها الخطيب من طريق: أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، وترجمة ابن محرز هذا في «تاريخ بغداد» (ج٥ ص٨٣) ليس فيها تعريف بحاله وإنما فيها: «يروي عن يحيى بن معين، حدث عنه جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسي».

قال: «وكلمة ابن الدورقي[(١)] المذكورة في «اللسان»[(٢)] و«التعجيل»[(٣)] هي في قصة طويلة رواها الخطيب من طريق أبي الفتح محمد بن الحسين الأزدي الحافظ، والأزدي اتهموه، ونحتاج إلى الاعتذار عن ابن حجر في جزمه بها مع أنها من طريق الأزدي».

قال: «وما في «اللسان» تبعًا لأصله أن ابن معين قال في إبراهيم: «ثقة لكنه أحمق» إنما رواها الخطيب من طريق بكر بن سهل عن عبد الخالق بن منصور عن ابن معين، وبكر بن سهل هذا إن كان هو الدمياطي المترجم في «الميزان» و«اللسان».. ففيه كلام شديد[(٤)]، وعقبها الخطيب بقوله: «وهذا القول من يحيى في توثيقه كان قديمًا، أساء القول فيه بعْدُ، وذمّهُ ذمًّا شديدًا». اهـ.

---

(١) هو أحمد بن إبراهيم الدورقي.

(٢) (١/ ٩٤).

(٣) (١/ ٢٧٤).

(٤) ستأتي له ترجمة مستقلة هنا، فراجعها.

[٢٧] إبراهيم بن هشام بن يحيى بن يحيى بن قيس، أبو إسحاق الغساني:

قال الشيخ في «التنكيل» في المسألة الرابعة عشرة (٢/ ١٣٦): ذكره ابن حبان في «الثقات»(١)، وأخرج له في «صحيحه»، لكن طعن فيه أبو حاتم، وذكر قصة تدل على أن إبراهيم كان به غفلة(٢) والله أعلم. اهـ.

[٢٨] إبراهيم بن يزيد بن قُديد:

في «الفوائد» (ص٥٥-٥٦) حديث أبي هريرة: «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين، وإذا دخل بيته فلا يجلس حتى يركع ركعتين، فإن الله جاعل له من ركعتيه في بيته خيرًا».

---

(١) (٨/ ٧٩): لكن وقع في الأصلين المطبوع عنهما: إبراهيم بن هاشم. وقال ابن حبان: «عداده في أهل دمشق، كان يسكن بيت لهيا، حدثنا عنه الحسن بن عبد الله القطان وغيره..».

وقد عاب الذهبي على ابن حبان إدخال إبراهيم في «الثقات» فقال في ترجمة يحيى بن سعيد القرشي من «الميزان» (٤/ ٣٧٨): «إبراهيم بن هشام أحد المتروكين الذين مشاهم ابن حبان فلم يُصِبْ». اهـ.

(٢) في «الجرح والتعديل» (٢/ ١٤٣): قال ابن أبي حاتم: قال أبي: قلت لأبي زرعة: لا تحدث عن إبراهيم بن هشام بن يحيى، فإني ذهبت إلى قريته، وأخرج إلي كتابًا، زعم أنه سمعه من سعيد بن عبد العزيز، فنظرت فيه فإذا فيه أحاديث ضمرة عن رجاء بن أبي سلمة، وعن ابن شوذب، وعن يحيى بن أبي عمرو السيباني، فنظرت إلى حديث، فاستحسنته من حديث ليث بن سعد عن عُقَيْل. فقلت له: اذكر هذا، فقال: حدثنا سعيد بن عبد العزيز عن ليث بن سعد عن عَقِيل -بالكَسْر-

ورأيت في كتابه أحاديث عن سويد بن عبد العزيز عن مغيرة وحصين قد أقلبها على سعيد بن عبد العزيز. فقلت له: هذه أحاديث سويد بن عبد العزيز فقال: نا سعيد بن عبد العزيز عن سويد، وأظنه لم يطلب العلم وهو كذاب.

قال ابن أبي حاتم: ذكرت لعلى بن الحسين بن الجنيد بعض هذا الكلام عن أبي فقال: صدق أبو حاتم، ينبغي أن لا يُحَدَّثَ عنه». اهـ.

كذا صَدَّر هذا السياق في «الجرح»، وأما في «الميزان» و«اللسان» ففيهما: أما ابن أبي حاتم فقال: قلت لأبي: لم لا تحدث عن إبراهيم بن هشام الغساني. فقال: ذهبت إلى قريته..

أما أبو زرعة فقد نقل عنه ابن الجوزي أنه قال فيه: كذاب.

وأما قول إبراهيم: عن ليث بن سعد عن عَقِيل، فقد قاله بكسر القاف من «عَقِيل»، والصواب فيه أنه بفتحها مع ضم العين -مصغرًا، وهو عُقَيْل بن خالد بن عَقيل- بالفتح- الأيلي.

قال **المعلمي**: في سنده «إبراهيم بن يزيد بن قديد» رواه سعد بن عبد الحميد عنه، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعًا.

ذكر البخاري إبراهيم هذا في التاريخ (١/ ١/ ٣٣٦) وذكر هذا الحديث. ثم قال البخاري: «هذا لا أصل له» وفي ترجمة إبراهيم من «الميزان»[(١)] ذكر هذا الحديث، وأن ابن عديّ[(٢)] قال: «هذا منكر بهذا الإسناد عن الأوزاعي».

وفي «اللسان»: أن العقيلي[(٣)] ذكر إبراهيم وقال: «في حديثه وهم وغلط» ثم ساق هذا الحديث، وذكر ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات[(٤)] عن الأزدي، وأنه قال في إبراهيم: «ليس حديثه بشيء، روى عن الأوزاعي، مناكير منها..» فذكر هذا الحديث ثم قال: «لا أصل له».

تعقبه السيوطي في «اللآلئ» (٢/ ٢٤) بقوله: «قلت: قال الحافظ ابن حجر في لسان «الميزان»[(٥)]: إبراهيم هذا ذكره ابن حبان في «الثقات»[(٦)]. اهـ». ثم ذكر الشواهد، وكذا صنع شارح «الإحياء» (٣/ ٤٦٥) مع أن بقية عبارة «اللسان»: «فقال «يعني ابن حبان في الثقات»:يعتبر حديثه من غير رواية سعيد» كذا «قلت» قد قال ابن عدي: «لا يحضرني له غيره»، وسعيد بن عبد الجبار الراوي عنه، أخرج له ابن ماجه، وقد قال أبو أحمد: إنه يروى الكذب، فالآفة منه». اهـ.

كذا قال: «سعيد بن عبد الجبار»، وكذلك قال في حكاية عبارة «الميزان»، مع أن الذي في «الميزان» المطبوع «سعد بن عبد الحميد» والتغيير من ابن حجر نفسه، فإن الذي روى

---

(١) (٧٤٨).

(٢) «الكامل» (١/ ٢٥٢).

(٣) «ضعفاؤه» (١/ ٧٢).

(٤) (٣/ ٧٥).

(٥) (١/ ١٢٥).

(٦) (٨/ ٦١).

له ابن ماجه وحْدهُ وتكلم فيه أبو أحمد الحاكم هو سعيد بن عبد الجبار الزبيدي، ترجمته في «التهذيب» (٤/ ٣٥) وفيها «قال أبو أحمد الحاكم: يرمى بالكذب».

فأما سعد بن عبد الحميد بن جعفر فروى له الترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وترجمته في «التهذيب» (٣/ ٤٧٧) وليس فيها عن أبي أحمد شيء، وإنما فيها عن ابن حبان: «كان ممن يروي المناكير عن المشاهير وممن فحش وهمه حتى حسن التنكب عن الاحتجاج به» و«قال ابن أبي حاتم في ترجمة إبراهيم: كان يسكن الثغر، روى عن الأوزاعي روى عنه سعد بن عبد الحميد بن جعفر».

والغالب على الظن أن ما وقع في «اللسان» وهم. وإنما روى عن هذا الرجل سعد بن عبد الحميد بن جعفر، وعلى كل حال فقد بان أن ابن حبان إنما ذكر إبراهيم في الثقات لأنه يرى الحمل في هذا الحديث على الراوي عنه». اهـ.

[٢٩] إبراهيم بن يزيد القرشي الأموي أبو إسماعيل المكي يعرف بالخوزي:

«الفوائد» (ص٢١٣) هالك، قال أحمد، والنسائي، وابن الجنيد: «متروك الحديث» وقال ابن معين: «ليس بثقة وليس بشيء». وقال أبو زرعة، وأبو حاتم، والدارقطني: «منكر الحديث». وقال البخاري: «سكتوا عنه». وهذه من أشد صيغ الجرح عند البخاري. وقال البرقي: «كان يتهم بالكذب». وقال ابن حبان: «روى المناكير الكثيرة حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها» وروى ابن المبارك عنه مرّة ثم تركه فسئل أن يحدث عنه فقال: «تأمرني أن أعود في ذنب قد تبت منه».

أهْمل السيوطي هذا كله وقال: «أخرج له الترمذي وابن ماجه وقال ابن عديّ: يكتب حديثه» وهو يعلم أن فيمن يخرج له الترمذي وابن ماجه ممن أجمع الناس على تكذيبه كالكلبي. وابن عديّ إنما قال: «هو في عداد من يكتب حديثه». وقد قال ابن المديني: «ضعيف لا أكتب عنه شيئًا». وقال النسائي: «ليس بثقة ولا يكتب حديثه». وعدّ ابن المبارك الرواية عنه ذنبًا تجب التوبة منه كما مرّ، مع أن ابن المبارك ليس ممن يشدد، فقد روى عن الكلبي.

فإن كان إبراهيم يكذب عمدًا كما اتهم بذلك فيما قال البرقي فواضح، وإلا فهو ممن يكثر منه الكذب خطأً». اهـ.

[٣٠] إبراهيم بن يزيد النخعي:

قال **المعلمي** في «التنكيل» (٢/ ٣٢):

«إبراهيم ربما دلس، وفي «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص١٠٨) من طريق «خلف بن سالم قال: سمعت عدة من مشايخ أصحابنا تذاكروا كثرة التدليس والمدلسين، فأخذنا في تمييز أخبارهم، فاشتبه علينا تدليس الحسن بن أبي الحسن، وإبراهيم بن يزيد النخعي[(١)] .. وإبراهيم أيضا يُدخل بينه وبين أصحاب عبد الله[(٢)] مثل: هُني بن نُويرة، وسهم بن منجاب، وخزامة الطائي، وربما دلّس عنهم». اهـ.

وفيه أيضًا (٢/ ١٤٢) إسنادٌ فيه: عن إبراهيم قال: قال عبد الله..

فقال: «وإبراهيم عن عبد الله منقطع، وما رُوي عنه أنه قال: «إذا قلت: قال عبد الله، فهو عن غير واحد عن عبد الله» لا يدفع الانقطاع؛ لاحتمالِ:

١ - أن يسمع إبراهيم عن غير واحد ممن لم يلق عبد الله[(٣)].

---

(١) تمامه: «لأن الحسن - يعنى البصري- كثيرًا ما يُدخل بينه وبين الصحابة أقوامًا مجهولين، وربما دلَّس عن مثل عُتي بن ضمرة. ودغفل بن حنظلة وأمثالهم».

(٢) يعنى: ابن مسعود ﷺ.

(٣) أفاد العلاّمة الألباني ههنا في تعليقه على هذا الموضع من «التنكيل» فائدة، فقال: «تصدير المصنف لقول إبراهيم المذكور بقوله «رُوي» مما يشعر اصطلاحًا- بأنه لم يثبت عنده، ولعل عذره في ذلك أنه لم يقف على إسناده، وإلا لجزم بصحته، فقد أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٦/ ١٩٠): أخبرنا عمرو بن الهيثم أبو قطن، قال: حدثنا شعبة، عن الأعمش، قال: قلت لإبراهيم: إذا حدثتني عن عبد الله فأَسْنِدْ، قال: إذا قلتُ: قال عبد الله، فقد سمعته من غير واحدٍ من أصحابه، وإذا قلت: حدثني فلان، فحدثني فلان».

وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات.

٢- أو ممن لقيه وليس بثقة[(١)].

٣- أو احتمال أن يغفل إبراهيم عن قاعدته.

٤- واحتمال أن تكون قاعدته خاصة بهذا اللفظ «قال عبد الله» ثم يحكي عن عبد الله بغير هذا اللفظ ما سمعه من واحد ضعيف، فلا يتنبه منْ بعْدهُ للفرق، فيرويه عنه بلفظ «قال عبد الله»، ولا سيما إذا كان فيمن بعده من هو سيء الحفظ كحماد[(٢)]..» ثم نقل **المعلمي** ما سبق نقله عن «علوم الحديث» للحاكم.

= وقد أخرجه أبو زرعة الدمشقي في «تاريخ دمشق» (ق١٣١/ ٢)، وهو في «المطبوع» (١/ ص٦٦٥): حدثنا أحمد بن شبويه، قال: حدثنا عمرو بن الهيثم به، إلا أنه قال: «فحدثني وحده». وإذا تأمل الباحث في قول إبراهيم «من غير واحد من أصحابه» يتبين له ضعف بعض الاحتمالات التى أوردها المصنف على ثبوت رواية إبراهيم إذا قال: قال ابن مسعود، فإن قوله: «من أصحابه» يبطل قول المصنف «أن يسمع إبراهيم من غير واحد ممن لم يلق عبد الله» كما هو ظاهر.

وعُذْره في ذلك أنه نقل قول إبراهيم هذا من «التهذيب»، ولم يقع فيه قوله: «من أصحابه» الذي هو نص في الاتصال. اهـ. كلام الألباني حفظه الله تعالى.

(١) وهذا يَرِدُ عليه ما في التعليق السابق، لأنه لا يُعرف في أصحاب ابن مسعود مَنْ بهذه الصفة، وهذا لو كان الصاحب واحدًا، فكيف لو كانوا غير واحد؟ ويقال في عذر **المعلمي** هنا ما قيل في الاحتمال الأول من اعتماده على النص الوارد في «تهذيب التهذيب».

وأما الاحتمال الثالث والرابع فهما قائمان بلا شك، لا سيما الثالث منهما، وهو أن يسمع إبراهيم من غير أصحاب ابن مسعود الثقات المعروفين، كضعيفٍ أو مستورٍ أو مجهولٍ، عن ابن مسعود، ويكون بحيث لا يُقبل منه ما تفرد به عن ابن مسعود وغيره؛ لضعفه، أو لا يُقبل منه ما تفرد به عن ابن مسعود دون أصحاب ابن مسعود المعروفين، فيغفل إبراهيم في هذا ويقول: «قال ابن مسعود».

وقد عَضَّدَ **المعلمي** هذا الاحتمال بما نقله عن «معرفة علوم الحديث» للحاكم، وهؤلاء الذين يُدْخلهم إبراهيم بينه وبين أصحاب ابن مسعود، وإن كانوا ليسوا بالضعفاء، إلا أنهم بَيْن: مستور الحال متعبد، وموثق توثيقًا ليِّنًا، وليسوا من الثقات الذين يعتمد عليهم، وإذا كان إبراهيم ربما دلَّس عن هؤلاء، فربما دلَّس عن غيرهم ممن هم أسوأ حالًا منهم، والله تعالى أعلم.

(٢) هو ابن أبي سليمان.

[٣١] إبراهيم بن يعقوب أبو إسحاق الجوزجاني:

قال **المعلمي** في ترجمته من «التنكيل» رقم (١٠):

وأما الجوزجاني فحافظ كبير متقن عارف، وثّقه تلميذه النسائي جامع «خصائص علي» وقائل تلك الكلمات في معاوية[١]، ووثقه آخرون.

فأما ميْلُ الجوزجاني إلى النصب فقال ابن حبان في «الثقات»: «كان حريزي المذهب ولم يكن بداعية، وكان صلبًا في السنة.. إلا أنه من صلابته ربما كان يتعدى طوره» وقال ابن عدي: «كان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في الميل على علي».

وليس في هذا ما يُبيِّنُ درجته في الميل.. [ثم طعن **المعلمي** في قصة الفروجة[٢] المنسوبة للجوزجاني بأنها من رواية محمد بن الحسين السلمي النيسابوري عن الدارقطني بها، فالسلمي تكلموا فيه حتى رموه بوضع الحديث، والدارقطني لم يدرك الجوزجاني، إنما سمع هذه الحكاية على ما في معجم البلدان «جوزجانان» من عبد الله بن أحمد بن عدبس وهو مجهول الحال ليس في ترجمته من «تاريخ بغداد» (٩/ ٣٨٤)، و«تهذيب تاريخ ابن عساكر» (٧/ ٢٨٨) ما يُبيّن حاله، فلا تقوم بخبره حجة]..

ثم قال: فأما حط الجوزجاني على أهل الكوفة فخاصٌّ بمن كان شيعيًا يبغض الصحابة أو يكون ممن يظن به ذلك..

---

(١) يعنى أن توثيق النسائي -مع ما عُرف عنه من التشيع- للجوزجاني- مع ما عُرف عنه من النصب وهو ضد التشيع، لَيَدُلُّ على أن الجوزجاني لم يجاوز الحدَّ في بغضه للشيعة، ولم يصل إلى الدرجة التى يُتهم فيها عند غَضِّه منهم أو طعنه فيهم - كما سيأتي- ولا شك أن توثيق الرجل لمن يخالفه أو يضاده في المذهب ليرفع من درجة هذا التوثيق، فهذا هو مراد الشيخ **المعلمي** بقوله في النسائي: «جامع خصائص عليّ، وقائل تلك الكلمات في معاوية». والله الموفق.

(٢) هي ما رُوي أن جارية أخرجت للجوزجاني فروجة لتذبحها، فلم تجد من يذبحها فقال: سبحان الله! فروجة لا يوجد من يذبحها، وعليّ يذبح في ضحوة نيفًا وعشرين ألف مسلم؟

ثم تقدم في القاعدة الرابعة من قسم القواعد النظرُ في حطِّ الجوزجاني على الشيعة، واتضح أنه لا يجاوز الحد، وليس فيه ما يسوغ اتهامه بتعمد الحكم بالباطل، أو يخدش في روايته ما فيه غض منهم أو طعن فيهم، وتوثيق أهل العلم له يدفع ذلك البتّة كما تقدم في القواعد والله أعلم. اهـ.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في القاعدة الرابعة من قسم القواعد من «التنكيل» وهي قاعدة «قدح الساخط، ومدح المحب ونحو ذلك» (١/ ٦٠) قال:

وقد تتبعت كثيرًا من كلام الجوزجاني في المتشيعين، فلم أجده متجاوزًا الحد، وإنما الرجل لما فيه من النصب يرى التشيع مذهبًا سيئًا، وبدعةً ضلالةً، وزيغًا عن الحق وخذلانًا، فيطلق على المتشيعين ما يقتضيه اعتقاده كقوله «زائغ عن القصد- سيء المذهب» ونحو ذلك.

وكلامه في الأعمش ليس فيه جرح، بل هو توثيق، وإنما فيه ذمه بالتشيع والتدليس، وهذا أمر متفق عليه أن الأعمش كان يتشيع ويدلس، وربما دلس عن الضعفاء، وربما كان في ذلك ما ينكر.

وهكذا كلامه في أبي نعيم [١]، فأما عبيد الله بن موسى فقد تكلم فيه الإمام أحمد وغيره بأشد من كلام الجوزجاني، وتكلم الجوزجاني في عاصم بن ضمرة، وقد تكلم فيه ابن المبارك وغيره، واستنكروا من حديثه ما استنكره الجوزجاني راجع «سنن البيهقي» (٣/ ٥١) غاية الأمر أن الجوزجاني هوّل وعلى كل حال فلم يخرج من كلام أهل العلم..

قال الجوزجاني في يونس بن خباب: «كذاب مفتر» ويونس وإن وثقه ابن معين فقد قال البخاري: «منكر الحديث» وقال النسائي مع ما عرف عنه [٢]: «ليس بثقة»، واتفقوا

(١) هو الفضل بن دكين.

(٢) يعني من التشيع.

على غلوّ يونس، ونقلوا عنه أنه قال: إن عثمان بن عفان قتل ابنتي النبي ﷺ. وأنه روى حديث سؤال القبر، ثم قال: ههنا كلمة أخفاها الناصبة، قيل له: ماهي؟ قال: إنه ليُسأل في قبره: من وليّك؟ فإن قال: عليّ، نجا! فكيف لا يُعذر الجوزجاني مع نصبه أن يعتقد في مثل هذا أنه كذاب مفتر! اهـ.

وقال **المعلمي** في ترجمة «علي بن مهران الرازي» من «التنكيل» رقم (١٦٨): قال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: كان رديء المذهب غير ثقة. وقد تقدمت ترجمة الجوزجاني، وتبين أنه يميل إلى النصب، ويطلق هذه الكلمة «رديء المذهب» ونحوها على من يراه متشيعًا، وإن كان تشيعه خفيفًا، وتحقق في ترجمته في القواعد أنه إذا جرح رجلًا ولم يذكر حجة، وخالفه من هو مثله أو فوقه، فوثق ذلك الرجل، فالعمل على التوثيق..». اهـ.

[٣٢] أثوب بن عتبة:

قال في «الفوائد» (ص١٧٢): «مجهول».

[٣٣] أحمد بن إبراهيم بن خالد الموصلي أبو علي نزيل بغداد:

قال في «طليعة التنكيل» (ص٢٤): «ثقة، وقد ثبت سماعه من شريك، ولم يكن مدلسًا، فروايته عن شريك محمولة على السماع كما هو معروف في علوم الحديث، وأصول الفقه».

وهو مترجم في «التنكيل»، رقم (١١).

[٣٤] أحمد بن إبراهيم القطيعي:

في «الفوائد» (ص٢٣٦) خبر: «ما من أحد إلا هو يتمنى يوم القيامة أنه كان يأكل من الدنيا قوتًا».

رواه الخطيب[(١)] من طريق أحمد بن إبراهيم القطيعي، ثنا عباد بن العوام، ثنا سفيان بن حسين عن يسار عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود مرفوعًا.

قال **المعلمي**: ظاهر ترجمة القطيعي في «تاريخ بغداد» أنه مجهول لا يُذكر إلا في هذا الخبر، ويسار لم أقف له على أثر[(٢)]، وفي «اللآلئ»[(٣)] أن أبانعيم أخرجه من وجه آخر عن عباد بن العوام بسنده فجعله من قول ابن مسعود لم يرفعه. اهـ.

[٣٥] أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن نبيط بن شريط:

قال في «الفوائد» (ص٣٩٧): «. جاء الكذب منه، لفق نسخة رواها عن أبيه عن جده عن نبيط، وقد ذكرها السيوطي في أواخر الذيل».

[٣٦] أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك أبو بكر القطيعي:

قال في «التنكيل» ترجمة رقم (١٢) - جوابًا على قول الكوثري: مختلط فاحش الاختلاط - أقول:

قضية الاختلاط ذكرها الخطيب في «التاريخ» (٤/ ٧٣ قال: «حُدِّثْتُ عن أبي الحسن بن الفرات..» وذكرها الذهبي في «الميزان» عن ابن الصلاح قال: «اختل في آخر عمره حتى كان لا يعرف شيئًا مما يُقرأ عليه، ذكر هذا أبو الحسن ابن الفرات».

والظاهر أن ابن الصلاح إنما أخذ ذلك مما ذكره الخطيب، ولا ندري منْ حدّث الخطيب، ومع الجهالة به لا تثبت القصة، لكن ابن حجر شدّها بأن الخطيب حكى

---

(١) «تاريخه» (٤/ ٧-٨).

(٢) لعله محرف من «سيّار» ففى ترجمة أبي وائل شقيق بن سلمة من «تهذيب الكمال» (١٢/ ٥٥٠) رواية سيّار أبي الحكم -وهو العنزي الواسطى ويقال البصري - عنه، وكذا هو في ترجمة سيار (١٢/ ٣١٤) وإن لم يذكر المزي رواية سفيان بن حسين عن سيّار هذا.

(٣) (٢/ ٣١٣) قال السيوطي: «وقال أبو نعيم: حدثنا عبد الله بن محمد بن أبي سهل، حدثنا عبد الله بن محمد العبسي، حدثنا عباد بن العوام به فذكره موقوفًا». اهـ.

في ترجمة أحمد بن أحمد السيبي أنه قال: «قدمت بغداد وأبو بكر بن مالك حيٌّ.. فقال لنا ابن الفرضي: لا تذهبوا إلى ابن مالك فإنه قد ضعف واختلّ ومنعت ابني السماع منه».

وهذه الحكاية في التاريخ (٤/ ٤) لكن ليس فيها ما في تلك المنقطعة مما يقتضي فحش الاختلاط، وقد قال الذهبي في «الميزان» بعد ذكر الحكاية الأولى: «فهذا القول غلو وإسراف».

أقول: ويدل على أنه غلو وإسراف أن المشاهير من أئمة النقد في ذلك العصر، كالدارقطني والحاكم والبرقاني، لم يذكروا اختلاطًا ولا تغيرًا.

وقد غمزه بعضهم بشيء آخر، قال الخطيب:

«كان بعض كتبه غرق، فاستحدث نسخها من كتابٍ لم يكن فيه سماعه، فغمزه الناس، إلا أنّا لم نر أحدًا امتنع من الرواية عنه ولا ترك الاحتجاج به، وقد روى عنه من المتقدمين: الدارقطني وابن شاهين.. سمعت أبابكر البرقاني سئل عن ابن مالك، فقال: كان شيخًا صالحًا.. ثم غرقت قطعة من كتبه بعد ذلك، فنسخها من كتابٍ ذكروا أنه لم يكن سماعه فيه، فغمزوه لأجل ذلك وإلا فهو ثقة».

قال الخطيب: «وحدثني البرقاني قال: كنت شديد التنقير عن حال ابن مالك، حتى ثبت عندي أنه صدوق لا يُشك في سماعه، وإنما كان فيه بُلْه، فلما غرقت القطيعة بالماء الأسود، غرق شيء من كتبه، فنسخ بدل ما غرق من كتابٍ لم يكن فيه سماعه».

أجاب ابن الجوزي في «المنتظم» (٧/ ٩٣) عن هذا بقوله: «مثل هذا لا يطعن به عليه؛ لأنه يجوز أن تكون تلك الكتب قد قُرئت عليه وعورض بها أصله، وقد روى عنه الأئمة، كالدارقطني وابن شاهين والبرقاني وأبى نعيم والحاكم».

قال العلامة **المعلمي** تعليقًا على ما سبق:

وقال الحاكم: «ثقة مأمون»، ونسْخُهُ ما غرق من كتبه من كتابٍ ليس عليه سماعه يحتمل ما قال ابن الجوزي، ويحتمل أن يكون ذاك الكتاب كان أصل ثقة آخر كان رفيقه في السماع، فعرف مطابقته لأصله، والمدار على الثقة بصحة النسخة، وقد ثبت أن الرجل في نفسه ثقة مأمون، وتلك الحكاية تحتمل ما لا ينافي ذلك فكان هو الظاهر..

[وبحث **المعلمي** هنا في سنة غرق القطيعة] ثم قال:

والذين ذكروا الاستنساخ لم يذكروا أنه روى مما استنسخه، ولو علموا ذلك لذكروه لأنه أبْين في التليين وأبلغ في التحذير، وليس من لازم الاستنساخ أن يرويه عما استنسخه، ولا أن يعزم على ذلك، وكأنهم إنما ذكروا ذلك في حياته؛ لاحتمال أن يروي بعد ذلك عما استنسخه.

وقد قال الخطيب في «الكفاية» (ص١٠٩): «ومذاهب النقاد للرجال غامضة دقيقة، وربما سمع بعضهم في الراوي أدنى مغمز، فتوقف عن الاحتجاج بخبره، وإن لم يكن الذي سمعه موجبًا لردّ الحديث ولا مسقطًا للعدالة، ويرى السامع أن ما فعله هو الأوْلى رجاء إن كان الراوي حيًّا أن يحمله على التحفظ وضبط نفسه عن الغميزة، وإن كان ميّتًا أن يُنزله من نقل عنه منزلته، فلا يلحقه بطبقة السالمين من ذلك المغمز.

ومنهم من يرى أن من الاحتياط للدين إشاعة ما سمع من الأمر المكروه الذي لا يوجب إسقاط العدالة بانفراده حتى ينظر هل من أخوات ونظائر..». اهـ.

فلما ذكروا في حياة القطيعي أنه تغير، وأنه استنسخ من كتابٍ ليس عليه سماعه، كان هذا على وجه الاحتياط، ثم لم يذكروا في حياته ولا بعد موته أنه حدث بعد تغير شديد، أو حدث ممّا استنسخه من كتابٍ ليس عليه سماعه، ولا استنكروا له رواية واحدة، وأجمعوا على الاحتجاج به كما تقدم- تبيّن بيانًا واضحًا أنه لم يكن منه ما يخدش في الاحتجاج به.

هذا وكُتب الإمام أحمد كـ «المسند» و«الزهد» كانت نسخُها مشهورة متداولة قد رواها غير القطيعي، وإنما اعتنوا بالقطيعي واشتهرت رواية الكتب من طريقه لعلو السند، ويأتي لهذا مزيد في ترجمة الحسن بن علي بن المذهب، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات. اهـ.

[٣٧] أحمد بن الحجاج بن الصلت أبو العباس الأسدي:

قال في «الفوائد» (ص٣٥٩): «هالك»[١].

[٣٨] أحمد بن الحسن بن جنيدب أبو الحسن الترمذي صاحب أحمد بن حنبل:

ترجمته في «التنكيل» رقم (١٤)، وراجع «منهج البخاري في الرواية عن شيوخه في الصحيح» في القسم الخاص بمناهج الأئمة وتراجم المصنفين من هذا الكتاب.

[٣٩] أحمد بن الحسن بن خيرون:

ترجمته في «التنكيل» رقم (١٥).

قال الذهبي في «الميزان»: «الثقة الثبت محدث بغداد، تكلم فيه ابن طاهر بقول زائف سمج.. وهو أوثق من ابن طاهر بكثير، بل هو ثقة مطلقًا..»

وقد زاد **المعلمي** في بيان زيف هذا القول فوائد وتحقيقات آثرت إلحاق بعضها بقسم القواعد من هذا الكتاب.

---

(١) ذكره الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤/ ١١٧) وذكر له خبرًا، قال الذهبي في «الميزان» (١/ ٨٩): «عن سعدويه بإسناد الصحاح مرفوعًا: يُختم هذا الأمر بغلام من ولدك ياعم -يعنى العباس- يصلى بعيسى ابن مريم. رواه عنه محمد بن مخلد العطار، فأحمد آفته. والعجب أن الخطيب ذكره في «تاريخ بغداد» ولم يضعفه، وكأنه سكت عنه لانتهاك حاله» اهـ.

[٤٠] أحمد بن الحسين[١] بن القاسم بن سمرة الكوفي الملقب بـ «رسول نفسه»:

«الفوائد» (ص٣٨٥): «متروك، كذبه ابن حبان».

[٤١] أحمد بن خالد الكرماني:

قال في ترجمته من «التنكيل» رقم (١٦) تعقيبًا على قول الكوثري «مجهول»، قال: وأنا أيضًا لم أظفر له بترجمة ولا خبر إلا في هذه الرواية، أو ذكره في شيوخ التمار[٢].

لكن مثل هذا لا يسوغ لأمثالنا أن يقول: «مجهول». اهـ.

- أحمد بن رشدين:

يأتي في: أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين.

[٤٢] أحمد بن زهير بن حرب، هو: أحمد بن أبي خيثمة:

قال في «التنكيل» ترجمة رقم (٣٤) (١/ ١٨٠) ردًّا على ما قوّى به الكوثري ابنَ الصلت، مِنْ أمْرِ ابن أبي خيثمة بالكتابة عنه.

قال: «لم يُعْرف ابن أبي خيثمة بالتوقي عن الرواية عن الضعفاء، فضلًا عن الكتابة عنهم، بل عامّة المحدثين يكتبون عن كل أحد، إلا أن منهم أفرادًا كانوا يتقون أن يرووا إلا عن ثقة، ويكتبون عن الضعفاء للمعرفة، كما مرّ في ترجمة الإمام أحمد من نظره في كتب الواقدي.

وأحمد بن أبي خيثمة.. كان مشتغلًا بجمع «التاريخ»، والتاريخ يحتاج إلى مواد وتسامح في الرواية عن الضعفاء، فلو صحت القضية[٣] [يعني قول ابن أبي خيثمة

---

(١) قال **المعلمي** في الموضع المشار إليه من «الفوائد»: هكذا ثبت اسم أبيه «الحسين» في اللآلىء والغيلانيات ونزهة الألباب في الألقاب لابن حجر، ووقع في «الميزان» واللسان «الحسن».

(٢) هو محمد بن إسماعيل الرقي التمار، الراوي عن الكرماني في الحكاية الواردة في «التنكيل».

(٣) كذا، وأخشى أن يكون الصواب: القصة.

لابنه عبد الله: أُكتب عن هذا الشيخ[(١)] يا بني؛ فإنه كان يكتب معنا في المجالس منذ سبعين سنة..]- لما كان فيها إلا شهادة ابن أبي خيثمة لابن الصلت أنه كان يكتب معهم من زمان طويل، وبذلك علّل أمر ابنه بالكتابة عنه، على ما جرت عادتهم من الحرص على الكتابة عن المعمِّر، ولو كان ضعيفًا؛ رغبةً في العُلُوِّ، وعلى كل حال فليس فيها توثيق. اهـ.

وقال في ترجمة (١٠٩) (١/ ٢٨٣) ردًّا على الكوثري في ذكره أن ابن أبي خيثمة نُسب للقدر: أما ابن أبي خيثمة فقال الدارقطني: «ثقة مأمون» وقال الخطيب: «كان ثقة عالمًا متقنًا حافظًا»..

فأما القدر فلو ثبت عنه لم يضره، كما سلف في القواعد، فكيف وهو غير ثابت؟ إذ لا يُدرى منِ الناسُ الذين نسبوه إليه؟ وما مستندهم في تلك النسبة؟..

وأما اختصاصه بعلي بن عيسى فالظاهر أن الفرغاني لم يذكرها على جهة الذم، إذ ليس فيها ما يقتضيه، فإن علي بن عيسى الوزير كان من خيار الوزراء، مع مشاركته في العلم وعنايته بالعلماء، واختصاص ابن أبي خيثمة به إنما كان لعلقة العلم». اهـ.

[٤٣] أحمد بن سعد بن أبي مريم هو ابن الحكم بن محمد بن سالم أبوجعفر المصري:

هو ممن روى عن ابن معين أقواله في الجرح والتعديل.

قال **المعلمي** في ترجمته من «التنكيل» رقم (١٨): «ممن روى عنه: النسائي وقال: «لا بأس به» وأبو داود، وهو لا يروي إلا عن ثقة عنده، كما في ترجمة الحسين بن علي الأسود، وترجمة داود بن أمية من «تهذيب التهذيب»، وبقيٌّ بن مخلد، وهو لا يروي إلا عن ثقة عنده، كما في ترجمة أحمد هذا من «تهذيب التهذيب».

---

(١) يعني أحمد بن محمد بن الصلت الحمّاني وستأتي ترجمته، وهو هالك.

ثم قال **المعلمي** ردًّا على الكوثري في زعمه أنه «كثير الوهم وكثير الاضطراب في مسائله».

قال: فأما كثرة وهمه وكثرة اضطرابه في مسائله فلم أعرفه، وكان على الأستاذ أن ينقل ذلك عمن يُعْتَدُّ بقوله، أو يذكر عدة أمثلة لما زعمه..

وعلى كل حال فأحمد هذا قد قبله الأئمة، واحتجوا به[1] ولم يطعن فيه أحد منهم والله الموفق. اهـ.

[٤٤] أحمد بن سلمان بن الحسن بن إسرائيل بن يونس النجاد أبو بكر الحنبلي:

ترجمته في «التنكيل» رقم (١٩) وانظر الأبحاث المتعلقة بالجرح والتعديل، منها: «أوصاف لا تستلزم القدح في الراوي».

ومنها: «اختبار الواقع العملي للراوي» وغيرها، في قسم القواعد.

[٤٥] أحمد بن سهل بن أيوب الأهوازي[2]:

قال في «الفوائد» (ص٣٠٧): «هالك».

[٤٦] أحمد بن صالح أبو جعفر المصري المعروف بابن الطبري:

قال **المعلمي** في ترجمته من «التنكيل» رقم (٢٠): «وثقه الجمهور وعظموا شأنه، وقال النسائي: «غير ثقة ولا مأمون، تركه محمد بن يحيى ورماه يحيى بالكذب» وبيّن رمي يحيى بقوله: «حدثنا معاوية بن صالح سمعت يحيى بن معين يقول: أحمد بن صالح كذاب يتفلسف» وأنكر عليه أحاديث زعم أنه تفرد بها أو خالف.

١- فأما قوله: «غير ثقة ولا مأمون» فمبنيّة على ما بعدها.

---

(١) في طبعة دار الكتب السلفية من «التنكيل»: «له» وهو تحريف.

(٢) «اللسان» (١/ ١٨٤).

٢- وأما قوله: «تركه محمد بن يحيى» فوهم، فإن رواية محمد بن يحيى عن أحمد بن صالح موجودة، وقال ابن عدي: «حدث عنه البخاري والذهلي [محمد بن يحيى] واعتمادهما عليه في كثير من حديث الحجاز».

وكأن الذهلي لما سمع منه النسائي، لم يحدثه عن أحمد بن صالح، فظن النسائي أنه تركه، ولعله إنما لم يحدثه عنه لأنه كان حيًّا، ورأى الذهلي أن النسائي كغيره من طلبة الحديث إنما يرغبون في العوالي.

٣- وأما رواية معاوية بن صالح عن ابن معين فقد قال البخاري في أحمد بن صالح بن الطبري: «ثقة صدوق وما رأيت أحدًا يتكلم فيه بحجة، كان أحمد بن حنبل وعلى [بن المديني] وابن نمير وغيرهم يثبتون أحمد بن صالح، وكان يحيى [بن معين] يقول: سلوا أحمد فإنه أثبت».

فإن كان هناك وهم في النقل، فالظاهر أنه في رواية معاوية؛ لأن البخاري أثبت منه، ولموافقة سائر الأئمة، وإن كان ليحيى قولان، فالذي رواه البخاري هو المعتمد لموافقة سائر الأئمة.

وزعم ابن حبان أن أحمد بن صالح الذي كذبه ابن معين رجل آخر غير ابن الطبري، يقال له: الأشمومي(١)، كان يكون بمكة، ويقوي ذلك ما رواه البخاري من تثبيت ابن معين لابن الطبري، وأن ابن الطبري معروف بالصدق لا شأن له بالتفلسف.

٤- وأما الأحاديث التي انتقدها النسائي على ابن الطبري فقد أجاب عنها ابن عديّ. اهـ.

---

(١) هو الآتي في الترجمة القادمة هنا، لكن فيه: الشمومي.

[٤٧] أحمد بن صالح الشمومي[1]:

قال في «الفوائد» (ص٢٦٩): «تالف».

[٤٨] أحمد بن عبد الرحمن الكفرتوثي يعرف بـ «جحدر»[2]:

قال في «الفوائد» (ص٨٠): «هالك».

[٤٩] أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق أبو نعيم الأصبهاني الحافظ:

ترجمته في «التنكيل» رقم (٢١) وراجع ما يتعلق بـ «رواية الأحاديث المكذوبة والمنكرة في الكتب» و«أقسام الإجازة» من قسم القواعد.

وأكتفي هنا بما نقله **المعلمي** عن الذهبي، قال: «قال الخطيب: قد رأيت لأبي نعيم أشياء يتساهل فيها، أنه يقول في الإجازة: أخبرنا - من غير أن يبيّن» قال الذهبي: «فهذا ربما فعله نادرًا، فإني رأيته كثيرًا ما يقول: كتب إليّ جعفر الخلدي، وكتب إليّ أبو العباس الأصم، وأنا أبو الميمون بن راشد في كتابه، لكني رأيته يقول: أنا عبد الله ابن جعفر فيما قرئ عليه، فالظاهر أن هذا إجازة».

قال **المعلمي**: وفي «فتح المغيث» للسخاوي (ص٢٢٢) عن شيخه ابن حجر أن هذا اصطلاح لأبي نعيم قد صرح به فقال: إذا قلت: أخبرنا - علي الإطلاق من غير أن أذكر فيه إجازة أو كتابة أو كتب إليّ أو أذن لي فهو إجازة، أو: حدثنا فهو سماع. قال ابن حجر: «ويقوي التزامه لذلك أنه أورد في «مستخرجه على علوم الحديث للحاكم» عدة أحاديث رواها عن الحاكم بلفظ الإخبار مطلقًا، وقال في آخر الكتاب: الذي رويته عن الحاكم بالإجازة..».

---

(١) «المجروحين» (١/ ١٤٩)، و«الميزان» (١/ ١٠٥)، و«اللسان» (١/ ١٨٦) وجاء في بعض المصادر: «الشموني» بالنون.

(٢) انظر: «اللسان» (١/ ٢١٠-٢١١).

قال **المعلمي**: وإذ قد عُرف اصطلاحه فلا حرج، ولكن من أقسام الإجازة: الإجازة العامّة، بأن يجيز الشيخ للطالب جميع مروياته أو جميع علومه، فينبغي التثبت في روايات العاملين بهذه الإجازة، فإذا ثبت في أحدهم أنه لا يروي بها إلا ما ثبت عنده قطعًا أنه من مرويات المجيز، فهذا ممن يوثق بما رواه بالإجازة، وإن بان لنا أو احتمل عندنا أن الرجل قد يروي بتلك الإجازة ما يسمع ثقة عنده يحدث به عن المجيز، فينبغي أن يتوقف فيما رواه بالإجازة؛ لأنه بمنزلة قوله: حدثني ثقة عندي، وإن بان لنا في رجلٍ أنه قد يروي بتلك الإجازة ما يسمع غير ثقة يحدث به عن المجيز فالتوقف في المروي أوجب، فأما الراوي فهو بمنزلة المدلس عن غير الثقات، فإن كان قد عُرف بذلك فذاك، وإلا فهو على يديٍّ عدْلٍ.

وإذا تقرر هذا فقد رأيت في «تاريخ بغداد» ج (٨) (ص٣٤٥): «أخبرنا أبو نعيم الحافظ أخبرنا جعفر الخلدي في كتابه قال: سألت خير النساج..» فذكر قصة غريبة ثم قال الخطيب «قلت: جعفر الخلدي ثقة، وهذه الحكاية طريفة جدًّا، يسبق إلى القلب استحالتها، وقد كان الخلدي كتب إلى أبي نعيم يجيز له رواية جميع علومه، وكتب أبو نعيم هذه الحكاية عن أبي الحسن بن مقسم عن الخلدي نفسه إجازة، وكان ابن مقسم غير ثقة. والله أعلم».

أقول: فقول أبي نعيم: «أخبرنا الخلدي في كتابه» أراد به أن الخلدي كتب إليه بإجازته له جميع علومه، فأما القصة فإنما سمعها من ابن مقسم عن الخلدي، وابن مقسم غير ثقة، فهذا أشد ما يُقدح به في أبي نعيم، لكن لعلّه اغتر بما كان يظهره ابن مقسم من النسك والصلاح فظنّه ثقة، فإن ابن مقسم وهو أحمد بن محمد بن الحسن ابن مقسم ترجمته في «تاريخ بغداد» ج (٤) (ص٤٢٩) وفيها: «حدثنا عنه أبو نعيم الحافظ ومحمد بن عمر..و كان يظهر النسك والصلاح ولم يكن في الحديث بثقة» وقد تكلم الدارقطني وغيره في ابن مقسم. والله المستعان.

والحق أن أبانعيم وضع من نفسه ومن كتبه، فجزاؤه أن لا يعتد بشيء من مروياته إلا ما صرح فيه بالسماع الواضح. اهـ.

[٥٠] أحمد بن عبد الله الأصبهاني:

قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/ ٤٣٩): «حُدِّثْتُ عن أبي نصر محمد بن أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي قال: سمعت علي بن حمشاذ يقول: سمعت أحمد بن عبد الله الأصبهاني يقول: أتيت عبد الله بن حنبل فقال: أين كنت؟ فقلت: في مجلس الكديمي، فقال: لاتذهب إلى ذاك فإنه كذاب، فلما كان في بعض الأيام مررت به، فإذا عبد الله يكتب عنه فقلت: يا أباعبد الرحمن أليس قلت: لا تكتب عن هذا فإنه كذاب؟ قال: فأومأ بيده إلى فيه أن اسكت، فلما فرغ وقام من عنده قلت: يا أباعبد الرحمن أليس قلت: لا تكتب عنه؟ قال: إنما أردت بهذا أن لا يجيء الصبيان فيصيروا معنا في الإسناد واحدًا».

فأعل الخطيب هذه القصة فقال: «كان عبد الله بن أحمد أتقى لله من أن يُكذِّب من هو عنده صادق، ويُحْتَجّ بما حكى عنه هذا الأصبهاني، وفي هذه الحكاية نظر من جهته».

زعم الكوثري أن الخطيب قد قال في أحمد بن عبد الله الأصبهاني هذا: مجهول، وزعم أيضًا أنه من ثقات شيوخ ابن حمشاذ مترجم في «تاريخ أصبهان» لأبي نعيم.

قال الشيخ **المعلمي**: ليس في عبارة الخطيب كلمة «مجهول» ولا هي صريحة في معناها؛ إذ يحتمل أن يكون الخطيب عرف الأصبهاني بالضعف، ويحتمل أنه لم يعرفه، ولكن استدل بنكارة حكايته على ضعفه، ولايلزم من عدم معرفته له أن يجزم بأنه «مجهول» فإن المتحري مثل الخطيب لا يطلق كلمة «مجهول» إلا فيمن يئس من أن يعرفه هو أو غيره من أهل العلم في عصره، وإذا لم ييأس فإنما يقول: «لا أعرفه»..

ولا أضايق الأستاذ في إطلاقه أن هذا الرجل من شيوخ ابن حمشاذ، وإن لم يُعرف لابن حمشاذ عنه إلا هذه الحكاية، إن صح أن ابن حمشاذ حكاها، ولا في جزمه بذلك مع ما مرّ[1] ..، وإنما النظر في جزمه بأن هذا الرجل من الثقات. فمن أين لك ذلك؟ أنقلًا؟ فلماذا لم يذكره؟ أم أجتهادًا؟ فما حجته؟ أم مجازفةً؟ فالله حسيبه.

وقوله: «مترجم في «تاريخ أصبهان» لأبي نعيم» قد ذكرت هذا في «الطليعة» وقلت هناك «كذا قال وقد فتشت «تاريخ أصبهان» فوجدت فيه ممن يقال له: أحمد بن عبد الله- جماعة ليس في ترجمة واحد منهم ما يشعر بأنه هذا، وفوق ذلك فجميعهم غير مُوثّقِين» فتحامى الأستاذ في «الترحيب» التعرض لذاك الموضع البتة!..». اهـ.

[٥١] أحمد بن عبد الله بن خالد الجويباري أبو علي الهروي:

قال **المعلمي** في ترجمة: محمد بن سعيد البورقي من «التنكيل» رقم (٢٠٧): «مشهور بالوضع مكشوف الأمر جدًا».

[٥٢] أحمد بن عبد الله بن يزيد أبو جعفر المكتب البغدادي «المؤدب» يعرف بالهشيمي:

قال في «الفوائد» (ص٣٧٤): «هالك يضع الحديث»[2].

---

(١) يشير إلى ما قاله في قول الخطيب: «حُدِّثْتُ» قال: لم يذكر الخطيب مَنْ حَدَّثَهُ، فإن قيل: إن الخطيب أعلّ القصة بالأصبهاني فدل ذلك على ثقة الخطيب بمن حدثه، قلت: ليس هذا بلازم، فقد لا يكون الخطيب وثق بمن حدثه حَقَّ الثقة، ولكن رأى إعلال الحكاية بالأصبهاني كافيًا. اهـ.

(٢) حديثه الوارد في «الفوائد» هو في فضل عليّ، وعزا **المعلمي** ترجمته إلى «تاريخ بغداد» (٤/ ٢١٨) رقم (١٩١٥)، و«اللسان» (١/ ١٩٧) رقم (٦٢٠).

وهو مترجم أيضًا في «الكامل» لابن عدي (١/ ١٩٢)، و«المجروحين» (١/ ١٥٢-١٥٣)، و«الميزان» (١/ ١٠٩)، و«تاريخ الإسلام» في الطبقة رقم (٢٨).

=

[٥٣] أحمد بن عبد الله بن حكيم أبو عبد الرحمن الفرياناني المروزي(١):

قال **المعلمي** في حاشية «تقدمة الجرح والتعديل» (ص٢٨٤): «متكلم فيه حتى رُمي بالوضع». وفي حاشية «الفوائد» (ص٣٥٤): «كذاب».

قال أبو أنس: قال النسائي: ليس بثقة.

وقال الدارقطني: متروك الحديث.

وقال ابن عديّ: يروي عن الفضيل بن عياض وعبد الله بن المبارك والنضر بن محمد المروزي وأبي نضرة بالمناكير.

وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن الثقات ما ليس من حديثهم، وعن غير الأثبات مالم يحدثوا به.

وقال ابن السمعاني: وكان ممن يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، وكان محمد بن علي الحافظ سيء الرأي فيه.

وقال أبو نعيم: مشهور بالوضع.

= قال ابن عديّ: كان بسر من رأى يضع الحديث، ثم ساق له حديثًا يرويه عن عبد الرزاق في فضل عليّ أيضًا وقال: وهذا حديث منكر موضوع، لا أعلم رواه عن عبد الرزاق إلا أحمد بن عبد الله المؤدب هذا.

وذكر الخطيب هذا الحديث في ترجمة المؤدب وقال: لم يروه عن عبد الرزاق غير أحمد بن عبد الله هذا، وهو أنكر ما حفظ عليه.

وقال أيضًا في صدر الترجمة: وفي بعض أحاديثه نكرة. ونقل قول ابن عديّ، ثم روى عن الدارقطني قوله: يحدث عن عبد الرزاق وغيره بالمناكير، يترك حديثه [وهو في «المتروكين» له رقم (٦٨)] وقال ابن حبان: يروى عن عبد الرزاق والثقات الأوابد والطامات. ثم ذكر الحديث الذي أورده له ابن عدي في فضل عليّ. ثم قال: وهذا شيء مقلوب إسناده ومتنه جميعًا. اهـ.

وقال الذهبي في «التاريخ»: وكان كذابًا.

(١) له ترجمة في «الكامل» (١/ ١٧٢)، و«المجروحين» (١/ ١٤٥)، و«ضعفاء النسائي» (٧٠)، و«الأنساب» مادة «فريانان»، و«الميزان» (١/ ١٠٨)، و«اللسان» (١/ ١٩٤)، وغيرها.

وذكر **المعلمي** في ترجمته من «التنكيل» رقم (٢٣) عن ابن السمعاني ما يدل على أن هذا الرجل كان له شهرة وصيت في «فريانان»، قال: وقد روى عنه الحسن بن سفيان وغيره كما في «الميزان»، قال الذهبي: «وقد رأيت البخاري يروي عنه في كتاب «الضعفاء»».

ثم شرع **المعلمي** يقرر أن البخاري رحمه الله تعالى لا يروي إلا عمن كان صدوقًا عنده في الأصل، يمكنه تمييز صحيح حديثه من سقيمه، وذلك استدلالًا بما حكاه الترمذي في «جامعه»(١)، باب الإمام ينهض بالركعتين، قال: قال محمد بن إسماعيل [البخاري]: «ابن أبي ليلى هو صدوق، ولا أروي عنه(٢)، لأنه لا يُدْرى صحيح حديثه من سقيمه، وكُلُّ من كان مثل هذا فلا أروي عنه شيئًا».

وقد نقلت ما قرره **المعلمي** هنا- وفي غيره- مفصلًا فيما يتعلق بمنهج البخاري في الرواية عن شيوخه، فانظره هناك في القسم الخاص بمناهج أئمة النقد والمصنفين.

ثم قال **المعلمي**: والمقصود هنا أن رواية البخاري عن الفرياناني تدل أنه كان عنده صدوقًا في الأصل، وقد لقيه البخاري فهو أعرف به ممن بعده، وقد تأيد ذلك بأن الرجل كان مشهورًا في تلك الجهة بالخير والصلاح كما مرّ، وأن أحمد بن سيار على جلالته لما سئل عنه قال: «لا سبيل إليه» كأنه يريد أنه لا ينبغي الكلام فيه بمدح لضعفه في الرواية، ولا قدح لصلاحه في نفسه، على أن أكثر الذين تكلموا فيه لم يرموه بتعمد الكذب، فأما أبو نعيم فمتأخر، وقد تتبعنا كلام من تقدمه فلم نجد فيه ما تحصل به النسبة إلى الوضع، فكيف الشهرة. اهـ.

---

(١) (٢/ ١٩٩) رقم (٣٦٤).

(٢) يعني بواسطة، لأن البخاري لم يدرك ابن أبي ليلى - كما نبه عليه **المعلمي** رحمه الله.

لكن قال **المعلمي** في «الفوائد» (ص٧١): «تالف[١] ترجمته في لسان «الميزان» (١/ ١٩٤).

[٥٤] أحمد بن عبيدالله بن محمد بن عمار الثقفي المعروف بـ«حمار العزيز»[٢]:

«حاشية الموضع»١/ ٢٠٨): «مؤلف كتاب مثالب معاوية، كان من رؤوس الشيعة، ولم يوثق، فلا ينبغي الجزم بتوهيم الأئمة استنادًا إلى روايته». اهـ.

[٥٥] أحمد بن عبيد بن ناصح البغدادي أبو جعفر ويعرف بأبي عصيدة النحوي[٣]:

قال ابن عدي: حدث عن الأصمعي ومحمد بن مصعب «بما لا يحدث به غيره»[٤].

وقال أيضًا: هو عندي مع هذا كله من أهل الصدق.

وقال ابن حبان في «الثقات»: ربما خالف.

وقال الحاكم أبو عبد الله: هو إمام في النحو، وقد سكت مشايخنا عن الرواية عنه.

وقال الحاكم أبو أحمد: لا يتابع في جُلِّ حديثه.

قال **المعلمي** في ترجمته من «التنكيل» رقم (٢٥): «كأن ابن حبان وابن عديّ رأيا أنه لا يتعمد الكذب، ولكن يخطئ ويهم، مع احتمال أن يكون البلاء في كثير من

---

(١) أقول: هذا هو القول الموافق لواقع الرجل، فكلمة أهل العلم مجتمعة على تركه وطرحه، وكون الرجل صدوقًا في الأصل، صالحًا في نفسه، لا يدفع عنه الوقوع في الكذب خطئًا، إن لم يقع فيه عمدًا.

وصدق القائل: «لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث». يعنى: الكذب خطئًا ووهمًا وغفلةً وتلقينًا ونحو ذلك، والله تعالى أعلم.

(٢) انظر «الميزان» (١/ ١١٨)، و«اللسان» (١/ ٢١٩).

(٣) له ترجمة في: «الكامل» (١/ ١٨٨)، و«الثقات» (٨/ ٤٣)، و«تاريخ بغداد» (٤/ ٢٥٨)، و«تهذيب الكمال» (١/ ٤٠٢)، و«الميزان» (١/ ١١٨)، وكذا (٢/ ٦٦٢)، و«سير النبلاء» (١٣/ ١٩٣-١٩٤)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٢١)، وغيرها.

(٤) كذا في المطبوع من «الكامل» ونقل غير واحد هذا القول عن ابن عديّ بلفظ: «بمناكير».

مناكيره من محمد بن مصعب، فإنه ضعيف يروي المناكير، واتهمه بعضهم. فأما الأصمعي فثقة».

وقال في حاشيته على «الفوائد المجموعة» (ص٥٠١): «والذي يظهر من حاله أنه واهٍ جدًّا، لم تكن الرواية من شأنه، فكان إذا تعاطاها خلط تخليطًا قبيحًا». اهـ.

[٥٦] أحمد بن عتاب المروزي البلكياني:

قال في «حاشية الأنساب» (٢/ ٢٩٦): «صالح مغفل لإكثاره عن هؤلاء الهلكى -وهم: نوح بن أبي مريم الجامع، وعبد الرحيم بن زيد العمِّي، وإسماعيل بن نوح- ومنهم جاءت المناكير». اهـ. بتصرف

[٥٧] أحمد بن علي بن الأفطح:

في «الفوائد» (ص٤٥٦-٤٥٧) خبرٌ رواه أحمد هذا قال: ثنا يحيى بن زهدم بن الحارث الغفاري، عن أبيه عن العرس بن عميرة. قال **المعلمي**:

الأفطح يروي بهذا السند نسخة موضوعة، فأما أبو حاتم فلم يقف على هذه النسخة ولا شيء منها، بدليل أن ابنه ذكر زهدمًا[(١)] فلم يذكر له رواية عن العرس، وإنما قال: «روى عن أهبان بن صيفي، روى عنه ابنه: يحيى بن زهدم.. سمعت أبي يقول ذلك» وذكر ابنه يحيى[(٢)] فقال: «كتب عنه أبي في سنة (٢١٦)، سألت أبي عنه، فقال: شيخ أرجو أن يكون صدوقًا».

وأما ابن عديّ فتردد بين الأفطح ويحيى، فقال في الأفطح[(٣)] بعد أن ذكر البلايا التي رواها عن يحيى: «لا أدري البلاء منه أو من شيخه» وقال في يحيى: «أرجو أنه لا بأس به» يعني: وأن البلاء من الأفطح.

(١) «الجرح» (٣/ ٦٧).
(٢) «الجرح» (٩/ ١٤٦).
(٣) عن «الميزان» (١/ ١٢٣)، و«اللسان» (١/ ٢٣٣)، ولم أره في المطبوع من «الكامل».

وأما ابن حبان فحمل على يحيى [١]، وقال في النسخة المذكورة: «البلية فيها من يحيى بن زهدم» [٢] وزاد الياسوفي وابن حجر، فأرادا أن يشركا زهدمًا في التهمة [٣].

ووقع في ترجمة يحيى من «اللسان» تحريف [٤]، وزاد ابن حجر ترجمة لزهدم، وذكر كلام الياسوفي، ثم وهم فزعم أن الذهبي ذكره، وهناك أيضا تحريف [٥].

وعلى كل حال فثناء بعضهم على بعض رجال السند لا يفيد في تلك النسخة ولا في هذا الخبر.

والذي يترجح صنيع ابن حبان، كأن يحيى كانت عنده أحاديث عن أبيه عن أهبان ليست بمنكرة، فسمعها منه أبو حاتم، ثم أعجبه [٦] إقبال الناس عليه وسماعهم منه، فرأى أن يزيد في بضاعته بأى طريقة كانت، فصنع نسخة العرس. اهـ.

[٥٨] أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي:

قال **المعلمي** في ترجمته من «التنكيل» رقم (٢٦) بعد أن نظر فيما رماه به حاسدوه ومبغضوه من متعصبة الحنابلة - بسبب تحوله عن المذهب -وغيرُهم من الرافضة الباطنية بدمشق، قال:

---

(١) «المجروحين» (٣/ ١١٤).

ووقع تخليط في نقل **المعلمي** كلام ابن حبان في «المجروحين» بواسطة «الميزان» و«اللسان» وذلك في تعليقه على «التاريخ الكبير» (٣/ ٤٤٩) فزاد: «أرجو أن يكون صدوقًا»، فاضطر إلى التوفيق بين ذلك وبين وصف ابن حبان لها بأنها نسخة موضوعة.

(٢) وقال في ترجمة أحمد من «الثقات» (٨/ ٥٠): «يروي عن يحيى بن زهدم عن أبيه عن العرس بن عميرة بنسخة مقلوبة، البلية فيها من يحيى بن زهدم، وأما هو في نفسه إذا حدث عن الثقات فصدوق..».

(٣) «اللسان» (٢/ ٤٩١).

(٤) (٦/ ٢٥٥)، والمطبوعة على خمس نسخ خطية (٧/ ٣٢٢-٣٢٣) خالية من هذا التحريف.

(٥) انظر الطبعة الأخرى (٣/ ٣٤٠) فهي على الصواب.

(٦) يعني: يحيى.

«فقد اتضح بحمد الله سبحانه سلامة الخطيب في عقيدته، ونزاهته في سيرته، وأن ما ظُن غمزًا في سيرته -مع وضوح أنه ليس مما يعتد به شرعًا- ليس مما يسوغ احتماله تخرصًا، بل تقضي القرائن وشواهد الأحوال وقضايا العادات ببطلانه». اهـ.

وتفصيل هذا الاتضاح تجده مفصلًا في تلك الترجمة المطولة التي اضطر **المعلمي** لعقدها إحقاقا للحق، وردًّا للافتراءات التي رُمي بها الخطيب ظلمًا وزورًا، وإن لم يعتدّ بها مُعْتَبَرٌ من أهل العلم، ولذا لم أر اختصار ما فيها من شبهات وردود في ترجمته هنا.

والترجمة مليئة بالفوائد المتنوعة، أوردتها في مظانها من قسم القواعد من كتابنا هذا[(١)].

[٥٩] أحمد بن علي بن مسلم أبو العباس الأبار:

أكتفي هنا بإيراد قول **المعلمي** في ترجمته من «التنكيل» رقم (٢٧):

«الأبار ودعلج من الحفاظ المعروفين، روى عنهما أئمة الحديث العارفون بالعدالة والرواية، ووثقوهما وأثنوا عليهما، ولم يطعن أحد في عدالتهما ولا روايتهما». اهـ.

وراجع مبحث: «فنّ الاستفادة من علم الوفيات في دراسة بعض الأحوال التفصيلية للرواة» من قسم القواعد.

[٦٠] أحمد بن عيسى التنيسي الخشاب[(٢)]:

قال في «الفوائد» (ص ١٧٠): «منكر الحديث».

---

(١) راجع هناك أمثلة لـ: «نقد الحكايات». وكذا تراجم بعض المصنفين، كابن طاهر، وسبط ابن الجوزي، وجده ابن الجوزي، ففيها ذِكرٌ للخطيب.

(٢) له ترجمة في: «الكامل» (١/ ١٩١)، و«المجروحين» (١/ ١٤٦)، و«الميزان» (١/ ١٢٦)، و«اللسان» (١/ ٢٤٠)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٥٧- تمييزًا)، وغيرها.

[٦١] أحمد بن كامل بن خلف بن شجرة القاضي أبو بكر البغدادي، تلميذ محمد بن جرير الطبري[١]:

قال الدارقطني: «ربما حدث بما ليس عنده في كتابه».

قال **المعلمي** في النوع الرابع من مغالطات الكوثري وغرائب تحريفه لنصوص أئمة الجرح والتعديل من «طليعة التنكيل»، ترجمة رقم (٤) من هذا النوع:

«هذا القيد: «في كتابه» يدفع القدح، فإنه لا يلزم من عدم كون الحديث عند أحمد في كتابه أن لا يكون عنده في حفظه». اهـ.

وأعاد ذلك في ترجمته من «التنكيل» رقم (٢٩) وزاد: «لا يخفى أن الظاهر من قولهم «عنده» يتناول ما في كتابه وما في حفظه، وعادة النقاد جارية على هذا الظاهر، وتجد أمثلة من ذلك في «تهذيب التهذيب» (ج١ ص١١٠) ولا حاجة إلى تتبع ذلك ما دام هو الموافق للظاهر.

.. غاية الأمر أن الدارقطني رأى أنه كان الأحوط لأحمد بن كامل أن لا يحدث بما ليس في كتابه وإن كان يحفظه، وترك الراوي للأحوط لا يقدح فيه، بل إذا خاف أن يكون تركُه رواية ما حفظه ولم يثبته في كتابه الأصل كتمانًا للعلم وتعريضًا للضياع، وجب عليه أن يرويه، وراجع ما تقدم في ترجمة أحمد بن جعفر بن حمدان.

وأما قول الدارقطني: «أهلكه العجب» ففسرها الدارقطني بقوله: فإنه كان يختار ولا يضع لأحد من الأئمة أصلًا. فقيل له: كان جريري المذهب؟ فقال: بل خالفه، واختار لنفسه، وأملى كتابًا في السنن، وتكلم على الأخبار.

فحاصل هذا أنه لم يكن يلزم مذهب إمام معين، بل كان ينظر في الحجج ثم يختار قول من رجح قوله عنده.

---

(١) له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (٤/ ٣٥٧-٣٥٩)، و«سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٥٤٤-٥٤٦)، و«ميزان الاعتدال» (١/ ١٢٠)، و«تاريخ الإسلام» الطبقة (٣٥)، و«لسان الميزان» (١/ ٢٤٩)، وغيرها.

أقول: وهذا أيضًا ليس بجرح بل هو بالمدح أولى، وقد قال الخطيب: «كان من العلماء بأيام الناس والأحكام وعلوم القرآن والنحو والشعر وتواريخ أصحاب الحديث، قال ابن رزقويه: لم تر عيناي مثله». اهـ.

[٦٢] أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد أبو جعفر المصري[(١)]:

قال **المعلمي** في ترجمة نعيم بن حماد رقم (٢٥٨) (١/ ٥١٣) من «التنكيل»: «فيه كلام[(٢)] وقد وثقه مسلمة».

[٦٣] أحمد بن محمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم أبو الحسن المقرئ العطار:

في ترجمة أبي نعيم الأصبهاني من «التنكيل» رقم (٢١) قال **المعلمي**:

---

(١) له ترجمة في «الجرح والتعديل» (٢/ ٧٥)، و«الكامل» (١/ ١٩٨)، و«الميزان» (١/ ١٣٣)، و«تاريخ الإسلام» الطبقة (٣٠)، و«اللسان» (١/ ٢٥٧)، وغيرها.

(٢) قال ابن أبي حاتم: سمعت منه بمصر، ولم أحدث عنه لِمَا تكلموا فيه.

وحكى ابن عديّ قصةً فيها تكذيب أحمد بن صالح المصري له، ثم ساق له ابن عديّ حديثًا وقال: هذا الحديث بهذا الإسناد ليس بمحفوظ، وهو محتمل، وابن رشدين هذا صاحب حديث كثير، يحدث عنه الحفاظ بحديث مصر، أُنكرت عليه أشياء مما رواه، وهو ممن يكتب حديثه مع ضعفه. اهـ.

وفي «اللسان» عن ابن عديّ: وكأن آل بيت رشدين خُصوا بالضعف، من أحمد إلى رشدين.

وفي «اللسان» أيضًا: وقال ابن يونس: توفي ليلة عاشوراء سنة (٢٩٢) وكان من حفاظ الحديث وأهل الصنعة.

وقال عبد الغني بن سعيد: سمعت حمزة بن محمد يقول: هو أَدْخَل على أحمد بن سعيد الهمداني حديث بكير بن الأشج عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما حديث الغار. وسمعت العدلَ الرضى أبا إسحاق إبراهيم بن محمد الرعيني يقول: سمعت الفقيه أبا بكر بن الحداد يقول: سمعت النسائي يقول: لو رجع أحمد بن سعيد عن حديث الغار عن بكير لحدثت عنه.

وفيه أيضًا: قال مسلمة في «الصلة»: «حدثنا عنه غير واحد، وكان ثقة عالمًا بالحديث».

قلت: أما كونه عالمًا بالحديث، فقد وصفه ابن يونس بأنه من حفاظ الحديث وأهل الصنعة، لكنه لم يصرح بتوثيقه، ومسلمة بن قاسم مجروح فلا يقبل منه تفرده بهذا التوثيق، وتوثيقه مُعَارَضٌ بتضعيف ابن عديّ، بل وتكذيب أحمد بن صالح -فيما حكاه ابن عدي-، ثم إن الرجل له مناكير يتفرد بها، ولم يوثقه مُعْتَبَرٌ، فقول ابن أبي حاتم مما يقوي الحكم عليه بالضعف والله تعالى أعلم.

رأيت في «تاريخ بغداد» (ج٨ ص٣٤٥): «أخبرنا جعفر الخلدي في كتابه قال سألت خير النساج..» فذكر قصة غريبة ثم قال الخطيب: «قلت: جعفر الخلدي ثقة وهذه الحكاية طريفة جدًّا يسبق إلى القلب استحالتها.. وقد كان الخلدي كتب إلى أبي نعيم يجيز له رواية جميع علومه، وكتب أبو نعيم هذه الحكاية عن أبي الحسن بن مقسم عن الخلدي نفسه إجازة، وكان ابن مقسم غير ثقة والله أعلم».

قال **المعلمي**: فقول أبي نعيم: «أخبرنا الخلدي في كتابه» أراد به أن الخلدي كتب إليه بإجازته له جميع علومه، فأما القصة فإنما سمعها من ابن مقسم عن الخلدي، وابن مقسم غير ثقة. فهذا أشد ما يقدح به في أبي نعيم، لكن لعله اغتر بما كان يظهره ابن مقسم من النسك والصلاح فظنه ثقة، فإن ابن مقسم هو أحمد ابن محمد بن الحسن بن مقسم ترجمته في «تاريخ بغداد» (ج٤ ص٤٢٩) وفيها «حدثنا عنه أبو نعيم الحافظ. ومحمد بن عمر.. وكان يظهر النسك والصلاح ولم يكن في الحديث بثقة».

وقد تكلم الدارقطني وغيره في ابن مقسم. والله المستعان.

[٦٤] أحمد بن محمد بن حمدان أبو العباس، شيخٌ للبرقاني:

قال **المعلمي** في ترجمة رقم (١٤٠) (١/ ٣٣٠) من «التنكيل»: «هو على اصطلاح الأستاذ - الكوثري -: مجهول الصفة، إنما ذكروا أن البرقاني سمع منه في أول أمره».

[٦٥] أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة أبو العباس الكوفي الحافظ:

قال **المعلمي** في «الفوائد» (ص٤٠٩): «رافضي متهم».

وقال في ترجمته من «التنكيل» رقم (٣٣): «وابن عقدة لا نزاع في سعة حفظه ومعرفته..». ثم ساق ما جرحه به الحفاظ كالدارقطني والبرقاني والباغندي ومطين، ثم قال:

«الذي يتحرر من هذه النقول وغيرها أن ابن عقدة ليس بعمدة، وفي سرقة الكتب، والأمر بالكذب، وبناء الرواية عليه، ما يمنع الاعتماد على الرجل فيما ينفرد به». اهـ.

وذكره **المعلمي** بأنه «ليس بعمدة» أيضا في ترجمة رقم (٨٢)، ورقم (٢١٩) وقال في الثانية: «لا يقبل من ابن عقدة ما ينقله من الجرح ولا سيما إذا كان مخالفه في المذهب».

وفي ترجمة «محمد بن الحسين بن الربيع أبي الطيب» رقم (٢٠٢) من «التنكيل» قال الشيخ **المعلمي**: زعم ابن عقدة أنه كان عند مطين فمرّ أبو الطيب فقال مطين: هذا كذاب ابن كذاب. فأما أبو أحمد الحاكم فإنما قال في أبي الطيب: «كان ابن عقدة سيء الرأي فيه» وهذا يشعر بأنه لم يعتمد على رواية ابن عقدة عن مطين وإلا لقال: «كان مطيّن سيء الرأي فيه».

وابن عقدة ليس بعمدة كما تقدم في ترجمته، وقد تعقب الخطيب حكايته هذه في «التاريخ» (ج٢ ص٢٣٧) فقال: «في الجرح بما يحكيه أبو العباس بن سعيد [بن عقدة] نظر، حدثني علي بن محمد بن نصر قال: سمعت حمزة السهمي يقول: سألت أبابكر بن عبدان عن ابن عقدة إذا حكى حكاية عن غيره من الشيوخ في الجرح فهل يقبل قوله أم لا؟ قال: «لا يقبل» وهذه الرواية مأخوذة عن كتاب معروف لحمزة.

ثم روى الخطيب عن أبي يعلى الطوسي توثيق أبي الطيب قال: «كان ثقة صاحب مذهب حسن وأمر بالمعروف ونهي عن المنكر..» وقال ابن الجوزي في «المنتظم» (ج٦ ص٢٣٥): «كان ثقة يفهم، وقد روى ابن عقدة عن الحضرمي «مطين» أنه قال: هو كذاب وليس هذا بصحيح» وقال ابن حجر في «اللسان»: «الظاهر أن جرح ابن عقدة لا يؤثر فيه لما بينهما من المباينة في الاعتقاد».

قال **المعلمي**: أما جرحه من قبل نفسه بلا حجة فنعم، وأما روايته عن غيره فلو كان[1] ثقة لم تُردَّ بالمباينة في الاعتقاد، ولكنه في نفسه على يدىْ عدْلٍ، فالمباينة في الاعتقاد تزيده وهنًا على وهنٍ، والله الموفق».

---

(١) يعني: ابن عقدة.

[٦٦] أحمد بن محمد بن شعيب السجزي أبو سهل:

قال في «الفوائد» (ص٨١): «هالك».

[٦٧] أحمد بن محمد بن الصلت بن المغلس الحمّاني:

مكشوف الأمر جدًّا، منهتك الستر، كذبه عامة الحفاظ ورموه بالوضع، وبالرواية عن جماعة لم يرهم، بل لم يدركهم.

ترجمه **المعلمي** في «التنكيل» رقم (٣٤) ترجمةً مطولةً أودع فيها أصنافًا من التحقيقات، وأجناسًا من الفوائد والتعليلات، قد أوردتها في مظانها من قسم القواعد من هذا الكتاب.

[٦٨] أحمد بن محمد بن عبد الكريم بن يزيد بن سعيد أبو طلحة الفزاري البصري المعروف بالوساوسي:

قال في ترجمته من «التنكيل» رقم (٣٥): «سئل عنه الدارقطني [١] فقال: «تكلموا فيه». وقال الخطيب في التاريخ (ج٥ ص٥٨): سألت البرقاني عن أبي طلحة الفزاري فقال: ثقة».

فكلمة «تكلموا فيه» ليست بجرح، إذ لا يُدْرى من المتكلم وما الكلام؟ والتوثيق صريح فالعمل عليه. اهـ.

---

(١) «سؤالات السهمي» ترجمة (١٧١)، و«تاريخ بغداد» (٥/٥٨)، و«تاريخ دمشق»- المطبوع (٧/٣٤٦) و«المغني في الضعفاء» للذهبي (ت٤٣١)، وفيها جميعًا عن الدارقطني: «تكلموا فيه» فقط، وزاد الذهبي في «الميزان» (١/١٤٥): «ضعفه الدارقطني»، بينما أهمل قول الدارقطنى في «تاريخ الإسلام» الطبقة (٣٣) واكتفى بنقل توثيق البرقاني. وذكر ابن عساكر والذهبي رواية الدارقطني عنه.

[٦٩] أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد من آل أبي العوام أبوالعباس ابن أبي العوام:

قال في «طليعة التنكيل» (ص٢٢): «ولّاه العبيديون الباطنية القضاء بمصر، فكان يقضي بمذهبهم، ولم أر من وثقه، روى عنه الشهاب القضاعي هذا الكتاب [يعني كتاب فضائل أبي حنيفة وأصحابه] رواه أحمد عن أبيه عن جده على أنه تأليف الجدّ «عبد الله بن محمد»،وقد فتشت عن تراجمهم، فأما:

أحمد بن محمد فله ترجمة في «قضاة مصر»[1] وفي «الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية»[2] لعبد القادر القرشي، ووعد القرشي أن يذكر أباه وجده، ثم ذكر الجد[3] فقال: «عبد الله بن محمد بن أحمد» جدّ «أحمد بن محمد بن عبد الله الإمام المذكور في حرف الألف، ويأتي ابنه محمد».

هذا نص الترجمة بحذافيرها، ولم أجد فيها ترجمة لمحمد.

فعبد الله هذا هو الذي يقول الكوثري فيه: «الحافظ صاحب النسائي والطحاوي» كأنه أخذ ذلك من روايته عنهما في ذاك الكتاب.

فأما أحمد فقد عرف بعض حاله، وأما أبوه وجدّه فلم أجد لهما أثرًا إلا من طريقه. اهـ.

---

(١) هو في كتاب «الولاة وكتاب القضاة» للكندي (ص٤٩٦).

(٢) (١/ ٢٨٢-٢٨٤) رقم (٢١٠).

(٣) (٢/ ٣٢٧) رقم (٧٢٢).

[٧٠] أحمد بن محمد بن عمر المنكدري أبو بكر الخراساني(١):

قال في ترجمته من «التنكيل» رقم (٣٦): «في «الميزان» و«اللسان» عن الإدريسي: «يقع في حديثه المناكير ومثله إن شاء الله لا يتعمد الكذب، سألت محمد بن أبي سعيد السمرقندي الحافظ فرأيته حسن الرأي فيه. وسمعته يقول: سمعت المنكدرى يقول: أناظر في ثلاثمائة ألف حديث، فقلت: هل رأيت بعد ابن عقدة أحفظ من المنكدري؟ قال: «لا».

قال **المعلمي**: ومن يضاهي ابن عقدة في الحفظ والإكثار فلابد أن يقع في حديثه الأفراد والغرائب وإن كان أوثق الناس، فأما المناكير فقد يكون الحمل فيها على من فوقه، وعلى كل حال فلم يذكروا فيه جرحًا صريحًا ولا توثيقًا صريحًا، لكنهم قد أنكروا عليه في الجملة، فالظاهر أنه ليس بعمدة فلا يحتج بما ينفرد به. والله أعلم.

---

(١) له ترجمة في: «تاريخ دمشق» المطبوع (٧/ ٣٦٨)، و«سير النبلاء» (١٤/ ٥٣٢)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧٩٣-٧٩٤)، و«الميزان» (١/ ١٤٧)، و«المغني» (٤٣٦) و«اللسان» (١/ ٢٨٧) وغيرها.

روى ابن عساكر في «تاريخ دمشق» عن الحاكم قال: مولد أبي بكر بالمدينة، ومنشؤه بالحرمين، ورحلته الأولى إلى مصر والشام، ثم أقام بالبصرة إلى أن حدّث بها، ثم دخل الأهواز وأصبهان وحدّث بها، ثم ورد الريّ فحدث بها.. وله أفراد وعجائب، وقد كان أبو جعفر محمد بن عبد الرحمن الأرزُناني- الحافظ الأصبهانى الثقة المأمون- اجتمع به بَهراة وأنكر عليه.

ثم روى البيهقي عن الحاكم قوله: سمعت أبا عبد الله محمد بن العباس الضبي العُصْمي يقول: لما ورد أحمد بن محمد المنكدري هَراة نزل قصر جدنا محمد بن عُصْم، فورد على أثره أبو جعفر محمد بن عبد الرحمن الأرزُناني الحافظ، فرأى المنكدريُّ أحاديث حَدَّث بها الأرزناني عن رجل من شيوخ المنكدري، فصعدا القصر يومًا من الأيام وبين يديّ المنكدريِّ حديث الأرزناني، وهو يتتبع تلك الأحاديث، وينقلها إلى دُرْج في يده. اهـ.

وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» الطبقة (٣٢): قال الحاكم: له أفراد وعجائب، يضعِّفه بذلك».

ووصفه الذهبي في «السير» و«التذكرة» بالحافظ البارع الجوال الإمام القدوة. وزاد في «التذكرة»: جمع فأوعى وصنف، وأفاد على لِينٍ فيه.

وفي النسخة السفاسقية من كتاب «المغني» للذهبي زيادة: وقال السليماني: «فيه نظر» ولم يذكر الذهبي هذا في سائر مصنفاته، والسليماني ممن يقول مثل هذا ولا يُعتمد عليه كما نبه عليه الذهبي في غير موضع، وانظر ترجمته في هذا الكتاب ضمن تراجم الأئمة والمصنفين.

وقال الشيخ في آخر ترجمة ابن الصلت من «التنكيل» رقم (٣٤): «وحاصل الكلام فيه -أي المنكدري- أنه ليس بعمدة، ولكنه أحسن حالًا من ابن الصلت بكثير. اهـ.

[٧١] أحمد بن محمد بن عمر بن كركرة(١):

قال **المعلمي** في ترجمة أبي بكر بن أبي داود رقم (١٢٣): «وابن كركرة لم أجد له ذكرًا في غير هذا الموضع»(٢).

[٧٢] أحمد بن محمد بن يوسف بن محمد بن دوست أبو عبد الله العلاف البغدادي:

قال الخطيب(٣): سمعت أباالقاسم الأزهري يقول: «ابن دوست ضعيف، رأيت كتبه كلها طرية، وكان يذكر أن أصوله العتق غرقت فاستدرك نسخها. سألت البرقاني عن ابن دوست فقال: كان يسرد الحديث من حفظه، وتكلموا فيه، وقيل إنه كان يكتب الأجزاء ويتربها ليظن أنها عتق. اهـ.

قال **المعلمي** في ترجمته من «التنكيل» رقم (٣٧):

«فالتضعيف مفسر بما بعده، واعلم أن المتقدمين كانوا يعتمدون على الحفظ، فكان النقاد يعتمدون في النقد عدالة الراوي واستقامة حديثه، فمن ظهرت عدالته وكان حديثه مستقيمًا وثقوه.

---

(١) وجاء في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧٧٢): محمد بن أحمد بن عمرو.

(٢) الموضع المشار إليه هو قول ابن عديّ في «الكامل» (٤/ ٢٦٥) في ترجمة عبد الله بن سليمان بن الأشعث بن أبي داود: «سمعت علي بن عبد الله الداهري يقول: سمعت أحمد بن محمد بن عمرو بن عيسى كركر [وفي مخطوطة الظاهرية من «الكامل» (٢/ ق٢٢٨): «كركرة»] يقول: سمعت علي بن الحسين بن الجنيد يقول: سمعت أبا داود السجستاني يقول: ابني عبد الله هذا كذاب».

قال **المعلمي**: لم تثبت الكلمة، يعنى لجهالة الداهري وكركرة، وراجع ترجمة ابن أبي داود من كتابنا هذا.

(٣) «تاريخه» (٥/ ١٢٥).

ثم صاروا يعتمدون الكتابة عند السماع، فكان النقاد إذا استنكروا شيئًا من حديث الراوي طالبوه بالأصل، ثم بالغوا في الاعتماد على الكتابة وتقييد السماع فشدد النقاد، فكان أكثرهم لا يسمعون من الشيخ حتى يشاهدوا أصله القديم الموثوق به المقيد سماعه فيه، فإذا لم يكن للشيخ أصل لم يعتمدوا عليه، وربما صرح بعضهم بتضعيفه، فإذا ادّعى السماع ممن يستبعدون سماعه منه كان الأمر أشد، ولا ريب أن في هذه الحال الثالثة احتياطًا بالغًا.

لكن إذا عُرفتْ عدالةُ الرجل وضبطُهُ وصدقُهُ في كلامه، وادّعى سماعًا محتملًا ممكنًا، ولم يبرز به أصلًا واعتذر بعذر محتمل قريب، ولم يأت بما ينكر، فبأيّ حجة يرد خبره؟

وقد قال الخطيب: «حدثني أبو عبد الله الصوري قال: قال لي حمزة بن محمد بن طاهر: قلت لخالي أبي عبد الله بن دوست: أراك تملي المجالس من حفظك، فلم لا تملي من كتابك؟ فقال لي: انظر فيما أمليه فإن كان لك فيه زلل أو خطأ لم أمل من حفظي، وإن كان جميعه صوابًا فما الحاجة إلى الكتاب؟ أوكما قال».

فيظهر أن والده لم يكتف بتسميعه، بل اعتنى بتحفيظه ما سمع، فإذا كانت أصوله بعد حفظه ما فيها غرقت فابتلّتْ وخيف تقطع الورق وبقيت الكتابة تُقرأ فاستنسخ منها، أو ذهبت فنسخ من حفظه، أو مِنْ كُتبٍ قد كانت قوبلت على أصوله، أو لم تقابل ولكنه اعتبرها بحفظه، فأي حرج في ذلك؟

وإِذْ كان اعتماده على حفظه، فهبْ أنه لم يكن له أصول البتة، أو كانت فتلفت ولم يستدرك نسخها، ألا يكون له أن يروي من حفظه؟ أولا تقوم الحجة بخبره إذا كان عدلًا ضابطًا؟

وأما قضية التتريب فهي في عبارة للبرقاني قال الخطيب: «سألت البرقاني عن ابن دوست؟ فقال: كان يسرد الحديث من حفظه، وتكلموا فيه، وقيل: إنه كان يكتب الأجزاء ويتربها ليظن أنها عتق».

فقوله «قيل..» لا يُدرى من القائل، وعلى فرض صحة ذلك فهو تدليس خفيف، أراد به دفع تعنت بعض الطلبة، وكان إذا سئل يبين الواقع كما في بقية عبارة الأزهري.

وأما قول البرقاني «تكلموا فيه» وما في الترجمة أن الدارقطني تكلم فيه[1]، فمحمول على ما صرحوا به مما مرّ، ومرّ ما فيه.

وبعد، فقد وصفوا ابن دوست بالحفظ والمعرفة قال الخطيب: «كان مكثرًا من الحديث عارفًا به حافظًا له،..» ولم يغمزه في دينه بشيء، ولا استنكروا له حديثًا واحدًا، فلا أرى أمره إلا قويًا والله أعلم. اهـ.

وأما بالنسبة إلى سماع ابن دوست من المطيري -محمد بن جعفر- فقد روى الخطيب عن الحسين بن محمد بن طاهر الدقاق قال: .. ثم تكلم محمد بن أبي الفوارس في روايته عن المطيري وطعن عليه.

ثم روى الخطيب عن عيسى بن أحمد بن عثمان الهمذاني قال: .. وكان محمد ابن أبي الفوارس ينكر علينا مضيّنا إليه وسماعنا منه ثم جاء بعد ذلك وسمع منه.

فقال الشيخ **المعلمي** في «الفوائد» (ص٤١٥): «تكلموا فيه ولا سيما في سماعه من المطيري».

لكنه قال في «التنكيل»: «كأن ابن أبي الفوارس تكلم أولًا في سماع ابن دوست من المطيري؛ لأنه كان عند موت المطيري ابن اثنتي عشرة سنة، ثم كأنه تبيّن لابن أبي الفوارس صحة السماع فعاد فقصد ابن دوست وسمع منه، وذلك أن والد ابن

---

(١) روى الخطيب عن عيسى بن أحمد بن عثمان الهمذاني قال: كان ابن دوست فهمًا بالحديث، عارفًا بالفقه على مذهب مالك، وكان عنده عن إسماعيل الصفار وحده ملء صندوق سوى ما كان عنده من غيره. قال: وكان يذاكر بحضرة أبي الحسن الدارقطني، ويتكلم في علم الحديث، فتكلم فيه الدارقطني بسبب ذلك. وكان محمد بن أبي الفوارس ينكر علينا مضيّنا إليه وسماعنا منه، ثم جاء بعد ذلك وسمع منه. اهـ.

دوست كان من أهل العلم والصلاح والرواية والثقة ترجمته في «تاريخ بغداد» (ج٣ ص٤٠٩)، ووفاته سنة (٣٨١)، ومولد أحمد سنة (٣٢٣) فقد ولد في شبابه، فكأنه اعتنى به فبكر به للسماع وقيد سماعه وضبطه له على عادة أهل العلم في ذاك العصر، وقد صحح المحدثون سماع الصغير المميز». اهـ.

[ز١] [(١)] أحمد بن محمد البغدادي:

«التنكيل» (١/ ١٧) قال الخطيب في «تاريخه» (١/ ٢٢٣): «غير معروف عندنا».

فقال الشيخ **المعلمي**: «بغدادي لا يعرفه الخطيب الذي صرف أكثر عمره في تتبع الرواة البغداديين لا يكون إلا مجهولًا». اهـ.

[٧٣] أحمد بن محمود بن خرزاذ[(٢)]:

قال في «الفوائد» (ص٣٠٧): «ضعيف مجهول».

[٧٤] أحمد بن المعذّل بن غيلان أبو الفضل العبدي البصري المالكي[(٣)]:

قال الكوثري: هو أول من قام بنشر مذهب مالك بالبصرة بعد أن تفقه على عبد الملك بن الماجشون، وشيخه هذا[(٤)] حينما رحل إلى العراق من المدينة المنورة رحل ومعه من يغنيه، فزهد فيه أهل العلم.

---

(١) هذا أول موضع للتراجم الزائدة على الطبعة الأولى من هذا القسم، وهي عشرون ترجمة، وقد نبهت على ذلك في مقدمة هذه الطبعة، وبالله تعالى التوفيق.

(٢) انظر «اللسان» ترجمة يعيش بن هشام القرقيساني (٦/ ٣١٤).

(٣) له ترجمة في: «ثقات ابن حبان» (٨/ ١٦)، و«ترتيب المدارك» للقاضي عياض (١/ ٥٥٠)، و«سير النبلاء» (١١/ ٥١٩)، و«تاريخ الإسلام» الطبقة (٢٤)، و«المشتبه» (٢/ ٦٠٠)، و«تبصير المنتبه» (ص١٢٩٩)، وغيرها.

(٤) يعني: عبد الملك.

قال الشيخ **المعلمي**: أما عبد الملك فلم يزهدوا فيه لاستجازته الغناء؛ فقد سبقه إليه إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف المجمع على توثيقه، وإنما زهدوا في عبد الملك لمنكراتٍ في روايته ولاتهامه برأي جهم كما ترى ذلك في ترجمته من «التهذيب».

وأحمد بن المعذل لم يطعن أحد في روايته ولا عقيدته، ولا عرف بالترخيص في الغناء فيما علمت، وقد وثق[(١)].

ولا يضر العالم أن يكون في شيوخه مطعون فيه. اهـ.

---

(١) قال ابن حبان في «الثقات»: «ممن نصر مذهب مالك بالبصرة، فذبَّ عنه، ودعا الناس إليه وناظر عليه، وكان حسن الطريقة إلا أن الموت عاجله فلم يُنتفع بعلمه، وكان أبو خليفة ممن جالسه وتفقه به، وكان يفخم في أمره ويعظم من شأنه -رحمة الله عليهما- وكان أبو خليفة من إعجابه بمذهب مالك إذا رأى من يتفقه من أهل بغداد يقول: أحمدنا أفقه من أحمدكم- يريد أن أحمد بن المعذل أفقه من أحمد بن حنبل، وهيهات، أفقه الرجلين من كان أعلم بحديث رسول الله ﷺ، ولا شك في أن أحمد بن حنبل أعلم بسنة رسول الله ﷺ من مائتي مثل أحمد بن المعذل، فابن حنبل أفقه الرجلين وأعلمهما». اهـ.

وفي «تاريخ الإسلام» للذهبي: قال حرب الكرماني: سألت أحمد بن حنبل: أيكون من أهل السنة من قال: لا أقول مخلوق ولا غير مخلوق - يعنى القرآن؟.

قال: لا، ولا كرامة. وقد بلغني عن ابن معذل الذي يقول بهذا القول أنه فتن الناس من أهل البصرة كثير.

وقال أبو قلابة الرقاشى: قال لي أحمد بن حنبل: ما فعل ابن معذّل؟ قلت: هو على نحو ما بلغك.

فقال: أما إنه لا يفلح. وقال نصر بن علي: قال الأصمعى، ومَرَّ به أحمد بن معذّل، فقال: لا تنتهي أو تفتق في الإسلام فتقًا.

فقال الذهبي: قلت: قد كان ابن المعذَّل من بحور العلم، لكنه لم يطلب الحديث، ودخل في الكلام، ولهذا توقف في مسألة القرآن، رَحِمَهُ اللهُ. اهـ.

[٧٥] **أحمد بن منصور بن سيّار بن المبارك البغدادي أبو بكر الرمادي**[(١)]:

في المسألة الحادية عشرة من الجزء الثاني من «التنكيل» (٢/ ٨٠) وعنوانها: «للراجل سهم من الغنيمة وللفارس ثلاثة، سهمٌ له وسهمان لفرسه» ذكر الشيخ **المعلمي** حديث عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، من رواية عبد الله بن نمير عنه، عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قسم للفرس سهمين وللرجل سهمًا. وقال:

رواه عن ابن نمير: الإمام أحمد في «المسند» (ج٢ ص١٤٣)، وكذلك رواه الدارقطني (ص٤٦٧)[(٢)] من طريق أحمد، ورواه مسلم في «الصحيح»[(٣)] عن محمد بن عبد الله بن نمير عن أبيه.. ورواه الدارقطني أيضًا[(٤)] من طريق عبد الرحمن بن بشر بن الحكم عن عبد الله بن نمير.

وفي «مصنف ابن أبي شيبة»[(٥)] باب «في الفارس كم يُقسم له؟ من قال: «ثلاثة أسهم»: حدثنا أبو أسامة وعبد الله بن نمير قالا: ثنا عبيد الله بن عمر.. أن رسول الله ﷺ جعل للفرس سهمين وللرجل سهمًا».

وذكره ابن حجر في «الفتح»[(٦)] عن «مصنف ابن أبي شيبة»، وذكر أن ابن أبي عاصم رواه في «كتاب الجهاد» له عن ابن أبي شيبة كذلك.

---

(١) «تهذيب الكمال» (١/ ٤٩٢).

(٢) (٤/ ١٠٢)، رقم (٦).

(٣) (٣/ ص١٣٨٣)، رقم (٥٧).

(٤) (٤/ ١٠٢)، رقم (٥).

(٥) (١٢/ ٣٩٦).

(٦) (٦/ ٦٨) وحمل الحافظ ابن حجر رواية الرمادي على أنها بالمعنى، وأن المقصود: للفارس سهم غير سهمي الفرس، فيصير للفارس ثلاثة أسهم، والمعنى: للفارس بسبب فرسه سهمين غير سهمه المختص به، ونفى الوهم عن الرمادي، فراجعه هناك.

وقال الدارقطني (ص٤٦٩)[١]: «حدثنا أبو بكر النيسابوري نا أحمد بن منصور «الرمادي» أنا أبو بكر بن أبي شيبة أنا أبو أسامة وابن نمير أن رسول الله ﷺ جعل للفارس سهمين وللراجل سهمًا».

قال الرمادي: كذا يقول ابن نمير.

قال لنا النيسابوري: هذا عندي وهم من ابن أبي شيبة، أو من الرمادي؛ لأن أحمد بن حنبل وعبد الرحمن بن بشر وغيرهما رووه عن ابن نمير خلاف هذا..».

قال **المعلمي**: الوهم من الرمادي؛ فقد تقدم عن «مصنف ابن أبي شيبة»: «للفرس -للرجل» وكذلك نقله ابن حجر عن «المصنف»، وكذلك رواه ابن أبي عاصم عن ابن أبي شيبة كما مرّ.

ويؤكد ذلك أن ابن أبي شيبة صدّر بهذا الحديث الباب الذي في عنوانه: «من قال ثلاثة أسهم» كما مرّ، ثم ذكر بابًا آخر[٢] عنوانه: «من قال للفارس سهمان» فذكر فيه حديث مجمع[٣]، وأثريْ عليّ وأبي موسى. فلو كان عنده أن لفظ ابن نمير كما زعم الرمادي أو لفظ أبي أسامة أو كليهما: «للفارس - للراجل» لوضع الحديث في الباب الثاني. اهـ.

ثم ذكر **المعلمي** - نقلًا عن «فتح الباري لابن حجر»- رواية الرمادي عن نعيم عن ابن المبارك عن عبيد الله بن عمر به ولفظها «.. عن النبي ﷺ أنه أسهم للفارس سهمين وللراجل سهمًا» ثم قال- يعني ابن حجر-: وقد رواه على بن الحسن بن شقيق -وهو أثبت من نعيم- عن ابن المبارك بلفظ: «أسهم للفرس».

(١) (٤/ ١٠٦)، رقم (١٩).

(٢) (١٢/ ٤٠٠).

(٣) هو مجمع بن يعقوب بن مجمع بن يزيد بن جارية الأنصاري.

فأما ما رواه الدارقطني (ص٤٦٩)[1]: «حدثنا أبو بكر النيسابوري نا أحمد بن منصور «الرمادي» نا نعيم بن حماد نا ابن المبارك.. عن النبي ﷺ «أنه أسهم للفارس سهمين وللراجل سهمًا».

قال أحمد: كذا لفظ نعيم عن ابن المبارك، والناس يخالفونه. قال النيسابوري: ولعل الوهم من نعيم لأن ابن المبارك من أثبت الناس».

قال **المعلمي**: نعيم كثير الوهم...، ولكني أخشى أن يكون الوهم من الرمادي كما وهم على أبي بكر بن أبي شيبة، ولا أدري ما بليته في هذا الحديث مع أنهم وثقوه. اهـ.

[٧٦] الأحوص بن الجوّاب الضبي أبو الجوّاب الكوفي:

قال في ترجمته من «التنكيل» رقم (٤١):

«في «تهذيب التهذيب»: «قال ابن معين:ثقة، وقال مرة: ليس بذاك القوى». وهذا إنما يعطي أنه ليس غاية في الإتقان، فكأن ابن حبان فسّر ذلك إذْ قال في «الثقات»: «كان متقنًا ربما وهم». وهذا إنما يظهر أثره عند ما يخالف من وثقوه مطلقًا، والأحوص من رجال مسلم في «صحيحه». اهـ.

[٧٧] الأخنس بن خليفة، والد بكير بن الأخنس:

قال ابن أبي حاتم في ترجمته من «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٤٥) رقم (١٣١١): سمعت أبي يُنكر على من أخرج اسمه في كتاب «الضعفاء» ويقول: لا أعلم روى عن الأخنس إلا ما روى أبو جناب يحيى بن أبي حيّة الكوفي عن بكير بن الأخنس عن أبيه، فإن كان أبو جناب ليّن الحديث، فما ذنب الأخنس والد بكير؟ وبكير ثقة عند أهل العلم، وليس في حديثٍ واحدٍ رواه ثقة [واستظهر الشيخ **المعلمي** أن الصواب: غير ثقة، عن ثقة] عن أبيه، ما يلزم أباه الوهن بلا حجة. اهـ.

(١) (٤/١٠٦)، رقم (٢٠).

قال الحافظ ابن حجر في «اللسان» (٢/ ٢٦-طبعة الفاروق): «ولا يلزم من ذلك أن يكون الرجل ثقة؛ إذْ حاله غير معروفة، ورواية ابنه عنه فقط لا ترفع جهالة حالة، هذا إن رفعت جهالةُ عينه، والله أعلم». اهـ.

وقال الشيخ **المعلمي** في «حاشية الجرح»: «الذي ذكره في الضعفاء: البخاري، وقال -كما في «الضعفاء الصغير»[(١)]-: «لم يصح حديثه». وفي هذا تنبيه على أن الحمل على غيره، وكذلك ذكر البخاري في «الضعفاء»[(٢)]: «هند بن أبي هالة» وهو صحابي، وقال: «يتكلمون في إسناده». فهذا اصطلاح البخاري؛ يذكر في «الضعفاء» من ليس له إلا حديث واحد لا يصح، على معنى أن الرواية عنه ضعيفة، ولا مشاحة في الاصطلاح». اهـ.

[٧٨] إدريس بن سنان اليماني الصنعاني، سبط وهب بن منبه:

قال في «حاشية الموضح» (١/ ٤٤٤): «متروك. قاله الدارقطني».

[٧٩] أرطاة بن الأشعث:

في «الفوائد» (ص١٦٥): «هالك».

[٨٠] إسحاق بن إبراهيم الحنيني أبو يعقوب المدني نزيل طرسوس:

قال عبد الله بن يوسف التنيسي: «كان مالك يعظم الحنيني ويُكرمه»، وقال البخاري: «في حديثه نظر»، وقال أبو زرعة: «صالح» [زاد ابن حجر في تهذيبه: يعني في دينه لا في حديثه][(٣)] وقال أبو حاتم: «لم يرضه أحمد بن صالح» وقال

(١) رقم (٣٧).

(٢) رقم (٣٩٢).

(٣) جاء قول ابن حجر هذا في نقل **المعلمي** عن «التهذيب» (١/ ١٩٥) من تمام كلام أبي زرعة، وبالرجوع إلى «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٠٨): يتبين وجه الصواب.

النسائي: «ليس بثقة»،وقال البزار: «كف بصره فاضطرب حديثه»، وقال الحاكم أبو أحمد: «في حديثه بعض المناكير»، وقال ابن حبان في «الثقات»: «كان يخطئ». وقال الذهبي: «كان ذا عبادة وصلاح» وقال: «صاحب أوابد».

قال الشيخ **المعلمي** في ترجمته من «التنكيل» رقم (٤٢):

ذكروا أن البخاري يقول: «فيه نظر» أو «سكتوا عنه» فيمن هو عنده ضعيف جدًّا، قال السخاوي في «فتح المغيث» (ص١٦١): «وكثيرًا ما يعبرّ البخاريّ بهاتين.. فيمن تركوا حديثه، بل قال ابن كثير: إنهما أدنى المنازل عنده وأردؤها».

ولم يقل البخاري في الحنيني: «فيه نظر»، إنما قال: «في حديثه نظر» وبينهما فرق، فقوله: «فيه نظر» تقتضي الطعن في صدقه، وقوله: «في حديثه نظر» تشعر بأنه صالح في نفسه وإنما الخلل في حديثه لغفلةٍ أو سوء حفظ.

والمقصود هنا أن الحنيني كان صالحًا في نفسه، فأما في حديثه فكلمة البخاري تقتضي أنه مطرح لا يصلح حتى للاعتبار، وكذلك كلمة النسائي.

وصنيع ابن حبان يقتضي أنه يعتبر به، وكذا كلمة الحاكم أبي أحمد، ويوافقهما قول ابن عديّ: «ضعيف ومع ضعفه يكتب حديثه».

وكلمة البزار تقتضي أن حديثه كان قبل عماه مستقيمًا، فينظر متى عمى؟ ومتى سمع منه الحسن بن الصباح[1]؟ وهل روايته التي ساقها الخطيب من مظان الغلط؟

[٨١] إسحاق بن إبراهيم الأزدي:

«الفوائد» (ص٤٠٠): «هالك».

(١) هو الراوي عنه في ذاك الموضع من ترجمة أبي حنيفة في «تاريخ بغداد».

[٨٢] إسحاق بن إبراهيم النحوي الواسطي المؤدب:

«الفوائد» (ص٧٨): «كذاب».

[٨٣] إسحاق بن داود بن المحبر:

«الفوائد» (ص٤٤٦): «كان صاحب مناكير».

[٨٤] إسحاق بن رافع أخو إسماعيل بن رافع المدني:

«الفوائد» (ص٤٣١): «من أتباع التابعين وفيه كلام»(١).

[٨٥] إسحاق بن سعيد بن إبراهيم بن عمير بن الأركون أبو مسلمة القرشي الجمحي الدمشقي:

«الفوائد» (ص٤٦٢): «مُتّهم»(٢).

[٨٦] إسحاق بن الضيف - ويقال ابن إبراهيم بن الضيف- الباهلي أبو يعقوب العسكري البصري نزيل مصر:

«الفوائد» (ص٣٤٧): «صدوق يخطىء»(٣).

---

(١) قال أبو حاتم: ليس بالقوى، ليِّن، وهو أحب إليّ من أخيه إسماعيل وأصلح. «الجرح» (٢/ ٢١٩)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ١٠٦).

(٢) قال أبو حاتم: ليس بثقة، أخرج إلينا كتابًا عن محمد بن راشد، فبقي يتفكر، فظننا أنه يتفكر: هل يكذب أم لا، فقلت: سمعت من الوليد بن مسلم عن محمد بن راشد؟ قال: نعم. «الجرح» (٢/ ٢٢١). وقال الدارقطني: منكر الحديث. «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٢/ ٧٥٧- الظاهرية)، و«اللسان» (١/ ٣٦٣). توفي سنة ثلاث وثلاثين ومائتين.

(٣) في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢١٠): قال ابن أبي حاتم روى عنه أبي. سئل أبي عنه فقال: صدوق. لكن في «تاريخ دمشق» (٢/ ٧٦٠ الظاهرية) نسبة هذا القول إلى أبي زرعة.

وكذا نسب المزي في «تهذيب الكمال» (٢/ ٤٣٨) هذا القول لأبي زرعة.

وقد ذكر ابن عساكر في «تاريخه» رواية أبي داود عنه. قال المزي: ولم يقل في سننه، ولم يذكره في «الشيوخ النبل»، ولم أقف على روايته عنه.

وقال ابن حبان: ثنا عنه محمد بن يعقوب الخطيب بالأهواز وغيره، ربما أخطأ. «الثقات» (٨/ ١٢٠).

[٨٧] إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة القرشي الأموي مولاهم أبو سليمان المدني:

قال في «التنكيل» في أواخر المسألة الخامسة عشرة (٢/ ١٧٧): «هالك باتفاقهم».

وفي «الفوائد» (ص٤٧٦): «متروك».

[٨٨] إسحاق بن نجيح الأزدي أبو صالح أو أبو يزيد الملطي نزيل بغداد:

«الفوائد» (ص٣٣٧): «كذاب».

[٨٩] أسد بن موسى بن إبراهيم المرواني الأموي المعروف بـ «أسد السنة»:

قال ابن حزم: «منكر الحديث».

قال **المعلمي** في ترجمته من «التنكيل» رقم (٤٦): «قد قال البخاري: «مشهور الحديث» وهذا بحسب الظاهر يبطل قول ابن حزم، لكن يجمع بينهما قول ابن يونس: «حدث بأحاديث منكرة، وأحسب الآفة من غيره».

وقول النسائي: «ثقة، ولو لم يصنف كان خيرًا له» وذلك أنه لما صنف احتاج إلى الرواية عن الضعفاء فجاءت في ذلك مناكير، فحمل ابن حزم على أسد، ورأى ابن يونس أن أحاديثه عن الثقات معروفة.

وحقق البخاري فقال: «حديثه مشهور» يريد والله أعلم: مشهور عمن روى عنهم، فما كان فيه من إنكار فمِنْ قِبلِهِ.

وقد قال ابن يونس أيضًا والبزار وابن قانع حافظ الحنفية: «ثقة»، وقال العجلي: «ثقة صاحب سنة». وفي «الميزان»: «استشهد به البخاري، واحتج به النسائي وأبو داود، وما علمت به بأسًا». اهـ.

[٩٠] أسد بن وداعة الشامي أبو العلاء:

«الفوائد» (ص٢٤٥): «ناصبي بغيض، كان هو ورهط معه يقعدون يسبون عليًّا ﷺ، وكان ثور بن يزيد يقعد معهم ولا يسب، فكانوا إذا قرموا(١) للسب سبوا، ويلحون على ثور أن يشركهم فيأبى، فيجرون برجله»(٢).

[٩١] إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي أبو يوسف الكوفي:

«الفوائد» (ص٤٥٧): «فيه بعض كلام».

وفي «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٣٠) رقم (١٢٥٨) قال ابن أبي حاتم: أنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إليّ: نا أبو بكر بن أبي شيبة: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: كان إسرائيل في الحديث لِصًّا. يعني أنه يتلقف العلم تلقفًا. اهـ.

---

(١) هكذا في «الفوائد»: فإن صحت فالمراد بها هنا: اشتهوا السب كاشتهائهم أكل اللحم؛ والقَرَمُ: شدة شهوة اللحم، يقال: قَرِمْت إلى اللحم قَرَمًا فأنا قَرِمٌ - تشَهَّيته، كتاب «العين» (١/ ٣٩٩) و«المخصص» لابن سيده (١/ ٣٧١)، والله تعالى أعلم.

(٢) قال أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (٢/ ص٦٩٩): حدثنا عبد الله بن صالح، قال: حدثني معاوية بن صالح قال: كان أسد بن وداعة قديمًا مرضيًا. اهـ.

ورواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٥٠) عن عبد الله به، بلفظ: كان أسد بن وداعة مرضيًا. اهـ.

وذكره ابن أبي حاتم في «الجرح» (٢/ ٣٣٧) بغير جرح ولا تعديل، ونقل الذهبي عن النسائي توثيقه، وقال ابن معين: كان هو وأزهر الحراني وجماعة يسبون عليًا، وكان ثور لا يسب عليًا.. ونقله أبو العرب [يعني القيرواني في الضعفاء] وقال بعده: مَنْ سبَّ الصحابة فليس بثقة ولا مأمون «اللسان» (١/ ٣٨٥) وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/ ٥٦) وقال: «روى عنه أهل الشام، وكان عابدًا، قتل سنة ست أو سبع وثلاثين ومائة» وقال في «المشاهير» رقم (٨٦٣): «من عباد أهل الشام وقرائهم».

وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» الطبقة (١٤): «كان من العلماء بدمشق، وفيه نَصْبٌ معروف، نسأل الله العفو».

ولم يترجم له ابن عساكر في «تاريخه» (٢/ ٧٩٧-٨٠٣) فيمن اسمه أسد.

فعلّق الشيخ **المعلمي** بقوله: في «التهذيب» (١/ ٢٦٣): «قال عثمان بن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن مهدي: إسرائيل لصٌّ يسرق الحديث». كذا قال، والمعروف عن ابن مهدي توثيق إسرائيل والثناء عليه، وفي «التهذيب»: «وقال ابن مهدي: إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة والثوري».

فكلمة «يسرق الحديث» إنما هي من قول عثمان، فسّر بها كلمة «لص» والصواب ما قاله المؤلف[1].

[٩٢] أسماء بن الحكم الفزاري أبو حسان الكوفي:

روى أسماء عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه «أنه كان إذا حدثه أحد من أصحاب النبي ﷺ بشيء استحلفه فإذا حلف له صدّقهُ...»[2].

فقال الشيخ **المعلمي** في «الأنوار الكاشفة» (ص٦٨): هذا شيء تفرد به أسماء ابن الحكم الفزاري، وهو رجل مجهول، وقد ردّه البخاري[3] وغيره كما في ترجمة

---

(١) يعني ابن أبي حاتم، وهو قوله: «يعني أنه يتلقف العلم تلقفًا». والمقصود به أنه لسرعة فهمه وحدَّةِ ذكائه، لا يسمع شيئًا إلا حفظه وفهمه بسرعة وخِفَّة، والله تعالى أعلم.

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١/ ٢، ٩، ١٠)، والطيالسي في «مسنده» (٢/ ٧٨)، والترمذي (٤٠٦، ٣٠٠٩)، وابن حبان في «صحيحه» (٢٤٥٤) وغيرهم.

(٣) قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٥٤): «لم يُرْو عن أسماء بن الحكم إلا هذا الواحد، وحديث آخر ولم يتابع عليه، وقد روى أصحاب النبي ﷺ بعضهم عن بعض، فلم يُحلِّفْ بعضُهم بعضًا».

فقال المزي في «تهذيب الكمال» (٢/ ٥٣٤): «ما ذكره البخاري رحمه الله لا يقدح في صحة هذا الحديث، ولا يوجب ضعفه، أما كونه لم يُتَابع عليه، فليس شرطًا في صحة كل حديث صحيح أن يكون لراويه متابعٌ عليه، وفي «الصحيح عدّة أحاديث لا تُعرف إلا من وجه واحد، نحو حديث «الأعمال بالنية» الذي أجمع أهل العلم على صحته وتلقيه بالقبول، وغير ذلك.

وأما ما أنكره من الاستحلاف، فليس فيه أن كل واحدٍ من الصحابة كان يستحلف من حدَّثه عن النبي ﷺ، بل فيه أن عليًّا رضي الله عنه كان يفعل ذلك، وليس ذلك بمنكر أن يحتاط في حديث النبي ﷺ، كما فعل عمر رضي الله عنه في سؤاله البيِّنة بعض من كان يروى له شيئًا عن النبي ﷺ، كما هو مشهور عنه، والاستحلاف أيسر من سؤال البينة، وقد رُوي الاستحلاف عن غيره أيضًا. على أن

أسماء من «تهذيب التهذيب»، وتوثيق العجلي وجدتُّه بالاستقراء كتوثيق ابن حبان أو أوسع، فلا يقاوم إنكار البخاري وغيره على أسماء.

على أنه لو فرض ثبوته فإنما هو مزيد احتياط، لا دليل على اشتراطه.

هذا ومن المتواتر عن الخلفاء الأربعة أن كلا منهم كان يقضي ويفتي بما عنده من السنة بدون حاجة إلى أن تكون عند غيره، وأنهم كانوا ينصبون العمال من الصحابة وغيرهم ويأمرونهم أن يقضي ويفتي كل منهم بما عنده من السنة بدون حاجة إلى وجودها عند غيره.

هذا مع أن المنقول عن أبي بكر وعمر وجمهور العلماء أن القاضي لا يقضي بعلمه. قال أبو بكر: «لو وجدت رجلًا على حدٍّ، ما أقمته عليه حتى يكون معي غيري».

= هذا الحديث له متابع، رواه عبد الله بن نافع الصائغ، عن سليمان بن يزيد الكعبي، عن المقبري، عن أبي هريرة، عن عليّ.

ورواه حجاج بن نصير عن المعارك بن عباد، عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن جدِّه، عن علي.

ورواه داود بن مهران الدباغ، عن عمر بن يزيد، عن أبي إسحاق، عن عبد خير، عن عليّ، ولم يذكروا قصة الاستحلاف. اهـ.

فتعقبه ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٣٥) بقوله: المتابعات التى ذكرها لا تشد هذا الحديث شيئًا؛ لأنها ضعيفة جدًّا، ولعلّ البخاري إنما أراد بعدم المتابعة: في الاستحلاف، أو في الحديث الآخر الذي أشار إليه.. وتبع العقيلي البخاري في إنكار الاستحلاف فقال: قد سمع علي من عمر فلم يستحلفه.

قال ابن حجر: وجاءت عنه رواية عن المقداد وأخرى عن عمار ورواية عن فاطمة الزهراء رضي الله تعالى عنهم، وليس في شيء من طرقه أنه استحلفهم. وقال ابن حبان في «الثقات»: يخطئ. وأخرج له هذا الحديث في صحيحه، وهذا عجيب؛ لأنه إذا حكم بأنه يخطئ، وجزم البخاري بأنه لم يرو غير حديثين، يخرج من كلاهما أن أحد الحديثين خطأ، ويلزم من تصحيحه أحدهما انحصار الخطأ في الثاني. وقد ذكر العقيلي أن الحديث الثاني تفرد به عثمان ابن المغيرة عن علي بن ربيعة عن أسماء، وقال: إن عثمان منكر الحديث». اهـ.

وقال عكرمة: «قال عمر لعبد الرحمن بن عوف: لو رأيتُ رجلًا على حد زنا أو سرقة وأنا أمير؟ فقال: شهادتك شهادة رجل من المسلمين، قال: صدقت». راجع فتح الباري (١٣/ ١٣٩ و١٤١).

ولو كان عندهم أن خبر الواحد العدل ليس بحجة تامّة لما كان للقاضي أن يقضي بخبر عنده حتى يكون معه غيره، ولا كان للمفتي أن يفتي بحسب خبر عنده ويلزم المستفتي العمل به حتى يكون معه غيره.

فتدبر هذا فإنه إجماع، وقد مضى به العمل في عهد النبي ﷺ، وفيه الغنى. اهـ.

[٩٣] إسماعيل بن أبان الغنويّ العامريّ، أبو إسحاق الكوفي الخياط:

«الفوائد» (ص٤٠٠): «هالك».

[٩٤] إسماعيل بن إبراهيم بن معمر بن الحسن أبو معمر القطيعي الهذلي الهروي الكوفي:

ترجمته في «التنكيل» رقم (٤٧). وراجع المبحث الخاص بـ: «محنة خلق القرآن وأثرها في علم الرواية» من قسم القواعد من هذا الكتاب.

[٩٥] إسماعيل بن إبراهيم بن هود الواسطي الضرير أبو إبراهيم:

«الفوائد» (ص١٠٤): «ليس بالقوي كما قال الدارقطني»[(١)].

---

(١) «الضعفاء والمتروكون» له رقم (٨٩).

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: كان جهميًا، فلا أحدث عنه، وانتهى أبو زرعة في مسند ابن عمر إلى حديث لإسماعيل بن إبراهيم بن هود فقال: اضربوا عليه، ولم يُقرَّهُ.

قال: وسمعت أبي يقول: إسماعيل بن إبراهيم بن هود كان يقف في القرآن، فلا أحدث عنه. اهـ. «الجرح» (٢/ ١٥٧-١٥٨). وسمّاهُ ابن حبان في «الثقات» (٨/ ١٠٤): «إسماعيل بن هود، وقال: ثنا عنه الحسن بن سفيان وغيره من شيوخنا» اهـ.

[٩٦] إسماعيل بن إسحاق بن الحصين ابن بنت معمر بن سليمان المعمري أبو محمد الرقي:

في «الفوائد المجموعة» (ص٩٧) حديث أن النبي ﷺ قال: إن الصرد أول طير صام عاشوراء.

رواه الخطيب[1] من طريق إسماعيل بن إسحاق الرقي حدثنا عبد الله بن معاوية الجمحي قال: سمعت أبي يحدث عن أبيه..

قال ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢٠٤): في إسناده: عبد الله بن معاوية، منكر الحديث.

فقال الشيخ **المعلمي**:

هذا من أوهام ابن الجوزي، فإن الذي قيل فيه «منكر الحديث» هو عبد الله بن معاوية بن عاصم بن المنذر بن الزبير بن العوام الأسدي، والذي في السند منصوص على أنه جمحي، وهو عبد الله بن معاوية، وهو ابن موسى بن أبي غليظ الجمحي، ثقة عندهم.

والبلاء في هذا الحديث من غيره، إما أبيه، وإما الراوي عنه: إسماعيل بن إسحاق ابن الحصين المعمري الرقي ابن بنت معمر بن سليمان الرقي، رواه الرقي عن عبد الله «سمعت أبي يحدث عن أبيه عن جده عن أبي غليظ بن أمية بن خلف» قال: رآني رسول الله ﷺ إلخ. أخرجه الخطيب في التاريخ (٦/ ٢٩٦) في ترجمة إسمعيل من وجهين عنه، ثم ذكر من وجه ثالث عنه أيضًا، ولكن وقع فيه تخليط، ولم يذكر الخطيب في إسماعيل جرحًا ولا تعديلًا، وإنما أشار إلى وهنه بذكر هذا الحديث، ولم يذكر إسماعيل في «الميزان» ولا «اللسان»، وإنما ذكرا[2]: معاوية بن موسى والد عبد الله، وفيهما: «هذا حديث منكر، رواه ثلاثة عن الرقي». اهـ.

(١) «تاريخ بغداد» (٦/ ٢٩٥-٢٩٦).

(٢) «الميزان» (٤/ ١٣٧)، و«اللسان» (٦/ ١٥٩).

[٩٧] إسماعيل بن أبي إسماعيل المؤدب:

«الفوائد» (ص٤٧٠): «ضعيف».

[ز٢] إسماعيل بن حمدويه البيكندي:

قال الكوثري: «مجهول». فقال الشيخ **المعلمي**: ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «يروي عن أبي نعيم وأبي الوليد وأهل البصرة، حدثنا عنه محمد بن المنذر شكّر، كان مقيمًا بالرملة زمانًا، وكتب عنه شكر». أقول: فقد عرفه ابن حبان وعرف حديثه، وتوثيقه لمن عرفه وعرف حديثه مقبولٌ، كتوثيق غيره من الأئمة، ويأتي شرح ذلك في ترجمة ابن حبان من «التنكيل». اهـ.

[٩٨] إسماعيل بن داود بن عبد الله بن مخراق وهو إسماعيل بن مخراق

نسب إلى جده الأعلى.

«الفوائد» (ص٥٠٣): «منكر الحديث متهم».

[٩٩] إسماعيل بن رافع القاص أبو رافع المدني:

«الفوائد» (ص٣٠٧): «هالك»[(١)].

---

(١) قد ضعفه أحمد وابن معين وجماعة، وقال الفلاس وأبو حاتم ورواية عن أحمد: منكر الحديث، وقال النسائي والدارقطني: متروك الحديث. وقال ابن عديّ: أحاديثه كلها مما فيه نظر، إلا أنه يكتب حديثه في جملة الضعفاء. وقال ابن حبان: كان رجلًا صالحًا، إلا أنه يقلب الأخبار حتى صار الغالب على حديثه المناكير التى تسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها. وقال البزار: ليس بثقة ولا حجة.

وأجمل بعضهم القول فيه كأنه يرى أنه لا يتعمد الكذب.

وذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٣٥٤) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، إلا أنه أورد له حديثًا رواه عن سلمان مولى أبي سعيد عن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال: «لا يقبل الله سبحانه لشارب الخمر صلاة ما دام في جسده منها شيء».

والظاهر أنه حديث منكر جدًّا، فإني لم أر ترجمة لسلمان هذا ولا ذكر إلا في هذا الموضع، وفتشت عمن خرج هذا الحديث، فوجدت علاء الدين المتقي الهندي في «كنز العمال» (١٣٢٥٤) يعزوه إلى: =

[ز٣] إسماعيل بن رجاء الحصني:

في «الفوائد المجموعة» (ص٦٣) حديث: «من جاع أو احتاج فكتمه الناس وأفضى به إلى الله، فتح الله له برزق سنة من حلال».

قال الشوكاني: «رواه ابن حبان عن أبي هريرة مرفوعًا، وقال: باطل، آفته إسماعيل ابن رجاء الحصني».

قال في «اللآلئ»: «... وحكى ابن حجر في «لسان الميزان» عن العجلي والحاكم توثيق إسماعيل. وعن أبي حاتم أنه صدوق».

فقال الشيخ **المعلمي** في الحاشية: «لكن ضعفه الساجي، والعقيلي، والدارقطني، وابن حبان، وابن عدي، والبيهقي، وأنكروا هذا الحديث. وقول أبي حاتم: «صدوق» لا يدفع عنه الغفلة، وكذا توثيق العجلي، والحاكم، فإن كلمة «ثقة» عندهما لا تفيد أكثر مما تفيده كلمة «صدوق» عند غيرهما، بل دون ذلك». اهـ.

[١٠٠] إسماعيل بن زياد أو ابن أبي زياد السكوني الكوفي قاضي الموصل:

«الفوائد» (ص٣٦٩): «دجّال».

= عبد بن حميد وابن لال وابن النجار عن أبي سعيد، ولا يخفى على الممارس أن الحديث إذا لم يخرجه أصحاب الكتب الأصول المعتمدة عند أهل العلم، ولم يخرج إلا في مثل تلك المصنفات، كان دليلًا على وهنه ونكارته، فأرى أن البخاري أشار إلى وهن إسماعيل بإيراد هذا الحديث في ترجمته من «التاريخ» والله أعلم.

ومما يحسن التنبيه عليه أن الترمذي رحمه الله تعالى قد روى عنه المحبوبي قوله: ضعفَّه بعض أهل العلم، وسمعت محمدًا - يعني البخاري- يقول: هو ثقة مقارب الحديث. «تاريخ ابن عساكر» (٢/ ٨٣٧- الظاهرية) ومما سبق وغيره يتبين أنه قد ضعفه عامة أهل العلم أوكلهم، ولم يوثقه أحد، ولذا صدر الذهبي قول الترمذي في «الميزان» (١/ ٢٢٧) بقوله: ومن تلبيس الترمذي قال: أما نقله عن البخاري ذاك التوثيق فَمَحلُّ نَظَرٍ، وفي نقولات الترمذي عن البخاري مواضع مشكلة، قد نظر فيها بعض النقاد من أهل العلم، سترى التنبيه على بعضها في هذا الكتاب، والله الموفق.

وفي «حاشية الموضح» (١/ ٤٠٧): «متروك يضع الحديث، قاله الدارقطني، وجرحه غيره أيضًا».

[١٠١] إسماعيل بن شروس أبو المقدام الصنعاني:

قال البخاري في ترجمته من «التاريخ الكبير» (١/ ٣٥٩)، رقم (١١٣٨): «قال عبد الرزاق عن معمر: كان يُثَبِّجُ الحديث». اهـ.

فعلق الشيخ **المعلمي** هناك على كلمة «يُثَبِّجُ» بقوله: هكذا في الأصلين، وبهامش (كو): «أي لا يأتي به على الوجه». أقول: وفي «الميزان ولسانه» عن ابن عدي حكاية هذه الكلمة عن البخاري بلفظ «يضع» فلزم من ذلك ما لزم، والله المستعان. اهـ.

وستجد مثل هذه الكلمة من قول معمر أيضًا في «التاريخ» (٣/ ١٨٨) رقم (٦٣٦) وغيره.

[١٠٢] إسماعيل بن عباد السعدي أبو محمد المزني البصري:

«الفوائد» (ص١٣٥): «هالك».

وفي (ص٤٠٠): «تالف».

[١٠٣] إسماعيل بن عبيد بن نافع البصري[(١)]:

«الفوائد» (ص٣٣٧): «لا يُعرف إلا بالبلايا».

[١٠٤] إسماعيل بن عمرو بن نجيح البجلي الكوفي ثم الأصبهاني:

«الفوائد» (ص٣٦٤): «واهٍ بل متهم»[(٢)].

---

(١) انظر «اللسان» (١/ ٤٢٠) رقم (١٣١١).

(٢) قلت: ضعفه أبو حاتم والدارقطني وابن عديّ وقال: «حدث عن مسعر والثوري والحسن بن صالح وغيرهم بأحاديث لا يتابع عليها»، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «يغرب كثيرًا» وقال أبو الشيخ في «طبقات الأصبهانيين»: «غرائب حديثه تكثر» وقال الخطيب: «يروي عن الثوري =

[١٠٥] إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي أبو عتبة الحمصي:

قال **المعلمي** في ترجمته «التنكيل» رقم (٥٢): «إسماعيل ثقة في نفسه، لكن عن غير الشاميين تخليط كثير، فحدّه إذا روى عن غير الشاميين أن يصلح في المتابعات والشواهد».

وقال في «الأنوار الكاشفة» (ص٣٠١): «صدوق».

وفي «الفوائد المجموعة» (ص٦٧) حديث: «اطلبوا الخير عند صباح الوجوه».

وهو مروي من طرق متعددة عن عدّة من الصحابة، وكل طرقه واهية ساقطة، ساقها الشوكاني ثم قال: ورواه العقيلي عن عائشة بإسنادٍ فيه متروك، ورواه عنها ابن عديّ بإسنادٍ فيه وضاع. ورواه أيضًا عنها البخاري في التاريخ بإسنادٍ فيه: عبد الرحمن بن أبي بكر المليكي متروك.

قال في «اللآلئ»: روى له الترمذي وابن ماجه وذكر له متابعين. اهـ.

فقال الشيخ **المعلمي**:

المتروك هو عبد الرحمن بن أبي بكر المليكي، ذكر البخاري في التاريخ (١/ ١/ ٥١ و١٥٧) الخبر من طريقه «عن امرأته جبرة عن أبيها عن عائشة» مرفوعًا.

= وغيره مناكير». وقال العقيلي: «في حديثه مناكير، ويحيل على من لا يحتمل». وقال ابن عقدة: «ضعيف ذاهب الحديث»، وقال الأزدي: «منكر الحديث».

وأثنى عليه بعضهم لعلوِّ سنده فقال إبراهيم بن أورمة - وذكر إسماعيل بن عمرو البجلي، فأحسن عليه الثناء، وقال: شيخًا مثل ذاك ضيَّعوه، كان عنده عن فلان وفلان «ذكر أخبار أصبهان» لأبي نعيم (١/ ٢٠٨).

ولم أر من اتهمه، لكن يظهر من كلامهم فيه أنه واهٍ كما قال **المعلمي** رَحِمَهُ اللَّهُ.

وانظر: «الجرح» (٢/ ١٩٠)، و«ضعفاء العقيلي» (١/ ٨٦)، و«الثقات» (٨/ ١٠٠)، و«ضعفاء الدارقطني» رقم (٨٧)، و«الكامل» (١/ ٣٢٢)، و«الميزان» (١/ ٢٣٩)، و«تاريخ الإسلام» الطبقة (٢٣)، و«اللسان» (١/ ٤٢٥) وغيرها.

وذكره عن إسماعيل بن عياش عن جبرة بنت محمد بن ثابت بن سباع عن أبيها عن عائشة.

وذكر السيوطي أن البيهقي أخرجه في «الشعب» من هذا الوجه، ومن طريق خالد بن عبد الرحمن المخزومي عن جبرة، قال: ورواه عبد الله بن عبد العزيز عن جبرة.

قال **المعلمي**: خالد وعبد الله تالفان، وخالد من شيوخ إسماعيل بن عياش، وإسماعيل يدلس كما في «طبقات المدلسين» (ص١٢)، فأخشى أن يكون إنما سمعه من خالد عن جبرة فدلّسه، وهو مع ذلك سيء الحفظ جدًّا في غير أحاديث الشاميين، وجبرة غير شامية.

وفي آخر باب الخاء المعجمة من «لسان الميزان»[(١)]: «خيرة بنت محمد بن سباع عن أبيها عن عائشة رضي الله عنها، وعنها إسمعيل بن عياش. لا تعرف» وهي هذه، والصحيح في اسمها جبرة -بجيم وموحدة[(٢)]- وهي بنت محمد بن ثابت بن سباع كما سبق، وأبوها ذكره ابن حبان في «الثقات»[(٣)]، وذلك لا يكفى في معرفة حاله.

وذكر السيوطي أن الخبر روي عن علي بن أبي طالب، وعن أبي بكرة ولم يسق سنديهما؛ لسقوطهما فيما أرى، وذكر أن ابن أبي شنيبة أخرجه عن نفر من التابعين مرسلًا، ولم يسق الأسانيد، ثم قال: «وهذا الحديث في معتقدي حسن صحيح» كذا قال.

وإنما أولع الناس بهذا الخبر لاحتياجهم إلى التوسل به إلى حاجاتهم، تكون لأحدهم الحاجة إلى رجل جميل الوجه في الجملة فيروي هذا الخبر ويسأل حاجته،

---

(١) (٢/ ٤١٢).

(٢) كما في «الإكمال» لابن ماكولا (٢/ ٢٩)، و«توضيح المشتبه» (٢/ ١٧٢)، ومثله في «تبصير المنتبه» للحافظ ابن حجر (١/ ٢٣٦)، ومع ذلك وقع في «اللسان» ما وقع!

(٣) (٥/ ٣٦٩).

وفي ذلك عدّة بواعث للمسئول على قضاء الحاجة، فمن ثمّ عُنى به الكذابون، ونشط غيرهم لروايته عنهم، وفيما هنا روايتهم له عن ثمانية من الصحابة معروفين، وعن اثنين غير معروفين، وتعددت الطرق كما رأيت والله المستعان. اهـ.

[١٠٦] إسماعيل بن الفضل بن أحمد بن محمد بن عليّ بن الإخشيد أبو الفتح، التاجر الأصبهاني المعروف بالسراج[(١)]:

في «الفوائد» (ص٤٨٢): «مقرئ مسند معروف، توفي سنة (٥٢٤)، ذكره ابنُ الجزري في «طبقات القراء»، وصاحبُ «الشذرات»، ولم يذكرا أن أحدًا وثقه[(٢)]، وقيّد الذهبي وفاته في ترجمة غيره، وإخراجه هذا الخبر[(٣)] في «فوائده»[(٤)] معناه: أنه كان يرى أنه لا يوجد عند غيره، فإن هذا معنى «الفوائد» في اصطلاحهم». اهـ.

[١٠٧] إسماعيل بن مسلم[(٥)] المكي أبو إسحاق، كان من البصرة ثم سكن مكة:

---

(١) له ترجمة في: «التحبير في المعجم الكبير» لابن السمعاني (١/ ١٠١-١٠٤)، و«سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٥٥٥)، و«العبر» (٢/ ٤١٩)، و«تاريخ الإسلام» الطبقة (٥٣)، و«غاية النهاية في طبقات القراء» (١/ ١٦٧)، و«شذرات الذهب» (٤/ ٦٨) وغيرها.

(٢) قال الذهبي في «التاريخ» و«السير»: روى عنه أبو طاهر السلفي ووثقه.

وقال السمعاني: «كان شيخًا مقرئًا، سديد السيرة، قرأ القرآن بروايات على الشيوخ المتقدمين، وسمع الحديث الكثير من الشيوخ، ونسخ بخطه أجزاء كثيرة، واشتريت من خطه أجزاء، ولم يكن صحيح النقل، ولكن كان ثقة صدوقًا، واسع الرواية موثوقًا به فيما يحدث».

(٣) هو خبر: «ما من معمرّ يعمّر في الإسلام أربعين سنة إلا صرف الله عنه أنواعًا من البلاء..

(٤) قال الذهبي في «التاريخ»: له فوائد مرويّة.

وقال السمعاني في «التحبير»: كتب إليّ الإجازة، فمن جملة مسموعاته: كتاب «طبقات الصحابة» تأليف أبي عروبة الحراني من أربعة عشر جزءًا بروايته عن أبي طاهر بن عبد الرحيم عن أبي بكر بن المقرئ عنه، وكتاب «الإشراف في اختلاف العلماء» في عشر مجلدات تأليف ابن المنذر بالاسناد السابق، وكتاب «السنن» للحلواني كذلك.

(٥) وقع في كلام **المعلمي**: «إسماعيل بن أمية» وهو سبق قلم منه رَحِمَهُ اللهُ، وإنما الواقع فيما ساقه من الأسانيد «إسماعيل بن مسلم» أما ابن أمية فهو ثقة ثبت.

«التنكيل» المسألة (١٢) (٢/ ٩٣): «ضعيف».

[١٠٨] الأسود بن عبد الرحمن العدوي:

«الفوائد» (ص٧٣): «مجهول»[(١)].

[١٠٩] أشعث بن براز الهجيمي البصري السعدي:

«الفوائد» (ص٢٧٩): «متروك».

- الأشقر:

انظر: الحسين بن الحسن.

[١١٠] أصبغ بن نُباتة التميمي الحنظلي الدارمي أبو القاسم الكوفي:

«الفوائد» (ص١٥٢): «متروك».

وفي (ص٣٧٧): «تالف».

[١١١] أغلب بن تميم بن النعمان المسعودي الكندي البصري:

«الفوائد» (ص٣٠٣): «تالف».

وفي (ص٤٠١) قال ابن حجر: «أغلب شبيه عمارة بن زاذان في الضعف، لكن لم أر من اتهمه بالكذب».

---

(١) ذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/ ٦٦) وقال: «روى عن هصان بن كاهن عن أبي موسى الأشعري، روى عنه الحسن بن دينار، يعتبر بحديثه من غير رواية الحسن بن دينار عنه».

قلت: وهذا هو إسناد الحديث الوارد في «الفوائد» وسياق ابن حبان لترجمته يشعر بأنه لا يُعرف إلا بهذا الاسناد، وقوله: «يعتبر بحديثه من غير رواية الحسن بن دينار عنه» ذلك لأن الحسن كذاب، لكن لم يذكر ابن حبان في الرواة عن الأسود سوى الحسن، ولو وقف له على راوٍ غيره لذكره، وكأن المعنى: ينظر في رواية غير الحسن عنه حتى يعتبر حديثه من غير طريق الحسن، فَأَشْعَرَ هذا أن الأسود مجهول لأنه لا تثبت عنه رواية من طريق صحيح، والله تعالى أعلم.

وله ترجمة في «الميزان» (١/ ٢٥٦)، و«اللسان» (١/ ٤٤٧). وليس فيهما إلا كلام ابن حبان.

فقال الشيخ **المعلمي**: «كلامهم فيه شديد، فإن كان لا يكذب عمدًا، فقد كثر كذبه خطأ».

[١١٢] إياس بن زهير أبو طلحة البصري:

قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٧٩) رقم (١٠٠٤): «إياس بن زهير وكنيته أبو طلحة، روى عن علي وسويد بن هبيرة، روى عنه مسلم بن بديل، يعد في البصريين، سمعت أبي وأبا زرعة يقولان ذلك». اهـ.

فعلق العلامة **المعلمي** هناك على قول ابن أبي حاتم: «روى عن علي» بقوله: مثله في التابعين من «الثقات»[١]، وكذا في «تعجيل المنفعة» (ص٤٤)، ولم أجد له رواية في مسند علي من مسند أحمد، وأخشى أن يكون هذا وهمًا أوقعهم فيه ما فهموه من عبارة البخاري في التاريخ (١/ ١/ ٤٣٨) قال: «إياس بن زهير، يقال عن علي، كنيته أبو طلحة». ثم ساق من طريق إياس هذا عن سويد بن هبيرة حديثًا، ثم قال: «كناه أيضًا عبد الصمد». فمراد البخاري بقوله «يقال عن علي..» أنه قيل عن علي ابن المديني أن كنية إياس: أبو طلحة، ويوضح ذلك قوله أخيرًا «كناه أيضًا عبد الصمد» فحسبوا أن مراد البخاري أنه يقال إن إياسًا روى عن علي بن أبي طالب، ثم ابتدأ البخاري فقال: «كنيته أبو طلحة». اهـ.

[١١٣] أيوب بن إسحاق بن سافري أبو سليمان البغدادي نزيل الرملة:

في «طليعة التنكيل»، في «النوع الثالث» من مغالطات الكوثري ومجازفاته، في «المثال الخامس» قال **المعلمي**:

«في ترجمة أيوب من «تهذيب تاريخ ابن عساكر» (ج٣ ص٢٠٠) عن ابن يونس «.. وكان في خلقه زعارة، وسأله أبو حميد في شيء يكتبه عنه فمطله..»».

---

(١) (٤/ ٣٦).

ومعروف في اللغة[(١)] ومتكرر في التراجم أن يقال: «في خلق فلان زعارة» أي شراسة، وهذا وإن كان غير محمود، فليس مما يقدح في العدالة أو يخدش في الرواية.

لكن وقع في «تاريخ بغداد»: (ج٧ ص١٠) في هذه الحكاية «وكانت في خلقه دعارة» كذا، وهذا تصحيف لا يخفى مثله[(٢)].

أولًا: لأنه ليس في كلامهم «في خلق فلان دعارة»، وإنما يقولون: فلان داعر بيِّن الدعارة - إذا كان خبيثًا أو فاسقًا.

ثانيًا: لأن ابن يونس عقب كلمته بقوله «سأله أبو حميد في شيء من الأخبار يكتبه عنه فمطله..» وهذه شراسة خلق لا خبث أو فسق.

ثالثا: لأن المؤلفين في المجروحين لم يذكروا هذا الرجل، ولو وصف بالخبث أو الفسق لما تركوا ذكره.. وقد ذكره ابن أبي حاتم في كتابه وقال: كتبت[(٣)] عنه بالرملة وذكرته لأبي فعرفه وقال: كان صدوقًا.اهـ.

[١١٤] أيوب بن جابر بن سيّار بن طلق الحنفي السحيمي أبو سليمان اليمامي ثم الكوفي:

«الفوائد» (ص٢٢٧): «ضعيف جدًّا».

[١١٥] أيوب بن خالد بن صفوان بن أوس بن جابر الأنصاري النّجّاري المدني:

«الأنوار الكاشفة» (ص١٩٠): «لا بأس به[(٤)].. وقد أخرج له مسلم في «صحيحه»:

---

(١) انظر: «تاج العروس» (٣/ ٢٣٧).

(٢) تصحفت أيضًا في «تاريخ دمشق» (٣/ ٢٦٥- الظاهرية).

(٣) كذا في «الطليعة»، والذي في «الجرح» (٢/ ٢٤١): «كتبنا».

(٤) ذكره البخاري وابن أبي حاتم بغير جرح أوتعديل، وذكره ابن حبان في «الثقات» على عادته، ونقل الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٥١) عن الأزدي قوله: «أيوب بن خالد ليس حديثه بذاك، تكلم فيه أهل العلم بالحديث، وكان يحيى بن سعيد ونظراؤه لا يكتبون حديثه». اهـ. =

«هذا الحديث الواحد»[(١)] وإن لم يكن حدّه أن يحتج به في الصحيح».

[١١٦] أيوب بن ذكوان:

«الفوائد» (ص٤٨٠): «متروك».

[١١٧] أيوب بن سليمان بن ميناء يعد في المدنيين:

في «الفوائد» (ص٩٨-٩٩) حديث: «منْ وسّع على عياله يوم عاشوراء، وسع الله عليه سائر سنته».

ضعّف الشيخ **المعلمي** طرقه كلها جدًّا، وقال إن بعضها يوهن بعضًا، منها ما رواه البيهقي في «الشعب» عن أبي سعيد الخدري مرفوعًا، فقال **المعلمي**: سنده واهٍ، فيه عبد الله بن نافع الصائغ وفيه كلام، عن أيوب بن سليمان بن مينا لا يعرف إلا بهذا الخبر[(٢)]، عن رجل لا يدرى من هو، وقوّاه ابن حجر بخبر للطبراني وهو ساقط..».

[١١٨] أيوب بن سويد الرملي، أبو مسعود الحميري السّيباني:

«الفوائد» (ص٤٥٧): «صدوق يخطئ»[(٣)].

= والأزدي متكلم فيه وليس بحجة، وأين هو كلام أهل العلم بالحديث في أيوب؟.

فالرجل كأنه مستور الحال، روى عنه غير واحد، ولم يوثّق توثيقًا يعتد به، فليس هو بحجة، ولا يقبل منه ما تفرد به بحالٍ، والله تعالى أعلم.

وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب»: «فيه لينٌ».

(١) هو حديث أبي هريرة مرفوعًا: «خلق الله التربة يوم السبت..» وراجع ملحق: «المنتقى من أخبار تناولها **المعلمي** بالنقد» في القسم الخاص بذلك من كتابنا هذا.

(٢) وأنا لم أقف له على ترجمة.

(٣) أقول: كلام المتقدمين فيه شديد، فقد ضعفه أحمد وأبو داود وغيرهما، وقال الدوري عن ابن معين: «ليس بشيء، يسرق الأحاديث، قال أهل الرملة: حدَّث عن ابن المبارك بأحاديث ثم قال: حدثني أولئك الشيوخ الذين حَدَّث ابن المبارك عنهم». وقال في رواية معاوية بن صالح عنه: «كان يَدَّعي أحاديث الناس». =

حرف الباء

[١١٩] البختري بن عبيد بن سليمان الكلبي الشامي:

«الأنوار الكاشفة» (ص١٥٧): «كذاب».

[١٢٠] بشار بن بكير الحنفي[1]:

«الفوائد» (ص١٠٤): «مجهول البتة».

[١٢١] بشار بن قيراط أبو نعيم النيسابوري:

قال الكوثري: «مقبول عند الحنفية بنيسابور كما قال الخليلي في الإرشاد، وإن طال لسان أبي زرعة فيه لكونه من أهل الرأي».

«التنكيل» (١/ ٣٤٨) قال الشيخ **المعلمي**: «قديم سمع من أبي حنيفة المتوفى سنة (١٥٠)، كذبه أبو زرعة الذي ولد سنة (٢٠٠) وقال أبو حاتم الذي ولد سنة

= وقال البخاري: «يتكلمون فيه» وهي كلمة شديدة، وقريب منها قول النسائي: «ليس بثقة».

وقال أبو حاتم: «لين الحديث».

وذكره ابن حبان في «الثقات» لكنه قال: «كان رديء الحفظ، يخطىء، يُتقى حديثه من رواية ابنه محمد بن أيوب عنه؛ لأن أخباره إذا سُبرت من غير رواية ابنه عنه وُجد أكثرها مستقيمة».

قلت: قد أورد له ابن عديّ في «الكامل» مناكير من غير رواية ابنه عنه.

وقال ابن عديّ: «له حديث صالح عن شيوخ معروفين.. ويقع في حديثه ما يوافقه الثقات عليه، ويقع فيه مالا يوافقونه عليه، ويكتب حديثه في جملة الضعفاء».

أقول: فالذي يظهر من مجموع ما تقدم أن الرجل ضعيفٌ على أحسن أحواله، والله تعالى أعلم.

وانظر: «تهذيب الكمال» (٣/ ٤٧٤-٤٧٧).

(١) لم أر له ترجمة.

(١٩٥): «هو نيسابوري قدم الري مضطرب الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به». وقال ابن عدي المولود سنة (٢٧٧): «روى أحاديث غير محفوظة وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق».

وقال الخليلي المولود بعد ذلك بزمان فإنه توفى سنة (٤٤٦): «كان يتفقه على رأي أبي حنيفة، رضيته الحنفية بخراسان، ولم يتفق عليه حفاظ خراسان».

وقد سبق في ترجمة عبد الله بن محمود ذكر ما زعمه الأستاذ الكوثري من أن من لم يوثقه أهل عصره يكون مجهول الصفة، وتراه هنا يرد جرح المتقدمين لبشار ويتشبث بقول المتأخر عنه بقريب من مائتي سنة «رضيته الحنفية بخراسان» ويزيد الأستاذ فيزعم أن أبا زرعة إنما كذبه لأنه مخالف له في المذهب. وقد علم مما سلف في القواعد أن من شهد له أهل العلم أنه «صدوق» لا يقبل من أحد أن يقول: إنه تعمد الكذب أو الحكم بالباطل إلا أن يقيم على ذلك حجة صارمة، فما بالك بمن شهدوا له بأنه ثقة؟ فما بالك بمثل أبي زرعة في إمامته وجلالته وتثبته؟.

والخليلي متأخر جدًّا عن زمن بشار كما مرّ ولا ندري إلى ماذا استند في قوله: «رضيته الحنفية بخراسان»، وهبْهُ رضوه في رأيه ولا يدرون ما حاله في الحديث كما رضي أهل المغرب أصبغ بن خليل وقد مرت ترجمته[١].

وقد كان يمكن الأستاذ أن يقول: ذكروا أن أبا زرعة الرازي كذبه ولا ندري ما الذي اعتمده في تكذيبه، وكلام أبي حاتم يعطى أن بشارًا صدوق إلا أنه مضطرب الحديث، ويقوي ذلك رضا حنفية خراسان به، والتصديق يقدم على التكذيب المبهم. والله أعلم.

(١) «التنكيل» رقم (٥٥).

لكن الأستاذ لا يرى لأئمة السنة حقًا ولا حرمة، ولا يرقب فيهم إلًّا ولا ذمة، ولا يرعى تقوى ولا تقية، ولا يرى أن في أهل الحق بقية، فيدع للصلح بقية، فلندعه يصرح أو يكني، وعلى أهلها براقش تجني! اهـ.

- بشر بن راشد:

كذا وقع للمعلمي في «الفوائد» (ص٢٣٧) نقلًا عن «اللآلئ» -وهو سبق قلم من **المعلمي** رَحِمَهُ اللَّهُ؛ إنما هو «وهب بن راشد»، فانظره في حرف «الواو».

[١٢٢] بشر بن رافع الحارثي أبو الأسباط النجراني:

في ترجمته من «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٥٧) رقم (١٣٥٩): «يمامي».

فعلق الشيخ **المعلمي** بقوله: كذا، وفي تاريخ البخاري والتهذيب «يماني» ويأتي عن ابن معين «كوفي» والرجل يماني نسبًا ودارًا؛ لأنه حارثي نجراني، وفي تاريخ البخاري عن عبد الرزاق: «بشر إمام أهل نجران ومفتيهم». ولكنه دخل اليمامة بدليل روايته عن يحيى بن أبي كثير، ودخل الكوفة أيضًا. اهـ.

[١٢٣] بشر بن السرى البصري، أبو عمرو الأفْوه، سكن مكة:

قال أحمد: «سمعنا منه ثم ذكر حديث [ناضرة إلى ربها ناظرة] فقال -يعني بشر-: ما أدري ما هذا، إيش هذا؟ فوثب به الحميدي وأهل مكة، فاعتذر فلم يقبل منه، وزهد الناس فيه، فلما قدمت المرة الثانية كان يجيء إلينا فلم نكتب عنه».

قال **المعلمي** في ترجمته من «التنكيل» رقم (٥٨): «لم ينصفوه، فلعله إنما كان سمع ما صح عن مجاهد من تفسيره [ناظرة] في الآية بقوله «تنتظر الثواب» فلما سمع الوجه الآخر استنكره من جهة كونه تفسيرًا للآية لا من جهة إنكار الرؤية.

أما ما زاده محمد بن حميد في الحكاية عن مجاهد: «لا يراه من خلقه شيء» فمحمد

متهم.

فإن كان بشر استنكر الرؤية فقد كان حقهم أن يبينوا له النصوص في إثباتها، فإذا أقر تبين أنه كان معذورًا فيما فرط منه، وإن أصرّ هجروه عن بيِّنةٍ. اهـ.

وقال في ترجمته عن هذه القضية أيضًا: أما التجهم فقال ابن معين في بشر: «رأيته يستقبل البيت يدعوا على قوم يرمونه برأي جهم ويقول: معاذ الله أن أكون جهميًا». اهـ.

وقال عن حاله في الحديث: ثبته عبد الرحمن بن مهدي جدًّا[(١)]. وقال أحمد: «حدثنا بشر بن السرى وكان متقنًا للحديث عجبًا». ووثقه ابن معين وغيره، واحتج به الشيخان في «الصحيحين» وبقية الستة.

ثم قال **المعلمي**: «على أن الإجماع انعقد بعد ذلك على عذره والاحتجاج بروايته». اهـ.

[١٢٤] بشر بن عبد الله بن عمرو بن سعيد الخثعمي:

في «الفوائد» (ص١٦٥) حديث: «فضل البنفسج على الأزهار كفضل الإسلام على سائر الأديان..»

قال **المعلمي**: الخبر رواه الكديمي «ثنا إبراهيم بن الحسن العلاف ثنا عمر بن حفص المازني عن بشر بن عبد الله عن جعفر بن محمد عن أبيه- إلخ».

ورواه الطبراني «ثنا أحمد بن داود المكي ثنا حفص بن عمر المازني ثنا أرطاة بن الأشعث العدوي ثنا بشر بن عبد الله بن عمرو بن سعيد الخثعمي عن محمد بن علي بن الحسين- إلخ»

(١) الذي ثبته هو أبو حاتم كما في الجرح (٢/ ٢٥٨)، والعلل (٢٠٧٤).

فالطريقان يجتمعان في بشر، وهو مجهول، في «لسان «الميزان»[(١)] أن الطوسي ذكره في رجال الشيعة، وأنه يروي عن جعفر وأبيه، فقد يكون بلاء هذا الخبر منه، اِفْتراهُ تارة على الباقر وتارة على الصادق، وقد يكون ممن بعده، ففي السند الأول: الكديمي، وفي الثاني: أرطاة بن الأشعث، وكلاهما هالك، فأما المازني فلم أعرفه سواء أكان عمر بن حفص أم حفص بن عمر، والذي حرّق الإمام أحمد حديثه يقال له «العبدي» له ترجمة مبسوطة في «اللسان»، والظاهر أنه غير المازني. اهـ.

[١٢٥] بشر بن عبيد[(٢)] أبو عليّ الدارسي البصري:

«الفوائد» (ص٨٠): «تالف»[(٣)]. وينظر (ص٦١، ٢٧٣).

---

(١) (٢/ ٢٤-٢٥)، وراجع أيضًا (١/ ٣٣٧-٣٣٨) ترجمة أرطاة بن الأشعث.

(٢) هو كذلك في «الجرح» (٢/ ٣٦٢)، و«الكامل» (٢/ ١٥)، و«الأنساب»: الدارسي، و«الميزان» (١/ ٣٢٠)، و«اللسان» (٢/ ٢٦)، وجاء في «الفوائد»: «ابن عبيدالله» وهو موافق لما في الأصلين المطبوع عنهما كتاب «الثقات» لابن حبان (٨/ ١٤١) وأظنه خطئًا فأثبتُّ الأكثر.

(٣) ذكره ابن أبي حاتم بغير جرح أو تعديل، وقال: سمع منه أبي بالبصرة في الرحلة الثانية أيام أبي الوليد وسليمان بن حرب وعمرو بن مرزوق».

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: روى عن حماد بن سلمة والبصريين، وعنه يعقوب ابن سفيان الفارسي.

وقال الذهبي: كذبه الأزدي.

وذكره ابن عديّ في «الكامل» وقال: «منكر الحديث عن الأئمة». وأورد له مناكير ثم قال: وبشر هذا هو بيّن الضعف أيضًا، ولم أجد للمتكلمين [كذا ولعلها: للمتقدمين] كلام [كذا والجادة: كلامًا]، ومع ضعفه أقل جُرمًا من بشر بن إبراهيم الأنصاري، لأن بشر بن إبراهيم روى عن ثقات الأئمة أحاديث موضوعة يضعها عليهم، وبشر بن عبيد إذا روى إنما يروي عن ضعيف مثله أو مجهول أو محتمل أو يروي عمن يرويه عن أمثالهم». اهـ.

قلت: فالظاهر أن أبا حاتم سمع منه أحاديث محتملة، ثم ظهرت لبشر تلك المناكير التى حدث بها بعد ذلك، فكذبه لأجلها الأزدي -وهو مسرف في الجرح- وضعَّفه بها ابن عديّ، ففى الجملة هو ضعيف لا يعتبر به، والله أعلم.

[١٢٦] بشر بن محمد بن أبان الواسطي السكري:

في «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٧٣) رقم (١٧٤٤) قال ابن أبي حاتم: « عبد الملك بن وهب المذحجي -مذحج اليمن- كوفي، روى عن الحر بن الصياح، روى عنه بشر بن محمد السكري، سمعت أبي يقول ذلك، وسمعته يقول: قال بعض أصحابنا: إن عبد الملك بن وهب هذا معمول عن اسمه، وهو سليمان بن عمرو بن عبد الله بن وهب النخعي، نسبة إلى جده وهب، وسماه عبد الملك، والناس مُعبّدُون: عَبيدُ الله». اهـ.

فقال الشيخ **المعلمي** في «الحاشية»: سليمان بن عمرو النخعي كذبوه، وبشر بن محمد بن أبان السكري فيه كلام، وبشر يروي عن سليمان، فالمعنى هنا أنه دلّس اسم «سليمان» فسماه «عبد الملك» عنى تأويل أنّ كلّ إنسان عبد لمالك الملك سبحانه، ونسبه إلى جده الأعلى، ونسبه إلى مذحج؛ لأن النخع من مذحج. اهـ.

[١٢٧] بشر بن نمير القشيري البصري:

«الفوائد» (ص٣٠٦): «الكلام فيه كثير، وهو متروك البتة»[(١)].

[١٢٨] بشر بن يحيى[(٢)]:

عن الفضل بن موسى السيناني، وعنه سليمان بن جابر بن سليمان بن ياسر بن جابر.

قال **المعلمي** في ترجمة: محمد بن سعيد البورقي رقم (٢٠٦) من «التنكيل»: «مجهول».

[١٢٩] بشير بن زاذان:

---

(١) يردّ الشيخ **المعلمي** بهذا على السيوطي في محاولته تقوية بشر بأنه من رجال ابن ماجه. وقد كذب بشرًا غيرُ واحدٍ، وتركه جماعة، ولم يوثقه أحد.

(٢) لم أجد له ترجمة.

«الفوائد» (ص٢٤٣): «واهٍ»[1].

[١٣٠] بقية بن الوليد الكلاعي الحميري أبو يُحْمِد الحمصي:

١- قال **المعلمي** في ترجمته من «التنكيل» رقم (٥٩): «بقية يدلس عن الضعفاء، فإذا لم يصرح بالسماع وجب التوقف؛ لاحتمال أنه إنما سمع من ضعيف».

٢- وفي «الفوائد» (ص٢١٣) حديث: «إن سهيلًا كان عشارًا باليمن فمسخه الله شهابًا فجعله حيث ترون».

قال الشوكاني: قيل موضوع، وقيل ضعيف لا موضوع.

فقال الشيخ **المعلمي**: «بل موضوع بلا ريب، رُوي عن ابن عمر مرفوعًا وفي سنده «بقية عن مبشر بن عبيد» ومبشر متروك يضع الحديث، وبقية يدلس عن الهلكى فقد يكون سمعه ممن هو شرٌّ من مبشر فدلّسهُ».

ثم ذكر سائر طرقه وبيّن سقوطها.

---

(١) ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح» وبيَّض لشيوخه والآخذين عنه، وقال: سألت أبي عنه فقال: صالح الحديث.

وقال الدوري عن ابن معين: ليس بشيء.

وضعفه الدارقطني وغيره. واتهمه ابن الجوزي.

وذكره ابن عديّ في «الكامل» وأورد فيه قول ابن معين، وساق له مناكير، ثم قال: وبشير ابن زاذان هذا أحاديثه ليس عليه نور، وهو غير ثقة، ضعيف، ويحدث عن ضعفاء جماعة، وهو بيِّن الضعف، وأحاديثه عامتها عن الضعفاء.

وقال ابن حبان في «المجروحين» -بعد ذكر قول ابن معين-: غلب الوهم على حديثه حتى بطل الاحتجاج به.

وذكره الساجي وابن الجارود والعقيلي في الضعفاء.

قلت: الظاهر أن أبا حاتم لم يخبر بشيرًا هذا، وربما وقع له شيء من حديثه فرآه صالحًا للاعتبار في الجملة، لكن القول قول ابن معين والجماعة، والله أعلم.

وانظر: «تاريخ الدوري» (٢/ ٥٩-٦٠) و«الجرح» (٢/ ٣٧٤)، والعقيلي (٢/ ١٤٤-١٤٥)، و«الكامل» (٢/ ٢٠)، و«المجروحين» (١/ ١٩٢)، و«الميزان» (١/ ٣٢٨)، و«اللسان» (٢/ ٢٣٧)، وغيرها.

٣- وفي (ص١٢٣) حديث من طريق «بقية عن ابن جريج» فقال **المعلمي**: «وبقية مما يسمع الخبر من كذاب عن ثقة، فيذهب يرويه عن ذلك الثقة تدليسًا».

٤- وفي (ص١٧٣) حديث علي: «كان رسول الله ﷺ يعجبه النظر إلى الحمام الأحمر».

قال **المعلمي**: «.. ورواه يعقوب بن سفيان من طريق أبي سفيان الأنماري عن حبيب بن عبد الله بن أبي كبشة عن أبيه عن جده رفعه.

وأبو سفيان هذا مجهول، وقد روى حديثًا آخر بإسناد الصحاح فقال أبو حاتم: «هذا حديث موضوع وأبو سفيان مجهول».

وراوي الخبرين عنه: بقية وهو شديد التدليس، وربما دلس الاسم. اهـ.

٥- وفي (ص٢٢٤) حديث: «من حدّث حديثًا فعُطس عنده فهو حق».

قال الشيخ **المعلمي**: «روى هذا الخبر بقية عن معاوية بن يحيى عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعًا، وهو منكر جدًّا سندًا ومتنًا.

ولبقية شيخان، أحدهما: معاوية بن يحيى الصدفي «هالك»، والآخر: معاوية بن يحيى الأطرابلسي، ذهب الأكثر إلى أنه أحسن حالًا من الصدفي ووثقه بعضهم، وعكس الدارقطني وذكر أن مناكيره أكثر من مناكير الصدفي - وأيهما الواقع في السند؟ ذهب جماعة إلى أنه الأطرابلسي لأنه قد عرف له الرواية عن أبي الزناد، وذهب آخرون إلى أنه الصدفي لأن هذا الخبر أليق به، ولأنه قد عاصر أبا الزناد فلا مانع أن يكون اجتمع به، وأوضح من ذلك أنه كان يشتري الصحف فيحدث بما فيها غير مبالٍ أسمع أم لم يسمع.

ويقوّي هذا أن بقية مدلس، ولا يجهل أن الأطرابلسي عند الناس أحسن حالًا من الصدفي، فلو كان شيخه في هذا الخبر هو الأطرابلسى لصرح به». اهـ.

٦- وفي «الفوائد» (ص١٢٧-١٢٨) حديث: «إذا جامع أحدكم زوجته أو جاريته فلا

ينظر إلى فرجها فإن ذلك يورث العمى».

قال الشوكاني: «رواه ابن عديّ عن ابن عباس مرفوعًا، وقال ابن حبان: هذا موضوع وكذا قال ابن أبي حاتم في «العلل» عن أبيه. وعدّه ابن الجوزي في «الموضوعات»، وخالفه ابن الصلاح فقال: إنه جيد الإسناد. وقد أخرجه البيهقي في «سننه».

وسبب هذا الاختلاف أن إسناده عن ابن عديّ: حدثنا قتيبة حدثنا هشام بن خالد حدثنا بقية عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس فذكره.

قال ابن حبان: كان بقية يروي عن كذّابين، ويدلس، وكان له أصحاب يسقطون الضعفاء من حديثه.

وقال ابن حجر: لكن ابن القطان ذكر في كتاب «أحكام النظر»: أن بقي بن مخلد رواه عن هشام بن خالد عن بقية قال: حدثنا ابن جريج. فهذا فيه التصريح من بقية بالتحديث، وهو ثقة إذا صرح بالتحديث، وسائر الإسناد رجاله ثقات، فمن هذه الحيثية قال ابن الصلاح: إنه جيد».

فقال الشيخ **المعلمي** تعليقًا على رواية بقي بن مخلد والتي فيها تصريح بقية بالتحديث: «أخشى أن يكون هذا خطأ، ومع ذلك فقد بقيت التسوية كما ذكره ابن حجر في آخر عبارته، لأن بقية ممن يفعلها».

٧- وفي ترجمة: نعيم بن حماد من «التنكيل» رقم (٢٥٨) ذكر **المعلمي** الأحاديث التي ذكرها الذهبي في «الميزان» فيما انتقد على نعيم، قال **المعلمي**: «الحديث السابع والثامن في «الميزان»: «بقية عن ثور عن خالد بن معدان عن واثلة بن الأسقع مرفوعًا: المتعبد بلا فقه كالحمار في الطاحونة» وبه قال: تغطية الرأس بالنهار فقه، وبالليل ريبة، لم يروهما عن بقية سواه».

قال **المعلمي**: «بقية بن الوليد بحر لا ساحل له، كان يأخذ عن كل من دبّ

ودرج، ويدلِّس، فالتفرد عنه ليس بالمنكر، ولا سيما لمثل نعيم».

[١٣١] بكار بن عبد العزيز بن أبي بكرة الثقفي أبو بكرة البصري:

في «الفوائد» (ص١٣٠) حديث بكار عن أبيه عن جدّه: «هلكت الرجال حين أطاعت النساء فإن في خلافهن البركة».

أخرجه الطبراني والحاكم وصححه.

قال **المعلمي**: «ليس بصحيح؛ بكار ضعيف، وأبوه لم يوثق توثيقًا معتبرًا، والصحيح عن أبي بكرة مرفوعًا: «لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة»[(١)].

[١٣٢] بكر بن الحكم المُزلِّق أبو بشر التميمي اليربوعي جار حماد بن زيد:

في «الفوائد» (ص٢٤٣) حديث: «اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله».

روي من حديث ابن عمر وأبي سعيد وأبي أمامة وثوبان وأنس.

وزعم السيوطي أن الحديث بهذه الطرق حسن صحيح، واعترضه الشوكاني بأن الحديث عنده حسن لغيره، وأما صحيح فلا، فاعترض الشيخ **المعلمي** عليهما جميعًا، ووهّن الحديث من جميع طرقه.

وتعرض الشيخ لطرق هذه الروايات بالنقد على الترتيب المذكور حتى بلغ رواية أنس فقال: «وأما عن أنس فتفرد به أبو بشر بكر بن الحكم المزلق عن ثابت عن أنس رفعه «إن لله عزوجل عبادًا يعرفون الناس بالتوسم».

والمزلق قال فيه جماعة من الذين أخذوا عنه وليسوا من أهل الجرح والتعديل[(٢)]:

---

(١) البخاري، كتاب المغازي (٤٤٢٥)، وكتاب الفتن (٧٠٩٩- فتح).

(٢) هم: أبو عبيدة عبد الواحد بن واصل الحَدَّاد، وأبو سلمة موسى بن إسماعيل التبوذكي -كما في «تهذيب الكمال» (٤/ ٢٠٤)، وجاء في «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٢١) عن البزار في «مسنده» قال: حدثنا سهل بن بحر ثنا سعيد بن محمد الجرمي ثنا أبو بشر المزلق -وكان ثقة- عن ثابت فذكر حديثًا.

«كان ثقة» يريدون أنه كان صالحًا خيرًا فاضلًا.

أما الأئمة فقال أبو زرعة: «ليس بالقوي».

أقول: وهو مقلّ جدًّا من الحديث، فإذا كان مع إقلاله ليس بالقوي، ومع ذلك تفرد بهذا عن ثابت عن أنس «فلا ينبغي وهنه»[(١)].

وذكر الهيثمي في «مجمع الزوائد» أنه حسن، وهذا بالنظر إلى حال المزلق في نفسه، فأما إذا نظرنا إلى تفرده مع إقلاله ومع قول أبي زرعة «ليس بقوي»[(٢)]. فلا أراه يستقيم الحكم بحسنه، وإن كان معناه صحيحًا والله أعلم. اهـ.

[١٣٣] بكر بن خنيس الكوفي نزيل بغداد:

«الفوائد» (ص٩٤): «عابد ليس بشيء في الرواية البتة».

[١٣٤] بكر بن سليم الصواف أبو سليم المدني:

ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٨٦) رقم (١٥٠٥) وقال: سألت أبي عنه فقال: «شيخ يكتب حديثه. ثم قال: أنا يعقوب بن إسحاق فيما كتب إليّ، نا عثمان بن سعيد[(٣)]، قال: سألت يحيى بن معين عن بكر بن سليم نا عبد

= ولم يذكر المزي سعيدًا في الرواة عن بكر، وإنما يروي سعيد عن أبي عبيدة عبد الواحد بن واصل عن بكر عن ثابت، كما في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٨٣) فأخشى أن يكون هناك سقط في إسناد البزار، والله أعلم. والحداد والتبوذكي ثقتان باتفاق.

(١) هكذا جاء في «الفوائد» وفي العبارة تحريف حتمًا، ومن المحتمل أن يكون الصواب: (فلا ينبغي إلا وهنه) أو (فالذي ينبغي وهنه) أو (فلا ينبغي دفع وهنه) أو نحو ذلك، ومقتضى هذه العبارة بعد تصويبها إثبات وهن الحديث من هذا الطريق أيضًا بالإضافة إلى وهنه من الطرق الأخرى.

(٢) كذا في «الفوائد» وسبق أن أبا زرعة قال: «ليس بالقوي» بالألف واللام وهو موافق لما في «الجرح»، فالظاهر أن هذا الموضع سهو، أو خطأ من الطبع، لأن **المعلمي** ممن يرى فرقًا بين العبارتين كما تراه في ترجمة الحسن بن الصباح من هذا القسم من الكتاب، والله تعالى أعلم.

(٣) «تاريخ الدارمي» عن ابن معين (١٩٦)، (٦٨٠).

الحكم، قال: ما أعرفهما. ثم حكى عن أبيه قوله فيه: لا بأس به». اهـ.

قال العلامة **المعلمي** في «حاشية الجرح»: يأتي في ترجمة عبد الحكم (٣/ ٣٦) - وهو في المجلد السادس من المطبوع- «عبد الحكم بن.. روى عنه بكر بن سالم». ثم ساق بمثل هذا السند: «قلت ليحيى بن معين: عبد الحكم الذي روى عنه بكر ابن سالم؟ قال: ما أعرفه».

وهكذا في «الميزان»: «عبد الحكم، حدث عنه بكر بن سالم».

وزاد في «لسان الميزان» (٣/ ٣٩٣): «ذكره ابن عدي في ترجمة عبد الحكم بن عبد الله القسملي المترجم في «التهذيب». ثم نقل عن عثمان الدارمي: قلت لابن معين: بكر بن سالم حدثنا الحكم؟ قال: ما أعرفهما. قال: وسألته عن الحكم السدوسي، فقال: لا أعرفه».

فيظهر أن هناك آخر مجهولًا يقال له «بكر بن سالم» هو الذي قال ابن معين فيه وفي شيخه «ما أعرفهما».

وأرى أن المزي تنبه لهذا؛ فإنه مع تتبعه لكتاب ابن أبي حاتم وحرصه على استيعاب شيوخ الراوي والرواة عنه، لم يذكر في ترجمة بكر بن سليم[1] أنه يروي عن عبد الحكم، ولا أشار إلى كلام ابن معين.

فاستدراك ابن حجر[2] قوله: «وقال عثمان الدارمي عن يحيى: ما أعرفه» فيه ما فيه. اهـ.

[١٣٥] بكر بن سهل الدمياطي:

في «الفوائد» (ص٢٢٦): «ضعفه النسائي وله زلات تُثبت وهنهُ».

---

(١) «تهذيب الكمال» (٤/ ٢١٢-٢١٣).

(٢) في ترجمة بكر من «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٨٣).

وفي (ص٤٤٢): تعرض **المعلمي** لنقد طرق حديث «اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله» ووهّنها كلها، وهو مروي عن عدة من الصحابة منهم أبو أمامة رضي الله عنه. قال **المعلمي**: وأما عن أبي أمامة فتفرد به بكر بن سهل الدمياطي عن عبد الله بن صالح كاتب الليث.

وبكر بن سهل ضعفه النسائي، وهو أهل ذلك فإن له أوابد.

وعبد الله بن صالح أُدخلت عليه أحاديث عديدة، فلا اعتداد إلا بما رواه المتثبتون عنه بعد اطلاعهم عليه في أصله الذي لا ريب فيه، وعلى هذا حُمل ما علقه عنه البخاري.

فتفرد بكر بن سهل عن عبد الله بن صالح بهذا الخبر الذي قد عُرف برواية الضعفاء له من طرق أخرى يوهنه حتمًا. اهـ.

وفي (ص٤٦٧): «بكر ليس بشيء إذا انفرد».

وفي (ص١٣٥): حديث «أعروا النساء يلزمْن الحجال» لا أصل له.

قال **المعلمي**: للطبراني في «الأوسط» وغيره من طريق زكريا بن يحيى الخزاز «ثنا إسماعيل بن عباد عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس» وإسماعيل بن عباد هو السعدي هالك، وزكريا فيه نظر، روى زكريا بهذا الإسناد نسخة بين مقلوب وموضوع.

ثم رواه[1] عن بكر بن سهل وقد ضعفه النسائي، روى بكر هذا الخبر عن شعيب ابن يحيى عن يحيى بن أيوب بسنده إلى مسلمة بن مخلد رفعه. وفي «اللسان» أن بكرًا رواه عن سعيد بن كثير عن يحيى بن أيوب بسنده، وعلى كل حالٍ: فهو من أفراد بكر الساقطة. اهـ.

وفي (ص٤٨١): حديث «ما من معمّر يعمّر في الإسلام أربعين سنة إلا صرف الله

---

(١) يعني الطبراني.

عنه أنواعًا من البلاء: الجنون، والجذام، والبرص، فإذا بلغ خمسين.. الحديث.

قال **المعلمي**: «أشبه طرقه ما في «اللآلئ» (١/ ٧٥) «قال إسماعيل بن الفضل الإخشيد في «فوائده»: ثنا أبو طاهر بن عبد الرحيم، ثنا أبوبكر بن المقرئ، حدثنا أبوعروبة الحراني، حدثنا مخلد بن مالك، حدثنا الصنعاني -هو حفص بن ميسرة- به» يعني: عن زيد بن أسلم، عن أنس مرفوعًا».

ثم تكلم **المعلمي** عن رجال هذا السند واحدًا واحدًا، حتى بلغ مخلدًا وذكر أنه إن صح أنه روى هذا الحديث فقد تفرد به عن حفص.

ثم قال: فأما ما قيل إن ابن وهب رواه عن حفص فهذا شيء انفرد به بكر بن سهل الدمياطي عن عبد الله بن رمح عن ابن وهب، [و] ابن وهب إمام جليل، له أصحاب كثير، منهم من وصف بأن لديه حديثه كله، وهما: ابن أخيه أحمد بن عبد الرحمن، وحرملة، ولا ذِكر لهذا الخبر عندهما، ولا عند أحدهما، ولا عند غيرهما من مشاهير أصحاب ابن وهب، ولابن وهب مؤلفات عدّة رواها عنه الناس وليس هذا فيها(١).

---

(١) قال بعض الباحثين -تعقيبًا على الشيخ **المعلمي**-: «وعلى فرض أنه -يعني هذا الحديث- من بكرٍ، فهل يُعدّ هذان -يعني هذا وحديث: أعروا النساء..- سببًا في طرح الرجل مع باقي روايته. وقد يقال: هذا من الباب الذي يقال فيه «حديث أسقط ألف حديث» فرواية مثل هذا يدل على غفلة. ولكن إذا علمنا أن الثقة!! قد يدخل له إسناد في إسناد، ويخطئ في الرواية فيجعل ما يستنكر من أحاديث الضعفاء من رواية الثقات، لكان لزاما تقويم ما يرويه على أساس الحكم للغالب والأكثر.. ثم راح يذكر أمثلة على هذا، وهو كلام متين، فليس من شرط الثقة ألا يخطئ، لكن ههنا ملاحظات:

الأولى: أن هذا فيمن اتفق على توثيقه أو ترجح، وبكر لم يوثقه أحدٌ باعتراف الباحث فقد نفى ما ادَّعاه الحافظ ابن حجر في «القول المسدد» - أن بكرًا قواه جماعة، فقال: «فليس في ترجمة بكر لدى كل من ترجم له مما توصلت إليه ما ينم عن هذا أو يدل عليه.. إلا إن كان- أي: ابن حجر- يعني أصحاب «طبقات القراء» أو المفسرين، وهؤلاء يغلب على ظن الباحث أنهم يعنون القراءة والتفسير، وهذا مجالٌ، ورواية الاحاديث مجالٌ آخر».

أقول: إذًا، ما ساقه الباحث من الأمثلة على احتمال الأئمة لبعض أخطاء الثقات، لا علاقة له

ثم تكلم **المعلمي** عن ابن رمح وذكر أنه مقلّ وأن ابن ماجه روى عنه حديثين غريبين ثم قال: وبكر حاول ابن حجر تقويته ولم يصنع شيئًا، بكر ضعّفهُ النسائي ولم يوثقه أحد، وله أوابد تقدم بعضها في التعليق صفحات (١٣٥) و(٢٢٦) و(٢٤٥) و(٤٦٧) وقال الذهبي في ترجمته من «الميزان»: «ومن وضعه..» فذكر قول بكر: «هجرت -أي بكرت- يوم الجمعة فقرأت إلى العصر ثمان ختمات» قال الذهبي: «فاسمع إلى هذا وتعجب».

وأرى أن تفرد بكر عن ابن رمح عن ابن وهب مردود من جهة التفرد عن ابن وهب بمثل هذا الخبر مع شدة رغبة الناس فيه. اهـ.

[١٣٦] بكر بن عبد الله أبو عاصم:

عن الليث وعنه عبد الرحمن بن حاتم المرادي.

«الفوائد» (ص١٦٣): «عبد الرحمن ليس بثقة، وبكر لم أعرفه، وقال ابن الجوزي: ليس بشيء»[(١)].

= ببكر؛ لأنه لا يدخل في زمرة الموثَّقِين.

الثانية: أن الأخطاء فيها ما هو محتمل، ومنها ما يدل على وهن الراوي، كما أشار إليه الباحث بقوله: وقد يقال: هذا من الباب الذي يقال فيه.. ثم إن هذا الأمر مخصوص بنظر النقاد، والنسائي رَحِمَهُ اللَّهُ من المقدَّمين في هذا الشأن، فتضعيفه له لأحاديث تفرد بها يدل على أنها عنده غير محتملة.

الثالثة: لا يكفي في الحكم على الرجل النظرُ في بعض أحاديثَ له، قد وافق فيها الثقات، والحكم عليها بالاستقامة، مع عدم الاعتداد بتليين من ليّنَهُ من أهل العلم؛ لأن كما أنه ليس من شرط الثقة ألا يخطئ، فكذلك ليس من شرط الضعيف ألا يصيب، فاستقامة بعض أحاديث الرجل لا تدل على ثقته -إذا ثبت التضعيف-، والله الموفق.

(١) في «الموضوعات» (٢/ ٢٩٣) قال ابن الجوزي: «أما بكر فقال يحيى: ليس بشيء». اهـ.

ونقل في «اللالئ» (٢/ ٢١٨) كلام ابن الجوزي مختصرًا وقال: «قال بعض الحفاظ: تفرد به بكر عن الليث وليس بشيء» فتوهم **المعلمي** أن قائل: «ليس بشيء» هو ابن الجوزي، وإنما نقله ابن الجوزي عن ابن معين.

[١٣٧] بكر بن عمرو المعافري المصري:

في «الفوائد» (ص٥٦): «أخرج البزار في مسنده من حديث أبي هريرة: إذا دخلت منزلك فصل ركعتين تمنعانك مدخل السوء، وإذا خرجت من مجلسك فصل ركعتين تمنعانك من مخرج السوء» قال في «مجمع الزوائد»: رجاله موثقون.

قال الشيخ **المعلمي**: هو من طريق يحيى بن أيوب عن بكر بن عمرو عن صفوان بن سليم. وقد أخرجه البيهقي في «الشعب» من هذا الوجه وفيه: «قال بكر: حسبته عن أبي سلمة عن أبي هريرة» كذا في شرح الإحياء، ووقع في «اللآلئ» «قال بكر: حسبته عن أبي هريرة».. وفي شرح الإحياء عن ابن حجر: «هو حديث حسن ولولا شك بكر لكان على شرط الصحيح».

قال **المعلمي**: بكر لم يوثقه أحد[١]، وليس له في البخاري إلا حديث واحد متابعة[٢]، وقد أخرجه البخاري من طريق أخرى، كذا قال ابن حجر نفسه في «مقدمة الفتح» (ص٣٩١)، وليس له عند مسلم إلا حديث واحد وهو حديث أبي ذرٍّ: «قلت يارسول الله، ألا تستعملني؟ قال: يا أباذرّ إنك ضعيف.. إلخ»[٣] ثم أخرجه مسلم من وجه آخر[٤]، فروايته عن بكر في معنى المتابعة، وليس له عند

---

(١) قال أحمد: يُروى له. وقال أبو حاتم: شيخ.

وقال الحاكم عن الدارقطني: ينظر في أمره. وقال السلمي عنه: يعتبر به. وقال ابن يونس: كان ذا عبادة وفضل. وقال ابن القطان: لا نعلم عدالته.

انظر: «الجرح» (٢/ ٣٩٠)، و«سؤالات الحاكم للدارقطني» رقم (٢٨٨)، و«تهذيب الكمال» (٤/ ٢٢١)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٤٨٥)، و«مقدمة الفتح» (ص٣٩٣) وغيرها.

(٢) «فتح الباري» (٨/ ١٨٣) رقم (٤٥١٤)، لكن أعاده البخاري (٨/ ٣٠٩) رقم (٤٦٥٠) مصدَّرًا به الباب، وهو حديث واحد، انظر «التعديل والتجريح» للباجي (١/ ٤٢٧-٤٢٨).

(٣) (٣/ ١٤٥٧)، رقم (١٨٢٥) في صَدْر الباب.

(٤) رقم (١٨٢٦) بإسناد آخر، وسياق مختلف، واعتماد مسلم على ما يصدِّر به الباب؛ لأنه ذكر أنه يورد أولًا الطرق الأسلم من العيوب، وإذا اعتبرنا ما أُخِّر تخريجُه متابعٌ للأول، وما أُتبع بغيره في معنى =

مسلم غيره كما يعلم من «الجمع بين رجال الصحيحين»(١)، ففي تحسين حديثه نظر، كيف وقد شك فيه؟ مع أن الراوي عنه يحيى بن أيوب هو الغافقي راجع ترجمته في «مقدمة الفتح». اهـ.

[١٣٨] بكير بن عبد الله بن الأشج أبو عبد الله المدني نزيل مصر:

في «التنكيل» (٢/ ١٣٤) رواية لبُكير عن عثمان بن الوليد عن عروة، فقال الشيخ **المعلمي**: وعثمان بن الوليد ذكره ابن حبان في «الثقات» وذاك لا يخرجه عن جهالة الحال لما عرف من قاعدة ابن حبان.

لكن إن صحت رواية بكير بن الأشج عنه فإنها تقويه، فقد قال أحمد بن صالح: «إذا رأيت بكير بن عبد الله بن الأشج روى عن رجلٍ، فلا تسأل عنه، فهو الثقة الذي لا شك فيه».

وهذه العبارة تحتمل وجهين:

الأول: أن يكون المراد بقوله: «فلا تسأل عنه». أي: عن ذاك المروي، أي: لا تلتمس لبكير متابعًا فإنه أي بكيرًا الثقة الذي لا شك فيه ولا يحتاج إلى متابع(٢).

الثاني: أن يكون المراد: فلا تسأل عن ذاك الرجل فإنه الثقة. يعني أن بكيرًا لا يروي إلا عن ثقة لا شك فيه. والله أعلم. اهـ.

***

= المتابعة، لم يَصِرْ هناك فرق واضح بين ما قُدِّم في الباب وما أُخِّر، راجع ترجمة مسلم في القسم الثاني من هذا الكتاب.

(١) لابن القيسراني (١/ ٥٧)، وهو في «رجال مسلم» لابن منجويه (١/ ٩١-٩٢) وذكر أن مسلمًا روى له في كتاب «الجهاد» وهو الموضع المشار إليه آنفًا.

(٢) قلت: لو كان هذا مرادًا لقال: إذا رأيت بكيرًا روى شيئًا أو حديثًا أو نحو هذا. وإنما قال: «روى عن رجل»، فالوجه الثاني هو المتعين عندي، والله تعالى أعلم.

حرف التاء

[١٣٩] تحيس بن ظبيان[1]:

«الفوائد» (ص٢١٥): «مجهول».

[١٤٠] تمام بن نجيح الأسدي الدمشقي نزيل حلب:

«الفوائد» (ص٣٠٧): «تالف»[2].

[١٤١] تميم بن عبد المؤمن:

عن هلال بن سويد، وعنه محمد بن حميد الرازي.

قال في «الفوائد» (ص٣٦٥): «رازي لا أعرف حاله»[3].

***

(١) لم أجد له ترجمة.

(٢) لم يعرف أحمد حقيقة أمره، ووثقه ابن معين، وضعفه أبو زرعة وقال أبو حاتم: منكر الحديث ذاهب، وقال البخاري: فيه نظر، وقال النسائي: لا يعجبني حديثه. وقال أبو داود: له أحاديث مناكير. وقال العقيلي: قد روى غير حديث منكر لا أصل له. وقال ابن عديّ: عامّة ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه وهو غير ثقة. وقال ابن حبان: منكر الحديث جدًّا، يروي أشياء موضوعة عن الثقات كأنه المتعمد لها. «تهذيب الكمال» (٤/ ٣٢٤) وغيره.

(٣) لم أجد له ترجمة، ومحمد بن حميد الرازي متهم، فروايته عن غير معروف كالسراب، والله أعلم.

حرف الثاء

[١٤٢] ثابت بن أسلم البُناني:

ذكره الشيخ **المعلمي** بالتغيرُّ بناءً على ما جاء في «تهذيب» ابن حجر، وانظر ترجمة عمارة بن زاذان، والتعليق عليها.

[١٤٣] ثعلبة بن سهيل التميمي الطهوي أبو مالك الكوفي:

حكى أبو الفتح الأزدي عن ابن معين أنه قال في ثعلبة: «ليس بشيء»[(١)].

قال **المعلمي** في «طليعة التنكيل»، النوع السادس، المثال الثاني:

«وهذه حكاية منقطعة كما قال الذهبي في «الميزان»؛ لأن بين الأزدي وابن معين مفازة، ومع ذلك فالأزدي نفسه متهم.. ثم لو فرض صحة تلك الكلمة عن ابن معين، فابن معين مما يطلق «ليس بشيء» لا يريد بها الجرح، وإنما يريد أن الرجل قليل الحديث. فلا تكون جرحًا، وقد يقولها على وجه الجرح كما يقولها غيره فتكون جرحًا، فإذا وجدنا الراوي الذي قال فيه ابن معين: «ليس بشيء» قليل الحديث وقد وثق، وجب حمل كلمة ابن معين على معنى قلة الحديث لا الجرح، وإلا فالظاهر أنها جرح، فلما نظرنا في حال ثعلبة وجدناه قليل الحديث، ووجدنا ابن معين نفسه قد ثبت عنه أنه قال في ثعلبة: «لا بأس به» وقال مرة: «ثقة..»[(٢)].

---

(١) «الميزان» (١/ ٣٧١)، و«تهذيب التهذيب» (٢/ ٢١).

(٢) راجع مزيدًا من الأمثلة - التي ذكرها **المعلمي** هنا - في «ألفاظ في الجرح والتعديل» من قسم القواعد من هذا الكتاب.

وقال **المعلمي** في ترجمة جراح بن منهال من «التنكيل» رقم (٦٢): «فلما كان ابن معين قد وثّق ثعلبة، ولم يقدح فيه غيره، وثعلبة قليل الحديث جدًّا، تبيّن أن مراد ابن معين بتلك الكلمة -لو ثبتت-: قلة الحديث».

***

حرف الجيم

[١٤٤] جابر بن مالك:

عن أثوب بن عتبة، وعنه هارون بن نجيد.

قال في «الفوائد» (ص١٧٢): «كلهم مجهولون» يعني ثلاثتهم[(١)].

[١٤٥] جابر بن نوح الحِمّاني أبو بشير الكوفي، إمام مسجد بني حِمّان:

«الفوائد» (ص٤٨٦): «واهٍ»[(٢)].

[١٤٦] جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي أبو عبد الله الكوفي:

«الفوائد» (ص٢١٤): «كان يؤمن بالرجعة، وكذبه زائدة وابن معين وجماعة، وقال أبو حنيفة: «لم أر أكذب منه»، وجاء عن شعبة وغيره أنه إذا قال: «حدثنا وسمعت» فهو أوثق -أو أصدق- الناس» ولم يقل هنا «حدثنا» ولا ما في معناها وإنما جاء الخبر عنه: «عن أبي الطفيل».

والذي يظهر من ترجمته أنه إذا لم يصرح بالسماع فليس معنى ذلك أنه يدلس، بل إنه يكذب، وأنه إذا روى ما ليس بمرفوع قد يكذب وإن صرّح بالسماع. وكان يتأول: يقول: «أخبرني فلان» فيذكر خبرًا، ثم يقول في نفسه: «إن كان قال ذلك».

---

(١) «اللسان» (٢/ ٨٧).

(٢) «تهذيب الكمال» (٤/ ٤٥٩).

قال السيوطي: «روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه» أقول: أما الترمذي وابن ماجه فقد علمت[(١)]، وأما أبو داود فإنما أخرج له خبرًا واحدًا ثم اعتذر عنه. اهـ.

وقال في المجلد الثاني من «التنكيل»، آخر المسألة الخامسة عشرة (٢/ ١٧٦): «استقر الأمر على توهينه، ثم هو معروف بتدليس الأباطيل، ولم يصرح بالسماع».

[١٤٧] جراح بن المنهال أبو العطوف:

قال فيه ابن معين: «ليس بشيء».

قال **المعلمي** في طليعة «التنكيل»، في النوع السادس، المثال الثاني:

«نظرنا في حاله فإذا له أحاديث غير قليلة ولم يوثقه أحد، بل جرحوه، قال ابن المديني: «لا يكتب حديثه» وقال البخاري ومسلم: «منكر الحديث» وقال النسائي والدارقطني: «متروك» وقال أبو حاتم والدولابي الحنفي: «متروك الحديث ذاهب لا يكتب حديثه» وقال النسائي في «التمييز»: «ليس بثقة ولا يكتب حديثه»، وذكره البرقي فيمن اتهم بالكذب، وقال ابن حبان: «كان يكذب في الحديث ويشرب الخمر..» والكلام فيه أكثر من هذا، فعرفنا أن قول ابن معين فيه: «ليس بشيء» أراد بها الجرح كما هو معروف عند غيره في معناها..»

وقال في ترجمته رقم (٦٢) من «التنكيل»:

«وأما قول ابن معين «ليس بشيء» فلا ريب أنه قد يقولها في الراوي بمعنى قلة ما رواه جدًا، يعني أنه لم يسند من الحديث ما يشتغل به. فأما أنه كثيرًا ما يقول هذا فيمن قلّ حديثه فهذه مبالغة، وقد مضى تحقيق ذلك في ترجمة «ثعلبة» من «الطليعة».

---

(١) سبق في كلام **المعلمي** في هذا الموضع قوله: «فيمن يخرج له الترمذي وابن ماجه ممن أجمع الناس على تكذيبه كالكلبي».

وحاصله أن الظاهر المتبادر من هذه الكلمة الجرح، فلا يعدل عنه إلا بحجة.. وأبو العطوف لم يوثقه ابن معين ولا غيره، بل أوسعوه جرحًا، وحديثه غير قليل، فقد ذكر له الأستاذ- الكوثري- خمسة، وفي «لسان الميزان» ثلاثة أخرى، لو لم يكن له غيرها لما كانت من القلة بحيث يصح أن يقال: إنها ليست بشيء، ولولا أنهم تركوه ولم يكتبوا حديثه لوجدنا له غير ما ذكر، ولعله لولا أن جامعي «المسانيد السبعة عشر»[1] علموا أن أبا العطوف تالف، لوجدنا له في تلك المسانيد عشرات الأحاديث، فمن الواضح أن قول ابن معين في أبي العطوف «ليس بشيء» إنما محملها الجرح الشديد». اهـ.

وأما ذِكْرُ أحمد له بالغفلة فقط، فقد قال **المعلمي** في ترجمته أيضًا: «أحمد إمام ورع، إذا كفاه غيره الكلام في رجل، ورأى الناس قد تركوا حديثه لم يستحسن أن يشيع الكلام فيه».

وأما دعوى أن هذه الغفلة طرأت عليه فقال الشيخ هناك أيضًا: «لم يذكر أحد أن أبا العطوف طرأت عليه الغفلة؛ بل قدحوا على الاطلاق، ولو كان إنما بليته الغفلة وكانت طرأت عليه.. لما طعنوا فيه، بل كانوا يعدونه في جملة المختلطين الذين يوثقهم أهل العلم ويحتجون بما سُمع منهم قبل الاختلاط.. ولم يُشر أحمد إلى أن الغفلة طرأت، بل قضية كلامه أن الرجل لم يزل كذلك». اهـ.

[١٤٨] جرير بن عبد الحميد بن قُرْط الضَّبِّيّ الكوفي نزيل الرّيّ وقاضيها:

«التنكيل» (٦٣): قال الكوثري: «مضطرب الحديث.. وكان سيء الحفظ انفرد برواية حديث الأخرس الموضوع».

(١) المؤلفة في أحاديث أبي حنيفة.

فقال الشيخ **المعلمي**:

أقول: أما قوله «مضطرب الحديث» فكلمة لم يقلها أحد قبل الأستاذ، وليس هو ممن يقبل منه مثل هذا، غاية الأمر أن تُعدّ دعوى، فما البينة؟ ليس بيده إلا قصة طلاق الأخرس وعليه في ذلك أمرن:

الأول: أن القصة تفرد بها سليمان بن داود الشاذكوني وليس بثقة، قال البخاري: «فيه نظر» وهذه من أشد كلمات الجرح في اصطلاح البخاري كما مر في ترجمة إسحاق بن إبراهيم الحُنَيْني، وقال أبو حاتم: «متروك الحديث» والكلام فيه كثير.

وفي القصة ما ينكر؛ فإن الشاذكوني قال: «قدمت على جرير فأعجب بحفظي وكان لي مُكْرِمًا، فقدم يحيى بن معين والبغداديون الذين معه وأنا ثمّ، فرأوا موضعي منه، فقال بعضهم: إن هذا بعثه ابن القطان وعبد الرحمن ليفسد حديثك..» وابن القطان وعبد الرحمن هما إماما عصرهما: يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي، ومن الممتنع أن يكذب يحيى بن معين ورفقته عليهما هذا الكذب الفاحش.

الأمر الثاني: أن القصة لا تفيد اضطرابا وإنما تفيد تدليسًا، زعم الشاذكوني أن جريرًا ذكر أولًا عن مغيرة عن إبراهيم في طلاق الأخرس، ثم ذكره ثانيًا عن سفيان عن مغيرة، ثم ثالثًا عن ابن المبارك عن سفيان، ثم قال: «حدثنيه رجل خراساني عن ابن المبارك» فلو صحت القصة لما كان فيها إلا التدليس، بإسقاط ثلاثة، ثم بإسقاط اثنين، ثم بإسقاط واحد، ثم ذكره على وجهه، ولهذا قال ابن حجر في «تهذيب التهذيب»: «إن صحت حكاية الشاذكوني فجرير كان يدلس» ولم يذكره في طبقات المدلسين لأن القصة لم تصح وقد ذكر أبو خيثمة جريرًا فقال: «لم يكن يدلس».

وقول الأستاذ: «كان سيء الحفظ» لم يقلها أحد قبله أيضًا، وإنما المعروف أن جريرًا كان لا يحدث من حفظه إلا نادرًا، وإنما يحدث من كتبه، ولم ينكروا عليه شيئًا حدث به من حفظه، وأثنوا على كتبه بالصحة.

فأما ما حكاه العقيلي عن أحمد أنه قال: «لم يكن بالذكي اختلط عليه حديث أشعث وعاصم الأحول حتى قدم عليه بهْز فعرفه» فقد ذكر هذا لابن معين فقال: «ألا تراه قد بينها» يعني أن جريرًا بيّن لمن يروي عنه أن حديث أشعث وعاصم اختلط عليه حتى ميز له بهز ذلك، وعلى هذا فلم يحدث عنهما حتى ميز له بهز فكان يحدث عنهما ويبين الحال، وهذا هو محض الصدق والنصيحة والضبط والإتقان، فإنه لا يطلب من المحدث أن لا يشك في شيء، وإنما المطلوب منه أن لا يحدث إلا بما يتقنه فإن حدث بما لا يتقنه، بيّن الحال، فإذا فعل ذلك فقد أمنّا من غلطه وحصل بذلك المقصود من الضبط.

فإن قيل: فإنه يؤخذ من كلامهم أنه لم يكن يحفظ وإنما اعتماده على كتبه.

قلت: هذا لا يعطي ما زعمه الأستاذ «أنه كان سيء الحفظ» فإن هذه الكلمة إنما تطلق في صدد القدح فيمن لا يكون جيد الحفظ ومع ذلك يحدث من حفظه فيخطئ، فأما من لا يحدث من حفظه إلا بما أجاد حفظه كجرير فلا معنى للقدح فيه بأنه لم يكن جيد الحفظ.

وأما قول الأستاذ: «انفرد برواية حديث الأخرس الموضوع» فهذا تقليد من الأستاذ للشاذكوني فإنه هو الذي حكم على ذلك الخبر بأنه موضوع، والشاذكوني قد عرفت حاله.

فأما الخبر فإنما حدث به جرير عن مغيرة «قوله» كما في «الميزان» عن عثمان بن أبي شيبة، وليس بموضوع ولا ضعيف، سواء أتوبع عليه جرير أم لم يتابع، فإنه لا ينكر لمثل جرير أن ينفرد بحديث مرفوع، فضلًا عن شيء من قول مغيرة ابن مقسم.

وأما الأستاذ -الكوثري- فلم يُبْقِ إلّا كلام الموثقين.

قال الإمام أحمد: «جرير أقلّ سقطًا من شريك، وشريك كان يخطئ». وقال ابن معين نحوه.

وقال العجلي والنسائي: «ثقة».

وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن أبي الأحوص وجرير في حديث حصين، فقال: كان جرير أكيس الرجلين، جرير أحبّ إليّ. قلت: يحتج بحديثه؟ قال: نعم، جرير ثقة، وهو أحبّ إليّ في هشام بن عروة من يونس بن بكير».

وقال ابن عمّار: «حجة، كانت كتبه صحاحًا» وقال أبو أحمد الحاكم: «هو عندهم ثقة» وقال الخليلي: «ثقة متفق عليه».

وقال اللالكائي: «مجمع على ثقته».

وقال قتيبة: «ثنا جرير الحافظ المقدم، لكني سمعته يشتم معاوية علانية».

أقول: لم يبيّن ما هو الشتم؟ ولم يضره ذلك في روايته، بل أجمعوا على توثيقه كما رأيت، واحتج به صاحبا «الصحيحين» وبقية الستة والناس. اهـ.

[١٤٩] جسر بن فرقد أبو جعفر القصاب البصري(١):

«الفوائد» (ص٣٠٣): «تالف».

[١٥٠] جعفر بن الحارث أبو الأشهب النخعي الكوفي نزيل واسط(٢):

«الفوائد» (ص٥٠٣): «ليس بشيء».

[١٥١] جعفر بن سليمان الضبعي أبو سليمان البصري:

«التنكيل» المسألة الرابعة عشرة (٢/ ١٢٦): «فيه كلام».

---

(١) «الميزان» (١/ ٣٩٨)، و«اللسان» (٢/ ١٠٤).

(٢) «الميزان» (١/ ٤٠٤)، و«اللسان» (٢/ ١١٢).

[١٥٢] جعفر بن محمد الأنطاكي[١]:

«الفوائد» (ص٤٠٥): «متهم في هذا الباب[٢] وغيره». اهـ.

[١٥٣] جعفر بن المسور بن مخرمة:

«الأنوار الكاشفة» (ص١١١): «لا يعرف برواية أصلًا، ولا يدرى أدرك أباه أم لا».

[١٥٤] جندل بن والق التغلبي أبو علي الكوفي[٣]:

«الفوائد» (ص٦٦): «فيه ضعْفٌ».

[١٥٥] جويبر بن سعيد الأزدي أبو القاسم البلخي راوي التفسير[٤]:

«الفوائد» (ص١٦١): «ضعيف جدًّا».

***

(١) «الميزان» (١/ ٤١٦)، اللسان (٢/ ١٢٤).

(٢) حديثه هنا في فضل معاوية رضي الله عنه.

(٣) «تهذيب الكمال» (٥/ ١٥٠).

(٤) نفسه (٥/ ١٦٧).

حرف الحاء

[١٥٦] حابس بن محمود:

«الفوائد» (ص٧١): «لم أجده، وخبره هذا[(١)] يدل على أنه هالك».

[١٥٧] حاجب بن أحمد أبو محمد الطوسي[(٢)]:

قال الحاكم: «لم يسمع حديثا قط، لكنه كان له عم قد سمع، فجاء البلاذُري إليه فقال: هل كنت تحضر مع عمك في المجلس؟ قال: بلى، فانتخب له من كتب عمه تلك الأجزاء الخمسة، قال الحاكم في «تاريخه»: بلغني أن شيخنا أبا محمد البلاذري كان يشهد له بلقيّ هؤلاء، وكان يزعم أنه ابن مائة وثماني سنين، سمعت منه ولم يصل إلي ما سمعت منه..»

قال **المعلمي** في ترجمته من «التنكيل» رقم (٦٧): «فظهر بهذا أن قوله أولًا «لم يسمع حديثا قط» إنما أراد به أنه لم يتصد للسماع بنفسه، وإنما كان عمه يحضره معه مجالس السماع[(٣)]، والبلاذُري حافظ أثنى عليه الحاكم، انظر ترجمته في «تذكرة الحفاظ» (ج٣ ص١٠١)، ولم يغمزوا حاجبًا في عدالته، ولا أنكروا عليه شيئًا من مروياته، ويؤخذ مما تقدم أنه إنما كان يروي تلك الأجزاء التي انتخبها له البلاذري من أصول عمه لم يتعدها، وأحاديثه في «سنن البيهقي» أحاديث معروفة تدل على

(١) خبر: «استعينوا على نجاح الحوائج بالكتمان، فإن كل ذى نعمة محسود».

(٢) مترجم في «الأنساب» لابن السمعاني مادة «الطوسي» (٨/ ٢٦٥)، و«تاريخ الإسلام»، و«السير» (١٥/ ٣٣٦)، و«الميزان» (١/ ٤١٩)، و«اللسان» (١/ ١٤٦) وغيرها.

(٣) وهذا واضح بحمد الله، لكن قال الذهبي في «سير النبلاء» (١٥/ ٣٣٧): واتهمه الحاكم، وقال: لم يسمع شيئًا، وهذه كتب عمه. كذا قال الذهبي، وفيه نظر.

صدقه وأمانته، وقد روى عنه ابن منده، والقاضي أحمد بن الحسن الحرشي وهما من الثقات الأثبات..»[1].

[١٥٨] الحارث بن حصيرة الأزدي أبو النعمان الكوفي:

«الفوائد» (ص٤٠٠): «رافضي يخطئ».

[١٥٩] الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني الكوفي صاحب عليّ:

في «الفوائد» (ص١٠٢) حديث: «من ملك زادًا وراحلة تبلغه إلى بيت الله، ولم يحج، فلا عليه أن يموت يهوديًا أو نصرانيًا».

قال الشوكاني: رواه الترمذي عن عليّ رضي الله عنه مرفوعًا، وفي إسناده: هلال بن عبد الله مولى ربيعة بن عمرو، والحارث الأعور. قال الترمذي: الأول مجهول، والثاني كذاب. ورواه ابن عديّ وأبو يعلى..

قال الشيخ **المعلمي**: قوله «والثاني كذاب» ليس من قول الترمذي، وإنما هي حكاية قول ابن الجوزي، ولفظه في اللآلي «هلال قال الترمذي مجهول. والحارث كذاب».

وقد دافع بعضهم عن الحارث، وقال ابن حجر: «إنما كان كذبه في رأيه لا في حديثه»، وضعّفهُ في الحديث، وهذا الخبر يرويه هلال «ثنا أبو إسحاق الهمداني عن الحارث» وأبو إسحاق يدلس، وإنما سمع من الحارث أربعة أحاديث ليس هذا منها». اهـ.

---

(١) وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» الطبقة (٣٤): وقال أبو نصر بن ماشاذة: قلت للحافظ أبي عبد الله بن مندة: ما تقول في حاجب بن أحمد؟ فقال: هو ثقة ثقة.

وقال ابن حجر في «اللسان» (١٤٦/١): «وقد رأيت ابن طاهر روى حديثًا من طريقه، وقال عقبه: رواته أثبات ثقات».

[١٦٠] الحارث بن عمير أبو عمير البصري نزيل مكة:

له ترجمة مطوّلة في «التنكيل» رقم (٦٨)، فيها بعض القواعد المتعلقة بنقد الرواة، ومثال للجمع بين روايات الجرح والتعديل في الراوي، وقد أوردتها في قسم القواعد من هذا الكتاب.

وقد ختم **المعلمي** ترجمته هناك بقوله: فالحارث بن عمير ثقة حتمًا والحمد لله رب العالمين. اهـ.

وفي «الفوائد المجموعة» تعليق له يبرز نتيجة تلك الترجمة المطولة، فهذا هو الأنسب هنا، ومن أراد الطول فعليه بالتنكيل. فأقول:

في (ص٢٩٧) من «الفوائد» حديث: إن فاتحة الكتاب وآية الكرسيّ، والآيتين من آل عمران ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ و﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ الآيتين معلقات بالعرش، وما بينهن وبين الله حجاب.. إلخ.

قال الشوكاني: رواه الديلمي عن عليّ رضي الله عنه مرفوعًا. وفي إسناده الحارث بن عمير.

قال ابن حبان: تفرد به وكان يروي الموضوعات عن الأثبات. وتعقبه العراقي: بأنه قد وثقه حماد بن زيد، وأبو زرعة،و أبو حاتم، وابن معين، والنسائي. واستشهد به البخاري في «صحيحه»، واحتج به أهل السنن.

وفي إسناده أيضًا: محمد بن زنبور، وهو مختلف فيه، وفي سند الحديث انقطاع كما أشار إليه ابن حجر، وفي المتن نكارة شديدة.

وقد صرح بأنه موضوع: ابن حبان وابن الجوزي، وليس ذلك ببعيد عندي، وإن خالفهما الحافظان العراقي وابن حجر. انتهى كلام الشوكاني.

فقال الشيخ **المعلمي**: فيما يرويه ابن زنبور، عن الحارث مناكير، منها هذا، فمن الحفاظ من حمل على ابن زنبور؛ لأن الحارث وثقه الأكابر، وحديثه الذي يرويه غير ابن زنبور مستقيم، سوى حديث واحد خولف في رفعه، ومثل هذا لا يضره.

ومن المتأخرين من حمل على الحارث، لأنهم وجدوا حديث ابن زنبور عن غيره مستقيمًا.

ووثق النسائي الرجلين، والتحقيق معه؛ فهما ثقتان، لكن ما رواه ابن زنبور عن الحارث فضعيف، وفيه المنكرات، ولهذا نظائر عندهم في تضعيف رواية رجل عن شيخ خاص، مع توثيق كل منهما في نفسه.

وكأن ابن زنبور لم يضبط ما سمعه من الحارث، لأنه كان صغيرًا أو نحو ذلك، فاختلطت عليه أحاديثه بأحاديث غيره (١).

فالحق مع النسائي، ثم العراقي، وابن حجر في توثيق الرجلين، والحق مع الحاكم وابن حبان وابن الجوزي في استنكار هذا الحديث والله أعلم. اهـ.

---

(١) قال **المعلمي** في ترجمة الحارث من «التنكيل»: لو كان لابد من جرح أحد الرجلين لكان ابن زنبور أحق بالجرح؛ لأن عدالة الحارث أثبت جدًّا وأقدم، لكن التحقيق ما اقتضاه صنيع النسائي من توثيق الرجلين، ويحمل الإنكار في بعض حديث ابن زنبور عن الحارث على خطأ ابن زنبور، وقد قال فيه ابن حبان نفسه في «الثقات»: «ربما أخطأ».

والظاهر أنه كان صغيرًا عند سماعه من الحارث كما يعلم من تأمل ترجمتيهما، وقد تقدم في ترجمة جرير بن عبد الحميد أنه اختلط عليه حديث أشعث بحديث عاصم الأحول، فكأنه اختلط على ابن زنبور بما سمعه من الحارث أحاديث سمعها من بعض الضعفاء ولم ينتبه لذلك كما تنبه جرير.

فكأن ابن زنبور في أوائل طلبه كتب أحاديث عن الحارث ثم سمع من رجل آخر أحاديث كتبها في تلك الورقة، ولم يسم الشيخ، ثقةً أنه لن يلتبس [من طبعة دار المعارف بالرياض (١/ ٣٢٣)، وفي طبعة دار الكتب السلفية بالقاهرة (١/ ٢٣٢): «يتلبس»] عليه، ثم غفل عن ذاك الكتاب مدّة، ثم نظر فيه فظن أن تلك الأحاديث كلها مما سمعه من الحارث.

وقد وثق الأئمة جماعة من الرواة، ومع ذلك ضعفوهم فيما يروونه عن شيوخ معينين،... فهكذا ينبغي مع توثيق ابن زنبور تضعيفه فيما يرويه عن الحارث بن عمير. اهـ.

[١٦١] الحارث بن مالك[١]:

عن سعد بن أبي وقاص وعنه عبد الله بن شريك.

«الفوائد» (ص٣٦٣): «مجهول البتة».

[١٦٢] حارثة بن عمرو بن الخزرج بن ساعدة:

انظر حاشية **المعلمي** على «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٥٤) رقم (١١٣٣).

[١٦٣] حبة بن جوين العرني البجلي أبو قدامة الكوفي[٢]:

«الفوائد» (ص٢٢٣): «واهٍ جدًّا».

[١٦٤] حبيب بن أبي الأشرس:

رسالة «مقام إبراهيم» (ص١٨٣): «ضعيف»[٣].

[١٦٥] حبيب بن أبي حبيب كاتب مالك:

«التنكيل» ترجمة رقم (٦٩): «اتفقوا على جرحه فلا معنى للرواية عنه ولو في المتابعات». اهـ.

[١٦٦] حجاج بن أرطاة بن ثور بن هبيرة النخعي الكوفي القاضي أحد الفقهاء:

«التنكيل» ترجمة رقم (٧٠): «حاصل كلامهم في حديثه أنه صدوق مدلس، يروي بالمعنى، وقد لخص ذلك محمد بن نصر المروزي قال: «والغالب على حديثه الإرسال والتدليس وتغيير الألفاظ».

---

(١) «تهذيب الكمال» (٥/ ٢٧٧).

قال المزي: روى له النسائي في «الخصائص» وقال: لا أعرفه. اهـ.

والظاهر أن جُلَّ الأحاديث -أو كلها- الواردة من طريقه هي في فضل عليٍّ رضي الله عنه!.

(٢) «تهذيب الكمال» (٥/ ٣٥١).

(٣) بل هو متروك، قاله أحمد والنسائي، وطعن غير واحد في دينه، راجع «الميزان» (١/ ٤٥٠)، واللسان (٢/ ١٦٧) وغيرهما.

فإذا صرح بالسماع فقد أَمِنّا تدليسه، وهو فقيه عارف، لا يُخْشى من روايته بالمعنى تغيير المعنى، لكن إذا خالفه في اللفظ ثقة يتحرى الرواية باللفظ، وكان بين اللفظين اختلاف ما في المعنى، قُدم فيما اختلفا فيه لفظُ الثقة الآخر».

ثم ذكر **المعلمي** ما جاء في الثناء على الحجاج في علمه.

وقال في «الفوائد» (ص٢٤٣) عند رواية حجاج بن أرطاة عن مكحول، قال: «قد قيل إن حجاجًا لم يسمع من مكحول، وعلى فرض أنه سمع منه فحجاج مدلس». اهـ.

وقال في المسألة (١٤) من «التنكيل» (٢/ ١١٥): «معروف بالتدليس عن الضعفاء».

[١٦٧] الحجاج بن فرافصة الباهلي البصري:

«الفوائد» (ص٥٠٣): «عابد ليس بالقوي».

[١٦٨] الحجاج بن محمد المصيصي أبو محمد الأعور ترمذي الأصل سكن بغداد ثم تحوّل إلى المصيصة:

له ترجمة مطولة في «التنكيل» رقم (٧١)، نقل **المعلمي** في آخرها من ثناء الأئمة على الحجاج قول أحمد: «ماكان أضبطه وأشد تعاهده للحروف» وقول المُعلّى الرازي: «قد رأيت أصحاب ابن جريج مارأيت فيهم أثبت من حجاج» وقول علي بن المديني والنسائي: «ثقة» وكذا توثيق مسلم والعجلي وابن قانع ومسلمة بن القاسم وغيرهم واحتجاج الجماعة به.

وقد تناول **المعلمي** في صدر الترجمة ثلاثة مباحث:

الأول: هل اختلط حجاج؟ وإن كان اختلط فهل حدث بعد اختلاطه؟ وبرهن الشيخ في هذا المبحث على أنه: إما أن لا يكون حجاج اختلط وإنما تغير تغيرًا يسيرًا لا يضر، وإما أن لا يكون سمع منه أحد في مدة اختلاطه.

وانظر في تفاصيل هذا المبحث النقاط التالية من قسم القواعد من هذا الكتاب:

١- الاختلاط والفرق بينه وبين التغيّر.

٢- الاستفادة من دراسة الواقع العملي للراوي في نقد بعض أقوال الجرح والتعديل الخاصة به.

٣- نقد أسانيد الجرح والتعديل.

الثاني: في سماع سنيد بن داود من حجاج، وهل كان ذلك في وقت تغير حجاج، كما ظن الخلال، بناءً على قصة حكاها عن الأثرم عن الإمام أحمد وفيها طلب سنيد من حجاج أن يجعل بدل قول ابن جريج: أُخْبِرْتُ عن الزهري، أُخْبِرْتُ عن صفوان بن سليم: ابن جريج عن الزهري، وابن جريج عن صفوان ابن سليم وكراهة أحمد لذلك.

وبرهن الشيخ **المعلمي** على أن القصة ليس فيها ما يقدح في تثبت حجاج ولا أمانة سنيد، واستدل على خطأ ما ظنه الخلال من سماع سنيد من حجاج في وقت تغيره- من واقع هذه القصة - بقول أحمد نفسه: سنيد لزم حجاج قديمًا، قد رأيت حجاجًا يُملي عليه، وأرجو أن لا يكون حدث إلا بالصدق.

وانظر في تفاصيل هذا المبحث:

١ـ أمثلة للجرح الغير قادح.

٢- التدليس [إذا كان الراوي مشهورًا بالتدليس فسيان قيل عنه: أُخْبِرْتُ عن فلان أو عنه: عن فلان، فكلاهما لا يحكم له بالاتصال].

الثالث: هل ما فعله سنيد مع حجاج يُعدُّ تلقينًا قادحًا فيهما؟

شرح **المعلمي** هنا معنى التلقين القادح، وهو الذي يقع الشيخ بسببه في الكذب، وبرهن على أن ما وقع من سنيد ليس بتلقين الكذب، وإنما غايته أن يكون تلقينًا لتدليس التسوية، وأنه لامحذور فيه هنا لاشتهار ابن جريج بالتدليس.

ثم قال **المعلمي**: «وبذلك يتبيّن أن حجاجًا لم يتلقن غفلة ولا خيانة، وإنما أجاب سنيدًا إلى ما التمسه؛ لعلمه أنه لامحذور فيه، وكره أحمد ذلك لما تقدم (يعني لأنه رآه خلاف الكمال في الأمانة..).

وانظر في تفاصيل هذ المبحث: الكلام على: «التلقين» من القسم الخاص بالقواعد من هذا الكتاب، والله الموفق.

[١٦٩] حرام بن عثمان الأنصاري المدني:

في «الفوائد» (ص٣٦٦) حديث: «أنه ﷺ قال لعليّ: لا يحل لأحد أن يجنب في هذا المسجد غيرى وغيرك».

أشار الشوكاني إلى طرق هذا الحديث، فوهّنها **المعلمي** كُلّها، منها ما رواه ابن منيع عن جابر مرفوعًا. فقال **المعلمي**: «في سنده حرام بن عثمان: هالك، وفي ترجمته من «الميزان» و«اللسان» ذكر هذا الخبر، وأنه منكر جدًّا، مع أن في السند هناك شكًّا: «حرام بن عثمان عن ابني جابر - أُراه عن جابر».

[١٧٠] حرب بن سريج بن المنذر المنقري أبو سفيان البصري:

«الفوائد» (ص٤٥٧): «فيه كلام».

[١٧١] حرب بن ميمون الأنصاري أبو الخطاب البصري الأكبر، مولى النضر بن أنس بن مالك:

«حاشية الموضح» (١/ ٩٦-٩٧)، و«حاشية التاريخ الكبير» (٣/ ٦٤-٦٥).

ويتعلق بترجمته جمع وتفريق، ويظهر من الحاشيتين تأخر ما في «التاريخ» على ما في «الموضح».

[١٧٢] حريز بن عثمان الرّحبي أبو عثمان الشامي الحمصي:

قال الشيخ **المعلمي** في الجواب عن رواية البخاري له في الصحيح -مع ما قيل فيه من النّصْب-:

«حريز اتفق أهل العلم على أنه من أصدق الناس في الرواية، وقد جاء أنه رجع عن بدعته، وذكر البخاري رجوعه في ترجمته من «التاريخ»[(١)].

[١٧٣] حسان بن سياه أبو سهل الأزرق بصري[(٢)]:

في «الفوائد» (ص١٨١) حديث: «ياعائشة: إذا جاء الرطب فهنئيني». قال الشوكاني: رواه أبو بكر الشافعي عن عائشة مرفوعًا، وفي إسناده من لا يتابع على روايته.

فقال **المعلمي**: هو حسان بن سياه، ساق له ابن عديّ ثمانية عشر حديثا، كلها مناكير، يروي عامتها بوقاحة عن ثابت عن أنس، فهذا كذاب والسلام[(٣)]. اهـ.

- حسان بن كاهن.

راجع: هصان بن كاهن.

[١٧٤] الحسن بن أحمد بن علي أبو الفرج الهماني:

في «الفوائد» (ص٣٨٩) حديث: «إن الله لما خلق آدم وحواء تبخترا في الجنة، وقالا: ماخلق الله خلقًا أحسن منا، فبينما هما كذلك إذ هما بصورة جارية لم ير الراءون أحسن منها.. فقالا: يا رب ما هذه الجارية؟ قال: صورة فاطمة بنت محمد سيّد ولدك». قال الشوكاني رواه جابر مرفوعًا، وهو موضوع.

(١) (٣/ ١٠٤) قال البخاري: وقال أبو اليمان: كان حريز يتناول مِنْ رجلٍ ثم ترك -يعني عليًا ﷺ.

(٢) انظر «الميزان» (١/ ٤٧٨)، و«اللسان» (٢/ ١٨٧-١٨٨) وغيرهما.

(٣) لم يصرح بتكذيبه أحدٌ، ولكنَّ مقصود **المعلمي** أنَّ تفرده بمناكير عن مثل ثابت عن أنس -وهو إسناد مشهور- يدلُّ على كذبه على ثابت فيما رواه عنه، والله تعالى أعلم.

فقال الشيخ **المعلمي**: «لم يروه جابر، وإنما روى عنه، وهو من طريق أبي الفرج الحسن بن أحمد بن عليّ الهماني «ثنا عبد الله بن محمد بن جعفر بن شاذان، ثنا أحمد بن محمد بن مهران بن جعفر الرازي بحضرة أبي خيثمة، حدثني مولاي الحسن بن علي صاحب العسكر -إلخ».

قال ابن الجوزي[(١)]: «موضوع، الحسن العسكري ليس بشيء».

أقول: العسكري بريء منه، ولابن شاذان ترجمة مختصرة[(٢)] في «الميزان»[(٣)] و«اللسان»[(٤)] وأحسبهما لم يعرفاه، وهو مشهور موثق، ترجمته في «تاريخ بغداد» (١٠/ ١٢٨)، وهو من شيوخ الدارقطني وتوفي سنة (٣٥١)، فعلى هذا لم يدرك أبا خيثمة، بل صاحب العسكر نفسه كان عمره عند وفاة أبي خيثمة ثلاث سنوات فقط.

فالنظر في الهماني، وله ترجمة في «تاريخ بغداد» (٧/ ٢٧٧) تدل أنه غير مشهور، ولم يذكر فيه الخطيب مدحًا ولا قدحًا، وأرى البلاء منه. اهـ.

[١٧٥] الحسن بن إسحاق بن زياد الليثي، مولاهم، أبو علي المروزي الشاعر ولقبه: حسنويه شيخ البخاري[(٥)]:

---

(١) «الموضوعات» (٢/ ٤١٥).

(٢) ستأتي ترجمته.

(٣) (٢/ ٤٩٥، ٤٩٨).

(٤) (٣/ ٣٤٦).

(٥) روى عنه البخاري في «الصحيح» (٧/ ٤٥٧)، رقم (٤١٨٩) «فتح الباري»، وقال الحافظ ابن حجر: «ما له في البخاري سوى هذا الحديث». اهـ.، لكن ذكر له الباجي في «التعديل والتجريح» (٢/ ٤٧٣) حديثًا آخر، وهو في «الصحيح» (٧/ ٤٨٤)، رقم (٤٢٢٨- فتح)، والحديثان رواهما البخاري عنه عن محمد بن سابق، وابن سابق من شيوخ البخاري، وربما روى عنه بواسطة كما في هذين الحديثين.

والحديث الثاني منهما هو الحديث الوارد في «التنكيل»: «قسم رسول الله ﷺ يوم خيبر للفرس سهمين، وللراجل سهمًا».

قال **المعلمي** في «التنكيل» (٢/ ٨١) في المسألة رقم (١١): «ليس بالمشهور»[(١)].

[١٧٦] الحسن بن ثوبان بن عامر الهوزني أبو ثوبان المصري:

في «الفوائد» (ص٤٥٦) حديث: «إن لله ديكًا عنقه منطوية تحت العرش، ورجلاه تحت التخوم، فإذا كانت هنيئة من الليل صاح: سبوح قدوس، وصاحت الديكة».

رُوي من طرق نقدها **المعلمي** وبين سقوطها جميعًا، منها ما رواه أبو الشيخ عن ابن عمر مرفوعًا. قال **المعلمي**:

«من طريق «عبد الله بن صالح» كاتب الليث، ليس بعمدة، «حدثني رشدين بن سعد» واهٍ جدًّا «عن الحسن بن ثوبان» لا بأس به، ولكن ليس حدّه أن يقبل منه التفرد بمثل هذا لوصح عنه. اهـ.

[١٧٧] الحسن بن أبي جعفر الجُفْري أبو سعيد البصري:

«الفوائد» (ص٧٣): «منكر الحديث».

وفي (ص٣٠٤): «ليس في الرواية بشيء».

[١٧٨] الحسن بن الحسين بن العباس بن الفضل بن المغيرة، أبو علي المعروف بابن دوما النعّالي:

قال الخطيب: أخبرنا الحسن بن الحسين بن العباس النعالي، أخبرنا أحمد بن جعفر بن سلم، حدثنا أحمد بن علي الأبار..

---

(١) روى عنه النسائي أيضا ووثقه، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وذكر الباجى في الكتاب المشار إليه آنفًا أن أبا حاتم الرازي قال فيه: مجهول. وقال ابن حجر في «التهذيب»: كأن أبا حاتم ما لقيه فلم يعرفه.

وذكر الذهبي في «الميزان» و«المغني»: «الحسن بن إسحاق الهروي عن محمد بن سابق: مجهول». لكن الذي يظهر أنه عنده غير الليثي شيخ البخاري؛ لأنه ترجم لشيخ البخاري في «تاريخ الإسلام» و«الكاشف» وغيرهما فلم يذكره بالهروي، ولم ينقل فيه قول أبي حاتم، فينظر: فيمن قال أبو حاتم هذا القول، ولم يترجم ابن أبي حاتم لمن يسمى: الحسن ابن إسحاق أصلًا، ولم أقف على قوله هذا، فالله أعلم.

قال الخطيب في ترجمة ابن دوما[١]: «كتبنا عنه وكان كثير السماع، إلا أنه أفسد أمره بأن ألْحق لنفسه السماع في أشياء لم يكن عليها سماعه. ثم قال: ذكرت للصوري خبرًا من حديث الشافعي حدثنا ابن دوما فقال لي: لما دخلت بغداد رأيت هذا الجزء وفيه سماع ابن دوما الأكبر، وليس فيه سماع أبي علي، ثم سمّع أبو علي فيه لنفسه وألحق اسمه مع اسم أخيه».

قال **المعلمي** في ترجمته من «التنكيل» رقم (٧٤): «المقال في ابن دوما لا يضر ههنا؛ فإن الخطيب إنما يروي بذاك السند ما يأخذه من مصنف الأبار، والعمدة في ذلك على أن تكون النسخة موثوقًا بها، كما لو روى أحدنا بسند له من طريق البخاري حديثًا ثابتًا في «صحيحه»، فإنه لا يقدح في ذلك أن يكون في السند إلى البخاري مطعون فيه، وقد شرحت هذا في «الطليعة» وغيرها.

والأبار هو الحافظ أحمد بن علي بن مسلم تقدمت ترجمته، والخطيب معروف بشدة التثبت، بل قد يبلغ به الأمر إلى التعنت، فلم يكن ليروى عن مصنف الأبار إلا عن نسخة موثوق بها بعد معرفته صحة سماع ابن دوما.

ومع ذلك فالطعن في ابن دوما فيه نظر، فمن الجائز أنهم كانوا يحضرونه مع أخيه ولم يكتبوا إسماعه لصغره، فرأى أنه كان مميزًا، وأن له حق الرواية بذلك، فإن كان كتب بخطه العادي أنه سمع فلعله صادق، وإن كان [قلّد][٢] خط كاتب السماع الأول إيهامًا أنه كتب سماعه في المجلس فهذا تدليس قبيح، قد يكون استجازه بناء على ما يقوله الفقهاء في مسألة الظفر ونحوها بعلة أنه لا يصل إلى حقه إلا بذلك.

---

(١) «تاريخه» (٧/ ٣٠٠).

(٢) من طبعة المعارف بالرياض (١/ ٢٣١)، وفي طبعة دار الكتب السلفية بالقاهرة (١/ ٢٣٩): «قد»، وهو تحريف.

وعلى كل حال فكما أن الخطيب لم يرو عنه من الجزء الذي ذكره من حديث أبي بكر الشافعي، فكذلك لم يرو عنه الخطيب شيئًا إلا مما ثبت عنده صحة سماعه له مع الوثوق بالنسخة». اهـ.

[١٧٩] الحسن بن دينار أبو سعيد التميمي. «وهو الحسن بن واصل»:

«الفوائد» (ص٧٣): «كذبه جماعة من الأئمة، والحجة معهم، فلا اعتداد بقول الفلاس: «ما هو عندي من أهل الكذب، ولكن لم يكن بالحافظ». ولا قول ابن المبارك: «لاأعلم إلا خيرًا».. الخ

وفي (ص٢٢١): «متروك، بل قال جماعة من الأئمة: «كذاب»، ولم يدرك أبا أمامة ولا أحدًا من الصحابة».

[١٨٠] الحسن بن ذكوان أبو سلمة البصري:

«الفوائد» (ص٢٤٧): «أولًا: فيه كلام شديد، وإنما خرج البخاري للحسن حديثًا واحدًا متابعة؛ لأنه قد ثبت من رواية غيره، وصرح فيه بالسماع[(١)]. الأمر الثاني: أن الحسن يدلس تدليسًا شديدًا، يسمع الخبر من كذاب عن ثقة، فيذهب يرويه عن ذاك الثقة، ويسقط اسم الكذاب».

[١٨١] الحسن بن الربيع بن سليمان أبو علي البجلي الكوفي البوراني:

روى بكر بن سهل الدمياطي عن عبد الخالق بن منصور عن ابن معين قوله في الحسن: «لو كان يتقي الله لم يكن يحدث بالمغازي، ما كان يحسن يقرؤها»[(٢)].

---

(١) «فتح الباري» (١١/ ٤١٨)، رقم (٦٥٦٦) من رواية يحيى بن سعيد القطان عنه. قال ابن حجر هناك (ص٤٤١): «ليس للحسن في البخاري سوى هذا الحديث من رواية يحيى القطان عنه، مع تعنته في الرجال، ومع ذلك فهو متابعة». وزاد في «هدي الساري» (ص٣٩٧): وله شواهد كثيرة». ولم يذكر له الباجي في «التعديل والتجريح» (٢/ ٤٧٤) سوى هذا الموضع في «الصحيح».

(٢) «تاريخ بغداد» (٧/ ٣٠٨).

وفي «تهذيب التهذيب»[(١)] قال ابن شاهين في «الثقات»: قال عثمان بن أبي شيبة: الحسن بن الربيع صدوق وليس بحجة.

أما عن قول ابن معين فقد قال **المعلمي** في «الطليعة» النوع السادس: «بكر بن سهل لم يوثقه أحد، بل ضعفه النسائي، ورماه الذهبي في «الميزان» بالوضع»[(٢)].

وقال في ترجمة الحسن من «التنكيل» رقم (٧٥): «لم تصح هذه الكلمة عن ابن معين، ولذلك لم تذكر في «التهذيب» ولا ذكر الحسن في «الميزان» ولا ذكره ابن حجر في «مقدمة الفتح» فيمن فيه كلام من رجال البخاري، ومع ذلك فقد أجاب عنها الخطيب[(٣)]. اهـ.

وأما عن قول ابن شاهين فقال **المعلمي** أيضا: «هذه الحكاية منقطعة؛ لأن ابن شاهين إنما ولد بعد وفاة عثمان بنحو ستين سنة، ولا نعلمه التزم الصحة فيما يحكيه في «ثقاته» عمن لم يدركه.

وعثمان علي قلة كلامه في الرجال يتعنت، وكلمة «ليس بحجة» لا تنافي الثقة، فقد قال عثمان نفسه في أحمد بن عبد الله بن يونس الثقة المأمون: «ثقة وليس بحجة». وراجع «فتح المغيث» (ص١٥٧).

والحسن قد وثقه الناس، قال أبو حاتم مع تشدده: «كان من أوثق أصحاب ابن إدريس»..وروى عنه البخاري ومسلم في «الصحيحين» وأبو داود في «السنن».. وأبو زرعة، وأخرج له بقية الستة بواسطة، وقال ابن حبان في «الثقات»: «هو الذي غمّض ابن المبارك ودفنه»، وليس بمدلس، فقوله: «ضرب ابن المبارك على

(١) (٢/ ٢٤٣).

(٢) راجع ترجمة بكر هنا.

(٣) قال الخطيب: «لم يعبه يحيى إلا بأنه كان لا يحسن قراءة المغازي وما فيها من الأشعار، وذلك لا يوجب ضعفه».

حديث أبي حنيفة قبل أن يموت بأيام يسيرة» محكوم له بالاتصال كما سلف في القواعد[(١)]. اهـ.

[١٨٢] الحسن بن زياد اللؤلؤي:

قال **أبو أنس**: هو هالك، مكشوف الأمر جدًّا، كذبه غير واحد من أهل العلم، راجع شيئًا من حاله في ترجمة الخطيب، ومحمد بن سعد العوفي من «التنكيل» رقمي (٢٦)، (٢٠٦).

وقال **المعلمي** في اللؤلؤي في آخر ترجمة محمد: «فهذا هو الذي يصفه الكوثري بأنه «مجتهد عظيم القدر ومحدث جليل الشأن..» استخفافًا بالدين وأهله وسخريةً من عقول الناس وعقله».

[١٨٣] الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب أبو محمد المدني:

«الفوائد» (ص٣٦٧): «صدوق يهم»[(٢)].

[١٨٤] الحسن بن شبيب المكتب:

«الفوائد» (ص١٦٥): «هالك».

---

(١) في «مباحث في الاتصال والانقطاع» وانظر مجموع هذه المباحث في القسم الثالث من هذا الكتاب.

(٢) روى عنه مالك بن أنس وابن أبي ذئب ووكيع وجماعة. وروى له النسائي حديثًا واحدًا في الحجامة للصائم، وأورده ابن عدي في ترجمته. ووثقه ابن سعد والعجلي، وذكره ابن حبان في «الثقات». وذكره البخاري وابن أبي حاتم بغير جرح ولا تعديل.

وقال ابن عدي: ثنا علي بن أحمد بن سليمان، ثنا ابن أبي مريم، قال: سمعت يحيى بن معين يقول: الحسن بن زيد ضعيف.

ثم قال: والحسن بن زيد هذا يروي عن أبيه وعكرمة أحاديث معضلة.. وأحاديثه عن أبيه أنكر مما رواه عن عكرمة.

انظر «الكامل» لابن عدي (٢/ ٣٢٥)، و«الثقات» (٦/ ١٦٠)، و«تهذيب الكمال» (٦/ ١٥٢) وغيرها.

[١٨٥] الحسن بن صالح بن صالح بن حيّ الهمداني الثوري أبو عبد الله الكوفي العابد:

«حاشية الأنساب» (٢/ ٧٤-٧٥): «إمام من أئمة المسلمين، إنما أنكر عليه بعض معاصريه من الأئمة تحبيذه الخروج على خلفاء الجور، رأى المنكرون عليه أن الخروج في زمنهم لا يؤدي إلا إلى ما هو أعظم شرًّا، ويخشون أن يعمل بعض أهل الخير والصلاح برأي الحسن، فيخرجوا، فيشتد الشرُّ على المسلمين جميعًا، فشددوا النكير عليه ليكفوا الناس عن التسرع في العمل برأيه.

ويجب التثبت فيما يحكيه العالم عن الفرق المخالفة لفرقته، فربما اغتر بحكاية من لا يوثق به، وربما حكى عنهم ما لم يقله إلا بعض من ينتسب إليهم، وربما حكى عنهم ما يعلم أنهم لا يقولون به، ولكن يراه لازمًا لهم». اهـ.

[١٨٦] الحسن بن الصباح بن محمد أبو علي البزار الواسطي البغدادي:

قال أحمد: «ثقة، صاحب سنة» وقال أبو حاتم: «صدوق، وكانت له جلالة عجيبة ببغداد، كان أحمد بن حنبل يرفع من قدره ويجلّه» وذكره النسائي في «أسماء شيوخه» وقال: «بغدادي صالح» لكن ذكره في كتاب «الكنى» وقال: «ليس بالقوى».

فذكر **المعلمي** في ترجمته من «التنكيل» رقم (٧٦) أن هذه الكلمة إنما تنفي الدرجة الكاملة من القوّة، أما كلمة «ليس بقوي» فإنها تنفي القوة مطلقًا وإن لم تثبت الضعف مطلقًا، وأن النسائي يراعي هذا الفرق، فأطلق هذه الكلمة «ليس بالقوي» على جماعة أقوياء[١]. اهـ.

راجع هذا المبحث في «ألفاظ في الجرح والتعديل» من قسم القواعد.

(١) قال ابن حجر في ترجمة الحسن من «مقدمة الفتح» (ص٣٩٧): «هذا تليين هين، وقد روى عنه البخاري وأصحاب السنن، إلا ابن ماجه ولم يكثر عنه البخاري اهـ.

[١٨٧] الحسن بن عبيدالله بن عروة النخعي أبو عروة الكوفي:

«حاشية الموضح» (١/ ١٧٠): «إذا صرح الأعمش بسماعه، فلا يقاس به الحسن بن عبيدالله ولا يعشره، والبخاري أعرف الناس بهذا، فإنه مع توثيق جماعة من الأئمة للحسن وثنائهم عليه، لم يخرج له في الصحيح، وقال -كما في «التهذيب»[(١)] -: «لم أخرج حديث الحسن بن عبيدالله؛ لأن عامّة حديثه مضطرب». اهـ.

[١٨٨] الحسن بن عثمان أبو سعيد التستري:

«الفوائد» (ص٣٩٩): «كذاب يضع».

[١٨٩] الحسن بن علي بن زكريا أبو سعيد العدوي البصري:

«الفوائد» (ص٣٦٠): «وضاع خبيث».

[١٩٠] الحسن بن علي بن شبيب المعْمرِيّ[(٢)]

«حاشية الموضح» (١/ ٢٧): «فيه كلام، وكان يغرب ويتفرد ويزيد في الأخبار، حتى رمي بالكذب»[(٣)]. اهـ.

[١٩١] الحسن بن علي بن محمد الحلواني نزيل مكة:

قال **المعلمي** في ترجمته من «التنكيل» رقم (٧٧):

«قال فيه يعقوب بن شيبة: «كان ثقة ثبتًا». وقال النسائي: «ثقة». وقال الترمذي: «كان حافظًا». وقال الخليلي: «كان يشبه أحمد في سمعته وديانته». وقال الخطيب: «كان ثقة حافظًا». وروى عنه البخاري ومسلم في «صحيحهما» وأبو داود مع أنه لا يروي إلا عن ثقة، ومع شدة متابعته لأحمد».

---

(١) (٢/ ٢٩٢).

(٢) جاء في «حاشية الموضح»: «العمري»، وهو خطأ.

(٣) له ترجمة مستوفاة في «اللسان» (٢/ ٢٢١).

وبشأن كلام الإمام أحمد فيه قال **المعلمي**:

«إنما لم يحمده أحمد لأنه رُوي عنه أنه مع قوله «القرآن كلام الله غير مخلوق ما نعرف غير هذا» امتنع من اطلاق الكفر على القائلين بخلق القرآن، فكأن أحمد رأى أن امتناع العالم في ذاك العصر من إطلاق الكفر عليهم يكون ذريعة لانتشار تلك البدعة التي جدّ أهلها -والدولة معهم- في نشرها وحمل الناس عليها، ولعل الحلواني لم ينتبه لهذا، وعارض ذلك عنده ما يراه مفسدة أعظم.

فأما قول أحمد: «لا أعرفه بطلب الحديث ولا رأيته يطلبه» فحق وصدق، أحمد في بلد والحلواني في بلد آخر.

وقد قال يحيى القطان في عبد الواحد بن زياد: «ما رأيته طلب حديثًا قط» ولم يعُدُّوا هذا تضعيفًا. اهـ.

[١٩٢] الحسن بن علي بن محمد أبو علي بن المذهب التميمي:

راوِي كِتابي «المسند» و«الزهد» للإمام أحمد بن حنبل.

ترجمته في «التنكيل» رقم (٧٨).

أجاب الشيخ **المعلمي** عما ذكره الخطيب في ترجمة ابن المذهب من «تاريخ بغداد» بما حاصله:أن الكلام فيه وفي شيخه أبي بكر بن مالك القطيعي لا يقتضي أدنى خدش في صحة «المسند» و«الزهد»، وأنه وإن قال فيه الخطيب: «ليس بمحل للحجة» إلا أنه كان عنده صدوقًا؛ فقد اعتمد عليه في رواية هذه الكتب، وسمع منه، وروى عنه. وأنه لم يعتد بما قاله في حقه مسقطًا للرواية البتّة.

وللنظر في تفصيل ما قيل في ابن المذهب وجواب الشيخ **المعلمي** عن ذلك يراجع قسم القواعد من هذا الكتاب، فقد أودعت القضايا والمسائل المتعلقة به في مظانها هناك، والله الموفق.

- الحسن بن علي صاحب العسكر «العسكري»:

له ذكر في ترجمة: الحسن بن أحمد بن علي أبي الفرج الهماني، فراجعها.

[١٩٣] الحسن بن عمارة البجلي مولاهم، أبو محمد الكوفي، قاضي بغداد:

قال **المعلمي** في المسألة (١٢) من «التنكيل» (٢/ ٩٣): «ضعيف جداً».

وفي المسألة (١٤) منه (٢/ ١٤٦-١٤٧) رواية للحسن عن الحكم بن عتيبة عن يحيى بن الجزار عن علي، فقال الشيخ **المعلمي**: هذه ليست مما يفرح به، الحسن بن عمارة طائح، قال شعبة: «أفادني الحسن بن عمارة سبعين حديثًا عن الحكم فلم يكن لها أصل». ونصّ شعبة على أمثلةٍ منها، سئل الحكم عنها فلم يعرفها. قال شعبة: «قال الحسن بن عمارة: حدثني الحكم عن يحيى بن الجزار عن علي -سبعة أحاديث- فسألت الحكم عنها فقال: ما سمعت منها شيئًا».

وقال ابن المديني في الحسن بن عمارة: «كان يضع». اهـ.

[١٩٤] الحسن بن عمرو السدوسي البصري:

«الفوائد» (ص٢١٨): «فيه نظر».

[١٩٥] الحسن بن عياش بن سالم الأسدي مولاهم الكوفي:

«التنكيل» (٢/ ٣٢): «ليّنه بعضهم، قال عثمان الدارمي عن ابن معين: «ثقة وأخوه بكر ثقة» قال عثمان: «ليسا بذاك وهما من أهل الصدق والأمانة»[(١)].

[١٩٦] الحسن بن الفضل البوصرائي:

قال ابن المنادي: «أكثر الناس عنه، ثم انكشف أمره فتركوه وخرقوا حديثه».

(١) من أوهامه: انظر «تحفة الأشراف» رقم (١٥٩٦٧) فقد دخل له حديث في حديث.

قال **المعلمي** في ترجمته من «التنكيل» رقم (٧٩): «قد روى عن البوصرائي جماعة من الأكابر كابن صاعد والصفار، وكلام ابن المنادي غير مفسر؛ وقد كانوا ربما يغضبون على المحدث ويخرقون حديثه لغير موجب، كما مرّ في «الطليعة»[١]، وكما تراه في ترجمة محمد بن بشر الزنبري من «لسان الميزان»[٢].

[١٩٧] الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني، أبو علي البغدادي صاحب الشافعي:

في المسألة (١٤) من «التنكيل» (٢/ ١٣٧): «ثقة، من رجال البخاري».

[١٩٨] الحسن بن محمد بن نصر بن عثمان بن الوليد بن مدرك أبو علي الرازي[٣]:

«التنكيل» (١/ ٤٦١) قال: «متهم».

وقال في ترجمة أحمد بن محمد بن الصلت (١/ ١٨٠) رقم (٣٤): «للحسن عجائب في «مناقب أبي حنيفة» للموفق». اهـ.

[١٩٩] الحسن بن موسى الأشيب أبو علي البغدادي قاضي طبرستان والموصل وحمص:

«حاشية الأنساب» (١/ ٢٨٦).

---

(١) النوع الثاني، مثال رقم (٤)، وفيه قول خميس الحوزي في ابن السقاء: «من وجوه الواسطيين، وذوي الثروة والحفظ، وبارك الله في سنه وعلمه، واتفق أنه أملى حديث «الطير» فلم تحتمله نفوسهم، فوثبوا به، وأقاموه، وغسلوا موضعه، فمضى، ولزم بيته».

فقال **المعلمي**: «.. هذه حماقة من العامة وجهل، لا يلحق ابن السقاء بها عيب ولا ذم ولا ما يشبه ذلك، وحديث «الطير» مشهور روي من طرق كثيرة، ولم ينكر أهل السنة مجيئه من طرق كثيرة، وإنما ينكرون صحته..».

وستأتي ترجمة ابن السقاء، وهو عبد الله بن محمد بن عثمان.

(٢) (٥/ ٩٣) وانظر مبحث: «الجرح الغير قادح» في مباحث «الجرح والتعديل»، من قسم القواعد من هذا الكتاب.

(٣) «اللسان» (٢/ ٢٥٣).

قال السمعاني: «ضعفه علي بن المديني، ووثقه يحيى بن معين وغيره».

قال **المعلمي**: «كلا، لم يضعفه، وإنما توهمه ابنه[(١)]، وقد ثبت عنه أنه وثقه[(٢)]، راجع ترجمة الحسن في مقدمة فتح الباري»[(٣)].

- الحسن بن واصل:

راجع: الحسن بن دينار.

[٢٠٠] الحسن بن يحيى الخشني الدمشقي البلاطي:

«الفوائد» (ص٤٧٩): «ليس بشيء».

[٢٠١] الحسين بن أحمد بن محمد أبو عبد الله الشماخي الهروي الصفار[(٤)]:

قال **أبو أنس**: قال الخطيب: «سألت البرقاني عن الشماخي فقال: كتبت عنه حديثًا كثيرًا، ثم بان لي في آخر عمره أنه ليس بحجة.

وحدثني البرقاني قال: جاريت أبا علي زاهر بن أحمد السرخسي ذِكْر الحسين بن أحمد الصفار الشماخي، فحكى حكاية طويلة محصولها قال: كنت عند ابن منيع[(٥)] سنة دخلوا بغداد، فاتفق أنهم تواعدوا أن فلانًا -ذكر زاهر اسمه- يريد أن يجيء، ليقرأ له

---

(١) قال عبد الله بن علي بن المديني، عن أبيه: «كان ببغداد كأنه! وضعَّفه». «تاريخ بغداد» (٧/ ٤٢٨). فقال الخطيب: «لا أعلم عِلَّة تضعيفه إياه، وقد وثقه يحيى بن معين وغيره».

(٢) حكاه أبو حاتم الرازي عنه في «الجرح» (٣/ ت١٦٠).

(٣) قال الحافظ تعقيبًا على حكاية عبد الله بن علي بن المديني: «هذا ظن لا تقوم به حجة، وقد كان أبو حاتم الرازي يقول: سمعت علي بن المديني يقول: الحسن بن موسى الأشيب ثقة. فهذا التصريح الموافق لأقوال الجماعة أَوْلى أن يعمل به من ذلك الظن..». «مقدمة الفتح» (ص٣٩٥).

(٤) «تاريخ بغداد» (٨/ ٨)، و«تاريخ دمشق» (٤/ ق٦٥١)، و«الميزان» (١/ ٥٢٨)، و«سير النبلاء» (١٦/ ٣٦٠)، و«تاريخ الإسلام» طبقة (٣٨)، و«المغني في الضعفاء» (١٥٠٧)، و«اللسان» (٢/ ٢٦١) وغيرها.

(٥) هو أبو القاسم البغوي.

على بن منيع، فحضرت وحضر إنسان معنا يقال له أبو سهل الصفار ولم يكن معنا حسين، فبعد ذلك بيوم أو يومين جاؤا ومعهم حسين، فسألوا ابن منيع أن يقرأ لهم شيئًا، فقرأ لهم عليه ثلاثة أحاديث أو أربعة أحاديث فحسب، وكان ثقيلًا في علّة الموت، ولُقِّن بعضُ الشيء فلفظ لهم به هذّا، هذا مقدار ما سمع حسين حسب.

قال زاهر: وبلغني أنه يحدث عنه بشيء كثير، فكتبت إليه وقلت: شهدت أمرك، ولم تسمع منه إلا ثلاثة، أو أربعة، فإن أمسكت وإلا شهرتك. فبلغني أنه أقصر.

قال البرقاني: فقلت له: لم يقصر!

وقال البرقاني: عندي عن الشماخي رزمة -وكان قد أخرج كتابًا على صحيح مسلم- ولا أخرج عنه في الصحيح حرفًا واحدًا. اهـ.

وقال الحاكم أبو عبد الله النيسابوري: «قدم علينا نيسابور حاجًا سنة تسع وخمسين وثلاثمائة، فانتقينا عليه وكتبنا عنه العجائب، ثم اجتمعت تلك السنة بأبي عبد الله بن أبي ذهل، وذاكرته بما كتبنا عنه فأفحش القول فيه، وقال لي: دخلنا معًا بغداد، ومات أبو القاسم بن منيع، وهو ذا يحدث عنه، ولا يحتشمني وأنا معه في البلد.

ثم إن الشماخي انصرف من الحج إلى وطنه بهراة، ورفض الحشمة، وحدث بالمناكير عن أهل العراق والشام ومصر..» (عن الخطيب وابن عساكر).

وزاد ابن عساكر: «ذكر أبو عبد الله الحافظ في موضع آخر عن ابن أبي ذهل أنه قال: دخلت بغداد سنة سبع عشرة وثلاثمائة، وأبو القاسم بن منيع حيّ، وهو في آخر علته فلم يسمع منه، فيحتمل[1] أن الشماخي سمع منه ولم يعلم ابن أبي ذهل. اهـ.

هذا تمام ترجمته وما قيل فيه عند الخطيب وابن عساكر والسمعاني في الأنساب «نسبة الشماخي» وثلاثتهم نقلوا عن «تاريخ نيسابور» للحاكم، وليس في نقلهم عنه

(١) هذا قول الحاكم كما صرح به الذهبي في «السير» (١٦/ ٣٦١).

أنه كذبه، بل في الموضع الثاني الذي ذكره ابن عساكر وعنه الذهبي اعتذار الحاكم عن الشماخي كما مرّ نقله، لكن في «الميزان» و«السير» وغيرهما من كتب الذهبي قول الحاكم: كذاب، لا يشتغل به - متصلًا بقوله: قدم علينا سنة تسع وخمسين وثلاثمائة..» وهذا واضح أنه من تاريخ نيسابور، وفيه نظر من جهة عدم ذكر من قدمنا ذكرهم له، وليس هذا مما يُهْمَلُ، فالله تعالى أعلم.

قال **المعلمي** في ترجمته من «التنكيل» رقم (٨٠): «الهروي هذا له مستخرج على «صحيح مسلم»، وروايته عن البغوي ما لم يسمعه منه قد تكون عملًا بالإجازة أو إعلام الشيخ، وعبارة البرقاني إنما فيها أن الرجل ليس بحجة ولا يخرج عنه في الصحيح، وهذا يشعر بأنه يُروى عنه في غير الصحيح للاعتبار.

فأما قول الحاكم «كذاب» فبناها على ظاهر روايته عن البغوي ما لم يسمعه منه، وقد مرّ ما في ذلك.

ثم قال الحاكم: «.. انصرف الرجل من الحج ورفض الحشمة وحدث بالمناكير» والتحديث بالمناكير إنما يضره إذا كانت النكارة من جهته.

والمقصود هنا أنه لا يثبت بما ذُكر تعمد الهروي للكذب المسقط، وهو على ما اقتضاه كلام البرقاني ممن يكتب حديثه ويُروى عنه للاعتبار. اهـ.

[٢٠٢] الحسين بن إدريس الأنصاري الهروي:

يروي عن خالد بن هياج بن بسطام مناكير، فقال ابن أبي حاتم: «لا أدري البلاء منه أم من خالد بن هياج».

قال **المعلمي** في ترجمته من «التنكيل» رقم (٨١): «الحسين بن إدريس يروي عن سعيد بن منصور وعثمان بن أبي شيبة وداود بن رشيد وهشام بن عمار ومحمد بن عبد الله بن عمار - وخلقٍ، منهم: خالد بن هياج.

وخالد بن هياج يروي عن جماعةٍ، منهم: أبوه هياج بن بسطام، وهياج قال فيه الإمام أحمد: «متروك الحديث». وقال يحيى بن معين: «ضعيف الحديث ليس بشيء». وقال أبو داود: «تركوا حديثه». وألان أبو حاتم القول فيه قال: «يكتب حديثه ولا يحتج به».

وخالد بن هياج يروي عن أبيه مناكير كثيرة، روى عنه الحسين بن إدريس عدة منها، فتلك الأحاديث التي أنكرها ابن أبي حاتم يجوز أن يكون البلاء فيها من هياج ويبرأ منها خالد والحسين، ويجوز أن تكون من خالد ويبرأ منها هياج والحسين، ويجوز أن تكون من الحسين ويبرأ منها هياج وخالد.

فأما ابن أبي حاتم فكان عنده عن أبيه أن هياجًا «يكتب حديثه ولا يحتج به» وهذه الكلمة يقولها أبو حاتم فيمن هو عنده صدوق ليس بحافظ، يحدث بما لا يتقن حفظه فيغلط ويضطرب كما صرح بذلك في ترجمة إبراهيم بن مهاجر.

فرأى ابن أبي حاتم أن تلك المناكير التي رآها فيما كتب به إليه الحسين لا يحتملها هياج، ولم يكن يعرف خالدًا ولا الحسين، فجعل الأمر دائرًا بينهما.

ومقتضى كلام الإمام أحمد ويحيى بن معين وأبي داود في هياج أن تبرئته منها ليست في محلها. اهـ.

ثم ذكر **المعلمي** الطريق العلمي للوصول إلى الذي تُعْصبُ به جناية هذه المناكير، راجع هذا المبحث في قسم القواعد من هذا الكتاب.

ثم قال **المعلمي**: «ذكره ابن حبان في «الثقات» - يعني الحسين- وقال: «كان ركنا من أركان السنة في بلده» وأخرج له في «صحيحه» وقد عرفه حق المعرفة، وتوثيق ابن حبان لمن عرفه حق المعرفة من أثبت التوثيق كما يأتي في ترجمة ابن حبان، وقدوافقه غيره على توثيق الحسين، فوثقه الدارقطني، وقال ابن ماكولا: «كان من الحفاظ المكثرين».

وقال ابن عساكر عقب كلمة ابن أبي حاتم: «البلاء في الأحاديث المذكورة من خالد بلا شك» فإما أن يكون ابن عساكر يبرئ هياجًا أيضا ويجعل الحمل على خالد، كما فعل الحاكم ويحيى بن أحمد بن زياد الهروي، وإما أن يكون مراده تبرئة الحسين، ويكون الأمر دائرًا بين خالد وهياج، فالحسين ثقة اتفاقًا.

أما خالد والهياج فالأشبه صنيع ابن حبان، فإن كبار الأئمة طعنوا في هياج كما مرّ، وفي ترجمته من «الميزان» أحاديث انتقدت عليه رواها غير خالد عنه، ولم يذكروا لخالد شيئًا من المناكير رواه عن غير هياج، والمقصود هنا بيان حال الحسين وقد اتضح بحمد الله تعالى أنه ثقة. اهـ.

[٢٠٣] الحسين بن الحسن الفزاري أبو عبد الله الكوفي الأشقر:

«الفوائد» (ص٣٩٤): «رافضي كثير الوهم».

[٢٠٤] حسين بن حفص بن الفضل بن يحيى بن ذكوان الهمداني أبو محمد الأصبهاني:

«حاشية الموضح» (١/ ٣٧٩): «صدوق، أخرج له مسلم في صحيحه».

[٢٠٥] الحسين بن حميد بن الربيع أبو عبيدالله اللخمي الخزاز الكوفي:

حكى ابن عقدة عن مطين قوله في محمد بن الحسين هذا: كذاب ابن كذاب ابن كذاب.

قال **المعلمي** في ترجمة الحسين من «التنكيل» رقم (٨٢): «الحكاية عن مطين تفرد بها أحمد بن سعيد بن عقدة، وقد تقدم في ترجمته أنه ليس بعمدة[(١)]، لكن

---

(١) ذكر هذه الحكاية الخطيب في «تاريخه» (٨/ ٣٨) وأحال على ترجمة محمد بن الحسين، وفيها (٢/ ٢٣٧) قال: في الجرح بما يحكيه أبو العباس بن سعيد- يعني ابن عقدة- نظر، حدثني علي بن محمد بن نصر قال: سمعت حمزة السهمي يقول: سألت أبا بكر بن عبدان عن ابن عقدة إذا حكى حكاية عن غيره من الشيوخ في الجرح، هل يقبل قوله أم لا؟ قال: لا يقبل. اهـ.

ابن عدي قوى الحكاية فيما يتعلق بالحسين، بقول الحسين: «سمعت أبا بكر بن أبي شيبة يتكلم في يحيى بن معين يقول: من أين له حديث حفص بن غياث عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رفعه: «من أقال نادما عثرته» هو ذا كتب حفص بن غياث عندنا، وكتب ابنه عمر بن حفص ليس فيه من ذا شيء».

وقال ابن عدي:«هذه حكاية لم يحكها عن أبي بكر غير حسين هذا، وهو متهم فيها، ويحيى أجل من أن يقال فيه مثل هذا،.. وهذا الحديث قد رواه زكريا بن عدي عن حفص بن غياث..» ثم ذكر أنه قد رواه عن الأعمش -أيضًا- مالك بن سُعيْر، ثم قال: «الحسين متهم عندي كما قال مطين».

قال **المعلمي**: «كلمة مطين لم تثبت، وقد كان يحيى بن معين ينتقد على الرواة ما يراهم تفردوا به، وربما شدد، فلعله بلغ أبا بكر بعض ذلك فرآه تشديدًا في غير محلِّه، فذكر ما حكاه الحسين عنه، يريد أنه كما تفرد يحيى بهذا وليس في كتب حفص ولا ابنه ومع ذلك نقبله من يحيى لثقته وأمانته، فكذلك ليس ليحيى أن يشدد في مثل ذلك على من عرفت ثقته وأمانته، وعلى هذا لا يكون المقصود: الطعن في يحيى، كما فهمه الحسين وابن عدي، وبنى عليه ابن عدي استنكار الحكاية واتهام الحسين.

لكن ابن عدي علم أن يحيى تكلم في حميد بن الربيع كلامًا شديدًا، قال مرّة: «أخزى الله ذاك، ومن يسأل عنه» وقال أخرى: «أو يكتب عن ذاك؟! خبيث غير ثقة ولا مأمون، يشرب الخمر، ويأخذ دراهم الناس ويكابرهم عليها حتى يصالحوه» فوقع في نفس ابن عديّ أن الحسين أراد الانتقام لأبيه من يحيى.

= وقد نقل الخطيب توثيق محمد هذا عن أبي يعلى الطوسي وأبي الحسن بن سفيان الحافظ، قال الأول: كان ثقة يفهم. وقال الثاني: كان ثقة صاحب مذهب حسن وجماعة وأمرٍ بمعروف ونهيٍ عن منكر، وكان ممن يُطلب للشهادة فيأبى ذلك.

أما والده الحسين فقد قال الخطيب: كان فهما عارفًا له كتاب مصنف في التاريخ.

وأقول: هذا وحْدهُ لا يوجب اتهام الحسين باختلاق الحكاية، بل يكفي اتهامه بأنه أبرزها في ذاك المعرض: «يتكلم في يحيى بن معين»، وليس هذا بالكذب المسقط، على أنه قد يكون فهم ذلك ولم يتنبه لمقصود أبي بكر.

والحسين مكثر عارف، قال الخطيب: «روى عن أبي نعيم، ومسلم بن إبراهيم، ومحمد بن طريف البجلي، وأحمد بن يونس وغيرهم.. وكان فهمًا عارفًا له كتاب مصنف في التاريخ».

فإذا كانت هذه حاله ولم ينكر عليه شيء إلا تلك الحكاية، فلا أرى اتهامه بالكذب لأجلها إلا ظلمًا. والله أعلم. اهـ.

[٢٠٦] حسين بن حميد بن موسى العتكي(١) أبو علي المصري(٢):

«الفوائد» (ص٣٨٦): «تكلموا فيه».

[٢٠٧] الحسين بن داود أبو علي البلخي:

«الفوائد» (ص٤٨٠): «كذاب».

[٢٠٨] الحسين بن علي بن يزيد الكرابيسي الفقيه:

«التنكيل» ترجمة رقم (٨٤): «تكلموا فيه لخوضه في طرف من الكلام، واستخفافه بالإمام أحمد بن حنبل كما مر في ترجمة الخطيب، أما الرواية فلم أر من غمزه فيها(٣).

---

(١) ومثله في «اللآلئ المصنوعة» (١/ ٣٨٧)، لكن في «الميزان»، و«اللسان»، و«المغني»: «العكي».

(٢) «الميزان» (١/ ٥٣٣)، و«اللسان» (١/ ٢٨١)، وفيهما: تُكلم فيه. وفي «المغني» (١٥١٩): ضُعِّف.

(٣) لعلَّهُ يعني: ممن يُعتمد قوله، وإلا ففي «اللسان» (١/ ٣٠٥): وقال مسلمة بن قاسم في «الصلة»: كان الكرابيسي غير ثقة في الرواية، وكان يقول بخلق القرآن، وكان مذهبه في ذلك مذهب اللفظية.. فتعقب ذلك الحكم المستنصر الأموي على مسلمة، وأقزع في حق مسلمة في طرة كتابه، وقال: كان =

بل قال ابن حبان في «الثقات»: «كان ممن جمع وصنف، ممن يحسن الفقه والحديث، أفسده قِلّةُ عقْلِه». اهـ.

[٢٠٩] حسين بن محمد بن بهرام التميمي أبو أحمد المروزي:

في «الفوائد المجموعة» (ص١٤٩) حديث: «الربا سبعون بابًا، أصغرها كالذي ينكح أمه».

قال الشوكاني: «.. وأخرجه أحمد في مسنده من حديث عبد الله بن حنظلة. قال: قال رسول الله ﷺ درهم ربا يأكله الرجل وهو يعلم أشد من ستة وثلاثين زنية» وفي إسناده: حسين بن محمد بن بهرام. قال أبو حاتم: رأيته ولم أسمع منه. وأخرجه من حديث عبد الله بن حنظلة أيضًا الدارقطني بإسناد فيه ضعف. وأخرجه أحمد من قول كعب موقوفًا. قال الدارقطني: وهذا أصح من المرفوع.

زاد الشوكاني: ولم يصب ابن الجوزي بإدخال هذا الحديث في الموضوعات، فحسين المذكور قد احتج به أهل الصحيح وقد وثقه جماعة. اهـ.

علق **المعلمي** بقوله: «لكنهم حكموا عليه بالغلط في هذا، أشار إلى ذلك الإمام أحمد؛ إذ روى الخبر عن حسين ثم عقبه بالرواية التي جعلته من قول كعب[1]، وكذلك أعلّه أبو حاتم، راجع كتاب «العلل» لابن أبي حاتم (١/ ٣٨٧)، وكذلك الدارقطني كما مرّ، على أن في صحبة عبد الله بن حنظلة نظرًا، وقد نفاها إبراهيم الحربي». اهـ.

= الكرابيسي ثقة حافظًا، لكن أصحاب أحمد بن حنبل هجروه لأنه قال: «إن تلاوة التالي للقرآن مخلوقة». فاستريب بذلك... اهـ.

قلت: ومسلمة ليس ممن يُقبل منه التفرد بمثل هذا.

وقال الخطيب في حسين: «حديثه يعزُّ جدًّا، لأن أحمد بن حنبل كان يتكلم فيه بسبب مسألة اللفظ، وهو أيضًا كان يتكلم في أحمد، فتجنب الناس الأخذ عنه.. وكان يقول: القرآن كلام الله غير مخلوق ولفظي به مخلوق.. ومقت الناس حسينًا لكونه تكلم في أحمد». اهـ.

(١) «المسند» (٥/ ٢٢٥).

[٢١٠] حسين بن معاذ بن حرب أبو عبد الله الأخفش الحجبي:

«الفوائد» (ص٣٩٤): «ترجمه الخطيب في التاريخ (٨/ ١٤١) ولم يصرح فيه بمدح ولاقدح، بل اكتفى بإيراد هذا الخبر[1] على عادتهم أن يذكروا في ترجمة الرجل ما ينكر عليه. رواه حسين مرة بسند قوي، ومرة بسند آخر فيه من لم يسم، فالحسين ذاهب، والخبر ليس بشيء». اهـ.

[٢١١] الحسين بن موسى بن عمران:

«الفوائد» (ص٩٦): «فيه نظر»[2].

[٢١٢] الحسين بن واقد المروزي أبو علي القاضي:

«الفوائد» (ص٨٩): «موصوف بالوهم والغلط».

[٢١٣] الحضرمي بن لاحق التميمي السعدي القاصّ:

«الفوائد» (ص٢٢٠): «من صغار التابعين الذين لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة».

[٢١٤] حفص بن حسان:

عن الزهري، وعنه جعفر بن سليمان الضبعي.

في المسألة (١٤) من «التنكيل» (٢/ ١٢٦): «مجهول»[3].

---

(١) هو خبر: إذا كان يوم القيامة نادى منادٍ: يا معشر الخلائق طأطئوا رؤسكم حتى تجوز فاطمة بنت محمد ﷺ. وفي لفظ: غضوا أبصاركم حتى تمرّ فاطمة بنت محمد ﷺ.

(٢) قاله أبو أحمد الحاكم.

وجاء في إسناد ابن النجّار الذي أورده السيوطي في «اللآلئ» (٢/ ١٠٨) -ومنه ينقل **المعلمي**-: الحسين بن موسى بن عمران البغدادي حدثنا عامر بن سيار.. وفي «الميزان» (١/ ٥٤٩)، و«اللسان» (٢/ ٣١٦): الحسين بن موسى أبو الطيب الرقي: عن عامر بن سيار..

(٣) قال النسائي في كتاب «التمييز»: «مشهور الحديث» وروى له في السنن حديث عائشة: قطع النبي ﷺ في ربع دينار -وهو الحديث الوارد في التنكيل-.

[٢١٥] حفص بن سليمان الأسدي أبو عمر البزاز الكوفي القارئ صاحب عاصم بن أبي النجود في القراءة:

«الفوائد» (ص٢٧٤): «متروك الحديث البتة».

وذكره في «التنكيل» (١/ ١٥١) ونقل قول أحمد في رواية عبد الله وحنبل عنه: «متروك الحديث». وفي رواية عبد الله عنه أيضًا: «صالح». وفي رواية حنبل أيضًا «ما به بأس».

وذهب **المعلمي** إلى أن مجموع كلامهم فيه يدل على أنه صدوق في الأصل وأنه لا بأس بإيراده في المتابعات والشواهد[(١)].

[٢١٦] حفص بن عمر بن ثابت بن الحارث «أو ابن زرارة» الأنصاري الحلبي. و

[٢١٧] حفص بن عمر قاضي حلب الحلبي:

انظر حاشية **المعلمي** على «الجرح والتعديل» (٣/ ١٧٨-١٧٩) رقمي: (٧٧٣،٧٧٠).

[٢١٨] حفص بن عمر بن دينار أبو إسماعيل الأُبُلِّي[(٢)]:

«الفوائد» (ص٢٩٣): «هالك».

= وفي «تهذيب الكمال» (٧/ ٧) قال النسائي: «مشهور». فاعترضه مغلطاى وابن حجر، وقالا: لفظ النسائي: مشهور الحديث، قال ابن حجز: وهي عبارة لا تشعر بشهرة حال هذا الرجل، لا سيما ولم يرو عنه إلا جعفر بن سليمان، ففيه جهالة. وانظر «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٩٩).

وقال الذهبي في «الميزان» (١/ ٥٥٦): فيه جهالة. وفي «المغني» (١٦٠٩): لا يعرف.

(١) وأقول: في هذا الكلام هنا تَسَمُّحٌ؛ فأما حفص في نفسه فصالح لا يتعمد الكذب، وأما في القراءة فإمام صاحب قراءة لا ينازع في ذلك، وأما في الحديث فمتروك ليس بشيء البتة، كما قاله الشيخ في «الفوائد»، وقد جعل الله لكل شيء قدرًا.

(٢) بضم الهمزة والباء المعجمة بواحدة وتشديد اللام، ذكره هكذا عبد الغني في «مشتبه النسبة» (ص٣) وعنه **المعلمي** في حاشيته على «الإكمال» لابن ماكولا (١/ ١٣٠)، ووقع في «اللسان» المطبوع (٢/ ٣٢٤-٣٢٥): الأيلي بالياء المعجمة باثنتين من تحتها، وهو تصحيف، لكن جاء على الصواب في «اللسان» المطبوع عن خمس نسخ خطية (٣/ ١٥٣).

[٢١٩] حفص بن عمر الإمام أبو عمران الرازي النجار الواسطي:

«الفوائد» (ص٦٢): «ضعيف».

[٢٢٠] حفص بن ميسرة العقيلي أبو عمر الصنعاني نزيل عسقلان:

«الفوائد» (ص٤٨٣): «أحاديث حفص بن ميسرة المعروفة مجموعة في نسخة معروفة كانت عند جماعة، لم يدرك مسلم منهم إلا سويد بن سعيد، فاحتاج إلى روايته عنه مع ما فيه من الكلام، ولما عوتب في روايته عنه في الصحيح قال: «فمن أين كنت آتى بنسخة حفص بن ميسرة» ومن الواضح أن هذا الخبر [ما من معمّر يعمر في الإسلام أربعين سنة إلا صرف الله عنه أنواعًا من البلاء: الجنون، والجذام، والبرص..] لم يكن فيها وإلّا لاشتهر وانتشر، ومع ذلك فحفص فيه كلام، وإنما أخرج له البخاري أحاديث يسيرة ثبت كل منها من طريق غيره، كما ترى ذلك في ترجمته من «مقدمة الفتح»[1]، ولعل حال مسلم نحو ذلك». اهـ.

[٢٢١] الحكم بن عبدة الرعيني أو الشيباني أبو عبدة بصري نزل مصر:

«الفوائد» (ص٤٨٦): «مجهول الحال».

[٢٢٢] الحكم بن عتيبة أبو محمد الكندي الكوفي:

«الفوائد» (ص٣٦٤): «ثقة جليل إلا أنه يتشيع[2] ويدلس».

---

(١) (ص٣٩٨).

(٢) قال العجلي في «الثقات» (١/ رقم ٣٣٧): «كان صاحب سنة واتباع». إلا أنه عاد فقال: «كان فيه تشيع إلا أن ذلك لم يظهر منه إلا بعد موته».

وقال الذهبي في «السير» (٥/ ٢٠٩): قال سليمان الشاذكوني: حدثنا يحيى بن سعيد سمعت شعبة يقول: كان الحكم يفضل عليًّا على أبي بكر وعمر.

قال الذهبي: الشاذكوني ليس بمعتمد، وما أظن أن الحكم يقع منه هذا.

وردَّه الذهبي أيضًا في «تاريخ الإسلام» الطبقة (١٢) بقوله: الشاذكوني ضعيف.

وانظر الجمع والتفريق بين هذا، وبين الحكم بن عتيبة بن النهاس العجلي في حاشية **المعلمي** على «التاريخ الكبير» (٢/ ٣٣٣-٣٣٥)، و«الموضح» (١/ ٨٨-٩١).

[٢٢٣] الحكم بن عطية العيشي البصري:

عن ثابت عن أنس رفعه: «تسمونهم محمدًا ثم تسبونهم!».

«الفوائد» (ص٤٧١): «تفرد به الحكم وهو من أوهامه[(١)]، وإنما يحكى شبيه بهذا من قول عمر، راجع فتح الباري (١٠/ ٥٧٢)[(٢)]».

[٢٢٤] الحكم بن فضيل العبدي أبو محمد الواسطي سكن المدائن:

«الفوائد» (ص٤٦٧): «فيه كلام».

[٢٢٥] الحكم بن المبارك الباهلي مولاهم أبو صالح البلخي الخواشتي:

في «التنكيل» (١/ ٥١١) ذكر الشيخ **المعلمي** أشد ما أنكر على نعيم بن حماد وهو حديثه عن عيسى بن يونس عن حريز بن عثمان عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عن عوف بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ستفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة، أعظمها قوم يقيسون الأمور برأيهم، فيحرمون الحلال، ويحللون الحرام».

قال **المعلمي**: .. وقد تابع نعيمًا على روايته عن عيسى بن يونس جماعة منهم ثلاثة أقوياء: سويد بن سعيد الحدثاني، وعبد الله بن جعفر الرقي، والحكم بن مبارك الخواشتي..

= أقول: بل تالف ليس بثقة، له ترجمة هنا، وهو سليمان بن داود.

لكني وجدتُ بعض من صنف في رجال الشيعة قد ذكر الحكم فيهم، منهم: الطوسي في «رجاله» (ص٨٦، ١١٤، ١٧١)، والأردبيلي في «جامع الرواة» (١/ ٢٦٦).

والذي أُراه أن ذلك لا يثبت عن الحكم والله تعالى أعلم.

(١) «الكامل» لابن عديّ (٢/ ٢٠٥).

(٢) كان في «الفوائد» (١٠/ ٤٧٢)، والمثبت هو الصواب.

والخواشتي وثقه ابن حبان وابن منده وابن السمعاني[1]، وقال ابن عديّ في ترجمة سويد[2]: «يقال إنه لا بأس به» لكنه عدّه عند ذكر هذا الحديث في ترجمة أحمد ابن عبد الرحمن بن وهب[3] فيمن سرق هذا الحديث من نعيم.

وذكر الذهبي في «الميزان»[4] متابعة هؤلاء الثلاثة لنعيم ثم قال: «قلت:هؤلاء الأربعة لا يجوز في العادة أن يتفقوا على باطل، فإن كان خطأ، فمن عيسى بن يونس»[5].

[٢٢٦] الحكم بن مصعب القرشي المخزومي الدمشقي:

في «الفوائد» (ص١٣٤) حديث: «لأن يربي أحدكم بعد أربع وخمسين ومائة سنة جرو كلب خير له من أن يربي ولدًا لصلبه».

رواه تمام في «فوائده» عن ابن عباس مرفوعًا. قال الهيثمي: هذا حديث موضوع.

قال الشيخ **المعلمي**: «في سنده عبد الله بن السمط عن صالح بن علي بن عبد الله ابن عباس. وفي «الميزان» واللسان: «عبد الله بن السمط عن صالح بن علي فذكر حديثًا موضوعًا»

عبد الله مجهول. وصالح لا يعرف في الرواية.

---

(١) هكذا نسب التوثيق لابن السمعاني: مغلطاي في «الإكمال»، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٧٧)، والذي في مادة: «الخاشتي» من «الأنساب» (٥/ ٢١): «كان من الحفاظ.. وكان أحمد ابن حنبل يقول: هو عندنا ثقة، فقيل له: في مالك؟ فقال: في مالك وغير مالك».

وقد ذكره ابن السمعاني في: الخاستي، والخاشتي، بالمهملة والمعجمة وذكر أيضًا: الخواشتي -قرية أيضًا من قرى بلخ- لكنه لم يذكره فيها.

ووقع في «التنكيل»: الخواستى، بالمهملة، مع أن الواقع في «تهذيب التهذيب» -وعليه يعتمد **المعلمي**: الخاشتي ويقال: الخواشتي- بمعجمات، فالله أعلم.

(٢) «الكامل» (٣/ ٤٢٩).

(٣) «الكامل» (١/ ١٨٥).

(٤) (٤/ ٢٦٨).

(٥) انظر ترجمة نعيم بن حماد هنا، ففيها الإجابة عن هذا.

وذكر ابن الجوزي الخبر بقوله: «الحكم بن مصعب عن محمد بن علي عن أبيه عن جده.. ثم قال: «موضوع آفته الحكم».

وتعقبه في اللآلىء بأن الحكم أخرج له أبو داود وابن ماجه، وأن ابن حبان ذكره في الثقات، وفي الضعفاء.

أقول: أخرج له أبو داود وابن ماجه عن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن جده حديثًا في الاستغفار ليس بالمنكر، أما هذا فباطل، ومحمد بن علي وأبوه ثقتان، ولم أقف على السند إلى الحكم في هذا، فقد يكون فيه من يخطئ، سمع الخبر من طريق عبد الله بن الصلت (كذا في «الفوائد» والصواب: السمط) عن صالح بن علي، فاشتبه عليه، فرواه عن الحكم عن محمد بن علي والله أعلم». اهـ.

[٢٢٧] حكامة بنت أخي مالك بن دينار واسم أبيها: عثمان بن دينار عن أبيها عن أخيه مالك بن دينار:

«الفوائد» (ص٢٤٢): «ليست بشيء»[(١)].

[٢٢٨] حماد بن أسامة القرشي مولاهم أبو أسامة الكوفي:

في المسألة (١٤) من «التنكيل» (٢/ ١١٣): «كان يدلس ثم ترك التدليس بأخرة[(٢)]، ولا يُدرى متى حدث بهذا».

---

(١) لم أجد لها ترجمة، وحديثها في «تاريخ بغداد» (٣/ ٢٤). ولم أفردها عقب تراجم الرجال كما جرت العادة، فليس في الكتاب سواها.

(٢) أقول: في نسبة حماد بن أسامة إلى التدليس نظر؛ فقد حمل عنه الأئمة واحتجوا به مطلقًا، ووثقوه وثبتوه، ولم يذكره أحدٌ منهم بشيء من التدليس.

فقد روى عنه ابن مهدي على تقدمه، وأحمد، وابن المديني، وابن معين، وإسحاق بن راهوية، والشافعي، والحميدي، وغيرهم، واحتج به البخاري ومسلم وباقي الستة.

وقال أحمد: كان ثبتًا، ما كان أثبته، لا يكاد يخطئ. «العلل ومعرفة الرجال» (٧٤٥).

وقال في موضع آخر: أبو أسامة أثبت من مائة مثل أبي عاصم -يعني النبيل- كان أبو أسامة صحيح الكتاب، ضابطًا للحديث، كيسًا صدوقًا. «العلل» (٧٧٢، ٤٨٩١).

= وقال الثوري: ما بالكوفة شابٌ أعقل من أبي أسامة. «تهذيب الكمال» (٧/ ٢٢٣).

أما ابن سعد فقد قال في «طبقاته» (٦/ ٣٩٥): كان ثقة مأمونًا كثير الحديث، يدلس وتبين تدليسه. كذا

وليس ابن سعد ممن يُقبل منه تفرده بمثل هذا؛ فإن مادته من شيخه الواقدي، والواقدي ليس بعمدة، وانظر ترجمة ابن سعد فيما يأتي من هذا الكتاب.

ولعل ابن سعد أو شيخه قد بَنَى على ما لا يصح، أو ما لا يُفيد الوصف بالتدليس.

فقد قال الآجري عن أبي داود: دَفَن أبو أسامة كتبه فما أخرجها، وكان بعد ذلك يستعير الكتب. «سؤالات الآجري» (٢٨٤).

وقال عنه أيضًا: قال وكيع: قد نهيتُ أبا أسامة أن يستعير الكتب، وكان دفن كتبه. «سؤالاته» (٥٨٥).

ومثله في «العلل ومعرفة الرجال» لعبد الله بن أحمد عن أبيه عن وكيع، بدون ذكر دفن الكتب. «العلل» (١٧٢٦).

فقد كان أمرُ دَفْنِه كتبه واستعارته كتب غيره معروفًا عند الآخذين عنه من الأئمة الأثبات، ومع ذلك لم يغمزه أحدٌ بذلك، ولا وصفه أحدٌ بتدليسٍ أو غيره، وانتظر.

لكن قد قال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٣/ ٤): «حكى الأزدي في «الضعفاء» عن سفيان بن وكيع، قال: كان أبو أسامة يتتبع كتب الرواة، فيأخذها وينسخها. قال لي ابن نمير: إن المحسِنَ لأبي أسامة يقول: إنه دفن كتبه ثم تتبع الأحاديث بَعْدُ من الناس. قال سفيان بن وكيع: إني لأعجب كيف جاز حديث أبي أسامة! كان أمره بَيِّنًا، وكان من أسرق الناس لحديثٍ جيد». اهـ.

أقول: هاهنا أمور:

الأول: الأزدي في نفسه متهم، فلا يؤتمن على مثل هذا النقل.

الثاني: سفيان بن وكيع قد اتهمه أبو زرعة بالكذب، وأسقطه غيرُ واحد، فليس هو ممن يقبل قوله في مثل هذا، وستأتي ترجمته، فلعلَّه سمع قول أبيه، فأساء فَهْمَهُ.

الثالث: ذكر الذهبي حكاية الأزدي في «الميزان» (٢/ ت٢٢٣٥) لكن وقع له: عن سفيان الثوري، ووهمه الحافظ في «التهذيب» (٣/ ٣). ثم قال الذهبي: أبو أسامة لم أورده لشيء فيه، ولكن ليُعرف أن هذا القول باطل. اهـ.

الرابع: لابن نمير -وهو محمد بن عبد الله- قول في أبي أسامة يوهم تهمته له بالتدليس.

فقد قال يعقوب الفسوي في «المعرفة والتاريخ»(٢/ ٨٠١): قال ابن نمير: هو الذي يروي عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، ونرى أنه ليس بابن جابر المعروف، ذكر لي أنه رجل يسمى بابن جابر، فدخل فيه، وإنما هو إنسان يسمى بابن جابر. =

= قال يعقوب: صدق، هو ابن تميم، وكأني رأيت ابن نمير يتهم أبا أسامة أنه علم ذلك وعرف، ولكن تغافل عن ذلك، قال لي ابن نمير: أما ترى روايته لا تشبه شيئًا من حديثه الصحاح الذي روى عنه أهل الشام وأصحابه الثقات. اهـ.

قال الذهبي في «تاريخ الإسلام»: تلقت الأُمَّةُ حديث أبي أسامة بالقبول لحفظه ودينه، ولم يُنْصِفْهُ ابن نمير اهـ.

أقول: لو ثبت أن ابن نمير اتهم أبا أسامة بتدليس اسم هذا الرجل، فقد عَذَرَ أبا أسامة سائر الأئمة، ووصفوه بالوهم فيه، وقد شاركه في هذا الوهم: حسين الجعفي -وهو ثقة أيضًا- كما حكاه البخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ت١١٥٦)، وأبو زرعة وأبو حاتم «الجرح» (٥/ ت١٤٢٣)، وراجع «تهذيب الكمال» (١٧/ ٤٨٢-٤٨٦)، (١٨/ ٨) وغيره.

الخامس: قضية دفن أبي أسامة كتبه واستعارته كتب غيره -إن ثبتت الاستعارة- لا تخدش فيه؛ وذلك لأنه هو في نفسه قد سبق أنه كان ثقةً ثبتًا حافظًا صحيح الكتاب، كيِّسًا عاقلًا، لا يكاد يخطئ، فقد دفن كتبه ثقةً بحفظه، وربما لغير ذلك أيضًا، وقد دفن بعض الأئمة كتبهم، انظر «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٣٧٧).

وأما استعارته الكتب، فقد قال وكيع: «نهيتُ أبا أسامة أن يستعير الكتب، وكان دفن كتبه». فليس في هذا القول تصريح بأن أبا أسامة كان يستعير الكتب، وإنما فيه نهي وكيع له عن ذلك، فلعلَّ وكيعًا لما رأى أبا أسامة دفن كتبه بادر فحذَّره من استعارة الكتب، خشيةَ أن يروي أبو أسامة ما فيها من أحاديثه، فتقع له أشياء لم تكن في كتبه التي دفنها.

لكن لو ثبتت الاستعارة، فلا يلزم منها أن يروي حماد ما ذُكر، ولو ثبت أنه نظر في كتب غيره، فوجد فيها أحاديث يحفظها فرواها، فلا يقدح هذا فيه البتة؛ لأن مدار الأمر على الضبط والتثبت، وقد كان حافظًا ضابطًا متثبتًا، فلا يُظَنُّ به إلَّا أنه يروي ما حفظه وضبطه، يدل على ذلك تداول الأئمة النقاد لحديثه والاحتجاج به، دون الإشارة إلى روايته من كتب غيره، وذلك اطمئنانًا إلى ضبطه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقضية الرواية من كتب الغير قد تناولها الأئمة، وبَيَّنوا أن الرواةَ في ذلك ليْسَوْا على وتيرة واحدة، وأنه بينما يُقْبَلُ هذا الأمرُ من البعض، فربما سقط به آخرون، وربما أُعِلَّ به أحاديث قوم من الثقات ممن لم يبلغوا من الضبط ما بلغ مثل حماد بن أسامة.

فمثال الأول: قول الخطيب في بندار محمد بن بشار: «وإن كان يقرأ من كل كتاب، فإنه كان يحفظ حديثه». «تاريخ بغداد» (٢/ ١٠٤). وقد قال الدارقطني في بندار: «من الحفاظ الأثبات». «تهذيب التهذيب» (٩/ ٧٣). وقال الذهبي في «الميزان» (٣/ ت٧٢٦٩): «ثقة صدوق، احتج به أصحاب الصحاح كلهم، وهو حجة بلا ريب، كان من أوعية العلم». =

= ومثال الثاني: أقوام من الرواة أخذوا كتب الناس بغير سماع، فرووا ما فيها سرقةً وانتحالًا، انظر على سبيل المثال ترجمة عبد الله بن زياد بن سمعان، وستأتي إن شاء الله تعالى.

ومثال الثالث: ما رواه أبو بكر الأثرم، قال: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل ذكر الحديث الذي رواه الأنصاري -وهو محمد بن عبد الله بن المثنى- عن حبيب بن الشهيد، عن ميمون، عن ابن عباس: «أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم». فضعَّفَهُ، وقال: كانت ذهبت للأنصاري كُتُبٌ، فكان بَعْدُ يُحدثُ من كُتُبِ غلامه أبي حكيم، أُراه قال: وكان هذا من ذلك. اهـ. «تاريخ بغداد» (٥/ ٤١٠).

والأنصاري ثقة، ولكنه لم يكن مبرزًا في الحفظ، وكان قد غلب عليه الرأي، ولم يكن من فرسان الحديث. انظر «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٥٤٢-٥٤٥).

والمقصود هنا أن مَنْ وَصَفَ أبا أسامة بالتدليس، إن كان بنى على قضية استعارته للكتب، فليس فيها أنه كان يروي منها ما لم يسمع مما ليس من حديثه، كما سبق بيانه.

وإن كان بنى على كلام ابن نمير، فقد كان ابن نمير متحاملًا عليه، أما سائر الأئمة فقد بَيَّنُوا أن أبا أسامة إنما أخطأ في ذلك ووهم فيه -كما مَرَّ- والواهم غيرُ قاصدٍ للإيهام، فليس بمدلسٍ.

ومما يحسن التنبيه عليه بهذه المناسبة، ما وقع من **الأستاذ/ نور الدين عتر** في تعليقه على كتاب «شرح علل الترمذي» من الإغراب في تصور معنى كلام الحافظ ابن رجب في تبويبه لما وقع لأبي أسامة وغيره بنحو هذا الوهم:

فقد قال ابن رجب (٢/ ٦٧٩): «**ذِكْرُ من حَدَّث عن ضعيف وسماه باسم ثقة**». وأورد ما وقع لأبي أسامة، ومثله لحسين الجعفي، ولزهير بن معاوية، ولأبي بلج الواسطي، ولجرير ابن عبد الحميد، ولأهل الشام عن زهير بن محمد.

وبيَّن ابن رجب أخطاء هؤلاء في تسمية بعض شيوخ لهم، فأبو أسامة وحسين الجعفي أخطئا في عبد الرحمن بن يزيد فجعلاه: ابن جابر، وإنما هو: ابن تميم.

وزهير بن معاوية انقلب عليه اسم: صالح بن حيان، فجعله: واصل بن حيان، ولم يوصف زهير بتدليس أصلًا.

وأبوبلج الواسطي أخطأ في اسم عمرو بن ميمون، وليس هو ذاك المشهور، وإنما هو ميمون أبو عبد الله مولى عبد الرحمن بن سمرة، وهو ضعيف. ونحو ذلك الباقون، وليس في هذا الباب ذكر التدليس، وإنما هي أوهام وأخطاء، إلا ما كان من قول ابن نمير في أبي أسامة، وقد سبق الجواب عليه.

ثم قال ابن رجب بعد ذلك (٢/ ٦٩٠): «**ذِكْرُ من روى عن ضعيف وسماه باسم يتوهم أنه اسم ثقة**».

فزاد في العنوان هنا لفظ الإيهام، وهو شرط التدليس، ثم ذكر ما وقع من: عطية العوفي، والوليد ابن مسلم، وبقية بن الوليد، وحسين بن واقد. =

[ز٤] حماد بن أبي حنيفة: النعمان بن ثابت، الكوفي:

تراجع ترجمة: علي بن عمر الدارقطني من «التنكيل» رقم (١٦٣).

[٢٢٩] حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي أبو إسماعيل البصري الأزرق:

«حاشية الأنساب» (١/ ١٩٩).

قال ابن حبان[1]: كان ضريرًا.

فقال الشيخ **المعلمي**: «كذا قال ابن حبان، وتبعه ابن منجويه[2]، والمؤلف -يعني السمعاني-، ونقل في «التهذيب»[3]: «أنه كان يكتب»، ثم قال: «فهذا يدل على أن العمى طرأ عليه».

= وبَيَّن ابن رجب تدليس هؤلاء -وبخاصة الثلاثة الأُوَل- لبعض أسامي شيوخهم.

فأما عطية فكان يأخذ عن الكلبي التفسير -والكلبي كذاب- ويكنيه بأبي سعيد، يوهم أنه أبو سعيد الخدري الصحابي.

وأما الوليد بن مسلم فكان يروي عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم الدمشقي -وهو ضعيف جدًّا- ويكنيه بأبي عمرو، موهمًا أنه أبو عمرو الأوزاعي الإمام.

وأما بقية بن الوليد فكان ربما روى عن سعيد بن عبد الجبار الزبيدي، أو زرعة بن عمرو الزبيدي -وكلاهما ضعيف الحديث- فيقول فيه: نا الزبيدي، موهمًا أنه محمد بن الوليد الزبيدي الثقة صاحب الزهري.

ثم ذكر ابن رجب ما يتعلق بمن كان يدلس تدليس التسوية، بعد ذكره تدليس الشيوخ.

أقول: واضح مما سلف من سياق ابن رجب أنه قرن بين صورتين تتشابهان في إبدال اسم راوٍ بغيره، لكن افترقا في القصد، فأولاهما محمولة على الخطأ، والثانية محمولة على التدليس.

لكن الأستاذ/ نور الدين عتر قد حمل الصورتين على تدليس الشيوخ، وقد بان بحمد الله الفرق بين الصورتين، والله تعالى الموفق.

يتبين مما سبق براءة أبي أسامة من التدليس، وأنه لم يثبت في حقه اتهامه بذلك، ولا ما يخدش في روايته البتَّة، والله تعالى أعلم وهو الهادي إلى سواء السبيل.

(١) «الثقات» (٦/ ٢١٨).

(٢) «رجال صحيح مسلم» له (١/ رقم (٣١٣).

(٣) (٣/ ١١).

قال **المعلمي**: إذا ثبت أنه لم يذكره أحدٌ بالعمى قبل ابن حبان، وثبت خلاف ذلك في الجملة، ففي الاعتداد بقول ابن حبان وقفة. اهـ.

[٢٣٠] حماد بن سلمة بن دينار أبو سلمة البصري:

ختم **المعلمي** ترجمة حماد من «التنكيل» (٨٥) بذكر طرف من ثناء الأئمة عليه في حياته وبعد مماته، من ذلك وصفه بالاجتهاد في العبادة، والمواظبة على الخير، وحسن النية في التعلم والتعليم، مع سلامة السيرة في المعتقد، والصلابة في السنة، وشدة اتباعه لمسالك السلف.

وقال ابن المديني: «من تكلم في حماد بن سلمة فاتهموه في الدين». يعني: من تكلم في عقيدته ونال من سيرته؛ لأنه كان على الجادة في اتباع السنة، ناصرًا لمذهب الأوائل، صادعًا بالحق، فلا يتكلم فيه إلا صاحب بدعة مغموص في هواه.

وقد تُكلم في حماد بن سلمة فيما يتعلق بالرواية بأنواع من الكلام لخصها الشيخ **المعلمي** وحقق القول فيها فقال رَحِمَهُ اللَّهُ:

الكلام فيه يعود إلى أربعة أوجه:

الوجه الأول:

أنه كان سيء[1] الحفظ يغلط.

وهذا قد ذكره الأئمة، إلا أنهم خصوه بما يرويه عن غير ثابت وحميد، واتفق أئمة عصرهم على أنه أثبت الناس في ثابت، قال أحمد: «أثبتهم في ثابت حماد بن سلمة». وقال أيضًا: «حماد بن سلمة أعلم الناس بحديث حميد وأصح حديثًا». وقال في موضع آخر: «هو أثبت الناس في حميد الطويل..».

---

(١) من طبعة المعارف بالرياض (١/ ٢٤١) وهو الصواب، وفي طبعة دار الكتب السلفية بالقاهرة (١/ ٢٥٠): «يسيء» وهو تحريف.

وقال ابن معين: «من خالف حماد بن سلمة في ثابت فالقول قول حماد» وقال أيضًا: «من سمع من حماد بن سلمة الأصناف ففيها اختلاف، ومن سمع منه نسخًا فهو صحيح» يعني أن الخطأ كان يعرض له عندما يحول من أصوله إلى مصنفاته التي يجمع فيها من هنا وهنا، فأما النسخ فصحاح[١].

وقال علي بن المديني: «لم يكن في أصحاب ثابت أثبت من حماد بن سلمة، ثم بعده سليمان بن المغيرة، ثم بعده حماد بن زيد وهي صحاح»[٢].

الوجه الثاني:

أنه تغير بأخرة.

وهذا لم يذكره إلا البيهقي، والبيهقي أرعبته شقاشق أستاذه ابن فُورك المتجهم الذي حذا حذو ابن الثلجي في كتابه الذي صنفه في تحريف أحاديث الصفات والطعن فيها. وإنما قال البيهقي: «هو أحد أئمة المسلمين، إلّا أنه لما كبر ساء حفظه؛

---

(١) وفي هذا المعنى يقول الشيخ **المعلمي** في ترجمة ابن المذهب من «التنكيل» (١/ ٢٤٤): «الذي يظهر لي أن ابن المذهب كان يتعاطى **التخريج** من أصول بعض الأحاديث فيكتب الحديث من طريق شيخ من شيوخه، ثم يتصفح أصوله، فإذا وجد ذاك الحديث قد سمعه من شيخ آخر بذاك السند كتب اسم ذاك الشيخ مع اسم الشيخ الأول في تخريجه وهكذا، وهذا الصنيع **مظنة للغلط**؛ كأن يريد أن يكتب اسم الشيخ على حديث فيخطىء، فيكتبه على حديث آخر، أو يرى السند متفقًا فيتوهم أن المتن متفق، وإنما هو متن آخر، وأشباه ذلك.

وقد قال ابن معين: «من سمع من حماد بن سلمة **الأصناف** ففيها اختلاف، ومن سمع منه نسخًا فهو صحيح».

وقال يعقوب بن سفيان في سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي: «كان صحيح الكتاب، إلا أنه كان **يحول**، فإن وقع فيه شيء فمن النقل وسليمان ثقة».

والمراد **بأصناف** حماد **وتحويل** سليمان نحو ماذكرت من **التخريج**». اهـ.

(٢) وقال الشيخ في «التنكيل» (٢/ ٨٣): «حماد كثير الخطأ، إنماَ ثَّبتُوه فيما يرويه عن ثابت وحميد.. وأَوْلَى رِوَاَيَتيْه بالصحة ما وَافَق فيه الثقات الأثبات».

فلذا تركه البخاري، وأما مسلم فاجتهد وأخرج من حديثه عن ثابت ما سمع منه قبل تغيره، وما سوى حديثه عن ثابت لا يبلغ اثني عشر «حديثًا»[(١)] أخرجها في الشواهد»[(٢)].

أقول: أما التغير فلا مستند له[(٣)]، ونصوص الأئمة تبين أن حمادًا أثبت الناس في ثابت وحميد مطلقًا، وكأنه كان قد أتقن حفظ حديثهما، فأما حديثه عن غيرهما فلم يكن يحفظه، فكان يقع له فيه الخطأ إذا حدث من حفظه، أوحين يحول إلى الأصناف التي جمعها كما مرّ.

ولم يتركه البخاري، بل استشهد به في مواضع من «الصحيح»[(٤)] فأما عدم إخراجه له في الأصول فلا يوجب أن يكون عنده غير أهل لذلك، ولذلك نظائر، هذا سليمان بن المغيرة الذي تقدم أنه من أثبت الناس في ثابت، وأنه أثبت فيه من حماد بن زيد، وقد ثبته الأئمة جدًّا، قال أحمد: «ثبت ثبت» وقال ابن معين: «ثقة ثقة»، والثناء عليه كثير ولم يغمزه أحد، ومع ذلك ذكروا أن البخاري لم يحتج به ولم يخرج له إلا حديثًا واحدًا مقرونًا بغيره.

---

(١) من طبعة المعارف بالرياض (١/ ٢٤٢)، وسقط من الطبعة المأخوذة عنها (١/ ٢٥٠).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٣) وزاد الذهبي عن البيهقي: «فالاحتياط أن لا يُحتج به فيما يخالف الثقات». «السير» (٧/ ٤٥٢).

(٣) لكن قال أبو حاتم لما سئل عن أبي الوليد الطيالسي وحجاج بن المنهال: «أبوالوليد عند الناس أكثر، كان يقال: سماعه من حماد بن سلمة فيه شيء، كأنه سمع منه بأخرة، وكان حماد ساء حفظه في آخر عمره». اهـ. «الجرح» (٩/ ت٢٥٣).

وإن كان سوء الحفظ لا يُعطي معنى التغير الاصطلاحي، إلا أنه يفيد في اختلاف حال حماد بأخرة، والله تعالى أعلم.

(٤) قال الذهبي في «السير» (٧/ ٤٤٦): «تحايد البخاري إخراج حديثه، إلا حديثًا خرجه في الرقاق، فقال: قال لي أبو الوليد: حدثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس، عن أُبَيّ».

وقد عتب ابن حبان[(١)] على البخاري في شأن حماد بن سلمة، وذكر أنه قد أخرج في غير الشواهد لمن هو دون حماد بكثير، كأبي بكر بن عياش، وفليح، وعبد الرحمن ابن عبد الله بن دينار.

واعتذر أبو الفضل بن طاهر[(٢)] عن ذلك بكلام شريف، قال: «حماد بن سلمة إمام كبير مدحه الأئمة وأطنبوا، لما تكلم بعض منتحلي الصنعة (كما يأتي) أن بعض الكذبة أدخل في حديثه ما ليس منه لم يخرج عنه البخاري معتمدًا عليه[(٣)]، بل استشهد به في مواضع ليبين أنه ثقة، وأخرج أحاديثه التي يرويها من حديث أقرانه كشعبة وحماد بن زيد وأبي عوانة وغيرهم.

ومسلم اعتمد عليه؛ لأنه رأى جماعة من أصحابه القدماء والمتأخرين لم يختلفوا [عليه][(٤)]، وشاهد مسلمٌ منهم جماعة وأخذ عنهم، ثم عدالة الرجل في نفسه وإجماع أئمة أهل النقل على ثقته وأمانته».

الوجه الثالث:

زعم بعضهم أنه كان له ربيب يُدخل في كتبه، وقيل ربيبان، وصحف بعضهم «ربيب حماد» إلى: «زيد بن حماد». راجع «لسان «الميزان»[(٥)] (ج٢ ص٥٠٦).

---

(١) في مقدمة «صحيحه»: «الإحسان» (١/ ١٥٣).

(٢) في «شروط الأئمة الستة» له (ص١١).

(٣) قال الخليلي في «الإرشاد» (١/ ٤١٧-٤١٨): «ذاكرت يومًا بعض الحفاظ، فقلت: البخاري لم يخرج حماد بن سلمة في الصحيح وهو زاهد ثقة! فقال: لأنه جمع بين جماعة من أصحاب أنس، فيقول: حدثنا قتادة وثابت وعبد العزيز بن صهيب، وربما يخالف في بعض ذلك، فقلت: أليس ابن وهب اتفقوا عليه وهو يجمع بين أسانيد، فيقول: حدثنا مالك وعمرو بن الحارث والليث ابن سعد والأوزاعي بأحاديث، ويجمع بين جماعة غيرهم؟ فقال: ابن وهب أتقن لما يرويه، وأحفظ له». اهـ.

(٤) من شروط الأئمة الستة، وسقطت من «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٣) ومنه نقل **المعلمي**.

(٥) (١/ ٥٩١).

ومدار هذه التهمة الفاجرة على ما يأتي، قال الذهبي في «الميزان»: «الدولابي: حدثنا محمد بن شجاع بن الثلجي حدثنا إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي قال: كان حماد بن سلمة لا يُعرف بهذه الأحاديث -يعني التي في الصفات- حتى خرج مرة إلى «عبّادان» فجاء وهو يرويها، فلا أحسب إلا شيطانًا خرج إليه من البحر فألقاها إليه. قال ابن الثلجي: فسمعت عباد بن صهيب يقول: إن حمادًا كان لا يحفظ، وكانوا يقولون إنها دُسّت في كتبه، وقد قيل: إن ابن أبي العوجاء كان ربيبه فكان يدس في كتبه».

قال الذهبي: «قلت: ابن الثلجي ليس بمصدق على حماد وأمثاله وقدِ اتُّهِم، نسأل الله السلامة»(١).

أقول: الدولابي حافظ حنفي له ترجمة في «لسان الميزن» (ج٤ ص٤١) وهو بريء من هذه الحكاية إن شاء الله إلا في قبوله لها من ابن الثلجي وروايتها عنه. اهـ.

ثم ذكر **المعلمي** محمد بن شجاع بن الثلجي هذا وما يتعلق به من اتهامه ورميه بالكذب ووضع الحديث -وترى ذلك في ترجمته من هذا الكتاب-، ثم ذكر الأمارات الدالة على كذبه في هذه الحكاية بالنظر في إمكانية سماعه من إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، وكذا في معرفة إبراهيم هذا بحماد بن سلمة، وحكايته عنه ما غاب عن أبيه وكبار الأئمة!!.

ثم قال **المعلمي**:

الوجه الرابع:

أن حمادًا روى أحاديث سماها الكوثري: طامات، وأشار إلى أن أشدها حديث رؤية الله في صورة شاب.

---

(١) زاد الحافظ ابن حجر في «تهذيبه» (٣/ ١٥): «وعبّاد أيضًا ليس بشيء».

والجواب: أن لهذا الحديث طرقًا معروفة، في بعضها ما يشعر بأنها رؤيا منام، وفي بعضها ما يصرح بذلك، فإن كان كذلك اندفع الاستنكار رأسًا، وإلا فلأهل العلم في تلك الأحاديث كلام معروف، وفي «اللآلئ المصنوعة» أن محقق الحنفية ابن الهمام سئل عن الحديث فأجاب بأن ذلك حجاب الصورة، وبقية الأحاديث إذا كانت من رواية حماد عن ثابت أو حميد أو مما حدث به من أصوله فهي كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا۟ بِهَا بِكَٰفِرِينَ﴾ [الأنعام: ٨٩].

[٢٣١] حماد بن أبي سليمان أبو إسماعيل الكوفي الفقيه:

«التنكيل» (٢/ ٢١): حماد بن أبي سليمان سيء الحفظ[(١)] حتى قال حبيب بن أبي ثابت: «كان حماد يقول: قال إبراهيم[(٢)]: فقلت له: والله إنك لتكذب على إبراهيم أو إن إبراهيم ليخطيء». وقال شعبة: «قال لي حماد بن أبي سليمان: يا شعبة لا توقفني على إبراهيم؛ فإن العهد قد طال، وأخاف أن أنسى أو أكون قد نسيت». انظر «تقدمة الجرح والتعديل» (ص١٦٥).

وقوله: «لا توقفني إلخ» معناه إذا قلت: «قال إبراهيم» أو نحو ذلك فلا تسألني: أسمعته من إبراهيم أم لا؟ فيتبين بهذا أنه قد كان يقال: «قال إبراهيم» ونحوه فيما لا يتحقق أنه سمعه من إبراهيم[(٣)].

---

(١) قال ابن أبي حاتم: حدثني أبي، قال: حدثنا نعيم بن حماد، قال: حدثنا ابن المبارك، عن شعبة، قال: كان حماد بن أبي سليمان لا يحفظ. قال ابن أبي حاتم: يعني أن الغالب عليه الفقه، وأنه لم يُرزق حفظ الآثار.

سمعت أبي يقول -وذكر حماد بن أبي سليمان- فقال: هو صدوق ولا يحتج بحديثه، هو مستقيم في الفقه، وإذا جاء الآثار شوّش. «الجرح» (٣/ ١٤٧).

(٢) هو ابن يزيد النخعي.

(٣) قال حماد بن سلمة: قلت لابن حماد بن أبي سليمان: كلم لي أباك يحدثني. قال: فكلمه.. قال: فكنت أقول له: قل: سمعت إبراهيم. فكان يقول: إن العهد قد طال بإبراهيم. «تهذيب الكمال» (٧/ ٢٧٦).

[٢٣٢] حمزة بن الحارث بن عمير العدوي أبو عمارة البصري نزيل مكة:

في آخر الترجمة (١٢١) من «التنكيل» (١/ ٣٠٦): «ثقة عندهم»[(١)].

[٢٣٣] حمزة بن أبي حمزة الجعفي الجزري النصيبي:

في المسألة (١٢) من «التنكيل» (٢/ ٩٤): «هالك».

[٢٣٤] حُميْد بن مسعدة بن المبارك السّامي -بالمهملة- أو الباهلي البصري.

«التنكيل» (٢/ ١٣٢). قال النسائي: «أنا حميد بن مسعدة ثنا عبد الوارث ثنا حسين عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري- ثم ذكر كلمة معناها عن عمرة عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا تقطع اليد إلا في ربع دينار».

قال **المعلمي**: «لم يتقن حميد بدليل قوله: «فذكر كلمة معناها» والصواب «تقطع اليد في ربع دينار» كما مرّ. اهـ.

[٢٣٥] حنان بن سدير بن حكيم بن صهيب الصيرفي أبو الفضل الكوفي[(٢)]:

«الفوائد» (ص٣٩٦): «رافضي محترق».

[٢٣٦] حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال بن أسد أبو علي الشيباني ابن عمّ الإمام أحمد وتلميذه[(٣)]:

---

(١) وثقه ابن سعد وقال: قليل الحديث. وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: يروي المقاطيع. ووثقه ابن خلفون أيضًا.

فهذا إنما يقال فيه: «وثق» إشارة إلى لين التوثيق الوارد فيه، لما عُرف عمن ذَكَرْنا من توثيق المجاهيل كما هو مبيّن في غير هذا الموضع.

(٢) «جامع الرواة» للأردبيلي: (١/ ٢٨٦)، ورجال الطوسي (ص٣٤٦)، و«الفهرست» له (ص٩٣)، و«مؤتلف الدارقطني» (١/ ٤٣٠)، و«لسان الميزان» (٢/ ص١٦٦ رقم ٧٣٩)، (٢/ ٣٦٧)، رقم (١٥١٠)، وغيرها.

(٣) «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٨٦)، و«سير النبلاء» (١٣/ ٥١)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٠٠)، و«تاريخ الإسلام» الطبقة (٢٨) وغيرها.

رماه ابن شاقلا بالغلط في حكاية.

فقال **المعلمي** في «التنكيل» رقم (٨٦): «قال الدارقطني: «كان صدوقًا» وقال الخطيب: «كان ثقة ثبتا» وتخطئته في حكاية إنما تدل على اعتقاد أنه لم يكن معصومًا من الخطأ، وليس هذا مما يوهن الثقة المكثر كحنبل، وقد خطأ أهل العلم جماعة من أجلة الصحابة.. والمقرر عند أهل العلم جميعًا أن الثقة الثبت قد يخطئ، فإن ثبت خطؤه في شيء فإنما يترك ذاك الشيء، فأما بقية روايته فهي على الصواب، ومن ادّعى الخطأ في شيء فعليه البيان». اهـ.

[٢٣٧] حيان بن عبيدالله بن حيان أبو زهير العبدي بصري[(١)]:

الفوائد (ص١٩): «اختلط[(٢)]، وحديث «بين كل أذانين صلاة» يرويه الثقات عن ابن بريدة، عن عبد الله بن مغفل مرفوعًا، ورواه حيان هذا عن ابن بريدة، عن أبيه مرفوعًا، وزاد فيه «إلا المغرب» وراجع اللآلىء (٢/ ٨)[(٣)].

= قال الخطيب: له كتاب مصنف في التاريخ، يحكي عن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما.
وقال الذهبي في «السير»: له مسائل كثيرة عن أحمد، ويتفرد، ويغرب.. وله «تاريخ» مفيد، رأيته، وعلقت منه.
وقال في «تاريخ الإسلام»: وصنف تاريخًا حسنًا، وكان يفهم ويحفظ.

(١) «التاريخ الكبير» (٣/ ٥٤، ٨٧)، و«الجرح» (٣/ ٢٤٦)، و«ضعفاء العقيلي» (١/ ٣١٨)، و«ثقات ابن حبان» (٦/ ٢٣٠)، و«كامل ابن عدي» (٣/ ٤٢٥)، و«الميزان» (١/ ٦٢٣)، و«اللسان» (٢/ ٣٧٠) وغيرها.

(٢) قال البخاري: قال الصلت بن محمد: رأيت حيان آخر عهده - فذكر منه الاختلاط. «التاريخ الكبير» (٣/ ٨٥-٨٧) نقله البخاري في ترجمة حبان -بالموحدة- بن يسار أبي روح الكلابي، وللمعلمي -رحمه الله تعالى- هناك بحث فيمن قال فيه الصلت هذا القول، ورجح أنه قاله في حيان -بالمثناة من تحت- بن عبيدالله بن زهير، وكذلك أورده الذهبي وتابعه ابن حجر على ذكر هذا في ترجمته.

(٣) أسند البيهقي في «سننه» (٢/ ٤٧٤) عن ابن خزيمة قوله: حيان بن عبيدالله هذا قد أخطأ في الإسناد، لأن كهمس بن الحسن وسعيد بن إياس الجريري وعبد المؤمن العتكي رووا الخبر عن ابن بريدة عن عبد الله بن مغفل، لا عن أبيه، هذا علمي من الجنس الذي كان الشافعي رحمه الله يقول: «أخذ طريق المجرة». =

حرف الخاء

[٢٣٨] خارجة بن سعد:

عن أبيه وعنه الحسن بن زيد.

في «الفوائد» (ص٣٦٦) حديث: «أنه ﷺ قال لعلي: لا يحل لأحد أن يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك».

قال في «اللآلئ»: ورد من طرق. ثم ذكر إسناد البزار عن سعد بن أبي وقاص مرفوعًا.

فقال الشيخ **المعلمي**: الذي عند البزار «.. إسماعيل بن أبي أويس، حدثني أبي عن الحسن بن زيد، عن خارجة بن سعد عن أبيه سعد قال: قال رسول الله ﷺ. ألخ».

وأبو أويس صدوق يهم، وكذا الحسن بن زيد.

وخارجة لا يعرف هو ولا أبوه، فليس لسعد بن أبى وقاص ابن اسمه: خارجة.

وقد رُوي عن حفص بن النضر السلمي عن عامر بن خارجة بن سعد عن جده خبر، فقال أبو حاتم: «هذا إسناد منكر»(١).

= فهذا الشيخ لما رأى أخبار ابن بريدة عن أبيه، توهم أن هذا الخبر هو أيضًا عن أبيه، ولعله لما رأى العامة لا تصلي قبل المغرب، توهم أنه لا يصلى قبل المغرب، فزاد هذه الكلمة في الخبر.

وزاد علمًا بأن هذه الرواية خطأ: أن ابن المبارك قال في حديثه عن كهمس: فكان ابن بريدة يصلي قبل المغرب ركعتين، فلو كان ابن بريدة قد سمع من أبيه عن النبي ﷺ هذا الاستثناء الذي زاد حيان ابن عبيد الله في الخبر: «ما خلا صلاة المغرب»، لم يكن يخالف خبر النبي ﷺ. اهـ.

(١) «الجرح» (٦/ ٣٢٠)، وقال البخاري في «تاريخه الكبير» (٦/ ٤٥٧): «في إسناده نظر».

وكلاهما في ترجمة عامر بن خارجة، ولفظ الخبر: «أن قومًا شكوا إلى النبي ﷺ قحط المطر، فقال: اجثوا على الركب وقولوا: يا رب يا رب، ففعلوا حتى أحبوا أن يكشف عنهم».

[٢٣٩] خارجة بن مصعب بن خارجة أبو الحجاج الخراساني السرخسي:

في «الفوائد» (ص١٧٨): علق **المعلمي** على قول ابن حجر في «الإصابة»[(١)]: «ضعيف»[(٢)] بقوله: «خارجة هالك».

وفي «الفوائد» (ص٣٢١) حديث: «كُلُّ نسب وسبب ينقطع يوم القيامة إلا نسبي وسببي. فجاء رجل فقال: ما نسبك؟ فقال: العرب. قال: فما سببك؟ قال: الموالي..»

قال الشوكاني: في إسناده خارجة بن مصعب، وقد تفرد به وليس بثقة. قال في اللآلىء: روى له الترمذي وابن ماجة، وقال ابن عدي: هو ممن يكتب حديثه.

وقال الشوكاني أيضًا: في هذا المتن نكارة لا تخفى على من له ممارسة لكلامه ﷺ.

فقال **المعلمي**: «هذا من إسفاف السيوطي، فإنه يعلم أن خارجة وضع كتبه عند غياث بن إبراهيم الوضاع المشهور، فأفسد غياث كتب خارجة، وضع فيها ما شاء، وكان خارجة متساهلًا كما قال ابن المبارك، فلم يبال بذلك، وروى تلك البلايا.

وفوق ذلك كان يسمع الأكاذيب من غياث، فيسكت عن غياث، ويرويها عمن روى عنه غياث تدليسًا.

وهذا الخبر لم يصرح فيه بالسماع، فهو محتمل للأمرين: أن يكون مما وضعه غياث في كتب خارجة، وأن يكون مما سمعه خارجة عن غياث فدلّسهُ.

على أن تفرد خارجة بمثل هذا الحديث، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس مرفوعًا كافٍ لسقوطه، فكيف إذا كان المعنى منكرًا».

---

(١) (١/ ١٥٣).

(٢) لكن قال الحافظ في «التقريب»: «متروك وكان يدلس عن الكذابين، ويقال إن ابن معين كذبه».

[٢٤٠] خالد بن طليق بن محمد بن عمران بن حصين الخزاعي قاضي البصرة:

«الفوائد» (ص٣٦١): «فيه نظر»[(١)].

[٢٤١] خالد بن عبد الرحمن بن خالد بن سلمة المخزومي المكي:

«الفوائد» (ص٦٩): «تالف».

[٢٤٢] خالد بن عبد الرحمن بن الهيثم العبدي العطار الكوفي[(٢)]:

في «الفوائد» (ص٥٠٥) حديث: «بعثت داعيًا ومبلغًا، وليس إليّ من الهدى شيء، وجعل إبليس مزينًا، وليس إليه من الضلالة شيء»[(٣)].

قال الشوكاني:

رواه العقيلي[(٤)] وقال: خالد بن عبد الرحمن بن الهيثم ليس بمعروف بالنقل، وحديثه غير محفوظ، ولا يعرف له أصل.

---

(١) قال الدارقطني: ليس بالقوي، وقال الساجي: صدوق يهم، والذي أتى منه روايته عن غير الثقات.

وذكره ابن أبي حاتم بغير جرح أو تعديل. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن النديم في «الفهرست»: كان أخباريًا وإنه من النسابين وكان معجبًا تياهًا، وَلَّاه المهدي قضاء البصرة، وبلغ من تيهه أنه كان إذا أقيمت الصلاة أقام في موضعه، فربما قام وحده، فقال له مرة إنسان: استوِ في الصف، فقال: بل يستوي الصف بي. قال ابن حجر: أُفٍّ على هذا التيه.

وقال ابن الجوزي في «المنتظم»: ولَّاه المهدي قضاء البصرة بعد عزل العنبري، فلم يحمد ولايته، واستعفى أهل البصرة منه.

ترجمته في «الجرح» (٣/ ٣٣٧)، و«الثقات» (٦/ ٢٥٨)، و«الميزان» (١/ ٦٣٣)، و«اللسان» (٢/ ٣٧٩)، و«الفهرست» لابن النديم (ص١٠٧).

(٢) ذكره المزي تمييزًا (٨/ ١٢٣).

(٣) رواه خالد هذا عن سماك عن طارق بن شهاب عن عمر بن الخطاب مرفوعًا.

(٤) في «الضعفاء» (٢/ ٨).

قال في «اللآلىء»[(١)]: أخرجه ابن عديّ[(٢)]، وقال: في قلبي من هذا الحديث شيء، ولا أدري: سمع خالد من سماك بن حرب أم لا؟ ولا أشك أن خالدًا هذا هو الخراساني[(٣)]، وكأن الحديث مرسل عنه عن سماك. اهـ.

وخالد الخراساني: روى له أبو داود والنسائي ووثقه ابن معين. وقال أبو حاتم: لا بأس به، وحينئذ: فليس في الحديث إلا الإرسال. اهـ. كلام الشوكاني.

قال **المعلمي**: «يعني بالإرسال: الانقطاع بين خالد وسماك، وكفى بالانقطاع والتفرد قادحًا». اهـ.

[٢٤٣] خالد بن القاسم أبو الهيثم المدائني:

في «الفوائد» (ص٢١٦) حديث: «من نام بعد العصر فاختلس عقله فلا يلومنّ إلا نفسه».

قال الشوكاني: رواه ابن حبان عن عائشة مرفوعًا، وفي إسناده: خالد بن القاسم كذاب.. وخالد المذكور قد وثقه ابن معين.

فقال **المعلمي**: «كذا قال السيوطي[(٤)]، وزاد: «في روايته» وتلك الرواية عن ابن معين ليس فيها توثيق، وإنما فيها أن خالدًا كان أولًا حسن الظاهر ثم افتضح، وكذب خالد هذا مكشوف»[(٥)]. اهـ.

[ز٥] خالد بن محمد بن خالد بن الزبير:

في «الفوائد المجموعة» (ص٤١٥) عن السيوطي في «اللآلىء»: «قال أبو حاتم: مجهول، وقال في «اللسان»: ذكره ابن حبان في الثقات».

---

(١) (١/ ٢٥٤).

(٢) في «الكامل» (٣/ ٣٩-٤٠).

(٣) ترجمته في «تهذيب الكمال» (٨/ ١٢٠).

(٤) لم أره في موضعه من «اللآلىء» (٢/ ٢٧٩)، فلعله في موضع آخر.

(٥) راجع «اللسان» (٢/ ٣٨٣) ففيه كفاية.

فقال الشيخ **المعلمي** في «الحاشية»: «هذا لا ينفي الجهالة؛ فإنه من قاعدة ابن حبان: أن يذكر المجهولين في ثقاته بشرطٍ قرّره، ومع ذلك لا يفي به. فإن من شرطه أن لا يروي الرجل منكرًا، وهذا قد روى هذا المنكر، بل قال البخاري: «منكر الحديث». اهـ.

[٢٤٤] خالد بن مخلد القطواني أبو الهيثم البجلي مولاهم الكوفي:

في «الأنوار الكاشفة» (ص١٩٣-١٩٤) حديث خالد: حدثنا سليمان بن بلال حدثني شريك بن عبد الله بن أبى نمر عن عطاء عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «من عادى لي وليًا فقد آذنته بالحرب، وما تقرب إليّ عبدي بشيء أحب إليّ مما افترضته عليه..» رواه البخاري [(١)].

قال الشيخ **المعلمي**: هذا الخبر نظر فيه الذهبي في ترجمة خالد بن مخلد من «الميزان» [(٢)]، وابن حجر في «الفتح» (١١/ ٢٩٢)؛ لأنه لم يرو عن أبي هريرة إلا بهذا السند الواحد.

ومثل هذا التفرد [(٣)] يريب في صحة الحديث، مع أن خالدًا له مناكير [(٤)] وشريكًا فيه مقال [(٥)].

وقد جاء الحديث بأسانيد فيها ضعف من حديث علي ومعاذ وحذيفة وعائشة وابن عباس وأنس، فقد يكون وقع خطأ لخالد أو شريك، سمع المتن من بعض تلك

---

(١) «الفتح» (١١/ ٣٤٠)، رقم (٦٥٠٢).

(٢) (١/ ٦٤٠) قال الذهبي: «فهذا حديث غريب جدًّا، لولا هيبة الجامع الصحيح لعدُّوه في منكرات خالد بن مخلد؛ وذلك لغرابة لفظه؛ ولأنه مما ينفرد به شريك، وليس بالحافظ، ولم يُرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد، ولا خرّجه مَنْ عدا البخاري».

(٣) يعني التفرد عن مثل أبي هريرة ﷺ، مع كثرة الآخذين عنه، فإن له أصحابًا معروفين به، يبعد أن يغيب عنهم مثل هذا الحديث، وكذا من دون أبي هريرة فإنهم مشهورون.

(٤) قاله أحمد.

(٥) قال الحافظ بن حجر في «الفتح»: «.. ومع ذلك فشريك فيه مقال أيضًا، وهو راوي حديث المعراج الذي زاد فيه ونقص، وقدَّم وأخَّر، وتفرد فيه بأشياء لم يتابع عليها».

الأوجه الأخرى المروية عن علي أو غيره ممن سلف ذكره، وسمع حديثًا آخر بهذا السند ثم التبسا عليه فغلط، روى هذا المتن بسند الحديث الآخر، فإن كان الواقع هكذا.. وإلا فهو من جملة الأحاديث التي تحتاج ككثير من آيات القرآن إلى تفسير، وقد فسره أهل العلم بما تجده في «الفتح» وفي «الأسماء والصفات» (ص٣٤٥-٣٤٨).

وقد أومأ البخاري إلى حاله فلم يخرجه إلا في باب التواضع من كتاب الرقاق. اهـ.

[٢٤٥] خالد بن نجيح أبو يحيى المصري:

«الفوائد» (ص٩٤): «هالك».

وانظر ترجمة: عثمان بن صالح.

- خالد بن هياج بن بسطام:

انظر ترجمة: الحسين بن إدريس الهروي.

[٢٤٦] خالد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك الهمداني، أبو هاشم الدمشقي:

«الفوائد» (ص١٤١): «ضعيف جدًّا، اتهمه ابن معين بالكذب».

وله ترجمة في «التنكيل» رقم (٨٨)، قال ابن معين: «بالشام كتاب ينبغي أن يدفن، «كتاب الديات» لخالد بن يزيد بن أبي مالك، لم يرض أن يكذب على أبيه حتى كذب على الصحابة. قال أحمد بن أبي الحواري: سمعت هذا الكتاب من خالد ثم أعطيته للعطار فأعطى الناس فيه حوائج»(١).

وقال أحمد: «ليس بشيء»(٢). وقال النسائي: «غير ثقة»(٣).

---

(١) «تاريخ دمشق» (٥/ ق٥٧٦-الظاهرية)، وقال الدوري عن ابن معين: «ليس بشيء». وقال في موضع آخر: «ضعيف». «تاريخه» (٢/ ١٤٦).

(٢) «كامل لابن عدي» (٣/ ٨٨٣).

(٣) «ضعفاؤه» (١٧٠).

وضعفه الدارقطني[(١)] وأبو داود[(٢)] وزاد: «متروك الحديث». وقال أبو حاتم: «يروي أحاديث مناكير»[(٣)].

وقال ابن حبان في «المجروحين»: «هو من فقهاء الشام، كان صدوقًا في الرواية، ولكنه كان يخطئ كثيرًا، وفي حديثه مناكير، لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد عن أبيه، وما أقربه ممن ينسبه إلى التعديل، وهو ممن أستخير الله فيه»[(٤)]. اهـ.

لكن قال الشيخ **المعلمي**: ومع ذلك فقد وثقه أحمد بن صالح المصري، والعجلي، وبلديُّهُ أبو زرعة الدمشقي، وقال ابن عديّ: «لم أر من أحاديث خالد هذا إلا كل ما يحتمل في الرواية أو يرويه ضعيف فيكون البلاء من الضعيف لا منه»[(٥)(٦)].

---

(١) «الضعفاء والمتروكون» له (١٩٩).

(٢) «سؤالات الآجري» عنه (١٥٩٦، ١٦٠٤).

(٣) «الجرح» (٣/ ت١٦٢٣).

(٤) «المجروحين» (١/ ٢٨٤).

(٥) «الكامل» (٣/ ٨٨٥).

(٦) **أقول**: أما توثيق أحمد بن صالح المصري وأبي زرعة الدمشقي، فقد أسند ابن عساكر في «تاريخه» (٥/ ق٥٦٧-الظاهرية) إلى أبي زرعة الدمشقي -من غير طريق أبي الميمون البجلي راوي التاريخ عن أبي زرعة- قال أبو زرعة في ذكر نفر ثقات: خالد بن أبي مالك، بلغني عن أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين أنه قال: «سألت أحمد بن صالح فقلت له: خالد بن يزيد بن أبي مالك، ثقة؟ فقال: نعم». اهـ.

ففي الاعتداد بهذا النقل نظرٌ من وجوه:

أولًا: ذِكْرُ أبي زرعة لخالد في نفرٍ ثقاتٍ إنما بناه على ما حكاه عن أحمد بن صالح، وسيأتي ما فيه.

ثانيًا: لم يُبَيِّنْ أبو زرعة مَنْ بَلَّغَهُ عن أحمد بن رشدين، وفي الاعتداد بهذا البلاغ مقابل ما استفاض عن الأئمة من تضعيف خالد نظرٌ كبير.

ثالثًا: أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين -سبقت ترجمته- ضعيف، بل نقل ابن عدي في «الكامل» قصة فيها تكذيب أحمد صالح المصري له، فلا يمكن التعويل على ما حكاه هنا -إن صح عنه- كما تقتضيه قواعد أهل الفن في قبول أقوال الجرح والتعديل.

وأما العجلي فحاله في التوثيق معلوم.

=

وكتاب الديات قد يكون ما فيه مما استنكره ابن معين مما أخذه خالد عن الضعفاء فأرسله والله أعلم(١). اهـ.

[٢٤٧] خالد بن يزيد العمري أبو الهيثم المكي:

عنه قطن بن إبراهيم وقال: عن خالد بن يزيد المدني.

«الفوائد» (ص٢٢٤): «هالك وضاع، يقال له «العدوي» و«الحذاء» وكناه بعضهم «أبا الوليد» كأنهم يدلسونه، فكذا قول قطن: «المدني» تدليس، وترى في ترجمته من «لسان الميزان»(٢) عددًا من موضوعاته، منها هذا الخبر(٣).

[٢٤٨] خصيفة والد يزيد، عن أبيه مرفوعًا(٤):

«الفوائد» (ص٦٩): «لا يعرف في الرواة، ولا أبوه في الصحابة».

= والظن بالشيخ **المعلمي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه لو اطلع على ما سبق لما عَوَّل عليه، وأنه إنما اعتمد على نقل المتأخرين توثيق أبي زرعة وأحمد بن صالح لخالد بن يزيد، دون إيراد إسناد هذا التوثيق عند ابن عساكر، لأن من منهج **المعلمي** اعتبار أسانيد الجرح والتعديل كما هو واضح في مؤلفاته، وسيأتي تأصيل هذا المنهج في قسم القواعد من كتابنا، إن شاء الله تعالى.

والمقصود أن ما ورد من توثيق أبي زرعة وأحمد بن صالح لخالد لا تقوم به الحجة من حيث النقل، ولا يصلح أن يكون خادشًا في اتفاق الأئمة على ضعف خالد وطرحه.

وأما ابن عدي فكلامه محمول على نحو كلام ابن حبان، وهو أنه صدوق في الأصل، وأن ما في رواياته من الضعف فمما يحتمل، فلا يسقط أو يترك لأجله، وإن كان هو في نفسه ضعيف لا يحتج به، لا سيما وفي أسانيد بعض ما استُنكر عليه ضعفاءُ غيره، فرأى ابن عدي أنه بريء من ذلك، وأن البلاء فيه من غيره.

لكن إذا كان هذا هو اجتهاد ابن عدي ونحوه ابن حبان في حال خالد بن يزيد، فإن الأئمة المتقدمين هم أعلم وأمكن وأقرب إلى خالد وأدرى بحقيقة حاله، والله تعالى الموفق.

(١) قول **المعلمي** في «الفوائد» أوفق من قوله في «التنكيل» كما يُعلم مما سبق، والله تعالى أعلم.

(٢) (٢/ ٣٨٩).

(٣) هو خبر «من عطس أو تجشأ، أو سمع عطسة أو جشاء فقال: الحمد لله على كل حال، صرف الله عنه سبعين داءً أهونها الجذام».

(٤) حديث: «اطلبوا الخير عند حسان الوجوه».

[٢٤٩] خطاب بن جبير بن حية الثقفي البصري:

انظر «حاشية» **المعلمي** على «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٨٥) رقم: (١٧٦٦).

[٢٥٠] خلف بن محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن نصر أبو صالح البخاري المعروف بالخيام[(١)]:

«الفوائد» (ص١٢٩): «ساقط»[(٢)].

[٢٥١] خلف بن يحيى الخراساني قاضي الري[(٣)]:

«الفوائد» (ص٧٧): «ذمّهُ أبو حاتم وقال: «متروك الحديث، كان كذابًا لا يشتغل به ولا بحديثه»».

وقال (ص١٦٣) من «الفوائد» أيضًا: «كذاب».

[٢٥٢] خلاس بن عمرو الهجري البصري، عن عُبادة:

قال الشوكاني: «ليس بشيء».

---

(١) «الإرشاد» للخليلي (٣/ ٩٧٢)، و«الأنساب» للسمعاني (٥/ ٢٢٦)، و«سير النبلاء» (١٦/ ٧٠، ٢٠٤)، و«ميزان الاعتدال» (١/ ٦٦٢)، ومثله تمامًا في «لسان الميزان» (٢/ ٤٠٤).

(٢) قال الخليلي: «كان له حفظ ومعرفة، وهو ضعيف جدًا، روى متونًا لا تعرف. سمعت الحاكم وابن أبي زرعة يقولان: كتبنا عنه الكثير، ونبرأ من عهدته، وإنما كتبنا عنه للاعتبار».

ثم روى عن الحاكم عنه حديثًا، لفظه: «نهى رسول الله ﷺ عن المواقعة قبل الملاعبة». ثم قال: سمعت الحاكم عقبه يقول: خُذِلَ خلف بهذا وبغيره.

ونقل الذهبي في «الميزان» عن الحاكم قوله: سقط حديثه برواية حديث «نهى عن الوقاع قبل الملاعبة». وهو بمعنى ما تقدم عن الخليلي عنه. وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» الطبقة (٣٧): «تكلم فيه أبو سعد الإدريسي وليَّنه» ونحوه في الموضع الأول من «السير» وزاد: وما تركه.

(٣) «الجرح» (٣/ ٣٧٢)، و«الميزان» (١/ ٦٦٣)، و«اللسان» (٢/ ٤٠٥).

فقال **المعلمي** في «الفوائد» (ص١٠٥): «بل هو موثق[(١)] .. يرسل عمن أدركهم من الصحابة ولم يصرح بالسماع من عبادة».

[٢٥٣] خليفة بن خياط بن خليفة بن خياط أبو بكر البصري، المعروف: شباب العصفري، صاحب «التاريخ» و«الطبقات»:

ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٧٨) رقم: (١٧٢٨) وقال: «سألت أبي عنه، فقال: لا أحدث عنه، هو غير قوي، كتبت من مسنده أحاديث ثلاثة عن أبي الوليد، فأتيت أباالوليد وسألته عنها فأنكرها وقال: ما هذه من حديثي، فقلت: كتبتها من كتاب شباب العصفري، فعرفه وسكن غضبه».

وقال ابن أبي حاتم: «انتهى أبو زرعة إلى أحاديث كان أخرجها في فوائد عن شباب العصفري، فلم يقرأ علينا، فضربْنا عليه وترك[(٢)] الرواية عنه». اهـ.

فعلّق الشيخ **المعلمي** في الحاشية بقوله: «سكون غضب أبي الوليد يُشعر بأنه لم يُكذِّبْ خليفة، ويحتمل أن يكون شباب قد كان استكثر من حديث أبي الوليد أَخْذًا من أصوله، وكانت تلك الثلاثة مما لا يحفظه أبو الوليد، فأنكرها، ثم لما عرف أن شبابًا هو رواها عنه حملها على أنها عنده في أصوله ولكنه لا يحفظها، وكأنه لهذا الاحتمال اقتصر أبو حاتم على قوله: غير قوي»[(٣)]. اهـ.

(١) قال أحمد وأبو داود: ثقة ثقة، ووثقه ابن معين، وتُكُلِّم في سماعه من علي وأبي هريرة وحذيفة، وقال يحيى القطان: هو كتاب عن علي، وقد سمع من عمّار، وعائشة، وابن عباس. وقال البخاري: سمع عمارًا وعائشة.. روى عن أبي هريرة وعن علي صحيفة، وعن أبي رافع.
وقال أبو حاتم: يقال وقعت عنده صُحُف عن عليٍّ، وليس بقوي. وقال الحاكم عن الدارقطني: قالوا: هو صُحُفي، فما كان من حديثه عن أبي رافع، عن أبي هريرة احتمل، فأما عن عليّ وعثمان فلا.
وانظر: «تاريخ البخاري الكبير» (٣/ ٢٢٧)، و«الجرح» (٣/ ٤٠٢)، و«سؤالات الحاكم» (٣١٤)، و«تهذيب الكمال» (٨/ ٣٦٤)، و«الميزان» (١/ ٦٥٨) وغيرها.

(٢) في «التهذيب» عن «الجرح»: «وتركنا».

(٣) أقول: في هذا التوجيه نظر من عدة وجوه:

=

= أولًا: قَدَّمَ أبو حاتم الحكاية بما يدلُّ على مُؤَدَّاها ومَدْلُولها، فقال: «لا أُحدِّث عنه، هو غير قوي» فدلَّ على أن الحكاية تقتضي الجرح، ويبقى النظر في قدر هذا الجرح، ولا شك أن أبا حاتم لديه من المَلَكَة والفَهْمِ ما يمنع أن يدلَّ صنيع أبي الوليد على غير الجرح، ثم هو يحمله عليه. وينظر «تاريخ بغداد» (٩/ ٨٢) ففيه سكوت وتبسم على سبيل الاستنكار لا الرضى.

ثانيًا: في تقدمة «الجرح والتعديل» (ص٣٣٤) قال أبو حاتم: «كنت أتولى الانتخاب على أبي الوليد، وكنت لا أنتخب ما سمعت من أبي الوليد قديمًا..».

فقد كانت لأبي حاتم عناية بأصول أبي الوليد، يحفظها، وينتخب ما لم يسمعه منها من قبل، فلما نظر في مسند خليفة وجد فيه أحاديث عن أبي الوليد لا يعرفها أبو حاتم عن أبي الوليد، فانتخبها وكتبها، على عادة النقاد في انتخاب الغرائب والمناكير من الأصول -انظر رسالتي في «تعظيم قدر أئمة النقد» (ص١٤١) من هذا القسم- ثم أتى بها أبا الوليد يعرضها عليه لينظر إن كان حدَّث بها أبو الوليد من حفظه أو نحو ذلك، أما الأصول فكانت تحت بصر أبي حاتم يتولى الانتخاب منها مرة بعد أخرى، فأنكرها أبو الوليد أن تكون من حديثه، كما حَدَسَ أبو حاتم، ومن أجل ذلك انتقاها من بين المسند.

وسواءٌ كانت تلك الأحاديث مناكير من حيث إنها لم تكن من حديث أبي الوليد فقط، أم أُضيف إليها نكارة متنها، فالغرابة لازمةٌ لها.

ويؤيد الثاني ما يدل عليه قول أبي حاتم «وسكن غضبه» فإن فيه أن أبا الوليد لما سأله أبو حاتم عن تلك الأحاديث، غضب، وهذا يُشعر بأن فيها نكارة، واستعظم أبو الوليد أن يكون حدث بها، والظاهر أنه لو كانت تلك الأحاديث معروفة ومحفوظة لاكتفى أبو الوليد بنفي أن تكون من حديثه، بحيث لو كانت في نفس الأمر من حديثه فليس ذلك بضائره، لكن غضبَهُ مُشعرٌ بما قدَّمنا، والله تعالى أعلم.

ثالثًا: وهو مبني على ما سبق، أن أبا الوليد لما استنكر أن تكون تلك الغرائب من حديثه، وغضب لذلك، خَشِيَ أن يكون من حدَّث بها عنه ثقة ضابط، فربما عاد الأمر بالتردد بين أن يكون أبو الوليد قد حدَّث بها ثم نسي، أو يكون ذاك الثقة وهم عليه، فلما أُخبر أبو الوليد أن الذي حدَّث بها عنه هو خليفة ابن خياط، زال هذا التردد واطمأن قلبه إلى أن التَبِعَةَ فيها لازمةٌ لخليفة، لمعرفته به، فسكن غضبه.

وهذه المعرفة لا يلزم منها التكذيب، وقول أبي حاتم «لا أحدث عنه، هو غير قوي» يدل على ذلك، وإلا لو دَلَّ صنيعُ أبي الوليد على ذلك لما أَجْمَلَ أبو حاتم فيه القول.

وإنما هذه المعرفة تعني أن خليفة ليس من أصحاب الحديث المعنيين به، وليس هذا ميدانه، وإنما هو عالم بالنسب والسِّير وأيام الناس، فليست روايته عن أبي الوليد تلك المناكير بخادشةٍ في إنكار أبي الوليد لها.

=

[٢٥٤] الخليل بن مُرّة الضُّبعي البصري وقع إلى الشام، ونزل الرقة:

«الفوائد» (ص٣٠٤): «صالح متعبد فمن ثمّ أثنى بعضهم عليه، فأما في الحديث، فقد قال البخاري: «منكر الحديث» وقال أيضًا: «فيه نظر» وهاتان من أشد صيغ الجرح عند البخاري. وقال أبو الوليد الطيالسي: «ضال مضل»[(١)].

= ويدل على هذا حال خليفة في الحديث عند سائر الأئمة، فقد سبق أن أبا زرعة امتنع عن قراءة حديثه وترك الرواية عنه.

وقال ابن الجنيد عن ابن معين: «ابن أبي سمينة، وشباب، وعبيدالله بن معاذ العنبري، ليسوا أصحاب حديث، ليسوا بشيء». «سؤالات ابن الجنيد» (٧١).

وقال الحسن بن يحيى الرُّزي عن علي بن المديني: «في دار عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة، وشباب ابن خياط؛ شجرٌ يَحْمِلُ الحديث». وهذه العبارة تقتضي الجرح بلا شك، فقد قرن ابن المديني بينهما، وعبد الرحمن هذا كذبه أبو حاتم، ورماه الدارقطني بالوضع انظر: «اللسان» (٤/٤١٧) رقم (٥٠٩٩ - طبعة الفاروق).

ولم يخرج لخليفة أحدٌ من أصحاب الكتب الستة سوى البخاري، فإنه أخرج له مواضع قليلة، مقرونًا أو تعليقًا أو بلفظ: «قال لي خليفة». ونقل الترمذي عنه قوله: «مقارب الحديث» وهذا وذاك إنما يدل أنه عنده صدوق في الأصل، إلا أنه لم يحتج به في شيء من الصحيح.

وخليفة إنما مَشَّاهُ ابن عدي وابن حبان، وحملوا أحاديثه على الاستقامة.

والصواب في شأنه ما قاله أئمة النقد من المتقدمين، فقد رأوه وخبروا أمره، ووَهنوه في الحديث، مع الاعتراف له بعلم التاريخ وطبقات الناس وأنسابهم، وقد جعل الله لكل شيء قدرًا، والله تعالى ولي التوفيق.

(١) وقال ابن معين والنسائي: ضعيف.

وقال أبو حاتم: ليس بقوي في الحديث، هو شيخ صالح، بابة بكر بن خنيس، وإسماعيل بن رافع.

وقال أبو زرعة: شيخ صالح.

وقال ابن حبان في المجروحين: «منكر الحديث عن المشاهير، كثير الرواية عن المجاهيل».

وقال ابن عدي - وذكر له جملة من المناكير-: للخليل أحاديث غرائب، وقد حدث عنه الليث وأهل الفضل ولم أر في حديثه حديثًا منكرًا قد جاوز الحدَّ، وهو في جملة من يكتب حديثه، وليس هو متروك الحديث.

وقال أيضًا (ص٤٠١): «ضعيف».

***

= وأغرب ابن شاهين فقال في ثقاته: «الخليل بن مرة ثقة، قال أحمد بن صالح: ما رأيت أحدًا يتكلم فيه، ورأيت أحاديثه عن قتادة، ويحيى بن أبي كثير صحاحًا، وإنما استغنى عنه البصريون لأنه كان خاملًا، ولم أر أحدًا تركه وهو ثقة».

فَبَيْن ابن شاهين وأحمد بن صالح مفاوز، فلا يُدرى من أين أخذ هذا النقل؟ ولا يُعلم أنه التزم الصحة فيما ينقله عن الأئمة، وانظر ترجمته في القسم الخاص بمناهج الأئمة والمصنفين من هذا الكتاب.

وانظر: «التاريخ الكبير» (٣/ ١٩٩)، و«جامع الترمذي» (٥/ ٣٩) عقب حديث (٢٦٦٦)، و(٥/ ٥١٥) عقب حديث (٣٤٧٣)، و«ضعفاء النسائي» (١٧٨)، و«الجرح» (٣/ ٣٧٩)، و«المجروحين» (١/ ٢٨٦)، و«الكامل» (٣/ ٥٨)، و«ثقات ابن شاهين» (٣٣٢)، و«تهذيب الكمال» (٨/ ٣٤٢)، و«الميزان» (١/ ٦٦٧)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ١٦٩) وغيرها.

حرف الدال

[٢٥٥] داود بن الحصين القرشي الأموي مولاهم أبو سليمان المدني:

في «الفوائد» (ص٧٩): قول الشوكاني: «داود بن الحصين ضعيف».

فقال **المعلمي**: «بل هو ثقة[1]، وإنما البلاء هنا ممن دونه..».

---

(١) وثقه ابن معين وقال: قد روى مالك عنه.

وقال الدوري: كان عندي ضعيفًا حتى قال يحيى: ثقة.

وقال أبو حاتم: ليس بالقويّ، ولولا أن مالكًا روى عنه لترك حديثه.

وقال أبو زرعة: لَيِّن. وقال الذهبي: تكلم الترمذي في حفظه. وقال النسائي: ليس به بأس، وكذا قال ابن معين في رواية. وقال ابن المديني: ما روى عن عكرمة فمنكر الحديث، ومالك روى عن داود بن حصين، عن غير عكرمة.

وقال أبو داود: أحاديثه عن عكرمة مناكير، وأحاديثه عن شيوخه مستقيمة.

وقال ابن عيينة: كنا نتقي حديث داود بن الحصين.

وقال ابن عديّ: صالح الحديث، إذا روى عنه ثقة فهو صالح الرواية، إلَّا أن يروي عنه ضعيف، فيكون البلاء منه، مثل ابن أبي حبيبة، وإبراهيم بن أبي يحيى كان عند إبراهيم عنه نسخة طويلة.

وقال ابن حبان في «الثقات»: كان يذهب مذهب الشُّرَاة، وكل من ترك حديثه على الإطلاق وَهِم؛ لأنه لم يكن داعية إلى مذهبه.. [يعني مذهب الخوارج].

وقال الجوزجاني: لا يحمد الناس حديثه.

وقال الساجي: منكر الحديث متهم برأي الخوارج.

وقال الذهبي: رُمي أيضًا بالقدر. وذكره البخاري في «التاريخ» بغير جرح ولا تعديل.

وقال الحافظ ابن حجر في «مقدمة الفتح» (ص٤٠١): «روى له البخاري حديثًا واحدًا من رواية مالك عنه عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة في العرايا، وله شواهد».

قلت: الحديث في «الفتح» (٤/ ٣٨٤)، رقم (٢١٨٦) باب «بيع المزابنة.. وبيع العرايا» وهو رابع حديث في الباب، وأخرج قبله حديث مالك عن نافع عن ابن عمر، ثم أخرج هذا الحديث بنحوه، فهو شاهد لما قبله.

[٢٥٦] داود بن سليمان أبو سليمان الجرجاني الغازي مولى قريش:

«الفوائد» (ص٣٨١): «هالك»[(١)].

[٢٥٧] داود بن عبد الرحمن العطار أبو سليمان المكي:

«حاشية الموضح» (١/ ٣٦٣): «ثقة موصوف بالإتقان».

[٢٥٨] داود بن فراهيج مولى قيس بن الحارث بن فهر:

«الفوائد» (ص٢١٩): «ضعفه شعبة ويحيى وغيرهما، وهو صدوق في الأصل، ولكنه تغير بأخرة. وقال يعقوب الحضرمي: «ثنا شعبة عن داود وكان قد كبر وافتقر». وهذه كلمة شديدة».

= ولم يخرج له مسلم سوى هذا الحديث نفسه، وحديثًا آخر، كلاهما من رواية مالك عنه عن أبي سفيان أيضًا، كما في «رجال مسلم» لابن منجويه: (١/ ١٩٥-١٩٦).

فالذي يتحصل من مجموع كلام الأئمة وصنيعهم، أنه كان في نفسه لا بأس به، روى مالك عنه عن غير عكرمة أحاديث مستقيمة، استشهد ببعضها صاحبا الصحيح، وهذا مما يدل على أنه كان صدوقًا، لكن كلام أبي زرعة وأبي حاتم وغيرهما يدل على أن في حفظه لينًا، فتجتنب انفراداته، وما رواه عن عكرمة، وما رواه عنه الضعفاء، والله تعالى أعلم.

وقد قال الذهبي في «من تكلم فيه وهو موثق»: ثقة مشهور له غرائب تستنكر. وقال ابن حجر في «التقريب»: ثقة إلا في عكرمة، ورمي برأي الخوارج.

وانظر: «التاريخ الكبير» (٣/ ٢٣١)، و«الجرح» (٣/ ٤٠٨)، و«الثقات» (٦/ ٢٨٤)، و«الكامل» (٣/ ٩٥٩)، و«أحوال الرجال» (٢٤٦)، و«رجال الباجي» (٢/ ٥٦٥)، و«رجال مسلم» (١/ ١٩٥-١٩٦)، و«تهذيب الكمال» (٨/ ٣٧٩)، و«الميزان» (٢/ ٥)، و«السير» (٦/ ١٠٦) وغيرها.

(١) قال ابن معين: كذاب، يشتري الكتب.

وقال أبو حاتم: مجهول.

قال الذهبي: ولم يعرفه أبو حاتم وبكل حال فهو شيخ كذاب، له نسخة موضوعة عن علي ابن موسى الرضا..

انظر «الجرح» (٣/ ٤١٣)، و«تاريخ بغداد» (٨/ ٣٦٦)، و«تاريخ جرجان» (ص٢١٠)، و«الميزان» (٢/ ٨)، و«اللسان» (٢/ ٤١٧).

وفي (ص٣٥٥): «كان في أول أمره لا بأس به، ثم تغير، قال يعقوب الحضرمي: «ثنا شعبة عن داود وكان قد كبر وافتقر»[1]. وهذه الكلمة شديدة، فإنها تشعر باتهامه بأن يكون حمله الكِبر والفقر على التقرب إلى بعض الناس برواية ما يسرهم». اهـ.

[٢٥٩] داود بن المحبر بن قحذم الثقفي البكراوي أبو سليمان البصري نزيل بغداد، وهو صاحب كتاب «العقل».

قال **المعلمي** في «التنكيل» رقم (٨٩) ردًّا على زعْم أن داود متروك باتفاق: «داود وثقه ابن معين وقال أبو داود: «ثقة شبه الضعيف، بلغني عن يحيى فيه كلام أنه يوثقه». وإن كان الصواب ما عليه الجمهور أن داود ساقط».

وقال في «الفوائد» (ص١١١): «متروك وقد حدث الحارث- هو ابن أبي أسامة -عنه بكتاب «العقل» الموضوع».

[٢٦٠] داود بن مهران الدباغ أبو سليمان البغدادي بياع الأدم:

«حاشية الموضح» (١/ ٣٦٣): «ثقة موصوف بالإتقان».

---

(١) «التاريخ الكبير» (٣/ ٢٣٠)، وروى العقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٤٠) من طريق حجاج بن نصير قال: حدثنا شعبة، قال: «حدثنا داود بن فراهيج بعد ما كبر وافتقر وافتتن». ومثله في تاريخ ابن عساكر عن العقيلي (٦/ ق٤١) الظاهرية وهذه الكلمة «افتتن» ربما تكون صريحة فيما استشعره **المعلمي** من هذه العبارة، لكن حجاج بن نصير هذا متروك، وله أخطاء كثيرة عن شعبة، فلا يعتد بزيادته تلك.

وقال ابن عساكر في تاريخه: ذكر أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الكتاني الأصبهاني قال: قلت لأبي حاتم: ما تقول في داود بن فراهيج، فقال: هو صحيح - أو قال: صالح الحديث، إلا أن شعبة روى عنه فقال: حدثني بعد ما كبر».

و تضعيف شعبة لداود، قد نقله غير واحد عن شعبة، لكن في كتاب «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد (١/ ص٦٤) رقم (١٥٠): «قال أحمد: حدثنا وكيع قال: ذكر شعبة داود ابن فراهيج فقصبه -يعني تكلم فيه-». اهـ.

وهذا مشعر بالضعف الشديد، والله تعالى أعلم.

[٢٦١] دجين بن ثابت اليربوعي أبو الغصن:

«الأنوار الكاشفة» (ص٦١): «أعرابي ليس بشيء في الرواية».

[٢٦٢] درّاج بن سمعان أبو السمح السهمي مولاهم البصري:

«الفوائد» (ص٣١٩): «حديث دراج عن أبي الهيثم ضعيف».

[٢٦٣] دُرُسْت بن زياد العنبري أبو الحسن البصري القزّاز:

«الفوائد» (ص٤٠٥): «تالف». و(ص٤٥٩): «واهٍ جدًّا».

و«الأنوار الكاشفة» (ص١٨١): «ضعيف»[1].

---

(١) قال ابن معين: لا شيء.

وقال البخاري: يروي عن الرقاشي، حديثه ليس بالقائم.

وكذا قال أبو حاتم، وزاد: عامة حديثه عن يزيد الرقاشي، ليس يمكن أن يعتبر حديثه.

وقال أبو زرعة: واهي الحديث.

وضعفه أبو داود، وقال النسائي: ليس بالقوي.

وخلطه ابن حبان بـ: درست بن حمزة الراوي عن مطر الوارق، وقال: منكر الحديث جدًّا.

وذكره البرقاني وصاحبه عن الدارقطني في المتروكين من أصحاب الحديث.

وذكر له ابن عدي مناكير أكثرها عن الرقاشي، ثم قال: وهذه الأحاديث لدرست عن يزيد الرقاشي، عن أنس فيما ينفرد به درست عن يزيد، ومنها ما قد شورك فيه، ولدرست غير هذه الأحاديث عن يزيد وعن غيره قليل، وأرجو أنه لا بأس به.

أقول: فالحاصل في شأنه أنه كما قال أبو حاتم: لا يمكن أن يعتبر حديثه؛ لأن عامته عن يزيد الرقاشي، ومن كان كذلك فاطراح حديثه هو المتعيَّن، والله تعالى أعلم.

وانظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (٣/ ٢٥٣)، و«الضعفاء الصغير» له (ت١١١)، و«سؤالات الأجري» لأبي داود (١٢١٥)، و«ضعفاء النسائي» (ت١٨٦)، و«الجرح» (٣/ ٤٣٧)، و«المجروحين» (١/ ٢٩٣)، و«الكامل» (٣/ ١٠١)، و«ضعفاء الدارقطني» (ت٢١٣)، و«تهذيب الكمال» (٨/ ٤٨٠)، و«الميزان» (٢/ ٢٦)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٠٩) وغيرها.

[٢٦٤] دعلج بن أحمد بن دعلج بن عبد الرحمن السجزي أبو محمد البغدادي التاجر الفقيه المعدل[(١)]:

«التنكيل» ترجمة رقم (٩٠) قال الكوثري: «كان الرواة الأظناء يبيتون عنده ويُدْخلون في كتبه أشياء فيرويها بسلامة باطن، وذكر الذهبي من الوضاعين الذين كانوا يُدْخلون في كتبه اثنين، أحدهما: علي بن الحسين الرصافي وقد قال عنه: يضع الحديث ويفترى على الله، قال الدارقطني: لا يوصف ما أدخل هذا على الشيوخ، ثم عمل محضرًا بأحاديث أدخلها على دعلج، وكذا أدخل أبو الحسين العطار المخرمي أحاديث على دعلج أيضًا كما ذكره الذهبي ويجعلهما ابن حجر شخصًا واحدًا بدون حجة».

دفع **المعلمي** قول الكوثري: «كان الرواة الأظناء..» بقوله: «هذا تخرص، نعم حكى عن رجل[(٢)] -غير ظنين- أنه بات عنده وأراه ماله، ولم يقل إن كتبه كانت مطروحة له ولا لغيره ممن خشي منه العبث بها، فأما إدخال بعضهم عليه أحاديث فذلك لا يقتضي الإدخال في كتبه، بل إذا استخرج الشيخ أو غيره من أصوله أحاديث وسلمها إلى رجل ليرتبها وينسخها، فذهب الرجل ونسخها وأدخل فيها أحاديث ليست حديث الشيخ، وجاء بالنسخة فدفعها إليه ليحدث بها صدق أنه أدخل عليه أحاديث.

ثم إذا كان الشيخ يقظًا فاعتبر تلك النسخة بحفظه أو بمراجعة أصوله، أو دفعها إلى ثقة مأمون عارف كالدارقطني فاعتبرها، فأخرج تلك الزيادة ولم يحدث بها الشيخ لم يكن عليه في هذا بأس، ولعله هكذا جرى.

فقد قال الخطيب في دعْلج: «كان ثقةً ثبتًا، قبل الحكام شهادته، وأثبتوا عدالته.. وكان أبو الحسن الدارقطني هو الناظر في أصوله، والمصنف له كتبه، فحدثني أبو العلاء الواسطي عن الدارقطني قال: صنفت لدعلج «المسند الكبير» فكان إذا

---

(١) «تاريخ بغداد» (٨/ ٣٨٧)، و«تاريخ دمشق» (٦/ ٨٥- الظاهرية)، و«سير النبلاء» (١٦/ ٣٠)، و«تذكرة الحفاظ» (٣/ ٨٨١)، و«تاريخ الإسلام» الطبقة (٥٤)، وغيرها.

(٢) هو أبو عمر محمد بن العباس بن حيوية، وهو ثقة، ستأتي ترجمته في هذا الكتاب.

شك في حديث ضرب عليه، ولم أر في مشايخنا أثبت منه.. حمزة بن يوسف السهمي يقول: سئل أبو الحسن الدارقطني عن دعلج بن أحمد؟ فقال: كان ثقةً مأمونًا - وذكر له قصة في أمانته وفضله ونبله»..

وجعل الأستاذ -الكوثري- المُدْخلين جماعة من أمانيه، والمعروف رجل واحد، ترجمته في «تاريخ بغداد» (ج١١ ص٣٨٥): «علي بن [الحسن][(١)] بن جعفر أبو الحسين البزاز يعرف بابن كرنيب وبابن العطار المخرمي.. بلغني عن الحاكم أبي عبد الله النيسابوري قال: ذكر الدارقطني ابن العطار، فذكر من إدخاله على المشايخ شيئًا فوق الوصف، وأنه أشهد عليه، واتخذ محضرًا بإدخاله أحاديث على دعلج».

وذكره الذهبي في «الميزان»[(٢)] واقتصر على قوله: «أدخل على دعلج أحاديث قاله الدارقطني» ثم ذكر «علي بن الحسين الرصافي»[(٣)] وقال: «قال الدارقطني لا يوصف ما أدخل على الشيوخ ثم عمل محضرًا عليه بأحاديث أدخلها على دعلج».

فقال ابن حجر في «اللسان»[(٤)]: هذه صفة علي بن [الحسن][(٥)] بن كرنيب وقد مرّ.

وحجته في ذلك أن القصة متفقة والاسم متفق، واسم الأب متقارب فإن اسم «الحسن» و«الحسين» يكثر تحرف أحدهما إلى الآخر، وليس في «تاريخ بغداد» إلا رجل واحد، والمخرم والرصافة محلتان ببغداد وقد يكون مسكن الرجل بينهما فينسب إلى هذه وإلى هذه، وابن حجر مطلع على مآخذ الذهبي ولم يقف في شيء منها إلّا على رجل واحد. وهذه الأمور إن لم تكف للجزم بأنه رجل واحد، فلا ريب أنها تكفي للتوقف عن الجزم بأنهما اثنان.

---

(١) من تاريخ الخطيب، ويدل عليه ما سيأتي قريبًا، وفي «التنكيل»: «الحسين» وأظنه خطًا من الطبع، والله تعالى أعلم.

(٢) (٣/ ١٢٠) في علي بن الحسن.

(٣) (٣/ ١٢٤).

(٤) انظر (٤/ ٢١٤، ٢٢٣).

(٥) من «اللسان» وهو الصواب، وجاء في «التنكيل»: «الحسين» وهو خطأ.

وهبْ أنهما اثنان أو عشرة، فإن ذلك لا يضر دعلجًا وروايته، ما لم يثبت أن ذلك كان على وجه يوجب القدح فيه، وذلك مدفوع بأن المخبر بذلك وكاتب المحضر أو المحضرين أو المحاضر كما يتمناه الأستاذ هو الإمام أبو الحسن الدارقطني وهو الذي كان الناظر في أمور دعلج والمصنف له كتبه، وهو الذي وثقه أثبت توثيق كما سلف، وفي ذلك ما يقطع نزاع من يخضع للحق، فأما المعاند فلا يقطعه إلا أن تشهد عليه أعضاؤه. اهـ.

[٢٦٥] دينار أبو سعيد مولى الرباب الملقب «عقيصا»:

«الفوائد» (ص٤٠١): «شيعي غالٍ تالف»[(١)].

[٢٦٦] دينار بن عبد الله أبو مكيس الحبشي، عن أنس[(٢)]:

«الفوائد» (ص٧٤): «أحد الدجالين الذين ادعوا بعد مدة طويلة من وفاة أنس أنهم سمعوا منه».

* * *

(١) قال ابن معين: ليس بشيء، شَرٌّ من رشيد الهجري، وحبة العرني، وأصبغ بن نباتة.

وقال البخاري: يتكلمون فيه.

وقال الدارقطني: متروك الحديث.

وقال النسائي: ليس بالقوي «ضعفاؤه». وفي موضع آخر: ليس بثقة «الكامل» وكذا قال الجوزجاني.

وقال أبو حاتم: هو ليِّن، وهو أحب إليّ من أصبغ بن نباتة.

وذكره ابن حبان في «الثقات» في موضعين! وأخرج له الحاكم في «المستدرك» وقال: ثقة مأمون! وهذا عجيب جدًّا، ولم يتعقبه الذهبي في «تلخيص المستدرك»، قاله ابن حجر في «اللسان».

وانظر: «تاريخ الدوري» (٣/ ٣٥٤)، و«التاريخ الكبير» للبخاري (٣/ ٢٤٧)، و«الجرح والتعديل» (٣/ ٤٣٠)، و«الثقات» (٤/ ٢١٩)، (٥/ ٢٨٦)، و«الكامل» (٣/ ١٠٩) و«الضعفاء والمتروكين» للنسائي (١٨٠)، وللدارقطني (٢١١)، و«الميزان» (٢/ ٣٠)، و«اللسان» (٢/ ٤٣٣) وغيرها.

(٢) له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٨/ ٣٨١) و«الكامل» لابن عديّ (٣/ ١٠٩)، و«المجروحين» (١/ ٢٩٥)، و«الميزان» (٢/ ٣٠)، و«اللسان» (٢/ ٤٣٤) وغيرها.

حرف الذال

[٢٦٧] ذو النون المصري الزاهد الواعظ[(١)]:

«الفوائد» (ص٨٠): «ليس بشيء في الرواية».

[٢٦٨] ذوّاد بن عُلْبة الحارثي أبو المنذر الكوفي[(٢)]:

«التنكيل» (١/ ١٨٩): «ضعيف».

***

(١) له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٨/ ٣٩٣)، و«حلية الأولياء» (٩/ ٣٣١)، و«تاريخ دمشق» (٦/ ١٤٧- الظاهرية)، و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٣٣)، و«سير النبلاء» (١١/ ٥٣٢)، و«تاريخ الإسلام» الطبقة (٢٥)، و«لسان الميزان» (٣/ ٤٣٧) وغيرها.

(٢) «تهذيب الكمال» (٨/ ٥١٩) وغيره.

وجاء في طبعة المعارف بالرياض (١/ ١٨٢): «ذواد بن عُلَيَّة» مضبوطًا بالحركات، وفي طبعة دار الكتب السلفية بالقاهرة (١/ ١٨٩): «داود بن علية»، وكلاهما خطأ، والصواب ما أثبتناه، كما في «الإكمال» لابن ماكولا (٦/ ٢٥٤) وتقدمة «الجرح والتعديل» (ص٣٢١) وكلاهما بتحقيق الشيخ **المعلمي**.

حرف الراء

[٢٦٩] الربيع بن أنس بن زياد البصري ثم الخراساني المروزي:

وعنه: أبو جعفر الرازي، وشك في الإسناد.

«الأنوار الكاشفة» (ص١١٩): «فيهما كلام»[١]، وقال ابن حبان في الربيع: «الناس يتقون من حديثه ما كان من رواية أبي جعفر عنه؛ لأن في أحاديثه عنه اضطرابًا كثيرًا».

[٢٧٠] الربيع بن سليمان المرادي مولاهم، أبو محمد المصري المؤذن، صاحب الشافعي:

«التنكيل» ترجمة رقم (٩١): «في ترجمته من «التهذيب»[٢]: «قال أبو الحسين الرازي الحافظ والد تمام: أخبرنا علي بن محمد بن أبي حسان الزيادي بحمص، سمعت أبا يزيد القراطيسي يوسف بن يزيد يقول: سماع الربيع بن سليمان من الشافعي ليس بالثبت، وإنما أخذ أكثر الكتب من آل البويطي بعد موت البويطي. قال أبو الحسين: وهذا لا يقبل من أبي يزيد، بل البويطي كان يقول: الربيع أثبت

---

(١) قال أبو حاتم: صدوق، وهو أحبُّ إليَّ في أبي العالية من أبي خلدة.

وقال النسائي: ليس به بأس.

ونقل مغلطاي وابن حجر أن معاوية بن صالح روى عن يحيى بن معين قال: كان يتشيع فيفرط.

قلت: لم يذكره أصحاب كتب الشيعة.

وانظر: «التاريخ الكبير» (٣/ ٢٧١)، و«الجرح» (٣/ ٤٥٤)، و«الثقات» (٤/ ٢٢٨)، (٦/ ٣٠٠)، و«تهذيب الكمال» (٩/ ٦٠)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٣٨)، وغيرها.

(٢) يعني لابن حجر (٣/ ٢١٣).

مني[1]. وقد سمع أبو زرعة الرازي كتب الشافعي كلها من الربيع قبل موت البويطى بأربع سنين».

وقول القراطيسي: ليس بالثبت إنما مفاده نفْيُ أن يكون غايةً في الثبت، ويفهم من ذلك أنه ثبت في الجملة كما شرحته في ترجمة الحسن بن الصباح.

ويوضح ذلك هنا ما بعده، وحاصله أنه لم يكن للربيع في بعض مسموعاته من الشافعي أصول خاصة محفوظة عنده، لأنه إنما أخذ أكثر الكتب من ورثة البويطي.

وهذا تشدد من أبي يزيد في غير محله، فقد يكون للربيع أصول خاصة محفوظة عنده، ولا يمنعه ذلك من أخذ غيرها من ورثة البويطي ليحفظها، وعلى فرض أنه لم يكن له ببعض الكتب أصول خاصة، وإنما كان سماعه لها في كتب البويطي وأن البويطي كان يخرجها لمن يريد سماعها من الربيع ليحفظها كأبي زرعة، فسماع الربيع لها ثابت، وقد عرف الكتب وأتقنها، فإذا وثق بأنها لم تزل محفوظة في بيت البويطي حتى الحفظ حتى أخذها فأيّ شيء في ذلك؟

وقد قال الخليلي في الربيع: «ثقة متفق عليه، والمزني مع جلالته، استعان على ما فاته عن الشافعي بكتاب الربيع».

ووثقه آخرون واعتمد الأئمة عليه في كتب الشافعي وغيرها.

.. وكان عُمْرُ القراطيسي حين مات الشافعي ثماني عشرة سنة، ولم يأخذ عن الشافعي، وإنما رآه رؤية، فلا خبرة له بما سمعه الربيع، وإنما بنى على الحدس كما سلف. اهـ.

[٢٧١] الربيع بن سهل بن الركين بن الربيع بن عميلة الفزاري:

«الفوائد» (ص٤٠٠): «منكر الحديث، ليس بشيء».

وانظر حاشية «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٦٠).

---

(١) كذا في «التنكيل»، وفي «التهذيب»: أثبت في الشافعي منّي.

[٢٧٢] رجاء بن السندي النيسابوري أبو محمد الإسفراييني:

قال الشيخ **المعلمي** في «التنكيل» رقم (٩٢) جوابًا عن سبب عدم إخراج أصحاب الأصول الستة عن رجاء، قال:

«توفي رجاء سنة (٢٣١) فلم يدركه الترمذي، والنسائي، وابن ماجة، وأدركوا من أقرانه ومن هو أكبر منه من هو مثله أو أعلى إسنادًا منه، فلم يحتاجوا إلى الرواية عن رجل عنه لإيثارهم العلوّ.

وأدركه أبو داود في الجملة؛ لأنه مات وسن أبي داود نحو تسع عشرة سنة، ولكن في بلد غير بلده، فالظاهر أنه لم يلقه.

فأما مسلم فإنه كان له حين مات رجاء نحو ست عشرة سنة وهو بلديّه ويمكن أن يكون سمع منه وهو صغير، فلم ير مسلم ذلك سماعًا لائقًا بأن يعتمده في «الصحيح» ويمكن أن يكون مسلم تشاغل أول عمره بالسماع بمن هو أسن من رجاء وأعلى إسنادًا ففاته رجاء.

وأما البخاري فقد ذكر في «الكمال»[١] أنه روى عنه، لكن قال المزي: «لم أجد له ذكرًا في الصحيح»[٢] فقد لا يكون البخاري لقيه، وقد يكون لقيه مرّة فلم يسمع منه إلا شيئًا عن شيوخه الذين أدرك البخاري أقرانهم فلم يحتج إلى النزول بالرواية عن رجاء[٣].

---

(١) يعني: «الكمال في أسماء الرجال» للمقدسي.

(٢) هكذا هو في «تهذيب ابن حجر» (٣/ ٢٣١) مختصرًا من كلام المزي، وتمامه: ولا ذكره أحد من المصنفين في رجاله، وإنما قال الحاكم في «تاريخ نيسابور»: روى عنه البخاري، ولم يقل في «الصحيح»، فلعله روى عنه خارج الصحيح».

هكذا قاله المزي في حاشية نسخته من «تهذيب الكمال» كما نقله عنه محقق «تهذيب الكمال» (٩/ ١٦٤).

(٣) اعتمد **المعلمي** فيه على نقل الحافظ ابن حجر -وهو مختصر كما قدمنا- وكلام الحاكم يدل على أن البخاري لقي رجاء وروى عنه، لكن ربما سمع منه ما سمعه من غيره بسند أعلى فلم يحتج إلى إيراده في «الصحيح» وإن لم ير بأسًا بالرواية عنه في غيره. والله تعالى أعلم.

فتحصل من هذا أنهم لم يخرجوا عنه إيثارًا للعلو من غير طريقه، على النزول من طريقه، وراجع ترجمة إبراهيم بن شماس.

هذا وقد روى عنه الإمام أحمد وهو لا يروي إلا عن ثقة كما يأتي في ترجمة محمد بن أعين، وروى عنه أيضًا إبراهيم بن موسى وأبو حاتم وقال: «صدوق». وقال الحاكم: «ركن من أركان الحديث». اهـ.

[٢٧٣] رزين بن معاوية بن عمّار أبو الحسن العبْدريّ الأندلسي السّرقُسْطِيّ:

قال الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ص٤٩): «ولقد أدخل -يعني رزين- في كتابه الذي جمع فيه بين دواوين الإسلام بلايا وموضوعات لاتعرف، ولا يُدرى من أين جاء بها، وذلك خيانة للمسلمين، وقد أخطأ ابن الأثير خطًا بينًا بذكر ما زاده رزين في «جامع الأصول»، ولم ينبه على عدم صحته في نفسه إلا نادرًا، كقوله بعد ذكر هذه الصلاة -يعني صلاة الرغائب- ما لفظه: هذا الحديث مما وجدته في كتاب رزين، ولم أجده في واحد من الكتب الستة، والحديث مطعون فيه».

علّق الشيخ **المعلمي** ههنا بقوله:

«رزين معروف وكتابه مشهور، ولم أقف عليه ولا على طريقته وشرطِه فيه، غير أنه سماه فيما ذكر صاحب «كشف الظنون»[(١)]: تجريد الصحاح الستة «هي: الموطأ، والصحيحان، وسنن أبي داود، والنسائي، والترمذي».

= وقد قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» الطبقة (٢٣): «من كبار أصحاب الحديث، لكنه مات قبل أن ينتشر ذِكْرُه».

وهو مترجم أيضًا في «الجرح» (٣/ ٥٠٣)، و«الثقات» (٨/ ٢٤٧) وغيرها.

(١) (١/ ٣٤٥).

ويظهر من «خطبة جامع الأصول»[(١)] لابن الأثير: أن رزينًا لم يلتزم نسبة الأحاديث إلى تلك الكتب، بل يسوق الحديث الذي هو فيها كلها والحديث الذي في واحد منها كجامع الترمذي مُغْفِلًا النسبة في كل منها، فعلى هذا لا يستفاد من كتابه في الحديث، إلا أنه في تلك الكتب أو بعضها، ومع ذلك زاد أحاديث ليست فيها ولا في واحد منها.

فإذا كان الواقع هكذا ومع ذلك لم ينبه في خطبة كتابه أو خاتمته على هذه الزيادات، فقد أساء، ومع ذلك فالخطب سهل؛ فإن أحاديث غير الصحيحين من تلك الكتب ليست كلها صحاحًا، فصنيع رزين - وإن أوهم في تلك الزيادات أنها في بعض تلك الكتب، فلم يوهم أنه صحيح ولا حسن، وأحسب الأحاديث التي زادها كانت وقعت له بأسانيده؛ فإنها أحاديث معروفة في الجملة، ومنها: حديث صلاة الرغائب، فإنه مختصر الخبر المتقدم[(٢)]، والخبر المتقدم حدث به علي بن عبد الله ابن جهضم المتوفي سنة (٤١٤) وكان ابن جهضم شيخًا لحرم مكة، وإمامًا به، وجاء بعده رزين، فإن وفاته سنة (٥٣٥) وكان بمكة، فالظاهر أنه وقع له الحديث بسنده إلى ابن جهضم، ولم يكن رزين من أهل النقد فلم يعرف حال الحديث.

ورزين لم يُذْكرْ في «الميزان»، ولا فيما استدرك عليه، وذكره الذهبي عند ذكر المتوفين سنة (٥٣٥) في «تذكرة الحفاظ»[(٣)]، وذلك في ترجمة إسماعيل التيمي قال: «والمحدث أبو الحسن رزين.. مؤلف جامع الصحاح، جاور بمكة وسمع عن الطبري وابن أبي ذر».

---

(١) (١/ ٤٨).

(٢) خبر: رجب شهر الله، وشعبان شهرى، ورمضان شهر أمتي..

(٣) (٤/ ١٢٨١).

وذكره الفاسي في «العقد الثمين»(١) فقال: «إمام المالكية بالحرم» ونقل عن السلفي أنه ذكر رزينًا فقال: «شيخ عالم لكنه نازل الإسناد» وذكر أنه توفي سنة (٥٢٥) وله ترجمة في «الديباج المذهب» (ص١٨٨)(٢) وذكر الفاسي وصاحب «الديباج» أن كتابه «جمع فيه بين الصحاح الخمسة والموطأ» وفي «الديباج»: توفي بمكة سنة خمس وعشرين، وقيل: خمس وثلاثين وخمسمائة»(٣).

- **رسول نفسه:**

انظر: أحمد بن الحسين بن القاسم بن سمرة.

[٢٧٤] رشدين بن سعد بن مفلح أبو الحجاج المصري:

«الفوائد» (ص١٧٢): «ضعيف جدًّا؛ لشدة غفلته».

وفي (ص٤١١): «ضعيف جدًّا، ليس بشيء».

وفي (ص٤٥٨): «واهٍ جدًّا».

---

(١) (٤/ ٣٩٨).

(٢) (١/ ٣٦٦) طبعة دار التراث.

(٣) وله ترجمة أيضًا في: «الصلة» لابن بشكوال (١/ ١٨٦)، و«بغية الملتمس» للضبي (ص٢٩٣)، و«سير النبلاء» (٢٠/ ٢٠٤)، و«العبر» (٢/ ٤٤٧)، و«تاريخ الإسلام» الطبقة (٤٠)، و«مرآة الجنان» (٣/ ٢٦٣)، و«النجوم الزاهرة» (٥/ ٢٦٧)، و«شذرات الذهب» (٤/ ١٠٦)، و«روضات الجنات» للموسوي (٣/ رقم (٣٠٣)، و«الرسالة المستطرفة» (١٣٠)، و«شجرة النور الزكية» (١/ ١٣٣)، و«تاريخ الأدب العربي» (٦/ ٢٦٦)، و«هدية العارفين» (١/ ٣٦٧)، و«معجم المؤلفين» (٤/ ١٥٥).

وقال الذهبي في «التاريخ»: «... الحافظ، جاور بمكة دهرًا، وسمع بها «البخاري» من عيسى بن أبي ذر الهروي، و«مسلمًا» من الحسين الطبري. وله مصنف مشهور، جمع فيه الكتب الستة.. وله فيه زيادات واهية». اهـ.

وقال في «السير»: «أدخل كتابه زياداتٍ واهية لو تنزه عنها لأجاد».

قلت: له كتاب آخر في «أخبار مكة»، ذكره السلفي، لكن قال الفاسي: قد رأيته، وهو ملخص من كتاب الأزرقي.

[٢٧٥] رفدة بن قضاعة الغساني مولاهم الدمشقي:

«الفوائد» (ص٤٤٩): «واهٍ».

[٢٧٦] رقبة بن مصقلة العبدي أبو عبد الله الكوفي:

في «التنكيل» ترجمة رقم (٩٣) تعقيبًا على قول الكوثري: «ليس من رجال الجرح والتعديل» قال الشيخ **المعلمي**:

«رقبة روى عن أنس فيما قيل، وعن أبي إسحاق، وعطاء، ونافع، و عبد العزيز بن صهيب، وثابت البناني، وطلحة بن مصرف، وغيرهم، وعنه جرير بن عبد الحميد، وأبوعوانة، وابن عيينة، وغيرهم.

قال الإمام أحمد: «شيخ ثقة من الثقات مأمون»، وقال ابن معين، والعجلي، والنسائي: «ثقة» واحتج به الشيخان في «الصحيحين» وغيرهما، ومثله لو جرح أو عدّل لقُبِل منه»[(١)].

[٢٧٧] رواد بن الجراح الشامي أبو عصام العسقلاني:

«الفوائد» (ص٧٨): «تالف».

وفي (ص١٣٤): «اختلط وخلط، وروى الموضوعات عن الأثبات».

* * *

(١) انظر هذه القضية بشيء من التفصيل في «مسائل في الجرح والتعديل» من القسم الخاص بالقواعد من هذا الكتاب.

حرف الزاي

[٢٧٨] الزبير بن سعيد بن سليمان بن سعيد بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب أبو القاسم الهاشمي المدني نزيل المدائن:

قال الشوكاني في «الفوائد» (ص١٢٢) قال ابن أبي عمر في مسنده: حدثنا بشر -هو ابن السريّ- حدثنا الزبير بن سعيد الهاشمي، حدثني ابن عمٍّ لي من بني هاشم: أن رسول الله ﷺ قال: «عليكم بالسراري فإنهن مباركات الأرحام».

قال ابن حجر في «المطالب العالية»: «هذا مرسل، لا بأس بإسناده».

وقد أخرج هذا المرسل: أبو داود في مراسيله، لكنه لا يتم ما قاله ابن حجر: إنه لا بأس بإسناده؛ فإن في إسناده المجهول المذكور وذلك أعظم بأس. انتهى كلام الشوكاني على هذا الطريق.

قال الشيخ **المعلمي**: «الزبير ضعيف وشيخه مجهول، ومع ذلك أرسله». اهـ.

[٢٧٩] زحمويه بن أيوب البغدادي:

عن يزيد بن هارون وعنه حسين بن حميد العتكي [(١)].

«الفوائد» (ص٣٨٦): «مجهول فيما أرى».

---

(١) «اللآلىء» (١/ ٣٨٧) عن ابن النجار.

والراوي عن زحمويه، وهو حسين هذا سبقت ترجمته هنا، وهو متكلم فيه، هذا أولًا.

أما ثانيا: فإن زحمويه منسوب في الإسناد بغداديًا، ولم يترجم له في «تاريخ بغداد» ولا رأيته في فهارس ذيوله، ومن المستبعد أن يغيب هذا الرجل عن الخطيب ومن بعده فلا يترجمون له، فإما أنه مُدَلَّس، أو مغمور في الجهالة لا يعرف، وفي جميع الأحوال فلا تقوم لهذا الإسناد قائمة، والله تعالى أعلم.

[٢٨٠] زكريا بن دويد بن محمد بن الأشعث بن قيس الكندي أبو أحمد:

ثنا حميد الطويل عن أنس.

«الفوائد» (ص٧٩): «دجّال كان يدور بالشام بعد سنة (٢٦٠)، ويحدث عن القدماء، له ترجمة في «الميزان» و«اللسان»، و[له][1] في «اللآلىء» حديثان عن حميد عن أنس، الأول فيها (١/ ١٥٩)[2] في فضل الشيخين، والثاني فيها (٢/ ١٩)[3] في فضل المداومة على صلاة الضحى، وله في «الذيل» (ص٧٣) حديث عن سفيان الثوري عن حميد عن شقيق عن ابن عباس في فضل معاوية». اهـ.

[٢٨١] زكريا بن منظور القرظي أبو يحيى المدني القاضي:

«الفوائد» (ص٥٠٣): «ضعيف».

[٢٨٢] زكريا بن يحيى بن الحارث[4]:

«الفوائد» (ص٢٣٥): «معروف بالضعف الشديد».

[٢٨٣] زكريا بن يحيى المصري أبو يحيى الوقار:

«الفوائد» (ص٣٣٦): قال السيوطي: ذكره ابن حبان في «الثقات».

قال **المعلمي**: «ولكنه قال: «يخطئ ويخالف» وقال صالح بن محمد الحافظ: «حدثنا زكريا بن يحيى الوقار.وكان من الكذابين الكبار» وذكر ابن عدي أنهم كانوا يثنون عليه في العبادة ويتهمونه بوضع الحديث».

---

(١) زيادة مني كأنها سقطت من الطبع.

(٢) (١/ ٣٠٦-٣٠٧) من طبعة المكتبة الحسينية.

(٣) (٢/ ٣٥) كذلك.

(٤) وقعت نسبته في كلام **المعلمي**: «الغساني» ونبه على أن في نسخته من «الميزان» (٢/ ٧٩) و«اللسان» (٢/ ٤٨٩) تحريفًا، ووقع في المطبوع منهما: «النسائي» وهو موافق لما وقع في كلام الشوكاني. لكن في «تاريخ بغداد» (٣/ ٢٢٢)، و«ذكر أخبار أصبهان» (٢/ ٢٨٩): «الكسائي» ووقع في موضع آخر من «اللسان» (٣/ ٢٥٩): «السوائي»، فالله أعلم.

[٢٨٤] زكريا بن يحيى الساجي أبو يحيى البصري الحافظ الثقة المتفق عليه:

«التنكيل» ترجمة رقم (٩٤)، قال ابن القطان: مختلف فيه في الحديث، وثّقهُ قوم وضعفه آخرون. وقال أبو بكر الرازي: «لم يكن مأمونًا».

قال الشيخ **المعلمي**: «أما كلمة ابن القطان فلم يبين من هم الذين ضعفوه، وما هو التضعيف، وما وجهه، ومثل هذا النقل المرسل على عواهنه لا يلتفت إليه أمام التوثيق المحقق، وأخشى أن يكون اشتبه على ابن القطان بغيره ممن يقال له: «زكريا ابن يحيى» وهم جماعة.

وابن القطان ربما يأخذ من الصحف فيصحف، فقد وقع له في موضع تصحيف في ثلاثة أسماء متوالية، راجع لسان «الميزان» (ج٢ ص٢٠١-٢٠٢).

وقد قال ابن حجر في «اللسان»[١] متعقبًا كلمة ابن القطان: «ولا يغتر أحد بقول ابن القطان، قد جازف بهذه المقالة، وما ضعف زكريا الساجي هذا أحدٌ قط.. وذكره ابن أبي حاتم فقال: كان ثقة يعرف الحديث والفقه، وله مؤلفات حسان في الرجال واختلاف الفقهاء وأحكام القرآن..».

وأما أبو بكر الرازي، فليس ممن يذكر في هذا الشأن حتى يتتبع كلامه».

[٢٨٥] زكريا بن يحيى الخزاز الرقاشي:

ثنا إسماعيل بن عباد عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس.

«الفوائد» (ص١٣٥): «فيه نظر، روى بهذا الإسناد نسخة بين مقلوب وموضوع»[٢]. اهـ.

---

(١) (٢/ ٤٨٨)

(٢) ترجم ابن حبان لاسماعيل بن عباد في «المجروحين» (١/ ١٢٣)، وأورد له مناكير وبلايا، ثم قال: «أخبرنا الحسن بن سفيان بهذه الأحاديث كلها ثنا زكريا بن يحيى الرقاشي المقري، قال: ثنا إسماعيل ابن عباد ثنا سعيد عن قتادة عن أنس بن مالك في نسخة كتبناها عنه لا تخلو من المقلوب أو الموضوع». اهـ.

وقال (ص٤٠٠): «ضعيف».

[٢٨٦] زكريا بن يحيى الكسائي الكوفي:

«الفوائد» (ص٣٦٥): «شيعي متروك يكذب».

- زهدم بن الحارث الغفاري.

عن العرس بن عميرة وعنه ابنه يحيى بن زهدم.

انظر ترجمة: أحمد بن علي بن الأفطح.

[٢٨٧] زهير بن عباد بن مليح بن زهير الرؤاسي الكوفي أبو محمد:

«الفوائد» (ص١٦٣): «فيه كلام»[(١)].

وفي (ص٣٨٨) من «الفوائد» حديث: «أنا وفاطمة وعلي في حظيرة القدس، في قبة بيضاء سقفها عرش الرحمن». قال الشوكاني: هو موضوع وقد رواه الطبراني.

= وقال ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٢٥٤): «زكريا بن يحيى بن عبد الله بن أبي سعيد الرقاشي الحزَّار -كذا بحاء مهملة ثم زاي معجمة ثم راء- المقرئ، أبو عبد الله، يروي عن سعيد بن عبد الرحمن الجمحي ومعاذ بن معاذ والعراقين، حدثنا عنه أبو يعلى بالموصل وغيره من شيوخنا، يغرب ويخطئ». اهـ.

وترجمه الحسيني في «الإكمال» (ص١٥١)، وابن حجر في «تعجيل المنفعة» (١/ ٥٥١) وفيهما: الحزَّار أيضًا كما في «الثقات» ولم أر من قيل فيه هذا سوى فائد بن كيسان، فالله أعلم.

وجاءت نسبته «الخزاز» بمعجمات في «ضعفاء العقيلي» (١/ ٨٥)، و«ضعفاء ابن عدي» (١/ ٣١٢)، والموضع الأول من «الفوائد»، ولم أره في شيء من كتب المشتبه، إلا أن في هامش أصل كتاب «الإكمال» -كما نقله **المعلمي** في الحاشية (٢/ ١٨٥): «زكريا بن يحيى الخزاز عن فضالة بن حصين، روى عنه خالد بن الحسن بن ذكوان الواسطي» فالله أعلم.

(١) وثقه أبو حاتم الرازي، ومحمد بن عبد الله بن عمار -ورويا عنه-، وقال صالح جزرة: صدوق، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: يخطئ ويخالف، وقال الدارقطني: مجهول. قال الحافظ في «اللسان»: أظن قول الدارقطني فيه إنما عني به شيخه - يعني: أبا بكر بن شعيب - وضعفه ابن عبد البر.

وانظر: «الجرح» (٣/ ٥٩١)، و«تاريخ مشق» (٦/ ق٤٥٤-الظاهرية)، و«الميزان» (٢/ ٢٧٣)، و«اللسان» (٢/ ٤٩٢)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٤٤) عن صاحب «الكمال»، ولم يذكره المزي.

قال الشيخ **المعلمي**: «من طريق: «زهير بن عباد ثنا وكيع عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن جبار الطائي عن أبي موسى - إلخ» قال في اللآلىء: «جبار ضعيف».

أقول: وأبوإسحاق يدلس، ولعلهما بريئان من الخبر والبلاء من زهير. اهـ.

[٢٨٨] زهير بن محمد التميمي أبو المنذر الخراساني:

عنه خيران بن العلاء الشامي.

«الفوائد» (ص١٢٨) «إذا روى عنه أهل الشام جاءوا بالأباطيل؛ لأنه لم يكن يحفظ وحدثهم عن حفظه، وفي «الميزان»[(١)] ترجمته لخيران بن العلاء الشامي وفيها إشارة إلى هذا الخبر[(٢)] وقال: لعل البلاء من شيخه»[(٣)]. اهـ.

وفي «التنكيل» (٢/ ١٦٩): «زهير أنكروا عليه الأحاديث التي يرويها عنه غير العراقيين».

[٢٨٩] زهير بن مرزوق:

عن علي بن زيد بن جدعان، وعنه علي بن غراب.

«الفوائد» (ص٧٣) «مجهول»[(٤)].

---

(١) (١/ ٦٦٩).

(٢) قال الذهبي: وله خبر منكر.

والخبر الوارد في «الفوائد» هو: «إذا جامع أحدكم زوجته أو جاريته فلا ينظر إلى فرجها، فإن ذلك يورث العمى».

(٣) يعني زهيرًا.

(٤) قال ابن معين: لا أعرفه.

وقال المزي: قال البخاري: منكر الحديث مجهول.

وروى له ابن ماجه وحده الحديث الوارد في «الفوائد»، وليس له غيره كما قال ابن عدي، وقال: هو معضل. انظر «تهذيب الكمال» (٩/ ٤١٩)، و«الكامل» (٣/ ٢٢٤) وغيرهما.

وحديثه في باب «المسلمون شركاء في ثلاث» من ابن ماجه رقم (٢٤٧٤).

[٢٩٠] زياد بن عبد الله بن الطفيل البكّائي العامري أبو محمد الكوفي:

قال السيوطي: «هو ثقة، روى له الشيخان، لكن عدّ هذا من مناكيره». يعني حديث بلال في تثنية الإقامة كالأذان.

قال **المعلمي** تعليقًا على «الفوائد» (ص١٨): «زياد وثقوه في روايته لمغازي ابن إسحاق، وليس هذا منها، وفيه ضعف في غيرها، أخرج له مسلم ما ثبت من طريق غيره[١]، أما البخاري فعنده حديث في الجهاد[٢] أخرجه عن عبد الأعلى، وعن زياد، كلاهما عن حميد عن أنس، وقد أخرجه في غزوة أُحد عن محمد بن طلحة عن حميد، وأخرجه مسلم عن ثابت عن أنس، وزياد في سند البخاري، قيل: إنه هذا، وتردد فيه ابن حجر[٣] في الفتح (٦/ ١٦)». اهـ.

[٢٩١] زيد بن أسلم القرشي العدوي أبو عبد الله المدني مولى عمر بن الخطاب:

عن أنس وعنه حفص بن ميسرة.

«الفوائد» (ص٤٨٣): «ربما دلّس[٤]، وأنس رضي الله عنه كان بالبصرة، وبها أصحابه

(١) له في مسلم ثلاثة أحاديث: الأول: في كتاب الصلاة (١/ ص٣٦٥ رقم ٥١٠) متابعةً، والثاني: في كتاب الصيام (٢/ ص٧٥٩، رقم ١٠٨٠/ ٦)، والثالث: في كتاب الحج (٢/ ٩٣٣، رقم ٢٧١) وكلاهما في آخر الباب.

(٢) الفتح (٦/ ٢١، رقم ٢٨٠٥) في صدر الباب ولكنه مقرون بعبد الأعلى، وهو السامي - بالمهملة.

(٣) قال: «لم أره منسوبًا في شيء من الروايات - يعني زيادًا - وزعم الكلاباذي ومن تبعه أنه ابن عبد الله البكائي - بفتح الموحدة وتشديد الكاف - وهو صاحب ابن إسحاق وراوي المغازي عنه، وليس له ذكر في البخاري سوى هذا الموضع». اهـ.

(٤) أقول: زيد معروف بأنه يرسل عن بعض الصحابة، كأبي هريرة، وسعد بن أبي وقاص، وعائشة وغيرهم.

أما التدليس، فقد قال الحميدي «مسنده» (١/ ٨١-٨٢): ثنا سفيان - يعني ابن عيينة - عن زيد بن أسلم بمنى: قال عبد الله بن عمر..، وساق حديثًا في المصلِّي يردُّ السلامَ بالإشارة، فقال سفيان: فقلتُ لرجلٍ: سَلْهُ، أنت سمعته من ابن عمر؟ فقال: يا أباأسامة - يعني زيدًا -: أسمعْته من ابن عمر؟ قال: أما أنا قد كلمته وكلمني - ولم يقل: سمعته منه». اهـ.

= وقد رَوى حديث ابن عمر هذا: الدارمي (١/ ٣١٦) عن يحيى بن حسان - وهو التنيسي البكري أبو زكريا البصري: ثقة متفق عليه صاحب حديث، والنسائي (١/ ٣١٤) «الكبرى» عن محمد بن منصور المكي - ثقة - وابن ماجه (١/ ٣٢٥) عن علي بن محمد الطنافسي - ثقة - جميعًا عن ابن عيينة بدون قصة السؤال.

لَكِنَّ الحميدي ثقة إمام. قال أحمد: الحميدي عندنا إمام. وقال أبو حاتم: أثبت الناس في ابن عيينة الحميدي، وهو رئيس أصحاب ابن عيينة، وهو ثقة إمام.

وقال الحميدي: جالست ابن عيينة تسع عشرة سنة أو نحوها.

فلا يستنكر اختصاص الحميدي بسؤال ابن عيينة هذا.

وقد تابعه عليه بنحوه إسحاق بن إسماعيل الأيلي، رواه من طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» كما سيأتي.

لكن وقع عند ابن خزيمة في «صحيحه» (٨٨٨) عن عبد الجبار بن العلاء، قال سفيان: «قلت لزيد: سمعت هذا من ابن عمر؟ قال: نعم».

كذا، ولم يصرح عبد الجبار بسماعه من سفيان، ورواية الحميدي والأيلي أثبت.

وقد نقل الحافظ ابن رجب في «الفتح الباري» (٩/ ٣٦٠، ٣٦١) عن ابن المديني ويعقوب بن شيبة قولهما بعدم سماع زيد لهذا الحديث من ابن عمر.

وزيد قد ذكره الحافظ ابن حجر في كتابه «تعريف أهل التقديس» في المرتبة الأولى من الموصوفين بالتدليس - وهم من لم يوصف بذلك إلا نادرًا - ترجمة رقم (١١) وأشار إلى هذا الأثر وفيه السؤال، ثم قال: في جواب زيد إشعار بأنه لم يسمع هذا بخصوصه من ابن عمر، مع أنه مكثر عنه فيكون دَلَّسَهُ». اهـ.

ووقع في النسختين المطبوعتين من كتاب المدلسين لابن حجر: قال ابن عبيد، وهو تحريف، والصواب: قال ابن عيينة وهو سفيان كما مَرَّ.

ودفع ابن التركماني في «الجوهر النقي» ظاهر جواب زيد بقوله: «يحتمل أن يريد: كلمني بهذا الحديث، ولا ينافي ذلك قول الراوي عنه: «و لم يقل سمعته» إِذْ لا يلزم من عدم قوله: «سمعته» أن لا يكون سمعه، بل قام قوله: «كلمني» مقام قوله: «سمعته».

أقول: فَلِمَ حاد زيد عن التصريح بسماعه ذاك الحديث من ابن عمر؟ ومن المعروف أن الرواة يحرصون على إبراز السماع، لاسيما إذا سُئلوا عنه.

وفي «التمهيد» لابن عبد البر (١/ ٣٦) تأييدٌ لهذا؛ فقد رواه من طريق أبي يعقوب إسحاق بن إسماعيل الأيلي عن ابن عيينة، وفيه:

«قال سفيان بن عيينة: فقلت لرجل: سَلْ زيد بن أسلم - وفرِقْتُ أن اسأله -: هل سمعتَ هذا من ابن عمر؟ فقال له: يا أبا أسامة: أسمعتَه من ابن عمر؟ قال زيد: أما أنا فقد رأيته.

=

الملازمون له المكثرون عنه، فكيف يفوتهم هذا الخبر[(١)]، ويتفرد به زيد ابن أسلم المدني؟ ثم كيف يفوت أصحاب زيد الملازمين له المكثرين عنه ويتفرد به عنه هذا الصنعاني -حفص بن ميسرة؟ مع أن هذا الخبر مرغوب فيه كما يُعلم من كثرة الروايات الواهية له». اهـ.

- زيد بن الحُباب أبو الحسين العُكْلي الكوفي خرساني الأصل.

انظر ترجمة «عبد الله بن الحارث بن عبد الملك المخزومي».

***

= قال أبو عمر: جواب زيد هذا جواب حيرة عما سئل عنه، وفيه دليل والله أعلم على أنه لم يسمع هذا الحديث من ابن عمر، ولو سمعه منه لأجاب بأنه سمعه ولم يجب بأنه رآه، وليست الرؤية دليلا على صحة السماع». اهـ.

وفي «جامع التحصيل» (ص١٧٨): «قال علي بن المديني: سئل سفيان بن عيينة عن زيد بن أسلم، فقال: ما سمع من ابن عمر إلا حديثين». اهـ.

فكأن زيدًا لَمّا لم يصرح بالسماع في هذا الحديث، شك ابن عيينة في ذلك فسأل، وهذا يدل أن زيدًا ربما أَوْهَم السماع وهو لم يسمع، وإلا لَمَا احتاج ابن عيينة إلى السؤال، ولَمَا نصَّ على أن زيدًا إنما سمع من ابن عمر حديثين فقط، وأن الباقي غير مسموع، وهذا تدليس.

فائدة:

رواية زيد عن ابن عمر في «الصحيحين»، أما البخاري فله عنده حديثان:

الأول: رقم (٥٧٦٧) بصيغة (عن) لكنه كان قد أخرجه برقم (٥١٤٦) بلفظ: (سمعت ابن عمر).

الثاني: رقم (٥٧٨٣) من طريق مالك عن نافع وعبد الله بن دينار وزيد بن أسلم يخبرونه عن ابن عمر، فهو مقرون. وذكر الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٠/ ٢٦٦) أن الإمام أحمد أخرجه من طريق معمر عن زيد بن أسلم قال: سمعت ابن عمر.

وأخرج له البخاري عن أبيه عن ابن عمر في ثلاثة مواضع، أرقامها: (١٨٠٥، ٣٦٨٧، ٤٩٠١).

وأما مسلم فله عنده الحديث الثاني عند البخاري، من نفس طريق مالك، وهو رقم (٢٠٨٥/ ٤٢).

يتبين من ذلك أن الشيخين لم يحتجَّا من روايته عن ابن عمر، إلا بما ثبت سماعه منه، أو تابعه عليه غيره والله تعالى أعلم.

(١) هو خبر: «ما من معمّر يعمّر في الإسلام أربعين سنة إلا صرف الله عنه أنواعًا من البلاء: الجنون والجذام والبرص..».

حرف السين

[٢٩٢] سالم بن عجلان الأفطس القرشي الأموي مولاهم أبو محمد الجزري الحراني:

قال الشيخ **المعلمي** في آخر ترجمة طلق بن حبيب (١١٤) من «التنكيل»: «وسالم وثقه جماعة[١] ونسبوه إلى الإرجاء، وقال بعضهم[٢]: إنه كان داعية، وقال ابن حبان[٣]: «كان ممن يرى الإرجاء، ويقلب الأخبار، وينفرد بالمعضلات، اتُّهِم بأمر سوء فقُتِل صبْرًا».

قيل: اتُّهِم بالممالأة على قتل إبراهيم الإمام[٤]. اهـ.

---

(١) وثقه أحمد ونسبه إلى الإرجاء. وقال ابن معين: صالح. وقال أبو حاتم: صدوق وكان مرجئًا، نقي الحديث.

وقال النسائي: ليس به بأس. وقال الدارقطني: ثقة يجمع حديثه.

وقال أبو داود: كان يصحب أباحنيفة على الإرجاء.

(٢) هو الجوزجاني، قال: كان يخاصم في الإرجاء، داعيةً، وهو متماسك.

ونقل الذهبي في «الميزان» (٢/ ١١٢) عن الفسوي قوله: مرجئ معاند. وفي «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٤٦١٢) قال: بغيض.

(٣) «المجروحين» (١/ ٣٤٢) ولم يذكر هو ولا غيره ممن ترجموا لسالم شيئًا استنكر عليه، بَلْهَ قلب الأخبار والانفراد بالمعضلات عن الثقات. وابن حبان ربما أسرف في الجرح، فلا يقبل منه هذا إلا ببيِّنة وبرهان.

قال الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» (ص٤٢٤): «أما ما وصفه به ابن حبان من قلب الأخبار وغير ذلك فمردود بتوثيق الأئمة له، ولم يستطع ابن حبان أن يورد له حديثًا واحدًا». اهـ.

(٤) قال أبو داود: كان إبراهيم الذي يقال له: الإمام، محبوسًا عند سالم الأفطس -يعني فمات إبراهيم في زمن مروان الحمار- فلما قدم عبد الله بن علي بن عبد الله بن عباس حَرَّان، دعا به -يعني بسالم- فضرب عنقه.

- سالم بن عصام:

انظر: «سلْم بن عصام».

[٢٩٣] السري بن عاصم بن سهل أبو عاصم الهمداني:

«الفوائد» (ص٢٦٦): «يسرق الحديث».

[٢٩٤] سعد بن طريف الإسكاف الحذاء الحنظلي الكوفي:

«الفوائد» (ص٣٩٤): «رافضي متهم»[(١)].

= أقول: سالم قد وثقه الأئمة وصدَّقوه، وسُبرت أحاديثه فوجدت نقية - كما قال أبو حاتم - ولم يُنكر عليه شيء منها، وقد احتج به البخاري في موضع (٥٦٨٠، ٥٦٨١)، وأخرج له في موضع آخر (٢٦٨٤) متابعةً.

ومثل هذا لا يضره الإرجاء ولا ما ذُكر من ممالأته على قتل إبراهيم الإمام بحبسه عنده -إن صح هذا الاتهام- فالعبرة بقبول الأئمة له واحتجاجهم به، فهم أقرب إلى سالم، وأدْرَى بحقيقة الحال، والله تعالى أعلم.

وانظر في ترجمته: «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٤٧٤،٢٠٩)، و«التاريخ الكبير» للبخاري (١١٧/٤)، و«الجرح والتعديل» (١٨٦/٤)، و«أحوال الرجال» للجوزجاني (ت٣٣٣)، و«سؤالات الآجري لأبي داود» (٢/٢٥٩-٢٦٠)، و«المعرفة والتاريخ» للفسوي (٢/ ٤٦٢)، و«ضعفاء العقيلي» (٢/ ١٥١)، و«المجروحين» (١/ ٣٤٢)، و«تهذيب الكمال» (١٠/ ١٦٤)، و«ميزان الاعتدال» (٢/ ١١٢)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٤١) وغيرها.

(١) مجمع على ضعفه، وتركه غير واحد، أما ابن معين فروى الدوري وابن الجنيد عنه: لا يحل لأحدٍ أن يروي عنه.

وقال البرقاني عن الدارقطني: كذاب. وفي موضع آخر: متروك الحديث. وقال ابن حبان: كان يضع الحديث على الفور.

أقول: كأن ابن حبان اعتمد في ذلك على ما رواه عبيد بن إسحاق العطار، ثنا سيف بن عمر التميمي، قال: كنت جالسًا عند سعد بن طريف الإسكاف، إذْ جاء ابن له يبكي، فقال: يا بني مَا لَكَ؟ قال: ضربني المعلم: فقال: والله لأخزينهم اليوم، حدثني عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «شراركم معلموكم، أقلهم رحمةً على اليتيم وأغلظهم على المسكين». لكن الإسناد إلى سعد ساقط، عبيد بن إسحاق العطار ضعيف، وتركه بعضهم، وسيف بن عمر التميمي هالك، بل قيل: كان يضع الحديث، واتهم بالزندقة، كما سيأتي في ترجمته من هذا الكتاب. =

[٢٩٥] سعد الجاري:

عنه عبد الله بن دينار.

«الأنوار الكاشفة» (ص١١٤): «غير مشهور ولا موثق، ولا يُدرى أدركه عبد الله بن دينار أم لا».

[٢٩٦] سعيد بن حفص النفيلي أبو عمرو الحرّاني «في فضل رباط عسقلان»:

«الفوائد» (ص٤٣١): «تغير في آخر عمره»(١)، والمتن الذي ساقه وفي آخره ذكر عسقلان، قد رواه غيره عن عمر من قوله، بدون ذكر عسقلان، راجع «المستدرك» (٤/ ٤٧٣).

[٢٩٧] سعيد بن حيان التيمي الكوفي والد أبي حيان التيمي:

عن علي قوله: «لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد».

= وقال ابن عديّ: لا أدري البلاء منهما أو منه؟. وضعَّف سعدًا جدًّا.

وأخشى أن يكون تكذيب الدارقطني له مبني على هذا أيضًا، فلا يثبت ما رمي سعدٌ به من الكذب أو الوضع، ويبقى التركُ، ووصفُ عمرو بن عليّ الفلاس وغيره له بالإفراط في التشيع، والله تعالى أعلم.

وانظر: «تاريخ الدوري» (٢/ ١٩١)، و«سؤالات ابن الجنيد» (ت٢٣٧)، و«التاريخ الكبير» للبخاري (٤/ ٥٩)، و«الضعفاء الصغير» له (ت١٤٨)، و«ضعفاء النسائي» (ت٢٨١)، و«الجرح» (٤/ ٨٧)، و«المجروحين» (١/ ٣٥٧)، و«الكامل» لابن عدي (٣/ ١١٨٦)، و«ضعفاء الدارقطني» (ت٢٦٦)، و«سؤالات البرقاني للدارقطني» (ت١٩٠)، و«تهذيب الكمال» (١٠/ ٢٧١) و«ميزان الاعتدال» (٢/ ١٢٢)، و«تهذيب ابن حجر» (٣/ ٤٧٣).

(١) نقله مغلطاي وابن حجر عن أبي عروبة الحراني قال: كان قد كبر ولزم البيت، وتغير في آخر عمره.

قلت: ولم يوثقه سوى ابن حبان بذكره في «الثقات»،و مسلمة بن قاسم الأندلسي – وليس بعمدة.

وانظر: «ثقات ابن حبان» (٨/ ٢٦٩) و«تهذيب الكمال» (١٠/ ٣٩٠)، و«الكاشف» (١/ ت١٨٨٧)، و«إكمال مغلطاي» (٣/ ق١٨١أ) و«تهذيب التهذيب» (٤/ ١٧)، وغيرها.

«الفوائد» (ص٢٢): «زعم بعضهم أنه صحيح عن علي، وليس كذلك؛ فإنه لم يتحقق إدراك سعيد بن حيان لعلي، بل الظاهر عدمه، وقد أشار إلى ذلك البخاري في ترجمة سعيد من التاريخ (٢/ ١/ ٤٢٣) قال أولًا: «عن علي» ثم قال «سمع شريحًا والحارث بن سويد» ومع ذلك فسعيد لا يروي عنه إلا ابنه، ولم يوثقه إلا العجلي وابن حبان، وقاعدة ابن حبان معروفة، وقد استقرأت كثيرًا من توثيق العجلي، فبان لي أنه نحو من ابن حبان»[(١)]. اهـ.

[٢٩٨] سعيد بن راشد المازني السماك البصري:

«الفوائد» (ص٢٩٣): «هالك».

[٢٩٩] سعيد بن سلم بن قتيبة بن مسلم أبو محمد الباهلي الأمير، بصري الأصل وسكن خراسان:

قال الكوثري: «عامل أرمينية في عهد الرشيد، وقد حاق بالمسلمين ما حاق من البلايا هناك من سوء تصريف هذا العامل شؤون الحكم، وابتعاده في الحكم عن الحكمة والسداد، كما في «تاريخ ابن جرير» وغيره، وليس هو ممن يقبل له قول في مثل هذه المسائل». اهـ.

يعني: قوله لأبي يوسف: أكان أبو حنيفة مرجئًا..

فقال الشيخ **المعلمي** في ترجمة سعيد من «التنكيل» (٩٦): «حُسْنُ السياسة شيء، والصدق في الرواية شيء آخر، ولسعيد ترجمة في «تاريخ بغداد» (ج٩ ص٧٤) وفيها «.. قال العباس بن مصعب: قدم مرو زمان المأمون.. وكان عالمًا بالحديث والعربية إلا أنه كان لا يبذل نفسه للناس» ولو قال الأستاذ -يعني الكوثري-: لم يُوثَّق، لكفاهُ». اهـ.

(١) وقال ابن القطان: مجهول. وزعم الحافظ ابن حجر أنه قال ذلك من أجل أنه لم يقف على توثيق العجلي، وليس بلازم، وقال الذهبي في «الميزان»: لا يكاد يعرف.
وانظر: «الميزان» (٢/ ١٣٢)، و«التهذيب» (٤/ ١٩) وغيرهما.

[٣٠٠] سعيد بن عامر الضُّبعيُّ أبو محمد البصري:

نقل الشيخ **المعلمي** في ترجمته من «التنكيل» (٩٧) قول أبي حاتم: «كان رجلًا صالحًا، وكان في حديثه بعض الغلط[1]»، وأن الكوثري قد غمزه بذلك.

فقال **المعلمي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد وقفتُ لسعيدٍ على خطأٍ في إسناد حديث أو حديثين[2] وذلك لا يضره، وإنما حدُّه أنه إذا خالف من هو أثبت منه ترجح قول الأثبت، وقد أثنى عليه الإمامان ابن مهدي والقطان. وقال ابن معين: «ثنا سعيد بن عامر الثقة المأمون» ووثقه أيضًا ابن سعد والعجلي وابن قانع حافظ الحنفية، وروى عنه الأئمة: ابن المبارك وأحمد ويحيى وإسحاق وأبوخيثمة وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي وغيرهم». اهـ.

[٣٠١] سعيد بن عبد الرحمن القرشي الجمحي أبو عبد الله المدني قاضي بغداد:

«التنكيل» (٢/ ٨٣): «من رجال مسلم[3] وفيه مقال».

[٣٠٢] سعيد بن أبي عروبة اليشكري مولاهم أبو النضر البصري:

«الفوائد» (ص١٠٨): «ثقة لكنه اختلط قبل موته بمدة طويلة، وهو مع ذلك كثير التدليس كما في التقريب».

---

(١) وفي «الجرح» (٤/ ٤٩) أيضًا قول أبي حاتم: هو صدوق.

(٢) من ذلك ما رواه سعيد بن عامر، عن همام، عن قتادة، عن أنس: «أن النبي ﷺ سَنَّ فيما سقت السماء..» الحديث.

نقل الترمذي عن البخاري «العلل الكبير» (١/ ٣١٨)، وكذا قاله أبو حاتم «علل الحديث» (٦٢٢) أن الصواب: عن همام، عن قتادة، عن أبي الخليل، أن النبي ﷺ.. مرسل.

ونقل الترمذي عن البخاري أيضًا وصفَ سعيد بكثرة الغلط، هذا مع احتجاجه به في «الصحيح»، راجع الحديث رقم (١٠٦٢ - فتح).

(٣) «رجال مسلم» لابن منجويه (١/ رقم ٥٣٤)، و«الجمع بين رجال الصحيحين» لابن القيسراني (١/ ١٧٥-١٧٦) وفيهما: روى عن هشام بن عروة، وعنه ابن وهب. زاد صاحب الجمع: في الصلاة.

وفي «التنكيل» (٢/ ١٣٠) رواية لعبد الوهاب بن عطاء الخفاف عن سعيد بن أبي عروبة عن معمر عن الزهري عن عمرة عن عائشة مرفوعًا «تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدًا».

رواه النسائي وأبوعوانة، وقال أبو عوانة في آخره: قال سعيد: نبّلْنا معمرًا، روينْاهُ عنه وهو شاب. وسعيد أكبر من معمر وقد شاركه في كثير من شيوخه، ورواه ابن المبارك عن معمر لكن لم يرفعه، أخرجه النسائي[(١)].

قال الشيخ **المعلمي**: «قدْ عدّوا عبد الوهاب من أثبت الناس عن ابن أبي عروبة[(٢)]، لكن ذكر بعضهم أنه سمع منه قبل الاختلاط وبعده[(٣)]، وهذا لا يضر هنا؛ فإن قول سعيد: «نبّلنا معمرًا، روينْاهُ عنه وهو شاب» يقضي بأن سعيدًا روى هذا قديمًا، فإن معمرًا ولد سنة ست أو سبع وتسعين، وسعيد بدأ بِهِ الاختلاط أواخر سنة (١٤٣)، واشتد به قليلًا سنة (١٤٥) واستحكم سنة (١٤٨). هذا هو الجامع بين الحكايات المتصلة في ذلك، فأما المنقطعة فلا عبرة بها.

فأما رواية ابن المبارك فهي عند النسائي عن سويد بن نصر عنه، وسويد مات سنة (٢٤٠) وعمره (٩١) سنة فقد أدركه الشيخان ولكنهما لم يخرجا عنه في «الصحيح» وإنما روى له النسائي والترمذي ووثقه النسائي ومسلمة بن القاسم، وقال ابن حبان: «كان متقنًا» فالله أعلم.

---

(١) من «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (١٢/ ١٠٣).

(٢) في «تاريخ بغداد» (١١/ ٢٣): قال أبو بكر الأثرم عن أحمد بن حنبل: كان عالمًا بسعيد.

وفيه (١١/ ٢٢): قال يحيى بن أبي طالب: قال أحمد بن حنبل: كان عبد الوهاب بن عطاء من أعلم الناس بحديث سعيد بن أبي عروة. وفي «طبقات ابن سعد» (٧/ ٣٣٣): لزم سعيد بن أبي عروبة، وعُرف بصحبته، وكتب كتبه..».

(٣) انظر «سؤالات المروذي» لأحمد (ص٥٩) و«شرح علل الترمذي» لابن رجب: (ص٥٦٥، ٥٦٧، ٥٦٩، ٥٧٠).

وقد روى النسائي عنه عن ابن المبارك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت: «يقطع في ربع دينار فصاعدًا».

وأثبت الروايات عن يحيى ما رواه مالك وابن عيينة عنه، عن عمرة عن عائشة: «ما طال عليّ ولا نسيت، القطع في ربع دينار فصاعدًا».

فإن لم يكن -يعني سويدًا- وهم في روايته عن ابن المبارك عن معمر فالتقصير من معمر. وقد قال الإمام أحمد: «حديث عبد الرزاق عن معمر أحبّ إليّ من حديث هؤلاء البصريين «عن معمر»؛ كان «معمر» يتعاهد كتبه وينظر فيها باليمن، وكان يحدثهم حفظًا بالبصرة».

وسعيد بن أبي عروبة أقدم سماعًا، فإن لم يكن الوهم من سويد فكأن معمرًا حدث بالحديث مرّة من حفظه حيث سمع منه ابن المبارك فشك في الرفع فقصر به كما كان يقع مثل هذا لحماد بن زيد. وقد حدث به معمر قبل ذلك حيث سمع منه ابن أبي عروبة فرفعه، وحدث به باليمن حيث كان يتعاهد كتبه فرفعه. اهـ.

وفي ترجمة أسباط بن محمد بن ميسرة من «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٣٢) رقم (١٢٦٣) قول عبد الله بن أحمد بن حنبل: «سألت أبي عن أسباط بن محمد: أحب إليك في سعيد أو الخفاف؟ فقال: أسباط أحبُّ إلي؛ لأنه سمع بالكوفة».

فعلق الشيخ **المعلمي** بقوله: «أسباط وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف سمعا من سعيد بن أبي عروبة، وسعيد اختلط بأخرة، والخفاف كان ملازمًا له مُدّة، سمع منه قبل الاختلاط وبعده، فيظهر مما هنا أن سعيدًا قبل اختلاطه دخل الكوفة وحدّث بها، ثم لم يدخلها بعد اختلاطه، فمن هنا رجح أحمد أسباط، وهذه فائدة جليلة، فكل من كان من أصحاب سعيد إنما سمع منه بالكوفة؛ فحديثه عنه صحيح». اهـ.

وفي «الفوائد» (ص٢٣٨) حديث «لا خير فيمن لا يجمع المال يصل به رحمه، ويؤدي به عن أمانته، ويستغني به عن خلق ربه».

قال الشوكاني: رواه ابن حبان عن أنس مرفوعًا. وفي إسناده: العلاء بن مسلمة وهو وضاع. وقد رواه البيهقي في «الشعب».

قال **المعلمي**: «رواه العلاء عن أبي النضر هاشم بن القاسم عن مُرجّى بن رجاء عن سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن أنس.

وأخرجه البيهقي من وجه آخر فيه بعض النظر عن أبي النضر، ثم قال: «إنما يروى هذا الكلام بعينه من قول سعيد بن المسيب».

ومرجّى ربما وهم، وسعيد اختلط، فلعل الخطأ من أحدهما، كان أصله قتادة عن ابن المسيب قوله، فجعل خطأ: قتادة عن أنس مرفوعًا. اهـ.

[ز٦] سعيد بن كثير بن عفير أبو عثمان المصري:

حاشية «الفوائد المجموعة» (ص٣٥٦): «ثقة». اهـ.

[٣٠٣] سعيد بن محمد بن سعيد الجرمي الكوفي:

«الأنساب» (٣/ ٢٣٤) قال السمعاني: «كان من أهل الصدق، غير أنه كان غاليًا في التشيع».

فقال الشيخ **المعلمي** في الحاشية: «كلا إن شاء الله، إنما بنى المؤلف هذا على الحكاية الآتية، ومثلها لا يكفي لمثل هذا الحكم».

ثم قال السمعاني: «حكى إبراهيم بن عبد الله المخرمي، قال: «كان سعيد إذا قدم بغداد نزل على أبي، فكان أبو زرعة الرازي يجيء كل يوم ينتقي عليه ومعه نصف رغيف، وكان إذا حدّث فجرى ذكر النبي ﷺ سكت، وإذا جرى ذكر علي رضي الله عنه قال: ﷺ». اهـ.

فقال الشيخ **المعلمي**: «كلمة «وسلم» ليست في «تاريخ بغداد»، والترجمة فيه (ج٩ رقم ٤٦٦٦)، وفي هذه الحكاية نظر؛ فإن راويها: إبراهيم بن عبد الله بن محمد ابن أيوب ليس بثقة». اهـ.

[٣٠٤] سعيد بن محمد البرذعي أبو طالب:

شيخ لعبد الله بن محمد بن يعقوب الحارثي.

في «التنكيل» (١/ ٣٦٢) حكاية من طريق الحارثي هذا قال: حدثنا أبو طالب سعيد بن محمد البرذعي في مسجد أبي الحسن الكوفي ببغداد حدثني أبو جعفر.. الطحاوي..

قال الشيخ **المعلمي** (١/ ٣٦٤): «أما هذه الحكاية فتفرد بها الحارثي وهو تالف مرمي بالوضع راجع ترجمته في «لسان الميزان» (ج٣ ص٣٤٨)، وشيخه لا يذكر إلا في هذه الحكاية، وقد ذكره صاحب «الجواهر المضيئة في تراجم الحنفية» (ص٢٤٩) بما يؤخذ من هذه الحكاية فقط.

فإما أن يكون اسمًا اختلقه الحارثي، وإما أن يكون رجلًا مغمورًا هلك فاختلق الحارثي هذه الحكاية ونسبها إليه، فإن القصة تدل على اطلاع وتفيهق، وهذه صفة الحارثي، يمتنع أن يكون شيخه بهذه الصفة ثم لا يُذكر إلا في هذه الحكاية».

[٣٠٥] سعيد بن محمد الوراق الثقفي أبو الحسن الكوفي نزيل بغداد:

في «الفوائد» (ص٧٧) حديث: «إن السخِيّ قريب من الناس، قريب من الله، قريب من الجنة، بعيد من النار، وإن البخيل بعيد من الناس..»

قال الشوكاني: رواه العقيلي عن أبي هريرة مرفوعًا، وقال: ليس لهذا الحديث أصل.. وقال ابن حبان: غريب.

وقال البيهقي: تفرد به سعيد بن محمد الوراق[(١)] وهو ضعيف.

وقال ابن معين: ليس بشيء.

قال **المعلمي**: «والكلام فيه كثير، وغفل الحاكم فقال «ثقة»[(٢)] وابن حبان فذكره في «الثقات»، وقد خلط سعيد في هذا الخبر، فروى عنه عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن الأعرج عن أبي هريرة، وروى عنه عن يحيى عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن أبيه عن عائشة، وروى عنه عن يحيى عن عروة عن عائشة كما في ترجمته من «تهذيب التهذيب». اهـ.

[٣٠٦] سعيد بن المسيب بن حزْن القرشي المخزومي أبو محمد المدني:

«التنكيل» (٢/ ١٤٦): «سعيد بن المسيب عن عمر منقطع إلا أنه جيِّد».

[٣٠٧] سعيد بن ميسرة البكري أبو عمران البصري:

عن أنس.

«الفوائد» (ص٢٤٣): «منكر الحديث، كذبه يحيى القطان».

[٣٠٨] سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي أبو محمد الكوفي سكن مكة:

ترجم له الشيخ **المعلمي** في «التنكيل» (٩٩)، ونظر فيما قيل عن اختلاطه قبل وفاته بسنة أو أكثر، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(١) قال المروذي: سئل أبو عبد الله عن سعيد بن محمد الوراق فقال: لم يكن بذاك، وقد حكوا عنه حديثًا منكرًا، قلت: إيش هو؟ قال: قال عن يحيى بن سعيد، عن عروة، عن عائشة شيء في السخاء». اهـ.

«سؤالاته» (ت٢٠٨)، وهو كذلك في «تهذيب الكمال» (١١/ ٤٨) ووقع في «تاريخ بغداد» (٩/ ٧٢): وقال الأثرم: سئل أحمد.. فالله أعلم.

(٢) «المستدرك» (٤/ ١٦٣) وفيه: «ثقة مأمون» فردَّهُ الذهبي بقوله: «الوراق عَدَم».

قال الذهبي في «الميزان»: «روى محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي عن يحيى بن سعيد القطان قال: أشهد أن سفيان بن عيينة اختلط سنة سبع وتسعين ومائة، فمن سمع منه فيها فسماعه لا شيء.. قلت: سمع منه فيها محمد بن عاصم صاحب ذاك الجزء العالي، ويغلب على ظني أن سائر شيوخ الأئمة الستة سمعوا منه قبل سنة سبع، وأما سنة ثمان وتسعين ففيها مات ولم يلقه أحد فيها؛ لأنه توفى قبل قدوم الحاج بأربعة أشهر.

وأنا أستبعد هذا الكلام من القطان وأعده غلطًا من ابن عمار؛ فإن القطان مات في صفر من سنة ثماني وتسعين وقت قدوم الحاج، ووقت تحديثهم عن أخبار الحجاز، فمتى تمكن يحيى بن سعيد من أن يسمع اختلاط سفيان ثم يشهد عليه بذلك والموت قد نزل به؟ فلعله بلغه ذلك في أثناء سنة سبع، مع أن يحيى متعنت جدًّا في الرجال، وسفيان فثقة مطلقًا والله أعلم». اهـ.

قال ابن حجر في «تهذيب التهذيب»: «ابن عمار من الأثبات المتقنين، وما المانع أن يكون يحيى بن سعيد سمعه من جماعة ممن حج في تلك السنة واعتمد قولهم وكانوا كثيرًا فشهد على استفاضتهم؟ وقد وجدت عن يحيى بن سعيد شيئًا يصلح أن يكون سببًا لما نقله عنه ابن عمار في حق ابن عيينة، وذلك ما أورده أبو سعيد بن السمعاني في ترجمة إسماعيل بن أبي صالح المؤذن من «ذيل تاريخ بغداد» بسند له قوي إلى عبد الرحمن بن بشر بن الحكم قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: قلت لابن عيينة: كنت تكتب الحديث وتحدث اليوم وتزيد في إسناده أو تنقص منه؟ فقال: عليك بالسماع الأول فإني قد سئمت[1]. وقد ذكر أبو معين الرازي في زيادة «كتاب الإيمان» لأحمد: أنّ هارون بن معروف قال له: إن ابن عيينة تغير أمره بأخرة، وإن سليمان بن حرب قال له: إن ابن عيينة أخطأ في عامة حديثه عن أيوب».

(١) قال الشيخ **المعلمي** في «التنكيل» (٢/ ١٢٤): «كأنه يريد سئم من مراجعة أصوله».

قال **المعلمي**: «كان ابن عيينة بمكة والقطان بالبصرة، ولم يحج القطان سنة سبع فلعله حج سنة ست، فرأى ابن عيينة قد ضعف حفظه قليلًا، فربما أخطأ في بعض مظان الخطأ من الأسانيد، وحينئذٍ سأله فأجابه كما أخبر بذلك عبد الرحمن ابن بشر، ثم كأنه بلغ القطان في أثناء سنة سبع أو أوائل سنة ثمان أن ابن عيينة أخطأ في حديثين فعد ذلك تغيرًا، وأطلق كلمة «اختلط» على عادته في التشديد.

وقد كان ابن عيينة أشهر من نار على علم، فلو اختلط الاختلاط الاصطلاحي لسارت بذلك الركبان، وتناقله كثير من أهل العلم وشاع وذاع، وهذا «جزء محمد بن عاصم» سمعه من ابن عيينة في سنة سبع، ولا نعلمهم انتقدوا منه حرفًا واحدًا[1]، فالحق أن ابن عيينة لم يختلط، ولكن كبر سنه فلم يبق حفظه على ما كان عليه، فصار ربما يخطئ في الأسانيد التي لم يكن قد بالغ في إتقانها كحديثه عن أيوب، والذي يظهر أن ذلك خطأ هين، ولهذا لم يعبأ به أكثر الأئمة ووثقوا ابن عيينة مطلقًا». اهـ.

[٣٠٩] سفيان بن وكيع بن الجرّاح الرؤاسي أبو محمد الكوفي:

في ترجمته من «التنكيل» (١٠٠) قال الشيخ **المعلمي**:

«في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٧٩) عنه قال: جاء عمر بن حماد بن أبي حنيفة فجلس إلينا فقال: سمعت أبي حمادًا يقول: بعث ابن أبي ليلى إلى أبي حنيفة فسأله عن القرآن

---

(١) جزء محمد بن عاصم -وهو الأصبهاني- مطبوع عن نسختين خطيتين، وهو عبارة عن أحاديث لمحمد عن شيوخ له، آخرهم سفيان بن عيينة، قال محمد (ص١٤٥): «وسمعت ابن عيينة سنة سبع وتسعين ومائة وأنا مُحْرِمٌ لبعض النساء، ومن حَجَّ بعدي لم يره، مات سنة ثمان وتسعين ومائة، قال: وسمعت سفيان بن عيينة يقول: عاصم عن زِرّ يقول: أتيت صفوان بن عسَّال المرادي، فقال لي: ما جاء بكَ؟ قلت: جئت ابتغاء العلم.. الحديث.

وخرَّج محقق الجزء المذكور هذا الحديث، وذكر متابعة سبعة لمحمد بن عاصم عن سفيان، وكذا متابعة عشرة لابن عيينة عن عاصم -وهو ابن أبي النجود- ولم يذكر محمد بن عاصم عن ابن عيينة سوى هذا الحديث، ولا ذكر عنه اختلاطًا ولا تغيرًا. وذكر الذهبي هذا الحديث في ترجمة ابن عيينة من «السير» (٨/ ٤٦٩-٤٧٠).

فقال: مخلوق.. قال الأستاذ «يعني الكوثري» (ص٥٧) «من التأنيب»: «كان وراقه كذابًا يُدخل في كتبه ما شاء من الأكاذيب فيرويها هو، فنبهوه على ذلك وأشاروا عليه أن يغير وراقه فلم يفعل، فسقط عن مرتبة الاحتجاج عند النقاد».

أقول: حسّن الترمذيُّ بعض أحاديثه(١)، وذكره ابن حبان في «الثقات»(٢) وقال: «كان شيخًا فاضلًا صدوقًا إلا أنه ابتلي بورّاق سوء..(٣) وهو من الضرب الذين لأن يخر أحدهم من السماء أحب إليهم من أن يكذبوا على رسول الله ﷺ»(٤) وذكر له ابن عدي خمسة أحاديث معروفة إلا أن في أسانيدها خللًا ثم قال: «إنما بلاؤه أنه كان يتلقن، يقال: كان له وراق يلقنه من حديث موقوف فيرفعه، أو مرسل يوصله، أو يبدل رجلًا برجل»(٥).

والحكاية التي ساقها الخطيب ليست من مظنة التلقين، ولا من مظنة الإدخال في الكتب، فإذا صح أن هذا الرجل صدوق في نفسه لم يكن في الطعن فيه بقصة الورّاق

---

(١) في تقويته بتحسين الترمذي لحديثه نظرٌ، مع ما فيه من الكلام، كما سيأتي.

(٢) ليس في «الثقات»، وإنما هو في «المجروحين» (١/ ٣٥٩).

(٣) بقية كلامه: «كان يُدخل عليه الحديث، وكان يثق به فيجيب فيما يقرأ عليه، وقيل له بعد ذلك في أشياء منها فلم يرجع، فمن أجل إصراره على ما قيل له استحق الترك، وكان ابن خزيمة يروي عنه، وسمعته يقول: ثنا بعض مَنْ أمسكنا عن ذكره».

وقد اختصر الحافظ ابن حجر هذا في «تهذيبه» فلم يذكره، وقد قال: قال ابن حبان. فظنه **المعلمي** في «الثقات» وليس كذلك، كما مضى التنبيه عليه.

(٤) بقيته: ولكنهم أفسدوه، وما كان ابن خزيمة يحدث عنه إلا بالحرف بعد الحرف.

(٥) ليس هذا فحسب، بل قال البرذعي (ص٤٠٤) «سؤالاته»: «قلت لأبي زرعة: سفيان بن وكيع كان يتهم بالكذب؟ قال: الكذب بس! ثم قال لي أبو زرعة: كتبتَ عنه شيئًا؟ قلت: لا. قال: استرحتَ.

قال أبو زرعة: كان وراقه نقمة، كان يعمد إلى أحاديث من أحاديث الواقدي فيجيء بها إليه فيقول: قد أصبت أحاديث عن أسامة بن زيد وفلان وفلان، فاكتبها بخطك حتى تدخلها في الفوائد، فتحملها على الشيوخ الثقات، حتى قال يومًا: قد بلغت الفوائد ألفي حديث. قلت: حديث أسامة بن زيد في «الهريسة» من ذاك؟ قال: نعم. اهـ.

وقد قال ابن أبي حاتم: كتب عنه أبي وأبوزرعة، وتركا الرواية عنه. «الجرح» (٤/ ٢٣١).

فائدة هنا، وأكبر ما في الحكاية قول أبي حنيفة المقالة المذكورة والأستاذ يثبت ذلك ويتبجح به. اهـ.

[٣١٠] سلام بن سليمان بن سوار الثقفي مولاهم أبو العباس المدائني الضرير ابن أخي شبابة بن سوار:

في «الفوائد» (ص٤٣٧) حديث: «يوم السبت: يوم مكرٍ وخديعة، ويوم الأحد: يوم بناء وعرس، ويوم الإثنين: يوم سفر وتجارة، ويوم الثلاثاء: يوم دم، ويوم الأربعاء: يوم نحس، ويوم الخميس: يوم دخول على السلطان وقضاء الحوائج، ويوم الجمعة: يوم خطبة ونكاح».

قال الشوكاني: رواه ابن حبان عن أبي هريرة مرفوعًا.. وهو موضوع في إسناده مجاهيل وضعفاء.

وقد رواه تمام في «فوائده» من حديث أبي سعيد.

فقال الشيخ **المعلمي** تعليقًا على حديث أبي سعيد:

«في سنده «سلام بن سليمان أبو العباس، ثنا فضيل بن مرزوق عن عطية». سلام منكر الحديث[(١)]، وفضيل على فضله، قال ابن حبان: «يروي عن عطية الموضوعات» وعطية[(٢)] فيه ما فيه».

[٣١١] سلام بن أبي مطيع الخزاعي أبو سعيد البصري:

في ترجمته من «التنكيل» (١٠١) قال ابن حبان: «لا يجوز أن يحتج بما ينفرد به»[(٣)]،

(١) وذكر الذهبي هذا الحديث في منكرات سلام من «الميزان» (٢/ ١٧٨).

(٢) هو العَوْفي.

(٣) صَدْرُ هذا الكلام: «كان سيء الأخذ، كثير الوهم..» ثم روى بسنده حكاية فيها أن سلامًا وأبا جري القصاب نَامَا -عند هشام بن حسان- نومًا جيدًا يعني حال الإملاء، ثم قاما ينسخان من كتاب يزيد ابن زريع وابن علية وهارون الشامي بن أبي عيسى (المجروحين: ١/ ٣٤١).

فهذا ما أراده ابن حبان بقوله: كان سيء الأخذ. لكنه لم يورد له شيئًا مما استنكره عليه.

وقال الحاكم: «منسوب إلى الغفلة وسوء الحفظ»[(١)].

فقال الشيخ **المعلمي** رحمه الله: «هذا رجل من رجال الصحيحين، منسوب إلى العقل لا إلى الغفلة، فكأن الحاكم صحّف، قال أبو داود: «كان يقال هو أعقل أهل البصرة». وقال البزار: «كان من خيار الناس وعقلائهم»[(٢)]. وقال أحمد وأبو داود: «ثقة». وقال ابن عدي: «لم أر أحدًا من المتقدمين نسبه إلى الضعف، وأكثر ما فيه أن روايته عن قتادة فيها أحاديث ليست بمحفوظة، وهو مع ذلك كله عندى لا بأس به».

فكأن ابن حبان رأى بعض حديثه عن قتادة غريبًا فأطلق. اهـ.

[٣١٢] سلْم[(٣)] بن عصام بن سالم بن المغيرة بن عبد الله بن أبي مريم أبو أمية الأصبهاني:

نقل **المعلمي** في «طليعة التنكيل» (ص٣٦):

عن أبي الشيخ بن حيان في «طبقات الأصبهانين» قوْلهُ: «وكان شيخًا صدوقًا صاحب كتاب، وكتبنا عنه أحاديث غرائب، فمن حِسانٍ ما كتبنا عنه..»[(٤)].

وعن أبي نعيم في «تاريخ أصبهان» قوْلهُ: «صاحب كتاب [كثير][(٥)] الحديث والغرائب».

(١) ذكره الحافظ بن حجر في «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٨٨)، ولم يذكره مغلطاي في «الإكمال» وإنما قال فيه: (٤ق ١٥٢/ أ): «خرج الحاكم حديثه في «صحيحه»، وأثنى عليه». فإن صح ما ذكره ابن حجر عنه من نسبة سلام إلى الغفلة -ولم يُصحِّف الحاكم كما ذهب **المعلمي**- فلعله قصد ما في تلك الحكاية التي ذكرها ابن حبان، والله تعالى أعلم.

(٢) وقال ابن عدي أيضًا: «يُعَدُّ من خطباء أهل البصرة وعقلائهم».

(٣) هكذا جاء في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٣٦) - ومنه نقل **المعلمي** -، وهو كذلك في «طبقات الأصبهانيين» لأبي الشيخ (٣/ ٥٠٩)، و«ذكر أخبار أصبهان» (١/ ٣٣٧)، و«تاريخ الإسلام» الطبقة (٣١) وغيرها.

ووقع في «طليعة التنكيل» وكذا في ترتيبه من تراجم «التنكيل»: «سالم» فهو خطأ.

(٤) تمامه: ومن غرائبه..

(٥) سقط من «التنكيل»، وأثبتُه من كتاب أبي نعيم.

ثم قال **المعلمي**: «من كثر حديثه لابد أن تكون عنده غرائب، وليس ذلك بموجب للضعف، وإنما الذي يضر أن تكون تلك الغرائب منكرة، وأبو الشيخ وأبو نعيم التزما في كتابيهما النص على الغرائب، حتى قال أبو الشيخ في ترجمة الحافظ الجليل أبي مسعود أحمد بن الفرات[(١)]: «وغرائب حديثه وما ينفرد به كثير».

والغرائب التي كانت عند [سلْم] ليست بمنكرة كما يعلم من قول أبي الشيخ: «كان شيخًا صدوقًا صاحب كتاب».

وقال **المعلمي** في ترجمة [سلْم] من «التنكيل» رقم (٩٥): «وصاحب الكتاب يكفيه كونُه في نفسه صدوقًا، وكون كتابه صحيحًا»[(٢)].

[٣١٣] سلمة بن الفضل الأبرش مولى الأنصار أبو عبد الله الأزرق الرازي قاضي الرّيّ:

قال: حدثني ابن إسحاق، وعنه محمد بن حميد الرازي.

«الفوائد» (ص٤٥٨) «محمد بن حميد مُتّهم، وسلمة كثير الخطأ يأتي بمناكير، وابن إسحاق مدلس ولم يصرح بالسماع[(٣)]».

- سليم بن منصور بن عمار أبو الحسن عن أبيه.

انظر ترجمة والده منصور.

---

(١) «الطبقات» (٢/ ٢٥٧).

(٢) يعني أن ذلك يكفي عن التصريح بتوثيقه وحفظه.

(٣) قد يقال: سلمة على ضَعْفه ووَهَنِه، فقد ثَبّتُوه في ابن إسحاق، قال الحسين بن الحسن الرازي عن يحيى بن معين: ثقة كتبنا عنه، كان كَيِّسًا، مغازيه أتمُّ، ليس في الكتب أتم من كتابه.

وقال علي بن الحسن الهسنجاني عن ابن معين: سمعت جريرًا يقول: ليس من لدن بغداد إلى أن تبلغ خراسان أثبت في ابن إسحاق من سلمة بن الفضل «الجرح» (٤/ ت٧٣٩).

أقول: لكن هذا في المغازي خاصّة - كما في رواية الحسين، وأمّا حديث «الفوائد»: «إن لله ديكا عنقه منطوية تحت العرش..» فلا علاقة له بالمغازي، وعلى كل حال فالحديث لا يصح عنه لحالِ محمد بن حميد الرازي. والله تعالى أعلم.

[٣١٤] سليمان بن أرقم أبو معاذ البصري:

«الفوائد» (ص٣١٤) ذكر **المعلمي** خبر: «ما أنزل الله من وحْي قط على نبيّ بينه وبينه إلا بالعربية ثم يكون هو مبلغه قومه بلسانهم» وقال: «في سنده العباس أبو الفضل الأنصاري، عن سليمان بن أرقم، عن الزهري عن ابن المسيب، عن أبي هريرة مرفوعًا.

قال ابن الجوزي: «سليمان متروك» فنازع السيوطي بأن سليمان أخرج له (د س ت) ولم يتهم بكذب ولا وضع،و أن له شاهدًا.

أقول: سليمان ساقط، قال أبو داود، والترمذي وغيرهما: «متروك الحديث». وقال النسائي: «لا يكتب حديثه». والكلام فيه كثير، وإنما ذكرت كلام الذين أخرجوا له ليعلم أن إخراجهم له لا يدفع كونه متروكًا، والمتروك إن لم يكذب عمدًا فهو مظنة أن يقع له الكذب وهمًا، فإذا قامت الحجة على بطلان المتن، لم يمتنع الحكم بوضعه، ولا سيما مع التفرد المريب، كتفرد سليمان هنا عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة، وفوق هذا، فالراوي عن سليمان وهو العباس بن الفضل الأنصاري تالف..

وأما الشاهد فيكفي أنه عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس.. والكلبي كذاب وشيخه تالف. اهـ.

[٣١٥] سليمان بن جابر بن سليمان بن ياسر بن جابر:

عن بشر بن يحيى وعنه محمد بن سعيد البورقي.

«التنكيل» (١/ ٤٦٠): «مجهول»[١].

---

(١) كأن **المعلمي** رَحِمَهُ اللَّهُ قصد بالجهالة هنا أنه لا يكاد يوجد، ومحمد بن سعيد البورقي هذا كذاب وضاع - وستأتي ترجمته - والكذاب إذا روى عمن لا يعرف، فهو كالعَدَم.

[٣١٦] سليمان بن داود الشاذكوني:

«التنكيل» (١/ ٢٢٤): «ليس بثقة، قال البخاري: «فيه نظر» وهذه من أشدّ كلمات الجرح في اصطلاح البخاري، وقال أبو حاتم: «متروك الحديث» وقال النسائي: «ليس بثقة» وقال صالح بن محمد الحافظ: «كان يكذب في الحديث».

والكلام فيه كثير».

[٣١٧] سليمان بن سلمة الخبائري أبو أيوب الحمصي:

«الفوائد» (ص٧١): «هالك».

[٣١٨] سليمان بن شعيب بن الليث بن سعد المصري:

«الفوائد» (ص٣٨٦): «هالك»[(١)].

[٣١٩] سليمان بن عبد الحميد البهراني أبو أيوب الحمصي:

في ترجمته من «التنكيل» (١٠٥) قال الشيخ **المعلمي**: «قال الأستاذ -يعني الكوثري-: «مختلف فيه، يقول النسائي عنه: كذاب ليس بثقة»[(٢)].

أقول: قد أحسن الأستاذ بقوله «مختلف فيه» فإن سليمان هذا وثقه مسلمة وقال ابن أبي حاتم: «هو صديق أبي كتب عنه، وسمعت منه بحمص وهو صدوق» وروى عنه أبو داود، وهو لا يروي إلا عن ثقة عنده كما مرّ في ترجمة أحمد بن سعد بن أبي مريم.

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «كان ممن يحفظ الحديث ويتنصب».

والنسائي رَحِمَهُ اللَّهُ نُسب إلي طرف من التشيع، وهو ضدّ التنصّب، فلعلّه سمع سليمان يحكي بعض الكلمات الباطلة التي كان يتناقلها أهل الشام في تلك البدعة التي كانت رائجة عندهم وهي النصب.

---

(١) والحديث المذكور في «الفوائد»: «أبو بكر وزيري، والقائم في أمتي من بعدي، وعمر حبيبي ينطق على لساني..» قال الذهبي في ترجمة سليمان من «الميزان»: «المتهم بوضعه هذا الشيخ الجاهل».

(٢) في «تهذيب الكمال» (١٢/ ٢٣) زيادة: ولا مأمون.

وقد قال الأستاذ (ص١٦٣): «فلا يعتد بقول من يقول: فلان يكذب ما لم يفسر وجه كذبه..». اهـ.

[٣٢٠] سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى أبو أيوب الدمشقي:

في «الفوائد» (ص٤٢) رواية سليمان قال: «ثنا الوليد بن مسلم ثنا ابن جريج عن عطاء وعكرمة عن ابن عباس عن عليّ قال: يا رسول الله إن القرآن يتفلت من صدري قال: أعلمك كلمات ينفعك الله بهن..». بحديث صلاة الحفظ.

أخرجه الحاكم من هذا الوجه وقال: صحيح على شرط الشيخين.

ونقل الشوكاني عن «اللآلئ»: «ولم تركن النفس إلى مثل هذا من الحاكم، فالحديث يقصر عن الحسن فضلًا عن الصحة، وفي ألفاظه نكارة».

فقال الشيخ **المعلمي**:

«الحديث أخرجه الترمذي[1] عن أحمد بن الحسن بن جنيدب الحافظ عن سليمان عن الوليد. وأخرجه الحاكم من طريق عثمان الدارمي ومحمد بن إبراهيم العبدي عن سليمان عن الوليد، فهو كما قال الذهبي في «تلخيص المستدرك»: «فقد حدّث به سليمان قطعًا..».

وقد قال الذهبي في «تلخيص المستدرك»: «هذا حديث منكر شاذ، أخاف لا يكون موضوعًا، وقد حيّرني والله جودةُ سنده».

وأعله ابن الجوزي بأن الوليد يدلس التسوية. يعني فلعل ابن جريج إنما رواه عن رجل عن عطاء وعكرمة، فأسقط الوليد الرجل وجعله عن عطاء عن عكرمة، فتكون البلية من ذلك الرجل.

(١) رقم (٣٥٧٠) وقال: هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث الوليد بن مسلم.

وذكر الذهبي في ترجمة سليمان من «الميزان»[1] قول أبي حاتم: «صدوق مستقيم الحديث، ولكنه أروى الناس عن الضعفاء والمجهولين، وكان عندي لو أن رجلًا وضع له حديثًا لم يفهم وكان لا يميزه» فدافع عنه الذهبي أولًا[2]، ثم ذكر هذا الحديث فقال: «هو مع نظافة سنده حديث منكر جدًّا، في نفسي منه شيء والله أعلم، فلعل سليمان شُبِّه له وأُدْخِل عليه كما قال أبو حاتم: «لو أن رجلًا وضع له حديثًا لم يفهم».

وفي «التهذيب»: «قال يعقوب بن سفيان: كان صحيح الكتاب، إلا أنه كان يحوّل، فإن وقع فيه شيء فمن النقل».

يعني أن أصول كتبه كانت صحيحة ولكنه كان ينتقي منها أحاديث يكتبها في أجزاء، ثم يحدث عن تلك الأجزاء، فقد يقع له خطأ عند التحويل فيقع بعض الأحاديث في الجزء خطأ فيحدث به.

وأحسب بلية هذا الخبر من ذاك، كأنه كان في أصل سليمان خبر آخر فيه «ثنا الوليد ثنا ابن جريج» وعنده هذا الخبر بسند آخر إلى ابن جريج فانتقل نظره عند النقل من سند الخبر الأول إلى سند الثاني فتركب هذا الخبر على ذاك السند.

وكأن هذا إنما اتفق له أخيرًا فلم يسمع الحفاظ الأثبات كالبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم منه ذاك الجزء، ولو سمعه أحدهم لنبهه ليراجع الأصل. اهـ

[٣٢١] سليمان بن عبد العزيز بن أبي ثابت بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن ابن عوف:

«الأنوار الكاشفة» (ص١٠٩-١١١): «مجهول، لم نجد له ترجمة».

---

(١) (٢/ ت٣٤٨٧).

(٢) قال: «بلى والله، كان يميز ويدري هذا الشأن».

[٣٢٢] سليمان بن عمرو بن عبد الله بن وهب أبو داود الكوفي:

«حاشية الجرح» (٥/ ٣٧٣): «كذبوه».

وانظر ترجمة بشر بن محمد بن أبان السكري.

[٣٢٣] سليمان بن كثير العبدي البصري أبو داود ويقال أبو محمد، أخو محمد ابن كثير:

عن عمرو بن دينار.

«التنكيل» (٢/ ٩٣): «متكلم فيه»(١).

[٣٢٤] سليمان بن كران(٢) أبو داود الطفاوي البصري:

«الفوائد» (ص٦٨): «فيه نظر»(٣).

---

(١) حديثه عن غير الزهري أثبت؛ فإنه سمع الزهري وهو صغير، وقد احتج البخاري بحديث له يرويه عن حصين بن عبد الرحمن (٤٧٥١-فتح)، وأخرج له مسلم عن الزهري في «المتابعات والشواهد» (ص١٧٧٨،١٣١٢).

(٢) وقيل فيه: «كراز» بالزاي.

(٣) ذكره ابن أبي حاتم بغير جرح أو تعديل.

وقال البزار وعبد الحق الإشبيلي: لا بأس به.

وقال ابن الجوزي: ضعيف.

وذكره العقيلي في الضعفاء وقال: الغالب على حديثه الوهم، وذكر له حديثين.

وكذا ذكرهما ابن عديّ وقال إنه يعرف بهما وإن كان روى غيرهما، الأول: رواه سليمان ثنا عمر بن صهبان، نا محمد بن المنكدر، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «اطلبوا الخير عند حسان الوجوه». وهو حديث «الفوائد».

والثاني: قال: ثنا مبارك بن فضالة عن الحسن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «زُرْ غِبًّا تزدد حُبًّا».

قال ابن عديّ: الحديث الأول عن عمر بن صهبان يحتمل؛ لأن عمر ضعيف، والحديث الثاني لا يحتمل عن مبارك بن فضالة؛ لأن مبارك لا بأس به. اهـ.

وانظر: «الجرح» (٤/ ١٣٨)، و«ضعفاء العقيلي» (٢/ ١٣٨)، و«الكامل» (٣/ ١٠٣٨) و«الميزان» (٢/ ٢٢١)، و«اللسان» (٣/ ١٠١)، و«اللآلئ» (٢/ ٧٩).

[٣٢٥] سليمان بن محمد بن الفضل بن جبريل أبو منصور النهرواني:

«الفوائد» (ص٣٨٥): «واهٍ»(١).

[٣٢٦] سليمان بن مرقاع الجندعي:

عنه محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الجدعاني، وهو متروك.

«الفوائد» (ص٣٠١): «هالك»(٢).

[٣٢٧] سليمان بن مهران الأعمش أبو محمد الكوفي:

ذكر **المعلمي** في حاشية «الفوائد» (ص٣٥١) حديث: «أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها». من طريق أبي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد.

وحديث: «أنا دار الحكمة وعليٌّ بابها». من طريق شريك، عن سلمة بن كهيل.

ثم قال **المعلمي**: «أبومعاوية، والأعمش، وشريك، كلهم مدلسون متشيعون، ويزيد شريك بأنه يكثر منه الخطأ.

---

(١) ضعفه الدارقطني، وأخرج له حديثًا باطلا، وآخر في غرائب مالك تفرد به عن أبي مصعب عن مالك عن عمرو بن مسلم عن سعيد بن المسيب عن أم سلمة مرفوعًا: من كان له ذبح فرأى هلال ذي الحجة فأراد أن يذبح، فلا يأخذ من شعره» الحديث.
انظر: «الميزان» (٢/ ٢٢٢)، و«اللسان» (٣/ ١٠٣).

(٢) قال العقيلي: منكر الحديث، ولا يتابع عليه في حديثه.
ثم ذكر له حديثين من رواية الجدعاني عنه: الأول: عن مجاهد عن عائشة، قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من رابط فواق ناقة حرمه الله على النار.
والثاني: عن هلال عن الصلت أن أبا بكر قال: قال رسول الله ﷺ: سورة يس تدعى في التوراة: المعمة، قيل: يا رسول الله وما المعمة؟ قال: تعم صاحبها بخير الدنيا والآخرة.. وهو حديث «الفوائد».
قال العقيلي: كلاهما منكران، ولا يتابع عليهما، ولا يعرفان إلا به. اهـ
انظر: «الضعفاء» (٢/ ١٤٣) وفيه المنعمة بدلا من: المعمة وهو خطأ، والتصويب من المخطوط (ق/ ١٦٥)، و«الميزان» (٢/ ٢٢٢)، و«اللسان» (٣/ ١٠٥).

فإن قيل: إنما ذكروا في الطبقة الثانية، من طبقات المدلسين وهي طبقة من «احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح» قلت: ليس معنى هذا أن المذكورين في الطبقة الثانية تقبل عنعنتهم مطلقًا، كمن ليس بمدلس البتة، إنما المعنى أن الشيخين انتقيا في المتابعات ونحوها من معنعناتهم ما غلب على ظنهما أنه سماع، أو أن الساقط منه ثقة، أو كان ثابتًا من طريق أخرى، ونحو ذلك، كشأنهما فيمن أخرجا له ممن فيه ضعف.

وقد قرر ابن حجر في «نخبته» ومقدمة «اللسان» وغيرهما: أن من نوثقه، ونقبل خبره من المبتدعة يختص ذلك بما لا يؤيد بدعته، فأما ما يؤيد بدعته، فلا يقبل منه البتة، وفي هذا بحث[(١)]، لكنه حق فيما إذا كان مع بدعته مدلسًا، ولم يصرح بالسماع.

وقد أعلّ البخاري في «تاريخه الصغير» (ص٦٨) خبرًا رواه الأعمش، عن سالم يتعلق بالتشيع بقوله «والأعمش لا يدرى، سمع هذا من سالم أم لا، قال أبو بكر بن عياش عن الأعمش، أنه قال: نستغفر الله من أشياء كنا نرويها على وجه التعجب، اتخذوها دينًا»[(٢)].

---

(١) انظر البحث المتعلق بحكم رواية المبتدع، في أوجه الطعن في العدالة من القسم الخاص بالقواعد من هذا الكتاب.

(٢) قال البخاري في تاريخه المطبوع باسم «الصغير» (١/ ١٦٢)، وهو في «الأوسط» (١/ ٢٥٥):
«وروى حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن أبي نضرة، أن معاوية لما خطب على المنبر، فقام رجل، فقال: قال ورفعه: «إذا رأيتموه على المنبر فاقتلوه». وقال آخر: اكتبوا إلى عمر، فكتبوا، فإذا عمر قد قُتل».
وهذا مرسل، لم يشهد أبو نضرة تلك الأيام.
وقال عبد الرزاق، عن ابن عيينة، عن علي بن زيد، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد رفعه.
وهذا مدخول لم يثبت.
ورواه مجالد، عن أبي الوَدَّاك عن أبي سعيد رفعه.
وهذا واهٍ. قال أحمد: أحاديث مجالد كأنها حلم.
ويروى عن معمر، عن ابن طاووس، عن أبيه، عن رجل، عن عبد الله بن عمرو رفعه في قصته.
وهذا منقطع لا يعتمد عليه.
=

ويشتد اعتبار تدليس الأعمش في هذا الخبر خاصة؛ لأنه عن مجاهد، وفي ترجمة الأعمش من «تهذيب التهذيب»[(١)]: «قال يعقوب بن شيبة في مسنده: ليس يصح للأعمش عن مجاهد إلا أحاديث يسيرة، قلت لعلي بن المديني: كم سمع الأعمش من مجاهد؟ قال: لا يثبت منها إلا ما قال سمعت، هي نحو من عشرة[(٢)]، وإنما أحاديث مجاهد عنده عن أبي يحيى القتات».

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه في أحاديث الأعمش عن مجاهد: قال أبو بكر بن عياش عنه: حدثنيه ليث «بن أبي سليم» عن مجاهد».

أقول: والقتات وليث ضعيفان، ولعل الواسطة في بعض تلك الأحاديث من هو شرٌّ منهما؛ فقد سمع الأعمش من الكلبي أشياء يرويها عن أبي صالح باذام[(٣)]، ثم

= وروى الأعمش، عن سالم، عن ثوبان رفعه في قصته وسالم لم يسمع من ثوبان، والأعمش لا يُدرى سمع هذا الخبر من سالم أم لا..

وقد أدرك أصحابُ النبي ﷺ معاوية أميرًا في زمان عمر، بأمر عمر ﵁ وبعد ذلك عشرين سنة [و في بعض النسخ: عشر سنين]، فلم يقم إليه أحد فيقتله.

وهذا مما يدل على هذه الأحاديث أن ليس لها أصول، ولا يثبت عن النبي ﷺ خبره على هذا النحو في أحد من أصحاب النبي ﷺ، إنما يقوله أهل الضعف بعضهم في بعض».

(١) (٤/ ٢٢٥).

(٢) في «تاريخ الدوري» عن ابن معين (٢/ ٢٣٥): «إنما سمع من مجاهد أربعة أحاديث أو خمسة».

وفي «سؤالات ابن طهمان» عنه (رقم ٥٩): «الأعمش لم يسمع من مجاهد، وكل شيء يروي عنه لم يسمع إلا ما قال «سمعت» إنما مرسلة مدلَّسة».

وفي «مقدمة الجرح والتعديل» (ص٢٣٧): «قال يحيى بن سعيد - القطان -: كتبت عن الأعمش أحاديث عن مجاهد ملزقة لم يسمعها». وفي «علل الرازي» (٢١١٩) قال أبو حاتم: الأعمش قليل السماع من مجاهد، وعامة ما يروي عن مجاهد مدلَّس.

لكن في «جامع التحصيل» (ص١٨٩): «قال الترمذي: قلت لمحمد - يعني البخاري -: يقولون لم يسمع الأعمش من مجاهد إلا أربعة أحاديث. فقال: ريح ليس بشيء، لقد عددت له أحاديث كثيرة نحو من ثلاثين أو أقل أو أكثر يقول فيها: حدثنا مجاهد». فليحرر، وانظر التعليق الأول على ترجمة سليمان بن موسى الأشدق الآتية.

(٣) قال ابن أبي حاتم: «قال أبي: لم يسمع من أبي صالح مولى أم هانئ، هو مدلَّس عن الكلبي» (المراسيل: ٨٢).

رواها الأعمش عن باذام تدليسًا، وسكت عن الكلبي، والكلبي كذاب، ولا سيما فيما يرويه عن أبي صالح كما مرّ في التعليق (ص٣١٥).

ويتأكد وهنُ الخبر بأن من يُثْبِتُه عن أبي معاوية يقول: إنه حدّث به قديمًا، ثم كفّ عنه، فلولا أنه علم وهنهُ لما كفّ عنه». اهـ.

وقال الشيخ في «التنكيل» (٢/ ٣٠٩) معلقًا على رواية للأعمش عن أبي وائل عند ابن جرير في تفسيره: «الأعمش مدلس مشهور بالتدليس، وربما دلس عن الضعفاء»[(١)].

---

(١) علق فضيلة الشيخ: محمد عبد الرزاق حمزة هنا في هذا الموضع من «التنكيل» بقوله:

«رواية الأعمش عن أبي وائل معتمدة في «الصحيحين» لاختصاصه به، فلا يضره وجود شيء من التدليس في غير روايته عن أبي وائل، ولو تنطعنا في رَدِّ رواية من رُمي بشيء من التدليس لرددنا رواية كثير من الأئمة كمالك والثوري وغيرهما، راجع رسالة الحافظ ابن حجر في «مراتب المدلسين». اهـ.

ووافقه العلامة الألباني بقوله: «ما ذكر فضيلته في رواية الأعمش عن أبي وائل وجيه».

أقول: سبق توجيه الشيخ **المعلمي** لمعنى ذِكْر الأعمش وغيره في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين.

لكن قد قال الذهبي في ترجمة الأعمش من «الميزان» (٢/ ٢٢٤). «هو مدلس، وربما دلس عن ضعيف، ولا يدري به، فمتى قال: «حدثنا» فلا كلام، ومتى قال: «عن» تطرّق إليه احتمال التدليس، إلا في شيوخ له أكثر عنهم: كإبراهيم، وأبي وائل، وأبي صالح السمان؛ فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال». اهـ.

قلت: إبراهيم هو النخعي، وأبو وائل: شقيق بن سلمة، وأبو صالح: ذكوان.

وما قاله الذهبي توافقه العادة الجارية، فإنَّ مَنْ أكثر عَنْ شيخ حتى كاد أن يستوعب ما عنده من الحديث، فإنه ليس بحاجة إلى التدليس عنه، فإن ما عنده عنه يكفيه ويُغنيه عن مثل هذا، وإنما ربما دلّس عمن فاته أكثرُ حديثه، فاحتاج إلى الرواية عنه بواسطة، ثم يُسقط تلك الواسطة، ويدلس عن ذاك الشيخ؛ تكثرًا من الرواية عنه مباشرة، ولأسباب أخرى معروفة.

لكن لا يخفى أن هذا أمرٌ أَغْلَبِيٌّ، والرجل إذا كان مدلِّسًا، وأكثر عن فلانٍ من الناس، ولم يقل: أنا لا أُدَلِّسُ عنه، فإنه لا يمتنع أيضًا أن يسمع عنه حديثًا بواسطة، فيدلسه؛ استحياءً أن يحدث عنه بواسطة مع ما عرف عنه من اختصاصه به وإكثاره عنه، ولأسباب أخرى لا تقضي العادة بامتناعها. =

= فهذا المدلِّس وإن كان الأصل في روايته عن شيخه ذاك أنه سمع منه، فهو كمثل سائر القضايا الحديثية أنها أَغْلَبِيَّةٌ، فإذا قيل: فلان ثقة ضابط متقن، لم يخدش في هذا القولِ خطؤه في أحاديث قليلة بالنسبة إلى كثرة ما روى. وإذا قيل: فلان أثبت من فلان في شيخ معيَّن، لم يُطعن في ذلك بانعكاس القضية في بعض الأحوال إذا قامت القرائن على ذلك، وهذا أمر مستفيض ودلائله منتشرة في صنيع الأئمة.

والناقد إذا استنكر خبرًا، أو وجده مباينًا لما صح واستقر بخلاف معناه، نظر في إسناده مستحضرًا الأحوال التفصيلية لرواته، ويَنْفُذُ في تعليله من خلال مواطن الخلل فيه، معتمدًا على القرائن المعتبرة في كل حالة.

وربما أعلَّ الناقدُ الخبر بعلَّةٍ يندر وقوع مثلها، إذا ساعدت القرائن على ذلك، والنادرُ قد يُحتاج إليه، وانظر مقدمة «الفوائد المجموعة» للعلامة **المعلمي**.

ففيما نقلته آنفًا عن البخاري في «تاريخه الأوسط» مثال عمليّ على ذلك، فإنه لما استنكر الخبر، وقال: قد أدرك أصحاب النبي ﷺ معاوية أميرًا في زمان عمر، وبعد ذلك سنين، فلم يقم إليه أحدٌ فيقتله، واستدل بهذا على وَهَن الأخبار الواردة في ذلك، وأن ليس لها أصول، فنظر في رواية الأعمش عن سالم؛ والأعمش مدلِّس ولم يصرح بالسماع، والخبر في التشيع، فلعلَّه سمع الخبر من أحدِ المغفلين ممن ينتسبون إلى التشيع، ممن يُلَقَّنُ أو يُدْخَلُ عليه، فدلَّسَه عنه، هذا مع الأخذ في الاعتبار أن رواية الأعمش عن سالم -وهو ابن أبي الجعد- محتج بها في الصحيحين، ومخرجة في سائر الكتب الستة، ولم أر من نصَّ على أن الأعمش يدلس عن سالم، كما نصوا على تدليسه عن غير واحدٍ من شيوخه، لكن لم يجد البخاري -وهو الخبير الحصيف- بُدًّا من هذه العلّة لقيام القرائن عليها، ولو لم يعلّ البخاري بها إلا هذا الخبر لما قيل له: هذا أمر نادر لا يُعَوَّل عليه؛ لأن احتمال التدليس قائم، لا يُدْفع بندرته.

فكذلك كل مدلس لم يصرح بالسماع، فاحتمال تدليسه قائم، ويشتد هذا الاحتمال ويضعف بحسب القرائن المحتفة به وبمن روى عنه.

فالمقصود هنا أن كلام الذهبي لا يدفع احتمال تدليس الأعمش عن هؤلاء الذين سماهم من شيوخه -وفيهم أبو وائل- وإن كان احتمالا قليلًا، لكن لا يمتنع التعلق به إذا انقدح في ذهن الناقد وبصره التعليل به؛ للقرائن المحتفة بالخبر.

ومما يؤيد ما يتعلق برواية الأعمش عن مثل هؤلاء الثلاثة الذين أكثر عنهم، ما رواه ابن أبي حاتم في «تقدمة الجرح والتعديل» (ص١٦٧) من طريق أبي داود الطيالسي، قال: «نا شعبة عن الأعمش عن إبراهيم: أن عليًا كان يجعل للأخوة من الأم - يعني في المشتركة. فقلت للأعمش: سمعته من إبراهيم؟ فقال برأسه، أي: نعم». اهـ.

فلم يمنع إكثار الأعمش عن إبراهيم أن يسأل شعبة عن سماعه منه؛ احتمالًا لوقوع التدليس. =

= وفي «التقدمة» أيضًا (ص٧٢): «قال علي بن المديني: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: قال سفيان -يعني الثوري-: إن الأعمش لم يسمع حديث إبراهيم عن النبي ﷺ في الضحك في الصلاة». اهـ. فقد دلسه عن إبراهيم. وانظر لزامًا: «جامع التحصيل» (ص١٨٩-١٩٠).

وفيها أيضًا (ص٧١): «قال زائدة: كنا نأتي الأعمش فيحدثنا فيكثر، ونأتي سفيان الثوري فنذكر تلك الأحاديث له، فيقول: ليس هذا من حديث الأعمش، فنقول: هو حدثنا به الساعة، فيقول: اذهبوا فقولوا له إن شئتم، فنأتي الأعمش فنخبره بذلك، فيقول: صدق سفيان، ليس هذا من حديثنا». اهـ.

فعلَّق العلَّامة **المعلمي** في حاشية «التقدمة» (ص٧٠) بقوله: «كان الأعمش رَحِمَهُ اللهُ كثير الحديث، كثير التدليس، سمع كثيرا من الكبار، [أقول: كإبراهيم وأبي وائل وأبي صالح] ثم كان يسمع من بعض الأصاغر أحاديث عن أولئك الكبار، فيدلسها عن أولئك الكبار، فحديثه الذي هو حديثه هو ما سمعه من الكبار، فمعنى قول سفيان «ليس هذا من حديثه» أنه ليس من حديثه عمن سَمَّاهُ، وإنما سمعه من بعض من دونه فدلسه». اهـ.

وهاهنا تناول **المعلمي** الأخبار والآثار الواردة في تفسير قول الله سبحانه: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ وذكر (٢/ ٢٩٩) ما في «صحيح البخاري» وغيره من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «قال الله تعالى: كذبني ابن آدم ولم يكن له ذلك، فأما تكذيبه إياي فقوله: لن يعيدني كما بدأني.. وأما شتمه إياي فقوله: اتخذ الله ولدًا، وأنا الأحد الصمد لم ألد، ولم أولد، ولم يكن لي كفوًا أحد» وفي رواية: «وأنا الصمد الذي لم ألد..».

ثم ذكر شاهدًا من حديث أبي العالية فيه ضعف، وقولًا لمحمد بن كعب.

ثم قال: يظهر أن المراد أن الصمد يستلزم أنه لم يلد ولم يولد، وتوجيه ذلك يعلم مما يأتي:

أولًا: أخرج ابن جرير من وجهين صحيحين عن مجاهد قال: «الصمد المصمت الذي لا جوف له».

ثانيًا: ومن وجه صحيح عن الحسن البصري قال: «الصمد الذي لا جوف له».

ثالثًا: ومن وجه صحيح عن سعيد بن جبير، سئل عن الصمد، فقال: «الذي لا جوف له».

رابعًا: ومن وجه صحيح عن عكرمة أيضًا قال: «الصمد الذي لا يخرج منه شيء» زاد في رواية: «لم يلد ولم يولد».

خامسًا: ومن وجه صحيح عن الشعبي قال: «الصمد الذي لا يطعم الطعام». وفي رواية «الذي لا يأكل الطعام ولا يشرب الشراب».

سادسًا: ومن وجه فيه ضعف عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال عبد الله: «لا أعلمه إلا قد رفعه (يعني إلى النبي ﷺ) قال: الصمد الذي لا جوف له».

سابعًا: ومن وجه فيه ضعف عن ابن عباس قال: «الصمد الذي ليس بأجوف».

ثامنًا: ومن وجه ضعيف عن ابن المسيب قال: «الصمد الذي لا حشوة له».

ثم قال **المعلمي**: هذه الأقوال كلها تعود إلى مثل قول مجاهد، واستلزام هذا المعنى لنفي الولد والوالد كما في حديث البخاري وحديث أبي العالية وقول محمد بن كعب ظاهر، وذلك أن من يكون =

وقال في «الفوائد» (ص٤٤٣): «لم يسمع من أنس».

= كذلك لا يمكن أن يكون له ولد على الوجه المعروف في التناسل أو نحوه؛ لأن ذلك يتوقف على أن يخرج من جوف الأب شيء يتكون منه الإبن، وهكذا من كان كذلك لا يكون له أب؛ لأن الأب لا بد أن يكون شبيه الابن في الذات، ففرض أب للمصمت الذي لا جوف له يستلزم نفي الأبوة.

وهذا المعنى مع صحته عن أكابر من التابعين، كما رأيت واضح المناسبة للسياق، ولحديثي البخاري وأبي العالية، ولتقديم «لم يلد»؛ فإنَّ دلالة هذا المعنى على أنه لم يلد أقرب من دلالته على أنه لم يولد كما لا يخفى». اهـ.

أقول: هكذا قرَّر **المعلمي** هذا المعنى بمناسبته لسياق الآيات، ولما صح من الحديث، ولما صح عن أكابر التابعين.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لكن أخرج ابن جرير من وجه صحيح عن الأعمش عن أبي وائل شقيق ابن سلمة قال: «الصمد: السيد الذي قد انتهى سؤدده».

وقال: حدثنا علي قال: ثنا أبو صالح قال: ثنا معاوية عن علي عن ابن عباس في قوله: (الصمد) يقول: السيد الذي قد كمل سؤدده..»

قال **المعلمي**: والسند عن أبي وائل فيه الأعمش، وهو مدلس مشهور بالتدليس، وربما دلس عن الضعفاء، والسند عن ابن عباس فيه كلام، وهو مع ذلك منقطع، على بن أبي طلحة، أجمع الحفاظ كما في «الاتقان» عن الخليلي على أنه لم يسمع من ابن عباس، وقال بعضهم: إنما يروي عنه بواسطة مجاهد أو سعيد بن جبير، ولا دليل على أنه لا يروي عنه بواسطة غيرهما، والثابت عنهما خلافه كما مَرَّ».

ثم ذكر **المعلمي** ترجيح الطبري هذا المعنى الثاني -وهو السيد الذي يصمد إليه، الذي لا أحد فوقه- لأنه هو المعروف من كلام العرب، واستشهد لذلك من شعرهم.

ثم قال: وهذا المعنى وإن كان كأنه أشهر في العربية، فالمعنى الأول معروف فيها، والاشتقاق يساعد المعنيين، وفي «اللسان»: قال أبو عمرو: الصمد من الرجال الذي لا يعطش ولا يجوع وأنشد..»

قال **المعلمي**:

وكفى دلالة على صحة المعنى الأول ثبوت القول به عن أئمة التابعين، ثم هو الأوضح مناسبة للسياق، وسبب النزول، وذهب بعض الأجلَّة إلى تصحيح كلا المعنيين..». اهـ.

أقول: فأنت ترى ثبوت هذا المعنى من عدة وجوه، وقد صح عن مجاهد، والحسن البصري، وسعيد بن جبير، وعكرمة، والشعبي، وورد عن غيرهم من وجوه فيها ضعف.

فإذا جاء خلاف هذا المعنى بإسناد فيه مظنة للخلل، فأيُّ حرج على الناقد إذا أعلَّه بذلك، مستصحبًا ذاك الثبوت المستفيض، والله تعالى ولي التوفيق.

فأما ما يتعلق برواية علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، ففيها بحث آخر، انظره في ترجمة علي من هذا الكتاب.

[٣٢٨] سليمان بن موسى القرشي الأموي الدمشقي الأشدق فقيه أهل الشام في زمانه:

تعرّض الشيخ **المعلمي** في رسالته «عمارة القبور» (ص١٩٥)، إلى حديث جابر رضي الله عنه في النهي عن تقصيص القبور، والبناء عليها، وقد رواه عن جابر اثنان: أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس المكي، وسليمان بن موسى الأموي الأشدق، فاحتاج **المعلمي** إلى التعرض لحالهما في الرواية، فتكلم على رواية أبي الزبير، ثم قال:

«تحقيق حال سليمان بن موسى:

قال البخاري: «عنده مناكير»(١)، وقال النسائي: «ليس بالقوي»، وقال أبو حاتم: «محله الصدق، وفي حديثه بعض الاضطراب»(٢).

---

(١) «تاريخه الكبير» (٤/ ت١٨٨٨)، ومثله في «ضعفاء العقيلي» عنه (٢/ ١٤٠)، و«الكامل» (٣/ ١١١٣).

وقال في «تاريخه الأوسط» (١/ ٤٤٨): «عنده أحاديث عجائب». وهذا نحو ما سبق عنه.

لكن روى الترمذي عنه في «العلل الكبير» (٢/ ٦٦٦) أنه قال: «منكر الحديث، أنا لا أروي عنه شيئًا، روى سليمان بن موسى أحاديث عامتها مناكير».

كذا نقل الترمذي، وما في التاريخين: «الكبير» و«الأوسط»، وكتاب العقيلي وابن عدي أَوْلَى كما يعرف بالاستقراء، وسترى شيئًا من النظر في بعض نقولات الترمذي عن البخاري في القسم الخاص بالأئمة والمصنفين من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

(٢) قول النسائي في «الضعفاء والمتروكون» له (ت٢٥٢)، وقال في موضع آخر: في حديثه شيء «تهذيب الكمال» (١٢/ ٩٧).

وقول أبي حاتم في «الجرح» (٤/ ت٦١٥) وتمام قوله: ولا أعلم أحدًا من أصحاب مكحول أفقه منه ولا أثبت منه.

أقول: وفي «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٢٧): «ذكر العقيلي عن ابن المديني: كان من كبار أصحاب مكحول، وكان خولط قبل موته بيسير، وذكره ابن المديني في الطبقة الثالثة من أصحاب نافع». اهـ.

والذي في «ضعفاء العقيلي» (٢/ ١٤٠): حدثني أحمد بن محمود الهروي، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن مسعر، قال: سمعت علي بن المديني يقول: سليمان بن موسى مطعون عليه. اهـ.

وذكره أبو زرعة الرازي في «أسامي الضعفاء» (٢/ ٦٢٢).

أقول: أما عبارة البخاري ففي «فتح المغيث» (ص١٦٢):

قال ابن دقيق العيد في شرح «الإلمام»: «قولهم: روى مناكير، لا يقتضي بمجرده ترك روايته، حتى تكثر المناكير في روايته، وينتهي إلى أن يقال فيه: منكر الحديث؛ لأن منكر الحديث وصفٌ في الرجل يستحق به الترك لحديثه، والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة، كيف! وقد قال أحمد بن حنبل في محمد ابن إبراهيم التيمي: «يروي أحاديث منكرة» وهو ممن اتفق عليه الشيخان، وإليه المرجع في حديث الأعمال بالنيات».

[أقول: وقولهم: «عنده مناكير» ليس نصًّا في أن النكارة منه؛ فقد تكون من بعض الرواة عنه، أو بعض مشايخه.

قال في «فتح المغيث» (ص١٦٢):

«قلت: وقد يطلق ذلك على الثقة إذا روى المناكير عن الضعفاء، قال الحاكم: قلت للدارقطني: فسليمان بن بنت شرحبيل؟ قال: ثقة. قلت: أليس عنده مناكير؟ قال: يحدث بها عن قوم ضعفاء، أما هو فثقة».

وقد علمت الفرق بين قول البخاري: «عنده مناكير»، وقوله: «منكر الحديث»، مع قوله: «كل من قلت فيه: منكر الحديث، لا يحتج به». وفي لفظ: «لا تحل الرواية عنه»][1].

وقد سرد في «الميزان» ما له من الغرائب، وهي يسيرة، وبيّن أنه توبع في بعضها، ثم قال: «كان سليمان فقيه الشام في وقته قبل الأوزاعي، وهذه الغرائب التي تستنكر له يجوز أن يكون حفظها».

---

(١) جاء في النسخة المطبوعة باسم: «البناء على القبور» (ص٨٧-٨٨) بدل ما بين الحاجزين ما نصُّه: «وإنما يجرح بالمناكير إذا كان الرواة عن الرجل ثقات أثباتًا، يبعد نسبة الغلط إليهم، وكذا مشايخه، ومن قبلهم، ثم كثر ذلك في روايته، ولم يكن له من الجلالة والإمامة ما يقوي تفرده.

وهم قد يطلقون هذه الكلمة إذا كانت تلك الأفراد مما رويت عنه، وإن لم يتحقق أن النكارة من قِبَلِهِ، ويطلقونها إذا كان عنده ثلاثة أحاديث فأكثر، انظر كتب المصطلح».

قلت: وبعض الغرائب من رواية ابن جريج عنه بالعنعنة، وابن جريج يدلس، فربما كانت النكارة من قبل شيخٍ لابن جريج دلس له[١] عن سليمان. وعلى نحو ذلك تُحمل كلمة أبي حاتم، مع أن قوله: «بعض الاضطراب»، يُشعر بقلته جدًّا، وقد قرنها بقوله: «محله الصدق».

أما كلمة النسائي فتوهين خفيف غير مفسّر، وأبو حاتم والنسائي من المتعنتين في الرجال.

الموثقون له:

سعيد بن عبد العزيز: لو قيل لي: من أفضل الناس؟ لأخذت بيد سليمان بن موسى.

ابن عديّ: تفرد بأحاديث وهو عندي ثبت صدوق[٢].

يحيى بن معين: سليمان بن موسى عن الزهري ثقة[٣].

دحيم: كان مقدّمًا على أصحاب مكحول[٤].

وفي كلمة يحيى إيهامٌ أنه في غير الزهري يخطئ، فلعله لتلك الغرائب، وقد مرّ الجواب عنها، والحاصل: أن توثيقه راجح، فهو المعتمد.

ومع هذا كله فليس حديث الباب من أفراده، ولكن أردنا تحقيق حال الرجل من حيث هو.

---

(١) كذا ولعل الصواب: دَلَّسه.

(٢) تمام قوله: سليمان بن موسى فقيه راوٍ، حدث عنه الثقات من الناس، وهو أحد علماء أهل الشام، وقد روى أحاديث ينفرد بها يرويها، لا يرويها غيره، وهو عندي ثبت صدوق. «الكامل» (٣/ ١١١٩).

(٣) عن «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٢٦) وهو مختصر عما في أصله: ففي «تهذيب الكمال» (١٢/ ٩٦): «قال عثمان بن سعيد الدارمي: قلت ليحيى بن معين: سليمان بن موسى ما حاله في الزهري؟ فقال: ثقة» اهـ.

وقد قال الحافظ في «تهذيبه» أيضًا: «و قال يحيى بن معين ليحيى بن أكثم: سليمان بن موسى ثقة، وحديثه صحيح عندنا» اهـ. وهذا توثيق مطلق، في الزهري وغيره.

(٤) ونقل الدارمي عن دحيم توثيقه، وقال غيره عنه: أوثق أصحاب مكحول: سليمان بن موسى. «تهذيب الكمال».

[البحث في سماعه من جابر][1]:

في «تهذيب التهذيب» في ترجمته: «أرسل عن جابر.. وقال ابن معين: سليمان بن موسى عن مالك بن يخامر مرسل، وعن جابر مرسل»[2]، [ولم يذكر ما يخالف ذلك][3].

لكن رأيت في مسند الإمام أحمد (ج٣ ص١٢٥): ثنا عبد الرزاق أنا ابن جريج قال سليمان بن موسى: أنا جابر أن النبي ﷺ قال: «لا يقيم أحدكم أخاه يوم الجمعة ثم يخالفه إلى مقعده، ولكن ليقل: أفسحوا».

ثنا محمد بن بكر أخبرنا ابن جريج أخبرني سليمان بن موسى قال: أخبرني جابر: [«أن النبي ﷺ قال: لا يقيم أحدكم أخاه يوم الجمعة..»].

فقول سليمان في [السند] الأول: «أخبرنا جابر» صريح في سماعه من جابر، لكن فيه ابن جريج[4].

(١) العنوان من النسخة «س» وهي المطبوع عنها باسم: «البناء على القبور».

(٢) تَتِمَّةٌ: وقال الترمذي عن البخاري: سليمان لم يدرك أحدًا من أصحاب النبي ﷺ «العلل الكبير» (١/ ٣١٣).

وقال الأحوص بن المفضل بن غسَّان عن أبيه: قال أبو مسهر: لم يدرك سليمان بن موسى كثير بن مرَّة، ولا عبد الرحمن بن غنم.

قال أبي: ولم يلق سليمان بن موسى أبا سيارة، والحديث مرسل، وأبو سيارة مدني «تهذيب الكمال» (١٢/ ٩٦).

وقال ابن حبان في «المشاهير» (ص١٧٩): قد قيل إنه سمع جابرًا وليس ذاك بشيء، تلك كلها أخبار مدلَّسة».

أقول: لم أقف على من قال إنه سمع منه، فلعلَّ ابن حبان وقف على بعض الأسانيد التي فيها سماع، فرآها خطأ، والله أعلم.

وانتظر ما يأتي ففيه زيادة بيان.

(٣) من النسخة «س».

(٤) يعني قوله: قال سليمان بن موسى، ولم يصرح بالسماع.

وأما السند الثاني فسالمٌ من التدليس، ومحمد بن بكر وابن جريج على شرط الشيخين.

ويبعد كل البعد أن يكون هنا سهو من النساخ في السندين المتابعين معًا[(١)].

وقد ثبت أن سليمان ثقة، وهو أعلم بنفسه[(٢)] من ابن معين وغيره، مع أننا لا نعلم مستند ابن معين، وقد أدرك من حياة جابر مدّة[(٣)].

وقد قال الحافظ في «إتحاف المهرة»[(٤)]: «سليمان بن موسى الأسدي «الأموي» عن جابر، ولم يدركه، أورد له حديثه هذا الذي في «المسند» ولم يتعرض لصيغة روايته عن جابر[(٥)]، وليس عندنا نسخة خطية من «مسند أحمد» نراجعها، فمن وجد فليراجع.

---

(١) انتظر.

(٢) لم يثبت عنه خلاف ما قاله ابن معين، وانتظر.

(٣) في «البناء على القبور»: «مدة طويلة» وأظن **المعلمي** قد حذف كلمة «طويلة» بعد إعادة النظر، والله أعلم.
هذا وقد توفي سليمان سنة (١١٩)، وبالنظر في وفيات من قيل إنه أرسل عنهم نجدهم بين (٧٠)، (٨٣).
وهُم: مالك بن يخامر السكسكي، وكثير بن مرَّة، وعبد الرحمن بن غَنْم.
وبين وفاة سليمان وأقل سن وفاة لهؤلاء: (٤٩) سنة.
وبالنظر في وفيات شيوخه الذين صحبهم وسمع منهم: الزهري (١٢٣)، ومكحول (١١٣)، ونافع مولى ابن عمر (١١٧) وقيل: (١٢٠)، وعمرو بن شعيب (١١٨)، وطاوس بن كيسان (١٠٦).
فالذي يظهر أنه مات وعمره خمسون عامًا أو جاوزها بقليل، فلم يدرك هؤلاء الصحابة، أو كان صغيرًا جدًّا حين ماتوا، وكانت وفاته قريبة من سنة وفاة شيوخه، بل مات قبل موت بعضهم، والله تعالى الموفق.

(٤) انظر: «أطراف مسند الإمام أحمد بن حنبل» للحافظ ابن حجر (٢/ ٢٢).

(٥) مقتضى صنيع الحافظ أن يكون وقع له الإسنادان وليس فيهما التصريح بالإخبار، هذا هو الظن به لأنه قال: عن جابر ولم يدركه، فإن كان في الإسنادين أو أحدهما تصريح بالإخبار، ورآه حجة، لما جزم بعدم الإدراك، أو رآه خطئًا، لكان الظاهر أن يُنَبِّهَ عليه، والله تعالى أعلم.
ثم إن هاهنا أمرًا مهمًا، وهو أن رواية محمد بن بكر وهو البُرساني فيها مخالفة لرواية عبد الرزاق، فقد روى عبد الرزاق عن ابن جريج قال: قال سليمان بن موسى - ليس فيه تصريح ابن جريج بالسماع من سليمان. وروى البُرساني عن ابن جريج قال: أخبرني سليمان بن موسى.
وبالنظر في الراجح المحفوظ من الروايتين، يُحتاج إلى المقارنة بين عبد الرزاق والبُرساني في ابن جريج خاصَّة، فإذا في تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص٤٥٧): «قال أبو زرعة: قيل لأحمد بن حنبل: مَنْ أثبت في ابن جريج: عبد الرزاق أو محمد بن بكر البُرساني؟ قال: عبد الرزاق». اهـ.

=

وقال المزي في «الأطراف» في الكلام على حديث ابن جريج الذي قال فيه: عن سليمان بن موسى وأبي الزبير عن جابر.

قال المزي: سليمان لم يسمع من جابر، فلعل ابن جريج رواه عن سليمان، عن النبي ﷺ[(١)].

أقول: يردُّه ابن جريج، عن سليمان وحده، كما عند أبي داود، وقد ذكره المزي -أيضًا- والله أعلم[(٢)].

= فهذا مما يجعل رواية عبد الرزاق هي المقدَّمة، ورواية البُرساني غير محفوظة، وصار الإسناد إلى سليمان بن موسى لا يصح بسبب تدليس ابن جريج، وعليه فما ورد فيه تصريح سليمان بقوله: أخبرني جابر، غير محفوظ، فلا يعتد به.

فائدة:

اعلم أن صيغ الأداء في الأسانيد مما اعتنى به الأئمة، فكانوا يضعونها تحت النظر والنقد، ولابد أن يصح الطريق لقائل الصيغة أولًا حتى تثبت عنه، ثم لابد أن تتوفر فيه هو شروط قبول الرواية المعتبرة حتى يقبل منه تصريحه بالسماع من شيخه، خشية أن يكون قد وهم في ذلك، وهذا من دقائق هذا العلم، ومما يُرجع فيه أولًا وأخيرًا لأئمة النقد.

ولهذا أمثلة معروفة لأهل الفن، من ذلك: أن أصحاب الزهري قد اتفقوا على رواية حديث عنه عن سعيد بن المسيب، لم يصرح الزهري بسماعه فيه من ابن المسيب. وخالفهم أسامة بن زيد الليثي -وهو ضعيف- فرواه عن الزهري قال: سمعت سعيد بن المسيب. حكى عمرو بن علي الفلاس أن يحيى القطان قد ترك أسامة بسبب ذلك. انظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٢١٠).

وانظر الموضع السادس من كلام **المعلمي** في ترجمة بقية بن الوليد من هذا الكتاب.

(١) «تحفة الأشراف» (٢/ ١٨٦-١٨٧) وتمام قول المزي: «سليمان لم يسمع من جابر، فلعلَّ ابن جريج رواه عن سليمان عن النبي ﷺ مرسلًا، وعن أبي الزبير عن جابر مرسلًا». اهـ.

يعني أن ابن جريج لما جمع شيخيه، حمل إسناد أحدهما -وهو مرسل- على الآخر -وهو موصول- وهذا من أسباب التعليل عند الأئمة، وسترى زيادة في هذا عند الكلام على «الحديث المعلل» من القسم الخاص بالقواعد من هذا الكتاب.

(٢) بل رواية أبي داود كغيره: عن سليمان وأبي الزبير، وهي في السنن -كتاب الجنائز، باب في البناء على القبر، الحديث الثاني في الباب، رقم (٣٢١٨) وهي التي اقتصر عليها المزي في «التحفة» (٢/ ١٨٦- رقم (٢٢٧٣).

هذا مع علمنا بأن ثبوت سماعه من جابر لا يفيد صحة حديث الباب، ما دامت عنعنة ابن جريج قاطعة الطريق، [وإنما جُلُّ مقصودنا من ذكر روايته أن يكون دعامةً لأبي الزبير، تأدُّبا مع كلمة الإمام الشافعي[(١)]][(٢)].

[٣٢٩] السندي بن عبدويه الذهلي من أهل الري:

«الفوائد» (ص٣٤٧): «مجهول الحال، وذكره ابن حبان في الثقات ثم نقض ذلك بقوله «يغرب»[(٣)]. اهـ.

---

(١) قال الشافعي في أبي الزبير: يحتاج إلى دعامة.

نقله **المعلمي** في «عمارة القبور» (ص٢٠٥) وقال: معنى ذلك أن فيما انفرد به نكارة. وستأتي ترجمة أبي الزبير وهو محمد بن مسلم بن تدرس المكي، فانظرها.

(٢) في المطبوع باسم «البناء على القبور» بدل ما بين الحاجزين عبارة أخرى، نَصُّها:

«فأما تصريح سليمان بالسماع فلا ضرورة إليه، إذ قد صح سماعه من جابر، وليس بمدلس، على أن إمكان لقيّه لجابر كاف في حمل عنعنته على السماع، على ما اختاره مسلم». اهـ.

أقول: الظاهر أن **المعلمي** قد حذف هذا، لما بَيَّض كتابه، والنسخة «س» كأنها مسوَّدة للكتاب، قد رجع عن أشياء، فغيَّر فيها وبدَّل.

الخلاصة:

يعلم مما سبق - بما لا شك فيه - أن سليمان لم يسمع من جابر ولا غيره من الصحابة الذين تقدم ذكرهم، حتى ولو ثبت إدراكه لبعضهم وهو صبي.

أما قضية إمكان لقيّه لجابر، وأن ذلك كافٍ في حمل عنعنته على السماع -لأنه غير مدلس- على ما اختاره مسلم، فعندي أن هذا كلام قديم للمعلمي، قبل أن يُنْعِمَ النظرَ في هذه القضية، وله كلام في غير هذا الموضع هو أحكم وأضبط من هذا، تراه مفصلا في القسم الخاص بالقواعد من هذا الكتاب، عند الكلام على شرط الاتصال، من شروط صحة الحديث، والله تعالى ولي التوفيق.

(٣) وقال أبو حاتم: رأيته مخضوب الرأس واللحية، ولم أكتب عنه، وسمعت كلامه.

وقال أبو الوليد الطيالسي: لم أَرَ بالري أعلم بالحديث منه، ومن يحيى بن الضريس.

وأخرج له أبو عوانه في «صحيحه».

وانظر: «الجرح» (٤/ ٣١٨)، و«الثقات» (٨/ ٣٠٤)، و«اللسان» (٣/ ١١٦).

[٣٣٠] سنيد بن داود المصيصي أبو علي المحتسب، واسمه الحسين، وسنيد لقب غلب عليه:

سبق كلام الشيخ **المعلمي** عليه في ترجمة حجاج بن محمد الأعور.

وقال الشيخ في ترجمة سنيد من «التنكيل» (١٠٧): «بقي قول النسائي: «غير ثقة» وقول أبي داود: «لم يكن بذلك». وقول أبي حاتم: «ضعيف» كذا في كتاب ابنه[(١)]، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات»[(٢)] وروى عنه أبو زرعة، ومن عادته أن لا يروي إلا عن ثقة كما في «اللسان» (ج٢ ص٤١٦) وقال الخطيب: «لا أعلم أي شيء غمصوا على سنيد، وقد رأيت الأكابر من أهل العلم رووا عنه واحتجوا به، ولم أسمع عنهم فيه إلا الخير، وقد كان سنيد له معرفة بالحديث وضبط، فالله أعلم. وقد ذكره أبو حاتم في جملة شيوخه الذين روى عنهم، فقال: بغدادي صدوق»[(٣)].

قال **المعلمي**: «ما أراهم غمصوا عليه إلا ما تقدم في ترجمة حجاج، ولعل من شدد لم يتدبر القصة، وقد تقدم الجواب الواضح عنها، وكفى بقول حاكيها نفسه وهو الإمام أحمد: «كان سنيد لزم حجاجًا قديمًا، وقد رأيت حجاجًا يملي عليه، وأرجو أن لا يكون حدث إلا بالصدق». اهـ.

أما جواب **المعلمي** عما غُمص على سنيد، فقال في ترجمة حجاج بن محمد الأعور من «التنكيل» رقم (٧١):

«روى الأثرم -وهو ثقة- عن الإمام أحمد أنه قال: «سنيد لزم حجاجًا قديمًا..».

---

(١) هكذا نقل **المعلمي** من «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٤٤) تبعًا «لتهذيب الكمال» (١٢/ ١٦٤) والذي في «الجرح والتعديل» (٤/ ت١٤٢٨): صدوق. وهكذا نقل الخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/ ٤٣-٤٤) وسيذكره **المعلمي** قريبًا، وهكذا نقله الذهبي في «الميزان» (٢/ ٢٣٦) وغيره، فأخشى أن يكون في نقل المزي وهمٌ، تابعه عليه ابن حجر، والله تعالى أعلم.

(٢) (٨/ ٣٠٤) وقال: كان قد صنف التفسير. ربما خالف.

(٣) نقلته تامًّا من «تاريخ بغداد» (٨/ ٤٣)، وفي نقل **المعلمي** عن «تهذيب التهذيب» تقديم وتأخير ونقص.

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه[(١)]: «رأيت سنيدًا عند حجاج بن محمد وهو يسمع منه كتاب «الجامع» لابن جريج، وفيه: أُخبرت عن الزهري، وأخبرت عن صفوان ابن سليم[(٢)]، قال: فجعل سنيد يقول لحجاج: يا أبا محمد قل: ابن جريج عن الزهري، وابن جريج عن صفوان بن سليم. قال: فكان يقول له هكذا».

قال عبد الله: «ولم يحمده أبي فيما رآه يصنع بحجاج، وذمّه على ذلك، قال أبي: وبعض تلك الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة، كان ابن جريج لا يبالي ممن أخذها».

حكى هذا في «تهذيب التهذيب»، ثم قال: «وحكى الخلال عن الأثرم نحو ذلك، ثم قال الخلال: [ونُرى][(٣)] أن حجاجًا كان هذا منه في وقت تغيره، [ونُرى] أن أحاديث الناس عن حجاج صحاح إلا ما روى سنيد».

أقول: هذا حدسٌ، يردُّه نص الإمام أحمد كما تقدم، ومبنى هذا الحدس على توهم أن في القصة ما يخدش في تثبيت حجاج، وإنما يكون الأمر كذلك لو كان إذا قيل: «ابن جريج عن فلان» يحمل على سماع ابن جريج من فلان، وليس الأمر كذلك، لأن ابن جريج مشهور بالتدليس، فإذا قيل: «ابن جريج عن الزهري» ولم يجيء بيان السماع من وجه آخر، فإنه لا يحكم بالاتصال، بل يحمل على أوْهن الاحتمالين، وهو أن بين ابن جريج وبين الزهري واسطة، وذلك لاشتهار ابن جريج بالتدليس.

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٥٥١).

(٢) في «العلل» بزيادة في أوله: أُخبرتُ عن يحيى بن سعيد.

(٣) نقلها **المعلمي** عن «تهذيب التهذيب»: «يروى» فاستشكلها وصوبها بين قوسين كما هي مثبتة هنا، وتصويبه رَحِمَهُ ٱللَّهُ موافق لما في «تهذيب الكمال» (١٢/ ١٦٣)، فجزاه الله خيرًا.

وعلى هذا فسيان قيل: «ابن جريج: أُخبرتُ عن الزهري» أو «ابن جريج عن الزهري»[(١)].

ولهذا قال الإمام أحمد: «أرجو أن لا يكون حدث إلا بالصدق». وإنما ذكر في رواية عبد الله كراهيته لذلك؛ لأنه رآه خلاف الكمال في الأمانة.

وفي «الكفاية» (ص١٨٧) من طريق «عبد الله بن أحمد قال: كان إذا مرّ بأبي لحنٌ فاحشٌ غيّره، وإذا كان لحنًا سهلا تركه، وقال: كذا قال الشيخ».

فأنت ترى أحمد يمتنع من تغيير اللحن، فما ظنك بما تقدم؟

فإن قيل: فما الحامل لسنيد على التماس ذلك من حجاج؟ قلت: طلب الاختصار والتزيين الصوري. اهـ.

ثم بحث الشيخ **المعلمي** في معنى التلقين القادح، مما تراه تحت هذا العنوان في القسم الخاص بالقواعد من هذا الكتاب.

ثم قال: «وما وقع من سنيد ليس بتلقين الكذب، وإنما غايته أن يكون تلقينًا لتدليس التسوية، وتدليس التسوية أن يترك الراوي واسطة بعد شيخه، كما يُحْكى عن الوليد بن مسلم أنه كان عنده أحاديث سمعها من الأوزاعي عن رجل عن الزهري، وأحاديث سمعها من الأوزاعي عن رجل عن نافع، فكان يقول فيها: حدثنا الأوزاعي عن الزهري، وحدثنا الأوزاعي عن نافع! وهذا تدليس قبيح، لكنه في قصة سنيد وحجاج لا محذور فيه لاشتهار ابن جريج بالتدليس كما مرّ.

وبذلك يتبين أن حجاجًا لم يتلقن غفلة ولا خيانة، وإنما أجاب سنيدًا إلى ما التمسه لعلمه أنه لا محذور فيه، وكره أحمد ذلك لما تقدم. اهـ.

---

(١) هذا مع التنبّه إلى أن الصيغة الأولى لا تُعَدُّ من صيغ التدليس؛ لأنها صريحة في وجود الواسطة، وشرط اعتبار الصيغة للتدليس هو أن تكون موهمة للسماع كـ «عن» ونحوها.

[٣٣١] **سهيل بن أبي صالح السمان أبو يزيد المدني، واسم أبي صالح: ذكوان:**

«التنكيل»: (٢/ ١٦٩-١٦٨) روى ربيعة الرأي عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة: «أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد».

قال **المعلمي**: «كان سهيل أُصيب بها أنساه بعض حديثه، ومن ذلك هذا الحديث، فكان سهيل بعد ذلك يرويه عن ربيعة ويقول: «أخبرني ربيعة وهو عندي ثقة أني حدثته إياه - ولا أحفظه». والنسيان علة غير قادحة.

وقد رواه يعقوب بن حميد، عن محمد بن عبد الله العامري «أنه سمع سهيل ابن أبي صالح يحدث عن أبيه - فذكره».

وذكر ابن التركماني أنه اختلف على سهيل، رواه عثمان بن الحكم عن زهير بن محمد عن سهيل عن أبيه عن زيد بن ثابت.

قلت: إن كان هذا مخالفًا لذلك فذاك أثبت[١]..

[٣٣٢] **سوّار بن عمارة الرّبعي الرملي أبو عمارة:**

«الفوائد» (ص٢١٩): «صدوق ربما خالف»[٢].

---

(١) صححهما جميعًا: أبو زرعة وأبو حاتم، كما في علل ابن أبي حاتم (١/ ٤٦٩ رقم (١٤٠٩).

(٢) وثقه ابن معين. وقال أبو حاتم: أدركته ولم أسمع منه، وهو صدوق. وقال النسائي: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: ربما خالف.

أقول: نادرًا ما يصنع **المعلمي** مثلما صنع في هذه الترجمة، وهو إضافة قول ابن حبان «ربما خالف» أو «ربما أخطأ» أو «يغرب» أو نحو ذلك إلى التوثيق أو التصديق، لأنه قد صرح في غير موضع أن هذه العبارات من ابن حبان لا تنافي التوثيق، ولا تمنع من الاحتجاج بالرجل - ما لم يتبين خطؤه.

ففي ترجمة: مسلم بن أبي مسلم، رقم (٢٤٤) من «التنكيل»: «قول ابن حبان: وربما أخطأ» لا ينافي التوثيق، وإنما يظهر أثر ذلك إذا خالف من هو أثبت منه».

وفي ترجمة يوسف بن أسباط، رقم (٢٦٨) قال: «فعبارة ابن حبان: «مستقيم الحديث ربما أخطأ» تعطي أن خطأه كان يسيرًا، لا يمنع من الاحتجاج بخبره حيث لم يتبين خطؤه».

[٣٣٣] سويد بن سعيد بن سهل الهروي أبو محمد الحدثاني الأنباري:

«الفوائد» (ص٣٦٤): «كان بأخرة يُلقّنُ فيتلقّنُ، فوقعت له فظائع».

وفي (ص٤١٩) رواية لسويد قال: ثنا المفضل بن عبد الله.

قال **المعلمي**: «سويد عمي بأخرة فصار يتلقن ما ليس من حديثه، والمفضل هو ابن صالح «منكر الحديث» قاله البخاري وأبو حاتم، غيّر سويدُ اسم أبيه تدليسًا». اهـ.

وفي «التنكيل» (١/ ٥١١) ذكر **المعلمي** حديث نعيم بن حماد عن عيسى بن يونس عن حريز بن عثمان عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عن عوف بن مالك رضي الله عنه مرفوعًا: «ستفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة أعظمها قوم يقيسون الأمور برأيهم فيحرمون الحلال، ويحللون الحرام».

ثم قال: .. وقد تابع نعيمًا على روايته عن عيسى بن يونس جماعة منهم ثلاثة أقوياء: سويد بن سعيد الحدثاني، وعبد الله بن جعفر الرقي، والحكم بن مبارك الخواستي.

وسويد من رجال مسلم إلا أنه كان في آخر عمره يقبل التلقين، لكن في ترجمته ما يدل أنه كان إذا نُبّه على خطأه رجع، وقد روجع في هذا الحديث فثبت على أنه سمعه من عيسى بن يونس. اهـ.

ثم تكلم الشيخ على الآخَرَيْن.

= وفي ترجمة علي بن صدقة، رقم (١٦١): «ابن حبان قد يقول مثل «يغرب» لمن يستغرب له حديثًا واحدًا أو زيادة في حديث».

ومن المعلوم أن ما مِنْ «ثقة» إلّا وربما أخطأ، أو خالف، أو أغرب، فالنَصُّ على ذلك إنما يفيد عند إرادة الترجيح بين من قيل فيه ذلك، ومن لم يُقَلْ فيه، كما رجح **المعلمي**: عبد الله بن الحارث المخزومي على زيد بن الحباب، فكلاهما وُثِّقا، وهما من رجال مسلم في «الصحيح» لكنّ زيدًا وصف بأنه يخطئ، ولم يوصف بذلك عبد الله. وتلك الأمور تعلم بالنظر في الأصول التفصيلية للرواة، ولا غنى عنها لباحث والله الموفق.

وفي «التنكيل» أيضًا (٢/ ١٧٦) قال **المعلمي** - معلقًا على خبر تفرد به سويد-: «فذاك الخبر تفرد به سويد بن سعيد، وهو إنما يصلح للاعتبار فيما صرح فيه بالسماع وحدّث به قبل عماه، أو بعده وروجع فيه فثبت».

[٣٣٤] سويد بن نصر بن سويد الطوساني المروزي، أبو الفضل، لقبه: الشاه، راوية ابن المبارك:

«التنكيل» (٢/ ١٣١): «مات سنة (٢٤٠) وعمره (٩١) سنة فقد أدركه الشيخان ولكنهما لم يخرجا عنه في «الصحيح»[(١)]، وإنما روى له النسائي والترمذي، ووثقه النسائي ومسلمة بن القاسم[(٢)]، وقال ابن حبان: «كان متقنًا»[(٣)]، فالله أعلم[(٤)]». اهـ.

[٣٣٥] سيار بن حاتم العنزي أبو سلمة البصري:

قال: ثنا سلام أبو سلمة مولى أم هانئ.

«الفوائد» (ص٤٨٥): «صدوق له أوهام[(٥)] حتى قال العقيلي «أحاديثه مناكير،

(١) ذكر السمعاني في «الأنساب» (٨/ ٢٦٢) أن الشيخين رويا عنه. قال ابن حجر: «كذا قال، ولعل الشيخين رويا عنه خارج «الصحيح»، فينظر». «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٨٠).

(٢) والخليلي في «الإرشاد» (٣/ ٩٠٤).

(٣) «الثقات» (٨/ ٢٩٥).

(٤) يعني: الله أعلم بسبب عدم إخراج الشيخين عنه في «الصحيح».

(٥) أقول: الظاهر أنه إلى الضعف أقرب، وكان عابدًا جمّاعًا للرقائق والزهد.

قال الآجري: سألت أبا داود عن سيَّار بن حاتم، فقال: سألت (عبيد الله) القواريري عن سيّار فقال: لم يكن له عقل، كان معي في الدكان.

قلت للقواريري: يُتَّهم بالكذب؟ قال: لا.

«سؤالاته» (٢/ ٤٥)، رقم (١٠٦٩).

وفي «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٢/ ١٤٥): وسئل عليّ - والقائل: سئل هو محمد بن عبد الرحيم صاعقة، وهو متصل بما في (ص١٤٠، ١٣٨، ١٤٢) من ذاك الجزء - عن سيّار الذي يروي أحاديث جعفر بن سليمان في الزهد. فقال: ليس كل أحد يؤخذ عنه، ما كنت أظن أحدًا يحدث عن ذا».

وسلام لم أجده».

[٣٣٦] سيف بن سليمان أو ابن أبي سليمان المخزومي مولاهم أبو سليمان المكي سكن البصرة أخيرًا:

«التنكيل» (٢/ ١٦٧): «ثقة ثبت».

[٣٣٧] سيف بن عمر التميمي الكوفي صاحب كتاب «الردة والفتوح»:

«الفوائد» (ص٤٠٨): «هالك».

وفي (ص٢٤٨): «قالوا كان يضع الحديث واتهم بالزندقة».

[٣٣٨] سيف بن مسكين بصري:

«حاشية الموضح» (١/ ٣٤٨): «تالف».

***

= لكن قد حَدَّثَ عنه الإمامُ أحمد بن حنبل، وقال ابن محرز عن ابن معين: كان صدوقًا، ثقةً، ليس به بأس، ولم أكتب عنه شيئًا قط. «سؤالاته» (٤٠١).

فيظهر أن ابن معين قصد توثيقه في دينه، وأنه لا يكذب ولا هو بالمتهم، لا أنه قصد توثيقه في روايته. والله تعالى أعلم.

حرف الشين

[٣٣٩] شبل بن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب مولى الحُرقة، مديني:

في «الفوائد» (ص٤١٣) حديث عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا عربي، والقرآن عربي، ولسان أهل الجنة عربي».

قال **المعلمي**: «في سنده عبد العزيز بن عمران متروك، عن شبل بن العلاء، حمل عليه ابن عديّ»(١).

[٣٤٠] شرقي بن قطامي الكوفي، وشرقي لقب، واسمه: الوليد بن الحصين:

«الفوائد» (ص٢١٩): «ليس بشيء».

[٣٤١] شريح بن عبيد الحضرمي الشامي عن علي رضي الله عنه:

نقل الشوكاني في «الفوائد» (ص٢٤٧) عن السيوطي قوله: «وقد ورد ذكر الأبدال من حديث علي رضي الله عنه وسنده حسن..».

قال **المعلمي**: «هو من طريق شريح بن عبيد الحضرمي الشامي قال: «ذكر أهل الشام عند علي بن أبى طالب إلخ» قال ابن عساكر (١/ ٢٧٨): «هذا منقطع بين شريح وعليّ، فإنه لم يلقه»».

---

(١) قال ابن عدي: حدث عنه ابن أبي فديك، عن أبيه، عن جده عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بأحاديث لا يحدث بها عن العلاء غيره: مناكير، منها.. فذكر حديث الاستخارة قال: وهذا الحديث بهذا الإسناد منكر. ثم ذكر بإسناده إلى سعيد بن هاشم المخزومي ثنا مالك وشبل بن العلاء عن العلاء بن عبد الرحمن.. به حديثا آخر ثم قال: وبهذا الإسناد أحاديث ليست بمحفوظة.

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: روى عنه ابن أبي فديك نسخة مستقيمة»!!.

هذا هو الصواب، ووهم الهيثمي [(١)] اغترارًا بما ذكره المزي في ترجمة شريح، وقد تعقبه ابن حجر. اهـ.

[٣٤٣] شريك بن خليفة الخطابي السدوسي:

«حاشية الجرح» (٤/ ٣٦٤): «قال البخاري: «كان من الأزارقة» [(٢)]. فلا أدري كيف نجا من المؤلفين في الضعفاء، وهم يذكرون من يُتهم بما دون هذا». اهـ.

[٣٤٣] شريك بن عبد الله أبو عبد الله النخعي الكوفي القاضي:

قال الشيخ **المعلمي** في ترجمته من «التنكيل» (١٠٨):

«أما حال شريك في نفسه فمن أجلّة العلماء وأكابر النبلاء، فأما في الرواية فكثير الخطأ والغلط والاضطراب، فلا يحتج بما ينفرد به أو يخالف، ونسبه الدارقطني وابن القطان وعبد الحق إلى التدليس» [(٣)]. اهـ.

---

(١) «مجمع الزوائد» (١٠/ ٦٢)، وقد ذكر المزي (١٢/ ٤٤٦) رواية شريح عن جماعة من الصحابة ونصَّ على أنه لم يدركهم، منهم سعد بن أبي وقاص، وذكر روايته عن جماعة آخرين من الصحابة ولم يُشر إلى عدم إدراكه لهم، منهم المقداد بن الأسود، فبنى الهيثمي على ذلك صحة سماع شريح من المقداد، واستدل به على صحة سماعه من عليٍّ لأن المقداد أقدم من عليٍّ. لكن قال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٢٩): «و إني لكثير التعجب من المؤلف - يعني المزي - كيف جزم بأنه لم يدرك من سمَّى هنا، ولم يذكر ذلك في المقداد وقد توفي قبل سعد بن أبي وقاص، وكذا أبو الدرداء وأبو مالك الأشعري وغير واحد ممن أطلق روايته عنهم». اهـ.

(٢) «التاريخ الكبير» (٤/ ٢٣٨). والأزارقة إحدى فرق الخوارج.

(٣) «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٣٧)، و«طبقات المدلسين» له أيضًا ترجمة (٥٦) وقال: كان يتبرأ من التدليس، ونسبه عبد الحق في «الأحكام» إلى التدليس، وسبقه إلى وصفه به الدارقطني».

وذكره الحافظ في المرتبة الثانية فيمن احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح.

أقول: لم يصفه بذلك أحد من الأئمة المتقدمين، وفي القلب شيء من الاعتماد على مجرد وصف مَنْ بعدهم له بذلك -مع تبرئه منه- إلا بِبيِّنَةٍ، والله تعالى أعلم.

وقال في «التنكيل» (٢/ ١٢٠):

«شريك على فضله سيء الحفظ كثير الغلط، ونسبه الدارقطني وعبد الحق إلى التدليس.. وقد تفرد بقوله في هذا الحديث: قال النبي ﷺ». والأئمة الأثبات لا يذكرون ذلك[(١)] . اهـ.

[٣٤٤] شريك بن عبد الله بن أبي نمر القرشي أبو عبد الله المدني:

«الأنوار الكاشفة» (ص١٩٤): «فيه مقال».

[٣٤٥] شعيب بن إبراهيم الكوفي:

عن سيف بن عمر التميمي.

«الفوائد» (ص٢٤٨): «راوية كتب لسيف، ومع ذلك قالوا: هو غير معروف[(٢)]، وسيف قالوا: كان يضع الحديث واتهم بالزندقة».

* * *

(١) يعني: يوقفونه ولا يرفعونه، وهو حديث: «لا يقطع السارق إلا في مجن أو حجفة قيمته دينار».

(٢) قال ابن عديّ: وشعيب بن إبراهيم هذا له أحاديث وأخبار، وهو ليس بذلك المعروف، ومقدار ما يروي من الحديث والأخبار ليست بالكثيرة، وفيه بعض النكرة؛ لأن في أخباره وأحاديثه ما فيه تحامل على السلف». «الكامل» (٤/ ١٣١٩).

حرف الصاد

[٣٤٦] صالح بن أحمد التميمي الحافظ أبو الفضل الهمذاني:

هو ثقة مأمون كما قال الشيخ **المعلمي** في ترجمته من «التنكيل» (١٠٩)، وله ذكر في مبحث «طرق الكشف عن تراجم الرجال الواقعين في الأسانيد» من قسم القواعد من هذا الكتاب.

[٣٤٧] صالح بن بشير القارئ أبو بشر البصري القاصّ الزاهد المعروف بـ: المرّي:

«الفوائد» (ص١٠٥): «تالف».

وفي (ص٢٢٩): «متروك».

[ز٧] صالح بن حيان القرشي، ويقال: الفراسي، الكوفي:

«الأنوار الكاشفة» (ص٢٧٣): «ضعيف له مناكير».

[٣٤٨] صالح بن زياد الناجي القارئ البصري.

قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٢٩٢): «قال علي بن نصر عن أبي عاصم عن صالح الناجي: سمعت ابن جريج عن ابن شهاب ﴿يَزِيدُ فِي ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ﴾ قال: حسن الصوت. قال علي: سمعت أبي: ذهبت أنا ومسلم إلى صالح، فسألناه، فقال: لا أحفظ عن ابن جريج هذا، ولكن بلغني عن مقاتل بن سليمان». اهـ.

قال الشيخ **المعلمي** في «حاشية الجرح» (٤/ ٤٠٤): «الآية في أول سورة فاطر ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ

وَرُبَٰعَۚ يَزِيدُ فِي ٱلۡخَلۡقِ مَا يَشَآءُۚ﴾ ومعناها ظاهر، وكان صالح هذا يروي على التوهم؛ فإن إلصاق الوهم به أولى من إلصاقه بأبي عاصم الثقة المأمون». اهـ.

[٣٤٩] صالح بن علي بن عبد الله بن عباس:

عنه عبد الله بن السمط.

«الفوائد» (ص١٣٤): «عبد الله مجهول، وصالح لا يعرف في الرواية».

[٣٥٠] صالح بن محمد التميمي الحافظ الملقب «جزرة»:

له ترجمة في «التنكيل» (١١٠) وهو حافظ مجمع على ثقته وأمانته، كلامه في الرواة جرحًا وتعديلًا أكثر من أن يُحْصى، وهو في قبول ذلك منه كغيره من أئمة الحديث بإجماع أهل العلم - قاله **المعلمي**، وأجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ عما شنع به الكوثري على صالح مما لصالح فيه عذر واضح ومقبول.

[٣٥١] صالح بن محمد بن زائدة المدني أبو واقد الليثي الصغير:

في «التنكيل» (٢/ ١٠٥):

روى الطحاوي في كتاب «معاني الآثار» من طريق أبي واقد صالح بن محمد بن زائدة عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه رفعه: «لا يقطع السارق إلا في ثمن المجن». قال الطحاوي: «فعلمنا بهذا أن رسول الله ﷺ وقفهم عند قطعه في المجن على أنه لا يقطع فيما قيمته أقل من قيمة المجن».

فقال الشيخ **المعلمي**: «أبو واقد هذا ذُكِر بصلاح في نفسه وغزو، قال أحمد: «ما أرى به بأسًا». لكنهم ضعفوه في روايته، قال ابن معين: «ضعيف الحديث». وضعّفه أيضًا علي بن المديني، والعجلي، وأبو زرعة، وأبوداود، والنسائي، وأبوأحمد الحاكم، وابن عديّ، وقال البخاري، وأبو حاتم، والساجي: «منكر الحديث». وقال ابن حبان: «كان ممن يقلب الأخبار والأسانيد ولا يعلم، ويسند المرسل ولا يفهم، فلما كثر ذلك في حديثه وفحش استحق الترك». ومما أنكروه عليه حديثه عن سالم عن

أبيه عن عمر رفعه: «من وجدتموه قد غلّ فأحرقوا متاعه». قال البخاري: «هو حديث باطل ليس له أصل». اهـ.

[٣٥٢] صالح بن نبهان مولى التوأمة أبو محمد المدني:

«الأنوار الكاشفة» (ص١٨٨): «ضعيف».

[٣٥٣] صباح بن يحيى الكوفي:

«الفوائد» (ص٣٥٦): «من غلاة الشيعة، متروك متهم».

[٣٥٤] صدقة بن عبد الله السمين أبو معاوية، ويقال: أبو محمد الدمشقي:

«الأنوار الكاشفة» (ص٢٢١): «ضعيف».

[٣٥٥] الصقر بن عبد الرحمن بن مالك بن مغول أبو بهز البجلي الكوفي نزيل واسط:

عن ابن إدريس، عن المختار بن فلفل، عن أنس.

«الفوائد» (ص٦١): «الصقر ذكره ابن أبي حاتم في بابي «صقر»[(١)] و«سقر»[(٢)] وذكر في أحدهما قول أبيه أنه صدوق[(٣)]، وفي الآخر أنه سأل أباه: هل تكلموا فيه؟ فقال: لا، وعقبه بقول الحافظ مطين: أن الصقر أكذب من أبيه، وذكر رواية الصقر عن ابن إدريس عن المختار بن فلفل عن أنس مرفوعًا في التبشير بالخلافة لأبي بكر ثم عمر ثم عثمان.

وهذا الحديث قال فيه ابن المديني: «كذب موضوع» ومن الغريب أن حديث الخلافة هذا رواه عبد الأعلى بن أبي المساور عن المختار بن فلفل، ورواه الصقر عن ابن إدريس عن المختار.

---

(١) «الجرح» (٤/ ت١٩٩٤).

(٢) «الجرح» (٤/ ت١٣٥٣).

(٣) وقوله أيضًا: «هو أحسن حالًا من أبيه».

وحديثنا «باكروا بالصدقة فإن البلاء لا يتخطى الصدقة» رواه عبد الأعلى أيضًا عن المختار، ورواه الصقر عن ابن إدريس عن المختار، وعبد الأعلى كذاب.

فالظاهر أن الصقر كان مغفلًا فأدخلت في كتابه عن ابن إدريس بعض بلايا عبد الأعلى فرواها، وكان ذلك بعد أن اجتمع به أبو حاتم وسمع منه، وبسبب ذلك كذبه مطين، وأبوبكر بن أبي شيبة، وصالح بن محمد جزرة، وكل ذلك بعد اجتماع أبي حاتم به، بدليل أنه ذكر أنهم لم يتكلموا فيه كما مرّ». اهـ.

وقال **المعلمي** في ترجمة الصقر من «التنكيل» (١١١) تعقيبًا على وصف الكوثري للصقر بأنه من الكذابين المعروفين:

«والصقر ذكره أبو حاتم فقال: «صدوق» وذكره ابن حبان وقال: «يخطئ ويخالف» وسماه في الثاني «صقر» وقال: «في قلبي من حديثه ما حدثنا أبو يعلى ثنا الصقر..» فذكر حديثا قد أنكره غيره على الصقر حتى رماه بعضهم لأجله بالكذب ووضع الحديث، وذاك الحديث رواه الصقر عن عبد الله بن إدريس أحد الثقات الأثبات عن المختار بن فلفل.

قال ابن حجر في «لسان الميزان»: «لم ينفرد الصقر بهذا فقد رواه إبراهيم بن زياد السكوني عن بكر بن المختار بن فلفل عن أبيه، وتقدم في ترجمة بكر، ورواه ابن أبي خيثمة في «تاريخه» عن عبد الأعلى بن أبي المساور عن المختار بن فلفل - مثله، لكن ابن أبي المساور «واهٍ» فالظاهر أن الصقر سمعه من عبد الأعلى أو بكر فجعله عن عبد الله بن إدريس ليروج له، أو سها».

قال **المعلمي**: «قد بان بصنيع أبي حاتم الرازي وأبي حاتم بن حبان أنه لم ينكر على الصقر إلا هذا الحديث، وأن بقية أحاديثه مستقيمة، فالحمل على السهو والغلط هو الأقرب، وكم من رجل وثقوه وقد وقع له ما يشبه هذا». اهـ.

حرف الضاد

[٣٥٦] ضرار بن صرد التيمي أبو نعيم الطحان الكوفي:

في ترجمته من «التنكيل» (١١٢) يقول الشيخ **المعلمي** تعليقًا على قول الكوثري: «ضرار بن صرد هو أبو نعيم الطحان الذي يقول عنه ابن معين: كذاب..».

«أقول: قال علي بن الحسن الهسنجاني عن ابن معين: «بالكوفة كذابان: أبو نعيم النخعي وأبونعيم ضرار بن صرد»(١) وظاهر هذا تعمد الكذب، لكن قال الأستاذ الكوثري (ص١٦٣): «الإخبار بخلاف الواقع هو الكذب، والكذب بهذا المعنى يشمل الغالط والواهم، فمن غلط أووهم في شيء يمكن عده كاذبًا على هذا الرأي..فلا يعتد بقول من يقول: فلان يكذب مالم يفسر وجه كذبه، ولذا عدّ كثير من أهل النقد قول القائل: كذب فلان، من الجرح غير المفسر..».

أقول: وقد قال ابن معين لشجاع بن الوليد أبي بدر السكوني: يا كذاب، وقد قال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: «شجاع بن الوليد ثقة» ووثقه غيره ولكنه يهم ويغلط.

فلننظر كلام غير ابن معين في أبي نعيم النخعي واسمه عبد الرحمن بن هانئ، ثم في أبي نعيم ضرار بن صرد..(٢)

وأما ضرار فروى عنه أبو زرعة(٣) - وقال البخاري(٤) والنسائي: «متروك الحديث»

---

(١) وقال ابن الجنيد عن ابن معين في ضرار بن صرد: ليس حديثه بشيء «سؤالاته» (ص١٤٥).

(٢) انظر ترجمة عبد الرحمن بن هانئ من هذا الكتاب.

(٣) وأبو حاتم، كما سيأتي.

(٤) قاله آدم بن موسى عنه، كما في «ضعفاء العقيلي» (٢/ ٢٢٢)، وقال الترمذي في «الجامع» (٨٢٨): «رأيت البخاري يضعف ضرار بن صرد». وذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ت٣٠٥٤) بغير جرح، ولم يذكره في «الضعفاء الصغير».

لكن البخاري روى عنه[(١)] وهو لا يروي إلا عن ثقة كما صرح به الشيخ تقي الدين ابن تيمية، ومرّ النظر في ذلك في ترجمة «أحمد بن عبد الله أبو عبد الرحمن».

والظاهر: التوسط، وهو أن البخاري لا يروي إلا عمن هو صدوق في الأصل يتميز صحيح حديثه من سقيمه.. فقوله في ضرار: «متروك الحديث» محمول على أنه كثير الخطأ والوهم، ولا ينافي ذلك أن يكون صدوقًا في الأصل يمكن لمثل البخاري تمييز بعض حديثه.

وقال أبو حاتم في ضرار: «صدوق صاحب قرآن وفرائض يكتب حديثه ولا يحتج به، روى حديثًا عن معتمر عن أبيه عن الحسن عن أنس عن النبي ﷺ في فضيلة بعض الصحابة، ينكره أهل المعرفة بالحديث»[(٢)].

أقول: متنه: «قال لعليّ: أنت تبين لأمتي ما اختلفوا فيه بعدي» أخرجه الحاكم في «المستدرك» (ج٣ ص١٢٢)، وقال: «صحيح على شرط الشيخين».

قال الذهبي: «بل هو فيما أعتقده من وضع ضرار، قال ابن معين: كذاب».

أقول: لاذا ولا ذاك، والصواب ما أشار إليه أبو حاتم؛ فإنه أعرف بضرار وبالحديث وعلله، فكأن ضرارًا لُقِّن أو أُدْخِل عليه الحديث أو وهِم.

فالذي يظهر أن ضرارًا صدوق في الأصل، لكنه ليس بعمدة فلا يحتج بما رواه عنه من لم يُعرف بالإتقان، ويبْقى النظر فيما رواه عنه مثل أبي زرعة أو أبي حاتم أو البخاري، والله أعلم. اهـ.

***

---

(١) في «خلق أفعال العباد» حديثين: رقم (١٦١، ٥٤٤).

(٢) «الجرح» (٤/ ت٢٠٤٦).

حرف الطاء

[٣٥٧] طريف بن سفيان أبو سفيان السعدي العطاردي:

«الفوائد» (ص٣٠٢): «متروك».

[٣٥٨] طريف بن عبيدالله أبو الوليد الموصلي:

قال **المعلمي** في ترجمته من «التنكيل» (١١٣): «لم يتهموه بتعمد الكذب[1]، ولكن يظهر أنه كان مغفلًا يحدث على التوهم والله أعلم». اهـ.

[٣٥٩] طلحة بن زيد القرشي أبو مسكين الرقي:

«الفوائد» (ص١١٠): «هالك».

[٣٦٠] طلحة بن عمرو بن عثمان الحضرمي المكي:

«الفوائد» (ص٦٢): «متروك، ولم يدرك ابن عباس».

وفي (ص٦٧): «هالك».

وفي (ص٤٤٥): «تالف جدًا، فإن لم يكن يتعمد الكذب صراحًا، فقد كان لا يبالي ما حدث به، فيقع منه الكذب بكثرة». اهـ.

---

(١) ضعفه الدارقطني، وقال أبو زكريا الموصلي في تاريخه: لم يكن من أهل الحديث، وقد كتبت عنه، مات سنة (٢٠٣).

قال ابن حجر في «اللسان» (٣/٢٠٨): ومن مناكيره.. ثم ذكر له خبرًا يرويه عن يحيى بن عبد الحميد الحماني، ونقل عن العراقي قوله: والواهم فيه فيما أعلم: طريف. قال ابن حجر: وليس هذا الحديث في مسند يحيى الحماني.

[٣٦١] طلحة بن نافع القرشي مولاهم الواسطي ويقال: المكي أبو سفيان الإسكاف:

عن كعب.

«الفوائد» (ص٤٦٧): «صدوق لم يدرك كعبًا ولا قارب».

* * *

حرف العين

[٣٦٢] عاصم بن أبي النجود: بهدلة الأسدي مولاهم الكوفي أبو بكر المقرئ:

«الفوائد» (ص٤٦٨): «له أوهام في الحديث، ولم يخرج له في الصحيحين إلا مقرونًا».

[٣٦٣] عاصم بن رجاء بن حيوة الكندي الفلسطيني ويقال: الأردني:

«الأنوار الكاشفة» (ص٣٠١): «صدوق يهم».

[٣٦٤] عاصم بن علي بن عاصم بن صهيب الواسطي أبو الحسن القرشي التيمي مولاهم:

في «الفوائد» (ص٢١٨): حديث «ما حسّن الله خُلُق رجل وخَلْقهُ فأطعم لحمه النار» قال الشوكاني: في إسناده عاصم بن عليّ، قيل: ليس بشيء، ورُدّ بأنه أخرج له البخاري في صحيحه ووثقه الناس.

قال **المعلمي**: أورد ابن الجوزي هذا الخبر هكذا «ابن عديّ[1]، ثنا الحسن ابن علي العدوي، ثنا لولو بن عبد الله، وكامل بن طلحة، قالا ثنا الليث» وقال: «العدوي وضاع» وهذا حق.

وذكر قبله من طريق عمر بن جعفر بن مسلم «الصواب: سلم» ثنا عمرو «الصواب: عمر كما يأتي» ابن فيروز التوزي ثنا عاصم بن علي، ثنا ليث بن سعد..».

قال ابن الجوزي: «عاصم ليس بشيء» وتعقبه السيوطي.

---

(١) «الكامل» (٣/ ٩٥٠) في ترجمة داود بن فراهيج.

وعاصم كما لخصه ابن حجر في التقريب: «صدوق، ربما وهم» وقد حمل الذهبي في «الميزان» تبعة هذا الخبر على الراوي عن عاصم، وتبعه ابن حجر في «اللسان». قال: «عمرو بن فيروز أتى عن عاصم بن علي شيخ البخاري بخبر موضوع لعله آفته».

وفي «تاريخ بغداد» ترجمة لهذا الرجل فيمن اسمه «عمر»، قال (١١/ ٢١٤): «عمر بن موسى بن فيروز.. ويعرف بالتوزي». وذكر أنه ينسب إلى جده «عمر بن فيروز» ويروي عن عاصم بن علي وعنه «عمر بن جعفر» بن سلم، فهو صاحبنا هذا قطعًا، وأشار إلى توهينه بأن أخرج من طريقه حديثًا فيه نظر، تراه في «اللآلئ» (١/ ١٦)، ووقع هناك أيضًا «عمرو بن فيروز» وأحسب ابن فيروز هذا سمع خبر العدوي [الحسن بن علي] فألصقه عمدًا أو خطأ بعاصم، والخبر معدود في موضوعات العدوي». اهـ.

[٣٦٥] عاصم بن كليب بن شهاب بن المجنون الجرمي الكوفي:

قال الشيخ **المعلمي** في «التنكيل» (٢/ ٢٢) تعليقًا على حديث رواه النسائي من طريق ابن المبارك، عن سفيان الثوري، عن عاصم بن كليب، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود قال: «ألا أخبركم بصلاة رسول الله ﷺ؟ قال: فقام فرفع يديه أول مرة ثم لم يعد». قال **المعلمي**: «وحديث سفيان رجاله ثقات، وعاصم وإن قال ابن المديني: لا يحتج به إذا انفرد، فقد وثقه جماعة وأخرج له مسلم في «الصحيح»[1] لكن هناك علل..» فذكرها رحمه الله».

---

(١) مشّاه **المعلمي** هنا لوجود علل أخرى في الحديث، كعنعنة الثوري وهو مدلِّس، والاختلاف عليه في متن الحديث، ومخالفة عبد الله بن إدريس له عن عاصم، وتقديم البخاري رواية ابن إدريس لأنها كانت من كتابه قال: «و الكتاب أحفظ عند أهل العلم» إلى غير ذلك، مما لا يظهر معه أثر حال عاصم في هذا الحديث.

وفيه أيضا (٢/ ٣٤) علّق على ما رواه أبو بكر النهشلي عن عاصم بن كليب عن أبيه عن علي رضي الله عنه «أنه كان يرفع يديه في التكبيرة الأولى من الصلاة ثم لا يرفع في شيء منها».

قال **المعلمي**: وسند الموقوف فيه مقال، عاصم وإن أخرج له مسلم ووثقه جماعة فلم يخرج له البخاري، وقال ابن المديني: «لا يحتج به إذا انفرد»، وأبوه وإن وثقه ابن سعد وأبو زرعة فلم يخرج له البخاري ولا مسلم، وقال النسائي: «لا نعلم أحدًا روى عنه غير ابنه وغير إبراهيم بن مهاجر، وإبراهيم ليس بقوي في الحديث».

[ز٨] عاصم بن مخلد:

عن أبي الأشعث الصنعاني، وعنه قزعة بن سويد، بحديث: «منْ قرض بيت شعر بعد العشاء الآخرة لم تقبل له صلاة الليلة».

في «الفوائد المجموعة» (ص٢٩٤-٢٩٥):

«قيل: هو موضوع، وقد تفرد به عاصم بن مخلد، وهو مجهول.

وقال في «اللآلئ»: هو في «مسند أحمد» من هذا الطريق.

= أما الأثر الآتي عن عليّ، فقد قدم غير واحد من الحفاظ ما رواه ابن أبي الزناد بإسنادٍ آخر عن علي عن النبي ﷺ بخلاف ما في رواية النهشلي عن عاصم، فربما كان الوهم من النهشلي أو من عاصم، فهما متقاربان، أخرج لهما مسلم ووثقهما جماعة، فظهر هنا ما في عاصم من المقال، وبان أثر قول ابن المديني فيه: لا يحتج به إذا انفرد.

وهذا من **المعلمي** رحمه الله منهج حكيم سديد، مشى عليه الأئمة قديمًا، فالراوي الوسط أو من فيه مقال، بل والثقة أحيانا، لا يكون حاله في كل حديثه سواء، بل يتردد بين الصواب والخطأ بحسب درجته من الضبط، ومردُّ ذلك إلى النقاد من أهل هذا الفن، وأمّا أهل العصور المتأخرة فمولعون بإطلاق التقويمات المعروفة، والحكم على أحاديث الرجل بناءً على ما التصق به من التقويم، فالثقة حديثه صحيح أبدًا، والصدوق حديثه حسن يحتج به، وهكذا، دون النظر في الأحوال التفصيلية للرواة، ولا للقرائن المُحْتَفَّة بالخبر، ولهذا شرح وبيان في موضع آخر، والله الموفق.

قال ابن حجر في «القول المسدد»: ليس في شيء مما ذكره أبو الفرج ابن الجوزي ما يقتضي الوضع [إلا أن يكون استنكر عدم القبول من أجل فعل المباح؛ لأن قرض الشعر مباح، فكيف يعاقب عليه بأن لا يقبل له صلاة؟ فلو علّل بهذا لكان أليق به].

وعاصم ليس مجهولًا، بل ذكره ابن حبان في «الثقات»، ولم ينفرد به».

فقال الشيخ **المعلمي** تعليقًا على ذكر ابن حبان له في «الثقات» بقوله: «قاعدة ابن حبان أن يذكر في ثقاته المجهول إذا لم يعلم في روايته ما يستنكره، وهذا معروف مشهور، فذكره الرجل في ثقاته لا يمنع كونه مجهولًا». اهـ.

ثم قال تعليقًا على عدم انفراد عاصم بهذا الحديث: «عاد ابن حجر فبيّن أنها متابعة لا يُعتد بها؛ لأن المتابع كذاب...».

[٣٦٦] عامر بن إسماعيل أبو معاذ البغدادي:

في ترجمته من «التنكيل» (١١٥) نقل الشيخ **المعلمي** قول الكوثري: «مجهول الحال، ولم يخرج له أحد من أصحاب الأصول الستة».

فقال **المعلمي** رحمه الله: «هو مقل، واغترب عن بغداد، وقد أدرك الأئمة الستةُ شيوخه ومن هو أكبر منهم، وقد روى الخطيب نحو حكايته من وجه آخر، وراجع ترجمة إبراهيم بن شماس»[1]. اهـ.

[٣٦٧] عامر بن سيار الدارمي الرقي:

«الفوائد» (ص٩٦): «فيه ضعف».

(١) المقصود هنا: أن عدم إخراج أصحاب الكتب الستة عن الرجل مع إدراكهم له، لا يلزم منه القدح فيه، فقد يكون ذلك لأسباب أخرى غير قادحة. هذا ما قرره **المعلمي** في غير موضع، وسترى ذلك مجموعًا في القسم الخاص بالقواعد من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

[٣٦٨] عامر بن شراحيل أبو عمرو الشعبي الكوفي:

في «الأنوار الكاشفة» (ص٥٦): «في جامع بيان العلم.. عن الشعبي عن قرظة بن كعب قال: خرجنا نريد العراق، فمشى معنا عُمر إلى صرار ثم قال لنا: أتدرون لم مشيت معكم؟ قلنا: أردت أن تشيعنا وتكرمنا، قال: إن مع ذلك لحاجة خرجت لها، إنكم لتأتون بلدة لأهلها دويّ كدويّ النحل، فلا تصدوهم بالأحاديث عن رسول الله وأنا شريككم.

قال قرظة: فما حدثت بعده حديثا عن رسول الله ﷺ.

وفي الأم للشافعي.. فلما قدم قرظة قالوا: حدِّثْنا، قال: نهانا عمر».

قال الشيخ **المعلمي**: «اختلف في وفاة قرظة والأكثرون أنها كانت في خلافة علي(١)، ووقع في «صحيح مسلم» في رواية ما يدل أنه تأخر بعد ذلك ولعلها خطأ.

---

(١) قال الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٨/ ٣٦٨): قد جزم أبو حاتم الرازي وابن سعد وابن حبان وابن عبد البر بأنه مات في ولاية عليّ، وأن عليًّا صلى عليه». اهـ.

وقد قال المزي (٢٣/ ٥٦٤): ولّاه علي بن أبي طالب الكوفة، وتوفي بها في ولاية عليّ. وقيل: في ولاية المغيرة بن شعبة، وهو أشبه؛ ففي «صحيح مسلم» من رواية سعيد بن عبيد الطائي عن علي بن ربيعة، قال: أول من نيح عليه بالكوفة: قرظة بن كعب، فقال المغيرة ابن شعبة: سمعت النبي ﷺ يقول: «من نيح عليه يعذب». اهـ.

تعقبه ابن حجر في «التهذيب» بقوله: ليست فيه دلالة؛ لاحتمال أن يكون المغيرة قال ذلك عند موته، ولم يكن حنيئذٍ أميرًا..

لكن في «صحيح مسلم» في هذه القصة عن علي بن ربيعة: أتيت المسجد، والمغيرة أمير الكوفة. وفي رواية الترمذي: مات رجل من الأنصار يقال له: قرظة بن كعب فنيح عليه، فجاء المغيرة فصعد المنبر».

فهذا يقوي قول من قال إنه مات في إمارة المغيرة، وكانت إمارته على الكوفة في عشر الخمسين». اهـ.

أقول: أما الرواية الأولى والتي ساقها المزي فهي التي وقفت عليها في الصحيح (٢/ ص٦٤٣-٦٤٤، رقم ٩٣٣) وهو آخر حديث في باب «الميت يعذب ببكاء أهله عليه». ولم أر ما عزاه ابن حجر لمسلم وفيه قول علي بن ربيعة: أتيت المسجد والمغيرة أمير الكوفة. فالله أعلم.

وذكره الذهبي في «المتوفون في خلافة علي رضي الله عنه» من «تاريخ الإسلام» وقال: «توفي بالكوفة، وصلى عليه عليٌّ على الصحيح، وهو أول من نيح عليه بالكوفة. وقيل: توفي بعد علي». اهـ.

وسماع الشعبي منه غير متحقق[(١)]، وقد جزم ابن حزم في «الإحكام» (٢): (١٣٨) بأنه لم يلقه، وردّ هذا الخبر وبالغ كعادته.. وكذلك ردّه ابن عبد البر في كتاب «العلم» (٢: ١٢١-١٢٣).

والشعبي لم يُذْكر في «طبقات المدلسِين»، لكن ذكر أبو حاتم في ترجمة سليمان بن قيس اليشكري أن أكثر ما يرويه الشعبي عن جابر إنما أخذه الشعبي من صحيفة سليمان بن قيس اليشكري عن جابر، وهذا تدليس». اهـ.

وقال الشيخ في «التنكيل» (٢/ ١٤٤): «الشعبي جيد المرسل، قال العجلي: «لا يكاد الشعبي يرسل إلا صحيحًا». وقال الآجري عن أبي داود: «مرسل الشعبي أحب إلي من مرسل النخعي». اهـ.

[٣٦٩] عائذ بن نسير العجلي يعد في الكوفيين:

«الفوائد» (ص١١٠): «قال يحيى بن معين مرّة: ضعيف، ومرّة: ليس به بأس ولكنه روى أحاديث مناكير».

وهذا يحتمل وجهين:

الأول: أنه كان صالحًا في نفسه، ولكنه مغفل يقع منه الكذب بدون تعمد.

الثاني: أنه كان يدلس ما سمعه من الهلكى.

---

(١) اختلف في سنة وفاة الشعبي ومبلغ سنِّه، والمتحصل من أكثر الأقوال أن ميلاده كان سنة (٢٢) أو (٢٤) أو بعد ذلك.

وقد قال المزي: «ولد لست سنين خلت من خلافة عمر بن الخطاب على المشهور» فيكون مولده سنة (١٩) لكن النظر في أقوال أهل العلم في سنة وفاته وسنّه لا يساعد على ذلك فالله أعلم.

وعلى القول الأكثر أن قرظة قد صلَّى عليه عليّ، وكان قد شهد معه صِفِّين، وكانت صِفِّين سنة (٣٧)، وقتل علي ﷺ سنة (٤٠) فتكون وفاة قرظة بين هذين التاريخين. فإدراكه للشعبي حينئذٍ إدراك غير بيِّن، مع الخلاف في المتحصل من سنة ميلاد الشعبي، وأما على القول الآخر فتكون وفاة قرظة في عُشر الخمسين كما قال الحافظ ابن حجر، وذلك بعد الأربعين بقليل، وعلى كل حال فالفرق بين القولين لا يعدو (٤) أو (٥) سنين على الأكثر، والشعبي كثير الإرسال، والله تعالى أعلم.

وهذا الخبر: «من مات في هذا الوجه، من حاج أو معتمر لم يُعْرض ولم يحاسب، وقيل له: ادخل الجنة». رواه الخطيب من طريق «محمد بن الحسن الهمداني، عن عائذ المكتب، عن عطاء بن أبي رباح، عن عائشة» فذكره مرفوعًا. ورواه ابن السماك عن عائذ، عن محمد بن عبد الله البصري، عن عطاء، عن عائشة. ذكره البخاري في ترجمة محمد من التاريخ (١/ ١/ ١٤٢ رقم٤٢٦)، وكذا ذكره ابن أبي حاتم (٣/ ٢/ ٣٠٨ رقم ١٦٧٤)، ورواه مندل، عن عائذ، عن محمد البصري، عن عطاء مرسلًا كما في «لسان الميزان».

ومحمد بن عبد الله هذا لا يدرى من هو؟

ولعائذ خبر آخر منكر تراه في «اللآلئ» (١/ ٧٢)، وفي ترجمة عائذ من «لسان الميزان» رواه ابن السماك أيضا عن «عائذ بن نسير، عن عطاء عن عائشة مرفوعًا». اهـ.

وقال **المعلمي** في «الفوائد» أيضًا (ص٤٨٥): «منكر الحديث»[(١)].

[٣٧٠] عباد بن صهيب أبو بكر الكليبي البصري:

«التنكيل» (١/ ٢٥٢-٢٥٣): «متروك، وقال عبدان: «لم يكذبه الناس، وإنما لقنه صهيب بن محمد بن صهيب أحاديث في آخر الأمر» فعباد مبتلى بابن أخيه يدخل عليه في حديثه، وفي «الميزان» أحاديث من مناكيره». اهـ.

[٣٧١] عباد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة المهلبي أبو معاوية البصري:

«الفوائد» (ص٤٨١): «ثقة يخطئ».

[٣٧٢] عباد بن عبد الله الأسدي الكوفي:

في «الفوائد» (ص٣٤٣): قول علي رضي الله عنه: «أنا عبد الله وأخو رسول الله، أنا الصديق الأكبر، لا يقولها بعدي إلا كاذب، صليت قبل الناس بسبع سنين».

---

(١) قاله العقيلي (٣/ ٤١٠).

قال الشوكاني: رواه النسائي في الخصائص، وفي إسناده: عباد بن عبد الله الأسدي، وهو المتهم بوضعه.

وقال ابن المديني: ضعيف الحديث.

وذكره ابن حبان في «الثقات».

قال **المعلمي**: «لا يفيده ذلك شيئًا مع كلام كبار الأئمة فيه وظهور سقوطه». اهـ.

[٣٧٣] عباد بن عبد الصمد أبو معمر:

«الفوائد» (ص٣٩): «هالك، له عن أنس نسخة، قال ابن حبان: «كلها موضوعة» والكلام فيه كثير». اهـ.

وص (١٣٣): «ساقط، هالك، ولم يدرك عائشة». اهـ.

وص (٣٤٣): «من غُلاة الرافضة، سكن أفريقية، وادّعى السماع من أنس، وراح يروي عنه». اهـ.

[٣٧٤] عباد بن كثير الثقفي البصري سكن مكة:

في «التنكيل» رقم (١١٦) قال الكوثري: «كان الثوري يكذبه ويحذر الناس من الرواية عنه، فكيف يتصور أن يروي الثوري عن مثله؟!».

فقال الشيخ **المعلمي**: «تحذير الثوري من الثقفي معروف، فأما تكذيبه له، فإنما حكاه الحاكم وأبونعيم الأصبهاني، ولاأدري من أين أخذاه، فإن صح فإنما أراد الوهم والغلط، وقد أثنى على الثقفي بالصلاح جماعة، منهم: ابن المبارك، وأحمد، وابن معين، وأبو زرعة، والعجلي، ووصفوه مع ذلك بأنه ليس بشيء في الحديث، وأنه يحدث بما لم يسمع، لبُلْهه وغفلته، فانظر هل يتناول ذلك حكايته المذكورة، وهي قوله: «قلت لأبي حنيفة..» فذكر سؤالًا وجوابًا، وقد تقدم أن الخطيب روى نحوها من وجه آخر.

وعلى كل حال فلا مانع أن يحكي الثوري عن عباد ما يظهر له صحته، وفي ترجمة محمد بن السائب الكلبي من «الميزان» «يعلى بن عبيد قال: قال الثوري: اتقوا الكلبي، فقيل: فإنك تروي عنه. قال: أنا أعرف صدقه من كذبه». اهـ.

وقال **المعلمي** في «الفوائد» (ص٣٦١): «تالف».

[٣٧٥] عباد بن كثير الرملي الفلسطيني الشامي:

«التنكيل» في الترجمة رقم (١١٦): «وثّقهُ ابن معين وغيره، ووهّنهُ الأكثرون».

[٣٧٦] عباد بن يعقوب الأسدي الرواجني أبو سعيد الكوفي:

«الفوائد» (ص٣٥٦): «من غلاة الشيعة، غير أنه وصف بالصدق».

وفي (ص٣٨٠): «على رفْضِهِ وحُمْقِهِ صدوق، رواه [يعني حديث: مثلي مثل الشجرة، أنا أصلها، وعلي فرعها، والحسن والحسين ثمرتها، والشيعة ورقها، فأي شيء يخرج من الطيب إلا الطيب] عن يحيى بن بشار الكندي عن عمرو بن إسماعيل الهمداني، وهما مجهولان، فالحمل عليهما، وفي ترجمتيهما من «الميزان» و«اللسان» ذكر هذا الخبر». اهـ.

[٣٧٧] عبادة بن الصامت الأنصاري الخزرجي أبو الوليد المدني صاحب رسول الله ﷺ:

«الفوائد» (ص٢٤٧): «توفى عبادة سنة (٣٤)، ومن زعم أنه تأخر إلى خلافة معاوية، إنما اغتر بحوادث جرت له مع معاوية في إمارته، والمراد بالإمارة إذْ كان عاملًا على الشام في خلافة عُمر وعثمان، ولو عاش عُبادة بعد عثمان لكان له شأن».

[٣٧٨] العباس بن الفضل الأنصاري الواقفي أبو الفضل البصري نزيل الموصل:

«الفوائد» (ص٣١٥): «تالف، ذكره أحمد وذكر له حديثًا حدث به، فقال «هو حديث كذب» وذكره ابن معين فقال: «ليس بثقة روى.. حديثًا موضوعًا» وقال أبو زرعة: «كان لا يصدق». اهـ.

[٣٧٩] العباس بن الوليد بن بكار الضبي البصري:

«الفوائد» (ص١٤٣): تعقيبًا على قول العقيلي: «الغالب على حديثه الوهم والمناكير» قال الشيخ **المعلمي**: «بل هو كذاب وضاع».

وفي (ص٣٦١): «هالك البتة».

وفي (ص٣٧١): «هالك».

[٣٨٠] العباس بن يزيد بن أبي حبيب البحْراني أبو الفضل البصري، المعروف بـ: عباسويه:

«حاشية الأنساب» (٢/ ٩٣) قال السمعاني: «سئل الدارقطني عنه، فقال: ثقة مأمون».

فقال الشيخ **المعلمي**: «هذا حكاه السلمي -وفيه ما فيه- عن الدارقطني، وقال أبو القاسم الأزهري: سئل الدارقطني عنه فقال: «تكلموا فيه». راجع ترجمة العباس في «التهذيب» وفيها من قول ابن حجر: «وقال السمعاني: ثقة مأمون». كذا، والسمعاني لم يقلها من عنده، بل أرسلها عن الدارقطني كما ترى». اهـ

[٣٨١] عبد الله بن أُبي الخوارزمي القاضي:

قال الكوثري: «لم نر أحدًا وثقه من رجال هذا الشأن، وإن روى البخاري عنه في «الضعفاء»، وأما من ظن أنه روى عنه في «الصحيح» فقد وهم، وليس هو من شرطه، ولم يخرج عنه أحد من أصحاب الأصول الستة».

فقال الشيخ **المعلمي** في «التنكيل» رقم (١١٧): «ذكره الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (ج٢ ص٢٠٦) قال «عبد الله بن أبي الخوارزمي الحافظ قاضي خوارزم رحّال جوّال مفضال، لحق أحمد بن يونس اليربوعي وسعيد بن منصور وقتيبة بن سعيد وسليمان ابن بنت شرحبيل وإسحاق بن راهويه وطبقتهم، حدث عنه الإمام أبو عبد الله

البخاري في «كتاب الضعفاء».. وقد روى البخاري في «صحيحه»: أنا عبد الله، عن سليمان بن عبد الرحمن «وهو ابن بنت شرحبيل» فقيل: إنه هو، مات سنة نيف وتسعين ومائتين عن سن عالية تقارب التسعين..».

وفي ترجمته من «التهذيب» ذكر الحديث المذكور قال: «فقيل إنه ابن حماد الآملي، ويحتمل أن يكون هذا فإنه قد روى «البخاري» في «الضعفاء» عدة أحاديث عنه عن سليمان بن عبد الرحمن وغيره سماعًا وتعليقًا». وأشار المزي إلى ذلك في ترجمة عبد الله ابن حماد، وأنه وقع في النسخ منسوبًا كذلك. وفي هذا أمران:

الأول: أن البخاري قد روى عنه في «الضعفاء» عدة أحاديث، سماعًا وتعليقًا، وذلك يقضي بأنه عنده ثقة أو صدوق كما سلف في ترجمة أحمد بن عبد الله أبو عبد الرحمن.

الثاني: أن المزي والذهبي اتفقا على أنه يحتمل أن يكون هو الذي روى عنه في «الصحيح» وهذا يقضي بأنه عندهما أهل لأن يخرج عنه البخاري في «الصحيح» وأقرهما ابن حجر على ذلك، غير أنه رجح أن الواقع في «الصحيح» غيره لأنه قد جاء منسوبًا في بعض النسخ، وجزم به جماعة.

فأما عدم إخرج البخاري له في «الصحيح» إن صح أن راوي ذاك الحديث غيره، فهذا لا يدل أنه ليس على شرط الصحيح؛ لاحتمال أن البخاري إنما لم يخرج له في «الصحيح» لأنه أصغر من البخاري ولم يسمع منه حديثًا يضطر إلى إخراجه في «الصحيح» بنزول، وقد سمع البخاري من شيوخ هذا الرجل وممن هو أكبر منهم بكثير.

فأما بقية الستة فإنما لم يرووا عنه لأنه من أقرانهم، وأصغر من بعضهم، وقد سمعوا من شيوخه وممن هو أكبر من شيوخه، وبلده بعيد فلم يحتاجوا إلى الرحلة إليه والرواية عنه بنزول، راجع ترجمة إبراهيم بن شماس. اهـ.

[٣٨٢] عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن جعفر الأموي أبو محمد المعروف بـ: الأُصيْلي:

أحد رواة الجامع الصحيح للبخاري، عن أبي زيد المروزي، عن الفربري عن البخاري.

«حاشية الأنساب» (١/ ٣٠٠) قال **المعلمي**: «للأصيلي ترجمة في تاريخ ابن الفرضي رقم (٧٦٠)، قال فيها: «سمعته يقول: قدمت قرطبة سنة اثنتين وأربعين -يعني وثلاثمائة- فسمعت بها... وصار إلى الأندلس في آخر أيام المستنصر بالله رَحِمَهُ اللَّهُ .. وقرأ عليه الناس كتاب البخاري رواية أبي زيد وغير ذلك، وكان حرج الصدر، ضيق الخلق، وكان عالمًا بالكلام والنظر، منسوبًا إلى معرفة الحديث، وجمع كتابًا في اختلاف مالك والشافعي وأبي حنيفة سماه «كتاب الدلائل على أمهات المسائل» وقد حفظت عليه أشياء، وقف عليها أصحابنا وعرفوها، وتوفي ليلة الخميس لإحدى عشرة ليلة بقيت من ذي الحجة سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة..»».

قال **المعلمي**: يستروح من هذا أن ابن الفرضي لا يعترف للأصيلي بالتمكن في معرفة الحديث، وقوله «وقد حفظت عليه أشياء» يحتمل أن تكون مما يتعلق بضيق الخلق، وأن تكون من الخطأ في العلم، واكتفاء ابن الفرضي بهذه الإشارة يدل على أن تلك الأشياء ليست بالشديدة.

وللأصيلي ترجمة في الجذوة رقم (٥٤٢) قال فيها: «.. من كبار أصحاب الحديث والفقه، رحل.. وكان متقنًا للفقه والحديث.. روى عنه أبو محمد علي بن أحمد [بن حزم] والمهلب بن أبي صفرة..».

[٣٨٣] عبد الله بن أحمد بن وهب، أبو العباس الدمشقي، يعرف بابن عدبس:

قال **المعلمي** في «التنكيل» (١/ ١٠٥): «ليس في ترجمته من «تاريخ بغداد» (٩/ ٣٨٤)، وتهذيب تاريخ ابن عساكر (٧/ ٢٨٨)[١] ما يبين حاله، فهو مجهول الحال، فلا تقوم بخبره حجة».

[٣٨٤] عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الرحمن الشيباني ابن الإمام أحمد بن حنبل:

ختم العلامة **المعلمي** ترجمته في «التنكيل» رقم (١١٨) بقوله:

«وعبد الله قد أثنى عليه أبوه، ووثقه النسائي، وابن أبي حاتم، والدارقطني، والخطيب، وغيرهم، وأجمع أهل العلم على الاحتجاج به والله الموفق». اهـ.

وقد أورد الخطيب في «تاريخه»[٢] حكاية فيها حطٌّ على عبد الله ولكنه استنكرها ونقد إسنادها، فقال: حُدِّثْتُ عن أبي نصر محمد بن أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي قال: سمعت علي بن حمشاذ يقول: سمعت أحمد بن عبد الله الأصبهاني يقول: أتيت عبد الله ابن أحمد بن حنبل فقال: أين كنت؟ فقلت: في مجلس الكديمي، فقال: لا تذهب إلى ذاك فإنه كذاب، فلما كان في بعض الأيام مررت به، فإذا عبد الله يكتب عنه فقلت: يا أبا عبد الرحمن أليس قلت: لا تكتب عن هذا فإنه كذاب؟ قال: فأومأ بيده إلى فِيهِ أن اسكت، فلما فرغ وقام من عنده قلت: يا أباعبد الرحمن أليس قلت: لا تكتب عنه؟ قال: إنما أردت بهذا أن لا يجيء الصبيان فيصيروا معنا في الإسناد واحدًا.

قال الخطيب: «كان عبد الله بن أحمد أتقى لله من أن يكذِّب من هو عنده صادق، ويُحتج بما حكى عنه هذا الأصبهاني، وفي هذه الحَكاية نظر من جهته. اهـ.

---

(١) «تاريخ ابن عساكر» (٨/ ق١٠٢٧).

(٢) (٣/ ٤٣٩).

أضاف **المعلمي** في «التنكيل» (١/ ١٢٥) قائلًا: لم يذكر الخطيب منْ حدّثهُ، فإن قيل: إن الخطيب أعلّ القصة بالأصبهاني فدلّ ذلك على ثقة الخطيب بمن حدّثه. قلت: ليس هذا بلازم، فقد لا يكون الخطيب وثق بمن حدثه حق الثقة، ولكن رأى إعلال الحكاية بالأصبهاني كافيًا. اهـ.

[٣٨٥] عبد الله بن جعفر ابن أخي إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير:

نبّه الشيخ **المعلمي** على وجود هذه الترجمة في غير مظنتها، فأغفلها صاحب «التهذيب» و«الميزان» و«اللسان» وهي في «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٤)، وفيها من قول ابن معين: «شيخ كان يجالسنا في المسجد، صاحب مغنيات، ليس بشيء».

[٣٨٦] عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان أبو محمد الفارسي النحوي:

في ترجمته من «التنكيل» (١١٩) نقل الشيخ **المعلمي** عن الكوثري قوله في ابن درستويه: «كان يحدث عمن لم يدركه لأجل دريهمات يأخذها.. وروايته عن الدوري ويعقوب خاصة منكرة، وقول البرقاني واللالكائي فيه معروف..».

قال **المعلمي** رَحِمَهُ اللَّهُ: «قوله يحدث عمن لم يدركه» فِرْيةٌ كما سترى، وقوله «لأجل دريهمات يأخذها» فرية أخرى. وحقيقة الحال أن هذا الرجل كان يروي عن عباس الدوري أحاديث، ويروى عن يعقوب بن سفيان «تاريخه» وغير ذلك، وكانت ولادة هذا الرجل سنة (٢٥٨) ووفاة يعقوب سنة (٢٧٧)[١] فقد أدركهما قطعًا، وكان سنه لما مات عباس ثلاث عشرة سنة.

وقد ذكر الخطيب[٢]: «أن جعفر بن درستويه والد عبد الله هذا كان من كبار المحدثين وفهمائهم وعنده عن علي بن المديني وطبقته، فلا يستنكر أن يكون بكر بابنه في السماع».

---

(١) هذا هو الصواب في سنة وفاته، وجاء في «التنكيل» هنا (٢٧١) وهو خطأ ظاهر، وأظنه من الطبع، وسيأتي قول **المعلمي**: لما توفي يعقوب كان سن ابن درستويه نحو عشرين سنة.

(٢) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٢٩).

أقول: بل هذا هو الظاهر، كما جرت عليه عادة المحدثين في ذاك العصر من التبكير بأبنائهم للسماع من المعمّرين على أمل أن يعيش الابن فيكون سنده عاليًا، فيكون له بذلك صيت وشهرة ويرحل الناس إليه، وتلك مرتبة يحرص المحدث أن ينالها ابنه.

وقد ولد أبو حنيفة سنة (٨٠) بالكوفة ونشأ بها ولم يُعْرفْ والده بشيء من العلم، ونشأ هو غير معْنِيّ بطلب الحديث كما يدل عليه النظر في وفيات شيوخه الذين تثبت روايته عنهم، وعاش أنس ﷺ بالبصرة إلى أن مات سنة إحدى وتسعين وقيل بعدها بسنة وقيل بسنتين، أي وعُمْرُ أبي حنيفة ما بين إحدى عشرة إلى ثلاث عشرة، ولم يكن عادة الناس في ذاك العصر التبكير بالسماع.

وفي «الكفاية» (ص٥٤): «قلّ من كان يثبت «وفي نسخة: يكتب» الحديث على ما بلغنا في عصر التابعين وقريبًا منه إلا من جاوز حدّ البلوغ، وصار في عداد من يصلح لمجالسة العلماء ومذاكرتهم وسؤالهم. وقيل: إن أهل الكوفة لم يكن الواحد منهم يسمع الحديث إلا بعد استكماله عشرين سنة».

ثم روى بعد ذلك حكايات منها «أنه قيل لموسى بن إسحاق: كيف لم تكتب عن أبي نعيم؟ قال: كان أهل الكوفة لا يُخرجون أولادهم في طلب الحديث صغارًا حتى يستكملوا عشرين سنة».

هذا كله مع أن أسطورة الدراهم والتحديث عمن لم يدركه إنما أخذها الاستاذ من قول الخطيب: «سمعت هبة الدين الحسين الطبري «اللالكائي» ذكر ابن درستويه وضعفه وقال: «بلغني أنه قيل له حدِّث عن عباس الدوري حديثًا ونحن نعطيك درهمًا ففعل، ولم يكن سمع من عباس».

قال الخطيب: «وهذه الحكاية باطلة؛ لأن أبا محمد بن درستويه كان أرفع قدرًا من أن يكذب لأجل [العرض][(١)] الكثير، فكيف لأجل التافه الحقير. وقد حدثنا عنه ابن رزقويه بأمالي أملاها في جامع المدينة وفيها عن عباس الدوري أحاديث عدّة».

أقول: واللالكائي توفى سنة (٤١٨)، وقد قال الخطيب في ترجمته «عاجلته المنية فلم ينتشر عنه كبير شيء» فهذا يدل أن مولد اللالكائي كان بعد وفاة ابن درستويه بمدة؛ فإن وفاته كانت سنة (٣٤٧).

وقوله «بلغني..» لا يُدرى من الذي بلّغهُ، ومثل هذا لا يثبت به حكم ما، وقد قال الحماني: «سمعت عشرة كلهم ثقات يقولون سمعنا أباحنيفة يقول: «القرآن مخلوق» فردّهُ الأستاذ -الكوثري- (ص٥٦) من «التأنيب» - بقوله «قول الراوي سمعت الثقة يعد كرواية عن مجهول وكذا الثقات» ثم تراه يبني على قول اللالكائي «بلغني..» القصور والعلالي جازمًا بذلك مكررًا نبْز ابن درستويه بقوله «الدراهمي» وغير ذلك.

ومع أن المبلغ اللالكائي إنما قال: «ولم يكن سمع من عباس» فلم يقنع الأستاذ «الإمام الفقيه المحدث والحجة الثقة المحقق العلامة الكبير صاحب الفضيلة مولانا الشيخ محمد زاهد الكوثري وكيل المشيخة الإسلامية في الخلافة العثمانية سابقًا» كما نعته صاحبه على لوح «التأنيب» أو كما نعت نفسه، لم يقنع بذلك، بل قال «كان يحدث عمن لم يدركه لأجل دريهمات يأخذها».

ثم مع هذا وأمثاله وما هو أشدّ منه وكثرة ذلك يضج ويعج ويُرْغِي ويُزْبِد إذا نسب إلى المغالطة، وليت شعري كيف يمكننا إحسان الظن به وحمله على الغلط والوهم (مع) أن تلك الزلات الكثيرة كلها فيما يؤيد به هواه، ولا أذكر له زلة واحدة فيما يخالف هواه.

---

(١) كذا في «التنكيل» بالراء، وفي «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٢٩): «العوض» بالواو، ولعلَّه أقرب، والله أعلم.

هذا، ولم ينكروا على ابن درستويه حديثا واحدًا مما حدث به عن الدوري حتمًا، وإنما زعم من لا يُدري من هو أن ابن درستويه لم يسمع من الدوري، وقد علمت إمكان سماعه منه، فإن ثبت أن ابن درستويه ثقة - وسنثبته إن شاء الله تعالى- ثبت السماع.

وأما شأنه مع يعقوب بن سفيان فقد عُلِم بما مرّ أنه لما توفي يعقوب كان سن ابن درستويه نحو عشرين سنة لكن قال الخطيب: «سألت البرقاني عن ابن درستويه فقال: ضعّفوه؛ لأنه لما روى «التاريخ» عن يعقوب بن سفيان أنكروا عليه ذلك وقالوا له: «إنما حدّث يعقوب بهذا الكتاب قديمًا فمتى سمعته؟!»». ولم يبينوا تاريخ تحديث يعقوب بـ «التاريخ» فقد يكون حين كان سن ابن درستويه اثنتي عشرة سنة أو نحوها، واستبعدوا أن يكون سمع حينئذ لصغره، وعلى هذا يدل قول الخطيب عقب ما حكاه عن البرقاني، قال: «في هذا القول نظر، لأن جعفر بن درستويه من كبار المحدثين.. فلا يستنكر أن يكون بكّر بابنه في السماع من يعقوب بن سفيان».

ثم استأصل الخطيب الشأفة واقتلع الجرثومة بقوله: «مع أن القاسم الأزهري حدثني قال: رأيت أصل كتاب ابن درستويه بتاريخ يعقوب بن سفيان لما بيع في ميراث ابن الآبنُوسيّ، فرأيته أصلًا حسنًا ووجدت سماعه فيه صحيحًا».

والأزهري من أهل المعرفة والتيقظ والثقة والأمانة، ترجمته عند الخطيب (ج١٠ ص٣٨٥) فثبت السماع وبطل النزاع.

فأما حال ابن درستويه، فتضعيف اللالكائي له قد بيّن وجهه، وهو قوله: «بلغني..» وقد علمت أنه ليس في ذلك حجة.

وقول البرقاني: «ضعّفُوه» قد بيّن وجهه وهو استبعادهم أن يكون سمع «التاريخ»، وقد ثبت سماعه له فزال سبب التضعيف.

على أنه لو لم يتبين أن ذلك هو وجه التضعيف لكان تضعيفًا مجردًا وهو جرح غير مفسر، وقد ثبت التوثيق.

قال الخطيب: «سألت أباسعد الحسين بن عثمان الشيرازي عن ابن درستويه؟ فقال: ثقة ثقة، حدثنا عنه «أبوعبد الله» بن منده الحافظ بغير شيء وسألته عنه، فأثنى عليه ووثقه». وقال الخطيب في ترجمة الشيرازي هذا: «كتبنا عنه وكان صدوقًا متنبهًا» وقد تقدم ثناء الخطيب على ابن درستويه.

وذكر الأستاذ (ص١٠٥) ما رواه الخطيب من طريق ابن درستويه عن يعقوب عن الحسن بن الصباح عن إسحاق بن إبراهيم الحنيني قال: «قال مالك: ما ولد في الإسلام مولود أضر على أهل الإسلام من أبي حنيفة. وكان «مالك» يعيب الرأي، ويقول: «قبض رسول الله ﷺ وقد تم هذا الأمر واستكمل..»».

فذكر الأستاذ أن ابن عبد البر ذكر في «كتاب العلم» عن «تهذيب الآثار» للطبري عن الحسن بن الصباح عن الحنيني أن مالكًا قال: قبض رسول الله ﷺ..» ولم يذكر ما قبله، قال الاستاذ: «فيكون ابن درستويه الدراهمي هو الذي زاد في أول الخبر ما شاء».

أقول: ليس هذا بشيء، وإنما اقتصر ابن جرير وابن عبد البر على موضع الحجة، وقد جرت عادتهم بتقطيع الأحاديث النبوية كما فعله البخاري في «صحيحه» وغيره، فما بالك بمثل هذا؟

ثم ذكر **المعلمي** عن «تاريخ بغداد» و«تاريخ ابن خلكان» طرفًا من مصنفات ابن درستويه في الأدب والنحو والمعاني، والله تعالى الموفق.

[٣٨٧] عبد الله بن جعفر بن غيلان الرّقّي أبو جعفر القرشي:

قال **المعلمي** في ترجمة نعيم بن حماد (٢٥٨) من «التنكيل»: «والرقي موثق إلا أنه نسب إلى الاختلاط بأخرة، لكن ذكر ابن حبان أن اختلاطه لم يكن فاحشًا،

وراوي هذا الحديث عنه [حديث: «ستفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة، أعظمها فرقة قوم يقيسون الأمور برأيهم، فيحرمون الحلال ويحللون الحرام»] ثقة، وهو الذي أخبر بأنه اختلط[١]، فقد يقال: لو علم أنه اختلط اختلاطًا شديدًا، وكان إنما سمع منه هذا الحديث عند اختلاطه، لكان الظاهر أن لا يرويه عنه إلا مقرونًا ببيان أنه إنما سمعه منه بعد الاختلاط»[٢]. اهـ.

وقال في «الأنوار الكاشفة» (ص١١٣): «لا بأس به».

[٣٨٨] عبد الله بن الحارث بن عبد الملك القرشي المخزومي، أبو محمد المكي:

«التنكيل»: (٢/ ١٧١) روى زيد بن الحباب، عن سيف بن سليمان المخزومي، عن قيس بن سعد، عن عمرو بن دينار عن ابن عباس: «أن رسول الله ﷺ قضى بيمين وشاهد» رواه مسلم.

قال **المعلمي**: «زعم بعضهم - يعني من الأحناف - في حديث مسلم: «قضى بيمين وشاهد» أن المعنى قضى بيمين حيث لا شاهدين، وقضى بشاهد حيث وجد الشهود، والمراد بـ«شاهد» الجنس، وهذا التأويل كما ترى (!)

أولًا: لأنه خلاف الظاهر.

ثانيًا: لأنه يجعل الكلام لا فائدة له، فإنه لا يخفى على أحدٍ أنه يقضى باليمين حيث لا بينّة، ويقضى بالشاهدين حيث وُجدا.

ثالثًا: حمْل «شاهد» على الجنس ثم إخراج الواحد منه لا يخفى حاله.

رابعًا: هذا اللفظ رواية زيد بن الحباب عن سيف، وقد رواه عبد الله بن الحارث ابن عبد الملك المخزومي عن سيف، فقال: «قضى باليمين مع الشاهد». رواه

(١) هو هلال بن العلاء الرقي، قال: ذهب بصره سنة ست عشرة ومئتين، وتغيَّر سنة ثماني عشرة ومئتين، ومات سنة عشرين ومائتين. «تهذيب الكمال» (١٤/ ٣٧٨).

(٢) انظر ترجمة نعيم بن حماد من هذا الكتاب مع التعليق على هذا الموضع هناك.

الإمامان: الشافعي وأحمد عن عبد الله بن الحارث كما في «الأم»: (٦/ ٢٧٣)، و«مسند أحمد»: (١/ ٣٢٣).. وعبد الله بن الحارث كأنه أثبت من زيد بن الحباب؛ فإن زيدًا قد وصف بأنه يخطىء، ولم يوصف بذلك عبد الله، وكلاهما ثقتان من رجال مسلم». اهـ.

[٣٨٩] عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر الراهب الأنصاري الأوسي المدني:

«الفوائد» (ص١٤٩): «في صحبته نظر، وقد نفاها إبراهيم الحربي»[١].

[٣٩٠] عبد الله بن خُبيْق:

في ترجمته من «التنكيل» (١٢٠) عن الكوثري: «صالحٌ، غير صالحٍ لتلقي شيء منه غير القراءة».

فقال الشيخ **المعلمي**: «أما صلاحه فمشهور، وأما روايته فلم يغمزه فيها أحد، وقد ذكره ابن أبي حاتم فقال: «كتب إليّ بجزء من حديثه». اهـ.

[٣٩١] عبد الله بن خراش بن حوشب الشيباني الحوشبي أبو جعفر الكوفي:

نقل **المعلمي** في «الفوائد» (ص٦٨) عن الهيثمي قوله فيه: «وثقه ابن حبان، وقال: ربما أخطأ، وضعفه غيره». فقال **المعلمي**:

«بل هو هالك، راجع ترجمته»[٢].

---

(١) «تهذيب التهذيب» (٥/ ١٩٣).

(٢) قال أبو زرعة وأبو حاتم والبخاري: منكر الحديث.

زاد أبو زرعة: يحدث عن العَوَّام بأحاديث مناكير.

وزاد أبو حاتم: ذاهب الحديث، ضعيف الحديث.

وقال النسائي: ليس بثقة.

وسكت عنه الدارقطني في كتابه في «الضعفاء» فهو متروك عنده، وعند صاحبيه.

وقال محمد بن عمار الموصلي: كذاب.

[٣٩٢] عبد الله بن الرُّقيم الكناني الكوفي:

«الفوائد» (ص٣٦٣): «مجهول البتّة، لم يعرفه النسائي»[(١)].

[٣٩٣] عبد الله بن الزبير بن عيسى القرشي الأسدي أبو بكر الحميدي المكي:

ترجمته في «التنكيل» رقم (١٢١)، وفيها أبحاث تتعلق بـ «نقد أسانيد الجرح والتعديل»، و«قدح الساخط»، و«ألفاظ الجرح عند الغضب لا سيما بين الأقران» وغيرها من «الفوائد» الحديثية، وضعتها في مظانها من قسم القواعد من هذا الكتاب.

[٣٩٤] عبد الله بن الزبير بن معبد الباهلي البصري:

«الفوائد» (ص٣٨٥): «مجهول الحال»[(٢)].

[٣٩٥] عبد الله بن زياد بن سمعان المخزومي أبو عبد الرحمن المدني:

قال **المعلمي** في «التنكيل» (١/ ١٥١) - تعقيبًا على قول الكوثري: «أجمعوا على ترك حديثه». قال: «فيه نظر فقد أكثر عنه ابن وهب ووثقه على ما في «مختصر كتاب العلم لابن عبد البر» (ص١٩٩): ومجموع كلامهم فيه يدل أنه صدوق في الأصل، فلا بأس بإيراده في المتابعات والشواهد»[(٣)]. اهـ.

= وقال الساجي: ضعيف الحديث جدًّا، ليس بشيء، كان يضع الحديث. وقال ابن عديّ: عامّة ما يرويه غير محفوظ.

ومع كل هذا قال الحافظ في «التقريب»: ضعيف!! فقط.

وانظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (٥/ ت٢١٩)، وأبو زرعة الرازي (ص٤٤٨)، و«الجرح والتعديل» (٥/ ت٢١٤)، و«ضعفاء النسائي» (ت٣٢٦)، و«ثقات ابن حبان» (٨/ ٣٤٠)، و«الكامل» لابن عديّ (٤/ ١٥٢٥)، و«ضعفاء الدارقطني» (ت٣٢٥)، و«الميزان» (٢/ ت٤٢٨٧)، و«تهذيب التهذيب» (٥/ ١٩٧) وغيرها.

(١) وقال البخاري: فيه نظر «تهذيب التهذيب» (٥/ ٢١٢).

وقال ابن خراش: لم يرو عنه سوى عبد الله بن شريك «الميزان» (٢/ ت٤٣١٦).

(٢) قال أبو حاتم: مجهول لا يعرف. وقال الدارقطني: شيخ بصري صالح. وذكره ابن حبان في «الثقات».

(٣) أقول: ابن سمعان كَذَّبَهُ: هشام بن عروة، ومالك بن أنس، وابن إسحاق، وإبراهيم بن سعد، وابن معين، وأحمد بن صالح المصري، وأبو داود السجستاني، وغيرهم. =

= وقال البخاري: «سَكتوا عنه» - وهو لا يقولها إلا فيمن لا تحل الرواية عنه -، وقال أبو حاتم: «سبيله سبيل الترك»، وتركه جماعة.

وأما ابن وهب، ففي تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص٣٧٩): حدثني أحمد بن صالح قال: قلت لابن وهب: ما كان مالك يقول في ابن سمعان؟ قال: لا يقبل قول بعضهم في بعض. اهـ.

ورواه - بهذا اللفظ - ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٠/ ق٤٦-الظاهرية) ورواية التاريخ من طريق أبي محمد بن أبي نصر، واسمه: عبد الرحمن بن عثمان بن القاسم التميمي - وهو ثقة عدل عفيف كانت عنده أصول حسنة بخطوط الوراقين المعروفين، ترجمته في «تاريخ دمشق» (١٠/ ق٤٦-الظاهرية) - عن أبي الميمون البجلي الدمشقي واسمه: عبد الرحمن بن عبد الله بن راشد، صاحب أبي زرعة وراوي كتاب التاريخ عنه - عن أبي زرعة.

وروى ابن عدي هذه الحكاية في ترجمة ابن سمعان من «الكامل» عن شيخه يوسف بن الحجاج - وهو يوسف بن أحمد بن عبد الرحيم بن الحجاج أبو يعقوب الإستراباذي، له ترجمة في «تاريخ جرجان» رقم (٩٩٩) ولم يذكر حمزة السهمي فيه جرحًا ولا تعديلًا - قال: ثنا أبو زرعة الدمشقي، بمثل رواية أبي الميمون البجلي عن أبي زرعة.

وأورد الحكاية بمثل هذا اللفظ كُلٌّ من: المزي والذهبي وابن حجر، ولم يذكروا توثيق ابن وهب لابن سمعان صراحةً.

لكن قال ابن عبد البر في كتاب «جامع بيان العلم وفضله» في باب: حكم قول العلماء بعضهم في بعض (ص٥١٠): أخبرنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا أبو الميمون البجلي، قال: حدثنا أبو زرعة الدمشقي، قال: حدثنا أحمد بن صالح قال: سألت عبد الله بن وهب، عن عبد الله بن يزيد [كذا والصواب: زياد] ابن سمعان فقال: ثقة، فقلت: إن مالكًا يقول فيه: كذاب، فقال: لا يقبل قول بعضهم في بعض. اهـ.

ونقل مغلطاي في إكماله (٤/ ق٢٧٠ب) هذا التوثيق عن هذا الموضع، فالظاهر أنه لم يرد مصرحًا به إلا فيه، وهو محلّ نظر، فأبو محمد بن أبي نصر بلديُّ أبي الميمون البجلي، وراوي كتاب التاريخ عنه، والذي اعتمده المصنفون في رواية التاريخ - لم يذكر هذا التوثيق، وكذا لم يذكره شيخ ابن عدي عن أبي زرعة.

وخلف بن القاسم - شيخ ابن عبد البر - ثقة مكثر، وهو قرطبي سمع بدمشق من أبي الميمون، إلا أن بلديَّ الرجل أعرف به وأمكن في الرواية عنه في الغالب - كما هو معلوم، ودخول الخلل في رواية خَلَف بن القاسم - كالرواية بالمعنى أو الوهم وغير ذلك ممكن هنا؛ لأنه قد يُفهم من رَدِّ ابن وهب تكذيب مالك لابن سمعان ما يقتضي توثيق ابن وهب له، وليس بلازمٍ، فقد يَرُدُّ التكذيب، ويُثبت ما دونه.

وعلى كل حال، لو فرضنا ثبوت هذا التوثيق عن ابن وهب، فابن وهب كان من المكثرين، ولم يُعرف عنه التوقي في انتقاء مشايخه، وكان حسن الظن بابن سمعان، وكان يجالسه ويأخذ عنه، كما =

[٣٩٦] عبد الله بن زيد أبو قلابة الجرمي البصري:

في «التنكيل» (٢/ ٩٧) حديث أبي قلابة عن أنس: «أن يهوديًا رضخ رأس جارية بين حجرين فرضخ النبي ﷺ رأسه بين حجرين» غمزه الكوثري بعنعنة أبي قلابة، فقال الشيخ **المعلمي**:

= كان بعض الأئمة والثقات يجالسونه ويأخذون عنه، إلا أنه قد تبين لهم ما لم يتبين لابن وهب، فمنهم من صرح بكذبه ومنهم من تركه.

قال عبد الله بن المبارك: أقمت عليه - يعني: ابن سمعان - كذا وكذا، وحملت عنه، فحدث يومًا عن مجاهد عن ابن عباس، فقلت: إنك كنت ذكرت هذا عن مجاهد، فقال: أو ليس مجاهد يحدث عن ابن عباس! فكرهت حديثه وتركته.

وقال أبو بكر بن أبي أويس: كنت أجالس عبد الله بن زياد بن سمعان، فكنا نرى أنه أخذ كتبًا غير سماع، فبينا هو يحدث إذ انتهى إلى حديث لشهر بن حوشب، فقال: شهر بن جوست. فقلت: من هذا؟ فقال: رجل من أهل خراسان، اسمه من أسماء العجم. فقلت: لعلك تريد: شهر بن حوشب. فقلنا حينئذ: إنه يأخذ من الكتب. قال أبو معشر معقبًا: ابن سمعان إنما أخذ كتبه من الدواوين والصحف.

وكان عبد الله بن سمعان يحدث عن: عبد الله بن عبد الرحمن، فكان أحمد بن صالح المصري يقول إنه يغير أسماء الله، قال: وهذا كذب، ولما سأل ابنُ وهب ابن سمعان عن: عبد الله بن عبد الرحمن هذا قال له ابن سمعان: لقيته في البحر.

وابن وهب لم يُعرف بتتبع أحوال الرواة ونقدهم كما عُرف غيره ممن كشف حقيقة ابن سمعان وطعن فيه، فهذه واقعة واحدة، دَلَّس فيها ابنُ سَمعان تدليسًا فاحشًا، فحدث عمن لا وجود له، واستعار له هذا الاسم المخترع، فعدَّه أحمد بن صالح كذبًا، ومَشَّاه ابن وهب، مع مراوغة ابن سمعان له حين سأله عنه فقال: لقيته في البحر، ومقتضى ذلك أنه لا سبيل لابن وهب ولا لغيره إلى معرفته أو الوصول إليه!

والحاصل أن ابن سمعان إن لم يكن يضع الحديث وضعًا - كما ظنه أحمد بن صالح، فهو يكذب ويدَّعي سماع أقوام لم يسمع منهم بل لم يرهم - كما قال غير واحد - ويأخذ صحفًا فيرويها من غير سماع، فليس هو بأهل أن يكتب عنه أصلًا، وعلى هذا قول النقاد من أهل العلم - كما سبق النقل عنهم في صدَرْ هذا التعليق -، وقول ابن وهب في مثل هذا شذوذ لا يلتفت إليه، والله تعالى أعلم.

«قال أبو حاتم: «لا يعرف له تدليس» وذكر ابن حجر في ترجمته من «التهذيب»[(١)] ما يعلم منه أن معنى ذلك أن أبا قلابة لا يروي عمن قد سمع منه إلا ما سمعه منه[(٢)].

وقد ثبت سماعه من أنس[(٣)] كما في قصة العرنيين[(٤)] وغيرها، وحديثه في «الصحيح» أيضًا، فالحكم في حديثه هذا أنه سمعه من أنس. اهـ.

وقال **المعلمي** في «حاشية الجرح» (٥/ ٥٨) تعليقًا على قول أبي حاتم المذكور: «حمله ابن حجر على معنى أنه لم يكن يرسل عمن قد سمع منه، ويحتمل أن يكون المراد أنه لم يكن يرسل على سبيل الإيهام، وإنما يرسل عمن قد عرف الناسُ أنه لم يلقه». اهـ.

[٣٩٧] عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد -واسمه: كيسان- المقبري أبو عباد الليثي مولاهم المدني:

«الفوائد» (ص٢٧٩): «متروك ساقط البتة».

و«حاشية الموضح» (٢/ ١١٣): «هالك».

[٣٩٨] عبد الله بن سلمة الربعي:

«الفوائد» (ص٩٩): «منكر الحديث، متروك، قال ذلك أبو زرعة، وقال العقيلي: «منكر الحديث» راجع «اللسان» (٣/ ٢٩٢) الترجمة الرابعة والخامسة، فإنهما لرجل واحد». اهـ.

---

(١) (٥/ ٢٢٦) وفيه: «قال أبو حاتم: لم يسمع من أبي زيد عمرو بن أخطب، ولا يعرف له تدليس».

(٢) قال الحافظ: «و هذا مما يقوي من ذهب إلى اشتراط اللقاء في التدليس، لا الاكتفاء بالمعاصرة». اهـ.

يعني أن هذا غير الإرسال، وهو رواية الرجل عمن لم يدركه أو لم يلقه، والمقصود أن أبا قلابة قد ثبت عدم سماعه من جماعة من الصحابة، وقد روى عنهم، على سبيل الإرسال، لأنه لا يدلس، أي لا يروي عمن لقيهم وسمع منهم إلا ما سمعه منهم.

(٣) وقال سليمان بن حرب: «سمع أبو قلابة من أنس وهو ثقة». تاريخ دمشق (٩/ ق٣١٤).

(٤) رواها البخاري: كتاب الديات، باب القسامة (١٢/ ٢٣٩، رقم ٦٨٩٩- فتح)، ومسلم: كتاب القسامة: باب حكم المحاربين والمرتدين (٣/ ١٢٩٦، رقم ١٦٧١/ ١٠-١٢) وفيهما قول أبي قلابة: حدثني أنس.

[٣٩٩] عبد الله بن سليمان بن الأشعث أبو بكر بن أبي داود السجستاني:

ترجمته في «التنكيل» (١٢٣).

قال **المعلمي** في خاتمة الترجمة: «أطبق أهل العلم على السماع من ابن أبي داود، وتوثيقه، والاحتجاج به. فروى عنه الحاكم أبو أحمد، والدارقطني، وابن المظفر، وابن شاهين، وعبد الباقي بن قانع حافظ الحنفية، وأبوبكر بن مجاهد المقرئ، وخلق لا يُحْصون.

قال أبو الفضل صالح بن أحمد التميمي الهمذاني الحافظ: «أبوبكر عبد الله بن سليمان إمام أهل العراق، وعلم العلم في الأمصار، نصب السلطان المنبر فحدث عليه لفضله ومعرفته، وحدث قديمًا قبل التسعين ومائتين، قدم همذان سنة نيف وثمانين ومائتين، وكتب عنه عامة مشايخ بلدنا ذلك الوقت، وكان في وقته بالعراق مشايخ أسند منه، ولم يبلغوا في الآلة والإتقان ما بلغ هو».

وذكر السلمي أنه سأل الدارقطني عنه؟ فقال: «ثقة إلا أنه كثير الخطأ في الكلام على الحديث».

وقال الخليلي: «حافظ، إمام وقته، عالم، متفق عليه، واحتج به من صنف الصحيح: أبو علي النيسابوري، وابن حمزة الأصبهاني، وكان يقال: أئمة ثلاثة في زمن واحد: ابن أبي داود وابن خزيمة وابن أبي حاتم».. وقال محمد بن عبد الله بن الشخير: «كان زاهدًا عالمًا ناسكًا رحمه الله وأسكنه الجنة برحمته». اهـ.

وفي ترجمته أبحاث تتعلق بـ: «إطلاق الكذب بغير معناه الاصطلاحي» و«نقد أسانيد الجرح والتعديل» و«أوصاف لا تقتضي الجرح» وغيرها، تراها في قسم القواعد من هذا الكتاب.

[٤٠٠] عبد الله بن السمط:

عن صالح بن علي بن عبد الله بن عباس.

«الفوائد» (ص١٣٤): «مجهول، وصالح لا يعرف في الرواية».

[٤٠١] عبد الله بن صالح أبو صالح المصري كاتب الليث بن سعد:

«الفوائد» (ص٢٣)، و«الأنوار» (ص١٨٤): «متكلم فيه».

و«الأنوار» (ص٧٣): «فيه كلام».

و«طليعة التنكيل» (ص٥٤): «ليس بعمدة».

وفي ترجمته من «التنكيل» رقم (١٢٤) «لم يختلط، ولكن أُدخلت عليه أحاديث عديدة».

وفي «الفوائد» (ص٢٤٣) حديث: «اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله» ذكر الشوكاني طرقه - وقد وهّنها **المعلمي** كلها- منها حديث أبي أمامة، أخرجه الطبراني، قال الشوكاني: «إسناده على شرط الحسن. هذا معنى كلام صاحب «اللآلئ»، وعندي أن الحديث حسن لغيره، وأما صحيح فلا». اهـ.

فقال **المعلمي**: «أما عن أبي أمامة فتفرد به بكر بن سهل الدمياطي عن عبد الله بن صالح كاتب الليث، وبكر بن سهل ضعفه النسائي، وهو أهلُ ذلك فإن له أوابد.

وعبد الله بن صالح أُدخلت عليه أحاديث عديدة، فلا اعتداد إلا بما رواه المتثبتون عنه بعد اطلاعهم عليه في أصله الذي لا ريب فيه، وعلى هذا حُمِل ما علقه عنه البخاري، فتفرد بكر بن سهل عن عبد الله بن صالح بهذا الخبر الذي قد عُرف برواية الضعفاء له من طرقٍ أخرى يُوهِّنُهُ حتمًا». اهـ.

[٤٠٢] عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحى أبو أويس المدني:

«الفوائد» (٣٦٨): «صدوق يهم»[(١)].

---

(١) هو إلى الضعف أقرب، وإنما يكتب حديثه للاعتبار، وأما للاحتجاج فلا، وهو سيء الحفظ، فما حدث من أصل كتابه فهو أصح، كما قال البخاري، يعني أن حديثه من كتابه أقل خطأً من حفظه. والله تعالى أعلم.

[٤٠٣] عبد الله بن عبد ربه العجلي:

«الفوائد» (٣٦١): «مجهول».

[٤٠٤] عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله بن عامر الليثي أبو عبد العزيز المدني:

«الفوائد» (٦٩): «تالف».

[٤٠٥] عبد الله بن عبد الوهاب الخوارزمي:

«الفوائد» (٢١٧): «تالف»[١].

[٤٠٦] عبد الله بن عدي أبو أحمد الجرجاني الحافظ صاحب كتاب «الكامل»:

«التنكيل» رقم (١٢٥).

قال الكوثري: «كان ابن عدي على بعده من الفقه والنظر والعلوم العربية طويل اللسان في أبي حنيفة وأصحابه».

فقال الشيخ **المعلمي**: «أبو أحمد إمام في الحديث ورجاله وعلله، واشتغاله بذلك عن التبسط في الفقه والنظر، لا يدل على بعده عن التأهل لذلك، وكان عنده من معرفة اللسان ما يكفيه، وأما طول لسانه فذلك مقتضى مقامه، وله في ذلك أسوة بأكابر أئمة السنة». اهـ.

(١) قال أبو نعيم في «تاريخه» (٢/ ٥٢): قدم أصبهان، وحدث بها، في حديثه نكارة.

وقال الحافظ في «اللسان» (٣/ ٣١٣): يحتمل أن يكون هو النمري البصري، فإنهما في طبقة واحدة. والنمري أخرج له الدارقطني في «غرائب مالك» عن مطرف عن مالك عن عمه أبي سهيل عن سعيد بن المسيب عن سعد بن أبي وقاص في فضل العباس.

وقال: الراوي عن مطرف ليس بالمشهور، والمعروف في هذا رواية محمد بن طلحة الطويل عن أبي سهيل بالسند المذكور. اهـ.

[٤٠٧] عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، أبو عبد الرحمن العمري المدني:

«التنكيل» (٢/ ٧٧).

قال **المعلمي**: «كثير الخطأ حتى قال البخاري: «ذاهب، لا أروي عنه شيئًا» ومن أثنى عليه فلصلاحه وصدقه، وأنه ليس بالساقط». اهـ.

[٤٠٨] عبد الله بن عمر بن الرماح أبو محمد النيسابوري قاضي نيسابور:

في «طليعة التنكيل» (ص٤١): «هو عبد الله بن عمر بن ميمون بن بحر بن الرماح، واسم الرماح: سعد، له ولأبيه ترجمتان في «طبقات الحنفية»، وهما معروفان عندهم، وللأب ترجمة في «تهذيب التهذيب» (ج٧ ص٤٩٨) وفي «تاريخ بغداد» (ج١١ ص١٨٢) وفي كتاب ابن أبي حاتم وغيرها، ووقع في «تاريخ بغداد» (ج١٣ ص٣٨٦) في سند حكاية «عبد الله بن عثمان بن الرماح» وعثمان تصحيف والصواب عمر..»

وفي ترجمته من «التنكيل» رقم (١٢٦): «وفي «تهذيب التهذيب» (ج٧ ص٤٤٧) و(ص١٦٠): أنه يقال لعمر بن ميمون بن بحر بن الرماح والد عبد الله هذا «عمر ابن الرماح» ينسب إلى جده الأعلى، وهكذا وقع في «سنن الترمذي»[١] في «باب ماجاء في الصلاة على الدابة في الطين والمطر» ومن لازم هذا أن يقال لعبد الله هذا: «عبد الله بن الرماح»...

زعم الأستاذ الكوثري أن عبد الله بن عمر بن ميمون بن بحر بن الرماح مجهول الصفة، فأقول: قال ابن حبان في «الثقات»[٢]: عبد الله بن عمر بن ميمون بن الرماح السعدي أبو عبد الرحمن البلخي قاضي نيسابور روى عن مالك ووكيع وأهل

(١) ح (٤١١).

(٢) (٨/ ٣٥٧) وفيه: عبد الله بن عمرو..

العراق، حدثنا عنه الحسين بن إدريس الأنصاري، وعبد الله بن محمد الأزدي، مستقيم الحديث إذا حدث عن الثقات، وقد قيل: كنيته أبو محمد، وكان مرجئًا مات سنة أربع وثلاثين ومائتين.

وهذا من ابن حبان توثيق مقبول كما يأتي في ترجمته(١). اهـ.

[٤٠٩] عبد الله بن عمر بن غانم الرُّعيني أبو عبد الرحمن قاضي إفريقية:

«حاشية الأنساب» (١/ ٣٢٨). قال السمعاني: «قال أبو حاتم بن حبان: روى عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «الشيخ في بيته كالنبي في قومه». وذكر حديثًا آخر أنه قال: ما من شجرة أحبّ إلى الله من شجرة الحناء. قال: حدثنا بالحديثين علي بن محمد بن حاتم القومسي ثنا عثمان بن محمد بن خشيش القيرواني ثنا عبد الله بن عمر بن غانم، عن مالك، في نسخة كتبناها عنه بهذا الإسناد، أنا أصون البياض عن ذكرها، فكيف الاشتغال بوصفها». اهـ.

فقال الشيخ **المعلمي**: «لعبد الله بن عمر بن غانم ترجمة في التهذيب (ج٥ رقم ٥٦٧) فيها توثيق جماعة له، وذكر نحو ما تقدم عن ابن حبان ثم قال: «لعل البلاء في الأحاديث التي أنكرها ابن حبان ممن هو دونه».

---

(١) وترجم له الذهبي في «تاريخ الإسلام» الطبقة (٢٤).

قال الذهبي:.. روى عنه: إسحاق بن راهويه مع تقدمه، والذهلي وقال: هو ثقة، وخلق سواهم.

وقد كان عبد الله من غلاة السنة القوَّالين بالحق.

قال أبو زيد عبد الله بن محمد: سمعته يقول: من قال القرآن مخلوق فهو كافر. ومن قال الجمعة ليست بواجبة فهو كافر، ومن شك في كفرهم فهو كافر.

ثم ذكر عن الحاكم في «تاريخ نيسابور» قصة في قوله بالحق عند السلطان.

وقال: قال الحاكم: ولي القضاء أيام المعاذية، ثم بقي إلى أول أيام الطاهرية، وكان أبوه بلخيًا.

توفي في ثالث عشر من ذي القعدة سنة أربع وثلاثين - يعني ومائتين. اهـ.

وله ترجمة في «الميزان» (ج٢ رقم ٤٢٨) وقال: «لعلّ الآفة من عثمان صاحبه» ولم يترجم عثمان، وترجم في «اللسان» (ج٤ رقم ٣٥٦) اقتصر على قوله «له ذكر في ترجمة عبد الله بن عمر بن غانم».

وقد جاء من وجه آخر عن علي بن محمد بن حاتم القومسي شيخ ابن حبان قال: «ثنا يحيى بن محمد بن خشيش القيرواني ثنا عون بن يوسف ثنا أبي ثنا سعيد بن معن المدني ثنا مالك عن نافع عن ابن عمر -رفعه: لما خلق الله الجنة حفها بالريحان، وحف الريحان بالحناء، وما خلق شجرة أحبّ إليه من الحناء..» راجع «اللآلىء المصنوعة» (٢/ ١٤٦) و«لسان الميزان» (ج٣ رقم ١٧١) وفي «اللسان» أنه «رواه أبو طالب أحمد بن نصر الحافظ عن ابن خشيش.. وزاد في المتن: وأن الشيخ في بيته مثل النبي في أمته».

ويحيى بن محمد بن خشيش تالف، له ترجمة في «الميزان» و«اللسان» ويظهر أن عثمان بن محمد بن خشيش أخ خامل ليحي بن محمد بن خشيش، قد وضع له أخوه تلك النسخة، وضمنها أكاذيبه بأسانيد أخرى، والله المستعان.

وعلى كل حالٍ، فعبد الله بن عمر بن غانم بريء حتمًا من تلك الأكاذيب». اهـ.

[٤١٠] عبد الله بن عمر بن محمد بن أبان بن صالح بن عمير القرشي الأموي أبو عبد الرحمن الكوفي: مُشْكُدانة، مولى عثمان بن عفان:

«حاشية الموضح» (١/ ٣٤): «موثق على ما فيه من الغلو والغفلة، وفي «الميزان» أنه كان مرة يقرأ التفسير فمرّ بقوله تعالى ﴿يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ فقرأ الكلمة الأخيرة «ونشرا» فروجع، فقال: هى منقوطة بثلاث، يعني أنها في كتابه الذي يقرأ منه «ونشرا» فقد صحفها عند كتابته، ثم قرأها على التصحيف». اهـ.

[٤١١] عبد الله بن عمر الخراساني:

«الفوائد» (ص١٦٣): «صاحب مناكير، بل هو تالف»(١).

[ز٩] عبد الله بن الفضل بن محمد بن هلال بن جعفر أبو موسى الطائي الأنباري:

تراجع حاشية «الفوائد المجموعة» (ص٣٥٦).

[٤١٢] عبد الله بن قلابة:

«الأنوار الكاشفة» (ص١١٦): «مجهول لا ذكر له إلا في هذه الحكاية وفي السند إليه: عبد الله بن لهيعة وهو ضعيف كثير التخليط». اهـ.

[٤١٣] عبد الله بن كثير الشامي الدمشقي الطويل القارئ إمام المسجد الجامع بدمشق:

و«الفوائد» (ص١٥٩): «صدوق يغرب»(٢).

[٤١٤] عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري الفقيه القاضي:

«الأنوار الكاشفة» (ص١١٦): «ضعيف كثير التخليط».

«الفوائد» (ص٧٢): «ضعيف ومدلس».

---

(١) قال ابن عديّ: شيخ مجهول، يحدث عن الليث بن سعد بمناكير، ويحدث عنه زهير بن عباد.
ثم ذكر له حديثين، أولهما: حديث الفوائد: «مَنْ أكل فولةً بقشرها أخرج الله منه من الداء مثلها».
والثاني: في فضيلة لعثمان بن عفان ﷺ. وقال في كل منهما: حديث باطل، لا يرويه غير عبد الله بن عمر الخراساني هذا، ولا يرويه عنه غير زهير. «الكامل» (٤/ ١٥٧٣)
أقول: وقد قرَّر الشيخ **المعلمي** في غير موضع أن المجهول إذا روى خبرين منكرين فهو تالف.

(٢) قال أبو زرعة: لا بأس به.
وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: يغرب.
وروى له النسائي حديثًا واحدًا في «مسند علي».
وروى عنه غير واحد. فهو صالح للاعتبار في الجملة، والله أعلم.

وفي (ص٢١٥) نقل الشوكاني عن الوجيز: «ابن لهيعة أخرج له مسلم». فقال **المعلمي**: «هذا إطلاق منكر، إنما وقع لمسلم في إسناد خبرين عن ابن وهب: «أخبرني عمرو بن الحارث وابن لهيعة». سمع مسلم الخبر هكذا فحكاه على وجهه، واعتماده على عمرو بن الحارث فإنه ثقة.

ويقع للبخاري والنسائي نحو هذا، فيكنيان عن ابن لهيعة؛ يقول البخاري: «وآخر». ويقول النسائي: «وذكر آخر». ورأى مسلم أنه لا موجب للكناية.

مع أن ابن لهيعة لم يكن يتعمد الكذب ولكن كان يدلس ثم احترقت كتبه، وصار من أراد جمع أحاديث على أنها من رواية ابن لهيعة، فيقرأ عليه وقد يكون فيها ما ليس من حديثه، وما هو في الأصل من حديثه، لكن وقع فيه تغيير، فيقرأ ذلك عليه، ولا يردّ من ذلك شيئًا، ويذهبون يروون عنه، وقد عوتب في ذلك فقال: «ما أصنع؟ يجيئونني بكتاب فيقولون: هذا من حديثك فأحدثهم».

نعم، إذا كان الراوي عنه: ابن المبارك أو ابن وهب، وصرح مع ذلك بالسماع فهو صالح في الجملة[1]، فأما ما كان من رواية غيرهما ولم يصرح فيه بالسماع وكان منكرًا

(١) أي يُعتبر به فيما يرويانه عنه، كما قاله الدارقطني في «الضعفاء والمتروكون» (الترجمة: ٣٢٢) وأضاف إليهما: عبد الله بن يزيد المقرىء.

والسبب في تفضيل رواية هؤلاء عنه على غيرهم، ما قاله ابن أبي حاتم: «سئل أبو زرعة عن ابن لهيعة سماع القدماء منه؟ فقال: آخره وأوله سواء، إلا أن ابن المبارك وابن وهب كانا يتتبعان أصوله فيكتبان منه، وهؤلاء الباقون كانوا يأخذون من الشيخ، وكان ابن لهيعة لا يضبط، وليس ممن يحتج بحديثه». «الجرح» (٥/ ت ٦٨٢).

وسبب آخر، قال عمرو بن علي الفلاس: «عبد الله بن لهيعة احترقت كتبه، فمن كتب عنه قبل ذلك مثل ابن المبارك وعبد الله يزيد المقرئ أصح من الذين كتبوا بعد ما احترقت كتبه، وهو ضعيف الحديث». «الجرح» أيضا.

تنبيه هام:

المقصود هنا أن رواية هؤلاء العبادلة عنه أحسن وأصح من رواية غيرهم عند المفاضلة والترجيح، لا أَنَّهُ يُحْكم على حديثه من روايتهم عنه بالصحة؛ لأن ابن لهيعة في نفسه غير حجة، وإنما

فلا يمتنع الحكم بوضعه. اهـ.

وفي «الفوائد» (ص٣٠٩): «هذا الخبر قد رواه عنه ابن وهب، لكن لم يذكر تصريح ابن لهيعة بالسماع وقد عرف تدليسه والله أعلم».

وفي (ص٣٧٨) رواية من طريق كامل بن طلحة «الجحدري» عن ابن لهيعة، فقال **المعلمي**: «كامل ممن سمع من ابن لهيعة بأخرة، وليس ذلك بشيء». اهـ.

وفي (ص٤١٩): خبر روي من طرق ضعيفة وواهية عن ابن لهيعة، منها من طريق سليم بن منصور عن أبيه عنه.

قال ابن الجوزي: «وسليم ذاهب الحديث».

قال **المعلمي**: «أبوه أذهب منه على فضله، وأحسب بعض الدجالين كتب صحيفة فيها عدة أخبار منها هذا الخبر فقرأها أو بعضها على ابن لهيعة، وسكت ابن لهيعة على عادته بأخرة كما مر في التعليق (ص٢١٥) فتلقفها من كان حاضرًا من الضعفاء كمنصور وغيره، فانتسخوها وراحو يروونها عن ابن لهيعة». اهـ.

[٤١٥] عبد الله بن مُحرّر العامري الجزري القاضي:

«الفوائد» (ص٢٢٠): «منكر الحديث متروك».

= يعتبر بما صحَّ أنه حدَّث به من كتابه، وهذا هو مراد الشيخ **المعلمي** بقوله السابق: «فهو صالح في الجملة».

وقد ختم أبو زرعة كلامه السابق بقوله: وليس ممن يحتج بحديثه.

وختم الفلاس بقوله: وهو ضعيف الحديث.

ويوضح ذلك ويؤكده ما ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح» أيضًا: سألت أبي وأبا زرعة عن ابن لهيعة.. فقالا: ابن لهيعة أمره مضطرب، يكتب حديثه على الاعتبار. قلت لأبي: إذا كان من يروي عن ابن لهيعة مثل ابن المبارك وعبد الله بن وهب يحتج به؟ قال: لا». اهـ.

ولسياق بعض الشواهد العملية من صنيع الأئمة على ذلك موضع آخر، والله تعالى الموفق.

[٤١٦] عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان أبو الشيخ الأصبهاني الحافظ الثقة صاحب التصانيف:

له ترجمة في «التنكيل» رقم (١٢٩).

راجع منهج الأئمة في «رواية الأحاديث الضعيفة والمنكرة والمكذوبة في الكتب» في قسم القواعد من هذا الكتاب.

[٤١٧] عبد الله بن محمد بن جعفر بن شاذان:

في «الفوائد» (ص٣٨٩-٣٩٠) حديث: إن الله لما خلق آدم وحواء تبخترا في الجنة.. الحديث في فضل فاطمة وعلي، وابناهما الحسن والحسين -رضي الله عنهم جميعًا.

رواه أبو الفرج الحسن بن أحمد بن علي الهماني قال: ثنا عبد الله بن محمد بن جعفر بن شاذان، ثنا أحمد بن محمد بن مهران بن جعفر الرازي بحضرة أبي خيثمة، حدثني مولاي الحسن بن علي صاحب العسكر - إلخ.

قال ابن الجوزي: موضوع، الحسن العسكري ليس بشيء - هكذا نقل **المعلمي** عن «اللآلئ».

وقال الذهبي في «الميزان» (٢/ ٤٩٥): قال ابن الجوزي: «هذا موضوع، لعلّه من وضع ابن شاذان أو صاحبه الحسن بن أحمد الهماني الذي رواه عنه».

قال **المعلمي**: العسكري بريء منه، ولابن شاذان ترجمة مختصرة في «الميزان»[1]، و«اللسان»[2]، وأحسبهما لم يعرفاه، وهو مشهور موثق[3]، ترجمته في «تاريخ بغداد» (١٠/ ١٢٨) وهو من شيوخ الدارقطني، وتوفي سنة (٣٥١) فعلى هذا لم يدرك

(١) (٢/ ٤٩٨) لكن سبق فيه (٢/ ٤٩٥) بأطول مما في هذه، وقال الذهبي: شيخ لا يعرف، ومنها نقلت آنفًا.

(٢) (٣/ ٣٤٦).

(٣) وثقه الخطيب.

أبا خيثمة، بل صاحب العسكر نفسه كان عمره عند وفاة أبي خيثمة ثلاث سنوات فقط، فالنظر في الهماني، وله ترجمة في «تاريخ بغداد» (٧/ ٢٧٧) تدل أنه غير مشهور، ولم يذكر فيه الخطيب مدحًا ولا قدحًا، وأرى البلاء منه». اهـ.

[٤١٨] عبد الله بن محمد بن جعفر القزويني أبو القاسم الفقيه القاضي:

«التنكيل» رقم (١٣٠) قال الكوثري: «الكذاب المشهور الذي وضع على لسان الشافعي نحو مائتي حديث، ولم يرو الشافعي شيئًا من ذلك أصلًا»[١].

فقال الشيخ **المعلمي**: «إنما خلط في آخر عمره.. قال مسلمة بن قاسم في القزويني: «كان كثير الحديث والرواية، وكان فيه بأوٌ شديد وإعجاب، وكان لا يرضى إذا عورض في الحديث أن يخرج لهم أصوله ويقول: هم أهون من ذلك. قال: فحدثني أبو بكر المأمون وهو من أهل العلم العارفين بوجوهه قال: ناظرته يوما وقلت له: ماعليك لو خرجت لهم أصلًا من أصولك؟ فقال: لا ولا كرامة. ثم قام فأخرجها، وعرض عليّ كل حديث اتهموه فيه مثبتًا في أصوله».

وقال ابن يونس: «كان محمودًا في القضاء، وكانت له حلقة بمصر وكان يظهر عبادة وورعًا، وثقل سمعه جدًّا، وكان يفهم الحديث، ويحفظ ويملي، ويجتمع إليه الخلق، فخلط في الآخر ووضع أحاديث..»[٢] ثم قال: «مات بعد أن افتضح بيسير».

---

(١) وقال ابن المقرئ: رأيتهم يضعفونه وينكرون عليه أشياء.

وقال الحاكم عن الدارقطني: كذاب، ألَّف كتاب سنن الشافعي، وفيها نحو مائتي حديث لم يحدث بها الشافعي.

وقال الدارقطني أيضًا: وضع القزويني في نسخة عمرو بن الحارث أكثر من مائة حديث.

وقال علي بن رزيق: وكان إذا حدث يقول لأبي جعفر بن البرقي في حديث بعد حديث: كتبت هذا عن أحد، فكان يقول: نعم، عن فلان وفلان؛ فاتهمه الناس بأنه يفتعل الحديث، ويدعيها ابن البرقي كعادته في الكذب. قال: وكان يصحف أسماء الشيوخ.

توفي سنة (٣١٥)

انظر «الميزان» (٢/ ٤٩٥) و«اللسان» (٣/ ٣٤٥).

(٢) فسقط إذًا، ولم تنفعْهُ أصولُه، والله المستعان.

[٤١٩] عبد الله بن محمد بن حميد أبو بكر بن أبي الأسود البصري الحافظ:

«التنكيل» رقم (١٢٨) قال ابن أبي خيثمة: «كان ابن معين سيىء الرأي في أبي بكر بن أبي الأسود».

قال الشيخ **المعلمي**: «هذا مجمل، وقد جاء عن ابن معين أنه قال: «ما أرى به بأسًا»(١). وجاء عنه أيضا(٢) أنه قال: «لا بأس به ولكنه سمع من أبي عوانة وهو صغير وقد كان يطلب الحديث». فهذا يفسر رواية ابن أبي خيثمة(٣).

وقال ابن المديني: «بيني وبين ابن أبي الأسود ستة أشهر ومات أبو عوانة وأنا في الكُتّاب»(٤). ومولد ابن المديني سنة (١٦١) وذكر هو أن وفاة أبي عوانة سنة (١٧٥) وقال غيره سنة (١٧٦) فعلى ذلك يكون سن ابن أبي الأسود حين وفاة

---

(١) رواية عبد الخالق بن منصور عنه.

(٢) رواية ابن محرز عنه. وكلاهما في «تاريخ بغداد» (١٠/ ٦٣)، والثانية في «سؤالاته» (ت٣٤٣).

(٣) أقول: لم يذكر ابن أبي خيثمة كلام ابن معين في ابن أبي الأسود، فإن كان مثل الذي نقل غيره عنه بشأن سماع ابن أبي الأسود وهو صغير من أبي عوانة، فالتعبير عنه بـ: «كان سيء الرأي فيه» فيه نظر؛ لأنه يقتضي الطعن فيه بذلك، ولم يُرْوَ عن ابن معين ولا غيره غمز ابن أبي الأسود بهذا ولا بغيره، بل روى عنه الأئمة الثقات الأثبات - كما سيأتي - وفي رواية عبد الخالق بن منصور وابن محرز عن ابن معين ما يرفع الإشكال؛ إذ نقلا عنه قوله: «لا بأس به» وزاد ابن محرز عنه: «و لكنه سمع من أبي عوانة وهو صغير»

فهو كغيره من الثقات بل وفيهم أئمة حفاظ يُسْتَصْغَرُون في بعض شيوخ لهم، أو يضعفوا فيهم لأسباب تقدح فيما رووا عنهم، لا فيهم أنفسهم، وهذا مستفيض، وقد قال الذهبي في «الميزان» (٢/ ت٤٥٥٩): «ثقة، استصغر في أبي عوانة».

وإن كان الذي سمعه ابن أبي خيثمة من ابن معين كلامًا آخر، فلم يُبَيِّنْهُ، وهو جرح غير مفسَّر.

والمقصود هنا أن كلام ابن معين وابن المديني لا يوهم في هذا الموضع طعنًا في ابن أبي الأسود، وسيأتي تقرير الشيخ **المعلمي** لهذا قريبًا.

(٤) قاله عبد الله بن علي بن المديني عن أبيه، وقال عبد الله: وذهب - يعني أباه - إلى أن سماعه من أبي عوانة ضعيف؛ لأنه كان صغيرًا. «تاريخ بغداد» (١٠/ ٦٣).

أبي عوانة خمس عشرة سنة أو أكثر، وكان ابن أخت عبد الرحمن بن مهدي فقد يكون ساعده هو أو غيره في الضبط[(١)].

وقد صحح الجمهور السماع في مثل تلك السن وفيما دونها.

نعم، يؤخذ من كلام بعضهم أن أباعوانة توفى سنة (١٧٠)[(٢)]، ووقع في «تاريخ جرجان» لحمزة السهمي حكاية ذلك عن بعض الحفاظ كما يأتي في ترجمة أبي عوانة، فعلى هذا يكون سن ابن أبي الأسود نحو تسع سنين، لكن ذاك القول شاذ، ومع ذلك فابن تسع سنين قد يصح سماعه عندهم.

والذي يرفع النزاع من أصله أنه ليس في سماع الرجل وهو صغير ما يوجب الطعن فيه، وإنما يتوجه الطعن إذا كان السماع غير صحيح، ومع ذلك كان الرجل يبني عليه ويروي بدون أن يبيِّن، وهذا منتفٍ هنا.

أما **أولًا**: فلأن احتمال صحة سماعه من أبي عوانة ظاهر ولا سيما على المعروف من أن وفاة أبي عوانة كانت سنة خمس أو ست وسبعين ومائة.

وأما **ثانيًا**: فلأن البخاري وأبا داود والترمذي أخرجوا لابن أبي الأسود، ولم يذكروا شيئًا من روايته عن أبي عوانة، وذلك يدل على أحد أمرين:

- **إما** أن يكون ابن أبي الأسود لم يرو عن أبي عوانة شيئًا.

- **وإما** أن يكون ربما روى عنه مع بيان الواقع، وعلى هذا فيكون كلام ابن معين وابن المديني إنما هو على سبيل الاحتياط، علِما أنه سمع من أبي عوانة وهو صغير، فخشيا أن يعتمد على ذلك فيروي من غير بيان.

فأما حاله في نفسه وفي روايته عن غير أبي عوانة فلا مطعن فيه، وقد روى عنه البخاري في «صحيحه» وروى عنه أبو داود وهو لا يروي إلا عن ثقة عنده كما في

(١) قال الذهبي في ترجمته من «تاريخ الإسلام» الطبقة (٢٣): «و سمع وهو صغير باعتناء خاله».
(٢) في المطبوع من «التنكيل» (٢٧٠)، وهو خطأ ظاهر.

ترجمة أحمد بن سعد بن أبي مريم. وقال الخطيب: «كان حافظًا متقنًا» وحكايته المتقدمة أول الترجمة من روايته عن بشر بن مفضل المتوفّى (١٨٧هـ)، أي حين كان سن ابن أبي الأسود ستًّا وعشرين[١] سنة أو أزيد. والله الموفق. اهـ.

[٤٢٠]عبد الله بن محمد بن رمح بن المهاجر التجيبي المصري:

«الفوائد» (ص٤٨٤): «مقلّ جدًّا، له ترجمة في «تهذيب التهذيب»[٢]، لم يذكر فيها راويًا عنه إلا ثلاثة: بكر بن سهل راوي هذا[٣] -وسيأتي حاله-، ومحمد بن محمد بن الأشعث -أحد الكذابين-، وابن ماجه.

وليس له عند ابن ماجه إلا حديثان غريبان.

ومع ذلك قال ابن حجر في «القول المسدد»: «ثقة». وفي «التقريب»: «صدوق». وهذا مخالف لقاعدة ابن حجر التي جرى عليها في «التقريب»، ولكنه تسمّح هنا جريًا مع ما سماه في خطبة القول المسدد «عصبية لا تخل بدين ولا مروءة».

والتحقيق أن هذا الرجل مجهول الحال، ومثله لا يلتفت إلى ما تفرد به ولا سيما عن ابن وهب[٤]، فكيف إذا انفرد عنه بكر بن سهل.

وبكر حاول ابن حجر وفاءً بتلك العصبية تقويته ولم يصنع شيئًا، بكر ضعفه النسائي ولم يوثقه أحد، وله أوابد تقدم بعضها في التعليق على الصفحات (١٣٥و٢٢٦و٢٤٥و٤٦٧) وقال الذهبي في ترجمته من «الميزان»: «ومن وضعه..» فذكر

---

(١) من الطبعة الأم لكتاب «التنكيل» (١/ ٣٠٨) والتي نشرتها: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م) وكذا طبعة دار المعارف، وجاء في طبعة: دار الكتب السلفية بالقاهرة (١/ ٣١٧): «عشرون» وهو خطأ.

(٢) (٦/ ص٨).

(٣) هو ما انفرد به بكر بن سهل الدمياطي عنه، عن ابن وهب عن حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم عن أنس مرفوعًا «ما من معمر يعمر في الإسلام أربعين سنة إلا صرف الله عنه أنواعًا من البلاء: الجنون، والجذام، والبرص..» وللحديث طرق أخرى وَهَّنَها **المعلمي** كُلَّها.

(٤) ولم يُذكر له شيخ غيره.

قول بكر: «هجرت - أي بكرت - يوم الجمعة فقرأت إلى العصر ثمان ختمات» قال الذهبي: «فاسمع إلى هذا وتعجب».

وأرى أن تفرد بكر عن ابن رمح عن ابن وهب مردود من جهة التفرد عن ابن وهب بمثل هذا الخبر مع شدة رغبة الناس فيه». اهـ.

[٤٢١] عبد الله بن محمد بن زاذان المدني:

«الفوائد» (ص٦٦): «هالك»[١].

[٤٢٢] عبد الله بن محمد بن عبد العزيز أبو القاسم البغوي ابن بنت أحمد بن منيع:

له ترجمة في «التنكيل» رقم (١٣٣).

قال **المعلمي**: «أما البغوي فإن أهل العلم بعده أجمعوا على توثيقه، هذا ابن عدي بعد أن حطّ عليه بما لا يوجب جرحًا، لم ينكر عليه إلا حديثًا واحدًا أشار إلى أنه غلط في إسناده[٢]، فأثبت ابن حجر في «لسان الميزان»[٣] أن الغلط من شيخ البغوي، وأن البغوي بعد اطلاعه على أنه غلط كفّ عن روايته.. وأعرض الخطيب

---

(١) قاله الذهبي في «الميزان» (٢/ ٤٨٦).

وقد ضعفه أبو حاتم، كما في «الجرح» (٥/ ١٥٨).

وذكره ابن عديّ في «الكامل» (٤/ ١٥١٧) وذكر له ثلاثة أحاديث، الأَوَّلَيْن من طريق دحيم عنه، عن هشام بن عروة، عن أبيه عن عائشة مرفوعًا.

والثالث - وهو حديث الفوائد - من طريق إبراهيم بن المنذر عنه عن أبيه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعًا: «إذا لم يكن عند أحدكم ما يتصدق به فليلعن اليهود».

قال الذهبي: هذا كذب.

وقال ابن عدي: «وعبد الله بن محمد هذا لم أر للمتقدمين فيه كلاما ولكن له أحاديث غير محفوظة فأحببت أن أذكره لما شرطتُ في الكتاب» وقد سبق أن أبا حاتم ضعفه.

(٢) «الكامل» (٤/ ١٥٧٨).

(٣) (٣/ ٣٣٨).

عن كلام ابن عدي رأسًا.. وقال الذهبي في «الميزان»[(١)]: «تكلم فيه ابن عديّ بكلامٍ فيه تحامل، ثم في أثناء الترجمة أنصف ورجع عن الحطّ عليه».

وإنما كان البغوي عالي الإسناد، حديد اللسان، يفتخر على المحدثين في عهده في بلده ويتكلم فيهم فيتكلمون فيه بما ليس بموجب جرحًا. اهـ.

ثم نقل **المعلمي** قول الدارقطني في البغوي: «ثقة جبل إمام من الأئمة ثبت أقل المشايخ خطأ». وقول الخطيب في أول ترجمته: «كان ثقة ثبتًا مكثرًا فهمًا عارفًا». وقول الخليلي: «شيخٌ معمّر.. حافظ عارف صنّف مسند عمه[(٢)]، وقد حسدوه في آخر عمره فتكلموا فيه بشيء لا يقدح فيه». اهـ.

[٤٢٣] عبد الله بن محمد بن عثمان بن السقاء:

«طليعة التنكيل» (ص٣٥): قال الكوثري: «هجره أهل واسط لروايته حديث الطير، كما في «طبقات الحافظ الذهبي»».

فقال الشيخ **المعلمي**: «الذي في ترجمة هذا الحافظ من «تذكرة الحفاظ» (ج٣ ص١٦٥) من قول الحافظ خميس الحوزي: «من وجوه الواسطيين وذوي الثروة والحفظ، وبارك الله في سِنِّه وعلمه، واتفق أنه أملى حديث الطير فلم تحتمله نفوسهم فوثبوا به وأقاموه وغسلوا موضعه، فمضى ولزم بيته»».

أقول: أفلا يعلم الأستاذ أن هذه حماقة من العامة وجهل لا يلحق ابن السقاء بها عيب ولا ذمّ ولا ما يشبه ذلك، وحديث الطير مشهور روي من طرق كثيرة، ولم ينكر أهل السنة مجيئه من طرق كثيرة، وإنما ينكرون صحته، وقد صححه الحاكم[(٣)]،

---

(١) (٢/ ٤٩٢).

(٢) هو مسند أحمد بن منيع بن عبد الرحمن البغوي، أبي جعفر الأصم.

(٣) في «المستدرك» (٣/ ١٣١) لكن هَدَم الذهبي تصحيحه بقوله: «لقد كنت زمانًا طويلًا أظن أن حديث الطير لم يجسر الحاكم أن يودعه في مستدركه، فلما علقت هذا الكتاب، رأيت الهول من الموضوعات التي فيه، فإذا حديث الطير بالنسبة إليها سماء».

وقال غيره: إن طرقه كثيرة يدل مجموعها أن له أصلًا[(١)]، وممن رواه النسائي في «الخصائص».

فكأني بالكوثري يقول: كما أن عامة ذاك العصر اشتدّ نكيرهم على هذا الحافظ وظنوا أن روايته لذاك الحديث توجب سقوطه، فلعلّ عامة هذا الزمان إذا رأوا الأستاذ الكوثري قد ذكر الحكاية في معرض الطعن في ذاك الحافظ أنْ يظنوا أنّ في القصة ما يعد جرحًا! والله المستعان. اهـ.

[٤٢٤] عبد الله بن محمد بن يعقوب الحارثي البخاري الفقيه الملقب بالأستاذ:

«التنكيل» (١/ ٣٦٤): «تالف مرمي بالوضع، راجع ترجمته في «لسان الميزان» (ج٣ ص٣٤٨) وشيخه «يعني: سعيد بن محمد البرذعي أبا طالب في مسجد أبي الحسن الكوفي ببغداد» لا يذكر إلا في هذه الحكاية، وقد ذكره صاحب «الجواهر المضيئة في تراجم الحنفية» (ص٢٤٩) بما يؤخذ من هذه الحكاية فقط، فإما أن يكون اسمًا اختلقه الحارثي، وإما أن يكون رجلًا مغمورًا هلك فاختلق الحارثي هذه الحكاية ونسبها إليه..»

وفي «الفوائد» (ص١٤): «ترجمته في «لسان الميزان» (٣/ ٣٤٨) وهو مرمي بالوضع، وقد وقفت له على أشياء أجزم بأنها من وضعه، كوصية أبي حنيفة للسمتي، ومناظرة الأوزاعي مع أبي حنيفة، وأشياء لا ريب في وضعها، ولكنه يُسمِّي شيوخًا لا يُعرفون، ثم يصنع تلك البلايا، ويحدث بها عنهم، وقد كانت له معرفة وعلم، ونعوذ بالله من علم لا ينفع». اهـ.

[٤٢٥] عبد الله بن محمود بن عبد الله السعدي أبو عبد الرحمن المروزي صاحب ابن المبارك:

«طليعة التنكيل» (ص٣٥، ٥٦) وترجمة رقم (١٣٥) من تراجم «التنكيل».

---

(١) ليس هذا بكلام أهل النقد، ولقد استقر رأي النقاد على بطلان هذا الخبر، والله المستعان.

قال الكوثري: «مجهول الصفة».

فقال الشيخ **المعلمي**: «له ترجمة في كتاب ابن أبي حاتم[(١)] وقال: «كتب إلى أبي بمسائل ابن المبارك من تأليفه»».

وله ترجمة في «تذكرة الحفاظ» (ج٢ ص٢٥٧)، قال الذهبي: «الحافظ الثقة محدث مرو أبو عبد الرحمن عبد الله بن محمود بن عبد الله السعدي.. قال الحاكم: ثقة مأمون».

وعلق **المعلمي** في حاشية «الطليعة» قال: «وهو من شيوخ ابن خزيمة وابن حبان، وذكره ابن حبان في ثقاته مع روايته عنه في صحيحه، وتوثيق ابن حبان لمن عرفهم وخبرهم من أعلى التوثيق، فإنه يتشدد في هؤلاء ويحسن الظن بغيرهم».

وقال في ترجمته من «التنكيل» (١٣٥): «زعم الأستاذ الكوثري في «الترحيب» أنه لم يوثقه أحد من أهل عصره، وأن الحاكم متأخر عنه، مع أن الحاكم لا يعتد به. فأما الذهبي فمتابع للحاكم. ثم أومأ الأستاذ إلى أن بعض أهل عصره وثقه، وأنني إذا فتشتُ وجدتُّه.

فأقول: لا حاجة إلى التفتيش، والحاكم أقرب إلى عبد الله بن محمود من ابن معين إلى أبي حنيفة! فضلًا عن التابعين وأتباعهم الذين يوثقهم ابن معين ويعمل أهل العلم بتوثيقه لهم.

والحاكم إمام مقبول القول في الجرح والتعديل ما لم يخالفه من يرجح عليه، وستأتي ترجمته.

ولم يقتصر الذهبي على حكاية كلمة الحاكم بل قال من عنده: «الحافظ الثقة». اهـ.

ثم ذكر **المعلمي** نحو ما نقلتُه عنه آنفًا عن حاشية «طليعة التنكيل».

(١) (٤/ ت٨٥١).

[٤٢٦] عبد الله بن مخلد بن خالد بن عبد الله التميمي النيسابوري النحوي راوية كتب أبي عبيد بخراسان:

«الفوائد» (ص٧٥): «لم يوثق»[(١)].

[٤٢٧] عبد الله بن معاوية بن موسى بن أبي غليظ القرشي الجمحي أبو جعفر البصري:

«الفوائد» (ص٩٧): «ثقة عندهم».

[٤٢٨] عبد الله بن مكنف الأنصاري الحارثي المدني:

عن أنس، وعنه محمد بن إسحاق[(٢)].

«الفوائد» (ص٤٦٦): «ابن إسحاق مدلس، وشيخه قال البخاري: «فيه نظر»[(٣)]. وهذه من أشد صيغ الجرح عنده، ولم يثبت له سماع من أنس إلا بدعواه»[(٤)].

---

(١) روى عنه أبو داود في «السنن» وابنه أبو بكر بن أبي داود، وابن خزيمة وجماعة.

وقال الحاكم أبو عبد الله: «سمع بخراسان، والبصرة، والكوفة، والحجاز، وهو راوي كتب أبي عبيد بخراسان، رأيت كتاب إسحاق بن إبراهيم بن عمار بخطه «غريب الحديث» سماعه من عبد الله ابن مخلد، وفيه سماع مشايخنا رحمهم الله، وروى عنه: أبو بكر الجاروديّ، وابن خزيمة فمن بعدهما. قرأت في كتاب بعض أصحابنا: توفي عبد الله بن مخلد سنة ستين ومئتين». اهـ.

انظر «تهذيب الكمال» (١٦/ ١١٢) وغيره.

(٢) حديث: «أُحُدٌ جبل يحبنا ونحبه».

(٣) من «التاريخ الكبير» (٥/ ت٦١٢) وذكر له حديث «الفوائد» ومثله في «الكامل» (٤/ ١٥٣٩)، وفي «تهذيب الكمال» (١٦/ ١٧٦) عنه: «في حديثه نظر». وكذا في «الميزان» (٢/ ٥٠٧)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٤٢).

(٤) قال ابن حبان: «روى عنه محمد بن إسحاق بن يسار، ولا أعلم له سماعًا من أنس، ولا لمحمد بن إسحاق عنه، وهذا منقطع من جهتين، لا يجوز الاحتجاج به، وقد كان مع ذلك مختاريًا». «المجروحين» (٢/ ٦).

وقال ابن عدي: لا يحدث عنه غير محمد بن إسحاق.

[٤٢٩] عبد الله بن المؤمل بن وهب الله القرشي المخزومي العائذي المدني، يقال: المكي:

«الفوائد» (ص١١٣): «ضعيف الحديث».

[٤٣٠] عبد الله بن نافع الصائغ القرشي المخزومي مولاهم أبو محمد المدني:

«الفوائد» (ص٩٩): «فيه كلام».

وفيه (ص١١٦) فيما يتعلق به، وبروايته عن مالك، ورواية محمد بن إسماعيل الصائغ عنه: «مات عبد الله بن نافع الصائغ وسنّ محمد بن إسماعيل الصائغ سبع عشرة سنة.

وقد قال الإمام أحمد في عبد الله بن نافع الصائغ: «كان يحفظ حديث مالك كله، ثم دخله بأخرة شكّ».

وقال أيضًا: «لم يكن صاحب حديث، كان [ضيِّقًا][1] فيه»[2].

وقال البخاري: «في حفظه شيء، فأما الموطأ فأرجو». وقال أيضًا: «تعرف حفظه وتنكر، وكتابه أصح».

وتكلم آخرون في حفظه فهو سيء الحفظ، ومع ذلك عرض له بأخرة شك، وسمع منه محمد بن إسماعيل الصائغ بأخرة وهو صغير.. وفي ترجمة عبد الله بن نافع الصائغ من «الميزان»: «أنكر ما له ما رواه محمد بن إسماعيل الصائغ، إنما ولد بعد لقيه، حدثنا عبد الله..» فذكر هذا الخبر[3]، ثم قال: «ساقه ابن الجوزي في الموضوعات

---

(١) من «الجرح والتعديل» (٥/ت٨٥٦)، و«الكامل» لابن عدي (٤/ ١٥٥٥)، و«تهذيب الكمال» (١٦/ ٢١٠) وهو الصواب، وجاء في «الفوائد» تبعًا لـ «تهذيب التهذيب» (٦/ ٥١) «ضعيفًا» وهو تحريف.

(٢) تمامه: «وكان صاحب رأي مالك، وكان يفتي أهل المدينة برأي مالك، ولم يكن في الحديث بذاك».

(٣) هو خبر: «من مات في أحد الحرمين استوجب شفاعتي، وجاء يوم القيامة من الآمنين».

فلم ينصف». وقوله «إنما ولد بعد لُقِيِّه» كأنها مقحمة من النساخ أو محرفة(١)، وعلى كل حال فلا يصح هذا الخبر عن مالك». اهـ.

[٤٣١]عبد الله بن نُجيّ بن سلمة الحضرمي الكوفي:

عن علي.

«التنكيل» (٢/ ١٧٥-١٧٦): «قال الشافعي: «رجل مجهول». يعني أنه مجهول الحال عنده، وقال البخاري: «فيه نظر» وهذه الكلمة من أشد الجرح عند البخاري.. فأما توثيق ابن حبان فقاعدته توثيق المجاهيل.. وتوثيق النسائي معارض بطعن البخاري، على أن النسائي يتوسع في توثيق المجاهيل كما تقدم في القواعد»(٢). اهـ.

[٤٣٢] عبد الله بن واقد أبو قتادة الحراني أصله من خراسان:

«الفوائد» (ص٣٣٦): قال السيوطي: «وابن واقد.. وثقه ابن معين» قال **المعلمي**: كان ظاهره مستقيمًا حتى وثقه يحيى وأحمد ثم فسد بأخرة. قال البخاري: «تركوه، منكر الحديث». وفي موضع آخر: «سكتوا عنه». وقال أبو حاتم: «تكلموا فيه، منكر الحديث، وذهب حديثه».

وفي (ص٤٨٥): «كان أولًا متماسكًا، حتى أثنى عليه بعض الأئمة، ثم فسد جدًّا فتُرِك، فليس بشيء البتة».

(١) في النسختين الخطيتين من كتاب «الميزان» وهما المشار إليهما في مقدمة التحقيق بـ «خ» و«س» بدل هذه العبارة: «ثقة» وأشار المحقق إلى ورود تلك العبارة في الطبعة الهندية فقط من الكتاب، فالظاهر أنها مقحمة هنا كما توقع **المعلمي** رحمه الله.

(٢) وقال الدارقطني: ليس بقوي في الحديث «العلل» (٣/ ق٢٥٨).

وقال ابن معين والدارقطني: لم يسمع من علي، زاد ابن معين: بينه وبين علي أبوه «مراسيل الرازي» (١١٠)

وقال ابن حبان في «الثقات»: يروي عن علي، ويروي أيضًا عن ابنه عن علي (٥/ ٣٠).

وقال البزار: سمع هو وأبوه من علي «تهذيب التهذيب» (٦/ ٥٥).

[٤٣٣] عبد الله بن يزيد:

قال: «كان أذان رسول الله ﷺ شفعًا شفعًا، في الأذان والإقامة». وعنه: عبد الرحمن بن أبي ليلى.

«الفوائد» (ص١٨): «في صحبته كلام»[1].

[٤٣٤] عبد الله [بن][2] أبي عبس بن جبر:

«الفوائد» (ص٤٦٦): «لم يوثق توثيقًا يعتد به»[3].

[٤٣٥] عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر بن كريز بن ربيعة القرشي أبو عبد الرحمن البصري:

عن عبد الله بن الحارث بن نوفل.

«الفوائد» (ص٤٨٥): «مجهول الحال[4]، ولا يعلم أدركه أم لا».

---

(١) هكذا بنى **المعلمي** كلامه على ما وقع في «اللآلىء» (٢/ ١٤): عبد الله بن يزيد، وهو خطأ، صوابه: عبد الله بن زيد، وهو ابن عبد ربه الأنصاري صاحب الأذان، هكذا وقع في «سنن الدارقطني» (١/ ٢٤١) - يعني: ابن زيد - وهكذا ذكره المزي في شيوخ عبد الرحمن بن أبي ليلى من «تهذيب الكمال» (١٧/ ٣٧٣).

وقد ضعَّف الدارقطني الحديث بمحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وبعدم ثبوت سماع عبد الرحمن بن أبي ليلى من عبد الله بن زيد، ثم رجح رواية من رواه عن عبد الرحمن مرسلًا.

وأما قول **المعلمي**: «في صحبته كلام»، فلم أدر من قصد بذلك، فقد فتشت عمن يقال له عبد الله ابن يزيد، ويروي عنه عبد الرحمن بن أبي ليلى، واختلف في صحبته، فلم أجد، فالله تعالى أعلم.

(٢) من «اللآلىء» (١/ ٩٣) ومنه ينقل **المعلمي**، وهو الصواب، وسقط من «الفوائد».

(٣) التاريخ الكبير (٨-٦٣ كنى)، و«الجرح» (٩/ ٤٢٠) بغير جرح أو تعديل.

وفيهما: أبو عبس بن محمد بن أبي عبس بن جبر الأنصاري، روى عنه ابنه عبد المجيد.

(٤) ذكره البخاري في «الكبير» (٦/ ٧١)، وابن أبي حاتم في «الجرح» (٦/ ٢٧) بغير جرح أو تعديل، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ١٢٩).

[٤٣٦] عبد الأعلى بن مسهر بن عبد الأعلى بن مسهر الغساني أبو مسهر الدمشقي:

قال في ترجمته من «التنكيل» رقم (١٣٧): «إمام جليل من الشهداء في سبيل السنة، ومن فرائس الحنفية الجهمية لمخالفته لهم في الفقه والعقيدة، ولم يُجب بحمد الله تعالى - يعني في الفتنة-، ومن زعم أنه أجاب فقد صرح بأن ذلك بعد تحقق الإكراه.

قال ابن سعد[١]: «أُشخص من دمشق إلى المأمون في المحنة فسُئل عن القرآن فقال: كلام الله، فدُعي له بالسيف ليُضرب عنقه، فلما رأى ذلك فقال: مخلوق. فأُمر بإشخاصه إلى بغداد، فحُبس بها، فلم يلبث إلا يسيرًا حتى مات».

وقال أبو داود[٢]: «كان من ثقات الناس، لقد كان من الإسلام بمكان، حُمل على المحنة فأبى، وحُمل على السيف فمدّ رأسه، وجُرِّد السيف فأبى أن يجيب، فلما رأوا ذلك منه حُمل إلى السجن فمات».

وأبوداود أثبت من عددٍ مثلِ ابن سعد، والظاهر أنه لم يحضر الوقعة واحد منهما، ولكن بعض الحاضرين لها من الجهمية أخبر بما ذكر ابن سعد، وبعض الحاضرين من أهل السنة أخبر بما ذكر أبو داود.

والمشدِّد على الذين أجابوا في المحنة هو الإمام أحمد، ومع ذلك لم يقل لا تقبل روايتهم، وإنما كره الكتابة عنهم. وقد سلف بيان الوجه في ذلك في ترجمة: إسماعيل ابن إبراهيم بن معمر، ثم الظاهر أن ذاك خاص بمن أجاب قبل تحقق الإكراه.

فأما أبو مسهر فإن كان أجاب فبعد تحقق الإكراه، وقد أثنى عليه بعد موته الإمام أحمد نفسه قال أبو داود: «سمعت أحمد يقول: رحم الله أبا مسهر ما كان أثبته»[٣]. اهـ.

---

(١) «طبقاته» (٧/ ٤٧٣).

(٢) «تاريخ بغداد» (١١/ ٧٤).

(٣) «تاريخ بغداد» (١١/ ٧٣) وتمامه: «وجعل يُطْريه».

وقال أبو زرعة الدمشقي «تاريخه» (٣٨٤): «قال لي أحمد بن حنبل: كان عندكم ثلاثةٌ، أصحابُ حديثٍ: مروان، والوليد، وأبو مسهر. وقال أبو الحسن الميموني: وذكر يومًا - يعني: أحمد بن حنبل =

[٤٣٧] عبد الحميد بن بحر الكوفي سكن البصرة:

«الفوائد» (ص٣٥٠): «هالك يسرق الحديث».

[٤٣٨] عبد الرحمن ابن البيلماني، والد محمد بن عبد الرحمن ابن البيلماني، مولى عمر بن الخطاب:

«حاشية الأنساب» (٢/ ٣٧٧): «هو وابنه تالفان»[(١)].

[٤٣٩] عبد الرحمن بن حاتم أبو زيد المرادي القفطي المصري:

«الفوائد» (ص١٦٣): «ليس بثقة»[(٢)].

[٤٤٠] عبد الرحمن بن أبي حسان أو ابن حسان:

«الفوائد» (ص٢١٥): «مجهول».

[٤٤١] عبد الرحمن بن الحكم بن بشير بن سلمان:

في ترجمته من «التنكيل» رقم (١٣٨) قال الكوثري: «ولم أر من وثقه».

قال **المعلمي**: «ذكر ابن أبي حاتم في جملة من روى عن عبد الرحمن هذا: أبا زرعة، ومن عادة أبي زرعة أن لا يروي إلا عن ثقة كما في «لسان الميزان» (ج٢ ص٤١٦).

وذكر ابن أبي حاتم عن إبراهيم بن موسى قال: «ما رأيت أحدًا أفهم لمشيخة أبي إسحاق الهمداني من عبد الرحمن بن الحكم».

= – أبا مسهر الشامي فقال: كيِّسٌ، عالم بالشاميين. قلت: وبالنسب؟ قال: نعم، زعموا. «تهذيب الكمال» (١٦/ ٣٧٣).

(١) ابنه محمد هو التالف، وأما هو -فَعَلَى ضَعْفِه- أحسنُ حالًا من ابنه، والله تعالى أعلم.

(٢) قاله مسلمة بن قاسم، وقال ابن يونس: تكلموا فيه، توفي سنة (٢٩٤). «اللسان» (٣/ ٤٠٨).

وقال ابن الجوزي: متروك الحديث.

فقال الذهبي: هذا من شيوخ الطبراني، ما علمت به بأسًا، يروي عن نعيم بن حماد وجماعة «الميزان» (٢/ ٥٥٤) فكأن الذهبي لم يقف على قول ابن يونس ومسلمة. مع أنه قد ذكر في «تاريخ الإسلام» الطبقة (١٣٠) عن ابن يونس أنه مات سنة (٢٩٤) فالله أعلم.

قال ابن أبي حاتم: «سمعت محمد بن مسلم «بن وارة» يقول: كان عبد الرحمن ابن الحكم أعلم الناس بشيوخ الكوفيين».

ورأيت ابن أبي حاتم ينقل أشياء من كلامه جرحًا وتعديلًا، وهذا يقتضي أنه عنده ممن يقبل منه ذلك. اهـ.

[٤٤٢] عبد الرحمن بن أبي الزناد واسمه: عبد الله بن ذكوان القرشي مولاهم أبو محمد المدني:

«الأنوار الكاشفة» (ص٦٥): «فيه كلام».

وفي «التنكيل» (٢/ ٣٤): «لم يحتج به صاحبا «الصحيح» وإنما علّق عنه البخاريُّ، وأخرج له مسلم في «المقدمة»، ووثقه جماعة وضعفه بعضهم وفصّل الأكثرون».

ثم بيّن **المعلمي** هذا التفصيل فقال (٢/ ٣٥):

قال موسى بن سلمة: «قدمت المدينة فأتيت مالك بن أنس فقلت له: إني قدمت إليك لأسمع العلم، وأسمع ممن تأمرني به. فقال: عليك بابن أبي الزناد»[(١)].

ومالك مشهور بالتحري لا يرضى هذا الرضا إلا عن ثقة لا شك فيه، ولذلك عدّ الذهبي هذا توثيقًا، بل قال في «الميزان»[(٢)]: «وثقه مالك، قال سعيد ابن أبي مريم: قال لي خالي موسى بن سلمة: قلت لمالك: دُلّني على رجل ثقة، قال: عليك بعبد الرحمن ابن أبي الزناد».

وقال صالح بن محمد: «تكلم فيه مالك لروايته عن أبيه كتاب السبعة - يعني الفقهاء - وقال: أين كنا عن هذا»؟[(٣)].

(١) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٢٢٨).
(٢) (٢/ ٥٧٥).
(٣) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٢٣٠) وأوّله: «روى عن أبيه أشياء لم يروها غيره، وتكلم فيه مالك..».

وإنما روى هذا بعد أن انتقل إلى العراق كما يأتي عن ابن المديني.

وقال عبد الله بن علي بن المديني عن أبيه: «ما حدث بالمدينة فهو صحيح، وما حدث ببغداد أفسده البغداديون، ورأيت عبد الرحمن بن مهدي يخط على أحاديثه، وكان يقول في حديثه عن مشيختهم: ولقّنهُ البغداديون عن فقهائهم، عدّهم: فلان وفلان وفلان»[1].

يعني الرواية عن أبيه عن المشيخة بالمدينة أو الفقهاء بها، وهذا هو الذي حكى صالح بن محمد أن مالكًا أنكره، تبيّن أن ابن أبي الزناد إنما وقع منه ذلك بالعراق. وابن مهدي إنما كان عنده عن ابن أبي الزناد مما حدث به بالعراق كما يدل عليه كلام ابن المديني، ويأتي نحوه عن عمرو بن علي.

وقال يعقوب بن شيبة: «ثقة صدوق، وفي حديثه ضعف، سمعت علي بن المديني يقول: حديثه بالمدينة مقارب، وما حدث به بالعراق فهو مضطرب. قال علي: وقد نظرت فيما روى عنه سليمان بن داود الهاشمي فرأيتها مقاربة»[2].

وقال عمرو بن علي: «فيه ضعف، فما حدث بالمدينة أصح مما حدث ببغداد، كان عبد الرحمن يخط على حديثه»[3].

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٢٢٩)، ومثله في «تهذيب الكمال» (١٧/ ٩٩)، وجاء في «التنكيل» تبعًا لـ «تهذيب التهذيب» (٦/ ١٧٢): «و كان يقول في حديثه عن مشيختهم، فلان وفلان وفلان، قال: ولقنه البغداديون عن فقهائهم». فأثبتُّ الأقرب للصواب، فإن المطبوع من تهذيب ابن حجر فيه تحريف وتخليط غير قليل.

وقد قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن علي بن المديني: كان عند أصحابنا ضعيفًا. «سؤالاته» (ت١٦٥)، و«تاريخ بغداد» (١٠/ ٢٢٩).

(٢) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٢٢٩) وليس في أوله: «ثقة صدوق» وإنما نقلها المزي في «تهذيب الكمال» (١٧/ ٩٩).

(٣) المصدر السابق.

وقال الساجي: «فيه ضعف، وما حدث بالمدينة أصح مما حدث ببغداد»[(١)].

وقال أبو داود عن ابن معين: «أثبت الناس في هشام بن عروة: عبد الرحمن بن أبي الزناد»[(٢)].

هذا مع أنه قد روى عن هشام مالك والكبار.

وفيما حكاه الساجي عن ابن معين: «عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن الأعرج عن أبي هريرة حجة»[(٣)].

وقال معاوية بن صالح وغيره عن ابن معين: «ضعيف»[(٤)].

وفيما حكاه الساجي عن أحمد: «أحاديثه صحاح»[(٥)].

وقال أبو طالب عن أحمد: «يُرْوى عنه، قال أبو طالب: قلت يُحتمل؟ قال: نعم»[(٦)].

وقال صالح بن أحمد عن أبيه: «مضطرب الحديث»[(٧)].

وقال العجلي: «ثقة».

---

(١) (١٠/ ٢٣٠) وأخذه الساجي ممن قبله.

(٢) (١٠/ ٢٢٨).

(٣) «تهذيب التهذيب» (٦/ ١٧٢-١٧٣) وهو منقطع كما سيأتي.

(٤) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٢٢٨) وممن نقل عن ابن معين تضعيفه: الدارمي «تاريخه» (٥٢٩) والمفضل ابن غسان الغلابي «تاريخ بغداد» (١٠/ ٢٢٨).

وقال ابن محرز عنه: ليس ممن يحتج به أصحاب الحديث، ليس بشيء «سؤالاته» (١٨٩).

وقال أيضًا عنه: لم يكن بثبت، ضعيف الحديث (١٨٨) وقال الدوري عن ابن معين: لا يحتج بحديثه «الجرح» (٥/ ت١٢٠١).

(٥) «تهذيب التهذيب» (٦/ ١٧٢) وهو منقطع أيضًا، الساجي لم يدرك أحمد.

(٦) «الكامل» (٤/ ١٥٨٥)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ١٧٢).

(٧) «الجرح والتعديل» (٥/ ت١٢٠١).

وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن ابن أبي الزناد، فقال: كذا وكذا - يعني ضعيف.

وقال الميموني عن أحمد: ضعيف. كلاهما في «ضعفاء العقيلي» (٢/ ٣٤٠-٣٤١).

وقال الترمذي في «اللباس» من «جامعه»(١): «ثقة حافظ» وصحح عدة من أحاديثه، وأخرج له في «المسح على الخفين»(٢) حديثه عن أبيه عن عروة بن الزبير عن المغيرة: «رأيت النبي ﷺ يمسح على الخفين على ظاهرهما». ثم قال: «حديث المغيرة حديث حسن صحيح»(٣) وهو حديث عبد الرحمن بن أبي الزناد.. ولا نعلم أحدًا يذكر عن عروة عن المغيرة «على ظاهرهما» - غيره(٤)... قال محمد- يعني البخاري - وكان مالك يشير(٥) بعبد الرحمن بن أبي الزناد».

فإذا تدبرنا ما تقدم تبين لنا أن لابن أبي الزناد أحوالًا:

الأولى: حاله فيما يرويه عن هشام بن عروة، قال ابن معين إنه أثبت الناس فيه، فهو في هذه الحال في الدرجة العليا من الثقة.

الثانية: حاله فيما يرويه عن أبيه عن الأعرج عن أبي هريرة، ذكر الساجي عن ابن معين أنه حجة(٦). وهذا قريب من الأول. وظاهر الإطلاق أنه سواء في هاتين الحالين: ما حدث به بالمدينة وما حدث به ببغداد، وهذا ممكن بأن يكون أتقن ما

---

(١) (٤/ ٢٣٤).

(٢) ح(٩٨).

وقد قال عمرو بن علي الفلاس: كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه. «ضعفاء العقيلي» (٢/ ٣٤٠)

وقال النسائي: ضعيف «ضعفاؤه» (ت ٣٦٧)

وقال في موضع آخر: لا يحتج بحديثه (المزي: ١٧/ ١٠١).

(٣) في النسختين: السليمانية بتركيا، والوطنية بباريس من «الجامع»: «حسن» فقط.

(٤) ذكر الترمذي في «العلل المفرد»: أن جماعة ممن تُكلم فيهم من قِبَل حفظهم -منهم ابن أبي الزناد- إذا انفرد واحد من هؤلاء بحديث ولم يتابع عليه لم يحتج به. اهـ. فالذي ينبغي تطبيق هذا هنا.

(٥) حمل الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في «حاشية الجامع» هذه العبارة على الضعف، وهو حملٌ بعيدٌ تنفيه القرائن. والله تعالى أعلم. ولم توجد هذه العبارة في بعض نسخ «الجامع» كالنسختين المشار إليهما أنفًا.

(٦) لكن في هذا النقل انقطاع بين الساجي وابن معين، وقد نبه الشيخ **المعلمي** على مثل هذا الانقطاع في غير موضع.

يرويه من هذين الوجهين حفظًا فلم يؤثر فيه تلقين البغداديين، وإنما أثر فيه فيما لم يكن يتقن حفظه فاضطرب فيه واشتبه عليه.

الثالثة: حاله فيما رواه من غير الوجهين المذكورين بالمدينة، فهو في قول عمرو بن علي والساجي أصح مما حدث به ببغداد، ونحو ذلك قول علي بن المديني على ما حكاه يعقوب، وصرح ابن المديني في حكاية ابنه أنه صحيح(١). ويوافقه ما روي

---

(١) وفي رواية يعقوب بن شيبة عنه: «حديثه بالمدينة مقارب».

أقول: السياق يفيد أن ما حدث به ابن أبي الزناد ببغداد، فقد لقنه البغداديون وأفسدوه، فصار ما يحدث به ليس من حديثه، أما ما حَدَّث به بالمدينة فهو صحيح: أي هو من حديثه لم يُلَقَّنْهُ، ويبقى النظر في حال ابن أبي الزناد في نفسه، لَا أَنَّ ما حدث به في المدينة فهو حديث صحيح أي يحتج به.

والأئمة لا يعتبرون بما يحدث به الرجل إلا إذا كان من حديثه، لم يُلَقَّنْهُ أو يُدخلْ عليه أو يَدْخلْ له إسناد في إسناد، أو نحوه، ولذلك يميزون أولًا بين ما هو من حديثه الذي سمعه، وبين ما ليس من حديثه، لأنَّ ما ليس من حديثه ريح لا قيمة له، ثم ينظرون في حديثه بالسَّبْرِ والاعتبار وعرضه على أحاديث الثقات. من ذلك ما رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ٤٨) من طريق القاسم بن عبد الرحمن الأنباري، قال: حدثنا أبو الصلت الهروي، قال: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها، فمن أراد العلم فليأت بابه».

قال القاسم: سألت يحيى بن معين عن هذا الحديث، فقال: هو صحيح.

قال الخطيب: أراد أنه صحيح من حديث أبي معاوية، وليس بباطل، إِذْ قد رواه غير واحد عنه. اهـ.

ومقصود ابن معين فيما رواه القاسم عنه أن الحديث معروف من حديث أبي معاوية، لم ينفرد به أبو الصلت الهروي عنه، بل قد تابعه عليه محمد بن جعفر الفيدي، كما قاله ابن معين في رواية الدوري «تاريخ بغداد» (١١/ ٥٠).

أما الحديث في نفسه، فاستنكره الأئمة، ومنهم ابن معين نفسه، فقد قال في رواية عبد الخالق بن منصور عنه: ما هذا الحديث بشيء «تاريخ بغداد» (١١/ ٤٩) وللعلَّامة **المعلمي** بحث ممتع حول هذا الحديث في «حاشية الفوائد المجموعة» (ص٣٤٩-٣٥٣)، وهو منشور هنا في تراجم البعض مثل: الأعمش، والفيدي وغيرهما.

وكذلك قولهم في الراوي: «كتابه صحيح» مشعر بأن في حفظه شيئًا، ومع ذلك فليس معناه أن كل حديث في كتابه هو صحيح يحتج به، وإنما معناه أنه يُنظر في أحاديثه من خلال كتابه، وأما حفظه فلا يُعتمد عليه.

=

عن مالك من توثيقه إِذْ كان بالمدينة والإرشاد إلى السماع منه مُخَصِّصًا له من بين محدثي المدينة.

ويلتحق بذلك ما رواه بالعراق قبل أن يلقنوه ويشبهوا عليه، أو بعد ذلك ولكن من أصل كتابه، وعلى ذلك تحمل أحاديث الهاشمي عنه لثناء ابن المديني عليها، بل الأقرب أن سماع الهاشمى منه من أصل كتابه، فعلى هذا تكون أحاديثه عنه أصح مما حدث به بالمدينة من حفظه.

الرابعة: بقية حديثه ببغداد، ففيه ضعف، إلا أن يعلم في حديث من ذلك أنه كان يتقن حفظه مثل إتقانه لما يرويه عن أبيه عن الأعرج عن أبي هريرة، فإنه يكون صحيحًا، وعلى هذا يدل صنيع الترمذي في انتقائه من حديثه، وتصحيحه لعدة أحاديث منه.

وقد دلّ كلامُ الإمام أحمد أن التلقين إنما أوقعه في الاضطراب(١)، فعلى هذا إذا جاء الحديث من غير وجه عنه على وتيرة واحدة دل ذلك على أنه من صحيح حديثه(٢). اهـ.

= مع الأخذ في الاعتبار أن الكتاب لا يُغْفِي صاحبه من أوجه الخلل المعروفة الناشئة عن سوء الأخذ، والوهم في السماع، وأثناء الكتابة، من التصحيف والتحريف، والأخطاء الواقعة أثناء التحويل من كتاب إلى كتاب، أو الاعتماد على الغير في إدراك ما فات سماعه أو كتابته - إلى غير ذلك من مداخل الخلل في الكتب.

وهذا كله يرجع لحالِ الراوي في نفسه من الإتقان والتحري والضبط والاحتياط واليقظة وغير ذلك.

وسيأتي شيء من التفصيل في تلك الأمور في قسم القواعد من هذا الكتاب، إن شاء الله تعالى.

(١) انظر التعليق الآتي.

(٢) قد نقل عبد الله والميموني عن أحمد تضعيفه مطلقًا، وكذلك نقل صالح عنه قوله: مضطرب الحديث. دون إشارة إلى قضية التلقين، فحمل هذا على ذاك فيه نظر.

وقد ضعفه ابن معين في رواية غير واحدٍ عنه.

وزاد في رواية بعضهم: لا يحتج بحديثه.

=

= وكذا نُقل عن النسائي.

وقال ابن المديني: كان عند أصحابنا ضعيفًا. وهو المفرق بين روايته بالمدينة وبغداد.

وقال الفلاس: كان يحيى - القطان - وعبد الرحمن - ابن مهدي - لا يحدثان عنه.

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن عبد الرحمن بن بن أبي الزناد، وورقاء، والمغيرة بن عبد الرحمن، وشعيب بن أبي حمزة: من أحب إليك فيمن يروي عن أبي الزناد؟ قال: كلهم أحبُّ إليَّ من عبد الرحمن بن أبي الزناد «الجرح والتعديل» (٥/ ت ١٢٠٢).

وقال البرذعي عن أبي زرعة: الدراوردي وابن أبي حازم أحب إليّ من فليح بن سليمان، وعبد الرحمن ابن أبي الزناد وأبي أويس. «أبو زرعة الرازي» (٤٢٤-٤٢٥)

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به، وهو أحبّ إليّ من عبد الرحمن بن أبي الرجال، ومن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم «الجرح».

ووصفه ابن حبان بسوء الحفظ وكثرة الخطأ وقال: فلا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد. «المجروحين» (٢/ ٥٦).

ولم يخرج له صاحبا الصحيح، إنما استشهد به البخاري، وروى له مسلم في مقدمة صحيحه.

واعلم أن جمهور الأئمة على ضعف عبد الرحمن بن أبي الزناد: أحمد، وابن معين، ويحيى القطان، وابن مهدي.

وقدم أبو زرعة عليه: الدراوردي، وقد قال هو في الدراوردي: سيء الحفظ، فربما حدَّث من حفظه الشيء فيخطيء. «الجرح» (٥/ت ١٨٣٣).

ولخص أبو حاتم حاله فقال: «يكتب حديثه ولا يحتج به» فهو صالح للاعتبار والاستشهاد، هذا فيما ثبت أنه من حديثه، أما ما لُقِّنَهُ فلا عبرة به، وهذا مراد من فصَّل بين حال تحديثه في المدينة، وحاله في بغداد.

واعلم أن قبول ابن أبي الزناد لتلقين البغداديين، ليس عن اختلاطٍ طرأ عليه، وإنما عن ضعفٍ في نفسه من سوء حفظ وغفلة.

وأما توثيق الترمذي لابن أبي الزناد - فهو مع تساهله في التوثيق والتصحيح - مخالف لاتفاق الكلمة على ضعفه، وقد بناه على ما يأتي.

وأما دلالة مالك على السماع من ابن أبي الزناد، فقد تكلم فيه مالك أيضًا، وأنكر عليه ما رواه عن أبيه وقال: أين كنا عن هذا؟ والظاهر أنه دل عليه قبل أن ينكر عليه ذلك، أو لا تدل دلالته تلك على التوثيق المصطلح عليه، فابن أبي الزناد على ضعفه لم يتركه سوى ابن مهدي، وقال أحمد: يحتمل أن يروى عنه، فدلالة مالك على مجرد السماع منه لا تنهض في مدافعة تضعيف الأئمة له، والله تعالى أعلم.

[ز١٠] عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي:

حاشية «الفوائد المجموعة»: «قال ابن حبان: «يروي الموضوعات عن الثقات»، وذلك يحتمل كثرة الغلط، وهذا متفق عليه، ويحتمل التدليس، فقد قال ابن حبان: «ويدلس عن محمد بن سعيد المصلوب» كان ابن أنعم رجلًا ناسكًا غرّه ظاهر المصلوب فسمع منه ودلّس عنه، والله المستعان». اهـ.

[٤٤٣] عبد الرحمن بن شريك بن عبد الله النخعي الكوفي:

«الفوائد» (ص٣٥٤): «واهي الحديث. قال ذلك أبو حاتم الرازي، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «ربما أخطأ». وروى له البخاري[(١)] في «الأدب المفرد»، وليس في ذلك ما يشد منه؛ لأن البخاري لا يمتنع في غير الصحيح عن الرواية عن الضعفاء، فقد روى عن أبي نعيم النخعي وهو كذاب، وعن الفرياناني[(٢)] وهو كذاب أيضًا[(٣)]، وعبد الرحمن من بيت تشيُّع وقد تقدم ذكر أبيه».

[٤٤٤] عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار القرشي العدوي المدني مولى ابن عمر:

«الفوائد» (ص٣٥٣): «فيه ضعف».

[٤٤٥] عبد الرحمن بن عمر بن يزيد الزهري أبو الحسن الأصبهاني الأزرق المعروف بـ: رُسْته:

«التنكيل» (١٣٩) غمزه الكوثري بقوله: «رُسْته أصبهاني ميلاده سنة (١٨٨) في رواية ابن أخيه، قبل وفاة ابن مهدي بعشر سنين فقط، ويستبعد أن يجهل

---

(١) يعني روى عنه.

(٢) هو أحمد بن عبد الله بن حكيم أبو عبد الرحمن المروزي سبقت ترجمته.

(٣) كذا قال في «الفوائد»، وسبق أن ترجم له في «التنكيل»، وبحث في مقتضى رواية البخاري عنه وعن غيره، سواء في الصحيح أو خارجه، وخلص إلى أن ذلك يقتضي أنه عنده صدوق في الأصل يمكن لمثله أن يميز صحيح حديثه من سقيمه.

وانظر ترجمته في حرف الهمزة مع التعليق عليه.

ابن أخيه ميلاده، ومع هذا يقال: إنه روى عن ابن مهدي ثلاثين ألف حديث، فلا يتصور هذا الإكثار لابن عشر، وقد انفرد ابن ماجة من أصحاب الأصول الستة بالرواية عنه. قال أبو موسى المديني: تكلم فيه أبو مسعود -وهو الحافظ البارع أحمد بن الفرات الرازي -كتب إلى أهل الرّيِّ ينهاهم عن الرواية عنه، ويكثر الغريب في حديثه، وقال أبو محمد بن حيان: غرائب حديثه تكثر».

قال الشيخ **المعلمي** رَحِمَهُ اللَّهُ:

«في «تهذيب التهذيب» [(١)]: «قال محمد بن عبد الله بن عمر بن مزيد: ولد عمي عبد الرحمن سنة (١٨٨) ومات سنة (٢٥٥)، وقال أبو الشيخ: «مات سنة (٢٤٦) ويقال سنة (٥٠). قال ابن حجر: «في صحة ما ذكر من مولده نظر، فإن أبا نعيم في «تاريخ أصبهان» وصفه بأنه كان راوية يحيى القطان وابن مهدي.. وابن مهدي مات سنة (١٩٨). ويحيى القطان مات أيضًا في أوائل سنة (٩٨).

أقول: وقفت على نسخة قلمية من «كتاب أبي الشيخ» ونسخة قلمية من «تاريخ أبي نعيم» وفي كل منهما أنه مات سنة (٣٤٦) [(٢)] ويقال سنة (٥٠) ولم يذكرا خلاف ذلك، ولا ذكرا مولده، ولم أجد فيهما ترجمة لابن أخيه.

وذكرا أخاه عبد الله [(٣)] وأنه أيضًا راوية لابن مهدي والقطان وأنه توفي سنة (٢٥٢). زاد أبو نعيم: «ولد سنة سبع وثمانين ومائتين» كذا، وفي المطبوعة: سبع وثمانين ومائة.

---

(١) (٦/ ٢٣٥).

(٢) وعَلق العلامة الألباني في الحاشية بقوله: وكذلك في مخطوطة الظاهرية من «طبقات المحدثين بأصبهان» (ق (٧٣/ ٢).

قلت: لكن في المطبوع من «الطبقات» (٢/ ٣٨٥، ومن كتاب أبي نعيم (٢/ ١٠٩) توفي سنة (٢٤٦).

(٣) «الطبقات» (٢/ ٣٨٩)، وذكر «أخبار أصبهان» (٢/ ٤٧).

وذكر أبو نعيم أخاهما محمد بن عمر وقال: «توفي سنة ثلاث وستين ومائتين وله اثنان وتسعون سنة وكان أصغر الإخوة»!

وكنت أخشى أن يكون في العبارة تصحيفًا، لكن في النسخة المطبوعة (١/ ١٨٧) ما يوافقها،ولفظه: «توفي سنة ثلاث وستين ومائتين في الوباء، وله اثنان وتسعون سنة».

فعلى هذا يكون مولده نحو سنة (١٧١)، فعلى أقل تقدير يكون مولد عبد الرحمن سنة (١٧٠).

وذكر أبو الشيخ وأبو نعيم ترجمة لابن عبد الرحمن وهو الحسن بن عبد الرحمن ابن عمر وأنه سمع من عثمان بن الهيثم، وعثمان بن الهيثم توفي سنة (٢٢٠). وروى أبو نعيم من طريق الحسن: «نا العلاء بن عبد الجبار» والعلاء توفى سنة (٢١٢) وهو بصري نزل مكة.

ومن البعيد أن يكون عبد الرحمن تزوج، وولد له، ورحل بابنه من أصبهان إلى مكة فسمع الحديث، كل هذا وعمر عبد الرحمن نحو أربع وعشرين سنة.

وروى أبو الشيخ عن إبراهيم بن محمد بن الحارث عن أحمد بن حنبل قال: «ما ذهبت يومًا إلى عبد الرحمن بن مهدي إلا وجدت الأخوين الأزرقين عنده، يعني عبد الرحمن وأخاه» ولإبراهيم هذا عند أبي الشيخ وأبى نعيم ترجمه حسنة وإن لم يصرحا بتوثيقه.

وفي «التهذيب» في ترجمة عبد الرحمن هذا: «قال أحمد: «ما ذهبت إلى ابن مهدي إلا وجدته عنده» وابن مهدي قدم بغداد سنة ثمانين ومائة وفي التي تليها، وأخذ أحمد يتردد إليه من حينئذٍ. وربما كان الصواب في عُمْرِ محمد «اثنتان وسبعون سنة» فلا يلزم أن يكون عبد الرحمن علي أقل تقدير سنة (١٧٠) كما مرّ.

ومع ذلك فكلمة الإمام أحمد وما تقدم من رواية الحسن بن عبد الرحمن: حدثنا العلاء بن عبد الجبار. يدفع أن يكون مولد عبد الرحمن سنة (١٨٨) ولولا ذلك لقلت: لعله ولد أول سنة (١٨٨)، وكان أخوه عبد الله أكبر منه بسنة، فوردا بغداد في سنة (١٩٦)، وأحدهما في التاسعة والآخر في العاشرة، وكان الوارد بهما رجل ثقة ثبت ذو جاه فحظى عند ابن مهدي والقطان، فأقبلا على الإملاء على الغلامين بحضرة كل منهما، وضبط لهما سماعهما في أصول محققه فاطلع أبو زرعة وأبو حاتم وابن وارة على تلك الأصول فوجدوها مثبتة محققة فاعتمدوا عبد الرحمن. والله أعلم بحقيقة الحال.

وقال أبو موسى المديني: «تكلم فيه أبو مسعود، وخرج إلى الريّ فكتب إليهم فيه فلم يبالوا بكتابه، وحضر مجلسه أبو حاتم وأبو زرعة وابن وارة».

وقال ابن أبي حاتم: «روى عن عبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان. روى عنه أبي وأبو زرعة.. سئل أبي عنه فقال: صدوق».

ومن عادة أبي زرعة أن لا يروي إلا عن ثقة كما في «لسان الميزان» (ج٢ ص٤١٦) وكُلٌّ من أبي زرعة وأبي حاتم وابن وارة أجلّ من أبي مسعود وأثبت وأيقظ وأعرف، فما رووا عن هذا الرجل عن ابن مهدي والقطان إلا وقد عرفوا صحة سماعه منهما.

وأما الغرائب فمن كثر حديثه كثرت غرائبه، وليس ذلك بقادح ما لم تكن مناكير الحمل فيها عليه،و ليس الأمر هنا كذلك، وقد قال أبو الشيخ في أبي مسعود: «غرائب حديثه وما ينفرد به كثير» ويقول نحو هذا في تراجم آخرين وثقهم هو وغيره، وذكر ابن حبان عبد الرحمن هذا في «الثقات». اهـ.

[٤٤٦] عبد الرحمن بن مالك بن مغول:

«التنكيل» (١/ ٢٨٧): «تالف».

[٤٤٧] عبد الرحمن بن أبي الرجال -واسمه: محمد- بن عبد الرحمن بن حارثة ابن النعمان الأنصاري النجاري المدني:

«التنكيل» (٢/ ١٣٥): «وثقه أحمد وابن معين وغيرهما، لكن ليّنه أبو زرعة وأبو حاتم وأبو داود. وقال ابن حبان في «الثقات»: «ربما أخطأ» وأراه خلط حديثين..».

[٤٤٨] عبد الرحمن بن مغْراء الدّوْسي أبو زهير الكوفي نزيل الرّي:

في «الفوائد» (ص٢٦٤): حديث «يودّ أهل العافية أن لحومهم قطعت..».

قال الشوكاني: في إسناده عبد الرحمن بن مغراء، ليس بشيء، ولكنه قد أخرجه من طريقه الترمذي والبيهقي.

وقال الذهبي: ليس به بأس.

فقال الشيخ **المعلمي**: رواه عبد الرحمن عن الأعمش عن أبي الزبير عن جابر مرفوعًا بنحوه. قال الترمذي: «غريب لا نعرفه بهذا الإسناد إلا من هذا الوجه. وقد روى بعضهم هذا الحديث عن الأعمش عن طلحة [بن][(١)] مُصرِّف عن مسروق -قوله- شيئًا من هذا».

وعبد الرحمن صدوق، استنكرت له أحاديث عن الأعمش، منها هذا، وقد أبان الترمذي علته، وفوق ذلك فالأعمش وأبو الزبير مدلسان. اهـ.

[٤٤٩] عبد الرحمن بن أبي الموال المدني أبو محمد، مولى علي بن أبي طالب:

«الفوائد» (ص٤٨٥): «صدوق ربما أخطأ».

وفي (ص٤٧١) رواية له عن عبيدالله بن أبي رافع، فقال **المعلمي**: «لم يدركه فيما أرى».

(١) من «جامع الترمذي» (٢٤٠٢) وجاء في «الفوائد»: «عن» خطأ.

[٤٥٠] عبد الرحمن بن هانئ بن سعيد الكوفي أبو نعيم النخعي الصغير ابن بنت إبراهيم النخعي:

«التنكيل» ترجمة (١١٢) قال **المعلمي**:

«قال علي بن الحسن الهسنجاني عن ابن معين: «بالكوفة كذابان أبو نعيم النخعي وأبو نعيم ضرار بن صرد»[(١)].

وظاهر هذا تعمد الكذب، لكن قال الأستاذ -يعني الكوثري-: «الإخبار بخلاف الواقع هو الكذب، والكذب بهذا المعنى يشمل الغالط والواهم، فمن غلط أو وهم في شيء يمكن عدُّه كاذبًا على هذا الرأي.. فلا يعتد بقول من يقول: فلان يكذب، ما لم يفسّر وجه كذبه..».

أقول: وقد قال ابن معين لشجاع بن الوليد أبي بدر السكوني: «يا كذاب»[(٢)]. وقد قال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: «شجاع بن الوليد ثقة»[(٣)] ووثقه غيره ولكنه يهم ويغلط.

فلننظر كلام غير ابن معين في أبي نعيم النخعي واسمه: عبد الرحمن بن هانئ ثم في أبي نعيم ضرار بن صرد.

فأما النخعي فقد قال العجلي: «ثقة». وقال أبو حاتم: «لا بأس به، يكتب حديثه». وروى عنه أبو زرعة ومن عادته أن لا يروي إلا عن ثقة كما في «لسان الميزان» (ج٣ ص٤١٦).

---

(١) وقال ابن الجنيد عن ابن معين: ليس بثقة، كان يكذب، يروي عن سفيان الثوري أحاديث موضوعة. «سؤالاته» (٣٧، ٥٠).

وقال معاوية بن صالح: سألت يحيى بن معين عن أبي نعيم النخعي فقال: من جالسه عرف ضعفه. «ضعفاء العقيلي» (٢/ ٣٤٩).

(٢) «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٤٩).

(٣) نفسه، وكذا روى عبد الخالق بن منصور عن يحيى مثله.

وقال البخاري: «فيه نظر وهو في الأصل صدوق». وكلمة «فيه نظر» معدودة من أشد الجرح في اصطلاح البخاري، لكن تعقيبه هنا بقوله: «وهو في الأصل صدوق» يخفف من وطأتها[(١)]. اهـ.

[٤٥١] عبد الرحمن السدي:

عن داود بن أبي هند وعنه أبو مالك الواسطي.

في «الفوائد» (ص٦٦) حديث: «يقول الله: اطلبوا الفضل من الرحماء من عبادي، تعيشوا في أكنافهم..» رواه العقيلي عن أبي سعيد مرفوعًا. وقال العقيلي: لا يعرف من وجه يصح، وفي إسناده مجهول.

قال **المعلمي**: «رواه العقيلي[(٢)] من طريق «جندل بن والق، عن أبي مالك الواسطي عن عبد الرحمن السدي عن داود بن أبي هند عن أبي [نضرة][(٣)] عن أبي سعيد».

جهل العقيلي عبد الرحمن السدي، وذكر ابن حجر في «اللسان»: «أن الخبر يروى عن محمد بن مروان السدي الأصغر الكذاب عن داود به، فلعل كنية محمد بن مروان «أبو عبد الرحمن» فسقطت كلمة «أبو» من سند العقيلي».

---

(١) وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ليس بشيء «ضعفاء العقيلي» (٢/ ٣٤٩)، و«الجرح» (٥/ ت١٤١٢).

وضعفه أبو داود والنسائي، المزي (١٧/ ٤٦٧).

وذكره يعقوب بن سفيان فيمن يرغب عن الرواية عنهم(٣/ ٤٤).

وقال ابن عديّ: عامة مَا لَهُ لا يتابعه الثقات عليه. «الكامل» (٤/ ١٦٢٣) وذكر له مناكير عن الثوري وغيره.

وقال ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٣٧٧): ربما أخطأ، في القلب منه لروايته عن الثوري عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ: «من قتل ضفدعًا فعليه شاةٌ، مُحرِمًا كان أو حلالا».

وقال الدارقطني: متروك «علله» (٥/ ق٥٠).

(٢) (٣/ ٣).

(٣) في «الفوائد»: «نقرة» وهو تحريف.

أقول: وقد يكون أبو مالك دلّس اسمه، فإن أبا مالك هذا منكر الحديث متروك، وجندل أيضا فيه ضعف، وذكر في «اللآلئ» متابعين للسدي، ولم يسق أسانيدهم، وكلهم ضعفاء. اهـ.

[٤٥٢] عبد الرحيم بن زيد بن الحواريّ العمِّي أبو زيد البصري:

«حاشية الأنساب» (٢/ ٢٩٦): «هالك».

[٤٥٣] عبد الرحيم بن يحيى الأدمي:

في «الفوائد» (ص٢٤٦) حديث رواه الطبراني عن ابن مسعود مرفوعًا: «إن لله في الخلق ثلاثمائة، قلوبهم على قلب آدم، ولله في الخلق أربعون، قلوبهم على قلب موسى..». قال الشوكاني: في إسناده مجاهيل.

قال **المعلمي**: «هو من طريق عبد الرحيم بن يحيى الأدمي، ثنا عثمان بن عمارة وهما مجهولان، والمتهم بوضعه أحدهما، وفي «الميزان»: «فقاتل الله من وضع هذا الإفك».

[٤٥٤] عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم أبو بكر الصنعاني:

«الفوائد» (ص٣٤٧): «عمِي بآخره، وصار يلقن فيتلقن، وربما دلس، وكان يتشيع، فلا يُؤْمنُ أن يكون سمعه من بعض أولئك الدجالين فدلّسهُ»(١).

[٤٥٥] عبد السلام بن صالح بن سليمان أبو الصلت الهروي مولى قريش نزيل نيسابور:

«الفوائد» (ص٢٩٣): «أبو الصلت فيما يظهر لي كان داهيةً:

من جهةٍ خدم علي الرضا بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وتظاهر بالتشيع، ورواية الأخبار التي تدخل في التشيع.

(١) يعني حديث: «أولكم ورودًا على الحوض أولكم إسلامًا: علي بن أبي طالب».

ومن جهةٍ كان وجيهًا عند بني العباس.

ومن جهةٍ تقرب إلى أهل السنة برده على الجهمية.

واستطاع أن يتجمل لابن معين حتى أحسن الظن به ووثقه.

وأحسبه كان مخلصًا لبني العباس وتظاهر لأهل البيت مكرًا منه لكي يصدق فيما يرويه عنهم، فروى عن علي بن موسى عن آبائه الموضوعات الفاحشة كما ترى بعضها في ترجمة علي بن موسى من «التهذيب»، وغرضه من ذلك حط درجة علي ابن موسى وأهل بيته عند الناس.

وأتعجب من الحافظ ابن حجر يذكر في ترجمة علي بن موسى من «التهذيب» تلك البلايا وأنه تفرد بها عنه أبو الصلت، ثم يقول في ترجمة عليّ من التقريب: «صدوق والخلل ممن روى عنه» والذي روى عنه هو أبو الصلت. ومع ذلك يقول في ترجمة أبي الصلت من التقريب: «صدوق له مناكير وكان يتشيع، وأفرط العقيلي فقال: كذاب».

ولم ينفرد العقيلي فقد قال أبو حاتم: «لم يكن بصدوق»[1]. وقال ابن عدي: «له أحاديث مناكير في فضل أهل البيت وهو متهم فيها». وقال الدارقطني: «روى حديث: «الإيمان إقرار القول» وهو متهم بوضعه». وقال محمد بن طاهر: «كذاب» ثم ذكر عن ابن صصرى: روى بسندٍ فيه من لم أعرفه عن «محمد بن يونس بن موسى القرشي -هو الكديمي- ثنا حفص بن عمر بن دينار الأبلي حدثني سعيد بن راشد السماك حدثني عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عمر.. إلخ».

الكديمي وشيخه وشيخ شيخه ثلاثتهم هلكى...». اهـ.

(١) وأمر أبو زرعة أن يضرب على حديثه، وقال: لا أحدث عنه ولا أرضاه «الجرح» (٦/ ت٢٥٧).
وقال النسائي: ليس بثقة «تاريخ بغداد» (١١/ ٥١).
وقال العقيلي والدارقطني: رافضي خبيث.

وقال الشيخ **المعلمي** في (ص٣٤٩): «تقدم حال أبي الصلت وتبين مما هناك أن من يأبى أن يكذبه يلزمه أن يكذب علي بن موسى الرضا وحاشاه».

[٤٥٦] عبد السلام بن عبد الرحمن الأسدي الوابصي أبو الفضل الرّقي، قاضي الرقة وحرّان وحلب ثم بغداد:

«التنكيل» رقم (١٤٢) قال الكوثري: «عزله يحيى بن أكثم لسببٍ لابد أن يكون غير ضعفه في الفقه، ثم أعاده الحشوية إلى القضاء حينما قامت لهم سوق».

قال الشيخ **المعلمي**: «روى عنه مسلم في مقدمة «صحيحه» وأبو داود في «سننه» وأبو داود لا يروي إلا عن ثقة كما تقدم في ترجمة أحمد بن سعد وذكره ابن حبان في «الثقات».

وفي «التهذيب»: قال أبو علي بن خاقان: أحسن أحمد القول فيه قال: ما بلغني إلا خير. وقال أحمد بن كامل: كان عفيفًا، قال: وبلغني أن المتوكل قال ليحيى: لم عزلته؟ قال: أراه ضعيفًا في الفقه.

قال: فكتب المتوكل إلى أهل بغداد كتابًا وكتب عهدًا، ولم يُسمِّ القاضي وأمر أن يسأل عن الوابصي فإن رضوا به وقع اسمه في العهد فأجمعوا على الرضا به. وقال طلحة بن محمد بن جعفر: «كان جميل الطريقة».

كان الوابصي سُنيًّا فكأن الجهمية ألحوا على يحيى بن أكثم في عزله، [فعزله][1] اتقاءً لشرهم، فلما كان في خلافة المتوكل بعد ارتفاع المحنة، كانوا ربما يسألون الإمام أحمد عمن يريدون توليته القضاء.. وكأنه سئل عن الوابصي فقال: ما علمت إلا خيرًا. فقال المتوكل ليحيى بن أكثم: لم عزلته؟ فكأنه خاف أن يقول: إرضاءً للجهمية؟ فأجاب بما تقدم - يعني بقوله: أراه كان ضعيفًا في الفقه- فكأن الأستاذ

(١) كأنها سقطت من الطبع.

أشار إلى هذا، كأنه أراد أن الوابصي -كما يقول- من الحشوية، وأراد بالحشوية: أهل السنة الإمام أحمد وأصحابه وموافقيه.

ولا أجازي الأستاذ على هذا ولكني أقول: الموفق حقًا من وفق لمعرفة الحق واتباعه ومحبته، والمحروم من حرم ذلك كله، فما بالك بمن وقع في التنفير من الحق وعيْب أهله؟! اهـ.

[٤٥٧] عبد السلام بن محمد الحضرمي:

«التنكيل» رقم (١٤٣) قال الكوثري: «يقول عنه أبو حاتم: «صدوق». إلا أن هذا اللفظ مصطلح عنده فيمن يجب النظر في أمره، فيكون مردود الرواية إذا لم يتابع، ولم يتابع».

فقال الشيخ **المعلمي**: «أبو حاتم رَحِمَهُ اللَّهُ معروف بالتشدد، قلّما وجدته يقول في رجل «صدوق» إلا وقد وثقه غيره، وعبد السلام هذا ذكره ابن حبان في الثقات».

[٤٥٨] عبد العزيز بن أبي بكرة -واسمه: نفيع- بن الحارث الثقفي البصري:

في «الفوائد» (ص١٣٠): حديث بكار بن عبد العزيز بن أبي بكرة عن أبيه عن جده: «هلكت الرجال حين أطاعت النساء؛ فإن في خلافهن البركة» أخرجه الطبراني، والحاكم وصححه.

قال **المعلمي**: «ليس بصحيح، بكار: ضعيف، وأبوه لم يوثق توثيقًا معتبرًا[١]، والصحيح عن أبي بكرة مرفوعًا: «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة»[٢]. اهـ.

- عبد العزيز بن أبي ثابت بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف:

انظر: عبد العزيز بن عمران.

---

(١) ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ١٢٢)، ووثقه العجلي، وقال ابن القطان: حاله لا يعرف «تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٣٢).

(٢) «فتح الباري» حديث رقم (٧٠٩٩) وغيره.

[٤٥٩] عبد العزيز بن الحارث بن أسد بن الليث أبو الحسن التميمي أحد الفقهاء الحنابلة:

ترجمته في «التنكيل» رقم (١٤٤) وقد رُمي بوضع حديثين في مسند أحمد بن حنبل[(١)]، وباختلاق حديث ثالث ليدفع به الخصم، ورابع اتهمه به الذهبي.

ونقل **المعلمي** جواب ابن الجوزي عن الثلاثة الأول، وتناول ذلك بالمناقشة والتحليل، ومال إلى أن أمر الحديثين الأوّليْن لا يخلو عن احتمال، وأن الثالث لم يثبت ولا قارب، وأن الذهبي قد بنى اتهامه لأبي الحسن في الحديث الرّابع على ما قيل في حقه في تلك الأحاديث، وأن الأوْلى الحمل على أحد آباء أبي الحسن المجاهيل.

ثم قال رَحِمَهُ اللهُ: «ومع أن ابن الجوزي دافع عن أبي الحسن فلم يذكر أحدًا من حفاظ الحنابلة أو غيرهم وثّقهُ، ولا وثقه هو، بل اقتصر على أنه لا يجوز القطع عليه بالكذب، وإنما ذكر قول أبي يعلى ابن الفراء الحنبلي: «رجل جليل القدر، وله كلام في مسائل الخلاف وتصنيف في الأصول والفرائض».

والذي يتحصل هنا أنه لم يثبت ما يقطع به على أبي الحسن أنه وضع الحديث[(٢)] لكنه مع ذلك لم يثبت على قواعد الرواية ما يقتضي أن تجب الحجة بروايةٍ ينفرد بها. اهـ.

---

(١) قال الخطيب: «حدثني الأزهري قال: قال لي أبو الحسن بن رزقويه: وضع أبو الحسن التميمي في مسند أحمد بن حنبل حديثين، فأنكر أصحاب الحديث عليه ذلك وكتبوا محضرًا أثبتوا فيه خطوطهم بشرح حاله.

قال الأزهري:و رأيت المحضر عند ابن رزقويه، وفيه خط الدارقطني وابن شاهين وغيرهما» (١٠/ ٤٦٢).

(٢) الرجل له اشتغال بالفقه والأصول، ولم يوثق، وثبت من طريق حفاظ ثقات أثبات مأمونين أنه وضع حديثين في مسند أحمد، وكتبوا محضرًا بذلك شرحوا فيه حاله، ولم يدفع عنه سوى ابن الجوزي، وفيه تحامل شديد على الخطيب، والرجل حنبلي، فالاحتمالات التي ذكرها ابن الجوزي إنما هي محاولة للتخلص من جرح هذا الرجل الحنبلي، ورَمْي الخطيب بالتعصب ضد الحنابلة، وعلى ذلك فلم يثبت ما يُدفع به هذا الجرحُ، فيتعيّن قبوله، والله تعالى أعلم.

[٤٦٠] عبد العزيز بن أبي رواد المكي مولى المهلب بن أبي صفرة:

في «الفوائد» (ص١٠٤) حديث: «أن النبي ﷺ خطب عشية عرفة فقال: أيها الناس إن الله قد تطول عليكم في مقامكم هذا فقبل من محسنِكم وأعطى محسنكم ما سأل، ووهب مسيئكم لمحسنِكم، إلا التبعات فيما بينكم..».

رواه أبو نعيم عن ابن عمر مرفوعًا، وقال: غريب، تفرد به عبد العزيز بن أبي روّاد عن نافع ولم يتابع عليه.

قال الشيخ **المعلمي**: «عبد العزيز صدوق فاضل يهم، والخبر لا يثبت عنه، إنما يرويه إسماعيل بن إبراهيم بن هود -وليس بالقوي كما قال الدارقطني- عن عبد الرحيم بن هارون -وهو متروك الحديث يكذب. قاله الدارقطني أيضًا- عن عبد العزيز.

وروى بسند آخر، فيه من لم أعرفه، عن بشار بن بكير الحنفي «وهو مجهول البتّة» عن عبد العزيز، وقد يفتري رجل فيسرق منه آخر. اهـ.

[٤٦١] عبد العزيز بن عبيدالله بن حمزة بن صهيب بن سنان الشامي الحمصي[(١)]:

«التنكيل» (٢/ ٧٦): «ضعيف».

[٤٦٢] عبد العزيز بن عمران بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن ابن عوف الزهري المدني الأعرج يعرف بابن أبي ثابت:

«الفوائد» (ص٧٩): «تالف». وفي (ص٤١٣): «متروك».

وفي (ص٤٤٥) حديث: «لما تجلّى الله للجبل، طارت لعظمته ستة أجبل، فوقعت ثلاثة بمكة، وثلاثة بالمدينة، فوقع بالمدينة: أحد، وورقان، ورضوى، ووقع بمكة: ثبير، وحراء، وثور».

---

(١) لم يصرح الشيخ **المعلمي** باسمه، ولكنه ورد في الرواة عن مجمع بن يعقوب بن يزيد، فضعَّفَهُ.

رواه الخطيب عن أنس مرفوعًا، وقال ابن حبان: موضوع، وعبد العزيز متروك، يروي المناكير عن المشاهير، يعني: عبد العزيز بن عمران.

قال السيوطي في «اللآلئ»: «في الحكم بوضع هذا الحديث نظر، والأرجح عدمه، أخرجه ابن أبي حاتم، وأبو الشيخ، وابن مردويه في تفاسيرهم، من طريق عبد العزيز بن عمران، وعبد العزيز روى له الترمذي، ولم يتهم بكذب».

قال الشيخ **المعلمي**: «عبد العزيز تالف جدًّا، فإن لم يكن يتعمد الكذب صراحًا، فقد كان لا يبالي ما حدّث به، فيقع منه الكذب بكثرة»[1]. اهـ.

وفي «الأنوار الكاشفة» (ص١٣٣): «ساقط الحديث كما بينه جمع من الأئمة».

[٤٦٣] عبد الغفور أبو الصباح الأنصاري الواسطي:

«الفوائد» (ص١٠١): «متروك، قال ابن حبان: كان ممن يضع الحديث».

[٤٦٤] عبد الكريم بن عبد الله السكري:

[٤٦٥] وعبد الكريم بن عبد الكريم البجلي:

انظر حاشية **المعلمي** على «الجرح التعديل» (٣/ ٣٧) رقم (١٥٦).

[٤٦٦] عبد الكريم بن أبي المخارق، المعلم أبو أمية البصري نزيل مكة:

«الفوائد» (ص٢٢٢): «ضعيف جدًّا».

[٤٦٧] عبد المجيد بن عبد الله أبي عبْس بن جبر:

«الفوائد» (ص٤٦٦): «لم يوثق توثيقًا يعتد به، بل قال أبو حاتم: هو لين».

---

(١) ورُوي الحديث أيضًا عن ابن عباس مرفوعًا من طريق طلحة بن عمرو بن عثمان المكي، فقال السيوطي في طلحة نحوًا مما قال في عبد العزيز، فأجاب **المعلمي** بمثل ما قال هنا.

[٤٦٨] عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد الأزدي أبو عبد الحميد المكي مروزي الأصل:

«التنكيل» (١/ ٣٩): «مرجىء متكلم فيه»[١].

[٤٦٩] عبد الملك بن إبراهيم الجُدِّي أبو عبد الله القرشي الحجازي المكي مولى عبد الدار:

«الفوائد» (ص٤٨٥): «صدوق».

[٤٧٠] عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن مروان الأندلسي القرطبي أبو مروان أحد مشاهير المالكية.

«التنكيل» رقم (١٤٥) «كان فقيها جليلا نبيلًا صالحًا في نفسه، لكن لم تكن الرواية من شأنه، كان يتساهل في الأخذ ويروي على التوهم. هذا محصل ما ذكروه في ترجمته».

[٤٧١] عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون القرشي أبو مروان المدني الفقيه:

«التنكيل» (١/ ٢١٠) قال الكوثري: «حينما رحل إلى العراق من المدينة المنورة رحل ومعه من يغنيه فزهد فيه أهل العلم..».

---

(١) معلن بالإرجاء، لكن: وثقه أحمد وابن معين وأبو داود والنسائي.

وقال البخاري: كان الحميدي يتكلم فيه.

وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، يكتب حديثه.

وذكره أبو زرعة في «أسامي الضعفاء» (٦٣٧).

وثَبَّتَهُ غيرُ واحدٍ في ابن جريج.

والحاصل: أنه صدوق، داعيةٌ إلى الإرجاء، يكتب حديثه، وليس بالحجة، وكان من أعلم الناس بابن جريج، لكن لم يكن يبذل نفسه للحديث، كما قال ابن معين، والله تعالى أعلم.

فقال الشيخ **المعلمي**: «أما عبد الملك فلم يزهدوا فيه لاستجازته الغناء فقد سبقه إليه إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف المجمع على توثيقه، وإنما زهدوا في عبد الملك لمنكرات في روايته ولاتهامه برأي جهم كما ترى ذلك في ترجمته من «التهذيب». اهـ.

[٤٧٢] عبد الملك بن قُريب الباهلي الأصمعي أبو سعيد البصري صاحب اللغة والنحو والأخبار والنوادر والمُلح:

«طليعة التنكيل» (ص٥٣) قال الكوثري: «كذبه أبو زيد الأنصاري».

فقال الشيخ **المعلمي**: «حاكي ذلك عن أبي زيد هو أحمد بن عبيد بن ناصح وهو مطعون فيه. وفي «الميزان» في ترجمة الأصمعي: «أحمد بن عبيد ليس بعمدة». ونقل الكوثري نفسه هذا -ص (٤٢)- حين احتاج إلى رد رواية لأحمد بن عبيد قال الكوثري: فلم يكن بعمدة كما ذكره الذهبي في ترجمة عبد الملك الأصمعي من «الميزان».

يجزم الأستاذ هنا بأنه ليس بعمدة، ثم يعتده فيقول في الأصمعي: كذبه أبو زيد الأنصاري، هكذا تكون الأمانة عند الكوثري. اهـ.

وقال العلامة **المعلمي** في ترجمة الأصمعي رقم (١٤٦) إتمامًا لما تقدم: «ولو صح لما أوجب جرحًا لأنه لم يفسّر ويحتمل أن يراد به النسبة إلى الخطأ والغلط.. ويؤيده أنه كان بين أبي زيد والأصمعي منافسة دنيوية واختلاف في الاعتقاد، مع أن بعض أئمة الحديث تكلم في أبي زيد كما تراه في ترجمته من «التهذيب». اهـ.

ثم ذكر الشيخ **المعلمي** ما حكاه الكوثري من كلام عبد الرحمن بن أخي الأصمعي وأبي رياش في الأصمعي، وكذا قول علي بن حمزة فيه: كان مُجبرًا شديد البغض لعلي كرم الله وجهه.

فقال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«مَنْ عبد الرحمن ابن أخي الأصمعي يا أستاذ؟! وهل عرفه الناس إلا بكلمات يرويها عن الأصمعي؟! ومن جعله بحيث تُعارض بما حُكى عنه نصوص أئمة الإسلام في توثيق الأصمعي؟. وأما أبو رياش فمَنْ أبو رياش؟ أذكروه بأكثر من أنه كان حفظةً للأشعار؟ أو أنه كان يتشيع، أو أنه كان وسخًا دنسًا إلى الغاية، وهل يحتج بكلامه في الأصمعي عاقل؟ ولمعرفتنا بحاله لا نطالبك بتصحيح النقل عنه وكان بعد الأصمعي بزمان طويل.

أما علي بن حمزة فمعدود من علماء اللغة، بينه وبين الأصمعي زمان طويل، حدّه أن يقبل منه تخطئة من قبله إذا أقام الحجة.

وقوله: «إن الأصمعي كان مُجبرًا» دليل على أنه هو كان قدريًا، والقدرية تسمي أهل السنة «مجبرة».

وقوله: «شديد البغض لعلي كرم الله وجهه» قولٌ لا حجة عليه ولا نعلم عن الأصمعي شيئًا يثبت عنه يسوغ أن ينسب لأجله إلى النصب.

ودونك ثناء الأئمة على الأصمعي:

قال الإمام الشافعي بعد أن فارق بغداد: «ما رأيت بذلك العسكر أصدق لهجة من الأصمعي». فتدبر هذه الكلمة، وانظر مَنْ كان ببغداد من الأكابر الذين رآهم الشافعي بها.

وقال أبو أمية الطرطوسي: «سمعت أحمد ويحيى يثنيان على الأصمعي في السُّنّة: قال: «وسمعت علي بن المديني يثني عليه».

وقال عباس الدوري: «قلت لابن معين: أريد الخروج إلى البصرة فعمّن أكتب؟ قال: عن الأصمعي فهو صدوق».

وقال أبو داود: «صدوق».

وقال نصر بن علي: «كان الأصمعي يقول لعفان: اتق الله ولا تغير حديث رسول الله ﷺ بقولي».

قال نصر بن عليّ: «كان الأصمعي يتقي أن يفسر حديث رسول الله ﷺ كما يتقي أن يفسر القرآن».

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «ليس فيما يروي عن الثقات تخليط إذا كان دونه ثقة».

وتجد في كتب اللغة ومعاني الشعر مواضع كثيرة يتوقف عنها الأصمعي، وذلك يدل على توقيه وتثبته..

وأما ما يُحكى عن الأصمعي من النوادر فقد نحله الناس حكايات كثيرة جدًّا، وكل من أراد أن يضع حكاية نسبها إلى الأصمعي، فلا يُلتفت من ذلك إلا إلى ما صح سنده، ولن يوجد في ذلك إلا ما هو حق وصدق، أو يكون الحمل فيه على من فوق الأصمعي.

ومحاولة الأستاذ التفرقة بين الحديث والحكايات محاولة فاشلة، والصدق الذي يُثنى به على الراوي شيء واحد، إما أن يثبت للأصمعي كله، وهو الواقع كما صرحت به كلمة الشافعي السابقة، واقتضته كلمات غيره، وإما أن يسقط كله.

وأما قول الأستاذ: «ومن جملة نوادره أن الأصمعي لما توفي..» فهذا من العجائب كيف تكون من نوادره وقد مات؟!

وقد كان الأصمعي أوائل أمره يخالط الخلفاء والأمراء ثم انقطع عن ذلك ولزم بيته ومسجده حتى إن المأمون الخليفة حرص جهده على أن يصير الأصمعي إليه فأبى، فكان المأمون يجمع المسائل ثم يبعث بها إلى الأصمعي بالبصرة ليجيب عنها.

وليس للأصمعي ذنب إلا أنه من أهل السنة، والله المستعان. اهـ.

- عبد الملك بن الماجشون:

هو عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، تقدم.

[٤٧٣] عبد الملك بن محمد أبو قلابة الرقاشي الضرير الحافظ:

عنه الأصم بحكاية.

«التنكيل» رقم (١٤٧) قال الكوثري: «أبو قلابة الرقاشي كثير الخطأ في الأسانيد والمتون على ما نقله الخطيب عن الدارقطني».

قال الشيخ **المعلمي**: «قال الدارقطني: «لا يحتج بما تفرد به، بلغني عن شيخنا أبي القاسم ابن بنت منيع «هو عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي تقدمت ترجمته» أنه قال: عندي عن أبي قلابة عشرة أجزاء ما منها حديث مُسلّم، إما في الإسناد وإما في المتن، كان يحدث من حفظه فكثرت الأوهام فيه»[(١)].

ولا حاجة بنا ولله الحمد إلى مضايقة الأستاذ -الكوثري- بأن نقول: أنت لا تثق بالبغوي فليس لك أن تعول عليه هنا. بل نقول: قال ابن جرير: «ما رأيت أحفظ منه».

---

(١) قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٠/ ٤٢٥): «وقال الدارقطني: هو صدوق، كثير الخطأ في الأسانيد والمتون، كان يحدث من حفظه، فكثرت الأوهام منه».

هكذا نقله الخطيب عن الدارقطني بلا واسطة، وفي «سؤالات الحاكم للدارقطني» رقم (١٥٠) قال الدارقطني: «قيل لنا: إنه كان مجاب الدعوة، صدوق، كثير الخطأ في الأسانيد والمتون، لا يحتج بما ينفرد به، بلغني عن شيخنا أبي القاسم بن منيع أنه قال: عندي عن أبي قلابة عشرة أجزاء..»

والذي جزم الخطيب بنسبته إلى الدارقطني هو نحو ما قال فيه الدارقطني: قيل لنا، وما قال فيه أيضا: بلغني عن البغوي.

وبمقتضى قواعد النقد فإن في نسبة هذا القول للدارقطني - كما جزم به الخطيب - ونسبته للبغوي - كما حكاه الدارقطني - نظرًا؛ لأننا لا ندري من القائل للدارقطني ولا المبلِّغ له عن البغوي.

وقد حَمَلَ عن أبي قلابة الأئمةُ: أبو داود، والطبري، وابن خزيمة وغيرهم وأثنوا على حفظه ولم يذكروا له شيئًا من هذه الأوهام، فإن كان شيء من هذا فهو مما حدث به أبو قلابة بعد تحوله إلى بغداد كما حققه الشيخ **المعلمي** رحمه الله، والله تعالى أعلم.

وقال مسلمة بن قاسم عن ابن الأعرابي: «.. ما رأيت أحفظ منه وكان من الثقات..» قال مسلمة: «وكان راوية للحديث متقنًا ثقة..».

وقال أبو داود: «رجل صدق أمين مأمون كتبت عنه بالبصرة».

وقال ابن خزيمة: «ثنا أبو قلابة بالبصرة قبل أن يختلط ويخرج إلى بغداد».

فاتضح أن أباقلابة كان ثقة متقنًا إلا أنه تغير بعد أن تحول إلى بغداد، وفيها سمع منه البغوي، فإن كان سماع الأصم منه بالبصرة(١) ثبتت الحكاية وإلا فقد تابعه عليها جبل من الجبال - يعني مسدّدًا. اهـ.

[٤٧٤] عبد الملك بن هارون بن عنترة بن عبد الرحمن الشيباني الكوفي:

«الفوائد» (ص٢٠٩): «كذاب يضع».

[٤٧٥] عبد المؤمن بن خلف أبو يعلى التميمي النسفي الحافظ:

«التنكيل» رقم (١٤٨) قال الكوثري: «عبد المؤمن ليس ممن يُصدّق في الحسن ابن زياد اللؤلؤي، لأنه كان ظاهريًا طويل اللسان على أهل القياس».

فقال الشيخ **المعلمي**: «قد سلف في القواعد أن المخالفة في المذهب لا تُرد بها الرواية كالشهادة، وهذا ما لا أرى عالمًا يشك فيه.

ومن حكم له أهل العلم بالصدق والأمانة والثقة فقد اندفع عنه أن يقال: «لا يصدّق في كذا» اللهم إلا أن تقام الحجة الواضحة على أنه تعمد كذبًا صريحًا فيزول عنه اسم الصدق والأمانة البتة.

والأستاذ -الكوثري- يمرّ بالجبال الرواسي فينفخ ويخيّل لنفسه وللجهال أنه قد أزالها أو جعلها هباء، والذي جرأه على ذلك كثرة الأتباع وغربة العلم وما لا أحب ذكره، والله المستعان. اهـ.

---

(١) قال الحاكم: إن الأصم لم يسمع بالبصرة حديثًا واحدًا. «الكواكب النيرات» (ص٣١٣).

[٤٧٦] عبد الواحد بن راشد:

في «الفوائد» (ص٤٨١) حديث: «ما من معمر يعمر في الإسلام أربعين سنة إلا صرف الله عنه أنواعًا من البلاء..»

ذكر الشوكاني ممن رواه: أحمد بن منيع في مسنده وأنّ في إسناده: عباد بن عباد المهلبي. ونقل عن ابن حبان قوله: كان يحدث بالمناكير فاستحق الترك.

فقال **المعلمي**: «إنما قال ابن حبان هذا في عباد بن عباد الأرسوفي، وهو غير المهلبي، نبه عليه ابن حجر، فأما المهلبي فثقة يخطئ، وأرى البلاء في هذا الخبر من شيخه عبد الواحد بن راشد، فإنه مجهول جدًّا[1]. اهـ.

[٤٧٧] عبد الواحد بن عليّ بن برهان العكبري الفقيه الحنفي، نسب إلى الاعتزال:

ترجمته في «التنكيل» رقم (١٤٩).

أجاب **المعلمي** فيها عما نقله ابن الجوزي عن محمد بن عبد الملك الهمذاني مما فيه غمز لابن برهان.

راجع «نقد حكايات الجرح والتعديل» في قسم القواعد.

وقال **المعلمي** بعد هذه الإجابة:

«نعم. ابن برهان لم يوثقه أحد فيما نعلم، ومن المحتمل أنه كان يهم فيما يرويه من الحكايات أو يبني على الظن[2]، فحقه أن لا تقوم الحجة بما ينفرد به، ولكنه يذكر في المتابعات والشواهد كما صنع الخطيب والله الموفق. اهـ.

---

(١) في «الميزان»: «عبد الواحد بن راشد. عن أنس ﷺ، وعنه عباد بن عباد، ليس بعمدة. روى حديث من بلغ التسعين سُمى أسير الله في أرضه». اهـ. وهو الحديث المذكور أعلاه، ولم يزد ابن حجر في اللسان شيئًا.

(٢) قد احتمل **المعلمي** وقوع مثل هذا لابن برهان في ترجمة أبي الحسن التميمي من «التنكيل» رقم (١٤٤) ورَدَّ تفرده كما في ترجمة ابن بطة منه رقم (١٥٣) في الأمر الثاني، وغمزه في الأمر الثامن منها بأنه ليس بعمدة واحتمل وهمه في النقل.

[٤٧٨] عبد الواحد بن قيس السُّلمي أبو حمزة الدمشقي النحوي الأفطس:

«الفوائد» (ص٢٤٧): «لا يتحقق له إدراك لعبادة «بن الصامت» بل الظاهر البيّن أنه لم يدركه.

توفي عبادة سنة (٣٤) ومن زعم أنه تأخر إلى خلافة معاوية، إنما اغتر بحوادث جرت له مع معاوية في إمارته، والمراد بالإمارة إذْ كان عاملًا على الشام في خلافة عمر وعثمان، ولو عاش عبادة بعد عثمان لكان له شأن.

وعامّة شيوخ عبد الواحد من التابعين، روى عن أبي إمامة المتوفى سنة (٨٦)، وذكروا أنه روى عن أبي هريرة ولم يره، فإن لم يدرك أباهريرة، فلم يدرك عبادة، لأن أباهريرة عاش بعد عبادة نيفًا وعشرين سنة، وإن كان أدركه ومع ذلك روى عنه ولم يسمعه، فهذا ضرب من التدليس يحتمل أن يقع منه في الرواية عن عبادة على فرض إدراكه له[(١)]. اهـ.

[٤٧٩] عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان التميمي العنبري مولاهم التنوري أبو عبيدة البصري:

«التنكيل» رقم (١٥٠) قال الكوثري: «قدري كما ذكره الخطيب في «الكفاية»، وقدرية البصرة في غاية من الانحراف عن أبي حنيفة لكثرة هبوطه البصرة للردّ عليهم في مبدأ أمره».

قال الشيخ **المعلمي**: «هبوط أبي حنيفة البصرة للمخاصمة في القدر لم يثبت، وقول عبد الوارث بالقدر في ثبوته نظر.

قال ابنه عبد الصمد وهو من الثقات الأثبات: «إنه لمكذوب على أبي، وما سمعت منه يقول قط في القدر وكلام عمرو بن عبيد»[(٢)].

---

(١) وهذا عَلَى ضعفٍ في عبد الواحد، قد أغفل **المعلمي** التنبيه عليه، وكأنه قد شغله النظر في سماعه من عبادة، فليتنبه. انظر: «تهذيب الكمال» (١٨/ ٤٦٩).

(٢) رواه البخاري في «الضعفاء الصغير» رقم (٢٤٠) فقال: قال أبو جعفر (يعني المسندي) قال لي =

فإن كان في نفسه منه شيء فلم يكن يرى خلافه ضلالة فيعادِي مخالفيه، وإلا لكان أهم شيء عنده أن يدعو ولده.

وقد شهد له ابن المبارك أنه لم يكن داعية، ذكره الذهبي في ترجمته من «تذكرة الحفاظ» (ج١ ص٢٥٧).

فليس هنا ما يتشبث به في دفع رواية عبد الوارث وهو مجمع على ثقته وجلالته. اهـ.

[٤٨٠] عبد الوارث بن أبي غالب العنبري:

«الفوائد» (ص٥٠٣): «مجهول».

[٤٨١] عبد الوارث الأنصاري عن أنس:

«الفوائد» (ص٩٥): «مولى لأنس، منكر الحديث، قاله البخاري. وقال ابن معين: مجهول، وضعفه الدارقطني».

[٤٨٢] عبد الوهاب بن عطاء الخفّاف أبو نصر العجلي مولاهم البصري نزيل بغداد:

«التنكيل» (٢/ ١٣٧): «من رجال مسلم[(١)]، وثقه جماعة مطلقًا وليّنهُ آخرون،

= خلف: قال لي عبد الصمد: إنه لمكذوب على أبي، وما سمعته يقول..» وهو كذلك في «الجرح والتعديل» (٦/ ٧٥). ووقع في «التاريخ الكبير» للبخاري (٦/ ١١٨): قال أبو جعفر: حلف لي عبد الصمد إنه لمكذوب..».

لكني لم أر لأبي جعفر المسندي (واسمه: عبد الله بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن اليمان الجعفي مولاهم البخاري الحافظ) رواية عمن يسمى «خلف»، ولا لخلف عن عبد الصمد بن عبد الوارث كذلك، وإنما يروي أبو جعفر عن عبد الصمد، وهذا مما يقوي عندي ما جاء في «التاريخ الكبير». والله تعالى أعلم.

(١) روى له مسلم حديثًا في كتاب: «صفة الجنة وصفة نعيمها وأهلها» باب، عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه (٤/ ٢٢٠١) رقم (٧٢) في الشواهد، أخرج أولا حديث شيبان بن عبد الرحمن وهو النحوي - ثقة - عن قتادة حدثنا أنس بن مالك قال: قال نبي الله ﷺ: «إن العبد اذا وضع في قبره، وتولَّى عنه أصحابه.. الحديث بطوله ثم أتبعه بحديث عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد عن قتادة عن أنس بن مالك.. قال: فذكر بمثل حديث شيبان عن قتادة».

وقدّموه في روايته عن سعيد (بن أبي عروبة)، قال الإمام أحمد: «كان عالمًا بسعيد». وسئل أبو داود عنه وعن السهمي في حديث ابن أبي عروبة؟ فقال: عبد الوهاب أقدم. فقيل له: عبد الوهاب سمع زمن الاختلاط «يعني اختلاط سعيد» فقال: من قال هذا؟! سمعت أحمد يقول: عبد الوهاب أقدم».

وقال ابن سعد: «لزم سعيد بن أبي عروبة، وعُرف بصحبته، وكتب كتبه». وقال البخاري: «يكتب حديثه. قيل له: يحتج به؟ قال: أرجو إلا أنه كان يدلس عن ثور وأقوام أحاديث مناكير»[(١)]. وسعيد ثقة جليل إلا أنه اختلط بأخرة، وسماع عبد الوهاب منه قديم[(٢)]. اهـ.

[٤٨٣] عبد الوهاب بن موسى أبو العباس الزهري.

عن مالك بن أنس.

في «الأنوار الكاشفة» (ص١١٢- ١١٤) خبر أخرجه الخطيب عن مالك: «أن عمر دخل على أم كلثوم بنت علي وهى زوجته فوجدها تبكي، فقال: ما يبكيك؟ قالت: هذا اليهودي - أي كعب الأحبار- يقول إنك من أبو اب جهنم فقال عمر: ما شاء الله، ثم خرج فأرسل إلى كعب، فجاءه فقال: يا أمير المؤمنين، والذي نفسي بيده لا ينسلخ ذو الحجة حتى تدخل الجنة، فقال عمر: ما هذا؟ مرّة في الجنة ومرّة في النار! قال كعب: إنا لنجدك في كتاب الله على باب من أبواب جهنم تمنع الناس أن يقتحموا فيها، فإذا متّ اقتحموا. وقد صدقت يمينه.. فقد قتل عمر في ذي الحجة سنة (٢٣هـ)»[(٣)].

---

(١) «تهذيب التهذيب» (٦/ ٤٥٣)، وفي «ضعفائه الصغير» (ت٢٣٣): «ليس بالقوي عندهم، وهو يحتمل».

(٢) وانظر ترجمة سعيد مع التعليق عليها.

(٣) قال الحافظ ابن حجر في «اللسان» (٤/ ٩١): قد ذكر الخطيب عبد الوهاب بن موسى صاحب الترجمة في «الرواة عن مالك»، وكناه: أبو العباس، ونسبه زهريًا، وأورد له من طريق سعيد بن أبي مريم، عنه، عن مالك، عن عبد الله بن دينار أثرًا موقوفًا على عمر في قصة له مع كعب الأحبار، وقال: إنه تفرد به، ولم يذكر فيه جرحًا.

تناول الشيخ **المعلمي** ما في هذه الحكاية مما يُستنكر؛ من بيان وقت موت عمر على التحديد، فقد كان عمر في شهر ذي الحجة سنة (٢٣) حاجًا.. إلى آخر ما قال رَحِمَهُ اللَّهُ، ثم قال:

«وبعْدُ فسند الحكاية غير صحيح، تفرد بها عن مالك رجل يقال له «عبد الوهاب ابن موسى» لا يكاد يعرف، وليس من رجال شيء من كتب الحديث المشهورة، ولا ذكر في تاريخ البخاري ولا كتاب ابن أبي حاتم، بل قال الذهبي في «الميزان»: «لا يُدرى من ذا الحيوان الكذاب»[(١)].

وفي مقدمة «صحيح مسلم»: «الذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئًا ليس عند أصحابه قُبل منه..»[(٢)].

وهذا الرجل لم يمعن في المشاركة فضلًا عن أن يكون ذلك على الموافقة.

لكن هذا الشرط لا يتقيّد به بعض المتأخرين كابن حبان والدارقطني[(٣)]. ومن ثمّ - والله أعلم- وثّق الدارقطني عبد الوهاب هذا وزعم أن الخبر صحيح عن مالك.

= وأورده الدارقطني في «الغرائب» من هذا الوجه، وقال: هذا صحيح عن مالك، و عبد الوهاب ابن موسى ثقة، ومن دونه كذلك» اهـ. كلام الحافظ.

(١) قال الذهبي في «الميزان» (٢/ ٦٨٤): عبد الوهاب بن موسى. عن عبد الرحمن بن أبي الزناد بحديث: إن الله أحيا لي أمي فآمنت بي» الحديث. لا يُدرى مَنْ ذا الحيوان الكذاب؛ فإن هذا الحديث كذب مخالف لما صَحَّ أنه ﷺ استأذن ربه في الاستغفار لها فلم يؤذن له. اهـ.

(٢) (ص٧) من «مقدمة مسلم»، وبقيته: فأما من تراه - يعني من الرواة - يَعْمد لمثل الزهري - أو مالك كما في مثالنا - في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره، وحديثه عند أهل العلم مبسوط مشترك، قد نقل أصحابه عنه حديثه على الاتفاق منهم في أكثره، فيروي عنه - يعني ذاك الراوي - العددَ من الحديث، مما لا يعرفه أحد من أصحابه، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم، فغير جائز قبولُ حديث هذا الضرب من الناس، والله أعلم. اهـ. بتصرف.

(٣) انظر مزيدًا من البيان: القسم الخاص بمناهج أئمة النقد والمصنِّفين، من كتابنا هذا.

أما بقية سنده عن مالك فهو عن عبد الله بن دينار عن سعد الجاري، وسعد الجاري غير مشهور ولا موثق، ولا يدرى أدركه عبد الله بن دينار أم لا؟. اهـ.

[ز١١] عبيد الله بن سعيد بن كثير بن عفير المصري:

حاشية «الفوائد المجموعة»: «اتهمه ابن عديّ لروايته عن أبيه حديثين منكرين، وأبوه ثقة، وقال ابن حبان: «يروي عن الثقات المقلوبات». ولا ينفعه رواية أبي عوانة عنه في «صحيحه»؛ لأن «صحيح أبي عوانة» مستخرج على «صحيح مسلم»، يعمد إلى أحاديث مسلم فيخرجها بأسانيده إلى شيخ مسلم أو شيخ شيخه، فربما لا يجد الحديث إلا عند راوٍ ضعيفٍ فيخرجه عنه؛ لأن الحديث ثابت من غير طريقه». اهـ.

[٤٨٤] عبيد الله بن محمد بن حمدان أبو عبد الله بن بطة العكبري الفقيه:

«التنكيل» رقم (١٥٣) لخّص الشيخ **المعلمي** حالهُ فقال:

«الذي يتحصل أن ابن بطة مع علمه وزهده وفضله وصلاحه البارع كثير الوهم في الرواة، فلا يُتّهم بما ينافي ما تواتر من صلاحه ولا يحتج بما ينفرد بروايته». اهـ.

وقد بيّن الشيخُ السبب في وقوع ابن بطة في كثرة الوهم في الرواة فقال: «سببُهُ أنه ساح في أول عمره فكان يسمع ولا يكتب، ولم يكن يؤمّل أن يحتاج آخر عمره إلى أن يروي الحديث، ولهذا لم تكن له أصول.

وفي «لسان الميزان»: «قال أبو ذر الهروي: جهدت على أن يخرج لي شيئًا من الأصول فلم يفعل، فزهدت فيه».

وبعد رجوعه من سياحته انقطع في بيته مُدّة ثم احتاج الناس إلى أن يسمعوا منه، فكان يتذكر ويروي على حسب ظنّه فيهِم». اهـ.

وذكر **المعلمي** ما انْتُقِد على ابن بطة فيما يتعلق بالرواية، وهي تسعة أمور ذكرها الخطيب في «تاريخه»، فناقشها **المعلمي** واحدًا واحدًا[(١)] وألزم ابن بطة الوهم في بعضها، وأجاب عن البعض الآخر بأجوبة محتملة، ثم قال: «ولنِعْم ما قال الذهبي في «الميزان»: «إمام ذو أوهام.. ومع قلة إتقان ابن بطة في الرواية كان إمامًا في السنّة، إمامًا في الفقه، صاحب أحوال وإجابة ودعوة رضي الله عنه». اهـ.

[٤٨٥] عبيدالله بن موسى بن أبي المختار -واسمه: باذام- العبسي مولاهم أبو محمد الكوفي:

«الفوائد» (ص٣٦٨): «ثقة على تشيعه».

[٤٨٦] عبيد بن آدم. عنه أبو سنان عيسى بن سنان القسملي:

«الأنوار الكاشفة» (ص١٠٨): «لم يُذْكرْ له راوٍ إلا أبو سنان، وأبو سنان ضعفه الإمام أحمد وابن معين وغيرهما، وقال أبو زرعة: «مخلط ضعيف الحديث».

[٤٨٧] عبيد بن زياد الأوزاعي:

في «الفوائد» (ص٢٤٠) حديث: «أنه ﷺ كان يقول في دعائه: اللهم أحيني مسكينًا، وأمتني مسكينًا، واحشرني في زمرة المساكين».

له طرق قد ضعّفها الشيخ **المعلمي** كُلّها، ونقد متنه وبيّن عدم انطباقه على حاله ﷺ.

ومِن طُرقه ما أخرجه تمام في «فوائده»، وابن عساكر في «تاريخه»، والطبراني، والبيهقي في «سننه»، والضياء في «المختارة» وصححه من حديث عبادة.

قال **المعلمي**: «في سنده عبيد بن زياد الأوزاعي مجهول».

---

(١) وضَمَّن هذه المناقشات أنواعًا من «الفوائد» قد وضعتها في مظانها من القسم الخاص بالقواعد من هذا الكتاب، مع التعليق عليها.

[٤٨٨] عبيد بن سلمان الكلبي والد البختري:

«الأنوار الكاشفة» (ص١٥٧): «مجهول».

[٤٨٩] عُبيْس بن ميمون التيمي الرقاشي أبو عبيدة الخزاز البصري العطار:

«الفوائد» (ص٣٠٥): «منكر الحديث متروك، وترجمته في «تهذيب التهذيب» (٧/ ٨٨) رقم (١٩٠) ووقع هناك «عبيدة» غلطًا، وكذا وقع الغلط في «التقريب»، وزيد فرقم عليه (ت) والصواب» (ق). اهـ.

[٤٩٠] عتاب بن بشير الجزري أبو الحسن أو أبو سهل الحراني مولى بني أمية:

عن خصيف بن عبد الرحمن[١].

«الفوائد» (ص١٢٦): «فيهما كلام»[٢].

[٤٩١] عتاب بن زياد الخراساني، أبو عمرو المروزي:

«التنكيل» (٢/ ٨٤): «وثقه أبو حاتم وغيره، ولم يغمزه أحد».

[٤٩٢] عتبة بن أبي حكيم الهمداني ثم الشعباني أبو العباس الشامي الأردني الطبراني:

«الفوائد» (ص٤٦٧): «كثير الخطأ».

---

(١) عن مجاهد مرفوعًا: «علموا رجالكم سورة المائدة، وعلموا نساءكم سورة النور».

(٢) قال أحمد: عتاب أرجو أن لا يكون به بأس، روى بأخرة أحاديث منكرة، وما أرى أنها إلا من قِبَل خُصيف. «الجرح» (٧/ ت٥٦)

وقال أيضًا: أحاديث عتاب عن خصيف منكرة. «الجرح».

وقال ابن عديّ: روى عن خُصيف نسخة، وفي تلك النسخة أحاديث ومتون أُنكرت عليه..» «الكامل» (٥/ ١٩٩٤).

[٤٩٣] عثمان بن أحمد بن السماك أبو عمرو الدقاق:

«التنكيل» رقم (١٥٤) قال الشيخ **المعلمي**: «عبارة الذهبي في «الميزان»: «صدوق في نفسه لكن روايته لتلك البلايا عن الطيوري كوصية أبي هريرة، فالآفة من [بعده][(١)]، أما هو فوثقه الدارقطني[(٢)]، وينبغي أن يُغمز ابنُ السماك بروايته لهذه الفضائح».

قال ابن حجر في «اللسان»[(٣)]: «لو فتح المؤلف على نفسه ذكر من روى خبرًا كذبًا آفته من غيره ما سلم معه سوى القليل من المتقدمين فضلًا عن المتأخرين، وإني لكثير التألم من ذكره لهذا الرجل الثقة في هذا الكتاب بغير مستند، وقد عظّمَهُ الدارقطني ووصفه بكثرة الكتابة والجِدِّ في الطلب، وأطْراه جدًّا، وقال الحاكم في «المستدرك»: حدثنا أبو عمرو ابن السماك الزاهد حقًّا..».

وأقول: نعمْ ينبغي أن يُغْمز بما يناسب حاله، فلا يُركن إلى ما يرويه بدون النظر في رجاله كما يركن إلى ما يرويه يحيى بن سعيد القطان مثلًا. اهـ.

[٤٩٤] عثمان بن إسحاق بن خرشة القرشي العامري المدني:

عن قبيصة وعنه الزهري: «أن الجدة جاءت أبا بكر تلتمس أن تورث..».

«الأنوار الكاشفة» (ص٦٥): «وإن وثق لا يعرف في الرواية إلا برواية الزهري عنه هذا الخبر الواحد»[(٤)].

---

(١) هكذا نقله **المعلمي** من «اللسان» والذي في «الميزان» (٣/ ٣١)، والمطبوع من «اللسان» (٥/ ١٣٣) عن عدة نسخ خطية: «من فوق».

(٢) والخطيب وابن شاهين وروى عنه فقال: الثقة المأمون وقال أبو الحسين بن الفضل القطان: كان ثقة صالحًا صدوقًا. انظر «اللسان».

(٣) (٤/ ١٣١).

(٤) ولا عنه إلا قبيصة في هذا الخبر.

وقد وثقه ابن معين «تاريخ الدوري» (٢/ ٣٩٢)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ١٩٠).

وقال ابن عبد البر: هو معروف النسب إلا أنه غير مشهور بالرواية. «تهذيب التهذيب» (٧/ ١٠٦).

[٤٩٥] عثمان بن الحكم الجذامي المصري:

«التنكيل» (٢/ ١٦٩): «مصري، قال فيه أبو حاتم: ليس بالمتين»[(١)].

[٤٩٦] عثمان بن أبي سودة المقدسي:

«الفوائد» (ص٥٧): «تابعي وثقه بعضهم[(٢)] ولم يقنع ذلك ابن القطان فقال: لا يُعرف حاله».

[٤٩٧] عثمان بن صالح بن صفوان السهمي مولاهم أبو يحيى المصري:

«التنكيل» (٢/ ٩٤): «صالح في نفسه، لكنه من الذين ابتلوا بخالد بن نجيح، كانوا يسمعون معه فيملي عليهم ويخلط[(٣)]، وخالد هالك».

= وقال الذهبي في «الميزان» (٣/ ت٥٤٨٧): لا يعرف.

أقول: وهو الصواب. وتوثيق ابن معين لهذا الضرب من الرواة لا يعني التوثيق الاصطلاحي، وإنما يدل -بالاستقراء- على استقامة ما بلغه من حديث الرجل، ولو كان حديثًا واحدًا، ولم يرو عنه إلا رجل واحد.

وللمعلمي بحث مفيد في هذا الباب، تراه في الأمر الثامن من القاعدة السادسة من «التنكيل» وهي «كيف البحث عن أحوال الرواة».

وترى ذلك في القسم الخاص بالقواعد من هذا الكتاب في: «توثيق بعض الأئمة للمجاهيل».

(١) نقلا عن «تهذيب التهذيب» (٧/ ١١١)، والذي في «الجرح» (٦/ ت٨١٠): «ليس بالمتقن» ونقل ابن حجر توثيق أحمد بن صالح المصري له.

(٢) وثقه مروان بن محمد الطاطري وثبَّتَهُ، ووثقه يعقوب بن سفيان، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال الذهبي في «الميزان»: في النفس شيء من الاحتجاج به، ووثقه ابن حجر.

انظر: «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (ص٣٣٨)، و«الثقات» (٥/ ١٥٤)، و«المعرفة والتاريخ» (٢/ ٤٧٢)، و«الميزان» (٣/ ت٥٥١٧)، وغيرها.

(٣) قال البرذعي: قلت لأبي زرعة: رأيتُ بمصر نحوًا من مئة حديث، عن عثمان بن صالح، عن ابن لهيعة، عن عمرو بن دينار وعطاء، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، منها: «لا تكرم أخاك بما يشق عليه»؟

فقال: لم يكن عثمان عندي ممن يكذب، ولكنه كان يكتب الحديث مع خالد بن نجيح، وكان خالد إذا سمعوا من الشيخ أملى عليهم ما لم يسمعوا، فَبُلُوا به (أبوزرعة الرازي: ٤١٧-٤١٨).

[٤٩٨] عثمان بن الضحاك الحجازي:

«الأنوار الكاشفة» (ص١٠١): «مجهول، لم يوثق توثيقًا يعتد به»(١).

[٤٩٩] عثمان بن عاصم بن حصين الأسدي، أبوحصين الأسدي الكوفي:

قال الشيخ **المعلمي** في كتاب «الاستبصار في نقْد الأخْبار»: (ص٣٨-٣٩) عند الكلام على ما يُسْقِطُ العدالة:

«ما تقرر في الشرع أنه كبيرة إذا وقع من الإنسان فلْتة، كمن أغضبه إنسانٌ فترادّا الكلام حتى قذفه على وجه الشتم، ففي الحُكْم بفسقه نظر؛ لأن مثل هذا لا يوجب سوء ظن الناس بالمشتوم، فإن سامع مثل هذا قد يفهم منه الشتم فقط، لا أنّ الشاتم يُثبت نسبة الفاحشة إلى المشتوم.

والذي يدفع الإشكال من أصله أن يتوب ويستغفر، فعلى فرض أنها كبيرة فقد تاب، وقد تقرر في الشرع أن التوبة تجبُّ ما قبلها، وأن التائب من الذنب كمن لا ذنب له..

وفي ترجمة أبي حصين: عثمان بن عاصم الأسدي الكوفي في «التهذيب»: «و قال وكيع: كان أبو حصين يقول: أنا أقرأ من الأعمش، فقال الأعمش لرجل يقرأ عليه: اهمز الحوت، فهمزه، فلما كان من الغد قرأ أبو حصين في الفجر «نون» فهمز الحوت، فقال له الأعمش لما فرغ: أبا حصين، كسرت ظهر الحوت، فقذفه أبو حصين، فحلف الأعمش ليحُدّنهُ. فكلمّه فيه بنو أسد فأبى، فقال خمسون منهم [والله ليشهدن أن أمّه كما قال](٢)، فغضب الأعمش وحلف أن لا يساكنهم وتحوّل عنهم».

= وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: كان عثمان بن صالح شيخًا صالحًا، سليم الناحية. قيل له: كان يُلَقَّنُ؟ قال: لا، قال: ضاع لي كتاب عن ابن لهيعة عن أبي قبيل ثم دُلِلْت على صاحب ناطفٍ فاشتريت منه بكذا فلسًا - أو قال: كذا حَبَّة - فقيل له: ما حاله؟ قال: شيخ. «الجرح» (٦/ ١٥٤، رقم (٨٤٦).

(١) ذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ١٩٢).

(٢) زيادة من «تهذيب الكمال» (١٩/ ٤٠٤). ولعل الصواب: «لنشهدن» بالنون.

أقول: هذه الرواية منقطعة؛ لأن أبا حصين توفي قبل مولد وكيع أو بعده بقليل على اختلاف الروايات في ذلك.

فإن صحت، فهمز الحوت معناه أن يقال: «حؤت» بهمزة بدل الواو، وهي لغة، قد قرأ ابن كثير ﴿بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ﴾ قالوا: «وكان أبو حيّة العميري يهمز كل واو ساكنة قبلها ضمة».

فكأن أبا حصين ظن أن مراد الأعمش بقراءة «الحؤت» مهموزًا إظهار أنه يعرف ما لا يعرف غيره، فقرأ بها أبو حصين إعلامًا بأنه يعرفها.

فأما القذف فلم يُرد به أبو حصين الإثبات، وإنما هو شتم جرّ إليه الغضب، ولم يلتفت أحدٌ من أئمة الحديث والفقه إلى هذه القصة، بل احتجوا بأبي حصين، وأطالوا الثناء عليه». اهـ.

[٥٠٠] عثمان بن أبي عاتكة سليمان الأزدي أبو حفص الدمشقي القاصّ:

في «الفوائد» (ص٤٤٨) حديث: «إن الله يجلس يوم القيامة على القنطرة الوسطى بين الجنة والنار».

قال الشوكاني: رواه العقيلي عن أبي أمامة مرفوعًا، وفي إسناده عثمان بن أبي عاتكة ليس بشيء.

وقال السيوطي في «اللآلئ»: روى له أبو داود، وابن ماجه، ونسبه دحيم إلى الصدق، وقال أحمد: لا بأس به، وقال النسائي: ضعيف.

فقال الشيخ **المعلمي**: «عثمان على كل حال ضعيف، كان قاصًّا يذكر في قصصه الأحاديث فيهِم ويغلط، وفي السند إليه هشام بن عمّار وهو ثقة، إلا أنه كان بأخرة يتلقن».

قال السيوطى: وله شاهد عند الطبراني عن ثوبان بنحوه مرفوعًا، فقال **المعلمي**: «فيه يزيد بن ربيعة عن أبي الأشعث، ويزيد منكر الحديث جدًّا عن أبي الأشعث، واختلط بآخره».

[٥٠١] عثمان بن عبد الرحمن بن مسلم الحراني المُكْتب المعروف بالطرائفي:

«الفوائد» (ص٤٧٠): «فيه كلام»[(١)].

[٥٠٢] عثمان بن عبد الله الأموي الشامي:

«الفوائد» (ص٤٤٣): قال السيوطي: مُتّهم، فقال **المعلمي**: بل كذاب مكشوف الأمر».

[٥٠٣] عثمان بن عمارة وعنه عبد الرحيم بن يحيى الأدمي:

«الفوائد» (ص٢٤٦): «مجهولان، والمتهم بوضعه أحدهما»[(٢)].

[٥٠٤] عثمان بن محمد بن خشيش القيرواني:

«حاشية الأنساب» (١/ ٣٢٨). وانظر ترجمة عبد الله بن عمر بن غانم.

[ز١٢] عثمان بن نهيلك أبو نهيك الأزدي الفراهيدي البصري:

عن أبي الدرداء وعائشة.

«الأنوار الكاشفة» (ص٢٧٧): «قال ابن القطان: «لا يعرف» يعني أنه مجهول الحال، ولا يخرجه عن ذلك ذكر ابن حبان له في «الثقات». وفوق ذلك لا يُعلم له إدراك لأبي الدرداء وعائشة، بل الظاهر عدمه». اهـ.

---

(١) نسبه أبو عروبة الحراني إلى الصدق، لكن أخذوا عليه روايته عن الضعفاء والمجاهيل، قال ابن عديّ: هو في الجزريين كبقيّة في الشاميين.

وحديث «الفوائد» رواه عن عمر بن موسى الوجيهي، وهو كذاب يضع الحديث.

وحَمَلَ ابنُ حبان على الطرائفي فدافع عنه الذهبي في «الميزان».

(٢) يعني حديث: «إن لله في الخلق ثلاثمائة قلوبهم على قلب آدم..» وراجع ترجمة عبد الرحيم بن يحيى.

[٥٠٥] عثمان بن الوليد الأخنسي:

«التنكيل» (٢/ ١٣٥): «ذكره ابن حبان في «الثقات» وذاك لا يخرجه عن جهالة الحال لما عرف من قاعدة ابن حبان، لكن إن صحت رواية بكير بن الأشج عنه فإنها تقويه، فقد قال أحمد بن صالح: «إذا رأيت بكير بن عبد الله (بن الأشج) روى عن رجل فلا تسأل عنه فهو الثقة الذي لا شك فيه» وهذه العبارة تحتمل وجهين:

الوجه الأول: أن يكون المراد بقوله: «فلا تسأل عنه» أي: عن ذاك المروي[١]، أي لا تلتمس لبكير متابعًا فإنه -أي بكيرًا- الثقة الذي لا شك فيه ولا يحتاج إلى متابع.

الوجه الثاني: أن يكون المراد فلا تسأل عن ذاك الرجل فإنه الثقة. يعني أن بكيرًا لا يروي إلا عن ثقة لا شك فيه والله أعلم.

[٥٠٦] عصام بن روّاد بن الجراح العسقلاني:

«الفوائد» (ص١٣٤): «ليّنه أبو أحمد الحاكم»[٢].

[٥٠٧] عصمة بن سليمان الخزاز:

قال: ثنا أحمد بن الحصين ثنا رجل من أهل خراسان عن محمد بن عبد الله العقيلي عن الحسن بن علي..

«الفوائد» (ص٢١٩): «فيه نظر، ومن بينه وبين الحسن لم أعرفهم»[٣]. اهـ.

---

(١) الظاهر أن هذا لو كان مرادًا لقال: إذا رأيت بكيرًا روى شيئًا. والوجه الثاني هو المتبادر من هذه العبارة، والله أعلم.

(٢) وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٥٢١).

(٣) له في «اللسان» (٤/ ١٦٩) حديث آخر رواه عن لمازة بن المغيرة عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن معاذ مرفوعًا.

وقال البيهقي في «المعرفة»: عصمة لا يحتج به. اهـ.

[٥٠٨] عصمة بن محمد بن فضالة بن عبيد الأنصاري المدني:

«الفوائد» (ص٣٤٤): «كذاب يضع الحديث».

[٥٠٩] عطاف بن خالد بن عبد الله بن العاص القرشي المخزومي أبو صفوان المدني:

«الفوائد» (ص٤٣٠): «صدوق يهم»[(١)].

[٥١٠] عطية بن سعد بن جنادة العوفي الجدلي أبو الحسن الكوفي:

«الفوائد» (ص١١٠): «فيه كلام، وقد قيل إنه ربما يروي عن أبي سعيد ويعني بأبي سعيد: محمد بن السائب الكلبي الكذاب المشهور».

وفي (ص٢٤٤): «فيه كلام كثير لخّصهُ ابن حجر في التقريب بقوله: صدوق يخطئ كثيرًا وكان شيعيًا ومدلسًا».

وذكروا من تدليسه: أنه كان يسمع من الكلبي الكذاب المشهور أشياء يرسلها الكلبي عن النبي ﷺ، فيذهب عطية فيرويها عن أبي سعيد عن النبي ﷺ، واصطلح مع نفسه أنه كنى الكلبي بأبي سعيد، فيظن الناس أنه رواها عن أبي سعيد الخدري الصحابي، وربما سمع بعضهم منه شيئًا من ذلك فيذهب يرويه ويزيد «الخدري» بناء على ظنه». اهـ.

وفي (ص٤٦٧): «واهٍ».

- عطية بن عبد الرحمن الثقفي:

انظر الترجمة الآتية.

---

(١) في المطبوع من «الفوائد»: (صدوق يتهم) وهو تحريف بلا شك.

وعطاف صالح ليس بذاك، كما قال أبو حاتم، فهو ممن يعتبر به وليس بحجة.

[٥١١] عطية بن مقسم:

عن القاسم بن عبد الرحمن وعنه شريك.

«التنكيل» (٢/ ١٤٥): «مجهول الحال.. ورواه الثوري عن عطية بن عبد الرحمن الثقفي عن القاسم.. ويؤخذ من كلام البخاري وأبي حاتم أن عطية هذا هو الذي روى عنه شريك، فإن صح هذا فهو مجهول الحال، وإلا فكلاهما مجهول».

[٥١٢] عقبة بن أوس السدوسي البصري:

«التنكيل» (٢/ ٨٨-٨٩): «غير مشهور، وإنما وثقه منْ عادته توثيق المجاهيل[(١)] وإن كانوا مقلين إذا لم ير في حديثهم ما ينكره».

[٥١٣] عقبة بن عبد الله الأصم الرفاعي العبدي البصري:

في «الفوائد» (ص١٧٩): حديث في فضل التمر البرني، له طرق واهية، منها ما في إسناده عقبة هذا، قال ابن حبان: عقبة بن عبد الله الأصم ينفرد بالمناكير عن المشاهير.

قال السيوطي: «روى له الترمذي، وقد أخرجه البخاري في «التاريخ»، والبيهقي في «الشعب»، وصححه المقدسي. وأخرجه من حديث أبي سعيد: أبو نعيم في «الطب»، والحاكم في «المستدرك»، فالحكم بوضعه مجازفة».

فقال الشيخ **المعلمي**: «بل المجازفة في هذا الكلام؛ فإن ألفاظ الخبر مختلفة، ومنها ما ينادي على نفسه بالوضع، وإخراج البخاري في «التاريخ» لا يفيد الخبر شيئًا بل يضره، فإن من شأن البخاري أن لا يخرج الخبر في «التاريخ» إلا ليدل على وهن راويه.

---

(١) وثقه العجلي وابن سعد وزاد: قليل الحديث، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال يعقوب بن سفيان الفسوي في «تاريخه» (٢/ ١٢٨): عقبة بن أوس، وعقبة بن عبد الغافر، وعقبة بن ساج يعتبرون ثقات.

وتصحيح المقدسي لرواية عقبة الأصم مع ضعفه وتدليسه وتفرده وإنكار المتن مردود عليه.

أما حديث أبي سعيد ففي سنده من لا يعرف، ولم يصححه الحاكم، وإنما قال: «أخرجناه شاهدًا». اهـ.

[٥١٤] عكرمة بن عمار العجلي أبو عمار اليمامي بصري الأصل.

«الأنوار الكاشفة» (ص٢٣٠): «موصوف بأنه يغلط ويهم»[(١)].

[٥١٥] عكرمة القرشي الهاشمي أبو عبد الله مولى ابن عباس:

«التنكيل» (١/ ٤٧١) أفاد الشيخ **المعلمي** رَحِمَهُ اللَّهُ أن البخاري أخرج لعكرمة ما أدّاه اجتهاده إلى أن الكلام الذي قيل فيه لا يضره في روايته البتة.

وفي «الأنوار الكاشفة» (ص٢٦١) زاد **المعلمي** في البيان فقال: «ترجمة عكرمة في «مقدمة فتح الباري»، أما البخاري فكان الميزان بيده؛ لأنه كان يعرف عامة ما صح عن عكرمة أنه حدّث به، فاعتبر حديثه بعضه ببعض من رواية أصحابه كُلِّهم، فلم يجد تناقضًا ولا تعارضًا ولا اختلافًا لا يقع مثله في أحاديث الثقات.

ثم اعتبر أحاديث عكرمة عن ابن عباس وغيره بأحاديث الثقات عنهم فوجدها يصدّق بعضها بعضًا، إلا أن ينفرد بعضهم بشيء له شاهد من القرآن أو من حديث صحابي آخر.

فتبيّن للبخاري أنه ثقة، ثم تأمّل ما يصح مِنْ كلام منْ تكلم فيه فلم يجد حُجة تنافي ما تبيّن له.

لكن لعلّ مسلمًا لم يتجشّم ما تجشّم البخاري من تتبع حديث عكرمة واعتباره، فلم يتبيّن له ما تبيّن للبخاري، فوقف عن الاحتجاج بعكرمة». اهـ.

---

(١) لا سيما في حديثه عن يحيى بن أبي كثير.

[٥١٦] العلاء بن زيدل -وقيل: يزيد- الثقفي أبو محمد البصري:

«الفوائد» (ص٦٢): «أحد الدجّالين».

[٥١٧] العلاء بن مسلمة بن عثمان الروّاس أبو سالم البغدادي:

في «الفوائد» (ص٢٩٢) قال الشوكاني: روى الطبراني عن ثعلبة بن الحكم مرفوعًا: «يقول الله سبحانه: إني لم أجعل علمي وحلمي فيكم -يعني العلماء- إلا وأنا أريد أن أغفر لكم على ما كان فيكم ولا أبالي».

قال في «اللآلئ»: «رجاله موثقون».

فقال الشيخ **المعلمي**: «كذا قال السيوطي (١/ ١١٤) مع أن في سنده العلاء بن مسلمة «كان رجل سوء لا يبالي ما روى ولا على ما أقدم، لا يحل لمن عرفه أن يروى عنه»[(١)]. «يروى المقلوبات والموضوعات عن الثقات»[(٢)]، «لا يحل الاحتجاج به كان يضع الحديث»[(٣)].

هذا جميع ما في ترجمته في «التهذيب»[(٤)] من كلامهم فيه، فهل في هذا توثيق؟ اهـ.

[٥١٨] عُلَيْم[(٥)] الكندي، عن سلمان:

«الفوائد» (ص٣٤٧): «مجهول لم يرو عنه إلا زاذان، وذِكْرُ ابن حبان له في الثقات لا ينفي الجهالة؛ لما عرف من قاعدة ابن حبان».

---

(١) قاله أبو الفتح الأزدي «تاريخ بغداد» (١٢/ ٢٤١).

(٢) قاله ابن حبان. «المجروحين» (٢/ ١٨٥).

(٣) قاله محمد بن طاهر المقدسي. «ضعفاء ابن الجوزي» (٢/ ١٨٨).

(٤) (٨/ ١٩٢).

(٥) مصغرًا، ابن قعير، انظر «الإكمال» لابن ماكولا (٦/ ٢٦٣) وغيره.

[٥١٩] علي بن إبراهيم القزويني:

«الفوائد» (ص٢٤٣): «لعله المترجم في «لسان الميزان»، وهو مجهول يروي عن أبي زرعة خبرًا منكرًا[١] فهو تالف».

[٥٢٠] علي بن أحمد بن النضر أبو غالب الأزدي البغدادي:

«حاشية الموضح» (١/ ٢٢٥): «ضعفه الدارقطني، وهو أخبر به من مسلمة»[٢].

[٥٢١] علي بن إسحاق بن عيسى بن زاطيا أبو الحسن المخرمي:

«التنكيل» رقم (١٥٨) قال الشيخ **المعلمي** تعليقًا على حكاية الخطيب عن ابن المنادي قوله في ابن زاطيا: «ليس بالمحمود».

قال: «هذه الكلمة تشعر بأنه محمود في الجملة كما مر نظيره في ترجمة الحسن بن الصباح، فإن عُدّت جرحًا فهو غير مفسر، وقد قال ابن السني: «لا بأس به»[٣]. اهـ.

[٥٢٢] علي بن جرير الباوردي:

«التنكيل» رقم (١٥٩) قال الكوثري: «زائغ، لم يستطع ابن أبي حاتم أن يذكر شيخًا له ولا راويًا عنه وجعله بمنزلة من يكتب حديثه وينظر فيه- رواية عن أبيه - لا في عداد من يحتج به».

---

(١) هو خبر: «إذا كان يوم القيامة يقول الله: اليوم أضع أنسابكم، أنا الملك الديان». قال الخطيب: وهذا حديث منكر.

قال ابن حجر: الحمل فيه على هذا القزويني «اللسان» (٤/ ١٩٢).

(٢) انظر «الميزان» (٣/ ١١١)، و«اللسان» (٤/ ١٩٣) وقد وثقه مسلمة، ومسلمة ليس بعمدة.

(٣) وقال الخطيب: كان صدوقًا، وكُفَّ بصره في آخر عمره.

وقال: أخبرني القاضي أبو نصر أحمد بن الحسين بن الكسار- بالدينور - قال: سمعت أبا بكر ابن السني الحافظ سئل عن ابن زاطيا -وذكر أنه كذاب- فقال: لا بأس به. اهـ. «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٤٩).

قال الشيخ **المعلمي**: «ذكره ابن حبان في «الثقات»[(١)] قال: «علي بن جرير من أهل «أبيورد» يروي عن حماد بن سلمة وابن المبارك وكان يخضب لحيته روى عنه أحمد بن سيار..».

فقد روى علي بن جرير عن إمامين وروى عنه أربعة[(٢)] من الثقات. وفي ترجمة عمر بن صبح من «التهذيب»: «قال البخاري في «التاريخ الأوسط»: حدثني يحيى اليشكري عن علي بن جرير..» فهذا خامس.

وقال أبو حاتم: [صدوق][(٣)] ولم يكن ليقول ذلك حتى يعرفه كما ينبغي، وأبو حاتم معروف بالتشدد، قد لا تقِلُّ كلمة «صدوق» منه عن كلمة «ثقة» من غيره، فإنك لا تكاد تجده أطلق كلمة «صدوق» في رجل إلا وتجد غيره قد وثقه، هذا هو الغالب، ثم ذكره ابن حبان في «الثقات» وأورد له تلك الحكاية التي يستنكرها الأستاذ الكوثري. ولا يضره بعد ذلك أن لا يعرفه ابن أبي حاتم. وما أكثر الذين لم يعرفهم وقد عرفهم غيره». اهـ.

[٥٢٣] علي بن الحسن السامي:

«الفوائد» (ص٤٧٦) قال البيهقي: «وهو ضعيف». قال **المعلمي**: «هو كذاب ترجمته في «اللسان» (٤/ ٢١٢) رقم (٥٦٢)».

[٥٢٤] علي بن حماد بن السكن.

«الفوائد» (ص٣٨٦): «متروك».

---

(١) (٨/ ٤٦٤).

(٢) منهم محمد بن المهلب السرخسي، ومحمد بن أبي عتاب الأَعْيَن، وأحمد بن سيار.

(٣) من طبعة المعارف (١/ ٣٥٠)، ومثله في «الجرح» (٦/ ت٩٧٦) وسقط من طبعة دار الكتب السلفية (١/ ٣٦١).

[٥٢٥] علي بن حمزة أبو القاسم:

«التنكيل» (١/ ٣٤٠-٣٤١) قال علي هذا في الأصمعي: «كان مجبرًا شديد البغض لعليّ كرم الله وجهه».

فقال الشيخ **المعلمي**: «أما علي بن حمزة فمعدود من علماء اللغة، بينه وبين الأصمعي زمان طويل، حدّه أن يقبل منه تخطئة من قبله إذا أقام الحجة، وقوله: «إن الأصمعي كان مجبرًا» دليل على أنه هو كان قدريًا، والقدرية تسمى أهل السنة «مجبرة» وقوله: «شديد البغض لعليّ كرم الله وجهه» قولٌ لا حجة عليه، ولا نعلم على الأصمعي شيئًا يثبت عنه يسوغ أن يُنْسب لأجله إلى النصب». اهـ.

[٥٢٦] علي بن أبي رافع، ويقال له علي بن عبيدالله بن أبي رافع، ويقال: عبيدالله بن علي بن أبي رافع، المدني مولى النبي ﷺ:

عن جده أبي رافع.

«الفوائد» (ص٢٢٤): «لم يوثق توثيقًا معتبرًا[1]، ولا أدرك جده».

[٥٢٧] علي بن زيد بن جدعان القرشي التيمي أبو الحسن البصري المكفوف، مكي الأصل:

«الفوائد» (ص٧٣): «ضعيف».

---

(١) قال ابن أبي خيثمة: سئل يحيى بن معين عن ابن أبي رافع عن عمته قال: لا بأس به. «الجرح» (٥/ ت١٥٤٩).

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: لا بأس بحديثه ليس بمنكر الحديث. قلت: يحتج بحديثه؟ قال: لا، هو يحدث بشيء يسير، وهو شيخ. «الجرح».

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٦٩).

وقال الذهبي في «الميزان»: صويلح الحديث، فيه شيء.

وقال ابن حجر في «التقريب»: لين الحديث.

وفي «الأنوار الكاشفة» (ص٩٨-٩٩): «هو كما قال ابن حجر في «التقريب»: «ضعيف». ولم يخرج له أحد من الشيخين، إلا أن مسلمًا أخرج حديثًا عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني وعلي بن زيد، والاعتماد على ثابت وحده، لكن لما وقع في سياق السند ذِكْر علي بن زيد لم ير مسلم أن يحذفه، ولمسلم من هذا نظائر». اهـ.

[٥٢٨] علي بن زيد بن عبد الله أبو الحسن الفرائضي:

«التنكيل» رقم (١٦٠): «قال ابن يونس: «تكلموا فيه»، ولم يبين من المتكلم ولا ما هو الكلام، وقد قال مسلمة بن قاسم: «ثقة» والتوثيق مقدم على مثل هذا الجرح كما لا يخفى»(١).

[٥٢٩] علي بن أبي سارة الشيباني أو الأزدي البصري:

«الفوائد» (ص٤٤٣): «واهٍ جدًّا».

---

(١) أقول: مسلمة بن قاسم ترجمه ابن الفرضي في «تاريخ علماء الأندلس» (٢/ ١٣٠) وقال: «سمعت من ينسبه إلى الكذب، وسألت محمد بن أحمد بن يحيى القاضي عنه فقال لي: لم يكن كذابًا، ولكن كان ضعيف العقل». وزاد الذهبي في «تاريخ الإسلام» و«سير النبلاء» وابن حجر في «اللسان» عن ابن الفرضي قوله: «حُفظ عليه كلام سوء في التشبيه».

ونقل ابن حجر في «اللسان» عن أبي جعفر المالقي في «تاريخه» قوله: «فيه نظر».

وقال الذهبي في «السير» (١٦/ ١١٠): «لم يكن بثقة». وقال في «الميزان»: «ضعيف».

فمثل هذا ليس بعمدة أصلًا، ولا يُعتد بقوله في الجرح والتعديل، لاسيما إذا انفرد أو خالف.

وقد قال الشيخ **المعلمي** نفسه في ترجمة «محمد بن سعد العوفي» من «التنكيل»: «أما مسلمة ابن قاسم فقد جعل الله لكل شيء قدرًا، حَدُّه أن يقبل منه توثيق من لم يجرحه من هو أجلُّ منه ونحو ذلك، فأما أن يُعَارِضَ بقوله نصوصُ جمهور الأئمة فهذا لا يقوله عاقل». اهـ.

وقول ابن يونس «تكلموا فيه» ظاهره الجرح بلا شك، لكن إذا ثبت توثيق من قيل فيه هذا توثيقًا معتبرًا تطمئن النفس إليه، فيقال حينئذٍ: التوثيق مقدم، والجرح غير مفسَّر، فلعله تُكُلِّمَ فيه بكلام لا يضرُّ. أما إذا لم يوثق توثيقًا يعتد به - كما في هذه الحالة - صار الجرحُ وإن كان غيرَ مفسَّرٍ، محلًا للاعتبار والقبول - والله تعالى أعلم.

[٥٣٠] علي بن سعيد بن بشير بن مهران الرازي الحافظ أبو الحسن نزيل مصر ومحدثها:

«الفوائد» (ص٢٤٦): «مجروح، ترى ترجمته في «اللسان» (٤/ ٢٣١)».

وفي (ص٣٥٧): «مع الأسف: حافظ، لكنه فاجر له ترجمة في «اللسان» وفيها عن الحافظ الثقة حمزة بن يوسف السهمي «سألت الدارقطني عنه فقال: ليس في حديثه بذلك، وسمعت بمصر أنه كان والي قرية وكان يطالبهم بالخراج فما يعطونه فيجمع الخنازير في المسجد. فقلت: كيف هو في الحديث؟ قال: حدث بأحاديث لم يتابع عليها. ثم قال: في نفسي منه وقد تكلم فيه أصحابنا بمصر وأشار بيده وقال: هو كذا وكذا- ونفض يده - يقول: ليس بثقة».

[٥٣١] علي بن صالح بن صالح بن حيّ الهمداني أبو محمد الكوفي، أخو الحسن بن صالح:

«التنكيل» (٢/ ١٢٠): «ثقة».

[٥٣٢] علي بن صدقة:

«التنكيل» رقم (١٦١) قال الكوثري: «كثير الإغراب». فقال الشيخ **المعلمي**: «ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «يغرب». وابن حبان قد يقول مثل هذا لمن يستغرب له حديثًا واحدًا أو زيادة في حديث، فقول الأستاذ: «كثير الإغراب» من تصرفاته». اهـ.

[٥٣٣] عليّ بن أبي طلحة - سالم - مولى بني العباس، سكن حمص:

«التنكيل» (٢/ ٣١٠): «أجمع الحفاظ كما في «الإتقان» عن الخليلي على أنه لم يسمع من ابن عباس، وقال بعضهم: إنما يروي عنه بواسطة مجاهد أو سعيد بن جبير، ولا دليل على أنه لا يروي عنه بواسطة غيرهما»[1]. اهـ.

---

(١) قال فضيلة الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة في تعليقه على هذا الموضع من «التنكيل»:

= أما رواية علي بن أبي طلحة عن ابن عباس فأقصى ما يكون من أمرها أن يكون أخذها عن مجاهد وابن جبير، وهما من خيار ثقات أصحاب ابن عباس، فاستندت إلى أقوى ركنين من أركان الرواة عن ابن عباس، فزادت قوة بما يظن أنه يوهنها، ولذلك اعتمدها أئمة التفسير بالمأثور كابن جرير وابن أبي حاتم وغيرهما. اهـ.

فتعقبه فضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني بقوله: ما ذكر فضيلته في رواية علي عن ابن عباس وجيه إن ثبت أن بينهما مجاهد وسعيد، ولكن أَيْنَ السند بذلك؟. وما ذكره من اعتماد ابن جرير وابن أبي حاتم لروايته عن ابن عباس فيه نظر؛ فإن مجرد الاعتماد على الرواية لا يدلُّ عَلَى ثبوت إسنادها؛ لجواز أن يكون هناك ما يشهد لها من سياق أو سبب نزول أو غير ذلك مما يسوغ به الاعتماد على الرواية مع كون إسنادها في نفسه ضعيفًا.

على أنه ليس من السهل إثبات أن الإمامين المذكورين اعتمدا هذه الرواية في كل متونها، اللهم إن كان المقصود بالاعتماد المذكور إنما هو إخراجهما لها، وعدم الطعن فيها، وحينئذٍ فلا حجة في ذلك لثبوت إخراجهما لكثير من الروايات بالأسانيد الضعيفة. اهـ.

أقول:

قد أطلق المتقدمون أن عليًا أرسل عن ابن عباس ولم يسمع منه، وممن قال ذلك: ابن معين، ودحيم، وأبو حاتم الرازي، وابن حبان، وأبو أحمد الحاكم، ونقل الخليلي في «الإرشاد» (١/ ٣٩٤) إجماع الحفاظ على ذلك.

ولم يذكر أحدٌ ممن أسلفنا ذكره ولا غيرهم أن عليًا إنما حمل تفسير ابن عباس عن مجاهد أو سعيد ابن جبير.

بل قال يعقوب بن إسحاق بن محمود الفقيه: سئل - يعني صالح بن محمد (جزرة) - عن علي بن أبي طلحة: ممن سمع التفسير؟ قال: مِنْ لا أَحَدَ، وروى عنه الثقات، مثل بديل بن ميسرة، والحكم ابن عتيبة، وداود بن أبي هند، ومعاوية بن صالح، وسفيان الثوري. فلا أدري هو كوفي، أو شامي أو بصري، لأنه روى عنه الكوفيون والشاميون وغيرهم اهـ. «تاريخ بغداد» (١١/ ٤٢٨-٤٢٩).

والأقرب أن يكون مقصوده بقوله: «مِنْ لا أَحَدَ» أي مِنْ لا أَحَدَ معيَّن، وإنما سَمعه من ها هنا وها هنا.

ويبعد أن يحمل كلامه على ظاهره فيكون مقصوده أنه ما سمعه من أحدٍ أصلا، وإنما رواه عن ابن عباس - يعني افتراء وكذبًا، ويؤيدُ هذا البُعْدَ قولُه: وروى عنه الثقات.. وكذلك فإنه لم يرمه أحدٌ من الأئمة بشيء من ذلك، وإن ضعفه بعضهم.

وقال أبو أحمد الحاكم في «الكنى» (٣/ رقم (١٣٧٢)، وهو كذلك في مصورة الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة (ق٧٧/ ب): «لم يسمع من ابن عباس شيئًا، ولا يتابع في تفسيره عن ابن عباس».

وقال الذهبي في ترجمة عليّ بن أبي طلحة من «تاريخ الإسلام»: قال أبو أحمد الحاكم: ليس ممن يعتمد على تفسيره الذي يُروى عن معاوية بن صالح عنه». =

= وأما قول دحيم: لم يسمع علي بن أبي طلحة من ابن عباس التفسير، وقد حدثنا عبد الله بن يوسف (و هو التنيسي)، عن عبد الله بن سالم (و هو الأشعري) عن علي بن أبي طلحة عن مجاهد. (ذكره ابن أبي حاتم في الجرح)، فليس في هذا السياق ما يدل على أن عليًّا إنما سمع التفسير من مجاهد، بل مراد دحيم أن عليًّا له رواية عن مجاهد، ومجاهد يروي عن ابن عباس، فلعل عليًّا سمع بعض ما يحدث به من تفسير ابن عباس بواسطة مجاهد، لكن ليس في هذا حصر بذلك كما هو واضح، ولو أراد الحصر لبيَّنه؛ إذ هو في مقام الكلام عن سماع علي من ابن عباس.

أما سعيد بن جبير فإني لم أر أحدًا ذكر أن عليًّا روى عنه أصلًا، فضلًا عن أن يكون سمع منه التفسير.

وقد قال المزي في ترجمة عليّ من «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٤٩٠): «روى عن عبد الله بن عباس مرسل، بينهما مجاهد» اهـ. وقال الذهبي في «الميزان»: «أخذ تفسير ابن عباس عن مجاهد، فلم يذكر مجاهدًا، بل أرسله عن ابن عباس.. روى معاوية بن صالح عنه عن ابن عباس تفسيرًا كبيرًا ممتعًا». اهـ.

ونقل السيوطي في آخر كتابه «الدر المنثور» (٨/ ٦٩٩) عن الحافظ ابن حجر في كتابه «العجاب في بيان الأسباب» قوله: «عليّ صدوق، ولم يلق ابن عباس، لكنه إنما حمل عن ثقات أصحابه، فلذلك كان البخاري وأبو حاتم وغيرهما يعتمدون على هذه النسخة» اهـ.

أقول: سبق أنه لم يصرح أحدٌ من المتقدمين بأن عليًّا إنما سمع تفسير ابن عباس من مجاهد، وقول الحافظ ابن حجر «لكنه إنما حمل عن ثقات أصحابه» توسع غير مقبول؛ لأنهم لم يذكروا في شيوخ عليّ ممن يروي عن ابن عباس سوى مجاهد والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق.

والظاهر أنهم أخذوا ذلك توهمًا من قول دحيم السابق، ومن ثبوت رواية عليّ عن مجاهد - كما ذكره البخاري في التاريخ وأبو حاتم وغيرهما وأسنده دحيم بإسناد صحيح - وأن عليًّا لم يرو عن أحدٍ ممن روى عن ابن عباس سوى مجاهد والقاسم، فتحصل عندهم من ذلك أن عليًّا إنما أخذ التفسير عن مجاهد؛ لأنه لا سبيل له إلى ابن عباس - مع ثبوت عدم سماعه منه - إلا ذلك؛ وذلك أنَّ مجاهدًا معروفٌ برواية التفسير دون القاسم.

لكن يبقى أنه ليس بكافٍ في الجزم بما سبق من الحصر، لأنه قد يَسمع عليٌّ من غير مجاهد عن ابن عباس فيرسله، ولا يذكر مَنْ أخذ عنه في شيء من روايته حتى يُعرف بأنه من شيوخه، ولا يخفى احتمال ضعف بعض هؤلاء الذين سمع منهم فأسقطهم.

ثم إنَّ عليًّا في نفسه - وإن كان صدوقًا - إلا أنه ليس مِمَّنْ يُحتج به. فالإمام أحمد وإن وثقه في روايةٍ، فقد قال مَرَّة: له أشياء مناكير. وقال يعقوب بن سفيان الفسوي في المعرفة (٢/ ٤٥٧): «ضعيف الحديث منكر ليس بمحمود المذهب» وقال في موضع آخر من المعرفة أيضًا (٣/ ٦٥): «ليس هو بمتروك ولا حجة هو». وسبق قول أبي أحمد الحاكم فيه.

=

[٥٣٤] علي بن عاصم بن صهيب الواسطي التيمي مولاهم:

«التنكيل» رقم (١٦٢): «الذي يظهر من مجموع كلامهم فيه أنه خلط في أول أمره ثم تحسنت حاله، وبقي كثرة الغلط والوهم، فما حدّث به أخيرًا ولم يكن مظنة الغلط فهو جيد»(١). اهـ.

= ومثل هذا لا يحتج بما يتفرد به، وإنما يُعتبر به، ولم يحتج به البخاري ولا مسلم؛ أما البخاري فقد عَلَّقَ له أشياء، قال ابن حجر في «التهذيب»: «نقل البخاري من تفسيره رواية معاوية بن صالح عن علي عن ابن عباس شيئًا كثيرًا في التراجم وغيرها، ولكنه لا يسميه، يقول: قال ابن عباس أو: يُذكر عن ابن عباس». اهـ.

ولعل من يتتبع تلك المواضع التي يُعَلِّقها البخاري عن ابن عباس وتكون من رواية علي بن أبي طلحة عنه، يتبين له السبب الذي من أجله يعلق البخاري تارة بصيغة الجزم «قال» وتارة بصيغة التمريض «يُذكر».

وأُرَى أنه يجزم حين يقوى عنده صحة ما يعلقه عن ابن عباس، ويمرض حين لا يقوى عنده ذلك، ومدار ذلك على المتابعات والشواهد ونحو ذلك من أسباب القوة، والله تعالى أعلم وهو الهادي إلى الصواب.

(١) أقول: لم أَرَ مَنْ فَصَّلَ بَيْن أَوَّلِ أَمْر علي وآخره، لكن في «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٧/ ٣٤٨): «قال محمود بن غيلان: أسقطه أحمد وابن معين وأبو خيثمة. ثم قال لي عبد الله ابن أحمد أن أباه أمره أن يدور على كل من نهاه عن الكتابة عن علي بن عاصم فيأمره أن يحدث عنه. اهـ.

ولم يذكر الحافظ إسناد هذا النقل إلى محمود بن غيلان، ولم يُعْرف أحمد بأنه أسقط عليًّا، بل الروايات عنه تدل على خلاف ذلك:

ففي كتاب «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد، رواية ابنه عبد الله عنه، رقم (٧٠) طبع المكتب الإسلامي:

«حدثني أبي قال: حدثنا وكيع - وذكر علي بن عاصم - فقال: خذوا من حديثه ما صح ودعوا ما غلط أو ما أخطأ فيه. قال أبو عبد الرحمن: كان أبي يحتج بهذا، وكان يقول: كان يغلط ويخطيء، وكان فيه لجاج، ولم يكن متهمًا بالكذب». اهـ.

وفي كتاب «أبوزرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية» (ص٣٩٤): «قال البرذعي: حدثنا محمد ابن يحيى النيسابوري قال: قلت لأحمد بن حنبل في علي بن عاصم - وذكرتُ له خطأه - فقال لي أحمد: كان حماد بن سلمة يخطيء - وأومأ أحمد بيده - خطأ كثيرًا، ولم ير بالرواية عنه بأسًا». =

[٥٣٥] علي بن عبد الله بن جهضم:

«الفوائد» (ص٤٩-٥٠): «كان شيخًا لحرم مكة، وإمامًا به، له ترجمة في «الميزان» و«اللسان»، وفيها ذكر حديثه هذا - يعني حديث صلاة الغائب- وأنه تفرد به، رواه عن علي بن محمد بن سعيد البصري، ثنا أبي ثنا خلف بن عبيدالله هو الصنعاني عن حميد عن أنس مرفوعًا. ومن بينه وبين حميد لا يعرفون، كما ذكره أبو موسى المديني، وأبو البركات الأنماطي، وقد يكون الحمل في هذا الحديث على بعض هؤلاء المجهولين فيخلص ابن جهضم، وقد قال فيه شيرويه: «كان ثقة صدوقًا عالمًا زاهدًا حسن المعاملة حسن المعرفة». لكنه مؤلف «بهجة الأسرار»، قال الذهبي في تاريخ الإسلام: «لقد أتى بمصائب في كتاب «بهجة الأسرار»، يشهد القلب ببطلانها..» راجع «لسان الميزان» (٤/ ٢٣٨). اهـ.

[٥٣٦] علي بن عبد الله ابن المديني الإمام المشهور:

في ترجمته من «التنكيل» رقم (١٦٣) فوائد تتعلق بأثر فتنة خلق القرآن على الرواية والرواة، وكذا بقضية اختلاف حكم الإمام الواحد في الرجل توثيقًا وتجريحًا. وتجد تفصيل ذلك في قسم القواعد من هذا الكتاب.

= وفي كتاب «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» رقم (٤٤٠): «سمعت أحمد قيل له: علي بن عاصم؟ قال: أما أنا فأحدث عنه، وحَدَّثَنا عنه». وفي رقم (٤٤١): «يهم في الشيء».

فهذا هو المعروف عن أحمد في عاصم، وأما الذي كان يسقطه بل ويكذبه إنما هو يحيى ابن معين، ولم يحدث عنه أبو خيثمة ولا أخرج عنه في تصنيفه، كما في كتاب «تاريخ بغداد» (١١/ ٤٥٦).

أما تعبير الشيخ **المعلمي** بقوله «خَلَّط» فإن عنى بذلك الاختلاط الاصطلاحي، فإني لا أعلم أحدًا ذكر عليًّا باختلاط أو تغيّر، والمعروف من ذلك إنما يكون في آخر عمر الرجل لا في أول أمره، وإن بنى على ما في قول محمود بن غيلان المذكور في «التهذيب» فليس فيه -إن صح- ما يدل على ذلك، وسبق بيان ما فيه، والله تعالى أعلم.

[٥٣٧] علي بن عروة القرشي الدمشقي:

في «الفوائد» (ص٣٢٣) حديث: «أنه كان لرسول الله ﷺ سيف وكان يسمى ذا الفقار، وكانت له قوس تسمى: ذات السداد، وكانت له كنانة تسمى: ذا الجمع..». رواه ابن حبان عن ابن عباس مرفوعًا. قيل: هو موضوع. وفي إسناده متروك.

قال الشيخ **المعلمي**: «الخبر طويل وفيه ذكر السيف، والقوس، والكنانة، والدرع، والحربة، والمجن، وفرسين، والسرج، والبغلة، والناقة، والحمار، والبساط، والعنزة، والركوة، والمرآة، والمقراض، والقضيب. كل منها باسم خاص، مع وصف لكثير منها.

وقد ورد قليل من ذلك من أوجه أخرى، فأما هذا الجمع فلا يعرف إلا في هذا الخبر، تفرد به علي بن عروة، وهو هالك، كأنه سمع ذكر بعض تلك الأشياء فجمعها وكمّلها من عنده، ورواها بذاك السند». اهـ.

[٥٣٨] علي بن أبي علي اللهبي:

في «الفوائد» (ص٤٥٦) حديث: «إن لله ديكًا عنقه منطوية تحت العرش، ورجلاه تحت التخوم. فإذا كانت هنيئة من الليل صاح: سبوح قدوس، وصاحت الديكة».

رواه ابن عدي عن جابر مرفوعًا، وفي إسناده: علي بن أبي علي اللهبي، وهو متروك، يروي الموضوعات، لا يحتج به. كذا قال ابن الجوزي، وقال: الحديث موضوع. قال السيوطي: لم يتهم بوضع.

فقال الشيخ **المعلمي**: «روى هذا عن ابن المنكدر، وقد قال الحاكم: «يروي عن ابن المنكدر أحاديث موضوعة» وابن المنكدر ثقة مأمون. اهـ.

[٥٣٩] علي بن عمر بن أحمد بن مهدي أبو الحسن الدارقطني:

في ترجمته من «التنكيل» رقم (١٦٤) فوائد تتعلق بقضية اختلاف حكم الإمام علي الراوي، وبقولهم «رواه جماعة ثقات» أو «شيوخي كلهم ثقات» أو «شيوخ فلان

كلهم ثقات» وهل يقتضي ذلك توثيق كل من ذكر على حدة؟ وقد أودعت ذلك وغيره في مواضعه مِن قسم القواعد من هذا الكتاب.

[٥٤٠] علي بن عمر بن محمد الحميري يقال له: السكري والصيرفي والكيال والختلي والحربي:

«التنكيل» رقم (١٦٥) ذكر الخطيب في ترجمته من «تاريخ بغداد»[(١)] عن البرقاني أنه قال فيه: «لا يساوي شيئًا». وعن الأزهري قال: «صدوق كان سماعه في كتب أخيه، لكن بعض أصحاب الحديث قرأ عليه شيئًا منها لم يكن فيه سماعه وألحق فيه السماع، وجاء آخرون فحكوا الإلحاق وأنكروه، وأما الشيخ فكان في نفسه ثقة»، وعن عبد العزيز الأزجي قال: «كان صحيح السماع ولما أضر قرأ عليه بعض طلبة الحديث شيئًا لم يكن فيه سماعه ولا ذنب له في ذلك». وعن العتيقي: «حدث قديمًا وأملى في جامع المنصور، وذهب بصره في آخر عمره، وكان ثقة مأمونًا».

قال **المعلمي**: «فحاصل القصة أن الرجل لم يكن يحفظ، وكان سماعه مقيدًا في كتب أخيه، وكان من الكتب ما لم يقيد سماعه فيه، فلما عمِي كان يخرج الكتب فينظر المحتاطون ما سماعه فيه فيقرؤونه عليه، فاتفق أن جاء بعض من لا خير فيه فطلب إخراج الكتب فاتفق أن رأى جزءًا ليس عليه سماع الشيخ، فعلم أنه لم يروه قبل ذلك، فألحق فيه سماعًا للشيخ، والشيخ لا يدري، وقال للشيخ: أحب أن أقرأ عليك هذا الجزء فإن سماعك فيه. فظنه الشيخ صادقًا فقال: اقرأ. ثم عثر أهل الحديث على ذاك الجزء، فمنهم من لم يحقق كالبرقاني ظن أن ذلك الإلحاق برضا الشيخ فتكلم فيه، ومنهم من حقق فعلم أن الشيخ بريء من ذلك كما رأيت.

فالقول فيه أن ما سمع منه قبل عماه صحيح، فأما بعد عماه فما رواه عنه المحتاطون كالخلال، أو سمع منه بحضرة واحد من المحتاطين فهو صحيح والله أعلم». اهـ.

---

(١) (١٢/ ٤٠).

[٥٤١] علي بن غراب الفزاري مولاهم الكوفي القاضي:

«الفوائد» (ص٧٣): «شيعي مدلس».

[٥٤٢] علي بن قرين:

«الفوائد» (ص١١١): «كذاب خبيث يضع الحديث».

[٥٤٣] علي بن محمد بن عبد الله بن أبي سيف أبو الحسن المدائني الأخباري صاحب التصانيف:

في «الفوائد» (ص٥٠٠) قول السيوطي فيه: «ثقة».

فقال **المعلمي**: «ليّنهُ ابن عديّ»[(١)].

[٥٤٤] علي بن مهران الرازي:

«التنكيل» رقم (١٦٨): قال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: «كان رديء المذهب غير ثقة».

قال **المعلمي**: «قد تقدمت ترجمة الجوزجاني وتبين أنه يميل إلى النصب، ويطلق هذه الكلمة «رديء المذهب» ونحوها على من يراه متشيعًا وإن كان تشيعه خفيفًا. وتحقق في ترجمته من القواعد أنه إذا جرح رجلًا ولم يذكر حجة وخالفه من هو مثله أو فوقه فوثق ذلك الرجل فالعمل على التوثيق.

وعلى هذا ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال ابن عدي: «لا أعلم فيه إلا خيرًا، ولم أر له حديثًا منكرًا وقد كان راويةً لسلمة بن الفضل». اهـ.

- علي بن نزار بن حيان:

انظر ترجمة أبيه نزار.

---

(١) قال في «الكامل» (٥/ ١٨٥٥): ليس بالقوي في الحديث، وهو صاحب الأخبار، قَل ما له من الروايات المسندة. وذكر له حديثًا.

[٥٤٥]علي بن هاشم بن البريد الكوفي:

«الفوائد» (ص٣٥٦): «من غلاة الشيعة إلا أنه وصف بالصدق».

[٥٤٦]علي بن يزداد بن محمد الصائغ أبو الحسن الجوهري الجرجاني:

«الفوائد» (ص٢٣٥): «اتهمه حمزة -يعني السهمي- رقم الترجمة (٥٣١) من تاريخ جرجان».

[٥٤٧]عمار بن رُزيق[١] الضبيّ التميمي أبو الأحوص الكوفي:

«التنكيل» رقم (١٦٩) نقل **المعلمي** عن الذهبي في «الميزان» قوله فيه: «ثقة، ما رأيت لأحدٍ فيه تليينًا إلا قول السليماني: إنه من الرافضة، والله أعلم».

ثم قال **المعلمي**: «لم يذكر المزيّ ولا ابن حجر هذه الكلمة في ترجمة عمار بن رزيق، والسليماني[٢] مع تأخره[٣] وانزوائه في «بيكند» مما ينْسُبُ المتقدمين إلى نحو هذا[٤].

---

(١) بضم الراء ثم بالزاي كما في كتاب «الإكمال» لابن ماكولا (٤/ ٥١) وغيره، ووقع في «التنكيل» بتقديم الزاي على الراء وهو خطأ، إنما ذاك شيخ أخر لا يعرف روى عنه القاسم ابن الفضل الحدَّاني، كما في كتاب «مشتبه النسبة» للذهبي (١/ ٣١٥) وغيره، ولم يذكره صاحب «الإكمال».

(٢) هو أبو الفضل أحمد بن علي بن عمرو البيكندي البخاري، قال ابن السمعاني في كتاب «الأنساب» (٧/ ١٢٢-١٢٣): «كانت له رحلة إلى الآفاق، وعُرف بالكثرة والحفظ والإتقان، ولم يكن له نظير في زمانه إسنادًا وحفظًا ودراية بالحديث وضبطًا وإتقانًا، كان يصنف كل أسبوع شيئًا ويحمله إلى جامع بخارى من بيكند ويحدث به» اهـ. وفي «طبقات الشافعية» للسبكي (٤/ ٤٢): «كان يحفظ الحديث، ورحل فيه، وكان من الحفاظ الزهاد». وفي «طبقات الإسنوي» (١/ ٣٢٧): «كان من الفقهاء الزهاد الحفاظ للحديث، الراحلين فيه».

(٣) ولد السليماني سنة (٣١١هـ)، وتوفي سنة (٤٠٤هـ)، وفي ترجمة عمار بن رزيق من «تهذيب الكمال» (٢١/ ١٩٠): «قيل إنه مات قبل سفيان الثوري سنة تسع وخمسين ومئة» اهـ. فقد وُلد السليماني بعد وفاة عمار بـ(١٥٢) سنة.

(٤) قال الذهبي في ترجمة السليماني من كتاب «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٢٠٢): «رأيت للسليماني كتابًا فيه حَطٌّ على كِبَار، فلا يُسمع منه ما شَذَّ فيه» اهـ. وستأتي ترجمته وما يتعلق بمنزلته في النقد، في القسم الخاص بـ«مناهج أئمة النقد والمصنفين» من كتابنا هذا.

وفي «لسان الميزان» (ج٣ ص٤٣٣) عنه أنه قال: «ذكر أسامي الشيعة من المحدثين.. الأعمش، النعمان بن ثابت، شعبة بن الحجاج..».

والمتقدمون الذين هم أعرف بعمّار اعتمدوه ووثقوه ولم يعيبوه بشيء.

قال الإمام أحمد: «كان من الأثبات»، ووثقه ابن معين وابن المديني وأبو زرعة وغيرهم وأخرج له مسلم وأبوداود والنسائي. اهـ.

[٥٤٨] عمارة بن زاذان الصيدلاني أبو سلمة البصري:

«الفوائد» (ص٢٢٥): «ضعيف وخاصة في روايته عن ثابت؛ لأن ثابتًا تغير بأخرة(١)، وكأن عمارة كان صغيرًا حين سمع منه فقد ذكروا أنه آخر أصحابه موتًا»(٢). اهـ.

---

(١) لم أرَ من ذكر ثابتًا بِتَغَيُّرٍ، إلا ما حكاه مغلطاي في «إكماله» (٢/ ق ٣٨) ومثله في «تهذيب ابن حجر» (٢/ ٣) قالا في «سؤالات أبي جعفر محمد بن الحسين البغدادي لأحمد بن حنبل»: سئل أبو عبد الله عن ثابت وحميد أيهما أثبت في أنس؟ فقال: قال يحيى القطان: ثابت اختلط وحميد أثبت في أنس منه». اهـ.

وأبو جعفر هذا لعله المترجم في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٢٢)، و«طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١/ ١٩٠)، و«الأنساب» لابن السمعاني (٢/ ١٣١) في نسبة البرجلاني فقد ذكر الخطيب أنه روى عن أحمد لكن لم يذكر أحد منهم تلك السؤالات، وعلى كل حالٍ فإني لم أجد من يقرب أن يكون هو المذكور في نقل مغلطاي إلا هذا، فإن كان هو فقد قال الخطيب: بلغني عن إبراهيم بن إسحاق الحربي أنه سئل عن محمد بن الحسين البرجلاني فقال: ما علمت إلا خيرًا. وإن كان غيره فلم أعرفه، وعلى كل حالٍ ففي ثبوت تغير ثابت بهذا النقل عندي وَقْفَةٌ، والله تعالى أعلم.

(٢) لم أقف على من ذكر هذا.

وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام»: «مات - يعني عمارة - سنة (١٦٨هـ) تقريبًا». اهـ.

وفي الطبقة الأولى من أصحاب ثابت: حماد بن سلمة - وهو أثبتهم فيه على الإطلاق - مات سنة (١٦٧هـ)، وحماد بن زيد مات سنة (١٧٩هـ).

وهذا معمر بن راشد، وقد قال فيه ابن معين: حديث معمر عن ثابت مضطرب كثير الأوهام، وقال العقيلي: أنكرهم رواية عن ثابت: معمر، قد مات قديمًا سنة (١٥٤هـ)

فلا علاقة بين ضَعْفِ من ضُعِّفَ في ثابت، وبين تأخر موته، بَلْه تغيره.

يُبيِّنُ ذلك ما ذكره الحافظ ابن رجب الحنبلي في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٥٠١) عن الإمام أحمد، قال في عمارة بن زاذان: «يروي عن ثابت أحاديث مناكير. ثم قال: هؤلاء الشيوخ رووا عن ثابت، وكان ثابت جلّ حديثه عن أنس، فحملوا أحاديثه عن أنس» اهـ.

[٥٤٩] عمارة بن فيروز:

«الفوائد» (ص٣٥٥): «مجهول واهٍ ليس بشيء».

[٥٥٠] عمران بن حطان السدوسي:

«التنكيل» (١/ ٤٤٠): «اتفق أهل العلم على أنه من أصدق الناس في الرواية، وقد جاء أنه رجع عن بدعته، ولم يحتج البخاري به، إنما ذكره في المتابعات في حديث واحد».

[٥٥١] عمران بن داود القطان أبو العوام البصري:

عن بكر بن عبد الله.

«الأنوار الكاشفة» (ص١٨٠): «ضعيف، ولا يتحقق سماعه من بكر».

[٥٥٢] عمران بن عبد العزيز أبو ثابت:

«الفوائد» (ص١٢٢): «منكر الحديث على قِلّةِ ما روى».

[٥٥٣] عمر بن إبراهيم بن محمد بن الأسود:

«الفوائد» (ص٢٩٩): «له ترجمة في «الميزان» و«اللسان»، وهو مجهول، ذكره ابن حبان في «الثقات» على عادته في ذكر المجاهيل، وذكره العقيلي في «الضعفاء»، وذكر له خبرًا آخر لهذا السند نفسه[1] لم يتابع عليه، والمجهول إذا روى خبرين لم يتابع عليهما فهو تالف». اهـ.

= معنى ذلك أن عمارة وغيره من غير المتثبتين كانوا يسلكون بأحاديث ثابت الجادة فيجعلونها عن أنس لكثرة روايته عنه. وهذا واضح أن الحمل في هذه المناكير على عمارة ومن معه، ولا علاقة لثابت بها، والله تعالى أعلم.

(١) السند: «هاشم بن هاشم، عن عمر بن إبراهيم، عن محمد، عن المغيرة بن شعبة مرفوعًا» ذكر السيوطي في اللآليء عن الدمياطي أن محمدًا هو محمد بن كعب، وأن عمر بن إبراهيم هو أبو حفص العبدي المترجم في التهذيب. قال **المعلمي**: «وَهِمَ الدمياطي، ومن تبعه، إنما هذا عمر بن إبراهيم بن محمد بن الأسود، له ترجمة في «الميزان»..».

[٥٥٤] عمر بن إسماعيل بن مجالد الهمداني الكوفي نزيل بغداد:

«الفوائد» (ص٢٦٥): «هالك».

[٥٥٥] عمر بن الحسن أبو الحسين الشيباني القاضي المعروف بابن الأشناني:

«التنكيل» رقم (١٧٠) في ترجمته فوائد تتعلق بنقد روايات الجرح والتعديل وبعض القرائن التي تعين على هذا النقد، وكذا تتعلق بتجويز أن يطلق الإمام الكذب على الراوي بناء على ما ظهر له من بعض حديثه وبالنظر يتبين أنه ربما لا يوجب ذلك جرحًا فيه أصلًا، وغير ذلك من «الفوائد» الثمينة قد أوردتها في مظانها من قسم القواعد.

وقد أجاب الشيخ **المعلمي** رحمه الله تعالى عما نُسب إلى عمر هذا وما رمي به من الكذب، وختم ترجمته بقوله: «ولم ينكر عليه مما حدث به وسمعه الناس منه خبر واحد، فلا أراه إلا قويًا، والله أعلم».

[٥٥٦] عمر بن راشد بن شجرة اليمامي:

في «الفوائد» (ص٢٢٠) حديث: «إذا بعثتم إلي بريدًا فابعثوا حسن الوجه، حسن الاسم». قال الشوكاني: رواه العقيلي والطبراني عن أبي هريرة مرفوعًا.

في إسناده عمر بن راشد. قيل: وليس بشيء، ورُدّ بأنه قد وثقه جماعة. اهـ.

فقال الشيخ **المعلمي**: «كلا لم يوثقه أحد غير قول العجلي: «لا بأس به» والعجليّ متسمح جدًا، وكأنه مع ذلك لم يخبر حديثه، وقد جرحه الأئمة: أحمد، ويحيى، والبخاري، وأبو زرعة، والنسائي، وأبو داود، والدارقطني وغيرهم.

روى عمر هذا الخبر عن يحيى بن أبي كثير[(١)] عن أبي سلمة عن أبي هريرة. وقد رواه غيره عن يحيى عن أبي سلمة عن الحضرمي بن لاحق عن النبي ﷺ، والحضرمي

---

(١) وقد قال أحمد: «حديثه ضعيف ليس بمستقيم، حدث عن يحيى بن أبي كثير بأحاديث مناكير».

وقال البخاري: «حديثه عن يحيى بن أبي كثير مضطرب ليس بقائم».

من صغار التابعين الذين لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة، فكأن عمر بن راشد سمع هذا، ثم وهم فسلك به الجادة «يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة»[(١)]. اهـ.

[٥٥٧] عمر بن راشد الجاري المدني:

«الفوائد» (ص٢٢): «تالف، أتلف من عمر بن راشد اليمامي، أحاديثه كذب وزور موضوعة».

[٥٥٨] عمر بن سيار:

«الفوائد» (ص٤٥٨): «مجهول متهم، ترجمته في «اللسان» (٤/ ٣١١) رقم (٨٧٩) فقد يكون هو أو أحد الذين لم أعرفهم -يعني في السند- سرقه من ميسرة[(٢)] وميسرة مشهور بالوضع».

[٥٥٩] عمر بن صبح بن عمر التميمي العدوي أبو نعيم الخراساني:

«الفوائد» (ص٤١٠، ٢٤٣): «كذاب».

[٥٦٠] عمر بن صهبان -ويقال: ابن محمد بن صهبان- الأسلمي أبو جعفر المدني خال إبراهيم بن أبي يحيى:

«الفوائد» (ص٦٨): «متروك وإن أثنى عليه من لا يُعْتَدُّ بثنائه»[(٣)].

---

(١) وللحديث طرق أخرى ضعفها **المعلمي** أيضًا، ترى ذلك في «المنتقى من نقد **المعلمي** للأخبار» في القسم الخاصّ به من هذا الكتاب.

(٢) هو ميسرة بن عبد ربه.

(٣) قال ابن شاهين في «الثقات» (ت٧٢٦): قال أحمد بن صالح: «ما علمت منه إلا خيرًا، ثقة، ما رأيت أحدًا يتكلم فيه».

وابن شاهين إنما ولد بعد وفاة أحمد بن صالح بنحو (٤٩) سنة، وقد قال ابن شاهين في ثقاته أيضًا: قال عثمان بن أبي شيبة: الحسن بن الربيع (أبوعلي البجلي الكوفي) صدوق وليس بحجة. فقال الشيخ **المعلمي** في ترجمة الحسن من «التنكيل» رقم (٧٥): «هذه الحكاية منقطعة؛ لأن ابن شاهين إنما ولد بعد وفاة عثمان بنحو ستين سنة، ولا نعلمه التزم الصحة فيما يحكيه في «ثقاته» عمن لم =

[٥٦١] عمر بن عامر أبو حفص السعدي التمار البصري:

«الفوائد» (ص٢٢٧): «في «الميزان» و«اللسان»: روى عنه أبو قلابة ومحمد بن مرزوق حديثا باطلًا» فذكر حديثًا آخر[(١)]، فعمر هذا مجهول يروي المنكرات فهو ساقط. اهـ.

[٥٦٢] عمر بن عبد الله المدني مولى غفرة. عن ابن عمر:

«الفوائد» (ص٥٠٣): «ضعيف ولم يدرك ابن عمر».

[٥٦٣] عمر بن قيس المكي المعروف بـ «سنْدل»:

«الفوائد» (ص٢١٤): «متروك كذبه مالك، وهو أهْلٌ لذلك».

[٥٦٤] عمر بن محمد بن عيسى السذابي الجوهري:

«التنكيل» رقم (١٧٣) في ترجمة أبي حنيفة من «تاريخ بغداد» حكايات من طريق السذابي عن الأثرم.

قال الذهبي: «في حديثه بعض النكرة[(٢)] تفرد برواية ذاك الحديث الموضوع:

= يدركه..».

وانظر للاستزادة: ترجمة ابن شاهين وهو: عمر بن أحمد بن عثمان أبو حفص البغدادي صاحب التصانيف، وذلك في القسم الخاصّ بتراجم الأئمة والمصنفين من هذا الكتاب، والله الموفق.

وفي «تهذيب التهذيب» (٧/ ٤٦٥) قال النسائي في «الكنى»: أبو حفص عمر خال ابن أبي يحيى: أنا إبراهيم بن يعقوب ثنا الحنفي ثنا أبو حفص خال ابن أبي يحيى وكان أرضى أهل المدينة يومئذ، أهلُ المدينة له حامدون، ثنا صفوان بن سليم فذكر حديثًا اهـ. ولم أعرف الحنفي هذا وأخشى أن يكون مصحفًا، وبالنظر في مآخذ **المعلمي** في تراجمه يُعلم أنه قصد بقوله كلاَمَ الحنفى هذا، وبالنظر في ترجمة عمر يُعلم ما في هذا «الرضا» مِنَ المجازفة مِنْ قائله، والله تعالى أعلم.

(١) يعني سوى حديث «الفوائد» الذي لفظه: «إذا صافح المؤمن المؤمن نزلت عليهما مائة رحمة، تسعة وتسعون لأبشهما وأحسنهما لقاءً».

وأما الآخر فلفظه: «من أخذ بركاب رجل لا يرجوه ولا يخافه غفر له».

(٢) إنما نقله الذهبي عن الخطيب في «تاريخه»، والذي فيه (١١/ ٢٢٥): في بعض حديثه نكرة.

القرآن كلامي ومنّي خرج..».

قال الشيخ **المعلمي**: «روى السذابي هذا الحديث عن الحسن بن عرفة، فقد يكون رواه من حفظه فوهم أو أدخله عليه بعض الجهال. فأما روايته عن الأثرم فالظاهر أنها من كتاب مؤلف، والاعتماد في ذلك على صحة النسخة كما مر في ترجمة عبد الله بن جعفر وغيرها، ولذلك تجد تلك الحكايات مستقيمة قد توبع عليها». اهـ.

[٥٦٥] عمر بن موسى الوجيهي. عن واثلة:

«الفوائد» (ص١٦٧): «كذاب يضع ولم يدرك واثلة والله أعلم».

[٥٦٦]عمر بن هارون بن يزيد الثقفي مولاهم البلخي:

«الفوائد» (ص١٧٠): «كان يروي عمن لم يسمع منه، وربما روى عن الثقات ما سمعه من الضعفاء».

[٥٦٧]عمر بن يحيى بن نافع الأبلي[(١)]:

«الفوائد» (ص٧٦): «يسرق الحديث»[(٢)].

[٥٦٨] عمرو بن إسماعيل الهمداني:

عنه يحيى بن بشار الكندي.

«الفوائد» (ص٣٨٠): «مجهولان فالحمل عليهما وفي ترجمتيهما من «الميزان» و«اللسان»

---

(١) بالباء الموحدة، كما ذكره عبد الغني بن سعيد في كتاب «مشتبه النسبة» (ص٢) وعنه الشيخ **المعلمي** في حاشية «إكمال ابن ماكولا» (١/ ١٣٠)، لكن وقع في تلك الحاشية: «عمرو» وهو خطأ.

(٢) انظر ترجمة «جارية بن هرم» من كتاب «الكامل» لابن عدي، وعنه الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» في ترجمة «عُمر».

ولم يعرفه الهيثمي، راجع: «مجمع الزوائد» (٣/ ١٣٨)، (٥/ ١٤٩).

ذكر هذا الخبر»[١].

[٥٦٩] عمرو بن جرير أبو سعيد البجلي:

«الفوائد» (ص٤٨٠): «كذاب».

[٥٧٠] عمرو بن جميع الكوفي:

«الفوائد» (ص٣٤٣): «أحد الهلكى، أحاديثه موضوعة كان يتهم بوضعها».

[٥٧١] عمرو بن دينار المكي أبو محمد الأثرم الجمحي مولاهم:

«التنكيل» (٢/ ١٥٧ - ١٥٩): «قد يرسل ما سمعه من ثقة متفق عليه كما أرسل عن جابر ما سمعه من محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عنه، ومحمد إمام حجة.

وقد تتبعت ما قيل إن عمرًا أرسله مثل هذا الإرسال غير الحديث السابق[٢] فلم أجد إلا حديثًا واحدًا حاله كحال الحديث السابق، وذلك أن في «مسند أحمد» (ج٣ ص٣٦٨) «ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن عمرو بن دينار عن جابر.. قلت لعمرو: أنت سمعته من جابر؟ قال: لا».

والحديث في «صحيح البخاري» من طريق ابن عيينة «قال عمرو: أخبرني عطاء أنه سمع جابرًا» فبين عمرو وجابر في هذا عطاء بن أبي رباح، وهو إمام حجة.

ووجدت حديثين آخرين لم يتضح لي الإرسال فيهما، فإن صح فالواسطة في

---

(١) يعني خبر: «مثلي مثل شجرة، أنا أصلها، وعلي فرعها، والحسن والحسين ثمرتها، والشيعة ورقها، فأي شيء يخرج من الطيب إلا الطيب».

رواه عن يحيى بن بشار: عبادُ بن يعقوب الرواجني، وهو رافضي، لكن قال **المعلمي**: «عَبَّاد عَلَى رفضِهِ وحُمقِهِ صدوق، رواه عن يحيى عن عمرو، وهما مجهولان، فالحمل عليهما..».

(٢) يعني: حديث جابر في لحوم الخيل.

أحدهما عكرمة وطاوس أو أحدهما. وفي الثاني: ابن أبي مليكة، وهؤلاء كلهم ثقات أثبات، فإن ساغ أن يقال في حديث رواه عمرو عن ابن عباس: لعله لم يسمعه منه، فإنما يسوغ أن يفرض أن عمرًا سمعه من ثقة حجة سمعه من ابن عباس.

وفي ترجمة عمرو من «تهذيب التهذيب»: قال الترمذي: قال البخاري: لم يسمع عمرو بن دينار من ابن عباس حديثه عن عمر في البكاء على الميت»[(١)]، قال ابن حجر: قلت: ومقتضى ذلك أن يكون مدلسًا».

أقول: لم أظفر برواية عمرو ذاك الحديث عن ابن عباس، والقصة- وفيها الحديث - ثابتة في «صحيح مسلم»[(٢)]، و«مسند الحميدي» من رواية عمرو عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس، فإن كان بعضهم روى الحديث عن عمرو عن ابن عباس فلا ندري من الراوي؟ فإن كان ثقة فالحال في هذا الحديث كما تقدم، حدث به عمرو مرارًا عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس حتى عرف أن الناس قد عرفوا أنه لم يسمعه من ابن عباس، ثم قال مرة على سبيل الفتيا أو المذاكرة: «قال ابن عباس» وليس هذا بالتدليس، على أنه لا مانع من أن يسمع من ابن أبي مليكة عن ابن عباس القصة وفيها الحديث ويسمع من ابن عباس نفسه الحديث.

ولا مانع من أن يسمع الرجل الحديث من رجل عن شيخ ثم يسمعه من ذلك الشيخ نفسه ثم يرويه تارة هكذا وتارة هكذا. وهذا النوع يسمى «المزيد في متصل الأسانيد»[(٣)].

وقد عدّ بعضهم منه حديث عمرو في لحوم الخيل.

وقد ذكر مسلم في مقدمة «صحيحه» أمثلة مما قد يقع من غير المدلس من

---

(١) لم يذكره الترمذي في «جامعه» ولا وجدته في ترتيب «العلل الكبير» له.

(٢) (ص٦٤٢) ولم يذكره بتمامه، وهو بتمامه في «التمهيد» (١٧/ ٢٧٦-٢٧٧).

(٣) انظر هذا المبحث في «زيادات الثقات» و«الخلاف في الوصل والإرسال» ونحو ذلك في قسم القواعد من هذا الكتاب.

إرسال ما لم يسمعه، وذكر منها حديث عمرو بن دينار في لحوم الخيل وقد مرّ. وهذا حكم من مسلم بأن عمرًا غير مدلس وأن ما قد يقع عن مثل ذلك الإرسال ليس بتدليس.

واحتج الشيخان بكثير من أحاديث عمرو التي لم يصرح فيها بالسماع، واحتج مسلم بحديث في المخابرة رواه ابن عيينة عن عمرو عن جابر، مع أنه قد ثبت عن ابن عيينة[(١)] أن عمرا لم يصرح فيه بالسماع من جابر.

وهذا الترمذي حاكي الحكايتين[(٢)] عن البخاري صحح في حديث لحوم الخيل رواية ابن عيينة التي فيها «عمرو عن جابر» وخطأ حماد بن زيد في قوله «عمرو عن محمد بن علي عن جابر» مع جلالة حماد وإتقانه، فلو كان عند الترمذي أن عمرًا يدلس لما كان عنده بين الروايتين منافاة، والصحيح أنه لا منافاة ولا تدليس كما مرّ.

فأما ما في «معرفة الحديث» للحاكم (ص١١١) في صدر كلامه في التدليس: «فليعلم صاحب الحديث أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة.. وأن عامّة حديث عمرو بن دينار عن الصحابة غير مسموعة»[(٣)]. فإنما قال ذلك في صدر من روى

---

(١) قال ابن عيينة: وكل شيء سمعته من عمرو قال لنا فيه: سمعت جابرًا، إلا هذين الحديثين - يعني: لحوم الخيل، والمخابرة - ولا أدري بينه وبين جابر فيهما أحد أم لا. «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٢/ ٧٤٣).

وقال الدارقطني: لم يسمع من جابر حديثه عن أبي بكر: «من كان له عند رسول الله ﷺ عِدَةٌ فليأتني». «علل الدارقطني» (١/ ق١٣).

(٢) إحداهما في لحوم الخيل، والأخرى في القضاء بشاهد ويمين، قال الترمذي: عمرو بن دينار لم يسمع عندي هذا الحديث من ابن عباس، كما في «العلل الكبير» للترمذي -ترتيب أبي طالب المكي- (١/ ٥٤٦).

وسئل ابن عيينة عما روى عمرو بن دينار عن ابن عباس وابن الزبير في القرآن، سماع؟ فقال: كان عمرو لا يقول فيها سمعت ابن عباس. «علل أحمد» (٣/ ٢٨٥).

(٣) **فائدة**: ممن ذُكر أن عَمرا أرسل عنهم أو رآهم ولم يسمع منهم:

أ - قال ابن معين: لم يسمع من البراء بن عازب. الدوري (٢/ ٤٤٣).

عمن لم يره قط ولا سمع منه شيئًا، فإن تلك العبارة هي في صدر قوله (ص١٠٩) «الجنس السادس من التدليس قوم رووا عن شيوخ من الصحابة»، وهذا على قلة ما قد يوجد عن عمرو فيه ليس بتدليس، وإنما يسميه جماعة تدليسًا إذا كان على وجه الإيهام، فأما أن يرسل المحدث عمن قد عرف الناس أنه لم يدركه أو لم يلقه فلا إيهام فلا تدليس..»[(١)].

[٥٧٢]عمرو بن زياد الثوباني:

«الفوائد» (ص٣٩٤): «كذاب وضاع».

[٥٧٣] عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي السهمي المدني.

«التنكيل» (٢/ ١١٦) قال **المعلمي**: «لخّص ابن حجر كلامهم فيه بقوله: «ضعفه ناس مطلقًا، ووثقه الجمهور، ومن ضعفه مطلقًا فمحمول على روايته عن أبيه عن جده، فأما روايته عن أبيه فربما دلس ما في الصحيفة.. فإذا قال حدثني أبي فلا ريب في صحتها.. وقد صرح شعيب بسماعه من عبد الله بن عمرو في أماكن.. لكن هل سمع منه جميع ما روى عنه أم سمع بعضها والباقي صحيفة؟ الثاني أظهر عندي وهو الجامع لاختلاف الأقوال فيه، وعليه ينحط كلام الدارقطني وأبي زرعة».

= ب - وقال أبو زرعة: لم يسمع من أبي هريرة. «الجرح» (٦/ ٢٣١)

ج - وسئل ابن معين: عمرو بن دينار سمع سليمان اليشكري؟ قال: لا. «مراسيل الرازي» (١٤٤).

لكن سئل أحمد عن ذلك فقال: قتل سليمان في فتنة ابن الزبير، وعمرو رجل قديم، قد حدث عنه شعبة عن عمرو عن سليمان، وأراه قد سمع منه. «علل أحمد» (٣/ ٢٨٤).

وقال البخاري: فلعله سمع منه. «علل الترمذي الكبير» (٢/ ٧٥٥).

د - وقال أيوب: لم ير محمدَ بن سيرين. «علل أحمد» (٢/ ٥٩٢-٥٩٣).

هـ - وقال ابن عيينة لعمرو: رأيت الأسود بن يزيد؟ قال: نعم. قال: حفظت منه؟ قال: لا. «تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/ ٥١١)، و«المعرفة والتاريخ» للفسوي (٣/ ٢٠).

(١) وللاستزادة يراجع بحث «الإرسال والتدليس» في قسم القواعد إن شاء الله تعالى.

فإن قيل: فإذا لم يصرح بسماعه من أبيه من عبد الله بن عمرو فغاية ذلك أن يكون من الصحيفة، وقد قال ابن حجر: «قال الساجي: قال ابن معين: هو ثقة في نفسه وما روى عن أبيه عن جده لا حجة فيه، وليس بمتصل وهو ضعيف من قبل أنه مرسل، وَجَدَ شعيب كتب عبد الله بن عمرو فكان يرويها عن جده إرسالًا، وهي صحاح عن عبد الله بن عمرو، غير أنه لم يسمعها».

قال ابن حجر: «فإذا شهد له ابن معين أن أحاديثه صحاح غير أنه لم يسمعها، وصح سماعه لبعضها، فغاية الباقي أن يكون وجادة صحيحة، وهو أحد وجوه التحمل».

وذكر بعد ذلك كلامًا ليعقوب بن شيبة وفيه: «وقال علي بن المديني: وعمرو بن شعيب عندنا ثقة، وكتابه صحيح».

قلت: الساجي لم يدرك ابن معين، وقول ابن المديني: «كتابه صحيح» لعله أراد كتابه الخاص الذي قيّد فيه سماعاته، لا تلك الصحيفة، وقد قال الإمام أحمد: «له أشياء مناكير وإنما يكتب حديثه يعتبر، به فأما أن يكون حجة فلا». وقال مرّة: «ربما احتججنا به، وربما وجس في القلب منه شيء».

كأنه يريد أن يحتج به إذا لم يكن الحديث منكرًا. وفي كلام أبي زرعة: «ما أقل ما نصيب عنه مما روى عن غير أبيه عن جده من المنكر» وهذا يدل أن في روايته عن أبيه عن جده مناكير غير قليلة، وبذلك صرح ابن حبان في «الثقات»(١) وراجع «أنساب ابن السمعاني» الورقة (٣١٩أ) [٣/ ٣٤٣ ط].

وذلك يدل على أحد أمرين: إما أن تكون تلك الصحيفة مع صحتها في الجملة عن عبد الله بن عمرو لم تحفظ كما يجب فوقع العبث بها.

وإما أن يكون عمرو أو أبوه أو كلاهما كما يدلس عن الصحيفة يدلس عن غير

(١) بل في «المجروحين» (٢/ ٧٢-٧٣).

الصحيفة.

فالذي يتحصل أن ما صرح فيه عمرو بالسماع من أبيه، وبسماع أبيه من عبد الله ابن عمرو فإنها تقوم به الحجة، وما لم يصرح بذلك ففيه وقفة. اهـ.

[٥٧٤] عمرو بن شمر الجعفي الكوفي أبو عبد الله:

«الفوائد» (ص١٧٣): «تالف والحمل عليه».

[٥٧٥] عمرو بن عبد الغفار الفقيمي:

«الفوائد» (ص٤٠٨): «رافضي متهم».

و«الأنوار الكاشفة» (ص٢١٢): «هالك متهم بالوضع في فضائل لأهل البيت ومثالب غيرهم».

و«حاشية الموضح» (١/ ٤١): «رافضي متروك متهم بالوضع في المناقب، غفل الحاكم وابن حبان عن حاله، راجع «لسان الميزان»».

[٥٧٦] عمرو بن هاشم البيروتي:

«الفوائد» (ص٢٢٦): «مقل ومع ذلك يخطىء».

[٥٧٧] عمرو بن واقد الدمشقي أبو حفص مولى قريش:

«الفوائد» (ص٢٤٨): «كان مروان الطاطري يقول: «كذاب» وقال محمد ابن المبارك الصوري: «كان صدوقًا». تعقبه الجوزجاني قال: «ما أدري ما قال الصوري، أحاديثه معضلة منكرة». ويجمع بين ذلك قول أبي مسهر: «كان يكذب من غير أن يتعمد»».

وفي (ص٤١١): «قال الشوكاني: ليس بشيء، وقال السيوطي في «اللآلىء»: روى له ت، ق».

فقال الشيخ **المعلمي**: «هو علي كل حال هالك».

[٥٧٨] عمير بن عمران الحنفي:

«الفوائد» (ص٣٩٤): «متروك».

[٥٧٩] عنبسة بن خالد بن يزيد القرشي الأموي أبو عثمان الأيلي ابن أخي يونس بن يزيد الأيلي:

«التنكيل» رقم (١٧٦): قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن عنبسة بن خالد فقال: كان علي خراج مصر وكان يعلق النساء بثديهن».

وقال ابن القطان: كفى بهذا في تجريحه. وكان أحمد يقول: ما لنا ولعنبسة.. هل روى عنه غير أحمد بن صالح؟. وقال يحيى بن بكير: إنما يحدث عن عنبسة مجنون أحمق، لم يكن بموضع للكتابة عنه».

قال الشيخ **المعلمي**: «أبو حاتم ولد سنة (١٩٥) وأول طلبه الحديث سنة (٢٠٩) وإنما دخل مصر بعد ذلك، بمدة فلم يدرك عنبسة ولا ولايته الخراج؛ لأن عنبسة توفي سنة (١٩٨) ولا يُدْرى من أخبر أبا حاتم بذلك؟ فلا يثبت ذلك ولا ما يترتب عليه من الجرح[١].

وقال ابن أبي حاتم: «سمعت محمد بن مسلم «بن وارة» يقول: روى ابن وهب عن عنبسة بن خالد. قلت لمحمد بن مسلم: فعنبسة بن خالد أحب إليك أو وهب الله بن راشد؟ فقال: سبحان الله ومن يقرن عنبسة إلى وهب الله؟ ما سمعت

---

(١) **أقول**: لكن قال البرذعي: سمعت أبا زرعة يقول: سمعت يحيى بن عبد الله بن بكير يقول: «كان عنبسة الذي يروي عن يونس يقيم الناس في الشمس ويصبّ عليهم الزيت في أداء الخراج». «أبوزرعة الرازي» (ص٣٤١-٣٤٢).

وقال أبو زرعة: «كنا نعتبر به» راجع كتاب «علل الحديث» لابن أبي حاتم، رقم (١٣٨٣).

وهب الله إلا الآن منكم».

فقد روى عن عنبسة: أحمد بن صالح علي إتقانه، وعبد الله بن وهب على جلالته وتقدمه، وكل منهما أعقل وأفضل من مائة مثل يحيى بن بكير. وروى عنه أيضًا محمد بن مهدي الإخميمي وغيرهم كما في «التهذيب».

فأما الإمام أحمد فكأنه سمع بأن عنبسة كان يجبي الخراج فكرهه لذلك، وليس في ذلك ما يثبت به الجرح، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» وأخرج له البخاري في «الصحيح» مقرونًا بغيره(١)، وأخرج له أبو داود في «السنن».

وقال الآجري عن أبي داود: «عنبسة أحب إلينا من الليث بن سعد سمعت أحمد ابن صالح يقول: عنبسة صدوق».

كنت استعظمت هذه الكلمة للاتفاق على جلالة الليث وإمامته، ثم تبين لي كما يرشد إليه السياق أن مراده تفضيل عنبسة على الليث في أمر خاص؛ وهو روايتهما عن يونس بن يزيد الأيلي(٢)، فإن أصول يونس كانت صحيحة كما قاله ابن المبارك وغيره، وكان إذا حدث من غيرها ربما يخطئ، وكان الليث سمع من يونس من غير أصوله، وعنبسة سمع من عمه يونس من أصوله، وكانت أصوله عند عنبسة.

ويدل على هذا أن أبا داود قال عقب كلمته تلك: «سألت أحمد بن صالح قلت: كانت أصول يونس عنده أو نسخة؟ قال: بعضها أصول وبعضها نسخة».

فعنبسة يروي عنه ابن وهب، ويصدقه أحمد بن صالح، ويثني عليه ابن وارة ويثبته أبو داود، ويستشهد به البخاري، ويوثقه ابن حبان. اهـ.

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في «مقدمة فتح الباري» (ص٤٣٣): «له عند البخاري أربعة أحاديث قرنه فيها بعبد الله بن وهب عن يونس». اهـ.

(٢) بمثل هذا قال الذهبي في «تاريخ الإسلام»، انظر الطبقة العشرين منه. وبهذا يزول استشكال محقق كتاب «سؤالات الآجري لأبي داود» راجع النصّ رقم (١٥٠٠) هناك.

[ز١٣] عنبسة بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية:

«الأنوار الكاشفة» (ص٢٨٠): «له عند البخاري خبر واحد ذكره في الجهاد والمغازي مع روايته من طريق غيره، راجع «فتح الباري» (٦:٣٠ و٧:٣٧٦)، وعند مسلم خبر واحد جاء ذكره في قصة العرنيين، وقد أخرجها أيضًا من رواية غيرهما.

هذا جميع ما لعنبسة في «الصحيحين» كما يعلم من ترجمته في كتاب الجمع بين رجال الصحيحين، ومعنى هذا أنهما لم يحتجا به ولا أحدهما.

فأما الذين وثقوه فإنهم تتبعوا أحاديثه فوجدوها معروفة من رواية غيره من الثقات، ولم يثبت عليه جرح بيِّن. أما مجالسته للحجاج فليست بجرح بيِّن؛ إذ قد يجالسه ولا يشركه في ظلمه، بل يحرص على رد ظلمه ما استطاع، ويرى أن استمراره على ذلك أنفع للدين وللمسلمين من مباينته له، وقد كان نبي الله يوسف عاملا للمشركين بمصر والملك فيهم، ولم يكن يستطيع أن يحكم بخلاف دينهم بدليل قول الله سبحانه ﴿مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ ٱلْمَلِكِ﴾ وإنما كان عليه السلام يعينهم ما ليس بكفر ولا محرم عليه، فإذا جاء ما هو كفر أو محرم ولم يمكنه أن يصرفه تركه لهم، وقد أنذرهم بلطف وأذن الله تعالى أن يبقى معهم لما علم في ذلك من المصلحة».

[٥٨٠] عنبسة بن عبد الرحمن بن عنبسة بن سعيد بن العاص الأموي:

«الفوائد» (ص١٣): «تالف كان يضع الحديث».

[٥٨١] عون بن محمد عن أمه أم جعفر:

«الفوائد» (ص٣٥٥): «لا يعرف حاله وأمه».

[٥٨٢] عيسى بن إبراهيم بن طهمان القرشي الهاشمي:

«الفوائد» (ص٤٧٦): «هالك متروك».

[٥٨٣] عيسى بن الأشعث:

«الفوائد» (ص١٦١): «مجهول».

[٥٨٤] عيسى بن سنان القسملي أبو سنان:

«الأنوار الكاشفة» (ص١٠٨): «ضعفه الإمام أحمد وابن معين وغيرهما، وقال أبو زرعة: «مخلط ضعيف الحديث». ولا ينفعه ذكر ابن حبان في «الثقات» لِما عرف من تساهل ابن حبان، ولا قول العجلي: «لا بأس به» فإن العجلي قريب من ابن حبان أو أشدّ، عرفت ذلك بالاستقراء».

[٥٨٥] عيسى بن سوادة النخعي:

«الفوائد» (ص٤٠٨): «كذاب».

[٥٨٦] عيسى بن أبي عيسى عبد الله بن ماهان أبو جعفر الرازي التميمي مولاهم:

«الأنوار الكاشفة» (ص١٢١): «فيه كلام».

[٥٨٧] عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب عن أبيه عن جده عن عليّ:

«الفوائد» (ص٦٢): «تالف يروي عن آبائه المنكرات».

وفي (ص١٧٣): «يروي عن آبائه منكرات لا يرويها غيره والحمل عليه».

[٥٨٨] عيسى بن أبي عزة الكوفي، مولى عبد الله بن الحارث:

«التنكيل» (٢/ ٤٣): «قال ابن التركماني: ابن أبي عزة ضعفه القطان وذكره الذهبي في كتابه في الضعفاء».

فقال **المعلمي**: «إنما حكى ذلك العقيلي، وهو لم يدرك القطان[1]، ومع ذلك فهو

(١) إنما قال **المعلمي** هذا لأنه لم يكن بين يديه كتاب «الضعفاء الكبير» للعقيلي، وإنما رأى ما نقله الحافظ ابن حجر في كتاب «تهذيب التهذيب» (٨/ ٢٢١) عن العقيلي في «الضعفاء» قال: «ضعف حديثه يحيى بن سعيد القطان» فاعتمد على ظاهره.

جرح غير مفسّر، وابن أبي عزة وثقه أحمد وابن معين وابن سعد[١]، فأما الذهبي فمعلوم أن قاعدته أن يذكر في «الميزان» كل من تكلم فيه ولو كان الكلام يسيرًا لا يقدح». اهـ.

[٥٨٩] عيسى بن يونس بن أبان الرملي أبو موسى الفاخوري:

«الفوائد» (ص٤٥٧): «صدوق ربما أخطأ».

* * *

= وفي هذا النقل نظر؛ لأن القائل عن القطان: ضعف الحديث إنما هو علي بن المديني، لا العقيلي. ففي كتاب «الضعفاء» (٣/ ٣٩٠): حدثنا محمد بن عيسى، قال: حدثنا صالح بن أحمد، قال: حدثنا عليّ، قال: «سألت يحيى عن حديث عيسى بن أبي عزة، عن الشعبي، عن عبد الله، عن النبي ﷺ - قال: يقطع اليد في كذا، فضعف الحديث». اهـ.

قلت: لم يصرح القطان بضعف عيسى، وإنما ضعف الحديث، وفي الإسناد: الشعبي عن ابن مسعود، ولم يسمعه، قاله أبو حاتم وغيره.

(١) ويعقوب بن سفيان كما في كتاب «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٩٠)، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وذكره ابن حبان في «الثقات».

حرف الغين

[٥٩٠] غالب بن عبيد الله العقيلي:

«الأنوار الكاشفة» (ص٢٠٩): «هالك متهم بالكذب».

[٥٩١] غسان بن عبيد الموصلي:

«الفوائد» (ص٤٧١): «ضعيف لم يكن يعقل الحديث».

[٥٩٢] غسان بن ناقد:

«الفوائد» (ص٥٠٣): «مجهول».

[٥٩٣] غياث بن إبراهيم النخعي أبو عبد الرحمن:

«الفوائد» (ص١٦٢): «وضاع شهير».

* * *

حرف الفاء

[٥٩٤] فائد بن عبد الرحمن أبو الورقاء الكوفي العطار:

«الفوائد» (ص٣٩): نقل السيوطي عن الحاكم في «المستدرك» قوله: فائد مستقيم الحديث.

فقال الشيخ **المعلمي**: «في ترجمة فائد من التهذيب: «وقال الحاكم أبو أحمد: حديثه ليس بالقائم، وضعفه الساجي، والعقيلي، والدارقطني. وقال الحاكم: روى عن ابن أبي أوفى أحاديث موضوعة».

أقول: الظاهر أن الحاكم الثاني هو أبو عبد الله صاحب «المستدرك»، لأنه هو المراد عند الإطلاق، ولو كان المراد أبا أحمد لجمع كلمتيه، فإذا كان هذا كما قلت، فقد غفل الحاكم في «المستدرك» غفلة شديدة، وعلى كل حال ففائد هالك. قال أبو حاتم: «ذاهب الحديث.. وأحاديثه عن ابن أبي أوفى بواطيل لا تكاد ترى لها أصلًا.. ولو أن رجلًا حلف أن عامّة حديثه كذب لم يحنث». اهـ.

[٥٩٥] فائد مولى عبادل:

«الفوائد» (ص٣٠٧): «صدوق».

[٥٩٦] الفرج بن فضالة بن النعمان التنوخي الشامي:

«الفوائد» (ص١٥٩): «ضعيف».

[٥٩٧] فرقد بن يعقوب السّبخِيّ أبو يعقوب البصري:

«الفوائد» (ص٧٤): «عابد ليس في الرواية بشيء».

وفي (ص٢٣٧): «نحو بشر بن راشد المتروك».

وفي «الأنوار الكاشفة» (ص١٤٩): «ليس بثقة».

[٥٩٨] فضّال[١] بن جبير أبو المهند الغداني:

«الفوائد» (ص٣٠٢): «تالف زعم أنه سمع أبا أمامة وروى عنه ما ليس من حديثه».

[٥٩٩] الفضل بن دلهم الواسطي ثم البصري القصّاب:

«الفوائد» (ص٣٠٢) «ضعيف ولا سيما في روايته عن الحسن».

[٦٠٠] الفضل بن المختار أبو سهل البصري:

«الفوائد» (ص٤٦١): «منكر الحديث».

[٦٠١] فضيل بن مرزوق الأغرّ الرقاشي أبو عبد الرحمن الكوفي:

«الفوائد» (ص٣٥٣): «قال السيوطي: فضيل ثقة صدوق، احتج به مسلم في صحيحه، وأخرج له الأربعة».

قال الشيخ **المعلمي**: «إنما أخرج له مسلم في المتابعات[٢] ونحوها أحاديث يسيرة[٣]، ولم يخرج له النسائي إلا حديثًا واحدًا، وكلامهم فيه مختلف، وقد لخّصهُ ابن حجر في «التقريب» بقوله: «صدوق يهم ورُمي بالتشيع».

---

(١) هو كذلك في كل مصادر ترجمته، وجاء في «الفوائد»: «فضالة».

(٢) قاله الذهبي في «تاريخ الإسلام»، و«سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٤٢).

(٣) هما حديثان - كما يستفاد من كتاب «رجال صحيح مسلم» لابن منجويه (رقم: ١٣٤٠).

الأول: في كتاب «المساجد ومواضع الصلاة»، باب «الدليل لمن قال: الصلاة الوسطى هي صلاة العصر» (ص٤٣٦). وهو في الشواهد وذكر مسلم له متابعةً أيضًا.

الثاني: في كتاب «الزكاة»، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها» (ص٧٠٣). وأخَّره مسلم في الباب.

وقد قال النسائي: «ضعيف». وقال ابن حبان في «الثقات»: «يخطئ». وقال في الضعفاء: «كان يخطئ على الثقات ويروي عن عطية الموضوعات». وقال الحاكم: «ليس هو من شرط الصحيح وقد عِيب على مسلم إخراج حديثه»[1]. وقال أبو حاتم: «صالح الحديث صدوق، يهم كثيرًا، يكتب حديثه، قيل له: يحتج به؟ قال: لا». وقال ابن معين: «صالح الحديث إلا أنه شديد التشيع».

[٦٠٢] فليح بن سليمان بن أبي المغيرة الخزاعي أو الأسلمي أبو يحيى المدني ويقال: فليح لقب واسمه عبد الملك:

«التنكيل» (١/ ت:٢٢٩) في ترجمة ابنه محمد، قال **المعلمي** تعقيبًا على قول الكوثري: «يقول عنه ابن معين: ليس بثقة».

قال: «روى أبو حاتم عن معاوية بن صالح عن ابن معين: «فليح بن سليمان ليس بثقة، ولا ابنه». فسئل أبو حاتم فقال: «ما به بأس، ليس بذاك القوي».

وقد اختلفت كلمات ابن معين في فليح قال مرة: «ليس بالقوي ولا يحتج بحديثه، هو دون الدراوردي». وقال مرة: «ضعيف ما أقربه من أبي أويس». وقال مرة: «أبو أويس مثل فليح فيه ضعف». وقال في أبي أويس: «صالح ولكن حديثه ليس بذاك الجائز». وقال مرة: «صدوق وليس بحجة».

فهذا كله يدل أن قوله في الرواية الأولى: «ليس بثقة» إنما أراد أنه ليس بحيث يقال له «ثقة».

وتزداد الوطأة خفّة في قوله: «ولا ابنه» فإنها أخفّ من أن يقال في الابن: «ليس بثقة».

ويتأكد ذلك بأن محمد بن فليح روى عنه البخاري في «الصحيح» والنسائي في «السنن» وقال الدارقطني: «ثقة». وذكره ابن حبان في «الثقات».اهـ.

---

(١) سبق أنه لم يخرج له احتجاجًا.

[٦٠٣] فليح بن محمد:

«التنكيل» (٢/ ٨٤): «في مسند أحمد (٤/ ١٦٦) «ثنا عتاب ثنا عبد الله ثنا فليح بن محمد عن المنذر بن الزبير عن أبيه أن النبي ﷺ أعطى الزبير سهمًا وأمه سهمًا وفرسه سهمين».

ذكره أحمد في «مسند الزبير» وليس من عادة أحمد في «المسند» إخراج المراسيل. وعتاب هو ابن زياد المروزي وثقه أبو حاتم وغيره ولم يغمزه أحد..

وعبد الله هو ابن المبارك، وقد تصحفت على بعضهم كلمة «بن» بين محمد والمنذر، فجرى البخاري في «تاريخه» ومن تبعه على ذلك كما في ترجمة فليح في «تعجيل المنفعة». ولم يذكر البخاري من رواه كذلك عن ابن المبارك.

فالصواب إن شاء الله رواية أحمد.

أما فليح فغير مشهور، لكن رواية ابن المبارك عنه تقويه. اهـ.

[٦٠٤] فهد بن حيان عن حفص بن غياث:

«الفوائد» (ص٢٦٦): «واهٍ متروك إما أن يكون سرقه وإما أدخل عليه»[(١)].

[٦٠٥] فهد بن عوف أبو ربيعة اسمه زيد ولقبه فهد:

«التنكيل» رقم (١٧٧) في ترجمته فوائد تتعلق بمسالك الأئمة في التهمة بسرقة الحديث، والحد الفاصل بين التدليس والكذب، وغيرها، وقد أوردتها في مظانها من قسم القواعد.

ولم يجزم الشيخ **المعلمي** في ترجمته بما ترجح له من حاله.

***

(١) يعني حديث: لا تظهر الشماتة لأخيك، فيرحمه الله ويبتليك.

حرف القاف

[٦٠٦] قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف أبو محمد الأموي مولاهم الأندلسي القرطبي الحافظ:

«التنكيل» (٢/ ١١٠): «اختلط بأخرة»[(١)].

[٦٠٧] القاسم بن أمية الحذاء البصري:

«الفوائد» (ص٢٦٥): «ذكر الرازيان أنه صدوق، وقال ابن حبان: «يروي عن حفص بن غياث المناكير الكثيرة» ثم ساق له هذا الحديث [يعني حديث: لا تظهر الشماتة لأخيك في رَحِمَهُ اللَّهُ ويبتليك] وقال: «لا أصل له من كلام النبي ﷺ». قال ابن حجر: «شهادة أبي زرعة وأبي حاتم أنه صدوق أولى».

---

(١) قال ابن الفرضي في «تاريخ علماء الأندلس» (١/ ٣٦٤، رقم: ١٠٧٠): كان ممتَّعًا بذهنه، لا ينكر عليه شيء إلا النسيان خاصة إلى ذي الحجة سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة، ومن هذا التاريخ تغير وحال ذهنه إلى أن مات».

وقال الحميدي في «جذوة المقتبس» (ص٣٣١): «و يقال إنه لم يُسْمَعْ منه قبل موته بسنين» كذا وقع بلفظ الجمع، وفي «بغية الملتمس» للضبي (ص٤٤٨): «بسنتين» بلفظ التثنية، وهو الصواب كما يدل عليه ما جاء في «تاريخ الإسلام» وسيأتي قريبًا.

وقال الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (ص٨٥٤): في آخر عمره كبر وكثر نسيانه وما اختلط، فأحسَّ بذلك فقطع الرواية صونًا لعلمه. اهـ.

وقال في وفيات سنة (٣٤٠) من «تاريخ الإسلام»: كان ممتَّعًا بذهنه، لا يُنْكر منه شيء إلا النسيان خاصة، إلى آخر سنة سبع وثلاثين، فتغير ذهنه إلى أن مات في رابع عشر جمادى الأولى سنة أربعين.. وقيل: ترك التحديث قبل موته بعامين. اهـ.

أقول: بل الصواب تتبع أحاديثه، فإن وجد الأمر كما قال ابن حبان ترجح قوله، وبان أن هذا الرجل تغيرت حاله بعد أن لقيه الرازيان، وإلا فكونه صدوقًا لا يدفع عنه الوهم، وقد تفرد بهذا. اهـ.

[٦٠٨] القاسم بن حبيب التمار الكوفي:

«التنكيل» رقم (١٧٨) أخرج له الترمذي حديثًا في ذمِّ القدرية والمرجئة[١]، مقرونًا بعلي بن نزار بن حيان، كلاهما عن نزار بن حيان عن عكرمة به. ووثقه ابن حبان، وقال ابن أبي حاتم: ذكر أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال: «القاسم بن حبيب الذي يحدث عن نزار بن حيان لا شيء»

قال الشيخ **المعلمي**: كلمة ابن معين تحتمل أوجهًا.

الأول: أن يكون قوله: «الذي..» قصد به تمييز هذا الرجل عن آخر يقال له: القاسم ابن حبيب أيضًا. وهذا بعيد لأننا لا نعرف آخر يقال له: «القاسم بن حبيب».

الثاني: أن يكون أراد بقوله: «الذي» الحديث، كأنه قال: «حديثه الذي يحدث به..» وهذا كأن فيه بعدًا عن الظاهر.

الثالث: أن يكون ذلك إيحاء[٢] إلى العلة كأنه قال: «لا شيء لأجل حديثه الذي حدث به عن نزار».

وأيًا ما كان فالمدار على ذاك الحديث، فإذا تبين أن القاسم بريء من عهدته، أو معذور فيه، تبين أنه لا مطعن فيه؛ فإنه يروي عن جماعة منهم عكرمة، ومحمد بن كعب القرظي، وسلمة بن كهيل وغيرهم، ولم ينكر عليه خبر واحد إلا ذاك الخبر الذي رواه عن نزار، وحينئذٍ يصفو له توثيق ابن حبان. اهـ.

---

(١) رقم (٢١٤٩).

(٢) هكذا في «التنكيل» ولَعلَّ الصواب: «إيماء» بالميم، والله تعالى أعلم.

ثم نظر **المعلمي** في ذلك وخلص إلى أن الحمل في هذا الحديث يتجه اتجاهًا واضحًا على «نزار»؛ وأن «القاسم بن حبيب» بريء من تبعته، فارتفع بذلك عنه قول ابن معين، وصفا له توثيق ابن حبان. راجع لتفصيل ذلك ترجمة: «نزار بن حيان الأسدي مولى بني هاشم».

[٦٠٩] القاسم بن عثمان:

«التنكيل» رقم (١٧٩) في «تاريخ بغداد» بسند الخطيب إلى: أبي شافع معبد بن جمعة الروياني، حدثنا أحمد بن هشام بن طويل قال: سمعت القاسم بن عثمان يقول: مر أبو حنيفة بسكران يبول قائمًا.. قال الكوثري: «صيغة القاسم بن عثمان الرحال صيغة انقطاع، وعنه يقول العقيلي: لا يتابع على حديثه».

فقال الشيخ **المعلمي**: قوله «الرحال» تبع فيه ابن حجر في «اللسان»، والمعروف أن القاسم الرحال آخر اسم أبيه «يزيد»، له ترجمة في «اللسان» وكلاهما يروي عن أنس، وذكرهما ابن حبان في «الثقات»، والقاسم بن عثمان الذي في «اللسان» تكلم فيه البخاري والدارقطني، ولم يتبين أنه الواقع في سند الحكاية. اهـ.

[٦١٠] القاسم بن محمد بن حميد المعمري:

قال **المعلمي** في القاعدة السادسة من القسم الأول من «التنكيل» (ص٦٦): «في الرواة: «القاسم العمري وهو ابن عبد الله بن عمر بن حفص»، و«القاسم المعمري وهو ابن محمد»، فحكى عثمان الدارمي عن ابن معين أنه قال «قاسم المعمري كذاب خبيث». قال الدارمي: «وليس كما قال يحيى».

والمعمري قد وثقه قتيبة، أما العمري فكذبه الإمام أحمد. وقال الدوري عن ابن معين: «ضعيف ليس بشيء» فيشبه أن يكون ابن معين إنما قال: «قاسم العمري كذاب خبيث» فكتبها عثمان الدارمي، ثم بعد مدّة راجعها في كتابه فاشتبه عليه فقرأها «قاسم المعمري..».

وفي ترجمته من «التنكيل» رقم (١٨٠) قال **المعلمي**: «وأخرج البخاري قصة ذبح «الجعد بن إبراهيم» من طريقه في كتاب «خلق أفعال العباد» ورواية البخاري من طريقه تقويه كما مرّ في ترجمة «أحمد بن عبد الله أبو عبد الرحمن».

وأحسب ابن معين لم يتكلم في هذا -يعني المعمري- وإنما تكلم في قاسم العمري[١] ولكن الدارمي خطْرف الكتابة أولًا ثم صحّف ثم رجع يخالف. اهـ.

[٦١١] قطن بن إبراهيم بن عيسى بن مسلم القشيري أبو سعيد النيسابوري:

ترجم له الشيخ **المعلمي** في «التنكيل» رقم (١٨١) ودافع عنه في ذلك الحديث الذي اتُّهِم بسرقته من محمد بن عقيل.

قال الكوثري:«حدث بحديث إبراهيم بن طهمان عن أيوب عن نافع عن ابن عمر في الدباغ، فطالبوه بالأصل فأخرجه وقد كتبه على الحاشية، فتركه مسلم بعد أن صار إليه وكتب عنه جملة، وهو متهم بسرقة حديث حفص من[٢] محمد بن عقيل».

قال الشيخ **المعلمي**: «هو حديث واحد رواه محمد بن عقيل عن حفص عن عبد الله السلمي عن إبراهيم بن طهمان.

وكان قطن قد سمع من حفص كثيرًا، ثم ذكر محمد بن عقيل أن قطنًا سأله: أي حديث عندك من حديث إبراهيم بن طهمان أغرب؟ فذكر له هذا الحديث. فذهب قطن فحدث به بالعراق عن حفص، فبلغ محمد بن عقيل فأنكر ذلك وقال: «لم يكن حفظ هذا الحديث -يعني عن حفص- إلا أنا ومحمود أخو خشتام» واتهم قطنًا أنه سرقه منه.

ثم حدث به قطن بنيسابور فطالبوه بالأصل فدافعهم، ثم أخرجه فرأوا الحديث مكتوبًا على الحاشية فأنكروا ذلك.

---

(١) في الأصل «المعمري» وهو خطأ.

(٢) في المطبوع من التنكيل «عن» والأصح ما أثبتُّ.

هذا حاصل القصة، وقطن مكثر عن حفص وغيره، وقد قال الحاكم أبو أحمد: «حدث بحديثين لم يتابع عليهما، ويقال: دخل له حديث في حديث، وكان أحد الثقات النبلاء»(١).

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «يخطئ أحيانًا، يعتبر حديثه إذا حدث من كتابه».

وروى عنه أبو حاتم وأبو زرعة، ومن عادة أبي زرعة أن لا يروي إلا عن ثقة كما في «لسان الميزان» (ج٢ ص٤١٦).

وقال النسائي: «فيه نظر» ثم روى عنه في «السنن»(٢) وقال الذهبي في «الميزان»: «صدوق»(٣).

فإذا كانت هذه حاله ولم ينقم عليه مع إكثاره إلا ذاك الحديث، فلعلّ الأوْلى أن يحمل على العذر، فلا يمتنع أن يكون قد سمع الحديث من حفص ثم نسيه، أو خفي عليه أنه غريب، أو طمع أن يدله محمد بن عقيل على حديث غريب آخر ثم ذكره وتنبه لفرديته فرواه.

وقد يكون كتبه بعد أن سمعه في الحاشية، أو لا يكون كتبه أولًا ثم لما ذكر أنه سمعه أو عرف أنه غريب ألحقه في الحاشية، وكان مع حفص في بلدٍ واحدٍ فلا مانع أن يكون سمع منه الحديث في غير المجلس الذي سمع فيه محمد بن عقيل وصاحبه(٤).

---

(١) إنما قال أبو أحمد هذا القول في محمد بن عقيل، لا قطن، راجع ترجمة محمد من «تهذيب الكمال» (٢٦/ ١٢٩)، وهو كذلك في ترجمته من «تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٤٨) وعليه يعتمد **المعلمي**، وليس في ترجمة قطن من الأخير ذكر لهذا النقل، فكأن **المعلمي** رَحِمَهُ اللَّهُ انتقل بصره من هذه لتلك.

(٢) قال الذهبي في «الميزان» (٤/ ٣١٠): «والعجب أن النسائي خرج عنه، ويقول: فيه نظر». اهـ.
لكن قال ابن ماكولا في «الإكمال» (٧/ ١٢٣): «حدث عنه النسائي ثم تركه». اهـ. فالله أعلم.

(٣) وقال أبو حاتم: «شيخ». وقال ابن أبي حاتم: سئل عنه محمد بن يحيى النيسابوري -وهو الذهلي- فقال: «صدوق مسلم اكتبوا عنه». وقال الخليلي في «الإرشاد» (٢/ ٨١٦): «ثقة من أهل من نيسابور».

(٤) أقول: كل هذه الاحتمالات وإن كانت تنفي عنه التهمة بالسرقة إلا أن أكثرها من علامات دخول الوهم =

وأهل الحديث جزاهم الله خيرًا ربما يشددون على الرجل وهم يرون أن له عذرًا؛ خشية أن يتساهل غيره طمعًا في أن يعذروه كما عذروا ذاك، والله أعلم. اهـ.

قال **أبو أنس**: هكذا مال **المعلمي** في «التنكيل» إلى عذره وترك الحمل عليه، لكنه عاد في «الفوائد» (ص٢٢٣) فقال: «فيه نظر».

وقد قال قطن في روايته تلك عن خالد بن يزيد: المدني. فقال **المعلمي**: «أبو الهيثم خالد بن يزيد العمري المكي، وهو هالك وضاع، يقال له: العدوي والحذاء، وكناه بعضهم: أبا الوليد، كأنهم يدلسونه، فكذا قول قطن: «المدني» تدليس. اهـ.

[٦١٢] قيس بن الربيع الأسدي أبو محمد الكوفي:

في «التنكيل» رقم (١٨٢) «وثقه جماعة منهم الثوري وشعبة، وأثنوا عليه بالعلم والفضل، وتكلموا في روايته».

وفي «الفوائد» (ص٣٩٤): «أُدخلت عليه أحاديث فحدث بها فسقط».

[٦١٣] قيس بن سعد المكي عن عمرو بن دينار:

«التنكيل» (٢/ ١٦٥) أجاب الشيخ **المعلمي** رَحِمَهُ اللَّهُ عن دعوى الانقطاع بين قيس وعمرو في حديث القضاء بالشاهد مع اليمين، وقد أودعت أجوبته تلك في «مباحث في الاتصال والانقطاع» من قسم القواعد من هذا الكتاب، فلتنظر هناك.

***

= والخلل في الحفظ، وعدم التوقي والاحتياط في الرواية، وهو مما يُذَمُّ به الراوي، والله تعالى أعلم.

حرف الكاف

[٦١٤] كثير النّوّاء هو ابن إسماعيل أو ابن نافع أبو إسماعيل الكوفي:

«الفوائد» (ص٣٦٤): «تالف».

[٦١٥] كثير بن زيد الأسلمي أبو محمد المدني، يقال له: ابن مافنّهْ، وهي أمه:

«الأنوار الكاشفة» (ص٤١): «غير قوي»، وص (١٤٥): «ضعيف».

[٦١٦] كثير بن عبد الله السامي الناجي أبو هاشم البصري:

«الفوائد» (ص٤٠): «أحد الدجالين الذين ادعوا السماع من أنس بعد موته بدهر، قال الحاكم: «زعم أنه سمع من أنس وروى عنه أحاديث يشهد القلب أنها موضوعة».

[٦١٧] كثير بن المطلب بن أبي وداعة القرشي السهمي أبو سعيد المكي:

قال **المعلمي** في رسالة «مقام إبراهيم» (ص١٧٨): «مجهول الحال، ولا يخرجه عن ذلك ذكر ابن حبان له في «الثقات» على قاعدته التي لا يوافقه عليها الجمهور».

[٦١٨] كعب الأحبار وهو ابن ماتع أبو إسحاق الحميري:

قال الشيخ **المعلمي** في «الأنوار الكاشفة» (ص٩٩): «لكعب ترجمة في «تهذيب التهذيب»(١) وليس فيها عن أحد من المتقدمين توثيقه، إنما فيها ثناء بعض الصحابة عليه بالعلم، وكان المزيّ(٢) علّم عليه علامة الشيخين مع أنه إنما جرى ذكره في «الصحيحين» عرضًا لم يسند من طريقه شيء من الحديث فيهما، ولا أعرف له رواية يحتاج إليها أهل العلم.

---

(١) (٨/٤٣٨-٤٤٠).

(٢) (٢٤/١٨٩).

فأما ما كان يحكيه عن الكتب القديمة فليس بحجة عند أحد من المسلمين، وإن حكاه بعض السلف لمناسبته عنده لما ذكر في القرآن.

وبعْدُ فليس كل ما نُسب إلى كعب في الكتب بثابتٍ عنه، فإن الكذابين من بعده قد نسبوا إليه أشياء كثيرة لم يقلها. وما صحّ عنه من الأقوال ولم يوجد في كتب أهل الكتاب الآن ليس بحجة واضحة على كذبه، فإن كثيرًا من كتبهم انقرضت نُسخُها ثم لم يزالوا يحرّفون ويبدلون».

وقال (ص١٠٥): «إنما كان كعب يعرف الكتب القديمة، فكان يحدث عنها بآداب وأشياء في الزهد والورع أو بقصص وحكايات تناسب أشياء في القرآن أو السنة، فما وافق الحق قبلوه -يعني الصحابة- وما رأوه باطلًا قالوا: من أكاذيب أهل الكتاب، وما رواه محتملًا أخذوه على الاحتمال كما أمرهم نبيهم ﷺ ذلك كان فنّ كعب وحديثه، ولم يرو عنه أحد من الصحابة إلا ما كان من هذا القبيل.

نعم ذكر أصحاب التراجم أنه أرسل عن النبي ﷺ، وروى عن عمر وصهيب وعائشة. وعادتهم أن يذكروا مثل ذلك وإن كان خبرًا واحدًا في صحته عن كعب نظر.

فهذه كتب الحديث والآثار موجودة لا تكاد تجد فيها خبرًا يُروى عن كعب عن النبي ﷺ، فإن وجد فلن تجده إلا من رواية بعض صغار التابعين عن كعب، ولعلّه لا يصح عنه، وكذا روايته عن عمر، وكذا روايته عن صهيب وعائشة مع أنه مات قبلهما بزمان، وعامّة ما رُوي عنه حكايات عن أهل الكتاب ومِن قوله».

وقال (ص١٠٦): «الذي عنده هو الحكايات عن صحف أهل الكتاب وأشياء من قوله في الحكمة والمواعظ.. لا ريب أن في صحف أهل الكتاب التي كان كعب يحكي عنها ما هو كذب، فمن صحفهم ما أصله من كتب الأنبياء ولكن حرّف وزيد فيه ونقص، ومنها ما هو منسوب إلى بعض الأنبياء كذبًا، وعندهم عدّة كتب كذلك، ومنها ما هو من كتب أحبارهم، فأما أن يكون كعب كذب فهذا لم يثبت».

وقال (ص١٢٦): «إنما كان كعب يخبر عن صحف أهل الكتاب، وقد عرف المسلمون قاطبة أنها مغيرة مبدلة، فكان ما نسب إليه في الكتب فحكمه حكم تلك الصحف، فإن كان بعض الآخذين عنه ربما يحكي قوله ولا يسميه فغايته أن يُعدّ قولًا للحاكي نفسه، وقولُه غير حجة».

وقال (ص١٢٧): «إنما كان كعب وغيره يحكون تنبؤات عما يستقبل من الأمور فيعلم الصدق أو الكذب بوقوعها وعدمه.

والظاهر أنه كان عند كعب صحف فيها تنبؤات مجملة، وكانت له مهارة خاصة في تفسيرها، وبذلك كان أكثر صوابًا من غيره.. والذي يصح عنه من ذلك قليل، غير أن الوضاعين بعده استغلوا شهرته بذلك فكذبوا عليه كثيرًا لأغراضهم، وكان الكذب عليه أيسر عليهم من الكذب على النبي ﷺ».

وقال (ص١٣٢): «أما من أسلم من أهل الكتاب وظهر حسن إسلامه وصلاحه فأخبر عن صحف أهل الكتاب بشيء فلا إشكال في تصديق بعض الصحابة له في ذلك بمعنى ظن أن معنى ذاك الخبر موجود في صحف أهل الكتاب.

وإنما المدفوع تصديق الصحابة ما في صحف أهل الكتاب حينئذٍ مع علمهم بأنها قد غُيرت وبُدلت وقولِ النبي ﷺ: «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم».

فالحق أنهم لم يكونوا يصدقونها إلا أن يوجد دليل على صدقها، وذلك كخبر عبد الله بن عمرو عن صفة النبي ﷺ في التوراة، ولذلك أقسم عليه، فأما ما عدا ذلك فغاية الأمر أنهم إذا وجدوا الخبر لا يدفعه العقل ولا الشرع ولا هو مظنة اختلاق أهل الكتاب وتحريفهم أنسوا به. فإن كان مع ذلك مناسبًا في الجملة لآية من القرآن أو حديث عن النبي ﷺ مالوا إلى تصديقه.

وإخبار الإنسان عما علم السامعون أنه لم يدركه لا يعطي أنه جازم بتصديقه، لأن هذا الخبر كالمتضمن لقوله «بلغني..». اهـ.

- كليب بن شهاب، والد عاصم:

راجع ترجمة ولده عاصم.

[٦١٩] كنانة بن نعيم العدوي أبو بكر البصري:

نظر الشيخ **المعلمي** في كتاب «الاستبصار في نقد الأخبار»: (ص٤١ فما بعدها) في: هل يكفي تعديل الواحد أم يشترط التعدد، فقال: قال أبو عبيد القاسم بن سلام: «لابد من ثلاثة» واحتج بما في صحيح مسلم»[1] من حديث: قبيصة بن المخارق عن النبي ﷺ «إن المسألة لا تحلّ إلا لأحد ثلاثة: رجل تحمل حمالة.. ورجل أصابته فاقة حتى يقوم ثلاثة من ذوي الحجا من قومه: لقد أصابت فلانًا فاقة، فحلّت له المسألة حتى يصيب قوامًا من عيش».

قال أبو عبيد: «و إذا كان هذا في حق الحاجة فغيرها أوْلى» فتح المغيث (ص١٢٣).

أقول: ومما يساعده أن العدالة تتعلق بما يخفى من حال الإنسان كالحاجة.

ولكن يرِدُ عليه أمور، منها:

الأمر الأول: أن هذا الحديث تفرد به عن قبيصة: كنانة بن نعيم، ولم يعدله ثلاثة!، وإنما قال ابن سعد: «فهو معروف ثقة إن شاء الله» فلم يجزم، ووثقه العجليّ، وسيأتي في بحث المجهول أن في توثيقه نظرًا، وأن مذهبه قريب من مذهب ابن حبان، ووثقه ابن حبان، ومذهبه معروف في التسامح، ويأتي بيانه أيضًا.

فإذا عددنا إخراج مسلم لحديثه توثيقًا فلم يسلم له إلا مسلم.

الأمر الثاني: أن هؤلاء كلهم لم يدركوا كنانة، وإنما وثقوه بناء على مذاهبهم: أن من روى عنه الثقات، ولم يجرح، ولم يأت بمنكر، فهو ثقة، وسيأتي الكلام في هذا - إن شاء الله تعالى. اهـ

---

(١) (ص٧٢٢).

حرف اللام

[٦٢٠] ليث بن أبي سليم القرشي أبو بكر -ويقال: أبو بكير- الكوفي:

«الفوائد» (ص٤٧٠): «ليث كما في التقريب «صدوق اختلط أخيرًا[(١)] ولم يتميز حديثه فترك» ومثله: إذا جاء بالمنكر الشديد الإنكار اتجه الحكم بوضعه». اهـ.

***

(١) هكذا في «الفوائد» عن «التقريب» وفي أصل الحافظ ابن حجر بخطه: «جدًّا» وقد قال ابن حبان فيه: اختلط آخر عمره، وهذا هو المعهود في الاستعمال -يعني «أخيرًا» فالله أعلم.

حرف الميم

[٦٢١] مالك بن أنس الأصبحي أبو عبد الله المدني الإمام المشهور، إمام دار الهجرة:

«التنكيل» رقم (١٨٣): فيه بيان أن مالكًا رحمه الله كان مولى لبني تيم من قريش بمعنى «الحليف» كما صرح به البخاري وغيره.

وأما ابن إسحاق فيظهر أنه كان يطلق أن مالكًا مولى، يريد أنه حليف، ولكن يحب أن يوهم خلاف ذلك؛ لكدورة كانت بينه وبين مالك.

وفيه بيان بطلان الحكاية المنسوبة للأصمعي في ذكر مالك وربيعة باللحن في الكلام.

ومما قال **المعلمي** في ترجمته: «وقال ابن عيينة وعبد الرزاق في حديث أبي هريرة مرفوعًا: «يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم فلا يجدون أعلم من عالم المدينة»[(١)]: هو مالك.

---

(١) علق الشيخ الألباني هنا قائلًا: «قلت: هذا الحديث أخرجه الترمذي وابن حبان والحاكم وصححوه، وفيه نظر، بينته في تعليقي على «الأحكام الكبرى» لعبد الحق الإشبيلي رقم الحديث (٧٦) وذكرتُ له هناك شاهدًا». اهـ.

أقول: الحديث أخرجه الترمذي (٢٦٨٠)، وابن حبان (٢٣٠٨)، والحاكم (١/ ٩١) جميعًا من طريق ابن عيينة عن ابن جريج عن أبي الزبير عن أبي صالح عن أبي هريرة. وكان ابن عيينة يرفعه تارة، ويوقفه تارة على أبي هريرة، كما أشار إلى ذلك الإمام أحمد، فيما رواه عنه الخلال: الجزء العاشر من «المنتخب من علل الخلال» ورقة (١٩٩/ ب).

وقال المزي في «تحفة الأشراف» (٩/ ٤٤٥): «رواه أبو بدر شجاع بن الوليد عن المحاربي عن ابن جريج عن أبي الزبير عن أبي صالح عن أبي هريرة -موقوف» اهـ.

وما رُوي عن ابن عيينة أنه قال مرة: هو العمري العابد، لا وجه له؛ لأن العمري العابد- وهو عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله بن عمر -لم يشتهر بالعلم بالمعنى المعروف. بل لم يُعرف به. بل قال ابن حبان: «لعل كل شيء حدّث في الدنيا لا يكون أربعة أحاديث». وليس له في الأمهات الست ولا في الكتب الأخرى لأصحابها التي أخذ رجالها في «التهذيب» إلا حديث واحد مرسل في «مراسيل أبي داود» ولم تضرب إليه أكباد الإبل، بل لعله لم يرحل إليه بعير واحد، وإنما كان هو رَحِمَهُ ٱللَّهُ يخرج إلى البراري لتعليم الأعراب ضروريات الدين فكيف ينطبق عليه هذا الحديث؟

فأما انطباقه على مالك فكالشمس وضوحًا، ولم يثبت في فضل غيره من الأئمة ما يظهر انطباقه مثل هذا الظهور ولا قريبًا منه، والله الموفق. اهـ.

[٦٢٢] المبارك بن فضالة بن أبي أمية، القرشي العدوي أبو فضالة البصري:

«الفوائد» (ص٣٠٣): «يخطئ ويدلس ويُسوّي»[(١)].

= لكن في الحديث عنعنة ابن جريج عن أبي الزبير، وتدليس ابن جريج فاحش.

وقد كان ابن عيينة يوقفه أحيانًا- على عادته إذا ارتاب في الخبر -فربما بلغ به أبا هريرة ثم سكت، فإذا سئل: يبلغ به النبي ﷺ؟ قال: نعم. (يعني هكذا سمعه مرفوعًا) انظر «تقدمة الجرح والتعديل» (ص١١-١٢).

وسمعه منه أحمد مرَّةً فلم يَجُزْ به أبا هريرة، كما سبق.

فصنيع ابن عيينة هذا مما يريب في صحة الخبر مرفوعًا، ويقوي هذه الريبة مجيئه من طريق أخرى - لا بأس بها- موقوفًا، كما مَرَّ.

وعلى كل حالٍ، فحتى لو ترجح الموقوف، فعنعنة ابن جريج قاطعة الطريق، والله تعالى أعلم.

(١) قاله بحرفه: الحافظُ ابن حجر في «التقريب»، فأما التدليس فقد وصفه به غير واحد من الأئمة، ولم يقبلوا منه إلا ما صرح فيه بالسماع، وأما التسوية، فقد فتشت في مظان ترجمة «مبارك» من كتب الرجال والتواريخ والسؤالات وغيرها فلم أقف على من صرح بذلك، أو ذُكر عنه ما يفهم منه ذلك، وقد ذكره الحافظ ابن حجر في «طبقات المدلسين» رقم (٩٣)، ولم يزد على قوله: «مشهور بالتدليس» فالله أعلم.

[٦٢٣] المثنى بن الصباح اليماني الأبناوي أبو عبد الله أو أبو يحيى المكي من أبناء فارس نزل مكة:

«الفوائد» (ص١٩٢): «ضعيف واختلط بآخرة».

وفي (ص٣٠٠): «ليس بشيء».

وفي (ص٤٤٣): «تالف».

[٦٢٤] مجاشع بن عمرو بن حسان أبو سيف الأسدي:

«الفوائد» (ص٤١٩): «وضاع».

[٦٢٥] مجمع بن يعقوب بن مجمع بن يزيد بن جارية الأنصاري:

«التنكيل» (٢/ ٧٦): «لا بأس به».

[٦٢٦] محاضر بن المُورِّع الهمداني اليامي، ويقال: السلولي، ويقال: السكوني، أبو المورع الكوفي:

«التنكيل» (٢/ ٨٣): «من رجال مسلم[1] وفيه مقال».

[٦٢٧] محبوب بن موسى أبو صالح الأنطاكي الفراء:

«التنكيل» رقم (١٨٤) قال أبو داود: «ثقة لا يلتفت إلى حكاياته إلا من كتاب».

قال **المعلمي**: «فقوله «ثقة» يدفع عنه الكذب والمجازفة والتساهل الفادح، ويُعيِّنُ أن المقصود أنه كان لا يتقن حفظ الحكايات كما يحفظ الحديث، فكان إذا

---

(١) «رجال مسلم» لابن منجويه (٢/ رقم (١٦٧٧)، و«الجمع بين رجال الصحيحين» (٢/ ٥٢١).

وله في مسلم موضع واحد في «الشواهد» (١/ ص٥٢٢)، رقم (١٧١) وقد تابعه عنده أيضا: سليمان بن بلال (رقم ١٧١ مكرر).

وقد استشهد به البخاري أيضًا، كما قاله المزي في «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٢٦١).

حكاها من حفظه يخطئ، فلا يحتج من حكاياته إلا بما رواه من كتاب أو توبع عليه أو ليس بمظنة للخطأ.

وقد قال العجلي: «ثقة صاحب سنة». وقال ابن حبان في «الثقات»: «متقن فاضل». وقال أبو حاتم: «هو أحب إلى من المسيب بن واضح»(١).

[٦٢٨] محدوج الذهلي:

عن جسرة بنت دجاجة، وعنه أبو الخطاب الهجري(٢).

«الفوائد» (ص٣٦٧): «مجهول». وفي «اللآلئ» عن البيهقي قال: محدوج: قال البخاري: «فيه نظر»(٣).

[٦٢٩] محفوظ بن بحْر الأنطاكي:

«الفوائد» (ص٣٥٧): «هالك كذبه أبو عروبة الحراني».

---

(١) في ترجمة «معاوية بن عمرو الأزدي» من «الجرح والتعديل»: (٨/ ترجمة: ١٧٦٢): قال أبو حاتم: كان سير أبي إسحاق الفزاري عند ثلاثة أنفس، عند معاوية بن عمرو - وهو أحبهم إلي - وعند محبوب بن موسى، وعند المسيب بن واضح. قيل لأبي: فالمسيب أحب إليك أو محبوب؟ قال: محبوب».
والمقصود: بـ «السير» كتاب: «السيرة في دار الحرب» كما في «الطبقات الكبرى» لابن سعد: (٧/ ٣٤١).
والظاهر من هذا السياق تفضيل محبوب على المسيب في رواية كتاب «السير» عن أبي إسحاق الفزاري، ويحتمل تقديمه عليه مطلقًا، وقد قال أبو حاتم في «المسيب»: «صدوق يخطئ كثيرًا، فإذا قيل له لم يقبل».
وقال السلمي عن الدارقطني: «أبو صالح الفراء صويلح، وليس بالقوي». «سؤالاته» رقم (٢٩٦)

(٢) حديث قوله ﷺ لعلي: «لا يحل لأحد أن يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك».

(٣) ونقله الذهبي أيضًا عن البخاري في «الميزان» (٣/ ٤٤٣)، وقد ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ت:٢١٧٩)، وابن أبي حاتم في «الجرح» (٨/ ت:١٩٨٤) بروايته عن جسرة وعنه أبو الخطاب، ولم يذكراه بجرح ولا تعديل.
وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٥٥): ذكره أبو نعيم في معرفة الصحابة، وقال: إنه مختلف في صحبته! وقال في «التقريب»: مجهول.

[٦٣٠] محمد بن أحمد بن الحسين بن القاسم بن الغطريف أبو أحمد الجرجاني الغطريفى الحافظ:

في ترجمته من «التنكيل» (١٨٦) فوائد مهمة قد أودعتها في مظانها من قسم القواعد، وقد أوضح الشيخ **المعلمي** أنه ليس فيما تجنوه على الغطريفي ما يضره قال: وقال الذهبي في «الميزان» بعد حكاية ما قيل: «ثقة ثبت من كبار حفاظ زمانه» وقال في «تذكرة الحفاظ»: «الحافظ المتقن الإمام.. من علماء المحدثين ومتقنيهم، صوّامًا قوامًا صالحًا ثقة».

[٦٣١] محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رزق أبو الحسن البزاز يعرف بابن رزقويه:

في ترجمته من «التنكيل» (١٨٧) فوائد تتعلق برواية الضرير من كتبه بعد ما عمي، وهل يصح ذلك؟ وما شرائطه؟ راجع القسم الخاص بالقواعد من هذا الكتاب.

[٦٣٢] محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر أبو الحسن الأدمي:

«التنكيل» (١٨٨) قال الخطيب في ترجمته (ج١ ص٣٤٩): «قال لي أبو طاهر حمزة بن محمد بن طاهر الدقاق: لم يكن الأدمي هذا صدوقًا في الحديث؛ كان يُسمِّعُ لنفسه في كتب لم يسمعها، فسألت البرقاني عن الأدمي فقال لي: ما علمت عنه إلا خيرًا، وكان شيخًا قديمًا.. غير أنه كان يطلق لسانه في الناس، ويتكلم في ابن مظفر والدارقطني».

قال الشيخ **المعلمي**: «فعدم التفات البرقاني إلى كلام حمزة يدل على أنه لم يعتد به؛ لأن حمزة لم يبين أي كتاب ألحق الأدمي سماعه فيه ولم يسمعه، ومن أين علم حمزة أنه لم يسمعه؟

وقول البرقاني: «غير أنه كان يطلق لسانه..» كأنه قصد بها أن الأدمي كان يتكلم في الناس فتكلم بعضهم فيه، ومثل هذا يقع فيه التجوز والتسامح، فلا يعتد به إلا مفسرًا مثبتًا. اهـ.

[٦٣٣] محمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله الإمام المشهور:

له ترجمة مطوّلة في «التنكيل» (١٨٩) أجاب فيها الشيخ **المعلمي** عن مطاعن الكوثري وافتراءاته على الإمام الشافعي، وفي الترجمة فوائد لا تتعلق بالشافعي نفسه، تراها في القسم الخاص بالقواعد من هذا الكتاب.

[٦٣٤] محمد بن إسحاق بن أيوب أبو العباس الصبغي(١)**:**

«الأنوار الكاشفة» (ص٦٠): «مجروح»(٢).

[٦٣٥] محمد بن إسحاق بن العباس أبو عبد الله الفاكهي المكي:

صاحب كتاب: «أخبار مكة».

قال **المعلمي** في رسالة «مقام إبراهيم» (ص١٨٠): «وإن كان كالأزرقي(٣) في أنه لم يوثقه أحد من المتقدمين ولا ذكره، فقد أثنى عليه الفاسي في ترجمته من «العقد الثمين» ونزَّهَهُ عن أن يكون مجروحًا، وفضَّل كتابه على كتاب الأزرقي تفضيلًا بالغًا.

ومع هذا فالأخبار التي يتفقان في الجملة على روايتها نجد الفاسي - ومن قبله المحب الطبري - يعنيان غالبًا بنقل رواية الأزرقي، ويسكتان عن رواية الفاكهي، أو يشيران إليها إشارة فقط.

---

(١) هو أخو أبي بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب الصِّبْغي الإمام الثقة الفقيه من جلّة شيوخ الحاكم أبي عبد الله.

(٢) قال الحاكم لما ترجم لأبي العباس هذا: أخو الشيخ الإمام، وأكبر سنًا منه، لزم الفُتُوَّةَ إلى آخر عمره، وكان الشيخ ينهانا عن القراءة عليه لما كان يتعاطاه ظاهرًا، لا لحرجٍ في سماعه؛ فإن أكثر أصوله عن الرازيين كان قد سمعها قبل الشيخ بسنين، ثم سمعها الشيخ في كتابه. وتوفي في ذي القعدة سنة أربع وخمسين وثلاثمائة، وهو ابن مائة سنة وأشهر». «الأنساب» للسمعاني (٨/ ٣٤)، و«سير النبلاء» (١٥/ ٤٨٩) مع هامشه، و«تاريخ الإسلام» في وفيات سنة (٣٥٤)، ووقع فيه: لا لجرحٍ في سماعه.

(٣) هو محمد بن عبد الله بن أحمد أبو الوليد، وسيأتي.

وأحسب الحامل لهما على ذلك: حُسْنُ سياق الأزرقي. وقد قيل لشعبة رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما لك لا تحدث عن عبد الملك بن أبي سفيان، وقد كان حسن الحديث؟، قال: مِنْ حُسْنِها فررتُ».

ويُريبني من الأزرقي حسنُ سياقه للحكايات وإشباعُه القول فيها، ومثل ذلك قليل فيما يصح عن الصحابة والتابعين». اهـ.

[٦٣٦] محمد بن إسحاق بن يسار صاحب المغازي:

«التنكيل» (٢/ ١٠٧): «متكلم فيه، وفي حفظه شيء كما في «الميزان» وقد اضطرب في الخبر..».

وفي (٢/ ١٣٤): «في حفظه شيء ويدلس، وكأنه أو من فوقه.. خلط الحديثين...».

[٦٣٧] محمد بن إسحاق بن حرب اللؤلؤي البلخي:

«الفوائد» (ص٣٩٢): «حافظ كبير متفنن، لكنه رمي بالكذب والوضع».

[٦٣٨] محمد بن إسماعيل بن يوسف السلمي أبو إسماعيل الترمذي:

«التنكيل» (١٩٣) قال ابن أبي حاتم: «تكلموا فيه».

قال الشيخ **المعلمي**: «لا يُدرى من المتكلم ولا الكلام، وقد وثقه النسائي ومسلمة والدارقطني وغيرهم[1] فهو ثقة حتمًا». اهـ.

---

(١) قال عنه أبو بكر الخلال: «صاحبنا، وقد سمعنا منه حديثًا كثيرًا، وكان عنده عن أبي عبد الله مسائل صالحة حسان، وفيها ما أغرب به على أصحاب أبي عبد الله، وهو رجل معروف، ثقة، كثير العلم، يتفقه». «طبقات الحنابلة» للقاضي أبي يعلى (١/ ٢٧٩).

ونقل الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٤٤) توثيقه عن النسائي وغيره، وقال الخطيب: كان فهمًا، متقنًا، مشهورًا بمذهب السنة، وسكن بغداد وحدث بها» ولم ينقل قول ابن أبي حاتم المذكور.

وقال الذهبي في «السير» (١٣/ ٢٤٢): الإمام الحافظ الثقة. ولد بعد التسعين ومائة.. وعُني بهذا الشأن، وجمع وصنف، وطال عمره، ورحل الناس إليه، حدث عنه أبو داود، والترمذي، والنسائي، وخلق كثير.

- محمد بن إسماعيل الصائغ:

راجع ترجمة عبد الله بن نافع الصائغ من هذا الكتاب.

[٦٣٩] محمد بن أعْين أبو الوزير المروزي:

«طليعة التنكيل» (ص٣٣)، و«التنكيل» رقم (١٩٤).

قال ابن أبي حاتم (ج٣ ق٢ ص٢٠٧) «وصيّ ابن المبارك» وروى عنه أحمد وإسحاق وغيرهما. وذكره ابن حبان في «الثقات».

قال الكوثري: «توثيق ابن حبان على قاعدته.. وكون المرء خادمًا أو كاتبًا أو وصيًّا أو معتمدًا عنده في شيء ليس بمعنى توثيقه في الرواية عندهم..».

قال **المعلمي**: «قاعدة ابن حبان يأتي تحقيقها في ترجمته، وبذلك يعرف أن توثيقه لابن أعين من التوثيق المقبول، وابن أعين قالوا[1]: «أوصى إليه ابن المبارك وكان من ثقاته» وابن المبارك كان رجلًا في الدين، رجلًا في الدنيا، فلم يكن ليعتمد بثقته في حياته وإيصائه بعد وفاته إلا إلى عدل أمين يقظ، لا يخشى منه الخطأ في حفظ وصاياه وتنفيذها، فهذا توثيق فِعْلي قد يكون أبلغ من التوثيق القولي.

غاية الأمر أنه قد يقال: «ليس من الممتنع أن يكون ابن أعْين ممن ربما أخطأ في المواضع الملتبسة من الأسانيد، وهذا لا يضر هنا، لأن روايته في «تاريخ بغداد» إنما

= ونقل الذهبي قول ابن أبي حاتم ثم قال: «انبرم الحال على توثيقه وإمامته». اهـ.

تنبيه: في «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٩/ ٦٣): قال الحاكم عن الدارقطني: «ثقة صدوق، وتكلم فيه أبو حاتم» وكذا هو في نقل الذهبي، وابن عساكر عن «سؤالات الحاكم».

لكن الذي في «سؤالات الحاكم» المطبوع (٥٢٦): قال الحاكم عن الدارقطني: «ثقة صدوق.

قلت، بلغني أن أبا حاتم الرازي تكلم فيه. فقال: هو ثقة». وفي (١٧٥) زيادة: قال الحاكم: لم يتكلم فيه أبو حاتم. اهـ.

(١) جزم به ابن أبي حاتم كما سبق النقل عنه. ونقل ابن حجر في «التهذيب» (٩/ ٦٦) عن أبي علي محمد بن علي بن حمزة المروزي: «يقال أن عبد الله أوصى إليه وكان من ثقاته وخواصه».

هي واقعة لابن المبارك، على أن ذاك الاحتمال يندفع برواية أحمد وتوثيق ابن حبان، وأنه لم يتعرض أحد بغمز لابن أعين في روايته..»[(١)].

[٦٤٠] محمد بن أيوب بن هشام أبو عبد الله الرازي، يعرف بالصائغ:

«الفوائد» (ص٣٥٩): «كذاب».

[٦٤١] محمد بن بشار بن عثمان العبدري البصري أبو بكر لقبه: بندار:

«التنكيل» (١٩٥) راجع الأبحاث المتعلقة بـ: «قدح الساخط ومدح المحب»، و«إطلاق الكذب وإرادة الخطأ والوهم لا العمد»، و«سرقة الحديث»، و«معنى الانتقاء من روايات الرجل» من قسم القواعد.

[ز١٤] محمد بن ثابت بن شجاع:

«حاشية الفوائد المجموعة» (ص٧٠): «ذكره ابن حبان في «الثقات»، وذلك لا يكفي في معرفة حاله». اهـ.

[٦٤٢] محمد بن جابر بن سيّار بن طارق السُحيْمي الحنفي أبو عبد الله اليمامي، أصله كوفي:

«التنكيل» (١٩٦) قال ابن حبان: «كان أعمى.. قال أحمد بن حنبل: لا يحدث عنه إلا من هو شر منه».

قال الشيخ **المعلمي**: «فناسِبُ الكلمة إلى أحمد هو ابن حبان، وبين ابن حبان وأحمد مفازة، ولا يُدرى ممن سمع تلك الكلمة[(٢)]، ولو صحت عن أحمد لكانت

---

(١) وراجع البحث في قولهم «فلان لا يروي إلا عن ثقة» في قسم القواعد، ففيه تتمة البحث.

(٢) **أقول**: ناسب الكلمة إلى أحمد إنما هو الحافظ ابن حجر، ففي «تهذيب التهذيب» (٩/ ٩٠): «وقال ابن حبان: كان أعمى يلحق في كتبه ما ليس من حديثه، ويسرق ما ذوكر به فيحدث به. قال أحمد بن حنبل: لا يحدث عنه إلا شرٌّ منه». اهـ.

الكلمة أقرب إلى الإطراء البالغ منها إلى الذم، فقد روى عن محمد بن جابر من يعتقد أحمد وغيره أنهم أفاضل عصرهم وخيار أهل زمانهم مثل أيوب بن أبي تميمة السختياني وعبد الله بن عون وسفيان الثوري وعبد الله بن المبارك وآخرين، فلا معنى لأن يقال: إن هؤلاء شر منه إلا إطراؤه بأنه خير منهم (١) وعلى كل حال

= فقول ابن حجر: قال أحمد بن حنبل، قولٌ مستأنفٌ، لا علاقة له بابن حبان؛ وقول ابن حبان الذي نقله ابن حجر، قد قاله في كتاب «المجروحين» (٢/ ٢٧٠) ولا أثر فيه للنقل عن أحمد ولا غيره هذه الكلمة. وإنما أُتي الشيخ **المعلمي** من جهة أنه لم يَرَ كتاب «المجروحين» فاعتمد على «التهذيب».

ثم إنه يظهر لي أن في نسبة هذا القول لأحمد وهمًا، قد سبق ابن حجر فيه: الذهبيُّ في غير موضع من كتبه، فأخشى أن يكون ابن حجر قد تابعه فيه.

وذلك أني فتشت في الكتب التي تُعنى بنقل أقوال الإمام أحمد في الرواة، فلم أجد هذا القول عنه، وإنما وجدت في كتاب «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد (١/ ١٤٥) قال عبد الله بن أحمد: سألت يحيى بن معين عن محمد بن جابر، فذمَّهُ، وقال: ما يحدث عنه إلا من هو شرٌّ منه، ومثله في الموضع (١/ ٥٢) وفيه: فغلَّظَ فيه وقال:.. فدخول الوهم على الناظر في هذا الكتاب محتمل؛ لأن أكثر نقل عبد الله فيه إنما هو عن أبيه، واحتمال أن يصح القول عن أحمد وابن معين ليس بالممتنع، إلا أن فيه بُعْدًا؛ لاسيما مع قيام القرينة على الوهم، والله تعالى أعلم.

(١) في هذا نظرٌ من وجوه:

الوجه الأول: سَبَق النقل عن عبد الله بن أحمد أنه صَدَّر حكايته عن ابن معين بقوله: «فذمَّه» وفي موضع آخر: «فغلَّظ فيه» وهذا أقطعُ للاحتمال وأَبْيَنُ في مراد ابن معين من هذه الكلمة؛ أنه أراد بها الذمَّ، لا الإطراء.

الوجه الثاني: اجتماع كلمة النقلة عن ابن معين - بل وأحمد - على تضعيف ابن جابر وذَمِّه.

قال الدوري في «تاريخه» (٢/ ٥٠٧) عن ابن معين: «كان محمد بن جابر أعمى. قلت ليحيى: فإنما حديثه كذا لأنه كان أعمى؟ قال: لا، ولكنه عمي واختلط عليه، وكان محمد بن جابر كوفيًا انتقل إلى اليمامة. قلت: أيوب أخوه، كيف حديثه؟ قال: ليس هو بشيء، ولا محمد. قلت: أيهما كان أمثل؟ قال: لا، ولا واحد منهما».

وبنحوه قال الدارمي عنه. «تاريخه» الترجمة (٧٤٢).

وقال ابن طهمان عنه: لا يكتب حديثه، ليس بثقة. «سؤالاته» الترجمة (٩٤، ٣٧٥).

وبنحوه قال ابن الجنيد عنه. «سؤالاته» (٢٣٢، ٤٤٨) وقال معاوية بن صالح عنه: ضعيف. «الكامل» لابن عدي (٦/ ٢١٥٨). =

= أما الإمام أحمد، فقد قال ابنه عبد الله عنه: كان ربما ألحق أو يلحق في كتابه - يعني الحديث. «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٣٩٤)، و«الجرح والتعديل» (٧/ الترجمة ١٢١٥).

وقال عبد الله أيضًا عنه (٢/ ١٣٦): محمد روى أحاديث مناكير، وهو معروف بالسماع، يقولون: رأوا في كتبه لحقًا، حديثه عن حماد فيه اضطراب.

والمقصود أن حمل هذه العبارة على الذم هو الموافق لسائر الروايات عن ابن معين - بل وأحمد-.

الوجه الثالث: أن كلمة سائر النقاد تكاد تكون مجتمعة على توهين ابن جابر وعدم الاحتجاج به.

قال عمرو بن علي الفلاس: صدوق، كثير الوهم، متروك الحديث. «الجرح» (٧/ت ١٢١٥)، و«الكامل» (٦/ ٢١٥٨).

وقال البخاري: ليس بالقوي عندهم. «ضعفاؤه الصغير» (ت٣١٣)، ونحوه في «التاريخ الكبير» (١/ ت١١١).

وقال في «التاريخ الأوسط» (٢/ ١٣٩): يتكلمون فيه.

ونقل الترمذي عنه في «العلل الكبير» (٢/ ٧٢٢) قوله: ذاهب الحديث.

وقال أبو زرعة: ساقط الحديث عند أهل العلم. «الجرح».

وقال أبو حاتم: ذهبت كتبه في آخر عُمره، وساء حفظه، وكان يُلقَّن، وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه ثم تركه بَعْدُ، وكان يروي مناكير، وهو معروف بالسماع جيد اللقاء، رأوا في كتبه لحقًا، وحديثه عن حماد فيه اضطراب، روى عنه عشرة من الثقات. «الجرح».

وقال أبو داود: ليس بشيء. «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٥٦٨).

وقال النسائي: ضعيف. «ضعفاؤه» (ت٥٣٣).

وذكره العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٤١) وذكر له حديثين، وقال: لا يتابع عليهما، ولا على عامّة حديثه.

وذكره يعقوب الفسوي فيمن يرغب عن الرواية عنهم «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٦٠). وقال (٢/ ١٢١): حدثنا أبو الوليد ثنا محمد بن جابر ثنا أيوب بن عتبة، ضعيفان لا يفرح بحديثهما.. قال أبو الوليد: أفادني ابن المبارك عن محمد بن جابر أربعة أحاديث، فأتيته فسألته، فحدثني بها عن غير الذي أفادني عنه ابن المبارك، فرجعت إلى ابن المبارك. فأخبرته، فقال: ليس بشيء، غلط فيها. قال: فمحوته اهـ.

وقال الدارقطني: ليس بالقوي، ضعيف. «السنن» (٢/ ١٦٣).

وذكره ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢١٥٨) وساق له مناكير تفرد بها، وقال: قد روى عن محمد ابن جابر من الكبار: أيوب، وابن عون، وهشام بن حسان، والثوري، وشعبة، وابن عيينة، وغيرهم ممن ذكرتهم، ولولا أن محمد بن جابر في ذلك المحل لم يرو عنه هؤلاء الذين هو دونهم، وقد خالفهم في أحاديث، ومع ما تكلم فيه من تكلم يكتب حديثه. اهـ. =

= أقول: رواية هؤلاء الكبار عنه إنما هي لحديثه عن قيس بن طلق عن أبيه طلق بن علي عن النبي ﷺ في الوضوء من مسِّ الذكر، وليس له في الكتب الستة غيره، رواه أبو داود وابن ماجه من رواية مسدد ووكيع عنه.

قال ابن عديّ: «هذا يعرف بمحمد بن جابر، عن قيس بن طلق. ولشهرته رواه عنه السختياني، وابن عون، وشعبة،.. وكل هؤلاء الذين رُوي عنهم، منهم من هو أكبر سنًّا منه، وأقدم موتًا منه، ومنهم من هو في عصره روى عنه، وهم اثنا عشر نفسًا؛ لأن الحديث لا يُعرف إلا به.

وقد رَوى هذا الحديث عن قيس بن طلق غيرُ محمد بن جابر إلا أنه معروف به..» اهـ.

أقول: فقد بيَّن ابن عديّ العلَّة التي لأجلها روى هؤلاء الكبار ذاك الحديث عن محمد بن جابر، ألا وهي اشتهاره به، وأنه عُرف من طريقه، وهذا لا يكفي في الدلالة على حال ابن جابر عند هؤلاء؛ فإن روايتهم عنه ليست بمستفيضة بحيث يقال إنها مما تقويه، وإنما هي لعزَّة هذا الحديث وضيق مخرجه، ثم إن ابن جابر في نفسه لم يكن بالساقط ولا بالمتهم، وإنما كان محلَّه الصدق، إلا أن في حديثه تخاليط، وأما كتبه فكانت صحاحًا، حتى عمي فأُلحق فيها أشياء، نَبَّه عليها غير واحد من أهل العلم، ثم ذهبت كتبه، فخلَّط، وصار يُلَقَّن، فَتُرِك، وكان ابن مهدي وغيره يحدثون عنه، ثم تركوه لأجل هذا، فالذي ينبغي أن تحمل عليه رواية من روى عنه من الأكابر هو أن يكون ذلك قبل أن يطرأ عليه ما طرأ، حيث كان ممن يكتب حديثه، أما بعد ذلك فقد اجتمعت كلمتهم على طرحه، كما قال أبو زرعة: ساقط الحديث عند أهل العلم. وقال البخاري: يتكلمون فيه، وفي رواية الترمذي، عنه: ذاهب الحديث، وهما من أشد الصيغ عند البخاري، كما هو معلوم.

فبعد هذا، يصير تَصَوُّرُ أن يكون معنى عبارة: لا يحدث عنه إلا من هو شرٌّ منه، على معنى الإطراء تصوُّرًا بعيدًا، وإنما بالغ ابن معين في ذم ابن جابر، بذم من يروي عنه - والظاهر أن ذلك بعد أن ظهر من ابن جابر ما ظهر من التخليط وقبول التلقين ونحو ذلك -، ولاسيما وابن معين كان لا يرى الكتابة عنه أصلًا، كما سبق من رواية ابن طهمان عنه، فكيف بالرواية؟ فقول القائل: لا يحدث عنه إلا من هو شر منه، مبالغةٌ في التحذير من التحديث عنه لتخليطه وسوء حفظه ولما كان يُلْحَق في كتبه وغير ذلك، مما أسقطه عند ابن معين وغيره.

على أن الأئمة قد يختلفون في أحكامهم على الرجال، فكما يوثق بعضهم الرجلَ، ويضعفه آخرون، فكذلك يرى بعضهم جواز الرواية عن رجل، ويمنع منه آخرون، فرواية بعض الأئمة عن ابن جابر، لا تصلح أن يُفَسَّر على ضوءها قول ابن معين المشار إليه، خشية أن يقتضي ظاهرها تفضيل ابن جابر عليهم؛ إذ لا ينبغي أن يُلزم ابن معين بصنيع غيره من الأئمة، للسبب الذي قدمنا.

هذا على افتراض أن هناك ثمة تعارض بين قول ابن معين وصنيع هؤلاء الكبار الذين رووا عنه، ولكن الصواب أنه لا تعارض كما سبق بيان ذلك؛ والله تعالى الموفق.

فالحكاية منقطعة منكرة[(١)].

فأما تضعيف ابن معين وغيره له فلأمور:

الأول: أنه كان سيء الحفظ يتعاطى الرواية من حفظه فيغلط.

الثاني: أنه اختلط عليه حديثه، قاله ابن معين..

الثالث: أن كتابه ذهب بأخرة فتأكد احتياجه إلى أن يروي ما علق منه بحفظه وهو سيء الحفظ.

الرابع: أن إسحاق بن الطباع قال: «حدثت محمدًا يومًا بحديث، قال: فرأيت في كتابه ملحقًا بين سطرين بخط طري».

والرجل كان أعمى فالمُلْحِق غيره حتمًا. ورواية الأجلّة عنه وشهادة جماعة منهم له بأنه صدوق تدل أن الإلحاق لم يكن بعلمه.

فأما قول ابن حبان: «كان أعمى يلحق في كتبه ما ليس من حديثه ويسرق ما ذُوكر به فيحدث به» فإنما أخذه من هذه القضية، وقد بان أن الإلحاق من غيره، وإذا كان بغير علمه كما يدل عليه ما سبق فليس ذلك بسرقة[(٢)].

---

(١) بل الحكاية ثابتة عن ابن معين كما سبق، ولا نكارة فيها البتة، بعد ثبوت حملها على ذم ابن جابر، كما بيناه آنفًا.

(٢) قد يُلْحِقُ الرجلُ في كتابه لمعان غير السرقة، ولا يَمنعُ من إلحاقه بعلمه أن يكون أعمى؛ إذ قد يأمر بذلك مَنْ يُلحقُ له.

وقد ترجم الشيخ **المعلمي** نفسه لقطن بن إبراهيم من «التنكيل» رقم (١٨١)، وقد اتُّهم قطن بسرقة حديث عن حفص بن غياث، وجدوه ملحقًا في الحاشية، فقال **المعلمي** رحمه الله: «لا يمتنع أن يكون قد سمع الحديث من حفص، ثم نسيه، أو خفي عليه أنه غريب.. ثم ذكره وتنبَّه لفرديته فرواه. وقد يكون كتبه بعد أن سمعه في الحاشية، أو لا يكون (كتبه) أوَّلا، ثم لما ذكر أنه سمعه أو عرف أنه غريب ألحقه في الحاشية..» اهـ.

أقول: سواء كان الإلحاق بعلم ابن جابر - وحُمل على غير السرقة - أو كان بغير علمه، فقد كان الرجل سيء الحفظ، وكان اعتماده على كتبه، ثم عمي، فَوُجد في كتبه أشياء ألحقت فيها، واختلط

فالحكم فيه أن ما رواه الثقات عنه ونصوا على أنه من كتابه الذي عرفوا صحته فهو صالح، ويتوقف فيما عدا ذلك». اهـ.

وقال **المعلمي** في صدْر المسألة الثانية من الجزء الثاني من «التنكيل»: «الحاصل أنه ليس بعمدة» وقال بعدها بقليل: «ليس بثقة»(١).

[٦٤٣] محمد بن جعفر بن محمد بن فضالة بن يزيد بن عبد الملك أبو بكر الأدمي القارئ البغدادي الشاهد:

«التنكيل» (١٩٧) قال عنه محمد بن أبي الفوارس: كان قد خلط فيما حدث(٢).

قال **المعلمي**: «ذكروا أنه كان شاهدًا فقد كان عدلًا عند القضاة، لكن لم أر من وثقه(٣)، فأما التخليط فلم يبين ما هو». اهـ.

[٦٤٤] محمد بن جعفر بن محمد بن الهيثم أبو بكر البندار الأنباري الأصل. يعرف بابن أبي أحمد:

«التنكيل» (١٩٨) قال الخطيب (٢/ ١٥١): سألت البرقاني عن ابن الهيثم فقلت: هل تكلم فيه أحد؟ فقال: لا. قال: وكان سماعه صحيحًا بخط أبيه.

= عليه حديثه، وصار يُلقَّن ما ليس من حديثه، فسقط وتُرك، ولم يعتمد عليه أهل العلم في شيء من روايته، ولم يُخرج له في الصحيحين، لا أصلًا ولا استشهادًا، وليس له في الكتب الستة سوى الحديث الذي ذكرنا، وهو أيضًا لا يثبت، فإنه من أفراد قيس بن طلق.

(١) هذا هو الصواب فيه إن شاء الله تعالى.

(٢) «تاريخ بغداد» (٢/ ١٤٩). ولفظه: «سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة، فيها مات محمد بن جعفر الأدمي، وكان قد خلط فيما حدث». اهـ.

قلت: هذه العبارة تحتمل قرب تخليطه من موته، وهو ما يشعر به السياق. ثم وجدت الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول في ترجمة الأدمي من «تاريخ الإسلام»: «قيل إنه خلط قُبَيْل موته». اهـ.

(٣) لم أر فيه إلا قول الخطيب: «صاحب الألحان، كان من أحسن الناس صوتًا بالقرآن، وأجهرهم بالقراءة» وساق حكاية تدل على ذلك. وقد روى عنه جماعة من شيوخ الخطيب.

ثم حكى الخطيب عن محمد بن أبي الفوارس قوله: «سنة ستين وثلاثمائة فيها مات محمد بن جعفر بن الهيثم يوم عاشوراء فجأة، ومولده سنة ثمان وستين ومائتين، وكان عنده إسناد، انتقى عليه عمر البصري، وكان قريب الأمر، فيه بعض الشيء، وكان له أصول بخط أبيه جياد».

قال الشيخ **المعلمي**: «الظاهر أن بعض الشيء إنما فيما يتعلق بالسيرة لا بالرواية، ولم يفسِّر، فلعله تقصير خفيف، لا يُعدُّ جرحًا»(١). اهـ.

[٦٤٥] محمد بن جعفر الكلبي أبو جعفر، وقيل: أبو عبد الله، الكوفي، وقيل: البغدادي، الفيدي العلاف.

«الفوائد» (ص٣٥٠): «لم يتبين من حاله ما يشفي(٢)، ومن زعم أن الشيخين أخرجا له أو أحدهما فقد وهم». اهـ.

[٦٤٦] محمد بن الجهم بن هارون، أبو عبد الله الكاتب السمري(٣):

«التنكيل» (١/ ٤٨٩): «صدوق وليس من رجال هذا الشأن»(٤). اهـ.

[٦٤٧] محمد بن حبان أبو حاتم البستي الحافظ:

«التنكيل» (٢٠٠) ترى ما يتعلق بما اشتهر عنه من توثيق المجاهيل وكذا درجات توثيقه من حيث القبول والرد في قسم: تراجم الأئمة والمصنفين، ومناهجهم في التصنيف والجرح والتعديل وغير ذلك.

---

(١) ترجم لابن الهيثم: الذهبي في «تاريخ الإسلام» وغيره من كتب الوفيات على السنين، ولم يذكره في «الميزان»، فكأنه لم يَعُدَّ قولَ ابنِ أبي الفوارس جرحًا، والله تعالى أعلم.

(٢) قال الباجي في «رجال البخاري» (٢/ ٦٢٤): «يشبه أن يكون مجهولا». اهـ.
وانظر «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٥٨٦)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٥٩).

(٣) «تاريخ بغداد» (٢/ ١٦١).

(٤) يعني: ليس من رجال الجرح والتعديل.

[٦٤٨] محمد بن الحسن بن محمد بن زياد المقرئ النقاش:

«التنكيل» (٢٠١) قال **المعلمي**: «كان هذا الرجل مقرئًا مفسرًا تعب في الطلب وجمع فأكثر، لكنهم نقموا عليه في أحاديث، فأما الدارقطني فكان يُجْمل القول فيه ويحمله على الوهم والتساهل في الأخْذ، وأما البرقاني وغيره فحطوا عليه وتبعهم الخطيب، وإنما روى عنه هنا لأنه لم ينفرد بمعنى ما روى، وكان الأولى به ترك الرواية عنه، والله المستعان». اهـ.

وقال في «الفوائد» (ص٤٢): «هالك».

وفي (ص٣٨٧): «كذاب».

وفي (ص٣٢٢): «كذاب وضاع».

[٦٤٩] محمد بن الحسين بن حُميد بن الربيع أبو الطيب اللخمي الكوفي:

«التنكيل» (٢٠٢) راجع ترجمة والده: الحسين بن حميد، وترجمة أحمد بن محمد سعيد بن عقدة الحافظ.

[٦٥٠] محمد بن الحسين السلمي أبو عبد الرحمن النيسابوري الصوفي:

«التنكيل» (١/ ١٠٥) قال **المعلمي**: «تكلموا فيه حتى رموه بوضع الحديث».

وبنحوه في «الأنوار الكاشفة» (ص١١٧).

وقال في «التنكيل» أيضا (١/ ٣٧٩): «أراهم يحتملون حكاياته عن الدارقطني مع أنه على يديّ عذْلٍ».

وقال فيه أيضًا (١/ ٥٠٣): «ذُكرتْ ترجمته في «المنتظم» (ج٨ ص٦) وفيها قول محمد بن يوسف القطان: «كان أبو عبد الرحمن غير ثقة، ولم يكن سمع من الأصم إلا

شيئًا يسيرًا، فلما مات الحاكم أبو عبد الله بن البيع حدّث عن الأصم بـ «تاريخ يحيى بن معين» وبأشياء كثيرة سواها، وكان يضع للصوفية الأحاديث»(١).

[٦٥١] محمد بن حُمَيْد بن حيّان التميمي أبو عبد الله الرازي:

«الفوائد» (ص٢٦٥): «كذاب على سعة حفظه».

وفي (ص٤٥٨): «متهم».

وفي «التنكيل» (١/ ٤٤٦): «ليس بعمدة».

وفي «حاشية الموضح» (١/ ٢٢٥): «ظهر فساده بأخرة، وكان يضرب الأسانيد بعضها ببعض».

[٦٥٢] محمد بن حِمْير بن أنيس السليحي الحمصي:

عن محمد بن زياد الألهاني.

---

(١) قول القطان هذا قد أخذه عنه الخطيب وذكره في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٤٨) بلفظ: وقال لي محمد بن يوسف القطان، وأعقبه الخطيب بقوله: «قَدْر أبي عبد الرحمن عند أهل بلده جليل، ومحله في طائفته كبير، وقد كان مع ذلك صاحب حديث مجودًا، جمع شيوخًا وتراجم وأبوابًا».

وكان قد قال في صَدْر ترجمته: «كان ذا عناية بأخبار الصوفية، وصنف لهم سننًا وتفسيرًا وتاريخًا».

ونقل الحافظ ابن حجر في «اللسان» (٥/ ١٤٠) قولَ الحاكم: «كان كثير السماع والحديث، متقنًا فيه، من بيت الحديث والزهد والتصوف» وقولَ البيهقي: مثله إن شاء الله لا يتعمد.

قال ابن حجر: ونسبه - يعني البيهقي - إلى الوهم، وكان إذا حدث عنه يقول: حدثني أبو عبد الرحمن السلمي من أصل كتابه.

قال الذهبي في «الميزان» (٣/ ٥٢٣): تكلموا فيه، وليس بعمدة.. وفي القلب مما يتفرد به.

وقال في «سير النبلاء» (١٧/ ٢٥٠): ما هو بالقوي في الحديث. وقال في «تذكرة الحفاظ» (ص١٠٤٦): ضعيف.. ألَّف «حقائق التفسير» فأتى فيه بمصائب وتأويلات الباطنية، نسأل الله العافية.

ثم قال: قد سألَ أبا الحسن الدارقطني عن خلق من الرجال سؤال عارف بهذا الشأن.اهـ.

«الفوائد» (ص٢٩٩): «موثق، غمزه أبو حاتم، ويعقوب بن سفيان، وأخرج له البخاري في «الصحيح» حديثين، قد ثبتا من طريق غيره، وهما من روايته عن غير الألهاني، فزعْمُ أن هذا الحديث[1] على شرط البخاري غفلة». اهـ.

[٦٥٣] محمد بن حيوية بن المؤمل الكرجي:

«الفوائد» (ص٣٨٠): راجع الفوائد المتعلقة بـ «سرقة الحديث»، والأمثلة على ذلك من قسم القواعد.

[٦٥٤] محمد بن الخليل الذهلي البلخي:

«الفوائد» (ص٣٨٩): قال الشوكاني: «مجهول».

فقال الشيخ **المعلمي**: «بل كذاب وضاع مخذول».

[٦٥٥] محمد بن ذكوان الأزدي الطاحي الجهضمي مولاهم البصري، خال ولد حماد بن زيد:

«الفوائد» (ص٩٨): «منكر الحديث قاله البخاري وأبو حاتم. وقال النسائي: «ليس بثقة ولا يكتب حديثه»[2]. وقال أبو داود الطيالسي عن شعبة: «حدثني محمد ابن ذكوان، وكان كخير الرجال» ثم قال أبو داود: «ولم يرو شعبة عن محمد بن ذكوان إلا هذا الحديث».

---

(١) يعني: حديث قراءة آية الكرسي في دبر كل صلاة، وقد ذكره الذهبي في غرائب محمد هذا. «الميزان» (٣/ ٥٣٢).

(٢) وقال أيضًا: منكر الحديث. «ضعفاؤه» (ت٥٤٩).

وقاله أيضًا ابن عدي وزاد: عامّة ما يرويه أفرادات وغرائب، ومع ضعفه يكتب حديثه. «الكامل» (٦/ ٢٢٠٦). وضعفه غير واحد.

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٣٧٩)، لكنه أعاده في «المجروحين» (٢/ ٢٦٢) وقال: «سقط الاحتجاج به».

وقد روى شعبة عن آخر يقال له: محمد بن ذكوان، فإن كان أراد صاحبنا فقول شعبة «كخير الرجال» ليس بتوثيق، وقد يكون الرجل صالحًا في نفسه، وليس بشيء في الرواية، واقتصار شعبة على حديث واحد يشعر بما ذكرت.

وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين: «محمد بن ذكوان الذي روى عنه شعبة ثقة». فإن كان أراد هذا فكأنه لم يخبره، بل بنى على الغالب أن شعبة لا يروي إلا عن ثقة، وقوى عنده ذلك بقول شعبة: «كان كخير الرجال». اهـ.

[٦٥٦] محمد بن روح العكبري:

«التنكيل» (٢٠٥) قال الكوثري: «مجهول».

قال **المعلمي**: «روى الخطيب في «تاريخ بغداد» (ج٥ ص٢٧٧) من طريق «عثمان بن إسماعيل بن بكر السكري ثنا محمد بن روح العكبري بعكبرا، وكان صديقًا لأحمد بن حنبل، وكان أحمد بن حنبل إذا خرج إلى عكبرا ينزل عليه».. ولم يكن أحمد لِيصادق رجلًا وينزل عليه إلا وهو خيِّرٌ فاضلٌ. اهـ.

[٦٥٧] محمد بن زاذان المدني:

«الفوائد» (ص١٣): «تالف».

وفي (ص٦٦): «هو وابنه عبد الله هالكان».

[٦٥٨] محمد بن زرعة الرعيني:

عنه أبو زرعة الدمشقي.

«الأنوار الكاشفة» (ص١٥٤): «لم أجد له ترجمة[١]» والمجهول لا تقوم به حجة»[٢].

[٦٥٩] محمد بن أبي الزعيزعة:

«الفوائد» (ص٢٣٠): «هالك».

[٦٦٠] محمد بن زكريا الغلابي البصري أبو جعفر الأخباري:

«الفوائد» (ص١٤٣): «كذاب».

وفي ص٣٠٣): «يضع».

وفي (ص٣٦١): «هالك البتة».

[٦٦١] محمد بن زنبور - واسمه جعفر - بن أبي الأزهر أبو صالح المكي:

«الفوائد» (ص٢٩٨): «فيما يرويه ابن زنبور عن الحارث [يعني ابن عمير] مناكير، فمن الحفاظ من حمل على ابن زنبور؛ لأن الحارث وثقه الأكابر، وحديثه الذي يرويه غير ابن زنبور مستقيم، سوى حديث واحد، خولف في رفعه، ومثل هذا لا يضره.

ومن المتأخرين من حمل على الحارث؛ لأنهم وجدوا حديث ابن زنبور عن غيره مستقيمًا.

ووثق النسائي الرجلين، والتحقيق معه، فهما ثقتان، لكن ما رواه ابن زنبور عن الحارث فضعيف، وفيه المنكرات.

---

(١) ترجمه العجلي في «الثقات» رقم (١٥٩٤) وقال: دمشقي ثقة.

وترجمه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٥/ ق٣٣٧-٣٣٨) وسمَّى جدَّه: روح - وذكر أن أبا زرعة الدمشقي ذكره في «أصحاب الوليد بن مسلم» وقد روى عنه أبو زرعة وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني.

ونقل عن أبي زرعة قوله: ثقة مأمون. وفي موضع آخر: ثقة حافظ، وأنه توفي سنة (٢١٦هـ).

وقد ترجمه الذهبي في تلك السنة من «تاريخ الإسلام» وقال: ثقة حافظ.

(٢) إطلاق الجهالة على الرجل لأجل عدم الوقوف على ترجمةٍ له، قد عاب مثلَه الشيخُ **المعلمي** في كتابه «التنكيل»، راجع مبحث «الجهالة وحدود أهل العصر في إطلاقها» من قسم القواعد من هذا الكتاب.

ولهذا نظائر عندهم في تضعيف رواية رجل عن شيخ خاص، مع توثيق كل منهما في نفسه.

وكأن ابن زنبور لم يضبط ما سمعه من الحارث، لأنه كان صغيرًا، أو نحو ذلك، فاختلطت عليه أحاديثه بأحاديث غيره.

فالحق مع النسائي، ثم العراقي، وابن حجر في توثيق الرجلين، والحق مع الحاكم، وابن حبان، وابن الجوزي في استنكار الحديث(١)، والله أعلم.

وراجع ترجمة الحارث بن عمير البصري.

[٦٦٢] محمد بن زياد بن زبار الكلبي:

«الفوائد» (ص٢١٩): «ليس بشيء».

[٦٦٣] محمد بن زياد اليشكري الطحان الميموني الكوفي الأعور الفأفاء:

«الفوائد» (ص٧٨): «كذبوه».

[٦٦٤] محمد بن سابق التميمي أبو جعفر -أو أبو سعيد- البزاز الكوفي نزيل بغداد:

«التنكيل» (٢/ ٣٠٠): «ثقة جليل، إلا أن في ضبطه شيئًا، حتى قال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به». اهـ.

و«التنكيل» (٢/ ٨١): روى البخاري في صحيحه في «غزوة خيبر، عن الحسن ابن إسحاق، عن محمد بن سابق، عن زائدة، عن عبيدالله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، عن نافع، عن ابن عمر «.. قسم رسول الله ﷺ يوم خيبر للفرس سهمين وللراجل سهمًا. فسّرهُ نافع فقال: إذا كان مع الرجل فرس فله ثلاثة أسهم، فإن لم يكن له فرس فله سهم».

---

(١) يعني حديث «إن فاتحة الكتاب وآية الكرسي والآيتين من آل عمران ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ و﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ معلقات بالعرش، وما بينهن وبين الله حجاب».

قال **المعلمي**: «هذا التفسير يدل أن الصواب في المتن «للرجل» لكن وقع في نسخ «الصحيح» كما رأيت.

وزائدة متقن، لكن شيخ البخاري ليس بالمشهور.

ومحمد بن سابق: قال ابن حجر في ترجمته من الفصل التاسع من «مقدمة الفتح»: «وثقه العجلي، وقوّاه أحمد بن حنبل، وقال يعقوب بن شيبة: «كان ثقة وليس ممن يوصف بالضبط»، وقال النسائي: «لا بأس به»، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: «ضعيف» قلت: ليس له في البخاري سوى حديث واحد في «الوصايا»[(١)]، وقد تابعه عليه عبيد الله بن موسى». اهـ.

كذا قال، وفاته هذا الحديث، وعذر البخاري أنه رأى أن الوهم في هذا الحديث يسير يجبره التفسير، ومع ذلك فلم يذكره في «باب سهمان الخيل» وإنما ذكره في غزوة خيبر». اهـ.

[٦٦٥] محمد بن سالم الهمداني أبو سهل الكوفي:

«الفوائد» (ص٢٢٢) قال السيوطي: «هو من رجال الترمذي ولم يتهم بوضع».

فقال الشيخ **المعلمي**: «كلام الأئمة فيه شديد يدل أنه كان يكذب عمدًا أو خطأ. قال الساجي: «أنكر أحمد أحاديث رواها وقال: هي موضوعة»[(٢)].

- محمد بن أبي السَّرِيّ العسقلاني:

هو محمد بن المتوكل بن عبد الرحمن الهاشمي مولاهم، يأتي.

---

(١) (٢٧٨١) على الشك فقال: حدثنا محمد بن سابق أو الفضل بن يعقوب عنه..

وأخرج له البخاري بواسطة في غير موضع.

(٢) وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن محمد بن سالم أبي سهل، فقال: هو شبه المتروك. «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ١٣٦)

وتركه غير واحد، منهم: حفص بن غياث، وابن المبارك، ويحيى القطان، وابن مهدي، والفلاس.

[٦٦٦] محمد بن سليم الراسبي أبو هلال البصري:

«الأنوار الكاشفة» (ص٢١٥): «في حفظه شيء».

وفي «التنكيل» (٢/ ١٤٥): «ليس بعمدة ولا سيما في قتادة».

[٦٦٧] محمد بن شجاع البغدادي أبو عبد الله بن الثلجي فقيه أهل الرأي في وقته:

«التنكيل» (١/ ٢٥٢): «كان ابن الثلجي من أتباع بشر المريسي جهميًّا داعية عدوًّا للسنة وأهلها قال مرة: «عند أحمد بن حنبل كتب الزندقة». ووصى أن لا يُعطَى من وصيته إلا من يقول: القرآن مخلوق. ولم أر من وثقه، بل اتهموه وكذبوه؛ قال ابن عدي: «كان يضع أحاديث في التشبيه وينسبها إلى أصحاب الحديث يسلبهم بذلك». وذكر ما رواه عن حبان بن هلال - وحبان ثقة- عن حماد بن سلمة عن أبي المهزم عن أبي هريرة مرفوعًا: «إن الله خلق الفرس فأجراها فعرقت ثم خلق نفسه منها».

وكذبه أيضًا الساجي والأزدي وموسى بن القاسم الأشيب.

فأما ما نسب إليه من التوسع في الفقه وإظهار التعبد فلا يدفع ما تقدم». اهـ.

[٦٦٨] محمد بن العباس بن حيوية أبو عمر الخزاز:

«التنكيل» (٢٠٩) راجع في قسم القواعد من هذا الكتاب ما يتعلق بعناية المحدثين بالرواية من أصولهم، وغمزهم للشيخ إذا روى من غير أصله، وأن ما يوصف به الراوي من التساهل في الرواية قد يكون خادشًا في ثقته وضبطه وقد لا يكون كذلك.

[٦٦٩] محمد بن عبد الرحمن بن حارثة بن النعمان الأنصاري أبو الرجال:

«التنكيل» (٢/ ١٣٥): «ثقة عندهم».

[٦٧٠] محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي أبو عبد الرحمن القاضي الفقيه:

«الفوائد» (ص١٨): «سيء الحفظ جدًّا على صدقه».

وفي «التنكيل» (١/ ٤٤٨): «.. والفهم لا يستلزم الحفظ، وفهم المعاني والعلل غير فهم وجوه الرواية. وقد اشتهر ابن أبي ليلى بالفقه حتى كان الثوري إذا سئل قيل: فقهاؤنا ابن أبي ليلى، وابن شبرمة. وكان ابن أبي ليلى رديء الحفظ للروايات كثير الغلط»[١].

[٦٧١] محمد بن عبد الرحمن بن المجبّر العمري البصري:

«الفوائد» (ص٦٨): «تالف جدًّا».

[٦٧٢] محمد بن عبد الله بن أحمد أبو الوليد الأزرقي. صاحب كتاب أخبار مكة»:

قال **المعلمي** في رسالة «مقام إبراهيم» (ص١٧٦): «لم يوثقه أحد من أئمة الجرح والتعديل، ولم يذكره البخاري ولا ابن أبي حاتم، بل قال الفاسي في ترجمته من «العقد الثمين»: «لم أر من ترجمه» فهو على قاعدة أئمة الحديث: مجهول الحال»[٢]. اهـ.

[٦٧٣] محمد بن عبد الله بن حوشب الطائفي ثم الكوفي:

قال: قدم علينا سفيان الثوري..

«الفوائد» (ص٢٢٠): «لا أراه أدرك الثوري».

[٦٧٤] محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي الحافظ:

«التنكيل» (٢١٤): راجع ما يتعلق بـ «قدح الساخط ومدح المحب» من مسائل الجرح والتعديل، وكذا مبحث «التوثيق مقدم على الجرح الغير مفسّر» من قسم القواعد.

---

(١) وتراجع آخر ترجمة الدارقطني من «التنكيل» رقم (١٦٣).

(٢) راجع ترجمة الفاكهي، وهو: محمد بن إسماعيل بن العباس أبو عبد الله المكي.

[٦٧٥] **محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان الأموي أبو عبد الله المدني الملقب بـ الديباج:**

«الفوائد» (ص٤٨٤): «فيه نظر، قال البخاري: «عنده عجائب». وقال العقيلي: «لا يكاد يتابع على حديثه». وقال النسائي في موضع: «ثقة». ثم كأنه رجع فقال في موضع آخر: «ليس بالقويّ». ولم يخرج له هو ولا أحد من الستة غير ابن ماجه، وقال ابن حبان في «الثقات»: «في حديثه عن أبي الزناد بعض المناكير».

ومن شأن ابن حبان إذا تردد في راوٍ أنه يذكره في «الثقات» ولكنه يغمزه، فلم يبق إلا قول العجلي: «ثقة». والعجلي متسمح جدًّا، وخاصة في التابعين، فكأنهم كلهم عنده ثقات، فتجده يقول: «تابعي ثقة» في المجاهيل، وفي بعض المذمومين كعمر بن سعد، وفي بعض الهلكى كأصبغ بن نباتة». اهـ.

[٦٧٦] **محمد بن عبد الله بن علاثة العقيلي الجزري أبو اليسير الحراني القاضي:**

«الفوائد» (ص١٢١): «وثقه ابن معين[١] وغيره، وتكلم فيه آخرون[٢]، وزعم الخطيب أن عامة الأحاديث المنكرة إنما رواها عنه عمرو بن الحصين، وأن البلاء فيها من عمرو، والله أعلم». اهـ.

---

(١) لم يطلق القول بتوثيق ابن علاثة سوى ابن معين، وإنما قال ابن سعد: كان ثقة إن شاء الله. وقال أبو زرعة: صالح.

(٢) قال البخاري: في حفظه نظر.

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به.

وحمل عليه ابن حبان والحاكم، وشدَّد الأزدي فقال: حديثه يدل على كذبه. وضعفه الدارقطني في موضع، وتركه في آخر.

والقول فيه ما قال البخاري وأبو حاتم؛ فإن الظاهر أن توثيق ابن معين لا يعدو إثبات مطلق العدالة، وأما الضبط فقد بينه البخاري وأبو حاتم، والله تعالى أعلم.

[٦٧٧] محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه أبو عبد الله الحاكم النيسابوري صاحب «المستدرك»:

«التنكيل» (٢١٥) راجع كلام الشيخ **المعلمي** حول «مستدرك الحاكم»، وما ظهر له من أسباب الخلل فيه، وما يتعلق بكيفية إخراج الشيخين للراوي المتكلم فيه، وغير ذلك مما يدور حول هذا المعنى في قسم مناهج الأئمة.

- محمد بن عبد الله بن مروان:

«الفوائد» (ص١٦٤)، وصوابه: محمد بن عبيدالله بن مروان، وسيأتي.

[٦٧٨] محمد بن عبد الملك الأنصاري أبو عبد الله المدني:

«الفوائد» (ص٩٦): «كذاب وضاع».

[٦٧٩] محمد بن عبد الملك الهمذاني في «تاريخه»:

«التنكيل» (١/ ٣٤٥): «لا أعرف ما حاله، وقد ذكر ابن حجر أنه بالغ» - يعني في ذكر حكاية لابن برهان العكبري.

[٦٨٠] محمد بن عبيد الله بن أبي رافع الهاشمي مولاهم الكوفي:

«الفوائد» (ص٣٤٣): «تالف جدًّا».

[٦٨١] محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان العرزمي أبو عبد الرحمن الكوفي:

«الفوائد» (ص٢٧٠): «متروك».

وفي (ص٣٩٤): «مجمع على تركه».

[٦٨٢] **محمد بن عبيد الله بن مروان بن محمد بن هشام أبو النصر الضرير الأموي ثم المرواني ثم السليماني:**

«الفوائد» (ص١٦٤): «له ترجمة في «اللسان» (٥/ ٢٧٤) رقم (٩٣٧)[١] وفيها الإشارة إلى هذا الخبر[٢]، ويظهر منها أن محمدًا هذا لم يكن بثقة، ولكن كان له سماع ثابت في بعض الكتب، أما هذا الخبر فحدث به من حفظه كما قال تمام». اهـ.

[٦٨٣] **محمد بن عبيد بن أبي أمية الطنافسي أبو عبد الله الكوفي الأحدب:**

«التنكيل» (٢١٧) قال أحمد: «يخطئ ولا يرجع عن خطئه».

قال الشيخ **المعلمي**: الظاهر أن خطأه إنما كان في اللحن، فقد وصف بأنه يلحن، فأما الثقة، فقد وثقه أحمد نفسه، وابن معين، وابن عمار، والنسائي، والعجلي، وابن سعد، والدارقطني، وغيرهم، وقال ابن المديني: «كان كيِّسا»، واحتج به الشيخان في «الصحيحين» وبقية الأئمة». اهـ.

وقال **المعلمي** في ترجمة المسيب بن واضح من «التنكيل» رقم (٢٤٥): «ذكر الخطيب في «الكفاية» (ص١٤٣- ١٤٧) ما يتعلق بخطأ الراوي وبعدم رجوعه، فذكروا أنه يُردُّ رواية من كان الغالب عليه الغلط، ومن يغلط في حديث مجتمع عليه فينكر عليه فلا يرجع.

ومعلوم من تصرفاتهم ومن مقتضى أدلتهم أن هذا حكم الغلط الفاحش الذي تعظم مفسدته، فلا يدخل ما كان من قبيل اللحن الذي لا يفسد المعنى، ومن قبيل

(١) وقع في الطبعة الهندية من «اللسان» -وعليها يعتمد **المعلمي**-: بن عبد الله، والصواب أنه: ابن عبيد الله، بالتصغير، كما في النسخة المطبوعة على خمس نسخ خطية (٦/ ٣٣٦) وكما يدل عليه ترتيب التراجم.

(٢) هو خبر: «الجبن داء، والجُوز داء، فإذا اجتمعا كانا شفاء».

ما كان يقع من شعبة من الخطأ في الأسماء، وما كان يقع من وكيع وأشباه ذلك، وكما وقع من مالك، كان يقول في عمرو بن عثمان: «عمر بن عثمان» وفي معاوية بن الحكم: «عمر بن الحكم» وفي أبي عبد الله الصنابحى: «عبد الله الصنابحي».

وقد جاء عن معن بن عيسى أنه ذكر ذلك لمالك فقال مالك: «هكذا حفظنا وهكذا وقع في كتابي، ونحن نخطئ، ومن يسلم من الخطأ؟».

فلم يرجع مالك مع اعترافه باحتمال الخطأ». اهـ.

[٦٨٤] محمد بن أبي عتاب البغدادي أبو بكر الأعْين:

«التنكيل» (٢١٨) قال ابن معين: «لم يكن من أهل الحديث».

قال **المعلمي**: «هذه كلمة مجملة، وقد فسرها الخطيب بقوله: «يعني لم يكن بالحافظ للطرق والعلل، وأما الصدق والضبط فلم يكن مدفوعًا عنه»[(١)] وقال الإمام أحمد: «رحمه الله تعالى، مات ولا يعرف إلا الحديث، ولم يكن صاحب كلام، وإني لأغبطه». وذكره ابن حبان في «الثقات»[(٢)] وأخرج له مسلم في مقدمة «صحيحه»[(٣)]. اهـ.

[٦٨٥] محمد بن عثمان بن أبي شيبة:

«التنكيل» (٢١٩) راجع ما يتعلق بنقد روايات الجرح والتعديل، والبحث المتعلق بالجرح الغير مُفسّر مع تقديم التوثيق عليه، من قسم القواعد.

---

(١) إن كان هذا هو اصطلاح المتقدمين -ومنهم ابن معين- فالظاهر أن المتأخرين إذا أطلقوا هذا الوصف إنما يُعنون به أنه لم يكن مشتغلًا بالحديث وسماعه وروايته، وقد يكون من أهل الفقه أو اللغة أو القراءة ونحو ذلك.

(٢) ووثقه الخطيب (٢/ ١٨٣).

(٣) وأبو زرعة وأبو حاتم وأبو داود في غير «السنن» وجماعة.

[ز١٦] **محمد بن علي بن الحسن بن شقيق أبو عبد الله المروزي:**

«التنكيل» رقم (٢٢١) قال الكوثري: «يكفي في إثبات أنه ليس بالقوي إعراض الشيخين عن إخراج حديثه في «الصحيح» مع روايتهما عنه خارج «الصحيح»».

فقال الشيخ **المعلمي**: «ليس هذا بشيء، فمن شأنهما في «الصحيح» أن يتطلبا العلو ما وجدوا إليه سبيلا، ولا يرضيان بالنزول إلا أن يتفق لهما حديث صحيح تشتد الحاجة إلى ذكره في «الصحيح»، ولا يقع لهما إلا بنزول، فلم يتفق لهما ذلك هنا.

وهذا الرجل سِنُّهُ قريبٌ من سنهما، فروايتهما عنه نزول، وهناك وجوه أخر لعدم إخراجهما للرجل في «الصحيح»، راجع ترجمة «إبراهيم بن شماس»، ولهذا لم يلتفت المحققون إلى عدم إخراجهما للرجل في «الصحيح»، فلم يعدوا عدم إخراجهما الحديث دليلا على عدم صحته، ولا عدم إخراجهما للرجل دليلا على لينه.

ومحمد هذا وثقه النسائي، والنسائي ممن قد يفوق الشيخين في التشدد كما نبهوا عليه في ترجمته، ووثقه غيره أيضا، وروى عنه أبو حاتم وقال: «صدوق»، وأبو زرعة ومن عادته أن لا يروي إلا عن ثقة، كما مر في ترجمة أحمد بن سعد، وابن خزيمة وهو لا يروي في «صحيحه» إلا عن ثقة. والله الموفق. اهـ.

[٦٨٦] **محمد بن علي بن خلف العطار الكوفي:**

«الفوائد» (ص٤٠٩): قال السيوطي في «اللآلئ»: «وثقه الخطيب في تاريخه».

فقال الشيخ **المعلمي**: «إنما قال الخطيب (٣/ ٥٧) «أخبرنا محمد بن علي الدقاق قال: قرأنا على الحسن» الصواب الحسين «بن هارون عن أبي» الصواب: ابن «سعيد» وهو أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة، يروي الخطيب من «تاريخه» بهذا الإسناد «قال» ابن عقدة: «محمد بن علي بن خلف العطار الكوفي سكن

بغداد، سمعت محمد بن منصور يقول: كان محمد بن علي بن خلف ثقة مأمونًا حسن العقل».

فهذا قول محمد بن منصور، ولم يتبين من هو، والظاهر أنه من تمامِ حكاية ابن عقدة، فعلى هذا: لا يثبت عن محمد بن منصور؛ لأن ابن عقدة رافضي متهم، ومحمد بن علي بن خلف هذا رافضي، لأنه كوفي، وروايته تدل على ذلك[١]، وعلى كل حال فكلام ابن عدي هو المعتمد»[٢]. اهـ.

[٦٨٧] محمد بن علي بن عطية أبو طالب المكي:

«التنكيل» (٢٢٢) قال الخطيب (ج٣ ص٨٩): «صنف كتابًا سماه «قوت القلوب» على لسان الصوفية، ذكر فيه أشياء[٣] منكرة مستشنعة في الصفات..قال العتيقي: وكان رجلًا صالحًا مجتهدًا في العبادة».

قال **المعلمي**: يراجع كتابه فقد يكون المستنكر إنما هو من رأيه، لا روايته، فإذا كان كذلك فقد مرّ تحقيقه في القواعد[٤]. اهـ.

---

(١) حديثه المشار إليه: «أن عمار بن ياسر قال لأبي موسى ﵁: سمعت رسول الله ﷺ يلعنك. قال إنه استغفر لي قال عمار: شهدت اللعن ولم أشهد الاستغفار».

(٢) يعني قول ابن عدي: أن البلاء في هذا الحديث من ذاك العطار.

وذكره ابن الجوزي في موضوعاته.

(٣) هذه الأشياء تحتمل أن تكون أقوال وآراء ومذاهب له ولغيره من هؤلاء الصوفية، وتحتمل أن تكون روايات وأخبار بإسناده سواء مرفوعة أو موقوفة أو مقطوعة، وعلى هذين الاحتمالين بنى **المعلمي** ما يأتي من الكلام، فاحتمل الأمر الأول منهما، وهو الموافق لما طالعته في الكتاب المذكور.

(٤) قال الخطيب: حدثني عنه محمد بن المظفر الخياط وعبد العزيز بن علي الأزجي.

وترجم له الذهبي في وفيات سنة (٣٨٦هـ) من «تاريخ الإسلام» وقال: رأيت أربعين حديثًا لأبي طالب وبخطه، قد أخرجها بأسانيده، وروى فيها عن عبد الله بن جعفر بن فارس إجازة، وروى في أولها: «مَنْ حفظ على أمتي أربعين حديثًا» من خمسة أوجه، وقد خرج فيها.

[٦٨٨] **محمد بن عمر أبو بكر الجعابي الحافظ قاضي الموصل التميمي البغدادي:**

«التنكيل» (١/ ١٢٣): «متكلم فيه»[(١)].

[٦٨٩] **محمد بن عيسى بن القاسم بن سميع القرشي الأموي أبو سفيان الدمشقي مولى معاوية بن أبي سلام:**

استُنْكر عليه حديث دلّسه عن رجل كذاب، وقد رواه عن ابن سميع: هشامُ بن عمار، فبحث الشيخ **المعلمي** فيما يتعلق بالحكاية الواردة في تدليس هذا الخبر، ومال إلى الحمل على هشام في تدليسه، راجع بحثه ذاك مع التعليق عليه في ترجمة هشام من هذا الكتاب.

[٦٩٠] **محمد بن عيسى بن كيسان أبو يحيى الهلالي:**

«الفوائد» (ص٤٥٩)، قال السيوطي في «اللآلئ»: «لم يتهم محمد بن عيسى بكذب، بل وثقه بعضهم فيما نقله الذهبي، وقال ابن عديّ: أنكر عليه هذا الحديث[(٢)]، وحديث آخر، والحديث أخرجه أبو الشيخ في «العظمة»، والبيهقي في «شعب الإيمان»، واقتصر الحفاظ على تضعيفه».

---

(١) قال الذهبي في «الميزان» (ت٨٠٠٦): من أئمة هذا الشأن ببغداد، على رأس الخمسين وثلاثمائة، إلا أنه فاسق رقيق الدين،.. وكان أحد الحفاظ المجودين، تخرج بابن عقدة، وله مصنفات كثيرة، وله غرائب، وهو شيعي. وانظر «تاريخ بغداد» (٣/ ٢٦).

(٢) هو ما يروى: «أنه قَلَّ الجراد في سنة من سني عمر التي وُلي فيها، فسأل عنه فلم يخبر بشيء، فاغتم لذلك، فأرسل راكبًا إلى اليمن، وراكبًا إلى الشام، وراكبًا إلى العراق يسأل: هل رئي من الجراد شيء أم لا؟ فأتاه الراكب من قبل اليمن بقبضة من الجراد فألقاها بين يديه. فلما رآها كبر ثلاثا، ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: خلق الله سبحانه ألف أمّة منها: ستمائة في البحر، وأربعمائة في البرّ. فأول شيء يهلك من هذه الأمم الجراد، فإذا هلكت تتابعت مثل النظام إذا قطع سلكه».

رواه أبو يعلى، وقال ابن حبان: موضوع، محمد بن عيسى بن كيسان يروي عن ابن المنكدر العجائب..

قال الشيخ **المعلمي**: «كلامهم في محمد بن عيسى شديد مع إقلاله، والخبر منكر جدًّا، والأمم أكثر مما ذكر. وقد انقرض منها أنواع، ومنها ما يتوقع انقراضه قبل الجراد». اهـ.

[٦٩١] محمد بن غالب تمتام أبو جعفر الدقاق بغدادي:

«الفوائد» (ص١٥٠): «صاحب أوهام».

[٦٩٢] محمد بن فليح بن سليمان الأسلمي أو الخزاعي المدني:

«التنكيل» (٢٢٩) راجع ترجمة والده فليح بن سليمان.

[٦٩٣] محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي الكوفي:

«الفوائد» (ص٥٠٣): «ليس بثقة».

[٦٩٤] محمد بن القاسم الأسدي أبو إبراهيم الكوفي شامي الأصل لقبه: كاو:

«الفوائد» (ص٣٠)، قال أحمد: «أحاديث محمد بن القاسم موضوعة، ليس بشيء، رمينْا بحديثه».

فقال السيوطي في «اللآلئ»: «وقد وثقه ابن معين».

فقال الشيخ العلامة **المعلمي** رَحِمَهُ اللَّهُ: «ثبت تكذيبه من أوجه عن أحمد، وتابعه البخاري وغيره، وكذبه أيضا أبو داود وغيره.

وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: «ثقة وقد كتبت عنه».

وعادة ابن معين في الرواة الذين أدركهم أنه إذا أعجبته هيئة الشيخ يسمع منه جملة من أحاديثه، فإذا رأى أحاديث مستقيمة ظن أن ذلك شأنه فوثقه، وقد كانوا يتقونه ويخافونه.

فقد يكون أحدهم ممن يخلط عمدًا ولكنه استقبل ابن معين بأحاديث مستقيمة، ولما بعد عنه خلط، فإذا وجدنا ممن أدركه ابن معين من الرواة من وثقه ابن معين وكذبه الأكثرون أو طعنوا فيه طعنًا شديدًا، فالظاهر أنه من هذا الضرب، فإنما يزيده توثيق ابن معين وهنًا؛ لدلالته على أنه كان يتعمد. اهـ.

[٦٩٥] محمد بن كثير بن أبي عطاء الثقفي مولاهم أبو يوسف الصنعاني نزيل المصيصة:

«الفوائد» (ص٨٠): «ليّن جدًّا[(١)]، كثير الغلط[(٢)]، وذكروا أنه اختلط»[(٣)].

وترجم له الشيخ **المعلمي** في «التنكيل» (٢٣١).

وفيه: «قال الإمام أحمد[(٤)]: «لم يكن عندي ثقة، بلغني أنه قيل له: كيف سمعت من معمر؟ قال: سمعت منه باليمن، بعث بها إليّ إنسان من اليمن».

فقال الشيخ **المعلمي**: «فهذه حجة أحمد، حمل الحكاية علي أن محمد بن كثير لم يسمع من معمر[(٥)]، وإنما بعث إليه إنسان بصحيفة من اليمن فيها أحاديث عن معمر فظن

---

(١) قاله البخاري «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٣٣٣).

(٢) وصفه بذلك صالح جزرة، والنسائي، والساجي، وغيرهم.

(٣) قاله ابن سعد في «طبقاته» (٧/ ٤٨٩) بلفظ: «يذكرون أنه اختلط في آخر عمره» وسيأتي.
ولم أر من ذكر ذلك غير ابن سعد، ولم يسنده، ففي ثبوت ذلك نظر، والله تعالى أعلم.

(٤) من رواية ابنه صالح عنه. «الجرح والتعديل» (٨/ ت٣٠٩).

(٥) لكن قال عبد الله بن أحمد: ذكر أبي محمد بن كثير المصيصي فضعفه جدًّا، وقال: سمع من مَعْمر، ثم بعث إلى اليمن فأخذها فرواها، وضعف حديثه عن مَعْمر جدًّا، وقال: هو منكر الحديث، أو قال: يروي أشياء منكرة. «العلل ومعرفة الرجال» (٥١٠٩)، وعنه العقيلي: (٤/ ١٢٨)
فقول أحمد: «سمع من مَعْمر»، صريح في أنه لم يحمل الحكاية على عدم السماع.
وإنما محمل الحكاية عنده - فيما يظهر - على أمرين:
الأول: أنه ليس فيما بلغه عن محمد بن كثير أن ذاك الذي بُعث إليه من اليمن إنما هو كتابه الذي كتبه عن معمر، وإنما فيما بلغه عنه قوله: سمعت من معمر، ولم يقل كتبت عن معمر، فالحكاية فيها سماع فقط، فما ذاك الكتاب؟

محمد بن كثير أن ذلك يقوم مقام السماع من معمر، وليس هذا بالبين؛ إذ قد يكون مراده: «سمعت منه باليمن وتركت أصلي باليمن، ثم بعث به إليّ». اهـ.

وقال أبو حاتم: «كان رجلًا صالحًا سكن المصيصة، وأصله من صنعاء اليمن، كان في حديثه بعض الإنكار». وقال أيضًا: «سمعت الحسن بن الربيع يقول: محمد ابن كثير اليوم أوثق الناس، وينبغي لمن يطلب الحديث لله تعالى أن يخرج إليه، كان يُكْتَبُ عنه وأبو إسحاق الفزاري حي، وكان يُعرف بالخير مذ كان».

وقال ابن الجنيد عن ابن معين: «كان صدوقًا» وقال عبيد بن محمد الكشوري عن ابن معين: «ثقة».

وقال ابن سعد: «كان ثقة ويذكرون أنه اختلط في أواخر عمره».

وقال ابن حبان في «الثقات»: «يخطئ ويغرب» وقال أبو داود: «لم يكن يفهم الحديث».

وقال أبو حاتم: «ودُفع إلى محمد بن كثير كتاب من حديثه عن الأوزاعي، فكان يقول في كل حديث منها: ثنا محمد بن كثير عن الأوزاعي»! وقال الذهبي: «هذا تغفيل يسقط به الراوي» (١).

= الثاني: قول محمد بن كثير فيما بلغ أحمد: بعث بها إليَّ إنسان من اليمن، فَمَنْ هذا الإنسان؟ وما علاقته بذاك الكتاب؟

فمحمد بن كثير على فرض أنه قد سمع من معمر، إلا أنه ليس ثمة دليل على أنه قد كتب عنه، وليس هو ممن وُصف بالحفظ حتى يُعتمد على حفظ ما قد سمع، وروايته عن معمر من كتاب أُرسل إليه لا يُدرى مَنْ مُرْسله، ولا يُدرى سماع مَنْ هو، يُسْقِطُ الثقة به جملَةً؛ يؤيد ذلك وقوع المناكير في رواية محمد بن كثير عن معمر، مما يدل على وهن هذا الكتاب، ومما يدل على سقوط الاحتجاج بمحمد في هذا وفي غيره - فإن له مناكير عن غير معمر كالأوزاعي -وصنيعه هذا يُسْفر عن تساهل قادح في روايته وتثبته، والأئمة يغمزون الرواة بأقل من هذا.

إلا أن وصفهم له بالصدق والصلاح يدل على أنه كان لا يتعمد، بل الظاهر أنه كان مغفلا، لا يفهم الحديث - كما قال أبو داود -، وكما تدل عليه الحكاية الآتية عن أبي حاتم، والله تعالى أعلم.

(١) «الميزان» (٤/ت٨١٠٠)، وقال في «السير» (١٠/ ٣٨٣): «هذا هو التدميغ، وبكل حال، فيُكتب حديثه، أما الحجة به فلا تنهض». اهـ.

وقال في وفيات سنة (٢١٦) من «تاريخ الإسلام»: «كان مغفلًا» ثم ساق هذه الحكاية.

فقال الشيخ **المعلمي**: أما السقوط فلا، وقد انتقدوا عليه أحاديث ذكرها الذهبي في «الميزان»:

الأول: روى عن الثوري عن إسماعيل عن قيس عن جرير: أظنه - شك ابن كثير - فذكر حديثًا. قالوا: الصواب بالسند عن قيس عن دكين. وقد شك محمد ابن كثير وبيّن شكّهُ، وليس من شرط الثقة أن لا يشك.

الثاني: حديث في قراءة «يس» رفعه محمد بن كثير وصوبوا أنه مرسل، وهذا خطأ هيّن يحتمل للمكثر.

الثالث: حديث رواه عن الأوزاعي عن ابن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعًا: «إذا وطئ أحدكم الأذى بخفيه..» رواه هكذا أبو داود من طريق محمد بن كثير، ورواه آخرون عن الأوزاعي، قال: أُنبئت أن سعيدًا المقبري حدّث عن أبيه..».

وليس في هذا ما يقطع به بالوهم، فإن كان وهم فمثله يحتمل للمكثر؛ لأن الأوزاعي مما يروي عن ابن عجلان عن سعيد المقبري.

الرابع: أخرج الترمذي عن الحسن بن الصباح عن محمد بن كثير-زاد في بعض النسخ: العبدي (؟)- عن الأوزاعي عن قتادة عن أنس قال: رأى النبي ﷺ أبا بكر وعمر فقال: هذان سيدا كهول الجنة..».

قال الترمذي: «حسن غريب من هذا الوجه» ثم أخرجه من حديث علي.

وهذا الحديث ذكر في «الميزان» و«التهذيب» في ترجمة محمد بن كثير المصيصي وأنه أُنكر عليه، ذُكر لابن المديني فقال: «كنت أشتهي أن أرى هذا الشيخ، فالآن لا أحب أن أراه»[1]. وأحسب أبا حاتم وابن حبان إنما أشارا إلى هذا الحديث؛ إذ قال الأول:

---

(١) حكى ابن أبي حاتم هذا لأبيه، فقال: صدق، فإن قتادة عن أنس لا يجيء هذا المتن. «علل الرازي» (٢٦٨١).

«في حديثه بعض الإنكار» وقال الثاني: «يغرب»[(١)].

والحديث مذكور من حديث علي رضي الله عنه، ووهمُ محمد بن كثير في إسناده لا يسقطه، بل حقه أن يتقى ما يظهر أنه وهم فيه، ويحتج به فيما توبع عليه، وينظر فيما تفرد به وليس بمنكر والله أعلم. اهـ.

[٦٩٦] محمد بن كثير العبدي أبو عبد الله البصري:

«التنكيل» (٢٣٠) راجع مبحث: «تعارض الجرح والتعديل» و«دلالات نفي التوثيق عند الأئمة» من قسم القواعد من هذا الكتاب.

[٦٩٧] محمد بن كثير الكوفي أبو إسحاق القرشي:

«الفوائد» (ص٤٠٠): «هالك، تصنع لابن معين بأحاديث مستقيمة فظن ابن معين أن ذلك شأنه فأثنى عليه، ثم ذُكر له بعض مناكيره فقال: «فإن كان هذا الشيخ روى هذا فهو كذاب»[(٢)]. وقال أحمد: «حرقنا حديثه». وقال ابن المديني: «كتبنا عنه عجائب وخططت على حديثه».

---

(١) وذكر له العقيلي (٤/ ١٢٨) حديثًا آخر رواه عن معمر، قد أخطأ في إسناده.

وذكر النسائي في «المجتبى» (٦/ ١١١) ما رواه بشر بن المفضل قال: حدثنا حميد عن الحسن عن عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ قال: «لا جلب ولا جنب ولا شغار في الإسلام، ومن انتهب نهبة فليس منا».

ثم روى عن علي بن محمد بن علي: حدثنا محمد بن كثير عن الفزاري عن حميد عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «لا جلب ولا جنب ولا شغار في الإسلام».

ثم قال النسائي: هذا خطأ فاحش، والصواب حديث بِشر. اهـ.

(٢) قال ابن الجنيد (٨٨٧): «قلت ليحيى: محمد بن كثير الكوفي؟ قال: ما كان به بأس كان قدمَ فنزل ثَمَّ عند نهركم ذاك. فظننت أنا أنه يعني نهر كرخايا. قلت: إنه روى أحاديث منكرات. قال: ما هي؟ قلت: - وذكر حديثين - فقال: إن كان الشيخ روى هذا فهو كذاب، وإلا فإني رأيت حديث الشيخ مستقيمًا». اهـ.

[٦٩٨] محمد بن كثير الفهري الشامي:

«الفوائد» (ص٨٠): «متروك».

[٦٩٩] محمد بن المتوكل بن عبد الرحمن القرشي الهاشمي مولاهم العسقلاني المعروف بابن أبي السّريّ:

«التنكيل» (٢/ ١٠٩- ١١٠) قال أبو داود في «السنن»: «حدثنا عثمان بن أبي شيبة ومحمد بن أبي السريّ العسقلاني - وهذا لفظه وهو أتمّ - قالا: ثنا ابن نمير عن محمد بن إسحاق عن أيوب بن موسى عن عطاء عن ابن عباس قال: قطع رسول الله ﷺ يد رجل في مجن قيمته دينار أو عشرة دراهم».

قال **المعلمي**: «هذا لفظ ابن أبي السّريّ كما صرح به أبو داود، وابن أبي السّري وإن حكى ابن الجنيد أن ابن معين وثّقهُ[1] فقد قال أبو حاتم: «ليّن الحديث». وقال مسلمة: «كان كثير الوهم وكان لابأس به». وقال ابن وضاح: «كان كثير الحفظ كثير الغلط». وقال ابن عديّ: «كثير الغلط».

والمحفوظ عن ابن نمير كما تقدم: نا شعيب بن أيوب نا عبد الله بن نمير..»[2] والظاهر أن لفظ عثمان بن أبي شيبة هكذا. اهـ.

[٧٠٠] محمد بن مجيب الثقفي الكوفي الصائغ نزيل بغداد:

«الفوائد» (ص١٧٥): «كذاب».

[٧٠١] محمد بن محمد بن سليمان أبو بكر الباغندي الحافظ:

«التنكيل» رقم (٢٣٢) راجع الكلام على «التدليس» من قسم القواعد، وفيه: أنّ البعض يطلق على الفاحش منه اسم الكذب، بل والسرقة، وأن استقامة حديث

(١) «سؤالاته» (٥٥٤)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ٨٨) وقال: كان من الحفاظ.

(٢) بلفظ: «كان ثمن المجن يقوم على عهد رسول الله ﷺ عشرة دراهم» «سنن الدارقطني» (٣/ ١٩٢، رقم ٣٢٤) وغيره.

المدلس وخلوه من المناكير تدل على أنه كان لا يدلس إلا فيما لا شبهة في صحته عمن يسميه.. إلى غير ذلك من الأبحاث.

[٧٠٢] محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي مولاهم أبو الزبير المكي:

قال الشيخ **المعلمي** في كتاب «عمارة القبور» (ص٢٠٥-٢١٩): قال الشافعي: «يحتاج إلى دعامة»(١).

ومعنى ذلك أن فيما انفرد به نكارة.

وقال أبو زرعة وأبو حاتم: «لا يُحتج به».

وهذه الكلمة من المرتبة التي تلي أخف مراتب الجرح، وصاحبها صالح للمتابعة.

وقال شعبة: «رأيته يزن ويسترجح في الميزان»(٢).

وأجاب عن هذه: ابن حبان؛ بأن ذلك لا يقتضي الترك(٣).

أقول: وغايةُ هذه المنافاةُ لكمال المروءة، وليس ذلك بجرح.

وروى عنه سويد بن عبد العزيز أنه قال: «لا يحسن يصلي»(٤).

وسويد ضعيف.

وقال شعبة: «بينا أنا جالس عنده، إذ جاء رجلٌ، فسأله عن مسألة، فردّ عليه، فافترى عليه، فقلت له: يا أبا الزبير، أتفتري على رجل مسلم؟ قال: إنه أغضبني. قلت: ومن يغضبك تفتري عليه، لا رويت عنك حديثًا أبدًا»(٥).

---

(١) «الجرح» (٨/ ٧٦).

(٢) «ضعفاء العقيلي» (٤/ ١٣٠).

(٣) قال في «الثقات» (٥/ ٣٥١-٣٥٢): «لم يُنصف من قدح فيه؛ لأن من استرجح في الوزْن لنفسه لم يستحق الترك لأجله».

(٤) «الجرح».

(٥) «تهذيب التهذيب» (٩/ ٤٤٢).

أقول: الافتراء حقيقتة مطلق الكذب، ولكنّ ظاهر السياق أنّه سبّه، والافتراء إذا أطلق في حكاية السب، فالظاهر أنه أريد به القذف، والقذفُ كبيرة تُسقط العدالة.

وجوابه:

١ - أن الافتراء ليس نصًا في القذف، فقد يراد به مطلق السب، ولاسيما إذا كان شنيع اللفظ، كالإعضاض، وعليه قد يكون السائل أساء الأدب فأعضه أبو الزبير.

وقد جاء في الحديث: «من تعزّى بعزاء الجاهلية، فأعضّوه بِهنُ أبيه، ولا تكنوا»(١).

(١) رُوي من طرق عن عوف بن أبي جميلة الأعرابي، عن الحسن البصري، عن عُتَيٍّ بن ضمرة السعدي، عن أبي بن كعب: «أن رجلا اعتزى بعزاء الجاهلية، فأعضه ولم يكنه.. وقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من تعزَّى.. الحديث.

رواه أحمد في «المسند» (٥/ ١٣٦) وغيره.

وأعقبه أحمد برواية يونس - وهو ابن عبيد - عن الحسن، عن عُتَيٍّ: أن رجلا تعزَّى بعزاء الجاهلية - فذكر الحديث، قال أُبي: كنا نُؤمر إذا الرجل تعزَّى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا.

والحسن مدلس، ولم يصرح بسماعه من عُتِي.

وعُتَيٌّ بن ضمرة، إنما وثقه ابن سعد والعجلي، وقال: روى عنه الحسن ستة أحاديث، ولم يرو عنه غيره.

لكن ذكر ابن الجنيد عن ابن معين: روى قرة بن خالد عن عبد الله بن عتي بن ضمرة عن أبيه.

وقال ابن المديني: مجهول، سمع من أُبيٍّ بن كعب أحاديث لا نحفظها إلا من طريق الحسن، وحديثه يشبه حديث أهل الصدق، وإن كان لا يعرف «تهذيب التهذيب» (٧/ ١٠٤).

والحديث رواه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٤٣٣) من طريق سعيد بن بشير عن قتادة عن الحسن عن مكحول عن عجر[د] بن مدراع التميمي قال: يا آل تميم - وكان من بني تميم - فقال وهو عند أبي بن كعب، فقال أُبي: أعضك الله بِهنُ أبيك.. قال: إن رسول الله ﷺ أمرنا: مَنِ اعتزى بعزاء الجاهلية..

وسعيد بن بشير ضُعِّف، لاسيما في قتادة، فإنه يروي عنه المنكرات، وما لا يتابع عليه، كما قاله محمد بن عبد الله بن نمير «الجرح» (٤/ ص٧)، وابن حبان «المجروحين» (١/ ٣١٩).

وقتادة والحسن مدلسان، والحسن لا تعرف له رواية عن مكحول، فالإسناد غريب شاذ.

٢- وعلى تسليم أن شعبة أراد بها القذف، فلم يُبيِّنْ لفظ أبي الزبير، فيحتمل أنه قال كلمة يراها شعبة قذفًا، وغيره لا يوافقه، ولهذا قال الفقهاء: إذا قال الشاهد: أشهد أنّ فلانًا قذف فلانًا، لم يقبل حتى يفسر.

ولا يرِدُ على هذا قولُ شعبة: أتفتري..الخ، وسكوتُ أبي الزبير عن نفي ذلك؛ لأن شعبة قد يكون إنما قال له: «أتقول هذا لرجل مسلم» ثم أخبر شعبة عن ذلك بالمعنى على رأيه. أو يكون أبو الزبير ترك نفي ذلك؛ لأنه على كل حال قد أخطأ، فرأى الأولى الاعتذار بأنها كلمة جرتْ على لسانه لشدة الغضب، وهذا عذرٌ صحيح، كما يأتي إن شاء الله.

= ومكحول لم يدرك أُبي بن كعب.

وللحديث إسناد آخر، رواه عبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» (٥/ ١٣٣) قال: ثنا محمد بن عمرو بن العباس الباهلي ثنا سفيان عن عاصم عن أبي عثمان عن أُبي ﷺ: «أن رجلا اعتزى فأعضه أُبي بهن أبيه، فقالوا: ما كنت فحاشًا. قال: إنا أمرنا بذلك» شيخ عبد الله بن أحمد هو أبو بكر البصري، ترجمه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/ ١٢٧) وذكر روايته عن سفيان بن عيينة، ورواية عبد الله بن أحمد عنه.

وليس هو: محمد بن عمرو بن عباد بن جبلة بن أبي رَوَّاد العتكي مولاهم، أبو جعفر البصري، المترجم في «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٢٠٨) كما توهَّمَهُ الشيخ الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١/ ص٤٧٧)؛ فإن أبا بكر نُسب باهليًا، وليس كذلك أبو جعفر، وذكر الخطيب رواية أبي بكر عن ابن عيينة، وليس كذلك أبو جعفر، واتفقا في أنهما بصريان، ويروي عنهما عبد الله بن أحمد.

وصاحبنا في الإسناد قد رَوى عنه جماعة، وأسند الخطيب إلى ابن عقدة قوله: سمعت عبد الرحمن ابن يوسف (و هو ابن خراش) يقول: كان ثقة.

وفي الاحتجاج بما يرويه ابن عقدة في الجرح والتعديل نظر، كما قاله الخطيب وغيره.

وقد ذكر الخطيب في ترجمة الباهلي هذا حديثًا من روايته عن ابن عيينة، ثم قال الخطيب: يقال لم يروه عن سفيان بن عيينة إلا محمد بن عمرو الباهلي.

أقول: والظاهر أيضًا أنه لم يرو حديثنا عن ابن عيينة إلا هو، وابن عيينة له أصحاب متوافرون ومنهم جملة من الأئمة المبرزين، فأين كانوا مما يتفرد به هذا البصري عن ابن عيينة.

ولم يثبت في حقه توثيق معتبر، فضلا عن أن يكون من الحفاظ الذين يعتمد على تفردهم بمثل هذا.

فالإسناد غريب من جهة هذا التفرد، والله تعالى أعلم.

٣- وعلى تسليم أنه قذفٌ صريحٌ، فقد يكون أبو الزبير مطلعًا على أن ذلك هو الواقع، وسكت عن ذكر ذلك لشعبة؛ لأنه على كل حال مما لا يليق، وإنما جرى أولًا على لسانه لشدة الغضب.

ويستأنس لهذه الوجوه: بأنه لو كان القذف صريحًا، والمقذوف بريئًا، لذهب فشكاه إلى الوالي، والحدود يومئذ قائمة.

٤- وعلى كل حال فقد أجاب أبو الزبير عن نفسه بقوله: «إنه أغضبني». أي: فلشدة الغضب جرت على لسانه -وهو لا يشعر- كلمة مما اعتاد الناس النطق به.

وقد جاء في الحديث: «لا طلاق في إغلاق»(١) وفُسِّر الإغلاق: بشدة الغضب، وقال الله سبحانه: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَٰنِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ﴾(٢).

وقال تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾(٣).

وفي حديث مسلم عن أنس مرفوعًا: «لله أشد فرحًا بتوبة عبده حين يتوب إليه من أحدكم.. ثم قال من شدة الفرح: اللهم أنت عبدي وأنا ربك، أخطأ من شدة الفرح»(٤).

٥- قال الذهبي في «الميزان» في ترجمة ابن المديني: «ثم ما كُلُّ من فيه بدعة أو له هفوة أو ذنوب يقدح فيه بما يوهن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصومًا من الخطايا والخطأ».

---

(١) في أسانيده كلام.

(٢) المائدة - آية رقم: (٨٩).

(٣) الأحزاب - آية رقم: (٥).

(٤) (٤/ ص٢١٠٤-٢١٠٥).

وفي «إرشاد الفحول» للشوكاني (ص٤٦): «قال ابن القشيري: والذي صح عن الشافعي أنه قال: في الناس من يمحض الطاعة فلا يمزجها بمعصية، وفي المسلمين من يمحض المعصية ولا يمزجها بالطاعة، فلا سبيل إلى ردِّ الكُلِّ، ولا إلى قبول الكُلِّ، فإن كان الأغلب على الرجل من أمره الطاعة والمروءة قبلت شهادته وروايته، وإن كان الأغلب المعصية وخلاف المروءة رددتها».

وفيه من جملة كلام عن الرازي: «والضابط فيه أن كل ما لا يؤمن من جراءته على الكذب تردُّ الرواية، وما لا فلا».

وفيه قال الجويني: «الثقة هي المعتمد عليها في الخبر، فمتى حصلت الثقة بالخبر قُبل».

أقول: وهذا هو المعقول، وعليه عمل الأئمة الفحول؛ فإن الحكمة في اشتراط العدالة في الرواي هي كونها مانعة له عن الكذب، فيقوى الظن بصدقه، فإذا جرت منه هفوة لا تخدش قوة الظن بصدقه، لم تخدش في قبول روايته[(١)].

والحاصل أن تلك الكلمة التي سبقت على لسان أبي الزبير بدون شعوره لشدة غضبه، لا ينبغي أن يهدر بها مئات الأحاديث عن رسول الله ﷺ، مع التحقق بكمال صدقه وحفظه وضبطه وتحريه وإتقانه.

٦- والظاهر من حاله، وما ثبت لدى جمهور الأئمة من عدالته، أنه تاب عنها في الوقت، وإن كانت إنما جرت على لسانه بدون شعور.

---

(١) زيد هنا في النسخة «س» من الكتاب -والتي هي أصل المطبوع باسم «البناء على القبور»- قول **المعلمي**: «ومن هنا رجح الأئمة رواية الخوارج على رواية الشيعة؛ لأن الخوارج يعتقدون أن مطلق الكذب كفر، فضلا عن الكذب على رسول الله ﷺ؛ أما الشيعة فيتدينون بالكذب: «التقية» حتى جوزوها من النبي ﷺ، بل على الله سبحانه؛ لتأويلهم الآيات الواردة في مدح بعض الصحابة على خلاف ظاهرها، قائلين: إنما جعل الله تعالى ظاهرها الثناء استدراجًا لأولئك القوم ليقوموا بنصر الدين، ويكفوا ضررهم عن النبي ﷺ وأهل بيته».

ويلوح لي أن بعض أعداءه -بل أعداء الدين- دسّوا إليه ذلك السائل ليرصده، حتى إذا كان شعبة عنده، جاء فأغضبه ابتغاء أن يسبق على لسانه بكلمة، فينقمها عليه شعبة، وقد كان كذلك، ولكن حيلتهم لم تطفئ نور الله الذي في صدر أبي الزبير، فاعتمده جمهور الأئمة الأعلام، واحتجوا به.

توثيق الأئمة له نقلًا عن كتب الفن:

ابن المديني: «ثقة ثبت».

ابن عون: «ليس أبو الزبير بدون عطاء بن أبي رباح».

يعلى بن عطاء: «كان أكمل الناس عقلًا وأحفظهم».

عطاء: «كنا نكون عند جابر فيحدثنا، فإذا خرجنا تذاكرنا، فكان أبو الزبير أحفظنا».

ابن معين والنسائي وغيرهم: «ثقة».

ابن عدي: «هو في نفسه ثقة، إلا أن يروي عنه بعض الضعفاء، فيكون الضعف من جهتهم».

عثمان الدارمي: «قلت ليحيى: فأبوالزبير؟ قال: ثقة، قلت: محمد بن المنكدر أحب إليك أو أبو الزبير؟ فقال: كلاهما ثقتان».

وممن وثقه: مالك فإنه روى عنه، وهو لا يروي إلا عن ثقة.

وأحمد، والساجي، وابن سعد، وابن حبان.

وقال الذهبي: «من أئمة العلم، اعتمده مسلم، وروى له البخاري متابعة».

والظاهر أن الموثقين اطلعوا على قصة شعبة، واطلعوا على ما يدفع ما فيها من الاتهام، وفيهم: ابن معين والنسائي وابن حبان، وحسبك بهم تعنتًا، مع أن معهم بضعة عشر إمامًا.

وسيظن ظانون أنه ما حدانا إلى الدفاع عن أبي الزبير إلا حرصنا على صحة حديثه هذا(١)، فليعلموا أن الحجة قائمة بدونه مما مضى وما سيأتي، وأن أبا الزبير لم تكن روايته قاصرة على هذا الحديث، فدِفاعُنا عنه هنا يلزمُنا أن نقبلهُ لنا وعلينا، وهذا مما يُلْزِمُناهُ الحق نفسه، والله أعلم. اهـ.

وقال **المعلمي** في كتاب «الاستبصار في نقد الأخبار» (ص٣٨- ٣٩) عند الكلام على ما يُسقط العدالة:

«ما تقرر في الشرع أنه كبيرة إذا وقع من الإنسان فلْتةً، كمنْ أغضبه إنسانٌ فترادّا الكلام حتى قذفه على وجه الشتم، ففي الحُكْمِ بفسقه نظرٌ؛ لأن مثل هذا لا يوجب سوء ظنِّ النّاسِ بالمشتوم، فإن سامِع مثل هذا قد يفْهم منه الشتم فقط، لا أنّ الشاتم يُثبتُ نِسْبة الفاحشة إلى المشتوم.

والذي يدفع الإشكال من أصله أن يتوب ويستغفر، فعلى فرض أنها كبيرة فقد تاب منها، وقد تقرّر في الشرع أن التوبة تجبّ ما قبلها، وأن التائب من الذنب كمن لا ذنب له.

وعلى هذا يحمل ما رُوي عن أبي داود الطيالسي، عن شعبة، أنه ذكر أبا الزبير: محمد ابن مسلم بن تدرس، وسماعه منه قال: «فبينا أنا جالس عنده إذ جاءه رجل فسأله عن مسألة فردّ عليه، فافترى عليه، فقلت له: يا أباالزبير تفتري على رجل مسلم؟! قال: إنه أغضبني، قلت: ومن يغضبك تفتري عليه؟! لا رويت عنك شيئًا».

ذكر هذا في ترجمة أبي الزبير في «التهذيب»، لكن قال في ترجمة: «محمد بن الزبير التميمي» «وأسند ابن عديّ من طريق أبي داود الطيالسي، قلت لشعبة: ما لك لا تحدث عن محمد بن الزبير؟ فقال: مرّ به رجل فافترى عليه، فقلت له، فقال: إنه غاظني».

---

(١) هو حديث النهي عن تقصيص القبور والبناء عليها.

واتفاق القصة لكل من الرجلين: «محمد بن الزبير»، و«محمد بن مسلم بن الزبير» ليس بممتنع، لكن تقارب الاسمين يقرب احتمال الخطأ، والله أعلم». اهـ.

[٧٠٣] محمد بن مسلم بن سوسن الطائفي:

«التنكيل» (٢/ ١٦٨): «استشهد به صاحبا «الصحيح»، ووثقه ابن معين وأبو داود والعجلي ويعقوب بن سفيان وغيرهم. وقال ابن معين مرّة: «ثقة لا بأس به وابن عيينة أثبت منه، وكان إذا حدث من حفظه يخطئ، وإذا حدث من كتابه فليس به بأس، وابن عيينة أوثق منه في عمرو بن دينار، ومحمد بن مسلم أحب إلى من داود العطار في عمر». وداود العطار هذا هو داود بن عبد الرحمن ثقة متفق عليه وثقه ابن معين وغيره.

وقال عبد الرزاق: «ما كان أعجب محمد بن مسلم إلى الثوري، وقال البخاري عن ابن مهدي: «كتبه صحاح»[(١)]. وقال ابن عدي: «لم أر له حديثا منكرًا».

وضعّفهُ أحمد[(٢)]، ولم يبين وجه ذلك، فهو محمول على أنه يخطئ فيما يحدث به من حفظه.

فأما قول الميموني: «ضعفه أحمد علي كل حال من كتاب وغير كتاب»[(٣)]، فهذا ظن الميموني، سمع أحمد يطلق التضعيف فحمل ذلك على ظاهره، وقد دل كلام غيره من الأئمة على التفصيل». اهـ.

---

(١) هذا الوصف يشير إلى ضعفٍ في الحفظ، فما حدَّث من كتابه فهو أصح.

(٢) من رواية ابنه عبد الله عنه: «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٣٢، ٢٧٠).

(٣) هكذا نقله **المعلمي** من «تهذيب التهذيب» (٩/ ٤٤٥) ولفظه كما رواه العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ١٣٤) قال الميموني: سمعت أحمد بن محمد بن حنبل يقول: «إذا حدَّث محمد بن مسلم من غير كتاب يعني أخطأ، قلت: الطائفي؟ قال: نعم، ثم ضعفه على كل حال من كتاب وغير كتاب، فرأيته عنده ضعيفًا». اهـ.

وهذا واضح في أن الميموني قد اطَّلع من أحمد على حَالَيْن بشأن محمد بن مسلم، وأن الأمر ليس ظنًا ولا تخمينًا، ويؤيده رواية عبد الله عن أبيه إطلاق الضعف على محمد، ولا يُلزمُ أحمدُ برأي غيره من الأئمة، ولهذا نظائر مستفيضة في تباين أنظار الأئمة في رواة الحديث، والله تعالى أعلم.

[٧٠٤] محمد بن مسلمة الواسطي:

«الفوائد» (ص٧٨): «ضعيف».

[٧٠٥] محمد بن المظفر بن إبراهيم أبو الفتح الخياط:

«التنكيل» (٢٣٣) قال الخطيب: «كتبت عنه في سنة (٤١٣) وهو شيخ صدوق كان يسكن دار إسحاق، ولا أعلم كتب عنه أحد غيري».

قال **المعلمي**: «يكفي هذا الرجل رواية الخطيب وتصديقه. اهـ.

[٧٠٦] محمد بن معاوية الزيادي البصري، يلقب: عصيدة:

ترجمته في «التنكيل» (٢٣٤) قال الكوثري: والزيادي ممن أعرض عنهم الأئمة الستة في أصولهم، وعادة ابن حبان في التوثيق معروفة».

فقال الشيخ **المعلمي**: «قد قدمنا مرارًا أن كونهم لم يخرجوا للرجل ليس بدليل على وهنه عندهم ولا سيما من كان سنه قريبًا من سنهم وكان مقِلًّا كهذا الرجل، فإنهم كغيرهم من أهل الحديث إنما يُعنون بعلو الإسناد ولا ينزلون إلا لضرورة.

وقد روى النسائي عن هذا الرجل في «عمل اليوم والليلة» وقال في مشيخته: «أرجو أن يكون صدوقًا، كتبت عنه شيئًا يسيرًا».

وإنما قال: «أرجو..» لأنه إنما سمع منه شيئًا يسيرًا ولم يتفرغ لاختباره لاشتغاله بالسعي وراء من هم أعلى منه إسنادًا ممن هم في طبقة شيوخ هذا الرجل.

وقد قال مسلمة بن القاسم: «ثقة صدوق» وقال ابن حبان في «الثقات»: «كان صاحب حديث». فدل هذا أنه قد عرفه حق معرفته، وقد قدمنا في ترجمة ابن حبان أن مثل هذا من توثيقه توثيق مقبول، بل قد يكون أثبت من توثيق كثير من الأئمة؛ لأن ابن حبان كثيرًا ما يتعنت في الذين يعرفهم، ولم يغمزه أحد. اهـ.

[٧٠٧] محمد بن موسى بن حماد البربري الأخباري:

«التنكيل» رقم (٢٣٥) قال الكوثري: «قال عنه الدارقطني: إنه لم يكن بالقوي، ولم يكن يحفظ غير حديثين، أحدهما موضوع عند الأكثرين».

فقال الشيخ **المعلمي**: «كلمة الدارقطني تعطي أنه قوي في الجملة كما مرّ في ترجمة «الحسن بن الصباح»، وأما الحفظ فليس بشرط، كان علم الرجل في كتبه ومنها يروي، وذلك أثبت من الحفظ.

والحديث الذي زعم الكوثري أنه موضوع، هو حديث الطير، وقد تقدمت الإشارة إليه في ترجمة عبد الله بن محمد بن عثمان بن السقاء، وأهل الحديث يروونه قبل أن يخلق البربري بزمان طويل، فأي شيء عليه إذا رواه؟

فأما حفظه له فكأنه لأن الناس كانوا يكثرون من السؤال عنه». اهـ.

[٧٠٨] محمد بن مُيسّر «وزن محمد» الجعفي، أبو سعد الصاغاني، البلخي الضرير، نزيل بغداد، ويقال له: محمد بن أبي زكريا.

«التنكيل» (٢/ ٢٩٩): «قال فيه الإمام أحمد: «صدوق، ولكن كان مرجئًا». وقال أبو زرعة: «كان مرجئًا ولم يكن يكذب». وضعفه الباقون، قال ابن معين في رواية: «ضعيف»، وفي أخرى: «كان جهميًا وليس هو بشيء»، وفي ثالثة: «صاحب ابن أبي داود كان هاهنا وليس هو بشيء»، وفي رابعة: «جهيمي خبيث».

وقال البخاري في موضع: «فيه اضطراب»، وفي آخر: «هو متروك الحديث»، وفي ثالث: «ليس بثقة ولا مأمون». اهـ.

[٧٠٩] محمد بن ميمون المروزي أبو حمزة السكري:

«التنكيل» رقم (٢٣٦) قال الكوثري: «مختلط، وإنما روى عنه من روى من أصحاب الصحاح قبل الاختلاط».

فقال الشيخ **المعلمي**: «لم يختلط، وإنما قال النسائي: «ذهب بصره في آخر عمره، فمن كتب عنه قبل ذلك فحديثه جيدّ».

وإنما يخشى منه بعد عماه أن يحدث من حفظه بالأحاديث التي تطول أسانيدها وتشتبه فيخطئ، وليس ما هنا كذلك.

فأما ذكر ابن القطان الفاسي له فيمن اختلط فلم يُعرف له مستند غير كلام النسائي، وقد علمت أن ذلك ليس بالاختلاط الاصطلاحي». اهـ.

وفي «التنكيل» (١/ ٢٢٠): «وعلي بن الحسن بن شقيق من متقدمي أصحاب أبي حمزة، يظهر أن سماعه منه كان قبل أن يعمى أبو حمزة، وعليّ من المتثبتين وفي ترجمته من: «تهذيب التهذيب» أنه قيل له: «سمعت: «كتاب الصلاة» من أبي حمزة السكري؟ فقال: نعم سمعت، ولكن نهق حمار يومًا فاشتبه علي حديث، فلا أدري أي حديث هو فتركت الكتاب كله». اهـ.

[٧١٠] محمد بن نصر بن أحمد بن نصر بن مالك أبو الحسن القطيعي[١]:

«التنكيل» (٢٣٧) قال الأزهري: «حضرت عند محمد بن نصر بن مالك فوجدته على حالة عظيمة من الفقر والفاقة، وعرض علي شيئًا من كتبه لأشتريه، ثم انصرفت من عنده وحضرت بعْدُ عند أبي الحسن ابن رزقويه فقال لي: ألا ترى ابن مالك؟ جاءني بقطعة من كتب ابن أبي الدنيا وقال: اشترها مني فإن فيها سماعك معي من البرذعي، فقلت له: يا هذا والله ما سمعت من البرذعي شيئًا، قال الأزهري: فنظرت في تلك الكتب وقد سمّع فيها ابن مالك بخطه لابن رزقويه تسميعًا طريًا».

(١) «تاريخ بغداد» (٣/ ٣٢٠).

قال **المعلمي**: «فهذا الرجل إنما خلط بأخرة لعظم ما نزل به[١]. والحكاية التي رواها الخطيب من طريقه راويها عنه[٢] من المتثبتين الذين كانت عادتهم أن لا يسمعوا من الرجل إلا من أصوله الموثوق بها». اهـ.

[٧١١] محمد بن وضاح الأندلسي:

«التنكيل» (١/ ٤٢٦) في ترجمة الإمام الشافعي رقم (١٨٩) حكى ابن وضاح عن ابن معين قوله في الشافعي: «ليس بثقة».

قال **المعلمي**: «ابن وضاح قال فيه الحافظ أبو الوليد ابن الفرضي الأندلسي وهو بلديّه وموافق له في المذهب: «له خطأ كثير يحفظ عنه، وأشياء كان يغلط فيها، وكان لا علم عنده بالفقه، ولا بالعربية».

وكان الأمير عبد الله بن الناصر ينكر عليه هذه الحكاية، ويذكر أنه رأى أصل ابن وضاح الذي كتبه بالشرق وفيه: سألت يحيى بن معين عن الشافعي فقال: هو ثقة. كما حكاه ابن عبد البر في «كتاب العلم».

ولم ينقل أحد غيره عن ابن معين أنه قال في الشافعي: «ليس بثقة» أو ما يؤدي معناها أو ما يقرب منها. ولابن معين أصحاب كثيرون أعرف به وألزم له وأحرص على النقل عنه من هذا المغربي، وكان في بغداد كثيرون يسرهم أن يسمعوا طعنًا في الشافعي فيشيعوه.

.. وقد روى الزعفراني وغيره عن ابن معين ثناءً على الشافعي في الرواية كما تراه في «التهذيب» و«تذكرة الحفاظ» وراجع ترجمة الزبير بن عبد الواحد الأسداباذي في «التذكرة».

---

(١) لكنه لم يوثق.

(٢) هو الحسن بن أبي طالب.

وقد كان الرواة الذين هم أثبت من ابن وضاح يُخْطِئُون على ابن معين، يتكلم ابن معين في رجل، فيروون ذاك الكلام في رجل آخر، كما قدمت أمثلة من ذلك في القاعدة السادسة من قسم القواعد، ولعل هذا منه كما أوضحته هناك.

وإذا اختلف النقل عن إمام، أو اشتبه أو ارتيب فينظر في كلام غيره من الأئمة، وقُضي فيما روي عنه بما ثبت عنهم، فإذا نظرنا كلام الأئمة في الشافعي لا نجد إلا الثناء البالغ ممن هو أكبر من ابن معين كابن مهدي ويحيى القطان، ومن أقران ابن معين كالإمام أحمد وابن المديني، وممن هو بعده حتى قال أبو زرعة: «ما عند الشافعي حديث غلط فيه»، وقال أبو داود: «ليس للشافعي حديث غلط فيه»، وقال النسائي: «كان الشافعي عندنا أحد العلماء، ثقة مأمونًا».

وأمثال هذا كثير. اهـ.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في «التنكيل» (٢/ ١١٠): «كان ممن يخطئ».

[٧١٢] محمد بن هشام بن علي المروزي[1]:

«الفوائد» (ص١١٣): «لا يصلح ما ينفرد به للحجة، فكيف وقد خولف».

[٧١٣] محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني أبو عبد الله نزيل مكة:

«طليعة التنكيل» (ص٤٨): «قال أبو حاتم: كان رجلًا صالحًا، وكان به غفلة، رأيت عنده حديثًا موضوعًا قد حدث به عن ابن عينية وكان صدوقًا».

قال **المعلمي**: «وابن أبي عمر مكثر جدًّا عن ابن عيينة، فإذا اشتبه عليه حديث واحد لم يضره، ولعل أبا حاتم نبهه عليه فترك روايته، وقد يكون أبو حاتم أخطأ[2] في ظن الحديث موضوعًا، وسئل الإمام أحمد: عمن تكتب؟ فقال أما بمكة فابن أبي عمر.

(١) «اللسان» (٥/ ٤١٤).

(٢) لا مُلْجِئَ لهذا، والأقرب ما ذكره الشيخ أولا.

وقد أكثر مسلم في «صحيحه» عن ابن أبي عمر، له عنده على ما حكى عن «الزهرة» مائتا حديث وستة عشر حديثًا». اهـ.

وقال في رسالة «مقام إبراهيم» (ص١٨٣): «ابن أبي عمر ثقة[(١)] فيما يرويه عنه أبو حاتم ومسلم ونحوهما من المتثبتين؛ لأنهم يحتاطون وينظرون في أصوله، وإنما يخشى غفلته فيما يرويه عنه من دونهم، ولا سيما أمثال الأزرقي». اهـ.

[٧١٤] محمد بن يحيى بن قيس السبئي المأربي أبو عمر اليماني:

«الفوائد» (ص٢٠٩): «ليّن الحديث».

[٧١٥] محمد بن يزيد بن سنان الجزري أبو عبد الله بن أبي فروة الرهاوي:

«الفوائد» (ص٢٢٦): «صالح مغفل جدًّا، ليس بشيء في الرواية».

[٧١٦] محمد بن يزيد بن أبي الأزهر:

«الفوائد» (ص٣٧٤): «كذاب يضع، سرق هذا الخبر[(٢)] من النخعي «إسحاق ابن محمد»، وركب له إسنادًا آخر، وزاد فيه».

[٧١٧] محمد بن يزيد المستملي أبو بكر الطرسوسي:

«التنكيل» (١/ ٤٦١): «متهم».

[٧١٨] محمد بن يعلى السلمي، أبو علي الكوفي، لقبه: زنبور:

«التنكيل» رقم (٢٣٨) قال الكوثري: «قال البخاري عنه: ذاهب الحديث، و[قال] النسائي: ليس بثقة، و[قال] أبو حاتم: متروك، و[قال] أحمد بن سنان: كان جهميًا»[(٣)].

---

(١) وثقه ابن معين كما في «تاريخ الدوري» (٢/ ٥٤٢)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ٩٨).

(٢) هو في فضل علي رضي الله عنه.

(٣) وذكره أبو زرعة في «أسامي الضعفاء» أبو زرعة الرازي (٦٥٧)، وكذا ذكره العقيلي وابن عدي في «الضعفاء» وقال الدارقطني: ضعيف. «السنن» (٢/ ٣٨). وقال الساجي: منكر الحديث، يتكلمون فيه. وقال العجلي: كتبت عنه وترك الناس حديثه، ويقال: إنه جهمي.

قال الشيخ **المعلمي**: «قد وثقه أبو كريب[١]، وذكره ابن حبان في «الثقات»[٢] وقال: «لايجوز الاحتجاج به فيما خالف فيه الثقات».

والظاهر أنهم شددوا عليه لبدعته[٣]، ورواية المبتدع قد تقدم النظر فيها في القواعد. اهـ.

[٧١٩] محمد بن يوسف بن عبد الله بن سلام الإسرائيلي المدني:

«الأنوار الكاشفة» (ص١٠١): «لم يوثق توثيقا يُعْتَدُّ به[٤]، وقد ذكر البخاري في ترجمته من التاريخ (١/ ٢٦٣) طرفًا من هذا الخبر[٥] وقال: «هذا لا يصح عندي، ولا يتابع عليه». اهـ.

[٧٢٠] محمد بن يونس بن موسى بن سليمان القرشي السلمي الكديمي أبو العباس البصري:

«الفوائد» (ص٢٩٣): «هالك».

وفي (ص٣٨٤): «متهم».

---

(١) أبو كريب ثقة حافظ، إلا أنه ليس من رجال الجرح والتعديل، وقد تفرد بهذا التوثيق، وكلام الأئمة في محمد بن يعلى شديد، وهم مجمعون على تركه وطرحه، وكونه جهميًا لا يُسَوِّغُ حملَ كلامهم فيه على بدعته، فهو متروك الحديث، مغموس في بدعته، والله تعالى أعلم.

(٢) هكذا وقع في «تهذيب التهذيب» (٩/ ٥٣٤) - ومنه ينقل **المعلمي** - والظاهر أنه سبق قلم من الحافظ ابن حجر، أو هو خطأ من الطبع.

ولا ذكر لمحمد بن يعلى في «الثقات» المطبوع، وإنما هو مترجم في «المجروحين» (٢/ ٢٦٧) وفيه: «كان ممن يخطئ، حتى يجيء بما يحدث به مقلوبًا، فإذا سمعه مَن الحديثُ صناعته، علم أنه معمول أو مقلوب، فلا يجوز الاحتجاج به فيما خالف الثقات من الروايات ولا فيما انفرد، وإن لم يخالف الأثبات» اهـ.

(٣) لا مُسَوِّغَ لهذا الاستظهار بعد قيام الحجة على ترك محمد بن يعلى، ولم ينهض دليل على خلاف ما اجتمع عليه أئمة النقد، والله تعالى أعلم.

(٤) ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٣٦٨).

(٥) هو خبر: «مكتوب في التوارة صفة النبي، وعيسى بن مريم يدفن معه».

وفي «التنكيل» رقم (٢٤١): «ليس بعمدة».

وفيه (١/ ٢٦٧): «ليس بثقة، وقد كذبه جماعة».

[٧٢١] محمد بن يونس الجمال البغدادي أبو عبد الله المخرمي:

«التنكيل» رقم (٢٤٠) قال محمد بن الجهم: هو عندي متهم، قالوا: كان له ابن يدخل عليه الأحاديث، وقال ابن عديّ: ممن يسرق حديث الناس..

قال **المعلمي**: «محمد بن الجهم هو السّمريّ، صدوق وليس من رجال هذا الشأن. وقوله: «قالوا كان له ابن..» لم يبيّن من القائل.

وابن عديّ إنما رماه بالسرقة لحديث واحد رواه عن ابن عيينة، فذكر ابن عديّ أنه حديث حسين الجعفي عن ابن عيينة. يعني أنه معروف عندهم أنه تفرد به حسين الجعفي عن ابن عيينة. وحسين الجعفي ثقة ثبت فالحديث ثابت عن ابن عيينة، وقد سمع الجمال من ابن عيينة فالحكم على الجمال بأنه لم يسمعه وإنما سرقه ليس بالبيّن[(١)].

لكن لم أر من وثق الجمّال فهو ممن يستشهد به في الجملة، والله أعلم. اهـ.

---

(١) قد ذكر ابنُ عدي للجمَّال حديثين سوى هذا، قد رواهما الجمَّال بإسنادين وصفهما ابن عدي بأنهما غير محفوظين، أوَّلُهما الذي رواه عنه محمد بن الجهم السمري، وقال عقبه المقالة السابقة.

ثم قال ابن عدي: ولمحمد بن يونس أحاديث أخر من طراز ما ذكرت، وهو ممن يسرق حديث الناس.

وابن عديّ من نقاد هذا الفن، وعبارته «له أحاديث أخر من طراز ما ذكرت» تعني أن الجمال يروي أحاديث سوى ما ذكر ابن عدي بأسانيد غير محفوظة، فمن أين له بها؟ إما أنه يسرقها ويفتعلها، وإما أنها تُدخل عليه، أو غير ذلك.

فلما روى عن ابن عيينة ما علم ابن عدي أنه إنما ينفرد به حسين الجعفي، انقدح في ذهن ابن عدي -مع اتهام السمري له وهو من الآخذين عنه- أنه قد سرق هذا الحديث وغيره من الأحاديث التي يرويها بأسانيد غير محفوظة.

ولا يُعرف مخالفٌ لابن عدي فيما رمي به الجمَّال، فمع نَصْبِ ابن عديّ الشواهد على ما قال، فلا محيصَ من إعمال قوله، وعدم الاعتبار بما رواه الجمَّال رأسًا، والله تعالى أعلم.

[٧٢٢] مخرمة بن بكير بن عبد الله بن الأشج أبو المسور المدني عن أبيه:

«التنكيل» (٢/ ١٣٤) قال أبو داود: «لم يسمع من أبيه إلا حديثًا واحدًا وهو حديث الوتر».

قال الشيخ **المعلمي**: «فقد سمع من أبيه في الجملة[١]، فإن كان أبوه أذن له أن

---

(١) قد أطلق غير واحد من الأئمة عدم سماع مخرمة من أبيه، وأنه إنما يروي من كتاب أبيه، منهم: أحمد، وابن معين، وابن المديني، وابن حبان.

وهو ظاهر صنيع البخاري؛ فقد ذكر في ترجمته من «التاريخ الكبير» (٨/ ١٦) قولَ أحمد: «سمعت حماد بن خالد الخياط قال: أخرج مخرمةُ بن بكير كتبًا، فقال: هذه كتب أبي لم أسمع منها شيئًا»

ولم يخرج البخاري لمخرمة في الصحيح شيئًا.

وتَرَدَّد أبو حاتم فلم يجزم فيه بشيء، فقال، (٨/ ٣٦٤): «إن كان سمعها من أبيه فكل حديثه عن أبيه، إلا حديثًا يحدث به عن عامر بن عبد الله بن الزبير».

وقد جاء عن مخرمة التصريح بأنه لم يسمع من أبيه شيئًا:

فقد روى غير واحد عن سعيد بن أبي مريم عن خاله موسى بن سلمة قال: أتيت مخرمة ابن بكير بكتاب أعرضه عليه فقال لي: ما سمعت من أبي شيئًا، وهذه كتبه.

وفي رواية: ما أدركت أبي إلا وأنا غلام (الجرح والكامل وغيرهما).

وأما ما جاء مما يدل على سماعه، والجواب عنه:

أولًا: فقد روى الدولابي عن أحمد بن يعقوب: حدثنا علي بن المديني، قال: سمعت معن ابن عيسى يقول: مخرمة سمع من أبيه، وعرض عليه ربيعة أشياء من رأى سليمان بن يسار.

قال علي بن المديني: ولا أظن مخرمة سمع من أبيه كتاب سليمان، لعلَّه سمع الشيء اليسير، ولم أجد أحدًا بالمدينة يخبرني عن مخرمة بن بكير أنه كان يقول في شيء من حديثه: سمعت أبي.

ثانيًا: ما حكاه ابن أبي أويس - وهو إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، ابن أخت مالك بن أنس الإمام - وقد اختلفت ألفاظ الناقلين عنه:

أ- ففي «الجرح» (٨/ ٣٦٤): قال أبو حاتم: قال ابن أبي أويس: وجدت في ظهر كتاب مالك: سألت مخرمة عما يحدث به عن أبيه سمعها من أبيه؟ فحلف لي وقال: ورب هذه البنية -يعني المسجد- سمعت [و في نسخة: سمعته] من أبي.

ب - وفي «المعرفة والتاريخ» للفسوي (١/ ٦٦٣): قال إبراهيم بن المنذر: حدثني ابن أبي أويس قال: قرأت في كتاب مالك بن أنس بخط مالك قال: وصلت الصفوف حتى قمت إلى جنب مخرمة =

= ابن بكير في الروضة، فقلت له: إن الناس يقولون إنك لم تسمع هذه الأحاديث التي تروي عن أبيك من أبيك؟ فقال: ورب هذا المنبر والقبر لقد سمعتها من أبي. ثلاثًا.

ج - وقال أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (١/ ٤٤٢): حدثني أحمد بن صالح: قال: حدثني ابن أبي أويس قال: رأيت في كتاب مالك بخطه: قلت لمخرمة في حديث: سمعته من أبيك؟ فحلف لَسَمِعَهُ من أبيه.

ثالثا: قال أبو داود: لم يسمع من أبيه إلا حديثًا واحدًا، وهو حديث الوتر (ذكره المزي في «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٣٢٦).

أقول: أما الأمر الأول فقد أجاب عنه ابن المديني، واستبعد هذا السماع، واستظهر بأنه لم يبلغه تصريح مخرمة بالسماع من أبيه في شيء من حديثه.

وأما الأمر الثاني فالظاهر أن الأئمة لم يُعوِّلوا على حكاية ابن أبي أويس؛ لحاله في نفسه مما فيه من الضعف، ووصفه بالغفلة، ولأن له عن مالك غرائب، ولمخالفة حكايته لما جاء عن مخرمة من طرق صحيحة أنه لم يسمع من أبيه شيئًا، ولأن حكايته إنما هي وجادة، وقد اختلف النقل عنه، ففي النص (أ): وجدت في ظهر كتاب مالك. ولم يقل بخطه.

وفي (ب): قرأت في كتاب مالك بخطه.

وفيهما ما ظاهره أن السؤال كان عن أحاديثه كلها عن أبيه.

وفي (ج): السؤال عن حديث بعيْنه.

وهذا الاختلاف مما يُضْعف الاعتماد على مثل هذه الحكاية؛ لأن لظهر الكتاب شأنًا سوى الكتاب نفسه، وهل السؤال عن سماع حديث واحد، أم عن سماع مخرمة من أبيه جملة؟ فالفرق كبير.

وقد ساق أبو حاتم تلك الحكاية، ثم قال: إن كان سمعها من أبيه..» فلم يرها حجة في إثبات السماع، والله تعالى أعلم.

وقد علَّق الشيخ **المعلمي** على هذه الحكاية في «حاشية الجرح» (٨/ ٣٦٤) بقوله: «وِجَادَة، فإذا احتيج إليها لم تُغْنِ، وإن أغنت لم يُحْتَجْ إليها».

وأما الأمر الثالث فهو يدل على سماع حديث واحد، والثابت عن مخرمة أنه أدرك أباه وهو غلام، لم يسمع منه شيئًا، وعلى ذلك جمهور النقاد من المحدثين، فاستثناء شيء من هذا الإطلاق يحتاج إلى برهان وحجة، فربما كان مستند أبي داود مجيء هذا الحديث الواحد مصرحًا فيه بسماع مخرمة من أبيه، فيُنظر: هل هذا التصريح بالسماع محفوظًا أم لا؟ فكم من صيغ للاتصال في الأسانيد لم يَعْبَأ بها النقاد؛ لاستقرار العلم بالانقطاع، وقد اعتنى ابن المديني بهذا الأمر، فلم يجد أحدًا ينقل سماع مخرمة من أبيه - كما مَرَّ نقلُه.

=

يروي ما في كتابه ثبت الاتصال، وإلا فهي وجادة، فإن ثبت صحة ذلك الكتاب قوى الأمر.

ويدل على صحة الكتاب أن مالكًا كان يعتد به، قال أحمد: «أخذ مالك كتاب مخرمة، فكل شيء يقول: بلغني عن سليمان بن يسار فهو من كتاب مخرمة عن أبيه عن سليمان». وربما يروي مالك عن الثقة عنده عن بكير بن الأشج. وقد قال أبو حاتم: «سألت إسماعيل بن أبي أويس قلت: هذا هو الذي يقول مالك: حدثني الثقة- من هو؟ قال: مخرمة بن بكير». اهـ.

[٧٢٣] مخلد بن خالد بن عبد الله التميمي أبو عبد الله النيسابوري:

«الفوائد» (ص٧٥): «لم يوثق».

[٧٢٤] مخلد بن قريش:

«الفوائد» (ص١٦١): «مجهول وذِكْرُ ابن حبان له في الثقات لا ينفعه لما عرف من قاعدة ابن حبان، مع أنه قال: «يخطئ».

[٧٢٥] مخلد بن يزيد القرشي الحراني:

«الفوائد» (ص٤١٨): «صدوق يهم».

= أما الإمام مسلم فقد احتج به في موضعين، واستشهد به في عدة مواضع.

أما الاحتجاج: ففي كتاب «الحج» (ص٨٥٦، ٩٨٢).

وأما الشواهد: ففي «الطهارة» (ص٢٤٧)، وفي «الصلاة» (ص٣٢٨، ٣٨٦، ٥٨٤)، وفي «الحج» (ص٩٦٩)، وفي «الحدود» (ص١٣١٢).

وقد قال ابن القيسراني في «الجمع بين رجال الصحيحين» (٢/ ٥١٠): «وأنكر على مسلم إخراجه هذه الترجمة» اهـ.

وقال العلائي في «جامع التحصيل» (ص٢٧٥): «أخرج له مسلم عن أبيه عدَّة أحاديث، وكأنه رأى الوجادة سببًا للاتصال، وقد انتقد ذلك عليه». اهـ.

[٧٢٦] مروان بن جعفر بن سعد بن سمرة. ثنا محمد بن إبراهيم بن حبيب بن سليمان بن سمرة:

«الفوائد» (ص٤٦٠): «فيه كلام». وبهذا السند غرائب تجد بعضها في ترجمة مروان من اللسان». اهـ.

[٧٢٧] مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية أبو عبد الملك الأموي المدني:

قال **المعلمي** في «الأنوار الكاشفة» (ص٢٨١): «اعتبر البخاري أحاديث مروان فوجدها مستقيمة معروفة لها متابعات وشواهد، ووجد أن أهل عصر مروان كانوا يثقون بصدقه في الحديث، حتى روى عنه سهل بن سعد الساعدي وهو صحابي، وروى عنه زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب.

بقي عدالته في سيرته، فلعل البخاري لم يثبت عنده ما يقطع بأن مروان ارتكب ما يخلّ بها غير متأول.

وعلى كل حال فلا وجه للتشنيع[1]، إذ ليست المفسدة في الرواية عمن تذم حاله في الصحيح ما دام المروي ثابتًا من طريق غيره.

ألا ترى أنه لو وقع في سند إلى بعض ثقات التابعين أنه سمع يهوديًا يقول لعلي ابن أبي طالب: سمعت نبيكم يقول كيت كيت. فقال علي: وأنا سمعته يقول ذلك: لصح إثبات هذا الخبر في الصحيح وإن كان فيه صورة الرواية عن يهودي؟ فما بالك بمروان، مع أن روايته لا تخلو من تقويةٍ لرواية غيره، لأنه على كل حال مسلمٌ قد عُرف تحرِّيه الصدق في الحديث... ومن تتبع أحاديث مروان الثابتة عنه علم أن البخاري لم يبْنِ شيئا من الدين على روايةٍ تفرد بها لفظا ومعنى. اهـ.

---

(١) يعني: عَلَـى البخاري بإخراجه حديث مروان.

وقد أشار الشيخ **المعلمي** إلى الوهم الواقع في عبارة الحافظ ابن حجر في «الإصابة» و«مقدمة الفتح» أن عروة بن الزبير قال: «كان مروان لا يتهم في الحديث».

فقد قال البخاري في ترجمة مروان من «التاريخ الكبير» (٧/ ٣٦٨): «نا محمد بن سعيد قال: نا علي بن مسهر عن هشام بن عروة عن أبيه قال: أخبرني مروان بن الحكم قال: فلا إخاله يتهم علينا.. ثم ذكر حديثا في فضل الزبير بن العوام ﵁».

فعلّق **المعلمي** على قول عروة: «فلا إخاله يتهم علينا»، بقوله:

«هكذا في الأصلين، وفي مسند أحمد في هذه القصة «وما إخاله يتهم علينا». «المسند» (١/ ٦٤).

ومعنى هذه العبارة كما لا يخفى أن مروان لا يتهم بأن يكذب في فضيلة لآل الزبير، مع ما بينه وبينهم من الشحناء منذ قتل عثمان، واتهم الزبير بأنه ممن ألّب عليه.

وفي ترجمة مروان من «الإصابة» و«مقدمة الفتح» أن عروة قال: «كان مروان لا يتهم في الحديث».

وفي «التهذيب» (١٠/ ٩٢): «وقول عروة بن الزبير: كان مروان لا يتهم في الحديث هو في قصة ذكرها البخاري (بياض) في قصة نقلها عن مروان عن عثمان في فضل الزبير».

أقول: بين العبارتين بون شاسع كما لا يخفى، والله المستعان[1]. اهـ.

---

(١) عبارة «التاريخ الكبير» تفيد نفي التهمة عن مروان في أمر خاص، وهو تحديثه بفضيلة لمن بينه وبينهم عداوة، وهم آل الزبير.

وعبارة الحافظ ابن حجر تفيد نفي التهمة عن مروان في الحديث بعامَّة.

ويظهر أنَّ الشيخ **المعلمي** قد قال مقالته السابقة في «الأنوار الكاشفة»: «قد عرف تحريه الصدق في الحديث» أخذًا بظاهر عبارة الحافظ ابن حجر، وذلك مِنْ غير أن ينعم النظر في عبارة «التاريخ الكبير» والله تعالى أعلم.

[٧٢٨] مروان بن عثمان بن أبي سعيد بن المعلي الأنصاري الرزقي أبو عثمان المدني.

«الفوائد» (ص٤٤٨) قال الشوكاني في حديث: «رأيت ربي في المنام في أحسن صورة..»: في إسناده وضاع وكذاب ومجهول.

قال الشيخ **المعلمي**: «.. ويريد بالكذاب مروان بن عثمان بناءً على ما رُوي عن النسائي أنه قال: «ومن مروان بن عثمان حتى يُصدّق على الله؟»».

وهذا لا يعطي أنه كذاب، وعدم التصديق لا يستلزم التكذيب؛ فإنه يحتمل التوقف، ويحتمل قوله على أنه أخطأ، ويدل على هذا أن النسائي أخرج لمروان هذا في سننه»[1]. اهـ.

[٧٢٩] مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء الفزاري أبو عبد الله الكوفي نزيل مكة ودمشق:

في «الفوائد» (ص٢٤حديث: «صلوا في نعالكم وخالفوا اليهود». رواه مروان عن هلال بن ميمون الرملي.

قال **المعلمي**: «مروان ثقة، كان يدلس أسماء الشيوخ، ولا أثر لذلك هنا، لكن قال ابن حجر في طبقات المدلسين: «كان مشهورًا بالتدليس، وكان يدلس الشيوخ أيضًا، وصفه بذلك الدارقطني»».

[٧٣٠] مزاحم بن ذوّاد بن علبة الحارثي الكوفي:

قال **المعلمي** في «التنكيل» (١/ ١٨٩): «ضعيف هو وأبوه».

---

(١) مروان قال فيه أبو حاتم: ضعيف. «الجرح» (٨/ ٢٧٢).
وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٤٨٢).

[٧٣١] مسدد بن قطن بن إبراهيم أبو الحسن النيسابوري المزكي:

«التنكيل» رقم (٢٤٣): «ترجمته في «تاريخ نيسابور» وفيها كما في «مرآة الجنان» و«الشذرات»: «كان [مزكي][1] عصره والمقدم في الزهد والورع». ولم يتكلم فيه أحد»[2]. اهـ.

[٧٣٢] مسلم بن إبراهيم الأزدي الفراهيدي مولاهم أبو عمرو البصري:

«التنكيل» (٢/ ١٣٧): «ثقة متفق عليه».

[٧٣٣] مسلم بن إبراهيم الوراق:

هكذا وقع في «الفوائد» (ص٢٧٠): «مسلم»، وهو كذلك في «اللآلئ» (٢/ ٤٤١)، و«شعب الإيمان» للبيهقي (٦/ رقم: ٩٢٦٨).

والصواب أنه: «سلْم». وهو مترجم كذلك في «التهذيب» وغيره، وقد سبق في حرف «السين».

[٧٣٤] مسلم بن خالد المخزومي مولاهم، المكي المعروف بـ: «الزنجي»:

«التنكيل» (٢/ ١٤): «وإن ضعفه الأكثرون ونسبُوه إلى كثرة الغلط فقد وثقه ابن معين[3] وغيره، وقالوا: كان فقيه أهل مكة وكانت له حلقة في حياة ابن جريج.

---

(١) في «الشذرات» (٢/ ٢٣٧): «مزني» بزاي ونون، وهي واضحة التصحيف، فظنها الشيخ **المعلمي**: «مربي» براء وموحدة، ولها معنى قريب، فأثبتَها هنا كذلك ولم ينبه على ما في «الشذرات» ولكنها أيضًا تخالف الصواب، وإنما هي: «مزكي» بزاي وكاف، كما سيأتي.

(٢) ترجمه الذهبي في «السير» (١٤/ ١١٩) وقال: قال الحاكم: «كان مزكي عصره، المقدم في الزهد والورع والتمكن في العقل، تورع من الرواية عن يحيى بن يحيى لصغر سنه، توفي سنة إحدى وثلاث مائة».

قال الذهبي: نيَّف على التسعين، وكان أبوه صاحب حديث اهـ. وذكره الذهبي في تلك السنة من «تاريخ الإسلام» وقال: «كان ثقة مأمونًا زاهدًا عابدًا ورعًا عاقلا». اهـ.

(٣) مِنَ الرواة عن ابن معين مَنْ نقل عنه توثيقه، ومنهم من نقل عنه تليينه، ومنهم من نقل عنه تضعيفه.

وهذا الخبر مما يحتاج إليه الفقيه [يعني خبر القلتين] فلا يظن به الغلط فيه، وقد تابعه في الجملة أبو قرة وهو ثقة حافظ».

[٧٣٥] مسلم بن كيسان الضبي الملائي البراد الأعور أبو عبد الله الكوفي:

«الفوائد» (ص٤٠٠): «شيعي واهٍ متروك مختلط».

= قال عنه الدوري وأبو بكر بن أبي خيثمة: ثقة. «تاريخ الدوري» (٢/ ٥٦١)، و«الجرح والتعديل» (٨/ ١٨٣).

وقال عنه الدوري في موضع آخر: ثقة، وهو صالح الحديث (٢/ ٥٦١).

وقال ابن محرز وابن الجنيد وغيرهما عنه: ليس به بأس. ابن محرز (٢٩٤).

وزاد ابن الجنيد: قال ابن الغلابي ليحيى: ما كنت أراه إلا متروك الحديث. قال: لا. (٨٨٤).

وقال الدارمي عنه: ثقة. قال الدارمي: يقال: الزنجي والقداح ليسا بذاك في الحديث.

وقال ابن الجنيد في موضع آخر: قال رجل ليحيى بن معين وأنا أسمع: الزنجي بن خالد ثقة؟ قال: ليس بذاك القوي. (٨٥٤).

وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة عنه: ضعيف. «الكامل» (٦/ ٢٣١٠).

فَيُستفاد من مجموع ما نُقِل عن ابن معين أن توثيقه في بعض المواضع إنما يعني به العدالة، أما في الضبط فليس هو بذاك القوي.

وابن معين وإن أَجْمَلَ القولَ فيه فقد ضَعَّفَهُ سائر النقاد.

قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: كذا وكذا، كان يحرك يده. «العلل» (٢/ ٣١)، وقال ابن المديني: ليس بشيء. «التاريخ الكبير» (٧/ ٢٦٠).

وقال البخاري فيه: منكر الحديث. «تاريخه».

ونقل الترمذي عنه: ذاهب الحديث. «العلل الكبير» (١/ ٥١٤)

وقال أبو حاتم: ليس بذاك القوي، منكر الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به، تعرف وتنكر. «الجرح» (٨/ ١٨٣).

وذكره أبو زرعة الرازي في «أسامي الضعفاء» أبو زرعة الرازي (٦٥٧).

وضعفه النسائي وأبو داود وأبو جعفر النفيلي، وذكره غير واحد في «الضعفاء»، ومشَّاه ابن عدي وابن حبان.

[٧٣٦] مسلم بن أبي مسلم -واسم أبيه: عبد الرحمن- الجرمي سكن بغداد[(١)]:

«التنكيل» رقم (٢٤٤) قال الكوثري: «مسلم بن أبي مسلم عبد الرحمن الجرمي وثقه الخطيب، لكن في «اللسان»: «أنه ربما يخطئ». وقال البيهقي: «غير قوي». وقال أبو الفتح الأزدي: حدث بأحاديث لا يتابع عليها».

فقال الشيخ **المعلمي**: «ذكره ابن حبان في «الثقات»: «مسلم بن أبي مسلم الجرمي سكن بغداد، يروي عن يزيد بن هارون ومخلد بن الحسين، ثنا عنه الحسن ابن سفيان وأبو يعلى، ربما أخطأ، مات سنة أربعين ومائتين».

وقد قدّمنا في ترجمة ابن حبان أن توثيقه لمن قد عرفه من أثبت التوثيق، وقوله: «ربما أخطأ» لا ينافي التوثيق، وإنما يظهر أثر ذلك إذا خالف من هو أثبت منه.

فأما أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي فليس في نفسه بعمدة حتى لقد اتهموه بوضع الحديث.

ومع ذلك فليس من شرط الثقة أن يتابع في كل ما حدث به، وإنما شرطه أن لا يتفرد بالمناكير عن المشاهير فيكثر.

والظاهر أن الأزدي إنما عني الحديث الذي ذكره البيهقي وهو ما رواه مسلم هذا عن مخلد بن الحسين عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعًا: لا يقل أحدكم زرعته، ولكن ليقل حرثته، قال أبو هريرة: ألم تسمع إلى قول الله ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ءَأَنتُمْ ﴿٦٣﴾ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ﴾.

وهذا الحديث أخرجه ابن جرير في تفسير الواقعة عن أحمد بن الوليد القرشي عن مسلم.

(١) «الجرح والتعديل» (٨/ ت٨٢٤) وذكر أنه من الغزاة. و«تاريخ بغداد» (١٣/ ١٠٠)، و«اللسان» (٦/ ٣٢) وغيرها.

وفي «اللسان» أن البيهقي أخرجه في «شعب الإيمان» من وجهين [عنه] وقال: إن مسلمًا غير قوِي.

ولعلّ ابن حبان إنما أشار بقوله: «ربما أخطأ» إلى هذا الحديث على أن الصواب موقوف وأخطأ مسلم في رفعه.

ومسلم مكثر في التفسير كما يعلم من: «تفسير ابن جرير» فإن ترجح خطؤه في هذا الحديث الواحد لم يضره ذلك إن شاء الله، وابن حبان والخطيب أعرف بالفن ودقائقه من البيهقي. اهـ.

[٧٣٧] مسلمة بن عبد الله بن ربعى الجهني الحميري الدمشقي:

«الفوائد» (ص١٦٧): «لم يجرح ولم يوثق فهو مجهول الحال».

[٧٣٨] مسلمة بن عُليّ الخشني أبو سعيد الدمشقي البلاطي:

«الفوائد» (ص٥٠٣): «متروك البتة».

[٧٣٩] المسيب بن واضح أبو محمد التلمنسي الحمصي الشامي:

«التنكيل» (٢٤٥) قال أبو حاتم: «صدوق يخطئ كثيرًا، فإذا قيل له لم يقبل».

تكلم **المعلمي** هنا عن مسألة: «خطأ الراوي وعدم رجوعه»، راجع ترجمة: «محمد بن عبيدالطنافسي».

ثم قال **المعلمي**: «فكلمة أبي حاتم في المسيب لا تدل على أنه كان الغالب عليه، ولا أن خطأهُ كان فاحشًا، ولا أنه بُيِّن له في حديث اتفاق أهل العلم على تخطئته فلم يرجع[(١)].

---

(١) وقد روى ابن عدي في «الكامل»، عن ابن أبي داود عن أبيه، أنه أنكر على المسيب زيادة في إسناد، فتركها المسيب.

وقد قال أبو عروبة في المسيب: «كان لا يحدث إلا بشيء يعرفه يقف عليه». وهذا يشعر بأن غالب ما وقع منه من الخطأ ليس منه بل ممن فوقه، فكان يثبت على ما سمع قائلًا في نفسه: إن كان خطأ فهو ممن فوقي لا مِنّي، وفي «الميزان» و«اللسان» عن ابن عديّ أنه ساق الأحاديث التي تنتقد على المسيب ثم قال: «أرجو أن باقي حديثه مستقيم وهو ممن يكتب حديثه»[(١)].

وذكر في «الميزن» أربعة أحاديث، إما أن تكون هي جميع ما ذكره ابن عدي[(٢)]، وإما أن يكون الذهبي رأى الأمر فيما عداها محتملًا.

الأول: رواه المسيب عن يوسف بن أسباط[(٣)]، ويوسف ربما أخطأ في الأسانيد.

الثاني: حديث رواه ابن عدي عن الحسين بن إبراهيم السكوني -لم أقف على ترجمته- عن المسيب[(٤)] بسنده عن ابن عمر مرفوعًا أنه كره شم الطعام، وقال: إنما تشم السباع.

وقد روى الطبراني في «الكبير»، والبيهقي في «الشعب»، كما في «الجامع الصغير» من حديث أم سلمة مرفوعًا: «لا تشموا الطعام كما تشمه السباع». فلينظر في

---

(١) في المطبوع من «الكامل» (٦/ ٢٣٨٥): «المسيب بن واضح له حديث كثير عن شيوخه، وعامَّةُ ما خالف فيه الناس هو ما ذكرته، لا يتعمده، بل كان يشبه عليه، وهو لا بأس به». اهـ.

(٢) جميع ما ذكره ابن عديّ للمسيب عشرة أحاديث، أخطأ في أسانيدها، فزاد في بعضها، وأنقص من بعض، وسلك في بعضها الجادة، وأتى في بعضها بإسناد دون إسناد، واضطرب في آخر.

(٣) عن سفيان وهو الثوري، عن سلمة بن كهيل، عن أبي عبيدة، عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ بنى في البناء فوق ما يكفيه كُلف ثقل البنيان يوم القيامة إلى المحشر».

قال ابن عديّ: هذا عن الثوري بهذا الإسناد يرويه يوسف، وعن يوسف: المسيب.

أقول: وليوسف بن أسباط أحاديث لا يرويها عن الثوري غيره، قد روى بعضها عن يوسف: المسيب بن واضح، وقد ذكر بعضًا منها ابن عديّ في ترجمة يوسف من «الكامل» (٧/ ٢٦١٤).

(٤) قال: ثنا ابن المبارك عن سفيان، عن فرات، عن أبي حازم، عن ابن عمر به.

قال ابن عديّ: وهذا لا أعلم يرويه غير المسيب.

سنده[(١)]، ويقارن بسند حديث المسيب، لعله يتبين وجه الغلط.

والثالث: ليس بالمنكر أراه[(٢)]، فإن كان فيه خطأ فيحتمل أن يكون من فوق، والله أعلم.

والرابع: قالوا: صوابه موقوف، وعلى هذا فإنما أخطأ في رفعه.

وزاد في «اللسان» خامسًا وهو من رواية المسيب عن يوسف بن أسباط.

وقال ابن عدي: «كان النسائي حسن الرأي فيه ويقول: الناس يؤذوننا فيه»[(٣)]. وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «وكان يخطئ». وقال الدارقطني: «فيه ضعف». وسئل عبدان عن عبد الوهاب بن الضحاك والمسيب فقال: «كلاهما سواء». وهذا إسراف، عبد الوهاب كذاب، والمسيب صدوق، حدّه أن لا يحتج بما ينفرد به». اهـ.

[٧٤٠] مشرح بن هاعان المعافري أبو مصعب المصري:

«الفوائد» (ص٣٣٧) قال **المعلمي**: «قال ابن الجوزي: «لا يحتج به».

وقال السيوطي: «ثقة صدوق روى له أبو داود..».

---

(١) هو من طريق أحمد بن يونس ثنا زهير ثنا عباد بن كثير عن أبي عبد الله عن عطاء بن يسار عن أم سلمة مرفوعًا. «المعجم الكبير» (٢٣/ ٢٨٥).

عباد بن كثير هو الثقفي متروك، وهو يروي عن أبي عبد الله الشقري، وعنه زهير بن معاوية أبو خيثمة.

(٢) رواه المسيب قال: ثنا أبو إسحاق الفزاري، عن حماد بن سلمة، عن عاصم بن أبي النجود، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «الشهيد مَنْ لو مات على فراشه دخل الجنة».

ورواه أيضًا قال: ثنا أبو إسحاق الفزاري ثنا سفيان الثوري عن عاصم بإسناده.

وجعل ابن عدي الاضطراب في روايته من المسيب، وقال: «هذا كان المسيب يروي أحيانًا عن الفزاري، عن حماد، عن عاصم، وأحيانًا يروي عن الفزاري، عن الثوري، عن عاصم. وكلاهما غير محفوظين». اهـ.

(٣) هكذا علّقه ابن عدي، ولم يذكر إسناده، ولم يخرج النسائي، ولا أحد من سائر أصحاب الكتب الستة للمسيب شيئًا.

أقول: «فيه كلام، وقد لخّص ابن حجر حاله في «التقريب» بقوله: «مقبول» وهذا يوافق قول ابن الجوزي»[(١)]. اهـ.

[٧٤١] مصعب بن خارجة بن مصعب السرخسي القاضي:

«التنكيل» رقم (٢٤٦) قال الكوثري: «مجهول الصفة[(٢)] كما يقول أبو حاتم».

فقال **المعلمي**: «قد عرفه ابن حبان، فقال في «الثقات»: «مصعب بن خارجة بن مصعب، من أهل سرخس، يروي عن حماد بن زيد وأبيه، روى عنه أهل بلده، مات سنة إحدى أو اثنتين ومائتين، وكان على قضاء سرخس». اهـ.

[٧٤٢] مصعب بن سعيد أبو خيثمة الضرير الحراني نزيل المصيصة:

«الفوائد» (ص٣٣٦- ٣٣٧): «ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «يعتبر حديثه إذا روى عن ثقة[(٣)].. وقد كف في آخر عمره». وقال صالح بن محمد: «شيخ ضرير لا يدري ما يقول». وقال ابن عدي: «يحدث عن الثقات بالمناكير»[(٤)]. وساق له أحاديث ذكر الذهبي بعضها في «الميزان» ثم قال: «ما هذه إلا مناكير وبلايا»[(٥)]. اهـ.

---

(١) يعني أنه يقبل منه ما قد توبع عليه، أما هو في نفسه فلا يحتج بما انفرد به.

(٢) الذي في «الجرح» (٨/ ت١٤٣١): «مجهول» فقط.

وقد سماه ابن أبي حاتم: مصعب بن خارجة. ولم يزد في نسبه شيئًا، وبَيَّض لشيوخه والآخذين عنه.

(٣) صَدْر كلام ابن حبان: ربما أخطأ، وتتمته: إذا روى عن ثقة، وبيّن السماع في حديثه؛ لأنه كان مدلسًا. «الثقات» (٩/ ١٧٥).

(٤) تمامه: ويُصَحِّفُ عليهم.

ثم ذكر له مناكير، وقال: الضعف على حديثه بَيِّنٌ.

(٥) وروى عنه أبو حاتم، وسأله عنه ابنه فقطب وجهه وقال: عبد الله بن جعفر الرقي أحب إليَّ منه، وكان صدوقًا. «الجرح» (٨/ ت١٤٢٨).

ولم ينقل الذهبي هذا في «الميزان» ولا زاده ابن حجر في «اللسان» فكأن **المعلمي** لم يقف عليه، ولكن الذهبي ذكره في «تاريخ الإسلام» و«المغني» (٢/ ٦٦٠).

وفي «الفوائد» (ص٤٧٠): «تالف»[(١)].

[٧٤٣] مصعب بن سلام التميمي الكوفي نزيل بغداد:

«الفوائد» (ص٦٧) قال الشوكاني: «ضعّفهُ يحيى، وابن المديني، وأبوداود». فقال **المعلمي**: «نسبوه إلى الصدق، إلا أنه كان لا يضبط الأسانيد، فكان يجعل حديث ذا لذا».

[٧٤٤] مطرف بن عبد الله بن مطرف بن سليمان بن يسار أبو مصعب اليساري الأصم ابن أخت مالك بن أنس:

«التنكيل» (٢٤٧).

قال ابن عديّ: «يحدث عن ابن أبي ذئب، ومالك، وعبد الله بن عمر وغيرهم بالمناكير».

قال الشيخ **المعلمي**: «فسّر ابن عدي كلمته بأن ذكر أحاديث مناكير رواها ابن عديّ عن أحمد بن داود بن عبد الغفار عن أبي مصعب[(٢)]. فردّ الذهبي[(٣)] وغيره على

(١) قد روى عنه أبو حاتم ونسبه إلى الصدق، وقدم عليه عبد الله بن جعفر الرقي، وقد قال هو في الرقي: ثقة. «الجرح» (٥/ ٢٤).

ويظهر من صنيع أبي حاتم لما قطب وجهه حين سئل عنه أنه ينقم عليه أشياء في حديثه، وأنه ليس بذاك الحجة، إلا أنه صدوق في الأصل.

وصنيع ابن حبان يدل على ذلك، ففي كلامه ما يشعر بأن بعض المناكير الواقعة في حديثه إنما هي من جرَّاء روايته عن الضعفاء، أو تدليسه عنهم.

لكن قد ذكر له ابن عديّ مناكير يرويها عن الثقات، وصرَّح بذلك فقال: «يحدث عن الثقات بالمناكير ويصحف عليهم» ثم حكم على حديثه بالضعف البيِّن، فالله تعالى أعلم.

(٢) ذكر ابن عدي بهذا الإسناد خمسة أحاديث، ذَكَر للأوَّلِ منها متابعات لأحمد بن داود، وسيأتي جواب **المعلمي** عنه وذكر ابن عديّ أن لأحمد بن داود عن أبي مصعب أحاديث أُخر لم يخرجها.

(٣) «الميزان» (٤/ ١٢٤).

ابن عديّ بأن الحمل في تلك الأحاديث على أحمد بن داود، وأحمد بن داود كذبه الدارقطني، ورماه العقيلي وابن طاهر بالوضع.

أقول: قد وقع لابن عديّ شبيه بهذا في غالب القطان، قال ابن حجر في «مقدمة الفتح»: «و أما ابن عديّ فذكره في «الضعفاء» وأورد له أحاديث، الحمل فيها على الراوي عنه: عمر بن مختار البصري، وهو من عجيب ما وقع لابن عديّ، والكمال لله».

ويظهر لي أن لابن عدي هنا عذرًا ما؛ ففي ترجمة أحمد بن داود من «اللسان»(١): «قال أبو سعيد بن يونس: حدث عن أبي مصعب بحديث منكر، فسألته عنه، فأخرجه من كتابه كما حدث به».

وفيه بعد ذلك ذكر حديثه عن أبي مصعب، عن عبد الله بن عمر، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعًا:

من رأى مبتلى فقال: الحمد لله، إلخ. قال: «قال ابن عديّ لمّا حدّث أحمد بهذا الحديث عن مطرف: كانوا يتهمونه.. فظلموه؛ لأنه قد رواه عن مطرف: علي بن بحر، وعباس الدوري، والربيع..»(٢).

فقد يكون الحديث الذي ذكره ابن يونس هو هذا الحديث: من رأى مبتلى. إلخ. رآه ابن عديّ في أصل أحمد بن داود، وعرف أن غيره قد رواه عن مطرف، ورأى أن الحمل فيه على مطرف البتة، فقاس بقية الأحاديث عليه.

---

(١) (١/ ١٦٨).

(٢) ذكر ابنُ عديّ هذا في ترجمة مطرف من «الكامل» (٦/ ٢٣٧٤).

ولم يترجم لشيخه أحمد بن داود هذا، وإنما ترجم لمطرف، وصَدَّر الترجمة بالحديث الذي بيَّن فيه براءة أحمد هذا مما اتُّهم به، لما توبع في روايته عن مطرف. ثم بنى على ذلك فذكر أربعة أحاديث لمطرف من رواية أحمد عنه.

وقد يكون الحديث الذي ذكره ابن يونس غير هذا الحديث، ويكون ابن عديّ رأى الأحاديث في أصل أحمد بن داود، فاعتقد براءته منها للدليل الظاهر، وهو ثبوتها في أصله، فحملها كلها على مطرف.

فإن كان الأمر على هذا الوجه الثاني، فذاك الدليل -وهو ثبوت الأحاديث في أصله- يحتمل الخلل.

ففي «لسان الميزان» (ج١ ص٢٥٣): «أحمد بن محمد بن الأزهر.. قال ابن حبان[1]: كان ممن يتعاطى حفظ الحديث، ويجري مع أهل الصناعة فيه، ولا يكاد يذكر له باب إلا وأغرب فيه عن الثقات، ويأتي فيه عن الأثبات بما لا يتابع عليه، ذاكرته بأشياء كثيرة فأغرب عليّ فيها، فطاولته على الانبساط، فأخرج إليّ كتابه بأصل عتيق.. قال ابن حبان: فكأنه كان يعملها في صباه..».

فهذا رجل روى أحاديث باطلة، وأبرز أصله العتيق بها، فإما أن يكون كان دجّالا من وقت طلبه، كان يسمع شيئًا ويكتب في أصله معه أشياء يعملها، وإما أن يكون كان معه وقت طلبه بعض الدجالين، فكان يدخل عليه ما لم يسمع، كما وقع لبعض المصريين مع خالد بن نجيح، كما تراه في ترجمة عثمان بن صالح السهمي من «مقدمة الفتح».

وفي ترجمة: محمد بن غالب تمتام من «الميزان» أنه أنكر عليه حديث، فجاء بأصله إلى إسماعيل القاضي، فقال له إسماعيل: «ربما وقع الخطأ للناس في الحداثة».

وفي «الكفاية» (ص١١٨-١١٩) عن حسين بن حبان: «قلت ليحيى بن معين: ما تقول في رجل حدّث بأحاديث منكرة، فردّها عليه أصحاب الحديث، إن هو رجع عنها وقال: ظننتها، فأما إذْ أنكرتموها عليّ فقد رجعت عنها؟ فقال: لا يكون

(١) «المجروحين» (١/ ١٦٣-١٦٤).

صدوقًا أبدًا..[(١)] فقلت ليحيى: ما يبرئه؟ قال: يخرج كتابًا عتيقًا فيه هذه الأحاديث، فإذا أخرجها في كتاب عتيق فهو صدوق، فيكون شبه له وأخطأ كما يخطىء الناس، فيرجع عنها»[(٢)].

فأنت ترى ابن معين لم يجعل ثبوتها في الأصل العتيق دليلًا على ثبوتها عمّنْ رواها صاحب الأصل عنهم، بل حمله على أنه شبه له وأخطأ في أيام طلبه.

إذا تقرر هذا، فلعلّ الأحاديث التي ذكرها ابن عدي عن أحمد بن داود عن أبي مصعب رآها ابن عدي في أصل عتيق لأحمد بن داود، فبنى على أن ذلك دليل ثبوتها عن أبي مصعب.

وهذا الدليل لا يوثق به كما رأيت، لكن في البناء عليه عذر ما لابن عدي، يخف به تعجب الذهبي إذ يقول: «هذه أباطيل حاشا مطرفًا من روايتها، وإنما البلاء من أحمد بن داود، فكيف خفي هذا على ابن عديّ؟».

بقي حديث مطرف عن عبد الله بن عمر العمري، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة رفعه «من رأى مبتلى فقال: الحمد لله الذي عافاني مما ابتلاك به وفضلني على كثير ممن خلق تفضيلا، لم يصبه ذلك البلاء».

فهذا رواه جماعة عن أبي مصعب، وأخرجه الترمذي[(٣)] وقال: «غريب من هذا الوجه» وزاد في بعض النسخ «حسن» وأخرج قبل ذلك[(٤)] من طريق عمرو بن دينار مولى آل الزبير عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن عمر - نحوه.

---

(١) تمامه: إنما ذلك الرجل يشتبه له الحديثُ الشاذُّ والشيءُ فيرجع عنه، فأما الأحاديث المنكرة التي لا تشتبه لأحد فلا..

(٢) تتمته: قلت: فإن قال قد ذهب الأصل وهي في النسخ؟ قال: لا يقبل ذلك منه. قلت له: فإن قال هي عندي في نسخة عتيقة وليس أجدها؟ فقال: هو كذاب أبدًا حتى يجيء بكتابه العتيق، ثم قال: هذا دِينٌ لا يحل فيه غير هذا. اهـ.

(٣) «الجامع» (٣٤٣٢)، وكذا الطبراني في «الأوسط» (٤٧٢١)، و«الصغير» (٦٧٥).

(٤) (٣٤٣١).

وعمرو بن دينار هذا متكلم فيه، وعدُّوا هذا الحديث فيما أنكر عليه.

وأحسب أن بعض الرواة سمع هذا، وسمع حديث سهيل عن أبي هريرة مرفوعًا: «من قال إذا أمسى ثلاث مرات: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم تضره حُمَة تلك الليلة». فاشتبه عليه الحديثان، فحسب الأول بسند الثاني، فرواه كذلك.

وقد يكون هذا الخطأ من مطرف، وقد يكون من شيخه عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم(١)؛ فإنه ليِّن حتى قال البخاري: «ذاهب لا أروي عنه شيئًا».

فإن كان الخطأ من أبي مصعب فقد يخطىء على عبد الله بن عمر ما لا يخطىء على مالك؛ لمزيد اختصاصه به.

ومطرف قال فيه أبو حاتم: «مضطرب الحديث صدوق».

ورجحه على إسماعيل بن أبي أويس، وقال ابن سعد والدارقطني: «ثقة، وروى عنه أبو زرعة، ومن عادته أن لا يروي إلا عن ثقة كما مرّ مرارًا، وروى عنه البخاري في «صحيحه»(٢). اهـ.

[٧٤٥] معاوية بن إسحاق بن طلحة بن عبيدالله القرشي التيمي أبو الأزهر:

«الأنوار الكاشفة» (ص١٨٣): «لم يخرج له مسلم، وأخرج له البخاري حديثًا واحدًا متابعة.

---

(١) يؤيده أن الحديث أخرجه البزار «كشف الأستار» (٣١١٨) وقال: «لا نعلمه يروى عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد، وعبد الله بن عُمر قد احتمل أهل العلم حديثه». فجعل البزار محل الكلام في الإسناد: عبد الله العمري، ولم يتكلم على مطرف بشيء.

(٢) قال أبو الوليد الباجي في «رجال البخاري» (٢/ ٧٣٤): «روى البخاري في الصلاة والدعوات عنه عن عبد الرحمن بن أبي الموال».

وقال ابن حجر في «مقدمة الفتح» (ص٤٦٦): «ليس لمطرف في البخاري سوى حديثين: أحدهما حديث الاستخارة، وتابعه عليه قتيبة وغيره عنده [انظر حديث: ٦٣٨٢].

والآخر: أخرجه في الصلاة بمتابعة. اهـ. [انظر حديث: ٣٥٣، وهو شاهد لما قبله].

وقد قال فيه أبو زرعة: «شيخ واهٍ»، ووثّقهُ بعضهم[(١)] . اهـ.

[٧٤٦] معاوية بن ميسرة بن شريح الكندي القاضي الكوفي:

«الفوائد» (ص٣٦٤): «لم يوثق توثيقًا مُعْتبرًا»[(٢)] .

[٧٤٧] معاوية بن هشام القصّار أبو الحسن الكوفي:

ذكر الشيخ **المعلمي** في «التنكيل» (١/ ٢٢٩-٢٣٠) جملةً من أوهام ابن الجوزي التي وقف عليها فقال: .. ومنها: أنه ذكر معاوية بن هشام فقال: «وقيل هو معاوية ابن أبي العباس روى ما ليس من سماعه فتركوه».

كذا قال، ومعاوية بن هشام من الثقات، لم يرو ما ليس من سماعه ولم يتركه أحد.

وإنما روى مروان بن معاوية الفزاري عن معاوية بن أبي العباس أحاديث عن شيوخ الثوري، وهي معروفة من حديث الثوري، فقال ابن نمير - وأخذه عنه أبو زرعة وغيره-: إن معاوية بن أبي العباس رجل متروك، كان جارًا للثوري، فلما مات الثوري أخذ معاوية كتبه فرواها عن شيوخه فسمعوا منه، ثم فطنوا لصنيعه فافتضح وتركوه، وبقي مروان يروي عنه[(٣)] .

---

(١) وثقه أحمد ويعقوب بن سفيان والنسائي وابن سعد والعجلي وابن حبان.

وقال أبو حاتم: لا بأس به. وقاله يعقوب بن سفيان في موضع آخر.

انظر: «الجرح» (٨/ ت١٧٤٨)، و«المعرفة والتاريخ» (٣/ ٩٥، ٢٣٩)، و«طبقات ابن سعد» (٦/ ٣٣٩)، و«ثقات ابن حبان» (٧/ ٤٦٧)، و«تهذيب الكمال» (٢٨/ ١٦١)، و«ميزان الاعتدال» (٤/ ت٢٦٢١) وغيرها.

(٢) ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ت١٤٤٩) بغير جرح أو تعديل، وذكره ابن أبي حاتم في «الجرح» (٨/ ت١٧٦٤) وسأل أباه فقال: «شيخ». وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٤٦٩).

(٣) قال البرذعي: سألت أبا زرعة عن معاوية بن أبي العباس، قال: فنظرت بدمشق في كتاب لمروان بن معاوية عن معاوية هذا، فرأيت أحاديث عن شيوخ الثوري، وأحاديث يُعرف بها الثوري، وأبوابًا للثوري، فارتبت به وتركته.

ورأى بعض الحفاظ أن معاوية بن هشام روى تلك الأحاديث عن الثوري، فسمعها منه مروان ثم دلّس مروان اسمه وأسقط الثوري من السند، فدلّس مروان [تدليس] تسوية بعد تدليسه الاسم(1).

وهذا القول على وهنه كما بينته في تعليقي على: «الموضح» لا يفيد أن معاوية بن هشام روى ما لم يسمع، ولا أنهم تركوه، ولكن ابن الجوزي جمع بين القولين، فإن: القائل إن ابن أبي العباس روى ما لم يسمع وتركوه بنى على أنه غير معاوية بن هشام، والقائل: إنه هو لم يقل إنه روى ما لم يسمع ولا أنهم تركوه. اهـ.

وقال الشيخ في ذاك التعليق، وموضعه آخر المنقول عن الدارقطني آنفًا في التعليق السابق رقم (١)، قال: «حاصل هذا القيل الذي تظناه أبو طالب ورآه الدارقطني أوْلى

= فذكرت ذلك لابن نمير، فقال: كان هذا جارًا للثوري، أخذ كتب الثوري فرواها عن شيوخه. اهـ.

«أبو زرعة الرازي» (ص٣٦٥)، و«موضح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٤٢٤-٤٢٥).

وقال ابن عقدة: حدثني عبد الله بن إبراهيم بن قتيبة قال: سألت ابن نمير -أو سُئل-: مروان عن معاوية بن أبي العباس عن أبي إسحاق والأعمش ومنصور وأبي الزناد وهشام بن عروة والكوفيين والبصريين؟

فقال: هذا جار للثوري، كان يرى الناس ولزومهم للثوري، فلما مات الثوري أخذ كتبه وجعل يرويها عن شيوخ الثوري، فوقف الناس على ذلك فتركوه وافتضح، نسأل الله العافية.

فقلت: فمروان كان وقف على هذا؟. فقال: لو وقف عليه ما حدث عنه اهـ. «الموضح» (٢/ ٤٢٥).

(١) قال عبد الغني بن سعيد الأزدي: حدثني أبو الحسن علي بن عمر (الدارقطني) قال: قال لي أبو طالب أحمد بن نصر بن طالب الحافظ: معاوية بن أبي العباس هو عندي: معاوية بن هشام، دَلَّسَهُ مروان الفزاري، وأسقط الثوري في أحاديثه كلها، فذكر من بعد الثوري، منها.. و.. و.. وهذه الأحاديث عن معاوية بن هشام عن الثوري.

قال أبو الحسن علي بن عمر: وقول أبي طالب عندي أولى وأليق بمروان بن معاوية الفزاري أنه يروي أحاديث عن عليّ بن غراب فيقول: حدثني علي بن أبي الوليد، ويروي عن الحكم بن ظهير فيقول: حدثني الحكم بن أبي خالد، ويروي عن نظرائه في السن ومن دون سنه فيذكرهم بكنى آبائهم اهـ. «الموضح» (٢/ ٤٢٥-٤٢٦).

من قول ابن نمير الذي ارتضاه أبو زرعة وغيره: هو أن مروان سمع تلك الأحاديث من معاوية بن هشام عن الثوري عن حبيب بن أبي ثابت ومنصور وغيرهما، فرواها مروان مدلِّسًا لاسم شيخه ومدلِّسًا التسوية بإسقاطه الثوري، وروايتها عن معاوية عن حبيب ومنصور وغيرهما. وأن ابن نمير لم يفطن لذلك فقال ما قال تظنيًا، ورضي ذلك أبو زرعة وغيره كابن عقدة ولم يفطنوا للواقع».

ويرِدُ على هذا أمور:

منها: أن مروان وإن عرف بتغيير أسماء بعض شيوخه، فلم يُعْرفْ بتدليس التسوية ولم يوصف به.

ومنها: أن ابن نمير ثبت متقن فاضل؛ إليه المنتهى في معرفة شيوخ الكوفيين، حتى كان أحمد بن حنبل ويحيى بن معين يقولان فيهم ما يقوله، والثوري كوفي، وجاره - إن كان - كوفي، ومعاوية بن هشام كوفي، وقد صحب ابن نمير جماعة من أصحاب الثوري، وروى عنهم، وكان معاوية بن هشام معه في البلد، وعرف مروان وروى عنه، وقد جزم بأن معاوية بن أبي العباس كان جارًا للثوري، وجرى له كيت وكيت.

ومنها: أن الحديث عن معاوية بن هشام منتشر مشتهر، فلو كان مروان إنما روى تلك الأحاديث عنه لظفر الحفاظ بعدد منها، قد رواه غير مروان عن معاوية بن هشام على الوجه كما رواه مروان عن معاوية بن أبي العباس مُسوًّى.

فأين ابن نمير ومعرفته بحديث الكوفة؟ أو أين أبو زرعة وسعة حفظه؟ وأين ابن عقدة وما وصفه به الخطيب في أوائل «الموضح» من العلم البالغ بأهل الكوفة مع تبحر حفظه؟ وكذلك أين أبو طالب والدارقطني وعبد الغني والخطيب؟.

فالظاهر أنهم لو وجدوا شيئًا من ذلك لشدُّوا به ذاك القيل.

وفي هذا وما دونه ما يكفي لتوهين تظني أبي طالب، وإن قوّاهُ الدارقطني والله الموفق. اهـ.

[٧٤٨] معاوية بن يحيى الشامي أبو مطيع الأطرابلسي الدمشقي:

«الفوائد» (ص٢٢٤): «ذهب الأكثر إلى أنه أحسن حالًا من الصدفي ووثقه بعضهم، وعكس الدارقطني وذكر أن مناكيره أكثر من مناكير الصدفي».

[٧٤٩] معاوية بن يحيى الصدفي أبو روح الدمشقي سكن الرقة:

«الفوائد» (ص٢٢٤): «هالك كان يشتري الصحف فيحدث بما فيها غير مبالٍ أسمع أم لم يسمع».

وفي (ص١٢٠): «تالف».

[٧٥٠] معبد بن جمعة أبو شافع الروياني الشاعر:

في «الميزان» و«اللسان»: «كذبه أبو زرعة الكشي».

فقال **المعلمي** في «التنكيل» رقم (٢٤٨): «أبو زرعة الكشي هو محمد بن يوسف الجنيدي. قال حمزة السهمي في «تاريخ جرجان» في ترجمة معبد [١]: «حدثنا عنه جماعة، سمعت أبا زرعة محمد بن يوسف الجنيدي يقول: كان أبو شافع اسمه واسم أبيه واسم جدّه غير ما ذكر، هو غيّر أسماءهم وكان ثقة في الحديث إلا أنه كان يشرب المسكر».

فكأن بعضهم استروح إلى قوله: «هو غيّر أسماءهم» فعدّها تكذيبًا، وتبعه غيره بدون تحقيق.

وتغيير الاسم ليس بكذب، وقد غير النبي ﷺ أسماء جماعة، وغيّر في بعضهم اسمه واسم أبيه، اللهم إلا أن يدعي الرجل أن اسمه لم يزل كذلك، وهذا يدفعه قول الكشي: «وكان ثقة في الحديث».

فأما شرب المسكر فقد تأول جماعة في ماعدا الخمر المتفق عليها فيشربون القدر الذي لا يسكرهم، ولم يعد أهل العلم ذلك قادحًا في العدالة، وإن ذمّ أكثرهم ذلك.

---

(١) (ص٤٧٥).

فهذا هو الذي وقع من أبي شافع بدليل قول الكشي: «وكان ثقة في الحديث». والله المستعان. اهـ.

[٧٥١] معبد بن عبد الله بن هشام بن زهرة بن عثمان التيمي والد زهرة بن معبد:

«الفوائد» (ص٢٣): «لم يرو عنه إلا ابنه: زهرة، ولم يوثقه أحد، إلا أن ابن حبان ذكره في الثقات على عادته».

[٧٥٢] معمر بن راشد الأزدي مولاهم أبو عروة البصري نزيل اليمن:

«الفوائد» (ص٤٦٨): «رجح الإمام أحمد: عبد الرزاق عن معمر على غيره عن معمر، وعلّل ذلك بأن معمرًا كان يتعاهد كتبه باليمن حيث سمع منه عبد الرزاق، فأما في البصرة فحدثهم من حفظه». اهـ.

ولمعمر ذكر في ترجمة سعيد بن أبي عروبة، فراجعه.

[٧٥٣] المغيرة بن سقلاب الحراني أبو بشر قاضي حران:

«التنكيل» (٢/ ١٥): «قال ابن التركماني: ضعفه ابن عدي. وذكر ابن أبي حاتم عن أبيه أنه صالح[1]، وعن أبي زرعة: جزري لا بأس به».

قال **المعلمي**: «الراوي الذي يطعن فيه محدثو بلده طعنًا شديدًا لا يزيده ثناء بعض الغرباء عليه إلا وهنًا؛ لأن ذلك يُشْعر بأنه كان يتعمد التخليط، فتزين لبعض الغرباء واستقبله بأحاديث مستقيمة فظن أن ذلك شأنه مطلقًا فأثنى عليه، وعرف أهل بلده حقيقة حاله.

وهذه حال المغيرة هذا، فإنه جزري أسقطه محدثو الجزيرة. فقال أبو جعفر النفيلي: «لم يكن مؤتمنًا».

---

(١) في «الجرح» (٨/ ت١٠٠٤): صالح الحديث.

وقال علي بن ميمون الرقي: «كان لا يسوي بعرة».

وأبو حاتم وأبو زرعة رازيان كأنهما لقياه في رحلتهما فسمعا منه فتزيّن لهما كما تقدم فأحسنا به الظن.

وقد ضعّفهُ ممن جاء بعد ذلك: الدارقطني وابنُ عدي لأنهما اعتبرا أحاديثه.. وهو تالف على كل حال». اهـ.

[٧٥٤] المغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن حِزام -بمهملة وزاي- الحِزامي، المدني، لقبه: «قصيّ»:

«التنكيل» (٢/ ١٦٩) قال ابن التركماني: «مغيرة قال فيه ابن معين: ليس بشيء».

قال **المعلمي**: «هذا حكاه عباس عن ابن معين. وقد قال الآجري: «قلت لأبي داود: «إن عباسًا حكى عن ابن معين أنه ضعّف مغيرة بن عبد الرحمن: «الحزامي» ووثق مغيرة بن عبد الرحمن: «المخزومي». فقال: غلط عباس»[(١)].

والحزامي احتج به الشيخان وبقية الستة، وقال أبو زرعة: «هو أحب إلي من ابن أبي الزناد وشعيب». يعني في حديث أبي الزناد كما في «التهذيب». اهـ.

وقال الشيخ في القاعدة السادسة من قسم القواعد من «التنكيل» (١/ ٦٤): في الرواة:

١- المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي.

٢- والمغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن حزام الحزامي.

٣- والمغيرة بن عبد الرحمن بن عوف الأسدي.

حكى عباس الدوري عن يحيى بن معين توثيق الأول، وتضعيف الثالث[(٢)].

---

(١) قد تابع الدوريَّ في ذلك كله: ابنُ محرز، كما سيأتي.

(٢) بل الثاني.

فحكى ابن أبي حاتم عن الدوري عن ابن معين توثيق الثاني (١)، ووهّمه المزي.

ووثّق أبو داود الثالث (٢)، وضعف الأول، فذُكرت له حكاية الدوري عن ابن معين فقال: غلط عباس (٣).

والحزامي احتج به الشيخان وبقية الستة، وقال أبو زرعة: «هو أحبُّ إليّ من ابن أبي الزناد وشعيب» يعني في حديث أبي الزناد كما في «التهذيب». اهـ.

---

(١) بل الأول.

(٢) بل الثاني، كما سيأتي.

(٣) هكذا ساق الشيخ **المعلمي** هذا الفصل، ولم أر في الثالث كلامًا لابن معين أصلًا، والظاهر أن **المعلمي** رَحِمَهُ اللَّهُ سبق قلمه أو انتقل بصره عند النقل.

وإنما جاء الخلاف فيمن وقع عليه كلام ابن معين في رواية الدوري. والواقع في «تاريخ الدوري» (٢/ ٥٨١): المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي ثقة.

وهذا الرسم يشترك فيه اثنان:

الأول: المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي أبو هاشم ويقال أبو هشام المدني.

الثاني: المغيرة بن عبد الرحمن بن هشام بن المغيرة المخزومي أبو هاشم ويقال أبو هشام أيضًا المدني أخو أبي بكر بن عبد الرحمن.

فأورد ابن أبي حاتم قول الدوري في ترجمة الثاني، وكذا تبعه أبو القاسم بن عساكر «تاريخ دمشق» (١٧/ ٩٤- الظاهرية).

فوهَّمَهُمَا المزي في ذلك، وجزم بأن نقل الدوري عن ابن معين إنما هو في الأول، واستدل بما رواه ابن عساكر بسنده إلى أبي بشر الدولابي عن معاوية بن صالح قال في تسمية تابعي أهل المدينة ومحدثيهم: «المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، لم يعرفه ابن معين».

أقول: قد وافق ابنُ محرز: الدوريَّ في نقله عن ابن معين توثيق المخزومي - ولم يُعَيِّنْهُ أيضًا - وضعفَ الحزامي. كما في «سؤالاته» (١/ ١٧٣)، (١/ ٢٤٦).

فإذا أضيف إلى ذلك نقل معاوية بن صالح عن ابن معين أنه لم يعرف الثاني - وهو ابن هشام بن المغيرة - ترجح أن نقل الدوري وابن محرز عنه التوثيق إنما هو لمن عرفه وهو الأول - أي ابن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة - كما ذهب إليه المزي، والله تعالى أعلم.

[٧٥٥] المفضل بن غسان بن المفضل أبو عبد الرحمن الغلابي:

ترجمته في «التنكيل» رقم (٢٤٩) وليس فيها مما يتعلق به شيءٌ، وإنما فيها ذِكْرُ: «الجوزجاني» و«أبي حنيفة» وإشارة إلى أثر: «المخالفة في المذهب» في الاعتداد بأقوال المختلفين بعضهم في بعض، وكذا الحكم المجمل «للجرح الغير المفسر».

وترى ذلك في مواضعه من هذا الكتاب، والله الموفق.

[٧٥٦] منصور بن أبي مزاحم: بشير التركي أبو نصر البغدادي الكاتب:

«التنكيل» (٢٥٠): «ذكروا أنه كان كاتبًا في الديوان، ثم ترك ذلك وتجرد للحديث، وهو عندهم ثقة، قال أبو زرعة عن ابن معين: «تركي ثبت» وقال أبو حاتم: «صدوق» وذكر أنه سأل ابن معين عنه فأثنى عليه وقال: «كتبت عنه».

وقال الدارقطني: «ثقة، وأخرج له مسلم في «صحيحه» وأبوداود والنسائي وخطأه أحمد في حديث، ولا يضره ذلك». اهـ.

[٧٥٧] منصور بن عمار الواعظ ابن السري خراساني ويقال بصري والد سليم:

في «الفوائد» (ص٤١٩) حديث: «سيكون في أمتي رجل يقال له: وهب، يهب الله له الحكمة، ورجل يقال له غيلان، هو أضر على أمتي من إبليس».

قال **المعلمي**: «في «اللآلىء» أن الطبراني أخرجه من طريقين عن ابن لهيعة:

الأولى: من طريق مجاشع بن عمرو، وهو وضاع.

والثانية: عن الحسن بن العباس الخراساني -وهو ثقة ترجمته في «تاريخ بغداد» (٧/ ٣٩٧) - عن سليم بن منصور، عن أبيه، عن ابن لهيعة، وزاد ابن الجوزي: «وسليم ذاهب الحديث».

أقول: أبوه أذهبُ منه على فضله.

وأحسب بعض الدّجّالين كتب صحيفة فيها عدة أخبار منها هذا الخبر، فقرأها - أو بعضها- على ابن لهيعة، وسكت ابن لهيعة على عادته بأخرة كما مرّ في التعليق (ص٢١٥) فتلقفها من كان حاضرًا من الضعفاء كمنصور وغيره فانتسخوها وراحوا يروونها عن ابن لهيعة». اهـ.

[٧٥٨] موسى بن إسماعيل المِنْقري مولاهم أبو سلمة التبوذكي البصري:

«التنكيل» رقم (٢٥١): «مجمع على ثقته والاحتجاج به».

[ز١٧] موسى بن جبير الأنصاري المدني الحذاء مولى بني سلمة:

«حاشية الفوائد المجموعة» (ص٤٩٢): «ذكره ابن حجر في «التقريب» وقال: «مستور»، وذكره ابن حبان في «ثقاته» لكنه قال: «يخطئ ويخالف»، وذِكْرُ ابن حبان للرجل في «ثقاته» وإخراجه له في «صحيحه» لا يخرجه عن جهالة الحال، فأما إذا زاد ابن حبان فغمزه بنحو قوله هنا: «يخطئ ويخالف» فقد خرج عن أن يكون مجهول الحال إلى دائرة الضعف». اهـ.

[٧٥٩] موسى بن سيار الأسواري عن أنس:

«الفوائد» (ص١٦٩): «مترجم في «اللسان» (٦/ ١٢٠و١٣٦ رقم ٤١٥، ٤٧٠)، ويظهر من ترجمته أنه لم يدرك أنسًا وأنه كان قدريًا زائغًا وذكر من قوله: «أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا أعرابًا جفاةً، فجئنا نحن أبناء فارس فلخصنا هذا الدين». اهـ.

[٧٦٠] موسى بن عقبة بن أبي عياش القرشي الأسدي أبو محمد المدني صاحب المغازي:

«مقام إبراهيم» (ص١٨٦): «ثقة أدرك بعض الصحابة، لكن ذكروا أنه تتبع المغازي بعد كبر سنه، فربما يسمع ممن هو دونه». وتراجع ترجمته في القسم الثاني من هذا الكتاب.

[٧٦١] موسى بن المساور أبو الهيثم الضبي:

«التنكيل» (٢٥٢) قال الكوثري: «من رجال «الحلية» مجهول الحال ولم أر من وثقه».

قال **المعلمي**: «قال أبو الشيخ في «طبقات الأصبهانيين»: روى عن سفيان بن عيينة وعبيد الله بن معاذ ووكيع والناس، وكان خيرًا فاضلًا، ترك ما ورثه من أبيه لإخوته ولم يأخذ منه شيئًا لأن أباه كان يتولى للسلطان..». ونحو ذلك في «تاريخ أصبهان» لأبي نعيم.

وبهذا يثبت أن الرجل عدل صدوق، ويبقى النظر في ضبطه، وسكوت هذين الحافظين وغيرهما من حفاظ أصبهان وغيرهم عن الكلام في روايته يدل أنه لم يكن به بأس». اهـ.

[٧٦٢] موسى بن وردان القرشي العامري مولاهم أبو عمر المصري مدني الأصل:

«الفوائد» (ص٢٦٠): «صدوق يخطئ وكان قاصًا».

[٧٦٣] مُؤمّل بن إسماعيل البصري أبو عبد الرحمن نزيل مكة:

«التنكيل» (٢٥٣) قال الكوثري: «يقول فيه البخاري: منكر الحديث. ويقول أبو زرعة: في حديثه خطأ كثير».

قال **المعلمي**: «وثقه إسحاق بن راهويه ويحيى بن معين، ووثقه أيضًا ابن سعد والدارقطني، ووصفاه بكثرة الخطأ، ولخّص محمد بن نصر المروزي حاله فقال: «إذا انفرد بحديث وجب أن يتوقف فيه ويتثبت؛ لأنه كان سيء الحفظ كثير الغلط».

فحدُّه أن لا يحتج به إلا فيما توبع فيه، وفيما ليس من مظانّ الخطأ». اهـ.

[٧٦٤] مُؤمّل بن إِهاب الرّبعِيّ العجلي أبو عبد الرحمن الكوفي نزيل الرملة أصله من كرمان:

«التنكيل» (٢٥٤).

وقد قال ابن الجنيد: سئل يحيى بن معين وأنا أسمع عن مؤمل بن إهاب فكأنه ضعفه.

قال الشيخ **المعلمي**: «.. وفي ترجمة الحسن بن موسى الأشيب من: «مقدمة الفتح» مثل هذه الكلمة: «كأنه ضعيف» فدفعها الحافظ ابن حجر بقوله: «هذا ظن لاتقوم به حجة».

هذا وتردُّدُ ابن الجنيد يحتمل وجهين أظهرهما: أن يكون جرى من ابن معين عندما سئل عن مؤمل ما يشعر بأنه لم يعجبه مؤمل، ولا ندري ما الذي جرى منه وما قدر دلالته؟

على أنهم مما يقولون: «ضعفه فلان» مع أن الواقع من فلان تليين يسير، كما تقدمت الإشارة إليه في القاعدة السادسة من قسم القواعد، فما بالك بقوله: «فكأنه ضعفه»؟

وإنما ينقل أهل العلم أمثال هذه الكلمة لاحتمال أن يوجد تضعيف صريح فيكون مما يعتضد به، فأما هنا فلا يوجد إلا التوثيق.

نعم الثقات يتفاوتون في درجات التثبت، ويظهر أن مؤملًا لم يكن في أعالي الدرجات، ففي الرواة من هو أثبت منه، وإنما يظهر أمر ذلك عند التخالف والتعارض عند الأولين.

وإذا اشتبه الأمر في المنقول عن إمام، وجب الرجوع إلى المنقول عن غيره، وقد ذكرت في «الطليعة» توثيق الأئمة لمؤمل[١]، وبذلك يرجح رجحانًا ظاهرًا أن ابن معين لم يضعفه[٢]، والله المستعان. اهـ.

[٧٦٥] مهنأ بن يحيى أبو عبد الله شامي الأصل، من كبار أصحاب الإمام أحمد ابن حنبل:

«التنكيل» رقم (٢٥٥) قال الكوثري: «قال أبو الفتح الأزدي.. منكر الحديث، وتابعه الخطيب».

فقال الشيخ **المعلمي**: «الأزدي نفسه متكلم فيه، حتى رُمي بالوضع، وقد ردّ ابن حجر في مواضع من: «مقدمة الفتح» جرْحهُ وبيّن أنه لا يُعتد به.

وقول الكوثري: «وتابعه الخطيب» باطل، فقد روى ابن الآبنوسي عن الخطيب: «كل من ذكرت فيه أقاويل الناس من جرح أو تعديل فالتعويل على ما أخّرْتُ». كما في «تذكرة الحفاظ» (ج٣ ص٣١٥).

وههنا بدأ الخطيب في ترجمة مهنأ بحكاية قول الأزدي، ثم أتبعها برواية السلمي عن الدارقطني: «ثقة نبيل»، ثم ذكر مكانة مهنأ عند أحمد وثناء أصحابه عليه، فعلم بذلك أن التعويل عنده على التوثيق.

وبهذا يعلم ما في عبارة ابن الجوزي في «المنتظم» (ج٨ ص٣٦٨) في تجنياته على الخطيب: «ذكر مهنأ بن يحيى وكان من كبار أصحاب أحمد وذكر عن الدارقطني أنه قال: مهنأ ثقة نبيل، وحكى بعد (!) ذلك عن أبي الفتح الأزدي.. وهو يعلم أن

---

(١) قال أبو حاتم: «صدوق» وقال النسائي: «لا بأس به» وقال مرة: «ثقة»، وقال مسلمة بن قاسم: «ثقة صدوق». «الطليعة» (ص٤٦).

(٢) يعني ضعفًا مطلقًا، ولا يعارض هذا حمل كلمة ابن الجنيد على التليين الهيِّن، والله تعالى أعلم.

الأزدي مطعون فيه عند الكُلّ.. فلا يستحي الخطيب أن يقابل قول الدارقطني في مهنأ بقول هذا ثم لا يتكلم عليه؟».

أقول: عفا الله عنك يا أبا الفرج، ما أرى الباعث لك على التجني على الخطيب إلا ما قدمته في ترجمته (١).

وعليك في كلامك هذا مؤاخذات.

الأولى: أن الموجود في «تاريخ الخطيب» تعقيب كلمة الأزدي بحكاية السلمي عن الدراقطني كما مرّ.

الثانية: أن هذا مع ذكر مكانة مهنأ عند أحمد وثناء أصحابه عليه في قوة الردّ على كلمة الأزدي كما مرّ.

الثالثة: أنك إذْ ذكرت ما قيل في الأزدي كان ينبغي أن تذكر ما قيل في السلمي حاكي التوثيق عن الدارقطني، وقد ذكرت ترجمته في «المنتظم» (ج٨ ص٦) وفيها قول محمد بن يوسف القطان: «كان أبو عبد الرحمن غير ثقة، ولم يكن سمع من الأصم إلا شيئًا يسيرًا، فلما مات الحاكم أبو عبد الله ابن البيِّع حدث عن الأصم بـ: «تاريخ يحيى بن معين» وبأشياء كثيرة سواها، وكان يضع للصوفية الأحاديث». ولم تتعقبْ هذا ولا ذكرت ما يخالفه (٢).

الرابعة: أن الأزدي ذكر متمسكه، فلا يسوغ ردّ قوله إلا ببيان سقوط حجته.

أما متمسك الأزدي فهو أن مهنأ روى عن زيد بن أبي الزرقاء عن سفيان الثوري عن علي بن زيد بن جدعان عن سعيد بن المسيب عن جابر حديثًا في الجمعة.

---

(١) يعني ترجمة الخطيب، وراجع ترجمة ابن الجوزي من كتابنا هذا في قسم تراجم الأئمة والمصنفين.

(٢) راجع ترجمة محمد بن الحسين السلمي من كتابنا هذا.

ولا يعلم رواه أحد غيره عن زيد بن أبي الزرقاء، ولا عن غيره عن سفيان الثوري.

فلا يعرف عن الثوري إلا بهذا الإسناد.

وإنما يعرف من رواية عبد الله بن محمد العدوي التميمي، رواه عن علي بن زيد، والعدوي طعنوا فيه، وقال وكيع: «يضع الحديث» وحكى ابن عبد البر عن جماعة أهل العلم بالحديث أنهم يقولون: إن هذا الحديث من وضعه، كذا في ترجمة العدوي من «التهذيب».

وفي ترجمة مهنأ من «اللسان» عن ابن عبد البر: «لهذا الحديث طرق ليس فيها ما يقوم به حجة، إلا أن مجموعها يدل على بطلان قول من حمل على العدوي أو على مهنأ بن يحيى».

فلو كان ابن الجوزي نظر في هذا الحديث وحقق لكان أولى به مما صنع.

وعلى كل حالٍ فغاية ما في الباب أن يكون مهنأ أخطأ في سند هذا الحديث، فكان ماذا؟!

وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «كان من خيار الناس في حديث أحمد ابن حنبل وبشر الحافي، مستقيم الحديث».

ويكفيه مكانته عند أحمد وثناء أصحابه عليه، والله أعلم. اهـ.

[٧٦٦] ميسرة بن حبيب النهدي أبو حازم الكوفي:

«الفوائد» (ص٣٧٩): «موثق»[1].

---

(١) وثقه أحمد وابن معين والنسائي ويعقوب بن سفيان، وقال أبو حاتم: لا بأس به.
وقال الآجري: قلت لأبي داود: ثقة؟ قال: هو معروف.

[٧٦٧] ميمون أبو عبد الله البصري الكندي مولى عبد الرحمن بن سمرة:

«الفوائد» (ص٣٦٤): «كان يحيى القطان لا يحدث عنه، وسئل عنه، فحمض وجهه، وقال: «زعم شعبة أنه كان فسلًا». وقال الإمام أحمد: «عنده مناكير»[١]. وقال النسائي والحاكم أبو أحمد: «ليس بالقوي». وقال ابن حبان في «الثقات»[٢]: «كان يحيى القطان سيء الرأي فيه». ولم يتعقب ابن حبان هذا بشيء، وقد عرف من صنيعه أنه قد يذكر الرجل في «الثقات» ويضعفه أو يتردد فيه، فهذا من ذاك[٣].

وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: «ضعيف» وهي المرتبة الثامنة عنده، مع أن الخامسة عنده مرتبة: «صدوق سيء الحفظ» ونحوها، فيظهر من هذا ومن صنيعه في مواضع أن من يقول فيه: «ضعيف» عنده أنه لم يثبت كونه لا يتعمد الكذب، ومع هذا تسمح فقال في «القول المسدد»: «وثقه غير واحد». وفي الفتح لما ذكر خبره: «رجاله ثقات». اهـ.

***

(١) في «الجرح والتعديل» (٨/ ت١٠٥٧)، و«تهذيب الكمال» (٢٩/ ٢٣٢)، و«تهذيبه» (١٠/ ٣٩٣): «أحاديثه مناكير» وبينهما فرق.

(٢) (٥/ ٤١٨).

(٣) وقال ابن معين: لا شيء. «الجرح»، وذكره غير واحد في الضعفاء.

حرف النون

[٧٦٨] ناصح بن عبد الله المحلمي أبو عبد الله الكوفي الحائك صاحب سماك ابن حرب:

«الفوائد» (ص٣٦٤): «شيعي، منكر الحديث، ذاهب الحديث، متروك الحديث، روى عن سماك عن جابر بن سمرة أشياء لا تعرف». اهـ.

[٧٦٩] نجيح بن عبد الرحمن السندي أبو معشر المدني مولى بني هاشم:

«الفوائد» (ص١٠٨): «ضعيف جدًّا ولا سيما في بعض شيوخه(١) ومنهم ابن المنكدر، ومع ذلك اختلط قبل موته بمدة».

وفي (ص٢٧٩): «كان أول أمره ضعيفًا، ثم اختلط اختلاطًا شديدًا، وجاء بأحاديث منكرة ولا سيما في روايته عن سعيد المقبري مع أن سعيدًا نفسه اختلط أيضًا».

[٧٧٠] نزار بن حيان الأسدي مولى بني هاشم:

«التنكيل» (١/ ٣٨٨-٣٨٩)، روى القاسم بن حبيب عن نزار بن حيان عن عكرمة حديثًا في ذمّ القدرية والمرجئة، استنكره غير واحد من أهل العلم، فبحث الشيخ **المعلمي** فيمن تلصق به تبعة هذا الحديث، فقال: «نزار بن حيان لم يوثقه أحد، وذكره ابن حبان في «الضعفاء»(٢) وقال: «يأتي عن عكرمة بما ليس من حديثه

---

(١) قال عمرو بن عليّ الفلاس: أبو معشر ضعيف، ما روى عن محمد بن قيس ومحمد بن كعب ومشايخه فهو صالح، وما روى عن المقبري، وهشام بن عروة، ونافع، وابن المنكدر رديئة لا تكتب. «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٣٠).

(٢) «المجروحين» (٣/ ٥٦) وأوّل كلامه: «قليل الرواية، منكر الحديث جدًّا..».

حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لذلك»..فكأن ابن حبان يشير إليه - يعني هذا الحديث[(١)].

والقاسم قد روى عن عكرمة، فلو أراد الكذب لروى ذاك الحديث عن عكرمة رأسًا وربح العلو وشهادة نزار له. وقد تابع القاسم على رواية هذا الحديث عن نزار: ابنه عليٌّ بن نزار، وقال ابن معين في علي بن نزار: «ليس حديثه بشيء» لعله أراد هذا الحديث[(٢)].

وعلي بن نزار قد روى عن عكرمة، فلو أراد الكذب لروى هذا الحديث عن عكرمة رأسًا وربح العلو والشهادة لأبيه، وقال ابن عديّ في ترجمة عليّ في هذا الحديث: «أنكروه على علي وعلى والده». ويؤخذ من «الميزان» أن بعضهم رواه عن فضيل عن نزار وابنه[(٣)] عن عكرمة ولكن أشار الذهبي إلى أن المحفوظ: «عن ابن فضيل عن القاسم بن حبيب وعلي بن نزار» يعني كلاهما عن نزار عن عكرمة كما في «سنن الترمذي»[(٤)].

---

(١) ذكر ابن حبان في ترجمته ما رواه المعافى بن عمران قال: حدثنا القاسم بن حبيب عن نزار بن حيان عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «اتقوا القدر فإنه شعبة من النصرانية» وهو الحديث المشُار إليه آنفًا، فقد ذكره ابن عديّ في ترجمة: على بن نزار بهذا اللفظ أيضًا، ثم قال في اللفظين جميعًا: وهذا أحد ما أنكروه عَلَى عَلِي بن نزار وعَلَى والده نزار. «الكامل» (٥/ ١٨٣٨).

(٢) قال ابن عدي: «و على بن نزار لا أعلم له كثير رواية، وهو أشهر عند الناس بحديثه الذي رواه عن أبيه عن عكرمة عن ابن عباس في القدرية». اهـ.

(٣) هكذا في «التنكيل»، والذي في «الميزان» (٣/ ١٥٩) تبعًا لما في «الكامل»: ما رواه على بن المنذر ثنا ابن فضيل حدثني أبي وعلى بن نزار، عن نزار، عن عكرمة..

قال الذهبي: لكن خولف على بن المنذر فيه، فرواه على بن حرب، حدثنا ابن فضيل، فقال: عن القاسم بن حبيب وعلى بن نزار...

(٤) حديث رقم: (٢١٤٩).

فالذي يتجه اتجاهًا واضحًا أن الحمل في هذا الحديث على نزار له غُنْمُه وعليه غُرْمُه.»[(١)].

[٧٧١] نصر بن عاصم الأنطاكي:

«الفوائد» (ص٥٠٣): «ليّن الحديث»[(٢)].

[٧٧٢] نصر بن مزاحم العطار المنقري الكوفي أبو الفضل، سكن بغداد:

قال: ثنا عبد الله بن مسلم الملائى عن أبيه عن جده عن علي بحديث الأمر بسد أبو اب المسجد إلا باب علي.

«الفوائد» (ص٣٦٥): «رافضي غال متروك. قال أبو خيثمة: «كان كذابًا» وشيخه وأبوه وجدّه لم أجدهم». اهـ.

[٧٧٣] النضر بن إسماعيل بن حازم البجلي أبو المغيرة الكوفي القاصّ إمام مسجد الكوفة:

«الفوائد» (ص٢٢٠): «ضعيف».

---

(١) ثم ذكر الشيخ **المعلمي** متابعة سلَّام بن أبي عمرة لنزار في روايته عن عكرمة هذا الحديث، ثم قال: لكن تكلموا في سلَّام فقال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال ابن حبان: «يروي عن الثقات المقلوبات، لا يجوز الاحتجاج بخبره، وهو الذي روى عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعًا: صنفان من أمتي ليس لهما في الإسلام نصيب: المرجئة والقدرية». «المجروحين» (١/ ٣٤١) وانظر «الكامل» (٣/ ١١٥٥).

(٢) قاله الحافظ ابن حجر في «التقريب».

ونصر من شيوخ أبي داود في «السنة»، وروى عنه جماعة غيره. وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ٢١٧). وذكره ابن وضاح في مشايخه وقال فيه: شيخ. «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٤٢٨).

وذكره العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٢٩٨) وذكر له حديثًا منكرًا عن الوليد بن مسلم وقال: «لا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به».

وذكره الذهبي في «الميزان» (٤/ ٢٥٢) ووقع فيه من قول الذهبي: «محدث دجَّال» هكذا بالدال، وهو خطأ فاحش، صوابه: «رَحَّال» بالراء، فقد قال الذهبي في «تاريخ الإسلام»، الطبقة (٢٤): «رحل إلى النواحي في طلب العلم». وقال في «الكاشف» (٣/ ت٥٩١٥): «له رحلة ومعرفة».

[٧٧٤] النضر بن سلمة شاذان أبو محمد المروزي سكن مكة:

«الفوائد» (ص٢٢٠): «وضاع».

[٧٧٥] النضر بن شفي عن النبي ﷺ:

«الفوائد» (ص٤٧٠): «حدّه أن يكون من أتباع التابعين وهو مجهول جدًّا[١] والخبر معضل»[٢].

[٧٧٦] النضر بن طاهر أبو الحجاج القيسي البصري:

«الفوائد» (٥٠٣): «ممن يكذب».

[٧٧٧] نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي أبو عبد الله المروزي الفارض الأعور نزيل مصر:

«الفوائد» (ص٢٠٩): «كثير الغلط».

وفي (ص٤٦٧): بنحوه.

وفي (ص٤٠٥): «فيه كلام يوجب التوقف عما ينفرد به،.. وقد ذكر ابن أبي حاتم هذا الخبر[٣] في «العلل» (٢/ ٣٧٣) وذكر عن أبيه أن نعيمًا لم يتابع على وصله، وغيرُه يرويه عن مروان «بن جناح»[٤] مرسلًا لا يذكر الصحابي، ومراسيل الشاميين في هذا الباب ساقطة البتة».

وفي (ص٤٤٨): «قال ابن الجوزي: قال ابن عديّ: «يضع» وهذا وهم قبيح من ابن الجوزي، إنما حكى ابن عديّ عن الدولابي عن بعضهم، ولا يُدرى من هو.

---

(١) قاله ابن القطان، وانظر «اللسان» (٦/ ١٦٢).

(٢) هو خبر «من ولد له ثلاثة أولاد فلم يسم أحدهم محمدًا فقد جهل».

(٣) وهو في فضل معاوية ؓ، ووقع في «علل الرازي»: «نفيع» بدلًا من «نعيم»، وهو خطأ.

(٤) نعيم يروي هذا الحديث عن محمد بن شعيب بن شابور عن مروان بن جناح، لا عن مروان مباشرة.

وردّه ابن عديّ، وحمل على الدولابي، راجع ترجمة نعيم في «تهذيب التهذيب» و«مقدمة الفتح». اهـ.

وترجم له الشيخ في «التنكيل» رقم (٢٥٨) ترجمة مطوّلة، نقل فيها قول الكوثري في نعيم: «معروف باختلاق مثالب ضد أبي حنيفة، وكلام أهل الجرح فيه واسع الذيل، وذكره غير واحد من كبار علماء أصول الدين في عداد المجسمة بل القائلين باللحم والدم. وقال الأستاذ (ص١٠٧): «له ثلاثة عشر كتابًا في الرد على من يسميهم: الجهمية، ودعا إليها العجلي فأعرض عنها.. ولا شك أنه كان وضاع مثالب كما يقول أبو الفتح الأزدي وأبو بشر الدولابي وغيرهما، وكم أتعب نعيم أهل النقد بمناكيره، ويوجد من روى عنه من الأجلة رغبة في علو السند، ولايرفع ذلك من شأنه إن لم يضع من شأن الراوي، ومن حاول الدفاع عنه يتسع عليه الخرق».

فقال الشيخ **المعلمي** جوابًا على هذه الافتراءات:

«نعيم من أخيار الأمة وأعلام الأئمة وشهداء السنة، ما كفى الجهمية الحنفية أن اضطهدوه في حياته إذ حاولوا إكراهه على أن يعترف بخلق القرآن فأبى فخلدوه في السجن مثقلا بالحديد حتى مات، فجُرّ بحديده فأُلقى في حفرة ولم يكفن ولم يصل عليه -صلت عليه الملائكة- حتى تتبعوه بعد موته بالتضليل والتكذيب، على أنه لم يجرؤ منهم على تكذيبه أحد قبل الأستاذ، إلا أن أحدهم وهو الدولابي زكب لذلك مطية الكذب فقال: «وقال غيره..»[(١)].

أما عقيدته فعقيدة أئمة السنة المخلدة في كتاب الله سبحانه، وأما الذين كان يسميهم: «الجهمية» فكان أئمة المسلمين في زمانه وقبله وبعده يسمونهم هذا الاسم، وأما إعراض العجلي عن كتبه فلم يعرض عنها مخالفة لنعيم ولا رغبة عن الأخذ عنه وهو ممن وثق نعيمًا كما يأتي، وإنما كان العجلي مستغرقًا في الحديث فلم يحب أن

(١) سيأتي مزيد إيضاح لصنيع الدولابي قريبًا.

يتشاغل بالنظر في أقوال المبتدعة والرد عليها؛ إشفاقًا على نفسه من أن يعلق به بعض أوضارها.

وأما كلام أئمة الجرح والتعديل فيه فهو بين موثقٍ له مطلقا، ومُثنٍ عليه ملينٍ [لما] ينفرد به مما هو مظنة الخطأ، بحجة أنه كان لكثرة ما سمع من الحديث ربما يشبه عليه فيخطئ. وقد روى عنه البخاري في «صحيحه»[(١)] وروى له بقية

---

(١) قال أبو الوليد الباجي في «رجال البخاري» (٢/ ٧٧٩):

١- أخرج البخاري في «الصلاة» برواية أبي إسحاق عنه - عن ابن المبارك وهشيم.

قلت: الحديث في باب: فضل استقبال القبلة، رقم (٣٩٢) قال البخاري: حدثنا نعيم قال: حدثنا ابن المبارك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها، وصلوا صلاتنا، واستقبلوا قبلتنا، وذبحوا ذبيحتنا، فقد حرمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله».

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١/ ٥٩٢): وقع في رواية حماد بن شاكر عن البخاري: «قال نعيم بن حماد» وفي رواية كريمة والأصيلي: «قال ابن المبارك» بغير ذكر نعيم، وبذلك جزم أبو نعيم في «المستخرج» وقد وقع لنا من طريق نعيم موصولًا في «سنن الدارقطني» وتابعه حماد بن موسى وسعيد بن يعقوب وغيرهما عن ابن المبارك». اهـ. كلام الحافظ.

٢- قال الباجي: أخرج البخاري في «الأحكام» و«المغازي» عن محمود (وهو ابن غيلان) عن عبد الرزاق عن معمر، وعنه (يعني: عن نعيم) عن ابن المبارك عن معمر.

قلت: حديث «المغازي» رقم (٤٣٣٩) وهذه متابعة قاصرة.

٣- قال الباجي: وأخرج في «القسامة» عنه عن هشيم عن حصين عن عمرو بن ميمون قال: رأيت في الجاهلية قِرْدةً اجتمع عليها قِرَدَةٌ قد زنت فرجموها فرجمتها معهم.

قلت: هو رقم (٣٨٤٩) وفيه: حدثنا نعيم بن حماد حدثنا هشيم.. قال الحافظ في «الفتح» (٧/ ١٩٦): «في رواية بعضهم: حدثنا نعيم غير منسوب، وهو المروزي نزيل مصر، وقَلَّ أن يخرج له البخاري موصولًا، بل عادته أن يذكر عنه بصيغة التعليق. ووقع في رواية القابسي: «حدثنا أبو نعيم» وصوبه بعضهم، وهو غلط». اهـ كلام الحافظ هنا.

وقال في «مقدمة الفتح» (ص٤٧٠): «لقيه البخاري ولكنه لم يخرج عنه في الصحيح سوى موضع أو موضعين، وعلق له أشياء أخر».

أقول: فتلك هي المواضع التي لنعيم في «الصحيح» وواضح أن البخاري لم يخرج له شيئًا معتمدًا عليه، بل إما تعليقًا وإما متابعة.

وقد قال المزي ومثله الذهبي: روى عنه البخاري مقرونًا بغيره. فالظاهر أنهما يعنيان ما ذُكر من المتابعة، وإلا فإني لم أر له عنده شيئًا مقرونًا، والله تعالى أعلم.

الستة[١] بواسطة إلا النسائي، لا رغبة في علو السند كما يزعم الأستاذ؛ فقد أدركوا كثيرا من أقرانه وممن هو أكبر منه، ولكن علمًا بصدقه وأمانته، وأن ما نسب إلى الوهم فيه ليس بكثير في كثرة ما روى.

فأما الدولابي فهو محمد بن أحمد بن حماد له ترجمة في «الميزان» و«اللسان» قال ابن يونس: «من أهل الصنعة حسن التصنيف وكان يضعف». وقال الدارقطني: «تكلموا فيه (لما) تبين من أمره (الأخير)»[٢]. وذكر ابن عدي قول الدولابي في معبد الجهني الذي روى أبو حنيفة عن منصور بن زاذان عن الحسن عنه، أنه معبد ابن هوذة الذي ذكره البخاري في «تاريخه».

قال ابن عدي: «هذا الذي قاله غير صحيح، وذلك أن معبد بن هوذة أنصاري فكيف يكون جهنيًا؟ ومعبد الجهني معروف ليس بصحابي، وما حمل الدولابي على ذلك إلا ميله لمذهبه».

وقال ابن عدي أيضًا: «ابن حماد متهم فيما قاله في نعيم بن حماد؛ لصلابته في أهل الرأي».

وفي ترجمة نعيم من: «مقدمة الفتح» بعد الإشارة إلى حكاية الدولابي: «وتعقب ذلك ابن عدي بأن الدولابي كان متعصبًا عليه لأنه كان شديدًا على أهل الرأي. وهذا هو الصواب» وقال في «التهذيب» «حاشى الدولابي أن يُتّهم، وإنما الشأن في شيخه الذي نقل ذلك عنه فإنه مجهول متهم».

---

(١) لم يذكره ابن منجوية في «رجال مسلم»، ورمز له المزي بـ«مق» يعني مقدمة مسلم، وقال الحافظ ابن حجر في «مقدمة الفتح» (ص٤٧٠): «روى له مسلم في المقدمة موضعًا واحدًا». اهـ.

ولمقدمة مسلم شأن سوى سائر الكتاب، فإطلاق رواية مسلم لنعيم فيه نظر؛ والله تعالى أعلم.

(٢) هكذا جاءت العبارة في «الميزان» (٣/ ٤٥٩)، و«اللسان» (٥/ ٤١-٤٢) المطبوعين، ومنه ينقل **المعلمي**، وهو خطأ من الطبع، ففي أصلين خطيين من «اللسان» وهو كذلك في النسخة المطبوعة عن خمس نسخ خطية (٦/ ١١٨) منه، ومثله في «سؤالات السهمي» للدارقطني رقم (٨٢) «تكلموا فيه، ما تبين من أمره إلا خير»، وهو كذلك في «سير النبلاء» (١٤/ ٣٠٩) وغيره وبين العبارتين بون شاسع.

أقول: لا أرى الدولابي يبرأ من عهدة ذاك النقل المريب فإن ابن عدي قال[(١)] كما في «التهذيب»: «قال لنا ابن حماد -يعني الدولابي- نعيم يروي عن ابن المبارك قال النسائي: ضعيف، وقال غيره: كان يضع الحديث في تقوية السنة وحكايات في ثلب أبي حنيفة كلها كذب. قال ابن عدي: وابن حماد متهم..». فلا يحتمل أن يكون الدولابي سمع تلك الكلمة ممن يعتد بقوله وإلا لصرح به وصرخ به صراخًا. فإن كان سمعها ممن لا يعتد به فلم يكن له أن يحكيها على هذا الوجه، بل كان عليه أن يُعرض عنها لعدم الاعتداد بقائلها، أو على الأقل أن يصرح باسمه. وإن كان لم يسمعها من أحد وإنما اختلق ذلك فأمره أسوأ، وإن كان كنى بقوله: «غيره» عن نفسه كأنه أراد: «وقلت أنا» فالأمر في هذا أخف، وقد عُرف تعصب الدولابي على نعيم، فلا يقبل قوله فيه بلا حجة مع شذوذه عن أئمة الحديث الذين لا يكاد هو يذكر معهم.

وأما أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي فهو نفسه على يدي عدل! وترجمته في «تاريخ بغداد» و«الميزان» و«اللسان» تُبين ذلك، مع أنه إنما نقل كلام الدولابي وإن لم يصرح باسمه، والدليل على ذلك توافق العبارتين، أما عبارة الدولابي فقد مرت، وأما عبارة الأزدي فقال: «قالوا كان يضع الحديث في تقوية السنة وحكايات مزورة في ثلب أبي حنيفة كلها كذب».

أما كلام الأئمة فقال الإمام أحمد: «لقد كان من الثقات». وقال العجلي: «ثقة» وقال أبو حاتم مع تشدده: «صدوق»[(٢)] وروى عنه البخاري في «صحيحه»[(٣)] كما مر، وأخرج له بقية الستة[(٤)] إلا النسائي.

(١) «الكامل» (٧/ ٢٤٨٢).

(٢) الذي في «الجرح» (٨/ ت٢١٢٥)، وعنه المزي في «تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤٧٢): «محله الصدق» ومثله في «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٤٦٠) ومنه ينقل **المعلمي**.

(٣) سبق التنبيه على طريقة البخاري في إخراجه عن نعيم، وأنه لم يخرج له احتجاجًا، ولكن تعليقًا أو متابعة.

(٤) مسلم إنما أخرج له موضعًا واحدًا في «مقدمة صحيحه» كما سلف.

وصح عن ابن معين من أوجه أنه قال: «ثقة»، وروى عنه، وجاء عنه أنه مع ثنائه عليه لينه في الرواية، وأتم ذلك رواية علي بن حسين بن حبان، وفيها عن ابن معين: «نعيم بن حماد صدوق، ثقة، رجل «صالح»[(١)]، أنا أعرف الناس به، كان رفيقي بالبصرة. إلا أنه كان يتوهم الشيء فيخطئ فيه، وأما هو فكان من أهل الصدق».

وقال الحافظ أبو علي النيسابوري: «سمعت النسائي يذكر فضل نعيم بن حماد وتقدمه في العلم والمعرفة والسنن، ثم قيل له في قبول حديثه؟ فقال: قد كثر تفرده عن الأئمة المعروفين بأحاديث كثيرة فصار في حد من لا يحتج به»[(٢)].

وهذا يدل أن ما روى عن النسائي أنه قال مرة: «ليس بثقة»[(٣)] إنما أراد بها أنه ليس في حد أن يحتج به، وهب أن النسائي شدد فكلام الأكثر أرجح ولاسيما ابن معين، لكمال معرفته ولكونه رافق نعيمًا وجالسه وسمع منه وخبره حتى قال كما تقدم: «أنا أعرف الناس به».

وقد أورد له ابن عدي أحاديث انتقدت عليه ثم قال: «وعامة ما أنكر عليه هو الذي ذكرته وأرجو أن يكون باقي حديثه مستقيمًا».

وقال ابن حجر في «التهذيب»: «أما نعيم فقد ثبتت عدالته وصدقه ولكن في حديثه أوهام معروفة وقد قال فيه الدارقطني[(٤)]: إمام في السنة كثير الوهم. وقال أبو أحمد الحاكم: ربما يخالف في بعض حديثه. وقد مضى أن ابن عدي تتبع ما وهم فيه، فهذا فصل القول فيه».

وإنما أوقع نعيمًا فيما وقع فيه من الأوهام أنه سمع فأكثر جدًّا من الثقات ومن الضعفاء، قال أحمد بن ثابت أبو يحيى: «سمعت أحمد ويحيى بن معين يقولان: نعيم

---

(١) وفي «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣١٢)، وعنه المزي في «تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤٧٠) وغيره: «رجل صدق».

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤٧٦).

(٣) «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣١٢)، وقال في «الضعفاء والمتروكين» له: «ضعيف» (ت٥٨٩).

(٤) «سؤالات الحاكم» (٥٠٣).

معروف بالطلب، ثم ذمه [يحيى][(١)] بأنه يروي عن غير الثقات. وفي «الميزان» عن ابن معين: «نعيم بن حماد.. كتب عن روح بن عبادة خمسين ألف حديث». هذا ما سمعه من رجل واحد ليس هو بأشهر شيوخه فما ظنك بمجموع ما عنده على كثرة شيوخه؟ وقال صالح بن محمد: «كان نعيم يحدث من حفظه وعنده مناكير كثيرة لا يتابع عليها»[(٢)] فلكثرة حديث نعيم عن الثقات وعن الضعفاء واعتماده على حفظه كان ربما اشتبه عليه ما سمعه من بعض الضعفاء بما سمع من بعض الثقات، فيظن أنه سمع الأول بسند الثاني فيرويه كذلك، ولو لم يخطئ وروى كما سمع لتبين أنه إن كان هناك نكارة فالحمل فيها على من فوقه.

وقد تقدم أن ابن عدي تتبع ما انتقد على نعيم[(٣)]، وذكر الذهبي في «الميزان» ثمانية أحاديث وكأنها أشد ما انتقد على نعيم، وماعداها فالأمر فيه قريب، ولا بأس أن أسوقها هنا وأنظر فيها على مقدار فهْمي. وأسأل الله التوفيق.

الحديث الأول: أخرجه الحاكم في «المستدرك» (ج٤ ص٤٣٠): «.. نعيم بن حماد ثنا عيسى بن يونس عن حريز بن عثمان عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عن عوف بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسو ل الله ﷺ: «ستفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة أعظمها فرقة قوم يقيسون الأمور برأيهم، فيحرمون الحلال، ويحللون الحرام».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين».

---

(١) زيادة من «الكامل» لابن عديّ (٧/ ٢٤٨٢)، ومثله في «تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤٦٩).

(٢) «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٧٥) وتمامه: «وسمعت يحيى بن معين سئل عنه، فقال: ليس في الحديث بشيء، ولكنه كان صاحب سنة».

(٣) ذكر ابن عدي لنعيم عشرة أحاديث، ذكر منها الذهبي ستة، وزاد اثنين لم يذكرهما ابن عدي، ولم يذكر أربعة مما ذكرها ابن عدي، فمجموع ما عندهما اثنا عشر حديثًا.

أقول: هذا الحديث أشد ما أنكر على نعيم، أنكره ابن معين[١] ووثق نعيمًا وقال: «شُبِّه له» وقال دحيم: «هذا حديث صفوان بن عمرو، حديث معاوية»[٢] يعني أن إسناده مقلوب، ولهذا الحديث شواهد مرفوعة وموقوفة في «المستدرك» (ج١ ص١٢٨) و«سنن الدارمي» (ج١ ص٦٥) وغيرهما[٣]. وقد تابع نعيمًا على روايته عن عيسى ابن يونس جماعة منهم ثلاثة أقوياء[٤]: سويد بن سعيد الحدثاني، وعبد الله بن جعفر

---

(١) ووثقه وقال: ليس له أصل فقال له محمد بن علي بن حمزة المروزي: كيف يحدث ثقة بباطل؟ فقال: شُبِّهَ له.

وبنحوه ذكره أبو زرعة الدمشقي عن ابن معين.

«تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (١/ ٦٢٢)، ومن طريقه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٠٧).

(٢) هو ما رواه الحاكم كتاب (العلم) من «المستدرك» (١/ ١٢٨) من طريق الحكم بن نافع ثنا صفوان ابن عمرو عن الأزهر بن عبد الله عن أبي عامر عبد الله بن يحيى قال: حججنا مع معاوية بن أبي سفيان.. فقال معاوية: قال النبي ﷺ: «إن أهل الكتاب تفرقوا في دينهم على ثنتين وسبعين ملة، وتفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين، كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة، ويخرج في أمتي أقوام تتجارى بهم تلك الأهواء كما يتجارى الكلب بصاحبه، فلا يبقى منه عرق ولا مفصل إلَّا دخله..».

(٣) علق الشيخ الألباني على هذا الموضع فقال: فيما أشار إليه المؤلف رحمه الله نظر، فإن الذي في «المستدرك» عدة أحاديث في تفرق الأمة إلى ثلاثة وسبعين فرقة، وهي صحيحة كما بيَّنته في غير هذا الموضعِ، لكن ليس في شيء منها القياس والتحريم والتحليل، وهو بيت القصيد -كما يقال- في حديث نعيم، والذي عند الدارمي أثر عن ابن مسعود، وعن غيره من التابعين في ذم قوم يقيسون الأمر برأيهم. وفي اعتبار مثل هذا -مع وقفه وقصوره عن الشهادة الكاملة- شاهدًا لحديث نعيم المرفوع نظر ظاهر عندي. فليتأمل. اهـ.

أقول: وهو الصواب إن شاء الله تعالى.

(٤) في إطلاق لفظ «المتابعة» على رواية هؤلاء الثلاثة نظرٌ؛ فإن صنيع غير واحد من الأئمة يدل على أن الحديث إنما يعرف بنعيم بن حماد، وأن من رواه عن عيسى بن يونس - غير نعيم - إنما أخذه من نعيم، وأنه لا أصل له، وهَاكَ البيان:

أولًا: قال أبو زرعة الدمشقي: قلت لعبد الرحمن بن إبراهيم (دحيم): حدثنا نعيم بن حماد عن عيسى بن يونس.. بهذا الحديث فَرَدَّهُ، وقال: هذا حديث صفوان بن عمرو، حديث معاوية.

ثانيًا: قال أبو زرعة: قلت ليحيى بن معين في حديث نعيم هذا، وسألته عن صحته فأنكره. قلت: من أين يُؤْتى؟ قال: شُبِّه له. «تاريخ أبي زرعة» (١/ ٦٢٢).

=

وروى الخطيب بسنده إلى محمد بن علي بن حمزة المروزي قال: «سألت يحيي بن معين عن هذا الحديث، قال: ليس له أصل. قلت: فنعيم بن حماد؟ قال: نعيم ثقة. قلت: كيف يحدث ثقة بباطل؟ قال: شُبِّهَ له». «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٠٧-٣٠٨).

ثالثًا: قال الخطيب: حدثني محمد بن علي الصوري قال: قال لي عبد الغني بن سعيد الحافظ - وذكر حديث عيسى بن يونس عن حريز بن عثمان عن عبد الرحمن بن جبير.. من حديث نعيم بن حماد، ومن حديث أحمد بن عبد الرحمن بن وهب عن عمه، ومن حديث محمد بن سلام المنبجي، جميعًا عن عيسى - فقال: كل من حدث به عن عيسى بن يونس غير نعيم بن حماد فإنما أخذه من نعيم، وبهذا الحديث سقط نعيم بن حماد عند كثير من أهل العلم بالحديث، إلا أن يحيى بن معين لم يكن ينسبه إلى الكذب، بل كان ينسبه إلى الوهم، فأما حديث ابن وهب فبليته من ابن أخيه، لا منه، لأن الله قد رفعه عن ادعاء مثل هذا، ولأن حمزة بن محمد حدثني عن عليك الرازي أنه رأى هذا الحديث ملحقًا بخط طري في قنداق من قنادق ابن وهب لما أخرجه إليه بَحْشَل بن أخي ابن وهب، وأما محمد بن سلام فليس بحجة اهـ. «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣١٠-٣١١).

رابعًا: قال ابن عدي في ترجمة نعيم من «الكامل» (٧/ ٢٤٨٣): «وهذا الحديث كان يُعرف بنعيم ابن حماد بهذا الإسناد، حتى رواه: عبد الوهاب بن الضحاك، وسويد الأنباري، وشيخ خراساني يقال له: أبو صالح الخراساني، عن عيسى بن يونس».

وقال ابن عدي في ترجمة: أحمد بن عبد الرحمن بن وهب (١/ ١٨٩): «هذا حديث رواه نعيم بن حماد عن عيسى، والحديث له، وأنكروه عليه، وسرقه منه جماعة، منهم: عبد الوهاب بن الضحاك، وسويد بن سعيد، وأبو صالح الخراساني، والحكم بن المبارك، وأنكروه على أبي عبيد الله أيضًا - وهو ابن أخي ابن وهب - عن عمه عن عيسى». اهـ.

قال أبو أنس: قد أبان دُحَيْم علة هذا الحديث، فإذا هو قد انقلب اسنادُه على نعيم بن حماد ودخل له حديث في حديث، فإن الثابت إنما هو الحديث الذي يخبر عن افتراق اليهود والنصارى على إحدى وسبعين فرقة، وأن هذه الأمة تفترق على ثلاث وسبعين.

أما هذا القَدْر الذي زاده نعيم وهو «أعظمها فرقة: قوم يقيسون الأمور برأيهم، فيحرمون الحلال، ويحللون الحرام» فإنما تَوَهَّمَهَا نعيم - وكان شديدًا على أهل الرأى والقياس - من حديث صفوان ابن عمرو بسنده إلى معاوية بن أبي سفيان عن النبي ﷺ، بلفظ «.. ويخرج في أمتي أقوام تتجارى بهم تلك الأهواء كما يتجارى الكلب بصاحبه..» فَحَمَل نعيم أصحاب تلك الأهواء على أن المقصود بهم: أهل الرأي، فرواه هكذا، فمنهم من اتهمه بذلك، ومنهم من اعتذر له كابن معين وغيره بأنه قد شُبِّهَ له، يعني تَوَهَّمَ أنه سمع الحديث هكذا.

وقد يسمع الإنسانُ الشيءَ بلفظٍ، فيقع في نفسه - مما يوافق هواه - معنى غير الذي سمع، فإذا أراد أن يرويه سبق المعنى الذي وقع في نفسه دون الذي سمع، وهذا أحد الأسباب المؤدية إلى دخول الوهم في الرواية.

الرقي، والحكم بن المبارك.

وسويد من رجال مسلم إلا أنه كان في آخر عمره يقبل التلقين[(١)] لكن في ترجمته ما يدل أنه كان إذا نبه على خطأه رجع، وقد روجع في هذا الحديث فثبت على أنه سمع من عيسى بن يونس[(٢)].

= وهذا هو تفسير قول دحيم في تعليل رواية نعيم لهذا الحديث، وعبارته تدل على الاعتذار عن نعيم، كما صنع ابن معين.

وقد زاد ابن معين حكمًا عامًا على الحديث بقوله: «ليس له أصل». وعبَّر عنه سائله: محمد ابن على بن حمزة المروزي بأنه «باطل».

ومعنى هذه العبارات عند أهل الفن أن الحديث لا يصح بحال، وليس له إسناد قائم، ومفهومها أن كل اسناد جاء له إنما هو خطأ.

وأحيانًا يطلقون هذه العبارة «ليس له أصل» ويُعنون: مِنْ حديث فلان، وقد يكون الحديث محفوظًا من حديث غيره.

لكنَّ حديثنا إنما يروى من طريق عيسى بن يونس، فإذا قيل: «ليس له أصل» أو «باطل» كان المراد بطلانه من كل وجهٍ عن عيسى.

يوضح ذلك قول الحافظ عبد الغني بن سعيد: «كل مَنْ حدَّث به عن عيسى بن يونس غير نعيم ابن حماد فإنما أخذه من نعيم».

وقد عَبَّر ابن عدي عن هذا الأَخْذِ بالسرقة كما مَرَّ.

فإذا كان هذا هو قول هؤلاء الحفاظ النقاد، ولم يُؤْثَرْ عن أحدٍ سواهم قولٌ غيره، وكان مردُّ مثل هذا إلى حكمهم ونقدهم، فلا يُفرح برواية العدد الكثير - ممن لا تقوم برواياتهم الحجة - لأن تتابع أمثال هؤلاء على مثل هذا مما له نظائر معروفة في كتب الفن، والنقاد لا يغرُّهم كثرة عدد الناقلين، إذا ثبت الخطأ والوهم، ولهم في ذلك تعليلات دقيقة، قد تبيَّنَ منها في حديثنا هذا مثالٌ من قول دحيم، قد شرحناه آنفًا، والله تعالى الموفق.

(١) راجع ترجمة سويد من هذا الكتاب.

(٢) قال ابن عدي في ترجمة سويد (٣/ ١٢٦٤): سمعت جعفرًا الفريابي يقول: أفادني أبو بكر الأَعْيَن في قطيعة الربيع سنة إحدى وثلاثين - يعني ومائتين - بحضرة أبي زرعة وجمع كبير من رؤساء أصحاب الحديث حين أردت أن أخرج إلى سويد وقال: وَقِّفْهُ وثَبِّتْ منه: هل سمع هذا الحديث من عيسى بن يونس؟ فقدمت على سويد فسألته، فقال: حدثنا عيسى بن يونس عن حريز بن عثمان.. قال الفريابي: وَقَّفْتُ سويدًا عليه بعد أن حدثني به ودار بيني وبينه كلام كثير.

والرقي موثق إلا أنه نُسب إلى الاختلاط بأخرة، لكن ذكر ابن حبان أن اختلاطه لم يكن فاحشًا، وراوي هذا الحديث عنه ثقة(١)، وهو الذي أخبر بأنه اختلط، فقد يقال: لو علم أنه اختلط اختلاطًا شديدًا وكان إنما سمع منه هذا الحديث عند اختلاطه، لكان الظاهر أن لا يرويه عنه إلا مقرونًا ببيان أنه إنما سمعه منه بعد الاختلاط(٢).

والخواستي وثقه ابن حبان وابن مندة وابن السمعاني(٣)، وقال ابن عدي في ترجمة سويد: «يقال إنه لا بأس به» لكنه عدّه عند ذكر هذا الحديث في ترجمة أحمد بن عبد الرحمن بن وهب فيمن سرق هذا الحديث من نعيم. وذكر الذهبي في «الميزان» متابعة هؤلاء الثلاثة لنعيم ثم قال: «قلت هؤلاء الأربعة لا يجوز في العادة أن يتفقوا على باطل، فإن كان خطأ، فمن عيسى بن يونس»(٤) والله أعلم.

= قال ابن عدي: وهذا إنما يعرف بنعيم بن حماد ورواه عن عيسى بن يونس، فتكلم الناس فيه بجرّاه. ثم رواه رجل من أهل خراسان يقال له: الحكم بن المبارك يكنى أبا صالح الخواشتي، يقال إنه لا بأس به، ثم سرقه قوم ضعفاء ممن يعرفون بسرقة الحديث منهم: عبد الوهاب بن الضحاك، والنضر بن طاهر، وثالثهم سويد الأنباري. اهـ.

قال أبو أنس: فالظاهر أن سويدًا قد لُقِّنَ هذا الحديث، ثم ثبت عليه بعد ذلك متوهمًا أنه سمعه، ولم يَعْتَدَّ الأئمة بثباته هذا، كما سبق.

(١) هو هلال بن العلاء الرقي، وإنما قال أبو حاتم: «صدوق»، وقال النسائي: «صالح»، وفي موضع آخر: «ليس به بأس، روى أحاديث منكرة عن أبيه، فلا أدري الريب منه أو من أبيه». وذكره ابن حبان في «الثقات».

(٢) هذا شأن المتثبتين من الأئمة، بل كانوا يمتنعون من الأخذ عمن اختلط أصلًا، فضلًا عن أن يرووا عنه مع بيان حاله، لكن ليس هذا مطردًا عند غيرهم.

واحتمال سماع هلال بن العلاء للحديث من عبد الله بن جعفر حال سلامته من الاختلاط من أجل أنه هو الذي أخبر باختلاطه، لا ينهض في دفع حكم النقاد بتفرد نعيم بن حماد بهذا الحديث عن عيسى بن يونس، وإنما غيرُه أخذه منه: إما تدليسًا، وإما سرقة، أو تلقينًا، أو غير ذلك، والله تعالى أعلم.

(٣) راجع ترجمة الخواستي هذا - وهو الحكم بن المبارك - من هذا الكتاب.

(٤) سبق الجواب عن الاعتداد بموافقة هؤلاء لنعيم بن حماد من كلام الأئمة، فارجع إليه.

الحديث الثاني: قال ابن جرير في تفسير سورة: «سبأ»: «حدثني زكريا بن أبان المصري قال: ثنا نعيم قال: ثنا الوليد بن مسلم، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن ابن أبي زكريا، عن رجاء بن حيوة، عن النواس بن سمعان، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أراد الله أن يوحي بالأمر أخذت السموات منه رجفة -أو قال: رعدة- شديدة خوف أمر الله، فإذا سمع بذلك أهل السموات صعقوا وخروا لله سجدًا، فيكون أول من يرفع رأسه جبرائيل فيكلمه الله من وحيه بما أراد، ثم يمر جبرائيل على الملائكة، كلما مرّ بسماء سأله ملائكتها: ماذا قال ربنا يا جبرائيل؟ فيقول جبرائيل: قال الحق وهو العلي الكبير، قال: فيقولون كلهم مثل ما قال جبرائيل، فينتهي جبرائيل بالوحي حيث أمره الله».

سئل عنه دحيم فقال: لا أصل له[(١)].

أقول: المتن غير منكر، وله شواهد، ففي «صحيح البخاري»[(٢)] من حديث أبي هريرة مرفوعًا: «إذا قضى الله الأمر في السماء، ضربت الملائكة بأجنحتها خضعانًا لقوله، كأنه سلسلة على صفوان، فإذا فُزِّع عن قلوبهم، قالوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا للذي قال: [قال][(٣)] الحق وهو العلي الكبير.» هكذا في تفسير سورة «سبأ».

وأخرجه البخاري أيضًا في «التوحيد»[(٤)] وذكر معه: «قال مسروق عن ابن مسعود: إذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السموات شيئًا فإذا فزع عن قلوبهم وسكن الصوت عرفوا أنه الحق ونادوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا الحق». وذكر ابن حجر في

---

(١) «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (١/ ٦٢٢).

(٢) «الفتح» (٨/ رقم ٤٨٠٠).

(٣) هكذا في «التنكيل» وليس في الموضع المشار إليه من «الفتح» سوى «قال» واحدة وفي «التوحيد» بدونهما.

(٤) «الفتح» (١٣/ رقم ٧٤٨١).

«الفتح»(١) طرق حديث ابن مسعود وأنه جاء من عدة أوجه مرفوعًا(٢) وفي بعض طرقه: «.. فيصعقون فلا يزالون كذلك حتى يأتيهم جبريل، فإذا جاءهم جبريل فزع عن قلوبهم، قال ويقولون: يا جبريل ماذا قال ربكم؟ قال: فيقول الحق، قال: فينادون الحق الحق» وراجع تفسير سورة: «سبأ» من: «تفسير ابن جرير»، وراجع: «الفتح» في تفسير سورة: «سبأ» وفي «التوحيد».

فالنكارة في السند فقط(٣)، وقد يقال: نعيم مكثر جدًّا، وكان يتتبع هذا الضرب من الأحاديث، والوليد مكثر جدًّا تفرد بأحاديث كثيرة فيحتمل هذا الحديث لنعيم،

---

(١) (١٣/ ٤٦٤).

(٢) قد اختلف في هذا الحديث وقفًا ورفعًا، وقد رجح الدارقطني الوقف وقال: الموقوف هو المحفوظ. «علله» (٥/ ٢٤٢)، سؤال رقم (٨٥٢).

(٣) وهذا هو المقصود بقول دحيم في هذا الحديث: «لا أصل له» أيْ أن نعيمًا قد تفرد بهذا السياق سندًا ومتنًا، وهو من منكراته التى تفرد بها. وقد قال أبو داود: «كان عند نعيم بن حماد نحو عشرين حديثًا عن النبي ﷺ ليس لها أصل».

«تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤٧٥) من رواية الآجري عن أبي داود.

ونعيم يكثر من التحديث من حفظه فيخطىء، وينفرد عن المشاهير بأسانيد ومتون لا يتابع عليها، وقد رُوي أنه حدث يومًا - بحضرة ابن معين - بأحاديث عن ابن المبارك عن ابن عون فقال يحيى: ليس هذا عن ابن المبارك فغضب نعيم، فقال يحيى: والله ما سمعتَ أنت هذا من ابن المبارك قطُّ، ولا سمعها ابن المبارك من ابن عون قطُّ، فغضب نعيم، فدخل البيت فأخرج صحائف، فلم يجد لما حدث به عن ابن المبارك عن ابن عون أصلًا في كتبه، ثم قال: أين الذين يزعمون أن يحيي بن معين ليس أمير المؤمنين في الحديث، نعم يا أبا زكريا غلطتُ، وكانت صحائف، فغلطتُ، فجعلتُ أكتب من حديث ابن المبارك عن ابن عون، وإنما روى هذه الأحاديث عن ابن عون غير ابن المبارك اهـ. «تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤٧١)، وقد ذكرها المزي منقطعة فقال: «روى الحافظ أبو نصر اليونارتي بإسناده عن الدوري عن ابن معين».

وقد حَدَّث نعيم عن ابن المبارك عن معمر عن الزهري بحديث، فقال صالح جزرة الحافظ: ليس لهذا الحديث أصل، ولا يعرف من حديث ابن المبارك، ولا أدري من أين جاء به نعيم، وكان نعيم يحدث من حفظه وعنده مناكير كثيرة لا يتابع عليها. «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣١٢).

فإن كان هناك خطأ فقد مرّ وجهه [(١)]، والله أعلم.

الحديث الثالث: في «تاريخ بغداد» (ج١٣ ص٣١١) من طريق محمد بن إسماعيل الترمذي: «حدثنا نعيم بن حماد، حدثنا ابن وهب، حدثنا عمرو بن الحارث، عن سعيد ابن أبي هلال، عن مروان بن عثمان، عن عمارة بن عامر، عن أم الطفيل امرأة أُبي، أنها سمعت النبي ﷺ يذكر أنه رأى ربه تعالى في المنام في أحسن صورة شابًا موفرًا رجلاه في خف عليه نعلان من ذهب على وجهه فراش من ذهب».

أقول: في «اللآلئ المصنوعة» (ج١ ص١٦) [(٢)] بعد ذكر حديث نعيم هذا: «ولم ينفرد بهذا الحديث فقد رواه جماعة عن ابن وهب، قال الطبراني [(٣)]: حدثنا روح بن الفرج حدثنا يحيى بن بكير ح وحدثنا أحمد بن رشدين حدثنا يحيى بن سليمان الجعفي وأحمد بن صالح قالوا: حدثنا عبد الله بن وهب -فذكره بسنده ومتنه سواء» ثم ذكر حديث حماد بن سلمة بسنده [(٤)] إلى ابن عباس مرفوعًا: «رأيت ربي في صورة شاب له وفرة» وتصحيح أبي زرعة له [(٥)]، وعدة متابعات وشواهد له. والطبراني

---

(١) قد سبق وصف الأئمة لنعيم بالصدق، وهو نقيض الكذب، وقد اعتذر عنه غير واحد من المعتمدين بأنه كان يُشَبَّهُ له، فيخطىء، من غير أن يتعمد، لكن كثر منه التفرد بأشياء لا أصل لها، لسوء حفظه، ودخول أحاديث الثقات في أحاديث الضعفاء، فصار يأتي عن الثقات بالمنكرات، فالحكم عليه بكثرة الخطأ، لن يجرَّ إلى رميه بنقيض الصدق إن شاء الله تعالى، والله تعالى الموفق.

(٢) (ص٢٩) من طبعة دار المعرفة.

(٣) في «الكبير» (٢٥/ ١٤٣).

(٤) ذكره السيوطي عن الطبراني في كتاب «السنة» من طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس به.

(٥) قال السيوطي عقبه: قال الطبراني: سمعت أبا بكر بن صدقة يقول:سمعت أبا زرعة الرازي يقول: «حديث قتادة عن عكرمة عن ابن عباس في الرؤية صحيح رواه شاذان، وعبد الصمد بن كيسان، وإبراهيم بن أبي سويد، لا ينكره إلا معتزلي» اهـ.

ولم أر عن أبي زرعة في ذلك شيئًا في «علل ابن أبي حاتم»، ولا في سؤالات البرذعي.

والحديث لم أر من صححه، وإنما استنكره غير واحد من الأئمة:

وروح بن الفرج ويحيى بن بكير من الثقات، وفي يحيى كلام يسير لا يضره، وهو من رجال: «الصحيحين». ويحيى بن سليمان وأحمد بن صالح ثقتان لكن الراوي عنهما أحمد بن رشدين فيه كلام وقد وثقه مسْلمة[(١)].

وفي «تاريخ بغداد»[(٢)] من طريق محمد بن أحمد بن الحداد الفقيه أنه سمع النسائي يقول: «ومن مروان بن عثمان حتى يصدق على الله سبحانه؟!» وهذا يشعر بأن النسائي عرف ثبوت الحديث عن ابن وهب بسنده فلم يحمل على نعيم ولا يحيى بن بكير وإنما ترقى إلى مروان بن عثمان، ومروان ضعفه أبو حاتم، وقال ابن حبان في

= ١- قال أبو بكر الخلال في «العلل»: أخبرني محمد بن عليّ قال: حدثني مهنى قال: سألت أبا عبد الله أحمد بن حنبل عن هذا الحديث؟ فحوَّل وجهه عنِّي، قال: هذا حديث منكر، وقال: أيضًا عن عمارة بن عامر. «العلل» لابن الجوزي (١/ ٢٩-٣٠).

٢- قال بكر بن سهل: حدثنا عبد الخالق بن منصور قال: رأيت يحيى بن معين كأنه يُهَجِّنُ نعيم بن حماد في حديث أم الطفيل حديث الرؤية ويقول: ما كان ينبغي له أن يحدث بمثل هذا الحديث. «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣١١).

٣- قال النسائي: ومَنْ مروان بن عثمان حتى يُصَدَّق على الله سبحانه. «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣١١).

٤- قال ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٢٤٥): «عمارة بن عامر يروي عن أم الطفيل امرأة أبي بن كعب عن النبي ﷺ قال: «رأيت ربي» حديثًا منكرًا، لم يسمع عمارة من أم الطفيل، وإنما ذكرته لكي لا يغتر الناظر فيه فيحتج به».

٥- قال الذهبي في «السير» (١٠/ ٦٠٢): «هذا خبر منكر جدًّا، أحسن النسائي حيث يقول: ومَنْ مروان بن عثمان حتى يُصَدَّق على الله؟».

٦- قال ابن حجر في «التهذيب» (١٠/ ٩٥): وهو متن منكر.

- وقد ذكره غير واحد في كتب الموضوعات والواهيات.

وقد رام الشيخ **المعلمي** دفع ما فيه من النكارة بقوله في حاشية «الفوائد المجموعة» (ص٤٤٨): «حاصله رؤيا المنام، تجيء غالبًا على وجه التمثيل المفتقر إلى التأويل، والله أعلم». اهـ.

أقول: لكن يدفعه استنكار من سبق ذكره من الأئمة، والله تعالى الموفق.

(١) راجع ترجمته هنا، وهو أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين.

(٢) (١٣/ ٣١١).

ترجمة عمارة بن عامر: «حديثًا منكرًا، لم يسمع عمارة من أم الطفيل» فأعله بالانقطاع. وعلى كل حال فقد ظهرت براءة نعيم من عهدة هذا الحديث[١].

الحديث الرابع: قال الترمذي في أواخر «كتاب الفتن» من «جامعه»[٢] «حدثنا إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني حدثنا نعيم بن حماد حدثنا سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: إنكم في زمان من ترك منكم عشر ما أمر به هلك، ثم يأتي زمان من عمل منكم بِعُشْر ما أُمر به نجا. قال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث نعيم بن حماد عن سفيان بن عيينة، قال: وفي الباب عن أبي ذر وأبي سعيد».

أقول: حديث أبي ذر في «مسند أحمد» (ج٥ ص١٥٥) و«التاريخ الكبير» للبخاري (ج١ قسم٢ ص٣٧١)[٣].

فكأنه وقع لنعيم حديث أبي ذر أو أبي سعيد بسند، وحديث آخر عن سفيان بن عيينة بسند فاشتبه عليه الحديثان، فظن أنه سمع ذاك المتن بهذا السند. والله أعلم[٤].

---

(١) لم يذكر ابن عديّ هذا الحديث في منكرات نعيم، وذلك لأنه قد توبع فيه عن ابن وهب، وإنما ذكره الذهبي في «الميزان» وغيره، مع أنه قد ذكر في «السير» (١٠/ ٦٠٢) أن نعيمًا لم ينفرد به، وأنه قد رواه أحمد بن صالح المصري، وأحمد بن عيسى التستري وأحمد بن عبد الرحمن بن وهب جميعًا عن ابن وهب. وإنما ذكره الذهبي من جهة رواية نعيم له مع نكارته، كما رُوي عن ابن معين قوله: ما كان لنعيم أن يحدث بهذا الحديث. والله تعالى أعلم.

(٢) حديث رقم (٢٢٦٧).

(٣) صوابه (ص٣٧٤).

(٤) قد أورده ابن عدي في منكرات نعيم من «الكامل» ثم قال: قال نعيم: هذا حديث ينكرونه، وإنما كنت مع ابن عيينة فمرَّ بشيء فأنكره، ثم حدثني بهذا الحديث.

قال ابن عدي: وهذا الحديث أيضًا معروف، لا أعلم رواه عن ابن عيينة غيره. اهـ.

قال الذهبي في «السير» (١٠/ ٦٠٦): «تفرد نعيم بذاك الخبر المنكر. وهو صادق في سماع لفظ الخبر من سفيان، والظاهر والله أعلم أن سفيان قاله من عنده بلا إسناد، وإنما الإسناد قاله لحديث كان يريد أن يرويه، فلما رأى المنكر، تعجب وقال ما قال عقيب ذلك الإسناد، فاعتقد نعيم أن ذاك الإسناد لهذا القول، والله أعلم». اهـ.

الحديث الخامس والسادس: في «الميزان»[(١)]: «ومنها حديثه عن ابن المبارك وعبدة عن عبيدالله عن نافع عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ كان يكبر في العيدين سبعًا في الأولى، وخمسًا في الثانية، والمحفوظ أنه موقوف»[(٢)].

وفيه: «نعيم عن الدّراورْدِي عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعًا، قال: لا تقل أهريق الماء ولكن قل: أبول. والصواب أنه موقوف»[(٣)].

أقول: إن ثبت رجحان الوقف فيهما فالأمر هيِّنٌ، ومثل هذا الخطأ لم يكد يسلم منه أحد كما ترى في كتب العلل. وقد اغتفر أكثر من ذلك لمن لا يساوي نعيمًا في كثرة الحديث ولا ينصفه.

الحديث السابع والثامن: في «الميزان»: «بقية عن ثور عن خالد بن معدان عن واثلة بن الأسقع مرفوعًا: المتعبد بلا فقه كالحمار في الطاحونة.

وبه قال: تغطية الرأس بالنهار فقه، وبالليل ريبة.

لم يروهما عن بقية سواه».

أقول: بقية بن الوليد بحر لا ساحل له، كان يأخذ عن كل من دبّ ودرج، ويدلس، فالتفرد عنه ليس بالمنكر ولا سيما لمثل نعيم.

= وأورده ابن الجوزي في «الواهيات» وقال: قال النسائي، حديث منكر، رواه نعيم بن حماد، وليس بثقة». اهـ. ذكره المناوي في «فيض القدير» (٢/ ٥٥٦).

وسأل ابن أبي حاتم أباه عن حديث نعيم بن حماد هذا، فقال: «هذا عندي خطأ، رواه جرير وموسى بن أعين عن ليث عن معروف عن الحسن عن النبي ﷺ مرسل».

«العلل» (٢/ ٤٢٩، رقم ٢٧٩٤).

(١) (٤/ ٢٦٩).

(٢) قال ابن عديّ: لم يرفعه غير نعيم، والحديث موقوف.

(٣) قال أبو الأحوص -الراوي عن نعيم هذا الحديث-: رفع نعيم هذا الحديث، فقلت له: لا ترفعه، فإنما هو من قول أبي هريرة، فأوقفه على أبي هريرة.

قال ابن عديّ: وهذا أيضًا منه منكر مرفوعًا بهذا الإسناد.

فهذه هي الأحاديث التي ذكرت في «الميزان» في ترجمة نعيم، وقضية ذلك أنها أشد ما انتقد عليه.

ومن تدبر ذلك وعلم كثرة حديث نعيم وشيوخه، وأنه كان يحدث من حفظه، وكان قد طالع كتب العلل، جزم بأن نعيمًا مظلوم، وأن حقه أن يحتج به ولو انفرد[(١)]، إلا أنه يجب التوقف عما ينكر مما ينفرد به، فإن غيره من الثقات المتفق عليهم قد تفردوا وغلطوا، هذا الوليد بن مسلم يقول أبو داود: «روى عن مالك عشرة أحاديث ليس لها أصل، منها أربعة عن نافع»، ولذلك نظائر.

فأما الاحتجاج به فيما توبع عليه فواضح جدًّا، وكذلك ما يرويه من كلام مشايخه أنفسهم، إلا أنه قد يحتمل أن يروي بعض ذلك بالمعنى فيتفق أن يقع فيما رواه لفظ أبلغ مما سمعه وكلمة أشد، فإذا كان للفظ الذي حكاه متابعة أو شاهد اندفع هذا الاحتمال، والله أعلم. اهـ.

[٧٧٨] نفيع بن الحارث أبو داود الأعمى الكوفي القاص:

«الفوائد» (ص٨٥): «هالك».

وفي (ص٢٣٦): «هالك البتة».

[٧٧٩] نوح بن ذكوان البصري:

«الفوائد» (ص١٨٢): «تالف، له صحيفة يرويها عن الحسن عن أنس، عامتها لا أصل لها».

---

(١) **أقول**: يتبين مما سبق من كلام أهل العلم أن في هذا القول نظرًا، وقول الشيخ **المعلمي** في «الفوائد المجموعة» والذي سبق نقله في صدر هذه الترجمة هو أصح وأوفق للصواب، وهو قوله رحمه الله في نعيم: «فيه كلام يوجب التوقف عما ينفرد به» ولأصحية كلامه في «الفوائد» عما في «التنكيل» نظائر قد أشرت إليها في «مقدمة» هذا الكتاب (ص١٦).

وقد قال الحافظ الذهبي في «السير» (١٠/ ٦٠٩) بعد إيراد عدَّة مناكير لنعيم: «لا يجوز لأحدٍ أن يحتج به». اهـ.

حرف الهاء

[٧٨٠] هارون بن عنترة بن عبد الرحمن الشيباني ابن أبي وكيع الكوفي:

«الفوائد» (ص٢٠٩): «فيه مقال»[(١)].

[٧٨١] هارون بن موسى بن أبي علقمة الفروي أبو موسى المدني:

«الفوائد» (ص٥٠٣): «شيخ لا يقبل منه ما يتفرد به ولا سيما مثل هذا»[(٢)].

[٧٨٢] هارون بن نجيد عن جابر بن مالك عن أثوب بن عتبة:

«الفوائد» (ص١٧٢): «كلهم مجهولون».

[٧٨٣] هارون بن يحيى بن هارون بن عبد الرحمن بن حاطب الحاطبي:

«الفوائد» (ص٦٣): «أحاديثه منكرات لا يتابع عليها».

[٧٨٤] هانئ بن المتوكل أبو هاشم الإسكندراني:

«حاشية الأنساب» (١/ ٢٤٧). قال ابن حبان في «المجروحين» (٣/ ٩٧): «كان يُدْخلُ عليه لما كبر فيجيب..»

فقال الشيخ **المعلمي**: «يعني يقبل ما يدخله عليه الفجار من الحديث، وليس من حديثه، فيحدث به على أنه من حديثه».

---

(١) قد وثقه أحمد وابن معين ويعقوب بن سفيان، وقال أبو زرعة: لا بأس به، مستقيم الحديث.
وذكره ابن حبان في «الثقات» ثم أعاده في «المجروحين» وقال: منكر الحديث جدًّا.
قال الذهبي في «الميزان»: الظاهر أن النكارة من الراوي عنه، وقد قال الدارقطني: يحتج به، وأبوه يعتبر به، وأما ابنه عبد الملك فمتروك يكذب. اهـ.

(٢) هو حديث: «إن لكل أمة مجوسًا وإن مجوس هذه الأمة: القدرية، فلا تعودوهم إن مرضوا، ولا تصلوا عليهم إن ماتوا». تفرد به هارون عن أبي ضمرة أنس بن عياض عن حميد عن أنس. قاله الطبراني.

[٧٨٥] هانئ بن هانيء الهمداني الكوفي:

«التنكيل» (٢/ ٧٨): «لم يرو عنه إلا أبو إسحاق وحده، قال ابن المديني: «مجهول». وقال النسائي: «ليس به بأس». ومن عادة النسائي توثيق بعض المجاهيل، كما شرحته في الأمر الثامن من القاعدة السادسة من قسم القواعد»[(١)].

[٧٨٦] هُزيْل بن شرحبيل الأوْدي الكوفي الأعمى:

«التنكيل» (٢/ ٣٢٨): «أحد ثقات التابعين».

[٧٨٧] هشام بن زياد بن أبي يزيد القرشي أبو المقدام وهو هشام بن أبي هشام. ويقال له أيضًا: هشام بن أبي الوليد المدني:

«الفوائد» (ص٣٠٢) قال الترمذي: «يُضعّفُ».

فقال **المعلمي**: «تالف».

[٧٨٨] هشام بن زيد بن أنس بن مالك الأنصاري:

«التنكيل» (٢/ ٩٨) في الصحيحين من رواية شعبة عنه عن جدّه أنس: «أن يهوديًا رضخ رأس جارية بين حجرين فرضخ النبي ﷺ رأسه بين حجرين».

فأجاب الشيخ **المعلمي** على الكوثري في غمزه هذه الرواية بالعنعنة بين هشام وأنس، فقال: «هشام غير مدلّس، وسماعه من جدّه أنس ثابت، ومع ذلك فالراوي عنه شعبة، ومن عادته التحفظ من رواية ما يخشى فيه التدليس، وحديثه هذا في «الصحيحين»، ومن عادتهما التحرز عمّا يخشى فيه التدليس.

فسماع هشام لهذا الحديث من جدّه أنس بن مالك ثابت على كل حالٍ». اهـ.

---

(١) انظر الكلام على «الجهالة» في أوجه الطعن في «العدالة» من قسم القواعد.

[٧٨٩] هشام بن عروة بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي المدني:

قال **المعلمي** في «التنكيل» رقم (٢٦١):

«في «تهذيب التهذيب»: قال أبو الحسن ابن القطان: «تغير قبل موته ولم نر له في ذلك سلفًا».

وقال الذهبي في «الميزان»: «هشام بن عروة أحد الأعلام، حجة، إمام، لكن في الكبر تناقص حفظه، ولم يختلط أبدًا.. وتغير الرجل تغيرًا قليلًا ولم يبق حفظه كهو في حال الشباب، فنسي بعض حفظه أو وهم. ولما قدم العراق في آخر عمره حدث بجملة كثيرة من العلم في غضون ذلك يسير أحاديث لم يجودها، ومثل ذلك يقع لمالك ولشعبة ولوكيع ولكبار الثقات، فدعْ عنك الخبط، وذرْ خلط الأئمة الثقات بالضعفاء والمختلطين، فهو شيخ الإسلام، ولكن أحسن الله عزاءنا فيك يا ابن القطان!».

أقول: أما النسيان فلا يلزم منه خلل في الضبط؛ لأن غايته أنه كان أولًا يحفظ أحاديث فحدث بها ثم نسيها فلم يحدث بها.

وأما الوهم، فإذا كان يسيرًا يقع مثله لمالك وشعبة وكبار الثقات فلا يستحق أن يسمى خللًا في الضبط، ولا ينبغي أن يسمى تغيرًا، غاية الأمر أنه رجع عن الكمال الفائق المعروف لمالك وشعبة وكبار الثقات. ولم يذكروا في ترجمته شيئًا نُسب فيه إلى الوهم إلا ما وقع له مرّة في حديث أم زرع، والحديث في «الصحيحين» وغيرهما عنه عن أبيه عن عائشة قالت: «جلس إحدى عشرة امرأة..» فساقت القصة بطولها. وفيها ذكر أم زرع، وفي آخره: «قالت عائشة: قال رسول الله ﷺ: كنت لك كأبي زرع لأم زرع».

وهذا السياق صحيح اتفاقًا ولكن رواه هشام مرّة أخرى فرفع القصة كلها، وقد توبع على ذلك كما في الفتح ولكن الأول أرجح.

واستدل بعضهم على رفع القصة كلها بأن المرفوع اتفاقًا وهو قوله ﷺ: «كنت لك كأبي زرع لأم زرع» مبني على القصة، فلابد أن يكون ﷺ بدأ فذكر القصة ثم بنى عليها تلك الكلمة، أو بدأ بتلك الكلمة فسألته عائشة فذكر القصة.

وأجيب باحتمال أن تكون القصة كانت مما يحكيه العرب، وكان ﷺ قد سمعهم يحكونها، وعلم أن عائشة قد سمعتها فبنى عليها تلك الكلمة.

وعلى كل حال فهذا وهم يسير قد رجع عنه هشام.

بقي ما قيل: إن هشامًا كان يدلس.

قال يعقوب بن سفيان: ثقة ثبت، لم ينكر عليه شيء إلا بعد ما صار إلى العراق، فإنه انبسط في الرواية عن أبيه فأنكر ذلك عليه أهل بلده، والذي نرى أن هشامًا تسهّل لأهل العراق، أنه كان لا يحدث عن أبيه إلا بما سمعه منه، فكأن تسهله أنه أرسل عن أبيه [مِمّا] كان يسمعه من غير أبيه عن أبيه».

وجاء عن ابن خراش ما يفهم منه هذا المعنى وقد تفهم منه زيادة لا دليل عليها فلا تقبل من ابن خراش. وعدّه ابن حجر في الطبقة الأولى من المدلسين، وهي طبقة من لم يوصف بذلك إلا نادرًا.

والتحقيق: أنه لم يدلس قط، ولكن كان ربما يحدث بالحديث عن فلان عن أبيه فيسمع الناس منه ذلك ويعرفونه ثم ربما ذكر الحديث بلفظ: «قال أبي» أو نحوه اتكالًا على أنه قد سبق منه بيان أنه إنما سمعه من فلان عن أبيه، فيغتنم بعض الناس حكايته الثانية فيروي ذاك الحديث عنه عن أبيه لما فيه من صورة العلو، مع الاتكال على أن الناس قد سمعوا روايته الأولى وحفظوها.

وفي مقدمة: «صحيح مسلم» ما يصرح بأن هشامًا غير مدلس، وفيه أن غير المدلس قد يرسل، وذكر لذلك أمثلة، منها حديث رواه جماعة عن هشام: «أخبرني أخي عثمان ابن عروة عن عروة». ورواه آخرون عن هشام عن أبيه، ومع هذا فإنما اتفق لهشام مثل

ذلك نادرًا، ولم يتفق إلا حيث يكون الذي بينه وبين أبيه ثقة لاشك فيه كأخيه عثمان ومحمد بن عبد الرحمن بن نوفل يتيم عروة، والله الموفق». اهـ.

[٧٩٠] هشام بن عمار بن نُصيْر -بنون مصغر- السلمي أبو الوليد الدمشقي:

«الفوائد» (ص٢١٩، ٢٧٤، ٤٤٩): «ثقة، ولكنه صار في آخر عمره يُلقّنُ فيتلقّنُ».

وفي تعليقه على كتاب: «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٤٦) استدل بقصة -وسيأتي ما فيها- على أن هشاما دلّس تدليس التسوية، وقال: «وذكروا في ترجمة هشام قضية التلقين، وذكروا مع ذلك أنه كان متيقظًا وأنه كان يلقن ما كان من حديثه، وكان يقول: أنا قد خرجت هذه الأحاديث صحاحًا وقال الله تعالى ﴿فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعْدَمَا سَمِعَهُۥ فَإِنَّمَآ إِثْمُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓ﴾ فحاصله أنه كانت تذكر له بعض الأحاديث التي قد حدث بها، فتذكر له بتغييرٍ ما عما حدّث به أولًا. وتيقظه وإتقانه يأبى أن يقر على تغيير لا يستجيزه هو. فلعلّ عامة ما كان يلقنه فيتلقن إنما هو بالتسوية؛ كأن يكون عنده حديث عن ثقة عن ضعيف عن ثقة، فيلقنه بالعنعنة عن الثقة عن الثقة بإسقاط الضعيف(١).

ولو أن بعض الحفاظ تتبع أحاديثه، وكيف حدث بها أولًا، ثم كيف حدّث بها أخيرًا لانكشف حال غالب ما انتقد عليه والله أعلم». اهـ.

وفيما يتعلق باستدلال **المعلمي** على تدليس هشام تدليس التسوية، قال أبو بكر الخطيب في «الموضح» (١/ ٤٥): أخبرني أبو الوليد الحسن بن محمد الدربندي أخبرنا محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان الحافظ ببخارا حدثنا خلف بن محمد حدثنا صالح بن محمد -يعني البغدادي- قال: حدثنا هشام بن عمار حدثنا محمد بن عيسى ابن القاسم عن ابن أبي ذئب عن الزهري حديث مقتل عثمان بن عفان.

---

(١) سيأتي ما في هذا إن شاء الله تعالى.

قال: فجهدت به الجهد أن يقول: «حدثنا ابن أبي ذئب»، فأبى أن يقول إلا: «عن ابن أبي ذئب».

قال صالح بن محمد: فقال لي محمود ابن ابنة محمد بن عيسى: هو في كتاب جدّي عن إسماعيل بن يحيى بن عبيدالله: عن ابن أبي ذئب.

قال صالح: وإسماعيل بن يحيى هذا يضع الحديث.

فعلّق الشيخ **المعلمي** على عبارة: «فجهدت به الجهد» فقال:

«في ترجمة ابن سميع من «تهذيب التهذيب»: «جزم ابن حبان بأنه دلّس حديث ابن أبي ذئب. وفيه نظر، والظاهر أنه دُلِّس عليه تدليس التسوية[1] كما تقدم في خبر صالح».

أقول: كأن ابن حبان حمل كلمة: «قال: فجهدت به» على معنى: قال هشام: فجهدت بابن سميع. وابن حجر يحملها على معنى: قال صالح: فجهدت بهشام.

والأول هو المتبادر؛ لأن المعروف أن الراوي إنما يُوقفُ ويُكرّرُ عليه ليقول: حدثنا ابن أبي ذئب، إذا كان هوالراوي عن ابن أبي ذئب، فيوقف ليصرح بالسماع من ابن أبي ذئب، أو يبين أنه لم يسمعه منه وأن بينهما واسطة.

وعلى فرض أن صالحًا قال لهشام: ألا تقول: حدثنا ابن سميع قال حدثنا ابن أبي ذئب؟ كفى هشامًا أن يقول: لم أسمع ابن سميع يقول حدثنا ابن أبي ذئب، أو ما في معناه؛ فلا يكون هناك محل لأن يجهد به صالح كل الجهد.

لكن يشهد للثاني أن هشامًا لم يُعْرفْ بإيقاف شيوخه في مثل هذا، وإنما عُرف بذلك صالح، وأن الآجري روى عن أبي داود: قال لي عيسى بن شاذان: قلت لهشام ابن عمار: محمد بن عيسى قال لكم: حدثنا ابن أبي ذئب؟ قال: إيش سؤالك عن هذا؟ قال أبو داود: محمد بن عيسى ليس به بأس..

(١) انتظر التعليق الآتي.

فيظهر من هذا أن هشامًا كان يحيد عن بيان صيغة شيخه في الرواية ففي هذا جهد به صالح، ويؤكد هذا أن كلمة: «عن» في نحو: «عن ابن أبي ذئب» لا تكون من لفظ الراوي عن ابن أبي ذئب[(١)]؛ لأن الغالب أنه لا يبتدئ بقوله: «عن ابن أبي ذئب» وإنما يقول: حدثنا ابن أبي ذئب أو قال ابن أبي ذئب أو بلغني عن ابن أبي ذئب أو أخبرني فلان عن ابن أبي ذئب؛ فيقول من بعده: حدثنا فلان عن ابن أبي ذئب. فيكون مدلسًا التسوية فيما إذا كان شيخه إنما قال: بلغني عن ابن أبي ذئب، أو: أخبرني فلان عن ابن أبي ذئب.

وقول أبي داود عقب الحكاية[(٢)]: محمد بن عيسى ليس به بأس، تشعر بتبرئة محمد ابن سميع عن تدليس مثل هذا، فيتعين الحمل على هشام أنه دلس التسوية[(٣)]. هذا

(١) انظر المباحث المتعلقة بالتدليس والإرسال من قسم القواعد من هذا الكتاب، وفيه الجواب عن هذا، وأنه ليس مطردًا، بل في كلام أهل العلم وتصرفاتهم ما يدل على خلاف ذلك، والله الموفق.

(٢) انتظر التعليق الآتي.

(٣) **أقول وبالله التوفيق**: هشام بن عمار لم يذكره أحد بتدليس أصلًا، فضلًا عن تدليس التسوية، والذي استظهره الحافظ ابن حجر لا يساعده عليه كلام أهل العلم في هذا الخبر، بل كل من تكلم في هذا الخبر - خبر مقتل عثمان - إنما حمل على ابن سميع في تدليسه عن ابن أبي ذئب، وإليك البيان:

١- قال ابن عدي في ترجمة ابن سميع من «الكامل» (٦/ ٢٢٥٠): «و لابن سميع أحاديث حسان عن عبيدالله -يعني: ابن عمر-، وعن روح بن القاسم وجماعة من الثقات، وهو حسن الحديث، والذي أُنكر عليه حديث مقتل عثمان أنه لم يسمعه من ابن أبي ذئب». اهـ.

٢- وقال الحاكم أبو أحمد: «مستقيم الحديث، إلا أنه روى عن ابن أبي ذئب حديثًا منكرًا، وهو حديث مقتل عثمان، ويقال: كان في كتابه: عن إسماعيل بن يحيى التيمي عن ابن أبي ذئب، فأسقطه، وإسماعيل ذاهب الحديث». اهـ. «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٢٥٧).

٣- وقال ابن حبان في «الثقات» (٩/ ٤٣): «هو مستقيم الحديث إذا بَيَّنَ السماع في خبره، فأما خبره الذي روى عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد بن المسيب في مقتل عثمان فلم يسمعه من ابن أبي ذئب، سمعه من إسماعيل بن يحيي بن عبيدالله عن ابن أبي ذئب، فَدَلَّسَ عنه، وإسماعيل ضعيف واهٍ». اهـ.

٤- وقال أبو حفص بن شاهين: «محمد بن عيسى بن سميع شيخٌ من أهل الشام ثقة، وإسماعيل ابن يحيي بن عبيد الله الذي أسقطه ضعيف». اهـ. «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٢٥٧).

أقول: فلم ينفرد ابن حبان بالجزم بتدليس ابن سميع لهذا الخبر، بل صرح بذلك - كما رأيت - ابن عدي وأبو أحمد الحاكم وابن شاهين، وقد ذكر البخاري في تاريخه المطبوعين ما قيل من عدم سماع ابن سميع لهذا الخبر من ابن أبي ذئب، وذلك في ترجمة ابن سميع، وفي هذا إشارة من البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ إلى أن التبعة فيه عليه، ولم يذكر أحدٌ هشامًا بشيء في هذا الخبر.

ومما يؤيد هذا المعنى أن هشامًا قد تُوبع في روايته عن ابن سميع عن ابن أبي ذئب، روى ذلك ابن عدى في «الكامل» فقال: حدثنا أبو العلاء الكوفي ومحمد بن العباس قالا: ثنا هشام ابن عمار، وثنا الفضل بن عبد الله بن مخلد ثنا هارون بن محمد بن بكار بن بلال قالا: ثنا محمد بن عيسى بن سميع أبو سفيان القرشي، عن ابن أبي ذئب عن الزهري.. الحديث

فقد تابع هشامًا على ذكر العنعنة بين ابن سميع وابن أبي ذئب: هارون بن محمد هذا، وهو صدوق لا بأس به.

وممن جزم بهذا أيضًا: الذهبي، فقال في ترجمة ابن سميع من «ميزان الاعتدال»: «قد أُنْكِرَ عليه حديث مقتل عثمان، وهو في كتابه عن إسماعيل بن يحيي بن عبيدالله -أحد الضعفاء- عن ابن أبي ذئب، فرواه على سبيل التدليس عن ابن أبي ذئب، وأسقط إسماعيل». اهـ.

بل ساق الذهبي في ترجمة ابن سميع من «تاريخ الإسلام» رواية صالح جزرة عن هشام بن عمار قال: جهدت به أن يقول: ثنا ابن أبي ذئب، فأبى إلا أن يقول: عن ابن أبي ذئب.

وهذا صريح من إيراد الذهبي للحكاية أنه فَهِمَ أن قائل: «جهدت به الجهد» إنما هو هشام بن عمار، لا صالح جزرة.

وفَهْمُ الحافظ ابن حجر خلاف ذلك -وعليه بَنَى **المعلمي**- ليس عليه مستند ولا له سلف من أقوال أهل العلم. وإيرادُه في تهذيبه قول أبي داود في ابن سميع «لا بأس به» عقب سؤال عيسى بن شاذان لهشام بن عمار - واستأنس بذلك **المعلمي** وبنى عليه استشعاره بتبرئة أبي داود لابن سميع - مخالفٌ لسياق أصل تهذيبه وهو «تهذيب الكمال» للمزي، ولسياق أصل النقل وهو سؤالات الآجري لأبي داود، وهاك البيان:

- قال الآجري «سؤالاته» المطبوع (٢/ رقم ١٥٩٢): سألت أبا داود عن محمد بن عيسى بن سميع، فقال: ليس به بأس، إلا أنه كان يتهم بالقدر.

- قال أبو داود: سمعت هشام بن عمار نا محمد بن عيسى الثقة المأمون.

- قال أبو داود: قال لي عيسى بن شاذان: قلت لهشام بن عمار: حديث ابن أبي ذئب قال لكم فيه ابن سميع: نا ابن أبي ذئب. قال: أيش سؤالك عن هذا؟. اهـ.

وبمثل هذا السياق في «تهذيب الكمال» المطبوع (٢٦/ ٢٥٥-٢٥٦).

ولم ينبه ابن حجر في ترجمة هشام على هذه القصة، فعلى من يقف على هذا من أهل العلم أن يستدرك ذلك في حاشية نسخته من «تهذيب التهذيب».

وذكروا في ترجمة هشام قضية التلقين، وذكروا مع ذلك أنه كان متيقظًا، وأنه كان يلقن ما كان من حديثه وكان يقول: أنا قد خرجت هذه الأحاديث صحاحًا..» إلى آخر ما قال، وقد نقلته عنه قريبًا، والجواب عنه. اهـ

[٧٩١] هشام بن محمد بن السائب الكلبي:

عن أبي صالح عن ابن عباس.

«الفوائد» (ص٣١٥): «كذاب، وقد صح عنه أنه قال: «قال لي أبو صالح: كل ما حدثتك كذب». وصح عنه أنه قال: «ما حدثت عن أبي صالح، عن ابن عباس فهو كذب، فلا ترووه». اهـ.

[٧٩٢] هصان بن كاهن -ويقال: كاهل- العدوي:

«الفوائد» (ص٧٣): «مجهول الحال».

[٧٩٣] هلال بن سويد الأحمري أبو المعلى:

«الفوائد» (ص٣٦٥): «واهٍ».

= فبان بهذا أن قول أبي داود في ابن سميع: «ليس به بأس» ليس تعقيبًا على حكاية سؤال عيسى بن شاذان لهشام بن عمار - حتى يقال إن أبا داود يقول: ليس بابن سميع بأس يعني في هذا الخبر، أي أن التدليس فيه ليس منه، فيتعين الحمل على هشام أنه دلس التسوية - كما ذهب إليه **المعلمي**.

يتبيَّنُ مما سبق أن المعنى الأول الذي ذكره **المعلمي** في حكاية صالح جزرة عن هشام بن عمار- ووصَفَهُ **المعلمي** بأنه هو المتبادر.. إلى آخر كلامه- هو المعنى المتعيَّن الذي لا يصح غيره.

وبهذا يبرأ هشام بن عمار مما نُسب إليه من تدليس التسوية، بل والتدليس عامّة، وعلى ذلك فما ذكره الشيخ **المعلمي** رَحِمَهُ اللهُ من علاقة ما ذُكر عن هشام من التلقين وما ذهب إليه هو من وصفه هنا بتدليس التسوية، خطأ، وقد عرفتَ وَجْه ذلك، والله الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل.

[٧٩٤] هلال بن ميمون الفلسطيني الرملي أبو معبد الجهني، أو الهذلي، نزيل الكوفة:

«الفوائد» (ص٢٤): «قال يحيى بن معين: «ثقة»، وقال النسائي: «ليس به بأس، قاله يحيى». وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي يكتب حديثه». فاقتصر ابن حجر في «التقريب» على قوله: «صدوق». اهـ.

[٧٩٥] الهياج بن بسطام التميمي البرجمي أبو خالد الخراساني الهروي:

«الفوائد» (ص٨٨): «تالف».

وراجع زيادةً في البيان ترجمة: «الحسين بن إدريس الهروي».

[٧٩٦] الهيثم بن جميل البغدادي أبو سهل الحافظ نزيل أنطاكية:

«التنكيل» (٢٦٣) قال ابن عديّ: «لم يكن بالحافظ، يغلط على الثقات»[١].

فقال الشيخ **المعلمي**: «أقول: روى عبد الله بن أحمد عن أبيه: «كان أصحاب الحديث ببغداد: أبو كامل وأبو [سلمة][٢] الخزاعي والهيثم، وكان الهيثم أحفظهم، وأبو كامل أتقنهم». ذكر هذا في «التهذيب» في ترجمة أبي كامل مظفر بن مدرك ثم قال: «وحكى أبو طالب عن أحمد نحوه وزاد: لم يكونوا يحملون عن كل أحد، ولم يكتبوا إلا عن الثقات».

---

(١) قاله ابن عدي في صَدْر الترجمة (٧/ ٢٥٦٢) وختمها بقوله: «يغلط الكثير على الثقات كما يغلط غيره، وأرجو أنه لا يتعمد الكذب».

(٢) أبو سلمة هذا هو منصور بن سلمة بن عبد العزيز بن صالح البغدادي، ترجمته في «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٥٣٠)، وقول أحمد هذا في «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ١٧٢)، ومثله في «تهذيب التهذيب» (١٠/ ١٨٤) ومنه ينقل **المعلمي**.

لكن جاء في «التنكيل»: «أبومسلمة» -أَوَّلُه ميم-، وهو خطأ.

وذكر في ترجمة الهيثم قول أحمد: «ثقة» قال: «وقال العجلي: ثقة صاحب سنة. وقال إبراهيم الحربي: أما الصدق فلا يدفع عنه، وهو ثقة. وقال الدارقطني: ثقة حافظ» وذكر قبل ذلك قول ابن سعد: «..وكان ثقة».

أما الغلط فذكر له الذهبي في «الميزان»(١) حديثًا واحدًا، فإن كان هو الذي أشار إليه ابن عدي(٢)، فابن عدي هو الغالط، والحديث هو ما رواه الهيثم عن أبي عوانة عن عبد الأعلى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعًا: «من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار».

كأن المُغلِّط بنى على أن هذا المتن معروف من رواية سفيان الثوري عن عبد الأعلى، فأما أبو عوانة فالمعروف من روايته عن عبد الأعلى بهذا السند حديث: «اتقوا الحديث عني إلا ما علمتم فإنه من كذب عليّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار».

ويجاب عن هذا بأن في «مسند أحمد» (ج١ ص٣٢٣) حدثنا أبو الوليد ثنا أبو عوانة عن عبد الأعلى..: «اتقوا الحديث عني.. ومن كذب في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار». فجمع بين الجملتين، وأخرج الترمذي(٣) عن سفيان بن وكيع عن سويد بن عمرو الكلبي عن أبي عوانة نحوه، وقال في الجملة الثانية: «ومن قال في القرآن..» فتبين أن المتنين حديث واحد اقتصر الثوري في روايته عن عبد الأعلى على أحدهما، واقتصر أبو عوانة في رواية الهيثم على الآخر، وجمعهما في رواية أبي الوليد وسويد بن عمرو.

وفي «سنن البيهقي» (ج٧ ص٤٦٢) من طريق ابن عدي بسنده إلى الهيثم: «نا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: لا يحرم

---

(١) (٤/ ٣٢٠).

(٢) بل هو آخر، سيذكره **المعلمي** قريبًا عن سنن البيهقي بسنده إلى ابن عدي (الكامل: ٧/ ٢٥٦٢).

(٣) رقم: (٢٩٥١).

الرضاع إلا ما كان في الحولين» ثم حكى عن ابن عدي قال: «غير الهيثم يوقفه علي ابن عباس» وذكره الدارقطني في «السنن» (ص٤٩٨)[1] ثم قال: «لم يسنده عن ابن عيينة غير الهيثم بن جميل وهو ثقة حافظ».

أقول: فإن حكم للهيثم كما قد يشعر به كلام الدارقطني فذاك، وإن ترجح خطؤه كما يشير إليه كلام ابن عدي فمثل هذا الخطأ اليسير لم يسلم منه كبار الأئمة كما يعلم من كتب العلل. اهـ.

* * *

(١) (٤/ ١٧٤).

حرف الواو

[٧٩٧] وزير بن عبد الله ويقال ابن عبد الرحمن الجزري:

«الأنوار الكاشفة» (ص٢٠٩): «هالك متهم بالكذب».

[٧٩٨] وضاح بن حسان:

الأنوار الكاشفة (ص٢٠٩): «هالك متهم بالكذب».

[٧٩٩] الوليد بن مسلم القرشي مولاهم أبو العباس الدمشقي:

«التنكيل» (٢/ ٩٣): «شديد التدليس، يدلس التسوية».

وفيه (١/ ٢٣٦): «وتدليس التسوية أن يترك الراوي واسطة بعد شيخه، كما يُحكى عن الوليد بن مسلم أنه كان عنده أحاديث سمعها من الأوزاعي عن رجل عن الزهري، وأحاديث سمعها من الأوزاعي عن رجل عن نافع، فكان يقول فيها: حدثني الأوزاعي عن الزهري، وحدثني الأوزاعي عن نافع! وهذا تدليس قبيح»[1].

[٨٠٠] الوليد بن الوليد بن زيد العنسي أبو العباس الدمشقي[2]:

«الفوائد» (ص٤٥١): «متروك، وإنما قال: «صدوق» من لم يخبر حاله».

---

(١) انظر «سؤالات الآجري لأبي داود» (٢/ ١٨٦).

(٢) انظر تراجم: الوليد بن موسى الدمشقي، والوليد بن الوليد الدمشقي، والوليد بن الوليد بن زيد العنسي الدمشقي أبو الوليد، من «اللسان» (٦/ ٢٢٧-٢٢٩) فقد فرقهم الذهبي، وقال ابن حجر: هم رجل واحد.

[٨٠١] **وهب بن منبّه اليماني الصنعاني أبو عبد الله الأبناوي:**

قال الشيخ **المعلمي** في «الأنوار الكاشفة» (ص٩٧): «ولد في الإسلام سنة (٣٤هـ) وأدرك بعض الصحابة، ولم يُعْرف أن أحدًا منهم سمع منه أو حكى عنه، وإنما يحْكِي عنه منْ بعدهم».

وقال (ص١٠٠): «قد وثقه بعض الحفاظ وضعّفه عمرو بن عليّ الفلاس، أخرج البخاري حديثًا من طريقه ثم قال: «تابعه معمر» وله في صحيح مسلم شيء تابعه عليه معمر أيضًا، ومعمر هو ابن راشد أحد الأئمة المجمع عليهم».

***

حرف الياء

[٨٠٢] يحيى بن أيوب الغافقى أبو العباس المصري:

«الفوائد» (ص٢٧١): «ممن يكثر خطؤه».

[٨٠٣] يحيى بن بشار الكندي عن عمرو بن إسماعيل الهمداني:

«الفوائد» (ص٣٨٠): «مجهولان، فالحمل عليهما، وفي ترجمتيهما من الميزان واللسان ذكر هذا الخبر»[١].

[٨٠٤] يحيى بن زهدم بن الحارث الغفاري عن أبيه عن العرس بن عميرة وعنه أحمد بن علي بن الأفطح:

«الفوائد» (٤٥٦-٤٥٧)، انظر ترجمة الأفطح.

[٨٠٥] يحيى بن سلمة بن كهيل الحضرمي أبو جعفر الكوفي:

«الفوائد» (ص٣٦٠): «منكر الحديث، متروك، غالٍ في التشيع».

[٨٠٦] يحيى بن أبي طالب جعفر بن عبد الله بن الزبرقان أبو بكر البغدادي:

«الفوائد» (ص٤٨٠): «فيه كلام»[٢].

---

(١) خبر: «مثلي مثل شجرة أنا أصلها، وعليّ فرعها، والحسن والحسين ثمرتها، والشيعة ورقها..».
وراجع ترجمة عمرو بن إسماعيل الهمداني.

(٢) قال ابن أبي حاتم: كتبت عنه مع أبي، وسألت أبي عنه، فقال: محله الصدق. «الجرح» (٩/ ت٥٦٧).
وقال الآجري: خَطَّ أبو داود على حديث يحيى بن أبي طالب. «سؤالاته» (٢/ رقم ١٩٦٩).
وقال موسى بن هارون الحمَّال: أشهد على يحيى بن أبي طالب أنه يكذب. «تاريخ بغداد» (١٤/ ٢٢٠).
وعلَّق الذهبي على هذا بقوله: عني في كلامه، ولم يعن في الحديث، فالله أعلم. (الميزان: ٤/ ٣٨٧).
وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين. «تاريخ بغداد».

[٨٠٧] يحيى بن عبد الله بن بكير القرشي المخزومي مولاهم المصري، وقد نسب إلى جده:

«التنكيل» (١/ ٥١٣): «من الثقات، وفيه كلام يسير لا يضره، وهو من رجال الصحيحين».

[٨٠٨] يحيى بن عبد الله بن حسن الهاشمي العلوي(١):

عن آبائه.

«الفوائد» (ص٣٥٦): «لا تعرف حاله».

[٨٠٩] يحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمن أبو زكريا الحماني الكوفي:

«الفوائد» (ص١٣٣): «فيه نظر».

وفي «التنكيل» (٢/ ١٢١): «متكلم فيه وإن ألحّ ابن معين في توثيقه».

وفي ترجمته من «التنكيل» رقم (٢٦٥): «أما يحيى بن معين فكان يوثقه ويدافع عنه، وقد تضافرت الروايات على أن يحيى بن عبد الحميد كان يأخذ أحاديث الناس فيرويها عن شيوخهم، فإن كان يصرح في ذلك بالسماع فهذا هو المعروف بسرقة الحديث، وهو كذاب(٢)، وإلا فهو تدليس، وعلى كل حال لم يُتهم بوضع حديث أو حكاية».

= وقال الحاكم عن الدارقطني: لا بأس به عندي، ولم يطعن فيه أحد بحجة. «سؤالاته» رقم (٢٣٩)، و«تاريخ بغداد» (١٤/ ٢٢١).

وفضَّل البرقاني يحيى بن أبي طالب على الحارث بن أبي أسامة، وقال: أمرني أبو الحسن الدارقطني أن أخرج عنهما في الصحيح. «تاريخ بغداد».

قال الذهبي: الدارقطني فمن أخبر الناس به. «الميزان».

(١) «الجرح» (٩/ ت٦٦٨) وفيه: «الذي دخل الديلم، روى عن أبيه عبد الله بن حسن، روى عنه أبو الحسن المدائني». اهـ.

(٢) هكذا في «التنكيل» ولعلَّ الأنسب للسياق: «وهو كذب».

[٨١٠] يحيى بن عثمان بن صالح القرشي السهمي مولاهم أبو زكريا المصري:

«الفوائد» (ص٤٠٥): «فيه كلام يوجب التوقف عما ينفرد به».

وفي (ص٤٨٦): «تكلموا فيه»[(١)].

[٨١١] يحيى بن أبي كثير الطائي مولاهم أبو نصر اليمامي:

«الفوائد» (ص١٤١): «رواه يحيى بن أبي كثير مرة عن أبي راشد الحبراني عن عبد الرحمن بن شبل رفعه[(٢)].

ومرة عن زيد بن سلام عن جده أبي سلام عن عبد الرحمن بن شبل، ومرة عن زيد عن جده عن أبي راشد عن عبد الرحمن بن شبل. وهذا من عمل يحيى بن أبي كثير لأنه يدلس، ومع ذلك ذكروا[(٣)] أنه لم يسمع من زيد، وإنما وقعت إليه كتبه فروى منها».

---

(١) قال ابن أبي حاتم: كتبت عنه، وكتب عنه أبي، وتكلموا فيه. «الجرح» (٩/ ت٧٢١).

فقال الذهبي في «السير» (١٣/ ٣٥٤): «هذا جرح غير مُفَسَّر، فلا يُطْرَحُ به مثل هذا العالم».

وقال ابن يونس: كان عالمًا بأخبار البلد وبموت العلماء، وكان حافظًا للحديث، وحدَّث بما لم يكن يوجد عند غيره، وتوفي في ذي القعدة سنة اثنتين وثمانين ومائتين. «تهذيب الكمال» (٣١/ ٤٦٤).

وقال مسلمة بن قاسم الأندلسي: يتشيع، وكان صاحب وراقة، يحدث من غير كتبه فطعن فيه لأجل ذلك. (تهذيب ابن حجر: ١١/ ٤٥٧).

وهو من شيوخ ابن ماجه، ولم يخرج له أحد من أصحاب الكتب الستة غيره.

(٢) يعني خبر: «التجار هم الفجار..».

(٣) قال يحيى بن حسان عن معاوية بن سلَّام: أخذ منِّي يحيى بن أبي كثير كتب أخي زيد بن سلَّام. «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (١/ ٣٧٤).

وقال الدوري عن ابن معين: لم يلق يحيى بن أبي كثير زيد بن سلَّام، وقدم معاوية بن سلَّام عليهم، فلم يسمع يحيى بن أبي كثير منه شيئًا، أخذ كتابه عن أخيه، ولم يسمعه، فدلَّسَهُ عنه. «تاريخ الدوري» (٢/ ٦٥٢).

لكن قال أبو بكر الأثرم: قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: يحيى بن أبي كثير سمع من زيد ابن سلَّام؟ فقال: ما أشبهه. قلت له: إنهم يقولون سمعها من معاوية بن سلَّام؟ فقال: لو سمعها من معاوية لذكر معاوية، هو بيِّن في أبي سلَّام، يقول: حدَّث أبو سلَّام، ويقول: عن زيد، أما أبو سلَّام فلم يسمع منه. ثم أثنى أبو عبد الله على يحيى بن أبي كثير. «تهذيب الكمال» (١٠/ ٧٨) في ترجمة زيد بن سلَّام. فالله أعلم.

[٨١٢] **يحيى بن يزيد بن عبد الملك النوفلي:**

«الفوائد» (ص٦٩، ٣٥٥): «قريب من أبيه».

انظر ترجمة أبيه يزيد.

[٨١٣] **يحيى بن يعلى الأسلمي القطواني أبو زكريا الكوفي:**

«الفوائد» (ص٣٤٥): «تالف».

[٨١٤] **يزيد بن أبان الرقاشي أبو عمرو البصري القاصّ:**

«الفوائد» (ص٢٤٦): «ليس بشيء في الرواية».

ومثله في (ص٤٥٩) وزاد في أوّله: «واهٍ جدًّا».

وفي «الأنوار الكاشفة» (ص١٨١): «تالف».

[٨١٥] **يزيد بن ربيعة الرحبي أبو كامل الصنعاني الدمشقي:**

«الفوائد» (ص٢٣٧): «اختلط وحدث عن أبي الأشعث بالأباطيل، قال أبو زرعة: «رأيت دحيمًا وهشامًا يبطلان حديثه».

وفي (ص٤٤٩): «منكر الحديث جدًّا عن أبي الأشعث واختلط بأخرة».

[٨١٦] **يزيد بن أبي زياد القرشي الهاشمي مولاهم أبو عبد الله الكوفي:**

«الفوائد» (ص٧٤، ٤٠٨): «ضعيف يتلقن».

[٨١٧] **يزيد بن سنان بن يزيد التميمي الجزري أبو فروة الرهاوي:**

«الفوائد» (ص٢٤٠) قال السيوطي: قال فيه أبو حاتم: «محله الصدق».

قال الشيخ **المعلمي**: «تتمة كلام أبي حاتم: «والغالب عليه الغفلة يكتب حديثه ولا يحتج به». وقال النسائي: «ضعيف متروك الحديث». وقال أيضًا: «ليس بثقة». وقال ابن عديّ: «له حديث صالح، وروى عن زيد بن أبي أنيسة نسخة تفرد بها عنه

بأحاديث، وله عن غير زيد أحاديث مسروقة عن الشيوخ، وعامّة حديثه غير محفوظ».
والكلام فيه كثير. اهـ.

[٨١٨] يزيد بن عبد الله بن خصيفة بن عبد الله بن يزيد الكندي المدني، قد ينسب لجدّه:

عن أبيه عن جده مرفوعًا[(١)].

«الفوائد» (ص٦٩): «لا يعرف والده في الرواة، ولا جده في الصحابة»[(٢)].

[٨١٩] يزيد بن عبد الملك بن المغيرة بن نوفل بن الحارث القرشي النوفلي الهاشمي:

«الفوائد» (ص٦٩): «هالك، ولا اعتداد بتوثيق ابن سعد إذا خالف، فإن مادته من الواقدي، كما قال ابن حجر في تراجم: عبد الرحمن بن شريح، ومحارب بن دثار، ونافع بن عمر الجمحي من مقدمة الفتح، والواقدي لا يعتد به».

وفي (ص٣٥٤-٣٥٥): «واهٍ جدًّا، قال البخاري: «أحاديثه شبه لا شيء». وضعفه جدًّا، وقال أبو زرعة: «واهي الحديث». وغلظ القول جدًّا، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث منكر الحديث جدًّا». وقال ابن معين مرة: «ما كان به بأس». ومرة: «ليس حديثه بذاك». فكأنه لم يخبره، ووثقه ابن سعد، ولا يُلتفت إلى ابن سعد إذا خالف الأئمة، فإن مادته من الواقدي كما ذكر ابن حجر في مواضع من مقدمة الفتح».

[٨٢٠] يزيد بن محمد بن فُضيل الجزري الرّسْعني «شيخ النسائي»:

«التنكيل» (٢/ ١٣٧): «لم يوثق»[(٣)].

---

(١) حديث: «اطلبوا الخير عند حسان الوجوه».
(٢) ذكرتُ هذا الكلام في ترجمة يزيد مع أن القول في أبيه وجده، لأنهما إنما يُذكران من طريقه، وهو ثقة.
(٣) إنما ذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ٢٧٧).

[٨٢١] **يزيد بن مروان الخلال صاحب ابن أبي الشوارب:**

«الفوائد» (ص٤١٠): «كذبه ابن معين».

[ز١٨] **يزيد بن يوسف الشامي:**

يراجع «التنكيل» رقم (٢٦٦).

[٨٢٢] **يعقوب بن إسحاق أبو يوسف الدعاء:**

«الفوائد» (ص٢٤): «لم يقل الخطيب[1] فيه شيئًا، لا قدحًا ولا ثناءً، غير أنه أورد له هذا الحديث»[2].

[٨٢٣] **يعقوب بن حميد بن كاسب المدني نزيل مكة وقد ينسب لجده:**

«الفوائد» (ص٥٠٣): «فيه نظر».

[٨٢٤] **يعقوب بن مجمع بن يزيد بن جارية الأنصاري المدني:**

«التنكيل» (٢/ ٧٦)، روى مجمع بن يعقوب بن مجمع عن أبيه حديثًا فجاء في «سنن البيهقي» (ج٦ ص٣٢٥) أن الشافعي قال: «مجمع بن يعقوب شيخ لا يعرف».

قال الشيخ **المعلمي**: «أما مجمع فمعروف لا بأس به، فلعلّ الشافعي أراد أباه يعقوب بن مجمع ففي «نصب الراية» عن ابن القطان: «علّة هذا الحديث الجهل بحال يعقوب بن مجمع، ولا يعرف روى عنه غير ابنه». وذكر المزي راويين آخرين ولكنهما ضعيفان، ولم يوثق يعقوب أحدٌ، فأما ذكر ابن حبان له في «الثقات» فلا يجدي شيئًا لما عرف من قاعدة ابن حبان من ذكر المجاهيل في «الثقات». اهـ.

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٤/ ٢٨٧). وذكره الذهبي في وفيات سنة (٢٧٣هـ) من «تاريخ الإسلام» وقال: لا أعلم فيه جرحًا، ونسبه بغداديًا.

(٢) حديث «خذوا زينة الصلاة قالوا: وما زينة الصلاة، قال: الصلاة في النعال».

[٨٢٥] يعقوب بن محمد بن عيسى بن عبد الملك بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري القرشي أبو يوسف المدني نزيل بغداد:

«الفوائد» (ص٦٥)، أورد الخطيب[(١)] في ترجمة يعقوب حديث: «من لم يكن عنده صدقة فليلعن اليهود، فإنها صدقة». وروى عن ابن معين قال: «يعقوب.. صدوق، ولكن لا يبالي عمن حدث[(٢)]، حدث عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي ﷺ قال: «من لم يكن عنده صدقة.. هذا كذب. إلخ».

قال الشيخ **المعلمي**: «يريد أن يعقوب يحدث عن الضعفاء والمتروكين، فحدث عن بعضهم عن هشام بن عروة بهذا الخبر الباطل، وفي «الميزان» في ترجمة يعقوب: «أخطأ من قال: إنه روى عن هشام بن عروة، لم يلحقه، ولا كأنه ولد إلا بعد موت هشام».

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٤/ ٢٧٠).

(٢) هكذا قال ابن معين في رواية الحسين بن حبان عنه. «تاريخ بغداد» (١٤/ ٢٧٠)، وقال في رواية غير واحد عنه: إذا حدثكم عن شيوخه الثقات فاكتبوه، وما لا يعرف من الشيوخ فدعوه.

لكن روى صالح بن محمد البغدادي -جزرة- عنه: أحاديثه تشبه أحاديث الواقدي محمد بن عمر - يعني تركوا حديثه. «تاريخ بغداد» (١٤/ ٢٧٠).

ويعقوب قد وَهَّاهُ أبو زرعة الرازي. «العلل» (٢٥٣٣)، و«الجرح» (٩/ ت٨٩٧).

وقال أبو حاتم: هو على يَدَيْ عَدْلٍ، أدركته ولم أكتب عنه. «الجرح» وهذه العبارة جرح شديد، صاحبها قريب من الهلاك، كما نبه عليه الحافظ ابن حجر في «التهذيب» (٩/ ١٤٢) وغيره، وانظر مادة «عدل» من «لسان العرب».

ولكن الذهبي فهم منها: المدح، فقال في «المغني» (٢/ ت٧٢٠٢): قوَّاه أبو حاتم مع تعنته في الرجال، وضعفه أبو زرعة وغيره، وهو الحق، ما هو بحجة. اهـ.

وقد وقع هذا الفهم للحافظ ابن حجر ثم تبين له خطؤه، انظر «فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٣٧٥).

وقد قال الإمام أحمد: ليس بشيء، ليس يسوي شيئًا. «الجرح».

وأما ابن عدي فقال: ليس بالمعروف، وأحاديثه لا يتابع عليها. ولم يذكر له شيئًا من حديثه. «الكامل» (٧/ ٢٦٠٧)

فأجاب الذهبي بقوله: سبب عدم معرفة ابن عدي به أنه ما لحق أصحابه ولا نشط لكتابة حديثه عن أصحاب أصحابه، وإلا فالرجل مشهور مكثر.. «الميزان» (٤/ ٤٥٤).

أقول: مات هشام سنة (١٤٥) وعامة شيوخ يعقوب ماتوا بعد سنة (١٨٠)، وكأن يعقوب روى هذا الخبر عن عبد الله بن محمد بن زاذان عن أبيه عن هشام[(١)].. وعبد الله وأبوه هالكان. اهـ.

[٨٢٦] يعلى بن الأشدق العقيلي أبو الهيثم الجزري الحراني.

عن عمه عبد الله بن جراد عن النبي ﷺ.

«الفوائد» (ص٧٩) ضعّف البيهقي إسناد حديث: «السخاء شجرة تنبت في الجنة فلا يلج الجنة إلا سخيّ، والبخل شجرة تنبت في النار، فلا يلج في النار إلا بخيل».

فقال الشيخ **المعلمي**: بل ساقطه[(٢)]، فإنه من رواية يعلى بن الأشدق، وهو كذاب مغفل. وعبد الله بن جراد هذا قال فيه البخاري: «واهٍ ذاهب الحديث، ولم يثبت حديثه».

[٨٢٧] اليقظان بن عمار[(٣)] بن ياسر:

«الفوائد» (ص٤٨٥): «لا يدرى من ذا، رواه[(٤)] بجهل عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة. ولا يخفى بطلان هذا على عارف بالفن، ومع ذلك زاد فيه قصة».

---

(١) رواه ابن عدي من طريق عبد الله هذا. «الكامل» (٤/ ١٥١٧).

(٢) يعني أن الإسناد «ساقط» لا «ضعيف» فقط.

(٣) هكذا في «الفوائد» وراجعت هذا الحديث من «اللآلئ» و«موضوعات ابن الجوزي» فلم أر هذا الإسناد فيهما، فلا أدري من أين أخذه **المعلمي**.

وفي «اللسان» (٦/ ٣١٦) مما زاده الحافظ ابن حجر على «الميزان»، ومثله في المطبوعة على خمس نسخ خطية (٧/ ٣٨٥): «يقظان بن عمير عن أبيه، وعنه يزيد بن مروان، أخرج له الطبراني في مسند عمار بن ياسر، من رواية ابن عمار -كذا والصواب: عمير- عن أبيه، رفعه، في الفتن -في المطبوع: السر، وهو خطأ- قال العلائي في الوشي: لا أعرف عميرًا ولا يقظانًا». اهـ.

أقول: الحديث المشار إليه في «المعجم الأوسط» للطبراني (٤/ح٤٣٤٦)، ومثله في «مجمع البحرين» (٧/ ٤٤٤١) وهو حديث في الفتن سوى حديث الفوائد، وفيه: اليقظان بن عمير عن أبيه عن جده، قال: سمعت عمار بن ياسر...

(٤) يعني خبر: ما من معمر يعمر في الإسلام أربعين سنة إلا صرف الله عنه أنواعًا من البلاء..

[٨٢٨] يمان بن سعيد المصيصي أبو رضوان الشامي:

«الفوائد» (ص٣٨٥): «واهٍ»(١).

[٨٢٩] يوسف بن إبراهيم بن موسى بن إبراهيم أبو يعقوب السهمي القزاز من أهل جرجان:

«التنكيل» (١/ ٣٩٠): «موثق»(٢).

[٨٣٠] يوسف بن أسباط بن واصل أبو محمد الشيباني الزاهد الواعظ:

«التنكيل» (٢٦٨) قال الكوثري: «من مُغفّلي الزهاد، دفن كتبه واختلط، واستقر الأمر على أنه لا يحتج به».

فقال **المعلمي**: «أما دفن كتبه فصحيح، وكذلك فعل آخرون من أهل الورع، كانوا يرون أن حفظ الحديث وروايته فرض كفاية، وأن في غيرهم من أهل العلم من يقوم بالكفاية وزيادة، ويرون أن التصدي للرواية مع قيام الكفاية بغيرهم لا يخلو من حظ النفس بطلب المنزلة بين الناس.

ثم لم يتصد يوسف للرواية بعد أن دفن كتبه ولكن كان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ويرغب في الطاعة ويحذر من المعصية، ويحض على اتباع السنة، وينفر عن البدعة، فربما احتاج في أثناء ذلك لرواية الحديث، فيذكره من حفظه، فقد يقع له الخطأ في مظانّه، وإلى أيِّ حد كان ذلك؟.

---

(١) قال الذهبي في «الميزان» (٤/ ٤٦٠): ضَعَّفَهُ الدارقطني وغيره ولم يُتْرَكْ. اهـ.

وهو في «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني رقم (٦٠٩) وفيه: يمان بن سعيد أبو رضوان شامي. ولم يذكر فيه شيئًا، والظاهر من ذلك أنه متروك عنده، ففي أول كتابه المذكور: قال البرقاني: طالت محاورتي مع أبي منصور إبراهيم بن الحسين بن حمكان لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني عفا الله عني وعنهما، في المتروكين من أصحاب الحديث، فتقرّر بيننا وبينه على ترك من أثبته على حروف المعجم في هذه الورقات».

(٢) وثقه الخطيب (١٤/ ٣٢٥).

قال ابن معين: «ثقة». وقال ابن حبان في «الثقات»: «كان من عباد أهل الشام وقرائهم، سكن انطاكية، وكان لا يأكل إلا الحلال، فإن لم يجده استف التراب، وكان من خيار أهل زمانه، مستقيم الحديث، ربما أخطأ مات سنة ١٩٥».

فعبارة ابن حبان تعطي أن خطأه كان يسيرًا، لا يمنع من الاحتجاج بخبره حيث لم يتبين خطؤه، ويشهد لذلك إطلاق ابن معين أنه ثقة.

وقال البخاري: «كان قد دفن كتبه فصار لا يجيء بالحديث كما ينبغي». وهذا يشعر بأنه كان يكثر منه الخطأ في مظانه.

وقريب من ذلك قول ابن عدي: «من أهل الصدق إلا أنه لما عدم كتبه صار يحمل على حفظه فيغلط ويشتبه عليه ولا يتعمد الكذب».

وبالغ الخطيب فقال: «يغلط في الحديث كثيرًا»[1]. اهـ.

وقال **المعلمي** في «التنكيل» أيضًا (١/ ٤٩٢): «ربما أخطأ في الأسانيد».

[ز١٩] يوسف بن محمد بن المنكدر:

تراجع «حاشية الفوائد المجموعة» (ص٣٥).

[٨٣١] يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأَيْليّ أبو يزيد القرشي مولى آل أبي سفيان:

«الأنوار الكاشفة» (ص٢٠٠): «شهد له ابن المبارك بأن كتابه صحيح، وأنه كتب حديث الزهري على الوجه، أيْ كما تلفظ به الزهري». اهـ.

---

(١) وذكر له الخليلي في «الإرشاد» (١/ ٣١١) ما رواه عبد الله بن أبي داود السجستاني نا المسيب بن واضح نا يوسف بن أسباط نا سفيان الثوري عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «مداراة الناس صدقة».

ثم قال الخليلي: غريب، تفرد به يوسف، وهو زاهد، إلا أنه لم يُرْضَ حفظُه، وقيل اشتبه عليه، وإنما هو سفيان عن أبي مالك الأشجعي عن ربعي عن حذيفة، أن النبي ﷺ قال: «كل معروف صدقة». اهـ.

وفي «التنكيل» (٢/ ١٢٨-١٢٩): روى ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن عروة وعمرة عن عائشة: «أن رسول الله ﷺ قال: لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعدًا».

قال **المعلمي**: «هذه رواية بالمعنى، بالتصريح بمفهوم المخالفة. اهـ.

ثم ذكر رواية ابن المبارك عن يونس عن الزهري عن عمرة عن عائشة مرفوعًا: «تقطع اليد في ربع دينار فصاعدًا» ثم قال: «وهذا أثبت؛ لأن ابن المبارك أثبت من ابن وهب وكان يقول: «كتاب يونس صحيح».

وكان من عادة ابن المبارك تتبع أصول شيوخه، فالظاهر أنه أخذ هذا عن يونس من أصل كتابه.

ويشهد لذلك أنه لم يذكر عروة، وبقية الرواة عن الزهري غير يونس في رواية ابن وهب لا يذكرون عروة، وحديث عروة عن عائشة ليس بهذا اللفظ.

وفي «الفتح»: «يحتمل أن يكون لفظ عروة هو الذي حفظه هشام عنه، وحمل يونس حديث عروة على حديث عمرة فساقه على لفظ عمرة، وهذا يقع لهم كثيرًا».

أقول: «وإنما يتصرف يونس هذا التصرف إذا حدث من حفظه، أو من فرع خرجه من أصوله، فأما إذا حدث من أصله فإنما يكون على الوجه.

فبان بهذا أن ابن المبارك أخذ الحديث عن يونس من أصل كتابه، ولقوّة هذه الرواية ذكرها الإمام أحمد عقب رواية ابن عيينة، كأنه يشير إلى أن رواية يونس هذه هي الصواب». اهـ.

[٨٣٢] أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم الغسّاني الشامي، وقد ينسب إلى جدّه:

«الفوائد» (ص٣٣٦): «واهٍ اختلط».

[٨٣٣] أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي المقرئ الحناط:

«التنكيل» (٢/ ٢٩): «سيء الحفظ كثير الغلط، ولم يخرج له البخاري في «الصحيح» إلا أحاديث ثبتت صحتها برواية غيره كما تراه في «مقدمة الفتح»، ولم يخرج له مسلم شيئًا إلا أنه ذكر في «المقدمة» عنه عن مغيرة بن مقسم قال: لم يكن يصدق على علي رضي الله عنه في الحديث عنه إلا من أصحاب عبد الله بن مسعود».

وفي (ص٣٢): «اتفقوا على تليين أبي بكر في حفظه حتى قال يحيى القطان: «لو كان أبو بكر بن عياش حاضرًا ما سألته عن شيء»، وكان إذا ذكر عنده كلح وجهه. وقال أبو نعيم الفضل بن دكين: «لم يكن في شيوخنا أحد أكثر غلطًا منه». اهـ.

[٨٣٤] أبو بكر النهشلي الكوفي:

«التنكيل» (٢/ ٣٤): «لا شك أننا إذا وازنا بينه وبين عبد الرحمن بن أبي الزناد إجمالًا فالنهشلي أثبت؛ أخرج له مسلم ووثقه ابن مهدي وأحمد وابن معين وأبوداود والعجلي وقال أبو حاتم: «شيخ صالح يكتب حديثه وهو عندي خير من أبي بكر الهذلي». والهذلي ضعيف جدًّا، وقال ابن سعد في النهشلي: «كان مرجئًا، وكان عابدًا ناسكًا وله أحاديث ومنهم من يستضعفه».

وأما ابن أبي الزناد فلم يحتج به صاحبا: «الصحيح» وإنما علق عنه البخاري، وأخرج له مسلم في المقدمة، ووثقه جماعة وضعفه بعضهم وفصّل الأكثرون..». اهـ.

[٨٣٥] أبو صالح مولى أم هانئ، واسمه باذام:

«الأنوار الكاشفة» (ص٢٠٢): «واهٍ».

[٨٣٦] أبو عبس بن محمد بن أبي عبس بن جبر الأنصاري:

راجع: عبد الله أبو عبس بن جبر.

[٨٣٧] أبو عبيدة بن فضيل بن عياض.

«الفوائد» (ص٤٨٥): «لينه الجوزقاني وابن الجوزي والذهبي وأَبَى ذلك ابن حجر».

[ز٢٠] أبو المبارك:

عن عطاء، وعنه: يزيد بن سنان.

«حاشية الفوائد المجموعة» (ص٢٤٠): «مجهول، وذِكْرُ ابن حبان له في «الثقات» لا يخرجه عن ذلك». اهـ.

[٨٣٨] أبو مشجعة بن ربعي الجهني:

«الفوائد» (ص١٦٧): «لم يجرح ولم يوثق، فهو مجهول الحال».

[٨٣٩] أبو المعلى بن مهاجر:

«التنكيل» (١/ ٤٦١): «مجهول».

[٨٤٠] أبو منصور الأزدي عن أبي هريرة، وعنه ابنه يزيد:

«الأنوار الكاشفة» (ص٢٠٨): «مجهول، ولا يدرى أدرك أباهريرة أم لا».

[٨٤١] أبو هدبة عن أنس:

«التنكيل» (١/ ٤٦١): «هالك».

* * *

المنتقى

من الفوائد الصبيحية

المستخرجة من حواشي النكت الجياد

١- من المعلوم من طريقة الأئمة أنهم يذكرون في ترجمة الرجل: الأقدم فالأقدم من شيوخه، وقد يقدمون الأفضل وإن لم يكن هو الأَسَنَّ (ص١٥٧).

٢- إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف لا يُدْفع عن إدراك عمر ورؤيته، لكنه كان في سنٍّ لا تحتمل السماع والحفظ (ص١٥٧-١٥٨).

٣- كون الرجل صدوقًا في الأصل، صالحًا في نفسه، لا يدفع عنه الوقوع في الكذب خطئًا، إن لم يقع فيه عمدًا. وصدق القائل: «لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث». يعني: الكذب خطئًا ووهمًا وغفلةً وتلقينًا ونحو ذلك (ص١٨٧).

٤- أما كونه- أعني: أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين- عالمًا بالحديث، فقد وصفه ابن يونس بأنه من حفاظ الحديث وأهل الصنعة، لكنه لم يصرح بتوثيقه، ومسلمة بن قاسم مجروح فلا يقبل منه تفرده بتوثيقه، وتوثيقُه مُعَارَضٌ بتضعيف ابن عديّ، بل وتكذيب أحمد بن صالح -فيما حكاه ابن عدي-، ثم إن الرجل له مناكير يتفرد بها، ولم يوثقه مُعْتَبَرٌ، فقول ابن أبي حاتم- سمعت منه بمصر، ولم أحدث عنه لِمَا تكلموا فيه- مما يقوي الحكم عليه بالضعف، والله تعالى أعلم (ص١٩٢).

٥- لا يخفى على الممارس أن الحديث إذا لم يخرجه أصحاب الكتب الأصول المعتمدة عند أهل العلم، ولم يخرج إلا في مثل كتاب عبد بن حميد وابن لال وابن النجار، كان دليلًا على وهنه ونكارته، فأرى أن البخاري أشار إلى وهن إسماعيل بن رافع القاص أبي رافع المدني بإيراد هذا الحديث: «لا يقبل الله سبحانه لشارب الخمر صلاة ما دام في جسده منها شيء». في ترجمته من «التاريخ» (ص٢١٦).

٦- في نقولات الترمذي عن البخاري مواضع مشكلة، قد نظر فيها بعض النقاد من أهل العلم، سترى التنبيه على بعضها في هذا الكتاب (ص٢١٦).

٧- ليس من شرط الثقة ألا يخطئ، لكن هذا فيمن اتفق على توثيقه أو ترجح، أما من لم يوثقه أحدٌ، فلا يدخل فيمن يحتمل الأئمة بعض أخطائهم (ص٢٣٨).

٨- أخطاء الرواة منها ما هو محتمل، ومنها ما يدل على وهن الراوي، كما قيل: هذا من الباب الذي يقال فيه: «حديث أسقط ألف حديث» ثم إن هذا الأمر مخصوص بنظر النقاد (ص٢٣٨).

٩- لا يكفي في الحكم على الرجل النظرُ في بعض أحاديثَ له، قد وافق فيها الثقات، والحكم عليها بالاستقامة، مع عدم الاعتداد بتليين من ليَّنَهُ من أهل العلم؛ لأن كما أنه ليس من شرط الثقة ألا يخطئ، فكذلك ليس من شرط الضعيف ألا يصيب، فاستقامة بعض أحاديث الرجل لا تدل على ثقته -إذا ثبت التضعيف- والله الموفق (ص٢٣٨).

١٠- اعتماد مسلم على ما يصدِّر به الباب؛ لأنه ذكر أنه يورد أولًا الطرق الأسلم من العيوب، وإذا اعتبرنا ما أُخِّر تخريجُه متابعٌ للأول، وما أُتْبع بغيره في معنى المتابعة، لم يَصِرْ هناك فرق واضح بين ما قُدِّم في الباب وما أُخِّر، راجع ترجمة مسلم في القسم الثاني من هذا الكتاب (ص٢٤٠).

١١- محمد بن حميد الرازي متهم، فروايته عن غير معروف كالسراب (ص٢٤٢).

١٢- حفص بن سليمان الأسدي الكوفي القارئ صاحب عاصم بن أبي النجود: هو في نفسه صالح، وفي القراءة إمام صاحب قراءة لا ينازع في ذلك، وأما في الحديث فمتروك ليس بشيء البتة (ص٢٨١).

١٣- الذي أُراه أن التشيع لا يثبت عن الحكم بن عتيبة (ص٢٨٣).

١٤- في نسبة حماد بن أسامة إلى التدليس نظر؛ فقد حمل عنه الأئمة واحتجوا به مطلقًا، ووثقوه وثبتوه، ولم يذكره أحدٌ منهم بشيء من التدليس (ص٢٨٥).

١٥- مما يحسن التنبيه عليه: ما وقع من الأستاذ/ نور الدين عتر في تعليقه على كتاب «شرح علل الترمذي» من الإغراب في تصور معنى كلام للحافظ ابن رجب:

فقد قال ابن رجب (٢/ ٦٧٩): «ذِكْرُ من حَدَّث عن ضعيف وسماه باسم ثقة».

وأورد ما وقع لأبي أسامة، ومثله لحسين الجعفي، ولزهير بن معاوية، ولأبي بلج الواسطي، ولجرير بن عبد الحميد، ولأهل الشام عن زهير بن محمد.

وبيّن ابن رجب أخطاء هؤلاء في تسمية بعض شيوخ لهم، فأبو أسامة وحسين الجعفي أخطئا في عبد الرحمن بن يزيد فجعلاه: ابن جابر، وإنما هو: ابن تميم.

وزهير بن معاوية انقلب عليه اسم: صالح بن حيان، فجعله: واصل بن حيان، ولم يوصف زهير بتدليس أصلًا.

وأبو بلج الواسطي أخطأ في اسم عمرو بن ميمون، وليس هو ذاك المشهور، وإنما هو ميمون أبو عبد الله مولى عبد الرحمن بن سمرة، وهو ضعيف. ونحو ذلك الباقون، وليس في هذا الباب ذكر التدليس، وإنما هي أوهام وأخطاء، إلا ما كان من قول ابن نمير في أبي أسامة، وقد سبق الجواب عليه.

ثم قال ابن رجب بعد ذلك (٢/ ٦٩٠): «**ذِكْرُ من روى عن ضعيف وسماه باسم يتوهم أنه اسم ثقة**».

فزاد في العنوان هنا لفظ **الإيهام**، وهو شرط التدليس، ثم ذكر ما وقع من: عطية العوفي، والوليد بن مسلم، وبقية بن الوليد، وحسين بن واقد.

وبَيّن ابن رجب تدليس هؤلاء -وبخاصة الثلاثة الأُوَل- لبعض أسامي شيوخهم.

فأما عطية فكان يأخذ عن الكلبي التفسير -والكلبي كذاب- ويكنيه بأبي سعيد، يوهم أنه أبو سعيد الخدري الصحابي.

وأما الوليد بن مسلم فكان يروي عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم الدمشقي -وهو ضعيف جدًّا- ويكنيه بأبي عمرو، موهمًا أنه أبو عمرو الأوزاعي الإمام.

وأما بقية بن الوليد فكان ربما روى عن سعيد بن عبد الجبار الزبيدي، أو زرعة بن عمرو الزبيدي -وكلاهما ضعيف الحديث- فيقول فيه: نا الزبيدي، موهمًا أنه محمد بن الوليد الزبيدي الثقة صاحب الزهري.

ثم ذكر ابن رجب ما يتعلق بمن كان يدلس تدليس التسوية، بعد ذكره تدليس الشيوخ.

أقول: واضح مما سلف من سياق ابن رجب أنه قرن بين صورتين تتشابهان في إبدال اسم راوٍ بغيره، لكن افترقا في القصد، فأولاهما محمولة على الخطأ، والثانية محمولة على التدليس.

لكن الأستاذ/ نور الدين عتر قد حمل الصورتين على تدليس الشيوخ، وقد بان بحمد الله الفرق بين الصورتين، والله تعالى الموفق (ص٢٨٨).

يتبين مما سبق براءة أبي أسامة من التدليس، وأنه لم يثبت في حقه اتهامه بذلك، ولا ما يخدش في روايته البتَّة (ص٢٨٩).

١٦- سوء حفظ حماد بن سلمة بأخرة لا يُعطي معنى التغير الاصطلاحي، إلا أنه يفيد في اختلاف حال حماد بأخرة (ص٢٩٢).

١٧- توثيق أحمد بن صالح المصري وأبي زرعة الدمشقي لخالد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك الهمداني لا يعتمد عليه؛ فقد أسند ابن عساكر في «تاريخه» (٥/ ق٥٦٧-الظاهرية) إلى أبي زرعة الدمشقي -من غير طريق أبي الميمون

البجلي راوي التاريخ عن أبي زرعة- قال أبو زرعة في ذكر نفر ثقات: خالد بن أبي مالك، بلغني عن أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين أنه قال: «سألت أحمد بن صالح فقلت له: خالد بن يزيد بن أبي مالك، ثقة؟ فقال: نعم». اهـ.

ففي الاعتداد بهذا النقل نظرٌ من وجوه:

أولًا: ذِكْرُ أبي زرعة لخالد في نفرٍ ثقاتٍ إنما بناه على ما حكاه عن أحمد بن صالح، وسيأتي ما فيه.

ثانيًا: لم يُبَيِّنْ أبو زرعة مَنْ بَلَّغَهُ عن أحمد بن رشدين، وفي الاعتداد بهذا البلاغ مقابل ما استفاض عن الأئمة من تضعيف خالد نظرٌ كبير.

ثالثًا: أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين -وسبقت ترجمته- ضعيف، بل نقل ابن عدي في «الكامل» قصة فيها تكذيب أحمد صالح المصري له، فلا يمكن التعويل على ما حكاه هنا -إن صح عنه- كما تقتضيه قواعد أهل الفن في قبول أقوال الجرح والتعديل.

وأما العجلي فحاله في التوثيق معلوم.

والظن بالشيخ **المعلمي** رَحِمَهُ اللَّهُ أنه لو اطلع على ما سبق لما عَوَّل عليه، وأنه إنما اعتمد على نقل المتأخرين توثيق أبي زرعة وأحمد بن صالح لخالد بن يزيد، دون إيراد إسناد هذا التوثيق عند ابن عساكر، لأن من منهج **المعلمي** اعتبار أسانيد الجرح والتعديل كما هو واضح في مؤلفاته، وسيأتي تأصيل هذا المنهج في قسم القواعد من كتابنا، إن شاء الله تعالى.

والمقصود أن ما ورد من توثيق أبي زرعة وأحمد بن صالح لخالد لا تقوم به الحجة من حيث النقل، ولا يصلح أن يكون خادشًا في اتفاق الأئمة على ضعف خالد وطرحه.

وأما ابن عدي فكلامه محمول على نحو كلام ابن حبان، وهو أنه صدوق في الأصل، وأن ما في رواياته من الضعف فمما يحتمل، فلا يسقط أو يترك لأجله، وإن كان هو في نفسه ضعيف لا يحتج به، لا سيما وفي أسانيد بعض ما استُنكر عليه ضعفاءُ غيره، فرأى ابن عدي أنه بريء من ذلك، وأن البلاء فيه من غيره.

لكن إذا كان هذا هو اجتهاد ابن عدي ونحوه ابن حبان في حال خالد بن يزيد، فإن الأئمة المتقدمين هم أعلم وأمكن وأقرب إلى خالد وأدرى بحقيقة حاله (ص٣٠٤).

١٨- لم يخرج لخليفة بن خياط أحدٌ من أصحاب الكتب الستة سوى البخاري، فإنه أخرج له مواضع قليلة، مقرونًا أو تعليقًا أو بلفظ: «قال لي خليفة». ونقل الترمذي عنه قوله: «مقارب الحديث» وهذا وذاك إنما يدل أنه عنده صدوق في الأصل، إلا أنه لم يحتج به في شيء من الصحيح.

وخليفة إنما مَشَّاهُ ابن عدي وابن حبان، وحملوا أحاديثه على الاستقامة.

والصواب في شأنه ما قاله أئمة النقد من المتقدمين، فقد رأوه وخبروا أمره، ووَهنوه في الحديث، مع الاعتراف له بعلم التاريخ وطبقات الناس وأنسابهم، وقد جعل الله لكل شيء قدرًا. تراجع الحاشية هناك ففيها بيان هذا الصواب (ص٣٠٧-٣٠٨).

١٩- الذي يتحصل من مجموع كلام الأئمة وصنيعهم، أن داود بن الحصين كان في نفسه لا بأس به، روى مالك عنه عن غير عكرمة أحاديث مستقيمة، استشهد ببعضها صاحبا الصحيح، وهذا مما يدل على أنه كان صدوقًا، لكن كلام أبي زرعة وأبي حاتم وغيرهما يدل على أن في حفظه لينًا، فتجتنب انفراداته، وما رواه عن عكرمة، وما رواه عنه الضعفاء (ص٣١٢).

٢٠- الشيخان لم يحتجَّا من رواية زيد بن أسلم عن ابن عمر، إلا بما ثبت سماعه منه، أو تابعه عليه غيره (ص٣٣٣).

٢١- سالم بن عجلان الأفطس قد وثقه الأئمة وصدَّقوه، وسُبرت أحاديثه فوجدت نقية - كما قال أبو حاتم - ولم يُنْكر عليه شيء منها، وقد احتج به البخاري في موضع (٥٦٨٠، ٥٦٨١)، وأخرج له في موضع آخر (٢٦٨٤) متابعةً.

ومثل هذا لا يضره الإرجاء ولا ما ذُكر من ممالأته على قتل إبراهيم الإمام بحبسه عنده -إن صح هذا الاتهام- فالعبرة بقبول الأئمة له واحتجاجهم به، فهم أقرب إلى سالم، وأَدْرَى بحقيقة الحال (ص٣٣٥).

٢٢- سلمة بن الفضل الأبرش على ضَعْفه ووَهَنِه، فقد ثَبَّتُوه في ابن إسحاق، قال الحسين بن الحسن الرازي عن يحيى بن معين: ثقة كتبنا عنه، كان كَيِّسًا، مغازيه أتمُّ، ليس في الكتب أتم من كتابه.

وقال علي بن الحسن الهسنجاني عن ابن معين: سمعت جريرًا يقول: ليس من لدن بغداد إلى أن تبلغ خراسان أثبت في ابن إسحاق من سلمة بن الفضل «الجرح» (٤/ ت٧٣٩).

أقول: لكن هذا في المغازي خاصَّة - كما في رواية الحسين، وأمَّا حديث «الفوائد»: «إن لله ديكا عنقه منطوية تحت العرش..» فلا علاقة له بالمغازي (ص٣٤٩).

٢٣- الكذاب إذا روى عمن لا يعرف، فهو كالعَدَم (ص٣٥٠).

٢٤- مَنْ أكثر عَنْ شيخٍ حتى كاد أن يستوعب ما عنده من الحديث، فإنه ليس بحاجة إلى التدليس عنه، فإن ما عنده عنه يكفيه ويُغنيه عن مثل هذا، وإنما ربما دلَّس عمن فاته أكثرُ حديثه، فاحتاج إلى الرواية عنه بواسطة، ثم يُسقط تلك

الواسطة، ويدلس عن ذاك الشيخ؛ تكثرًا من الرواية عنه مباشرة، ولأسباب أخرى معروفة.

لكن لا يخفى أن هذا أمرٌ أَغْلَبِيٌّ، والرجل إذا كان مدلِّسًا، وأكثر عن فلانٍ من الناس، ولم يقل: أنا لا أُدَلِّسُ عنه، فإنه لا يمتنع أيضًا أن يسمع عنه حديثًا بواسطة، فيدلسه؛ استحياءً أن يحدث عنه بواسطة مع ما عرف عنه من اختصاصه به وإكثاره عنه، ولأسباب أخرى لا تقضي العادة بامتناعها.

فهذا المدلِّس وإن كان الأصل في روايته عن شيخه ذاك أنه سمع منه، فهو كمثل سائر القضايا الحديثية أنها أَغْلَبِيَّةٌ، فإذا قيل: فلان ثقة ضابط متقن، لم يخدش في هذا القولِ خطؤه في أحاديث قليلة بالنسبة إلى كثرة ما روى. وإذا قيل: فلان أثبت من فلان في شيخ معيَّن، لم يُطعن في ذلك بانعكاس القضية في بعض الأحوال إذا قامت القرائن على ذلك، وهذا أمر مستفيض ودلائله منتشرة في صنيع الأئمة (ص٣٥٨).

٢٥- الناقد إذا استنكر خبرًا، أو وجده مباينًا لما صح واستقر بخلاف معناه، نظر في إسناده مستحضرًا الأحوال التفصيلية لرواته، ويَنْفُذُ في تعليله من خلال مواطن الخلل فيه، معتمدًا على القرائن المعتبرة في كل حالة (ص٣٥٩).

٢٦- ربما أعلَّ الناقدُ الخبر بعلَّةٍ يندر وقوع مثلها، إذا ساعدت القرائن على ذلك، والنادرُ قد يُحتاج إليه.

ففيما نقلته آنفًا عن البخاري في «تاريخه الأوسط» مثال عمليّ على ذلك، فإنه لما استنكر الخبر، وقال: قد أدرك أصحاب النبي ﷺ معاوية أميرًا في زمان عمر، وبعد ذلك سنين، فلم يقم إليه أحدٌ فيقتله، واستدل بهذا على وَهَن الأخبار الواردة في ذلك، وأن ليس لها أصول، فنظر في رواية الأعمش عن سالم؛ والأعمش مدلِّس ولم يصرح بالسماع، والخبر في التشيع، فلعلَّه سمع

الخبر من أحدِ المغفلين ممن ينتسبون إلى التشيع، ممن يُلَقَّنُ أو يُدْخَلُ عليه، فدلَّسَه عنه، هذا مع الأخذ في الاعتبار أن رواية الأعمش عن سالم -وهو ابن أبي الجعد- محتج بها في الصحيحين، ومخرجة في سائر الكتب الستة، ولم أر من نصَّ على أن الأعمش يدلس عن سالم، كما نصوا على تدليسه عن غير واحدٍ من شيوخه، لكن لم يجد البخاري -وهو الخبير الحصيف- بُدًّا من هذه العلّة لقيام القرائن عليها، ولو لم يعلّ البخاري بها إلا هذا الخبر لما قيل له: هذا أمر نادر لا يُعَوَّل عليه؛ لأن احتمال التدليس قائم، لا يُدْفع بندرته (ص٣٥٩).

٢٧- كل مدلس لم يصرح بالسماع، فاحتمال تدليسه قائم، ويشتد هذا الاحتمال ويضعف بحسب القرائن المحتفة به وبمن روى عنه (ص٣٥٩).

٢٨- قول الذهبي في ترجمة الأعمش من «الميزان» (٢/ ٢٢٤). «هو مدلس، وربما دلس عن ضعيف، ولا يدري به، فمتى قال: «حدثنا» فلا كلام، ومتى قال: «عن» تطرّق إليه احتمال التدليس، إلا في شيوخٍ له أكثر عنهم: كإبراهيم، وأبي وائل، وأبي صالح السمان؛ فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال». اهـ.

لا يدفع ذلك احتمال تدليس الأعمش عن هؤلاء الذين سماهم من شيوخه، وإن كان احتمالا قليلًا، لكن لا يمتنع التعلق به إذا انقدح في ذهن الناقد وبصره التعليل به؛ للقرائن المحتفة بالخبر.

ومما يؤيد ما يتعلق برواية الأعمش عن مثل هؤلاء الثلاثة الذين أكثر عنهم، ما رواه ابن أبي حاتم في «تقدمة الجرح والتعديل» (ص١٦٧) من طريق أبي داود الطيالسي، قال: «نا شعبة عن الأعمش عن إبراهيم: أن عليًّا كان يجعل للأخوة من الأم - يعني في المشتركة. فقلت للأعمش: سمعته من إبراهيم؟ فقال برأسه، أي: نعم». اهـ.

فلم يمنع إكثار الأعمش عن إبراهيم أن يسأل شعبة عن سماعه منه؛ احتمالًا لوقوع التدليس.

وفي «التقدمة» أيضًا (ص٧٢): «قال علي بن المديني: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: قال سفيان -يعني الثوري-: إن الأعمش لم يسمع حديث إبراهيم عن النبي ﷺ في الضحك في الصلاة». اهـ. فقد دلسه عن إبراهيم. وانظر لزامًا: «جامع التحصيل» (ص١٨٩-١٩٠).

وفيها أيضًا (ص٧١): «قال زائدة: كنا نأتي الأعمش فيحدثنا فيكثر، ونأتي سفيان الثوري فنذكر تلك الأحاديث له، فيقول: ليس هذا من حديث الأعمش، فنقول: هو حدثنا به الساعة، فيقول: اذهبوا فقولوا له إن شئتم، فنأتي الأعمش فنخبره بذلك، فيقول: صدق سفيان، ليس هذا من حديثنا». اهـ.

فعلَّق العلَّامة **المعلمي** في حاشية «التقدمة» (ص٧٠) بقوله: «كان الأعمش رَحِمَهُ اللَّهُ كثير الحديث، كثير التدليس، سمع كثيرا من الكبار، [أقول: كإبراهيم وأبي وائل وأبي صالح] ثم كان يسمع من بعض الأصاغر أحاديث عن أولئك الكبار، فيدلسها عن أولئك الكبار، فحديثه الذي هو حديثه هو ما سمعه من الكبار، فمعنى قول سفيان «ليس هذا من حديثه» أنه ليس من حديثه عمن سَمَّاهُ، وإنما سمعه من بعض من دونه فدلسه». اهـ. (ص٣٥٩).

٢٩- اعلم أن صيغ الأداء في الأسانيد مما اعتنى به الأئمة، فكانوا يضعونها تحت النظر والنقد، ولابد أن يصح الطريق لقائل الصيغة أولًا حتى تثبت عنه، ثم لابد أن تتوفر فيه هو شروط قبول الرواية المعتبرة حتى يقبل منه تصريحه بالسماع من شيخه، خشية أن يكون قد وهم في ذلك، وهذا من دقائق هذا العلم، ومما يُرجع فيه أولًا وأخيرًا لأئمة النقد.

وهذا أمثلة معروفة لأهل الفن، من ذلك: أن أصحاب الزهري قد اتفقوا على رواية حديث عنه عن سعيد بن المسيب، لم يصرح الزهري بسماعه فيه من ابن المسيب. وخالفهم أسامة بن زيد الليثي -وهو ضعيف- فرواه عن الزهري قال: سمعت سعيد بن المسيب. حكى عمرو بن علي الفلاس أن يحيى القطان قد ترك أسامة بسبب ذلك. انظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٢١٠). (ص٣٦٧).

٣٠- من المعلوم أن ما مِنْ «ثقة» إلَّا وربما أخطأ، أو خالف، أو أغرب، فالنَصُّ على ذلك إنما يفيد عند إرادة الترجيح بين من قيل فيه ذلك، ومن لم يُقَلْ فيه (ص٣٧٣).

٣١- لم يصف شريك بن عبد الله القاضي بالتدليس أحد من الأئمة المتقدمين، وفي القلب شيء من الاعتماد على مجرد وصف مَنْ بعدهم له بذلك -مع تبرئه منه- إلا بِبَيِّنَةٍ (ص٣٧٧).

٣٢- الراوي الوسط أو من فيه مقال، بل والثقة أحيانا، لا يكون حاله في كل حديثه سواء، بل يتردد بين الصواب والخطأ بحسب درجته من الضبط، ومردُّ ذلك إلى النقاد من أهل هذا الفن، وأمَّا أهل العصور المتأخرة فمولعون بإطلاق التقويمات المعروفة، والحكم على أحاديث الرجل بناءً على ما التصق به من التقويم، فالثقة حديثه صحيح أبدًا، والصدوق حديثه حسن يحتج به، وهكذا، دون النظر في الأحوال التفصيلية للرواة، ولا للقرائن المُحْتَفَّة بالخبر (ص٣٨٩).

٣٣- عبد الله بن زياد بن سمعان كَذَّبَهُ: هشام بن عروة، ومالك بن أنس، وابن إسحاق، وإبراهيم بن سعد، وابن معين، وأحمد بن صالح المصري، وأبو داود السجستاني، وغيرهم.

وقال البخاري: «سَكتوا عنه» - وهو لا يقولها إلا فيمن لا تحل الرواية عنه، وقال أبو حاتم: «سبيله سبيل الترك»، وتركه جماعة.

وأما توثيق ابن وهب له ففيه بحث، وعلى كل حال، لو فرضنا ثبوت هذا التوثيق عن ابن وهب، فابن وهب كان من المكثرين، ولم يُعرف عنه التوقي في انتقاء مشايخه، وكان حسن الظن بابن سمعان، وكان يجالسه ويأخذ عنه، كما كان بعض الأئمة والثقات يجالسونه ويأخذون عنه، إلا أنه قد تبين لهم ما لم يتبين لابن وهب، فمنهم من صرح بكذبه ومنهم من تركه.

وابن وهب لم يُعرف بتتبع أحوال الرواة ونقدهم كما عُرف غيره ممن كشف حقيقة ابن سمعان وطعن فيه، فهذه واقعة واحدة، دَلَّس فيها ابنُ سَمعان تدليسًا فاحشًا، فحدث عمن لا وجود له، واستعار له هذا الاسم المخترع، فعدَّه أحمد بن صالح كذبًا، ومَشَّاه ابن وهب، مع مراوغة ابن سمعان له حين سأله عنه فقال: لقيته في البحر، ومقتضى ذلك أنه لا سبيل لابن وهب ولا لغيره إلى معرفته أو الوصول إليه!

والحاصل أن ابن سمعان إن لم يكن يضع الحديث وضعًا - كما ظنه أحمد بن صالح، فهو يكذب ويدَّعي سماع أقوام لم يسمع منهم بل لم يرهم - كما قال غير واحد - ويأخذ صحفًا فيرويها من غير سماع، فليس هو بأهل أن يكتب عنه أصلًا، وعلى هذا قول النقاد من أهل العلم - كما سبق النقل عنهم في صدَرْ هذا التعليق - وقول ابن وهب في مثل هذا شذوذ لا يلتفت إليه، والله تعالى أعلم (ص٤٠٧-٤٠٩).

٣٤- المقصود أن رواية هؤلاء العبادلة عن ابن لهيعة أحسن وأصح من رواية غيرهم عند المفاضلة والترجيح، لا أَنَّهُ يُحْكم على حديثه من روايتهم عنه بالصحة؛ لأن ابن لهيعة في نفسه غير حجة، وإنما يعتبر بما صحَّ أنه حدَّث به من كتابه، وهذا هو مراد الشيخ **المعلمي** بقوله السابق: «فهو صالح في الجملة».

وقد ختم أبو زرعة كلامه السابق بقوله: وليس ممن يحتج بحديثه.

وختم الفلاس بقوله: وهو ضعيف الحديث.

ويوضح ذلك ويؤكده ما ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح» أيضًا: سألت أبي وأبا زرعة عن ابن لهيعة.. فقالا: ابن لهيعة أمره مضطرب، يكتب حديثه على الاعتبار. قلت لأبي: إذا كان من يروي عن ابن لهيعة مثل ابن المبارك وعبد الله ابن وهب يحتج به؟ قال: لا». اهـ. (ص٤١٨-٤١٩).

٣٥- ما حدث به ابن أبي الزناد ببغداد، فقد لقنه البغداديون وأفسدوه، فصار ما يحدث به ليس من حديثه، أما ما حَدَّث به بالمدينة فهو صحيح: أي هو من حديثه لم يُلَقَّنْهُ، ويبقى النظر في حال ابن أبي الزناد في نفسه، لَا أَنَّ ما حدث به في المدينة فهو حديث صحيح أي يحتج به (ص٤٣٩).

٣٦- الأئمة لا يعتبرون بما يحدث به الرجل إلا إذا كان من حديثه، لم يُلَقَّنْهُ أو يُدخلْ عليه أو يَدْخلْ له إسناد في إسناد، أو نحوه، ولذلك يميزون أولًا بين ما هو من حديثه الذي سمعه، وبين ما ليس من حديثه، لأنَّ ما ليس من حديثه ريح لا قيمة له، ثم ينظرون في حديثه بالسَّبْرِ والاعتبار وعرضه على أحاديث الثقات. من ذلك ما رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ٤٨) من طريق القاسم بن عبد الرحمن الأنباري، قال: حدثنا أبو الصلت الهروي، قال: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها، فمن أراد العلم فليأت بابه».

قال القاسم: سألت يحيى بن معين عن هذا الحديث، فقال: هو صحيح.

قال الخطيب: أراد أنه صحيح من حديث أبي معاوية، وليس بباطل، إِذْ قد رواه غير واحد عنه. اهـ.

ومقصود ابن معين فيما رواه القاسم عنه أن الحديث معروف من حديث أبي معاوية، لم ينفرد به أبو الصلت الهروي عنه، بل قد تابعه عليه محمد بن جعفر الفيدي، كما قاله ابن معين في رواية الدوري «تاريخ بغداد» (١١/ ٥٠).

أما الحديث في نفسه، فاستنكره الأئمة، ومنهم ابن معين نفسه، فقد قال في رواية عبد الخالق بن منصور عنه: ما هذا الحديث بشيء «تاريخ بغداد» (١١/ ٤٩) وللعلَّامة **المعلمي** بحث ممتع حول هذا الحديث في «حاشية الفوائد المجموعة» (ص٣٤٩-٣٥٣)، وهو منشور هنا في تراجم البعض مثل: الأعمش، والفيدي وغيرهما (ص٤٣٩).

٣٧- قولهم في الراوي: «كتابه صحيح» مشعر بأن في حفظه شيئًا، ومع ذلك فليس معناه أن كل حديث في كتابه هو صحيح يحتج به، وإنما معناه أنه يُنظر في أحاديثه من خلال كتابه، وأما حفظه فلا يُعتمد عليه.

مع الأخذ في الاعتبار أن الكتاب لا يُعْفِي صاحبه من أوجه الخلل المعروفة الناشئة عن سوء الأخذ، والوهم في السماع، وأثناء الكتابة، من التصحيف والتحريف، والأخطاء الواقعة أثناء التحويل من كتاب إلى كتاب، أو الاعتماد على الغير في إدراك ما فات سماعه أو كتابته - إلى غير ذلك من مداخل الخلل في الكتب.

وهذا كله يرجع لحالِ الراوي في نفسه من الإتقان والتحري والضبط والاحتياط واليقظة وغير ذلك (ص٤٣٩).

٣٨- عبد العزيز بن الحارث بن أسد بن الليث أبو الحسن التميمي الحنبلي له اشتغال بالفقه والأصول، ولم يوثق، وثبت من طريق حفاظ ثقات أثبات مأمونين أنه وضع حديثين في مسند أحمد، وكتبوا محضرًا بذلك شرحوا فيه حاله، ولم يدفع عنه سوى ابن الجوزي، وفيه تحامل شديد على الخطيب، والرجل حنبلي، فالاحتمالات التي ذكرها ابن الجوزي إنما هي محاولة للتخلص من جرح هذا الرجل الحنبلي، ورَمْي الخطيب بالتعصب ضد الحنابلة، وعلى ذلك فلم يثبت ما يُدفع به هذا الجرحُ، فيتعيّن قبوله، والله تعالى أعلم (ص٤٥٣).

٣٩- قولهم: «تكلموا فيه» ظاهره الجرح بلا شك، لكن إذا ثبت توثيق من قيل فيه هذا توثيقًا معتبرًا تطمئن النفس إليه، فيقال حينئذٍ: التوثيق مقدم، والجرح غير مفسَّر، فلعله تُكُلِّمَ فيه بكلام لا يضرُّ. أما إذا لم يوثق توثيقًا يعتد به، صار الجرحُ وإن كان غيرَ مفسَّرٍ، محلًا للاعتبار والقبول - والله تعالى أعلم (ص٤٨٣).

٤٠-قد أطلق المتقدمون أن عليًا أرسل عن ابن عباس ولم يسمع منه، وممن قال ذلك: ابن معين، ودحيم، وأبو حاتم الرازي، وابن حبان، وأبو أحمد الحاكم، ونقل الخليلي في «الإرشاد» (١/ ٣٩٤) إجماع الحفاظ على ذلك.

ولم يذكر أحدٌ ممن أسلفنا ذكره ولا غيرهم أن عليًّا إنما حمل تفسير ابن عباس عن مجاهد أو سعيد بن جبير ... راجع (ص٤٨٥-٤٨٦).

٤١- لم أَرَ من ذكر ثابتًا البناني بِتَغَيُّرٍ، إلا ما حكاه مغلطاي في «إكماله» (٢/ ق ٣٨) ومثله في «تهذيب ابن حجر» (٢/ ٣) قالا في «سؤالات أبي جعفر محمد بن الحسين البغدادي لأحمد بن حنبل»: سئل أبو عبد الله عن ثابت وحميد أيهما أثبت في أنس؟ فقال: قال يحيى القطان: ثابت اختلط وحميد أثبت في أنس منه». اهـ.

وأبو جعفر هذا لعله المترجم في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٢٢)، و«طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١/ ١٩٠)، و«الأنساب» لابن السمعاني (٢/ ١٣١) في نسبة البرجلاني فقد ذكر الخطيب أنه روى عن أحمد لكن لم يذكر أحد منهم تلك السؤالات، وعلى كل حالٍ فإني لم أجد من يقرب أن يكون هو المذكور في نقل مغلطاي إلا هذا، فإن كان هو فقد قال الخطيب: بلغني عن إبراهيم بن إسحاق الحربي أنه سئل عن محمد بن الحسين البرجلاني فقال: ما علمت إلا خيرًا. وإن كان غيره فلم أعرفه، وعلى كل حالٍ ففي ثبوت تغير ثابت بهذا النقل عندي وَقْفَةٌ، والله تعالى أعلم (ص٤٩٣).

٤٢- قد ذكر ابنُ عدي لمحمد بن يونس الجمال حديثين سوى هذا، رواهما الجمَّال بإسنادين وصفهما ابن عدي بأنهما غير محفوظين، أوَّلُهما الذي رواه عنه محمد ابن الجهم السمري، وقال عقبه: ممن يسرق حديث الناس...

ثم قال ابن عدي: ولمحمد بن يونس أحاديث أخر من طراز ما ذكرت، وهو ممن يسرق حديث الناس.

وابن عديّ من نقاد هذا الفن، وعبارته: «له أحاديث أخر من طراز ما ذكرت» تعني أن الجمال يروي أحاديث سوى ما ذَكر ابن عدي بأسانيد غير محفوظة، فمن أين له بها؟ إما أنه يسرقها ويفتعلها، وإما أنها تُدخل عليه، أو غير ذلك.

فلما روى عن ابن عيينة ما علم ابن عدي أنه إنما ينفرد به حسين الجعفي، انقدح في ذهن ابن عدي -مع اتهام السمري له وهو من الآخذين عنه- أنه قد سرق هذا الحديث وغيره من الأحاديث التي يرويها بأسانيد غير محفوظة.

ولا يُعرف مخالفٌ لابن عدي فيما رمي به الجمَّال، فمع نَصْبِ ابن عديّ الشواهد على ما قال، فلا محيصَ من إعمال قوله، وعدم الاعتبار بما رواه الجمَّال رأسًا، والله تعالى أعلم (ص٥٧٨).

٤٣- قد أطلق غير واحد من الأئمة عدم سماع مخرمة بن بكير من أبيه، وأنه إنما يروي من كتاب أبيه، منهم: أحمد، وابن معين، وابن المديني، وابن حبان.

وهو ظاهر صنيع البخاري؛ فقد ذكر في ترجمته من «التاريخ الكبير» (٨/ ١٦) قولَ أحمد: «سمعت حماد بن خالد الخياط قال: أخرج مخرمةُ بن بكير كتبًا، فقال: هذه كتب أبي لم أسمع منها شيئًا»

ولم يخرج البخاري لمخرمة في الصحيح شيئًا.

وتَرَدَّد أبو حاتم فلم يجزم فيه بشيء، فقال، (٨/ ٣٦٤): «إن كان سمعها من أبيه فكل حديثه عن أبيه، إلا حديثًا يحدث به عن عامر بن عبد الله بن الزبير».

وقد جاء عن مخرمة التصريح بأنه لم يسمع من أبيه شيئًا:

فقد روى غير واحد عن سعيد بن أبي مريم عن خاله موسى بن سلمة قال: أتيت مخرمة ابن بكير بكتاب أعرضه عليه فقال لي: ما سمعت من أبي شيئًا، وهذه كتبه.

وفي رواية: ما أدركت أبي إلا وأنا غلام (الجرح والكامل وغيرهما).

وأما ما جاء مما يدل على سماعه، والجواب عنه:

أولًا: فقد روى الدولابي عن أحمد بن يعقوب: حدثنا علي بن المديني، قال: سمعت معن ابن عيسى يقول: مخرمة سمع من أبيه، وعرض عليه ربيعة أشياء من رأى سليمان بن يسار.

قال علي بن المديني: ولا أظن مخرمة سمع من أبيه كتاب سليمان، لعلَّه سمع الشيء اليسير، ولم أجد أحدًا بالمدينة يخبرني عن مخرمة بن بكير أنه كان يقول في شيء من حديثه: سمعت أبي.

ثانيًا: ما حكاه ابن أبي أويس - وهو إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، ابن أخت مالك بن أنس الإمام - وقد اختلفت ألفاظ الناقلين عنه:

أ- ففي «الجرح» (٨/ ٣٦٤): قال أبو حاتم: قال ابن أبي أويس: وجدت في ظهر كتاب مالك: سألت مخرمة عما يحدث به عن أبيه سمعها من أبيه؟ فحلف لي وقال: ورب هذه البنية -يعني المسجد- سمعت [و في نسخة: سمعته] من أبي.

ب - وفي «المعرفة والتاريخ» للفسوي (١/ ٦٦٣): قال إبراهيم بن المنذر: حدثني ابن أبي أويس قال: قرأت في كتاب مالك بن أنس بخط مالك قال: وصلت الصفوف حتى قمت إلى جنب مخرمة بن بكير في الروضة، فقلت له: إن الناس يقولون إنك لم تسمع هذه الأحاديث التي تروي عن أبيك من أبيك؟ فقال: ورب هذا المنبر والقبر لقد سمعتها من أبي. ثلاثًا.

ج - وقال أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (١/ ٤٤٢): حدثني أحمد بن صالح: قال: حدثني ابن أبي أويس قال: رأيت في كتاب مالك بخطه: قلت لمخرمة في حديث: سمعته من أبيك؟ فحلف لَسَمِعَهُ من أبيه.

ثالثًا: قال أبو داود: لم يسمع من أبيه إلا حديثًا واحدًا، وهو حديث الوتر (ذكره المزي في «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٣٢٦).

أقول: أما الأمر الأول فقد أجاب عنه ابن المديني، واستبعد هذا السماع، واستظهر بأنه لم يبلغه تصريح مخرمة بالسماع من أبيه في شيء من حديثه.

وأما الأمر الثاني فالظاهر أن الأئمة لم يُعوِّلوا على حكاية ابن أبي أويس؛ لحاله في نفسه مما فيه من الضعف، ووصفه بالغفلة، ولأن له عن مالك غرائب، ولمخالفة حكايته لما جاء عن مخرمة من طرق صحيحة أنه لم يسمع من أبيه شيئًا، ولأن حكايته إنما هي وجادة، وقد اختلف النقل عنه، ففي النص (أ): وجدت في ظهر كتاب مالك. ولم يقل بخطه.

وفي (ب): قرأت في كتاب مالك بخطه.

وفيهما ما ظاهره أن السؤال كان عن أحاديثه كلها عن أبيه.

وفي (ج): السؤال عن حديث بعَيْنه.

وهذا الاختلاف مما يُضْعف الاعتماد على مثل هذه الحكاية؛ لأن لظهر الكتاب شأنًا سوى الكتاب نفسه، وهل السؤال عن سماع حديث واحد، أم عن سماع مخرمة من أبيه جملة؟ فالفرق كبير.

وقد ساق أبو حاتم تلك الحكاية، ثم قال: إن كان سمعها من أبيه..» فلم يرها حجة في إثبات السماع، والله تعالى أعلم.

وقد علَّق الشيخ **المعلمي** على هذه الحكاية في «حاشية الجرح» (٨/ ٣٦٤) بقوله: «وِجَادَة، فإذا احتيج إليها لم تُغْنِ، وإن أغنت لم يُحْتَجْ إليها».

وأما الأمر الثالث فهو يدل على سماع حديث واحد، والثابت عن مخرمة أنه أدرك أباه وهو غلام، لم يسمع منه شيئًا، وعلى ذلك جمهور النقاد من المحدثين، فاستثناء شيء من هذا الإطلاق يحتاج إلى برهان وحجة، فربما كان مستند أبي داود مجيء هذا الحديث الواحد مصرحًا فيه بسماع مخرمة من أبيه، فيُنظر: هل هذا التصريح بالسماع محفوظًا أم لا؟ فكم من صيغٍ للاتصال في الأسانيد لم يَعْبَأ بها النقاد؛ لاستقرار العلم بالانقطاع، وقد اعتنى ابن المديني بهذا الأمر، فلم يجد أحدًا ينقل سماع مخرمة من أبيه - كما مَرَّ نقلُه.

أما الإمام مسلم فقد احتج به في موضعين، واستشهد به في عدة مواضع.

أما الاحتجاج: ففي كتاب «الحج» (ص٨٥٦، ٩٨٢).

وأما الشواهد: ففي «الطهارة» (ص٢٤٧)، وفي «الصلاة» (ص٣٢٨، ٣٨٦، ٥٨٤)، وفي «الحج» (ص٩٦٩)، وفي «الحدود» (ص١٣١٢).

وقد قال ابن القيسراني في «الجمع بين رجال الصحيحين» (٢/ ٥١٠): «وأُنكر على مسلم إخراجه هذه الترجمة» اهـ.

وقال العلائي في «جامع التحصيل» (ص٢٧٥): «أخرج له مسلم عن أبيه عدَّة أحاديث، وكأنه رأى الوجادة سببًا للاتصال، وقد انتقد ذلك عليه». اهـ. (ص٥٧٩-٥٨١).

٤٤- قد يسمع الإنسانُ الشيءَ بلفظٍ، فيقع في نفسه - مما يوافق هواه - معنى غير الذي سمع، فإذا أراد أن يرويه سبق المعنى الذي وقع في نفسه دون الذي سمع، وهذا أحد الأسباب المؤدية إلى دخول الوهم في الرواية (ص٦٢٣).

٤٥- معنى عبارة: «حديث ليس له أصل» عند أهل الفن أن الحديث لا يصح بحال، وليس له إسناد قائم، ومفهومها أن كل اسناد جاء له إنما هو خطأ.

وأحيانًا يطلقون هذه العبارة «ليس له أصل» ويُعنون: مِنْ حديث فلان، وقد يكون الحديث محفوظًا من حديث غيره، ويعرف هذا بالتتبع (ص٦٢٤).

٤٦- نعيم بن حماد يكثر من التحديث من حفظه فيخطىء، وينفرد عن المشاهير بأسانيد ومتون لا يتابع عليها، وقد رُوي أنه حدث يومًا - بحضرة ابن معين - بأحاديث عن ابن المبارك عن ابن عون فقال يحيي: ليس هذا عن ابن المبارك فغضب نعيم، فقال يحيى: والله ما سمعتَ أنت هذا من ابن المبارك قطُّ، ولا سمعها ابن المبارك من ابن عون قطُّ، فغضب نعيم، فدخل البيت فأخرج صحائف، فلم يجد لما حدث به عن ابن المبارك عن ابن عون أصلًا في كتبه، ثم قال: أين الذين يزعمون أن يحيي ين معين ليس أمير المؤمنين في الحديث، نعم يا أبا زكريا غلطتُ، وكانت صحائف، فغلطتُ، فجعلتُ أكتب من حديث ابن المبارك عن ابن عون، وإنما روى هذه الأحاديث عن ابن عون غير ابن المبارك اهـ. «تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤٧١)، وقد ذكرها المزي منقطعة فقال: (روى الحافظ أبو نصر اليونارتي بإسناده عن الدوري عن ابن معين).

وقد حَدَّث نعيم عن ابن المبارك عن معمر عن الزهري بحديث، فقال صالح جزرة الحافظ: ليس لهذا الحديث أصل، ولا يعرف من حديث ابن المبارك، ولا أدري من أين جاء به نعيم، وكان نعيم يحدث من حفظه وعنده مناكير كثيرة لا يتابع عليها. «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣١٢).

وقد سبق وصف الأئمة لنعيم بالصدق، وهو نقيض الكذب، وقد اعتذر عنه غير واحد من المعتمدين بأنه كان يُشَبَّهُ له، فيخطىء، من غير أن يتعمد، لكن كثر منه التفرد بأشياء لا أصل لها، لسوء حفظه، ودخول أحاديث الثقات في أحاديث الضعفاء، فصار يأتي عن الثقات بالمنكرات، فالحكم عليه بكثرة الخطأ، لن يجرَّ إلى رميه بنقيض الصدق إن شاء الله تعالى، والله تعالى الموفق. (ص627).

٤٧- هشام بن عمار لم يذكره أحد بتدليس أصلًا، فضلًا عن تدليس التسوية، والذي استظهره الحافظ ابن حجر لا يساعده عليه كلام أهل العلم في هذا الخبر، بل كل من تكلم في هذا الخبر - خبر مقتل عثمان - إنما حمل على ابن سميع في تدليسه عن ابن أبي ذئب، وإليك البيان:

١- قال ابن عدي في ترجمة ابن سميع من «الكامل» (٦/ ٢٢٥٠): «ولابن سميع أحاديث حسان عن عبيدالله -يعني: ابن عمر، وعن روح بن القاسم وجماعة من الثقات، وهو حسن الحديث، والذي أُنكر عليه حديث مقتل عثمان أنه لم يسمعه من ابن أبي ذئب». اهـ.

٢- وقال الحاكم أبو أحمد: «مستقيم الحديث، إلا أنه روى عن ابن أبي ذئب حديثًا منكرًا، وهو حديث مقتل عثمان، ويقال: كان في كتابه: عن إسماعيل ابن يحيي التيمي عن ابن أبي ذئب، فأسقطه، وإسماعيل ذاهب الحديث». اهـ. «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٢٥٧).

٣- وقال ابن حبان في «الثقات» (٩/ ٤٣): «هو مستقيم الحديث إذا بَيَّنَ السماع في خبره، فأما خبره الذي روى عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد بن المسيب في مقتل عثمان فلم يسمعه من ابن أبي ذئب، سمعه من إسماعيل بن يحيي بن عبيدالله عن ابن أبي ذئب، فَدَلَّسَ عنه، وإسماعيل ضعيف واهٍ». اهـ.

٤- وقال أبو حفص بن شاهين: «محمد بن عيسى بن سميع شيخٌ من أهل الشام ثقة، وإسماعيل بن يحيي بن عبيد الله الذي أسقطه ضعيف». اهـ. «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٢٥٧).

أقول: فلم ينفرد ابن حبان بالجزم بتدليس ابن سميع لهذا الخبر، بل صرح بذلك - كما رأيت - ابن عدي وأبو أحمد الحاكم وابن شاهين، وقد ذكر البخاري في تاريخيه المطبوعين ما قيل من عدم سماع ابن سميع لهذا الخبر من ابن أبي ذئب، وذلك في ترجمة ابن سميع، وفي هذا إشارة من البخاري رَحِمَهُ اللهُ إلى أن التبعة فيه عليه، ولم يذكر أحدٌ هشامًا بشيء في هذا الخبر.

ومما يؤيد هذا المعنى أن هشامًا قد تُوبع في روايته عن ابن سميع عن ابن أبي ذئب، روى ذلك ابن عدى في «الكامل» فقال: حدثنا أبو العلاء الكوفي ومحمد ابن العباس قالا: ثنا هشام ابن عمار، وثنا الفضل بن عبد الله بن مخلد ثنا هارون بن محمد بن بكار بن بلال قالا: ثنا محمد بن عيسى بن سميع أبو سفيان القرشي، عن ابن أبي ذئب عن الزهري.. الحديث

فقد تابع هشامًا على ذكر العنعنة بين ابن سميع وابن أبي ذئب: هارون بن محمد هذا، وهو صدوق لا بأس به.

وممن جزم بهذا أيضًا: الذهبي، فقال في ترجمة ابن سميع من «ميزان الاعتدال»: «قد أُنْكِرَ عليه حديث مقتل عثمان، وهو في كتابه عن إسماعيل بن يحيي بن عبيدالله -أحد الضعفاء- عن ابن أبي ذئب، فرواه على سبيل التدليس عن ابن أبي ذئب، وأسقط إسماعيل». اهـ.

بل ساق الذهبي في ترجمة ابن سميع من «تاريخ الإسلام» رواية صالح جزرة عن هشام بن عمار قال: جهدت به أن يقول: ثنا ابن أبي ذئب، فأبى إلا أن يقول: عن ابن أبي ذئب.

وهذا صريح من إيراد الذهبي للحكاية أنه فَهِمَ أن قائل: «جهدت به الجهد» إنما هو هشام ين عمار، لا صالح جزرة.

وفَهْمُ الحافظ ابن حجر خلاف ذلك -وعليه بَنَى **المعلمي**- ليس عليه مستند ولا له سلف من أقوال أهل العلم. وإيرادُه في تهذيبه قول أبي داود في ابن سميع «لا بأس به» عقب سؤال عيسى بن شاذان لهشام بن عمار - واستأنس بذلك **المعلمي** وبنى عليه استشعاره بتبرئة أبي داود لابن سميع - مخالفٌ لسياق أصل تهذيبه وهو «تهذيب الكمال» للمزي، ولسياق أصل النقل وهو سؤالات الآجري لأبي داود، وهاك البيان:

- قال الآجري «سؤالاته» المطبوع (٢/ رقم ١٥٩٢): سألت أبا داود عن محمد ابن عيسى بن سميع، فقال: ليس به بأس، إلا أنه كان يتهم بالقدر.
- قال أبو داود: سمعت هشام بن عمار نا محمد بن عيسى الثقة المأمون.
- قال أبو داود: قال لي عيسى بن شاذان: قلت لهشام بن عمار: حديث ابن أبي ذئب قال لكم فيه ابن سميع: نا ابن أبي ذئب. قال: أيش سؤالك عن هذا؟. اهـ.

وبمثل هذا السياق في «تهذيب الكمال» المطبوع (٢٦/ ٢٥٥-٢٥٦).

فبان بهذا أن قول أبي داود في ابن سميع: «ليس به بأس» ليس تعقيبًا على حكاية سؤال عيسى بن شاذان لهشام بن عمار - حتى يقال إن أبا داود يقول: ليس بابن سميع بأس يعني في هذا الخبر، أي أن التدليس فيه ليس منه، فيتعين الحمل على هشام أنه دلس التسوية - كما ذهب إليه **المعلمي**.

يتبيَّنُ مما سبق أن المعنى الأول الذي ذكره **المعلمي** في حكاية صالح جزرة عن هشام بن عمار- ووصَفَهُ **المعلمي** بأنه هو المتبادر.. إلى آخر كلامه- هو المعنى المتعيَّن الذي لا يصح غيره.

وبهذا يبرأ هشام بن عمار مما نُسب إليه من تدليس التسوية، بل والتدليس عامّة، وعلى ذلك فما ذكره الشيخ **المعلمي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ من علاقة ما ذُكر عن هشام من التلقين وما ذهب إليه هو من وصفه هنا بتدليس التسوية، **خطأ**، وقد عرفتَ وَجْه ذلك، والله الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل (ص٦٣٩- 641) .

***